الاقتصاد الزراعى المصرى

دراسات فى التطور الاقتصادى

الجزء الثانى

النصف الأول من القرن العشرين

(١٩٠٠ ـ ١٩٥٠)

دكتور

محمد مدحت مصطفى

أستاذ الاقتصاد الزراعى ـ جامعة المنوفية

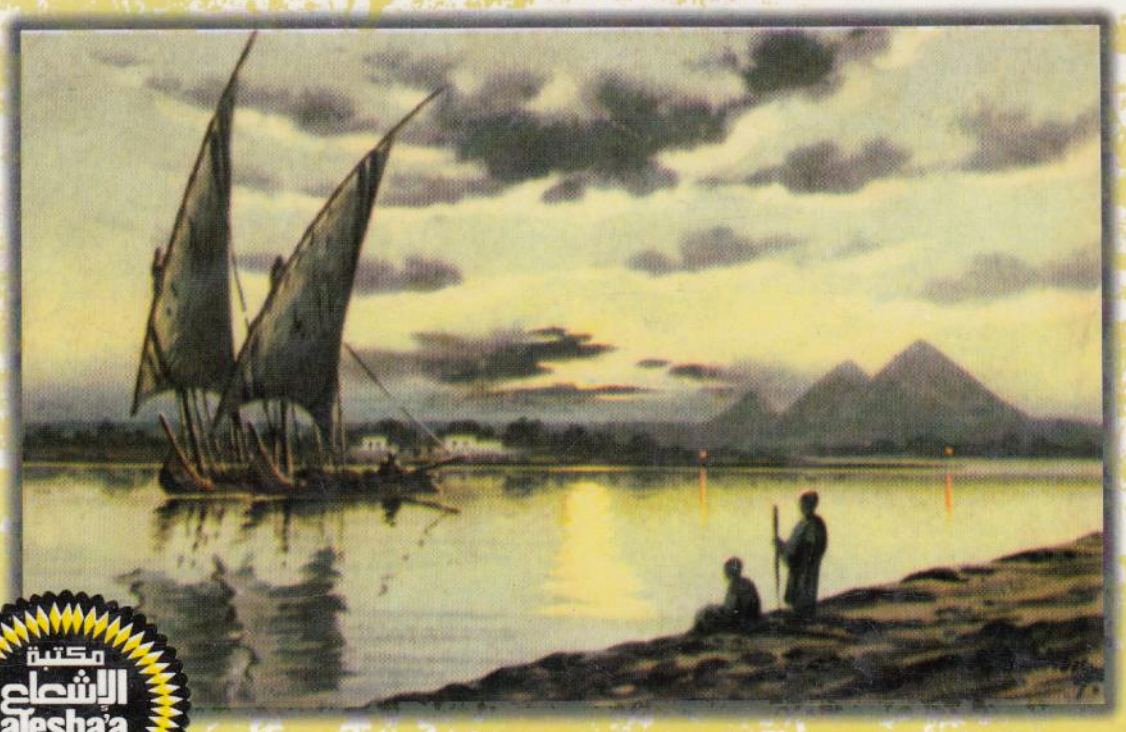

مكتبة الإشعاع alesha'a ت: ٥٤٧٥٤٩١

الاقتصاد الزراعي المصري

دراسات في التطور الاقتصادي

الجزء الثاني

النصف الأول من القرن العشرين
(1900 - 1950م)

دكتور
محمد مدحت مصطفى
أستاذ الاقتصاد الزراعي
بجامعة المنوفية

2000م

إهـداء

إلى رفيقة حياتي

في الزمن الصعب

الدكتورة / **سهير عبد الظاهر**

فهرس الموضوعات

الباب الأول: أنماط الإنتاج الزراعي

الفصل الأول: الأصول النظرية لنمط الإنتاج.

الفصل الثاني: الاقتصاد التبعي & الاقتصاد الرأسمالي.

الفصل الثالث: التحول نحو الزراعة الرأسمالية

الفصل الرابع: التحول في التقنيات الزراعية

الباب الثاني: حيازة وملكية الأراضي الزراعية

الفصل الخامس: تطور هيكل الحيازة والمِلكية

الفصل السادس: كبار مُلاّك الأراضي الزراعية

الفصل السابع: ملكية الأجانب للأراضي الزراعية

الفصل الثامن: المُعدَمون وصغار المُلاّك

الفصل التاسع: الاتجاه نحو الإصلاح الزراعي.

الباب الثالث: التركيب المحصولي المصري

الفصل العاشر: محددات ومرونة التركيب المحصولي.

الفصل الحادي عشر: التركيب النوعي والانتشار الإقليمي لمحاصيل الحقل

الفصل الثاني عشر: التركيب النوعي والانتشار الإقليمي لمساحات الخضر

الفصل الثالث عشر: التركيب النوعي والانتشار الإقليمي لأشجار الفاكهة

الفصل الرابع عشر: التركيب النوعي والانتشار الإقليمي للأشجار الخشبية

المقدمة

يأتي هذا الكتاب مُكملاً للجزء الأول الذي صدر في طبعته الأولى عن مكتبة الإشعاع عام 1998م. وقد تضمن الجزء الأول دراستين امتدتا لتغطيا الفترة من الدولة الفرعونية إلى نهاية القرن التاسع عشر، اختصت الدراسة الأولى بتطور هيكل ملكية وحيازة الأراضي الزراعي، بينما اختصت الثانية بدراسة تطور الضرائب الزراعية.

وفي هذا الجزء الثاني نواصل تقديم دراسات تطور الاقتصاد الزراعي المصري والتي تُركز على أهم القضايا الاقتصادية في القطاع الزراعي خلال النصف الأول من القرن العشرين. وقد تم اختيار ثلاث دراسات لهذه الفترة، تُحاول **الدراسة الأولى** التعرف على نمط الإنتاج الزراعي الذي ساد المجتمع المصري خلال تلك الفترة، وهذه الدراسة في حد ذاتها تُعيد فتح موضوع قديم بأسلوب جديد، حيث سبق لعدد من الباحثين تناول نفس الموضوع لكنهم توصلوا إلى نتائج مغايرة للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. وقد استلزم هذا الأمر العودة إلى طرح المفاهيم النظرية التي يتم الاستناد إليها، وهي المفاهيم الخاصة بأنماط الإنتاج والتكوين الاجتماعي ومدى إمكانية وجود أكثر من نمط إنتاجي داخل التكوين الاجتماعي الواحد لتنتقل الدراسة بعدها مباشرة إلى دراسة الواقع المصري على ضوء هذه المفاهيم. وتتوصل الدراسة إلى أن هناك نمط إنتاجي خاص بالمجتمع المصري تبلور خلال الفترة من نهاية القرن التاسع عشر وطوال النصف الأول من القرن العشرين، وهو نمط تبلور حول **العزب الزراعية** أطلقنا عليه اسم **نمط الإنتاج** " **التبعي** ". ثم تنتقل الدراسة إلى محاولة الإمساك بأهم عناصر تحلل هذا النمط والانتقال إلى نمط الإنتاج

الرأسمالي الذي اكتسب في مصر سمات خاصة ترجع إلى ظروف نشأة هذا النمط والتي من أهمها أنه نشأ في أحضان نمط رأسمالي أكثر تقدماً وهو النمط السائد في دولة الاحتلال (بريطانيا العظمى)، بالإضافة إلى أن الرأسمالية المصرية لم تأتي بعد صراع مع كبار المُلاّك كما هو الحال في الشكل التقليدي للتطور، بل أن كلاهما (الرأسماليين وكبار المُلاّك) انتميا لطبقة واحدة تمثل الأرستقراطية المصرية، أما تناقض المصالح بينهما فكان تناقضاً ثانوياً للغاية.

تأتي **الدراسة الثانية** في هذا الكتاب لتختص بحيازة وملكية الأراضي الزراعية خلال تلك الفترة، خاصة وأن الجزء الأول كان قد انتهى عند إقرار الحق القانوني لملكية الأراضي الزراعية عند نهاية القرن التاسع عشر. وهي دراسة اختصت في فصلها الأول بدراسة تطور هيكل ملكية وحيازة الأراضي الزراعية بعد التعرف على أنماط تلك الحيازة مُبرزة مدى الاختلال الكبير في هيكل تلك الملكية. ثم تنتقل الدراسة في فصل خاص إلى التعرف على أصول الملكيات الزراعية الكبيرة، ودور هؤلاء المُلاّك الكبار في إدارة عجلة الحياة السياسية في مصر، سواء كان ذلك من داخل المؤسسات التشريعية (البرلمان)، أو من داخل المؤسسات التنفيذية (الوزارة). ونظرا لأهمية الأجانب في الحياة الاقتصادية في مصر خلال تلك الفترة يأتي الفصل الثالث ليتعرف على دور هؤلاء الأجانب في الزراعة المصرية بشكل عام وفي ملكية الأراضي الزراعية بشكل خاص، سواء كانت تلك الملكية فردية، أو على هيئة شركات و بنوك رهن عقاري، أو غيرها من الأشكال. وعلى الطرف الآخر كان من الطبيعي أن يأتي صغار المُلاّك والمُعدمون من الفلاحين حيث تُركز الدراسة على الأعباء الواقعة على هؤلاء الفلاحون والمُتمثل في أربعة أعباء ثقيلة، هي: الأول عبء السُخرة العامة، والثاني عبء الحرب لصالح قوات الاحتلال، والثالث عبء

الديون والرهونات، أما العبء الرابع فيتمثل في ارتفاع أجرة الأطيان الزراعية. ثم ننتقل بعدها مباشرة إلى دراسة تطور هيكل الحيازات والملكيات الصغيرة خلال تلك الفترة، وأهم الخصائص المميزة لها.

ويأتي الفصل الأخير في هذه الدراسة الثانية ليقدم دراسية موثقة لأهم الجهود التي بذلها العديد من الأفراد والقوى السياسية والاجتماعية بغرض التخفيف من حدة اختلال هيكل الملكية الزراعية وارتفاع أجرة الأطيان. وفي هذا المجال تعرض الدراسة لأول مرة العديد من الدراسات والآراء التي توضح بجلاء أن قانون الإصلاح الزراعي الذي جاءت به الثورة عام 1952م إنما كان استجابة لرغبة عامة في المجتمع المصري صدرت من جميع الفئات والاتجاهات بما فيها مجموعات مستنيرة من كبار المُلاك أنفسهم تمثلت في: " **جماعة النهضة القومية** " " **وجماعة جبهة مصر** ". كما تعرض الدراسة لأهم المؤتمرات العِلمية التي تناولت الموضوع، وكذلك توصيات الهيئات الدولية، بالإضافة إلى دراسة لآراء الأحزاب والجماعات السياسية الرئيسية في مصر في ذلك الوقت.

أما **الدراسة الثالثة** والأخيرة في هذا الكتاب فهي دراسة خاصة بالتركيب المحصولي المصري خلال الفترة نفس الفترة التي يغطيها الكتاب وهي فترة النصف الأول من القرن العشرين. وتحاول هذه الدراسة التعرف إلى أهم التغيرات التي اعترت التركيب المحصولي سواء كان ذلك بالنسبة للمحاصيل الحقلية، أو لمحاصيل الخضر، أو لأشجار الفاكهة، أو للأشجار الخشبية. واستخدمت الدراسة في هذا الإطار فكرة التوضيح الهرمي للتعرف على الأهمية النسبية لكل محصول بالنسبة للمحاصيل الأخرى، وكذلك للتعرف على مدى الانتشار الإقليمي لأهم هذه المحاصيل. كما أن الدراسة تتعرض لأحد النقاط

الهامة المتعلقة بالتركيب المحصولي المصري، ألا وهي مدى مرونة ذلك التركيب، بمعنى مدى السهولة في التغير من تركيب محصولي إلى تركيب آخر إذا ما تغيرت الظروف المؤثرة على ذلك التركيب. ومن ثم أصبح من الضروري التعرف على المحددات التي تؤثر على هذا التركيب سواء كانت تلك المحددات " **فنية** " حيث لا يحدث فيها تعارض بين مصلحة الفلاح الفرد ومصلحة المجتمع، أو محددات " **اقتصادية-اجتماعية** " عادة ما يحدث فيها تعارض بين مصلحة الفلاح الفرد وبين مصلحة المجتمع. وقد اتخذت الدراسة من ثلاث أحداث هامة تعرضت لها مصر عينات لمدى التغير الذي حدث في التركيب المحصولي، وهي: فترة الحرب العالمية الأولى، وفترة الكساد العالمي الكبير، وفترة الحرب العالمية الثانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الزراعة المصرية تمتلك قدر كبير من المرونة التي تسمح لها بتغيير التركيب المحصولي دون ضرر كبير، وهو ما يترك مساحة كبيرة للحركة عند وضع السياسات الزراعية العامة. هذا وينتهي الكتاب بمجموعة من الملاحق التي تتضمن بيانات إحصائية يصعُب توفرها، وقد آثرنا نشرها لتُساعد المهتمين على تتبع الدراسة لفترات تالية.

بنهاية هذا التقديم المختصر للكتاب لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لجميع الزملاء الذي ساهموا بالكشف عن العديد من المراجع التي كانت عوناً لي في إنجاز هذا العمل، كما أتوجه بالشكر لكل من تقدم بجهد نقدي للجزء الأول من هذا الكتاب حيث كان لجهدهم النقدي هذا أثره الإيجابي عند إعداد هذا الجزء للنشر. وأتمنى أن يكون هذا الكتاب قد أضاف جديد في أحد مجالات علم الاقتصاد الزراعي التي تتسم بقصور شديد، وأن تُثير النتائج التي توصلنا إليها ذوي الاهتمام من حيث إعادة فتح ملفات هذه الموضوعات رغم

الغبار الذي تتاثر عليها بفعل التغيرات الدولية ومدى انعكاسها على تطور العلوم بشكل عام، وتطور العلوم الاجتماعية بشكل خاص.

دكتور/ محمد مدحت مصطفى

الإسكندرية – السيوف

3 سبتمبر 1999م

الباب الأول

أنماط الإنتاج الزراعي

تحتل قضية " **نمط الإنتاج** " Mode of Production أهمية كبيرة في أدبيات علم الاقتصاد رغم الغياب النسبي الحالي لهذا المفهوم وغيره من المفاهيم الاقتصادية الأصيلة، أمام التدفق الكبير والاهتمام الهائل بقضايا القياس والتنبؤ بشكل أفقد ذلك العِلم الكثير من أصوله الاجتماعية. وحيث لا يستطيع أحد إنكار أهمية عمليات التدقيق الخاصة بالقياس والتنبؤ، فإن هذه العمليات تفقد في نفس الوقت قيمتها وأهميتها حينما تفقد أصولها النظرية والاجتماعية التي تستند إليها. وفي هذا الباب نحاول العودة إلى جذور المفهوم وإعادة دراسة الأنماط الشائعة للإنتاج بمختلف مدارسها، ثم نتقدم خطوة نحو التقاط ما نعتقد أنه نمط إنتاجي جديد خاص بالمجتمع المصري ظهر تحت ظروف مُعينة يتعين دراستها – بغض النظر عن طول أو قصر الفترة التي انتشر فيه ذلك النمط – وحيث أن هذا النمط جاء سابقاً لتبلور النمط الرأسمالي في الاقتصاد المصري يُصبح من الضروري البحث في هذا النمط عن أسباب قصور الرأسمالية المصرية منذ نشأتها. وقد أطلقنا على هذا النمط مؤقتا اسم " **نمط الإنتاج التبعي** " لأنه يعتمد بصفة أساسية على طرق ربط " تبعية " الفلاحون بسيد الأرض، بشكل يختلف عن الطرق التي عرفتها البلدان الأخرى خاصة في حالة نمط الإنتاج الإقطاعي. ومن ثم فإن الفصل الأول من هذا الباب سيتعرض للأصول النظرية لمفهوم نمط الإنتاج، بحيث يأتي الفصل

الثاني موضحاً للعناصر الرئيسية لنمط الإنتاج التبعي في الاقتصاد المصري مُقارناً بنمط الإنتاج الرأسمالي.

أما النصف الثاني من هذا الباب فإنه يضم دراسة دقيقة لأهم معالم تطور الاقتصاد الزراعي المصري خاصة تلك المتعلق منها بأنماط الإنتاج في محاولة لرصد معالم التحول من نمط الإنتاج التبعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة المصرية. ومن ثم فهناك دراسة للتركيب السكاني (الريفي – الحضري)، ودراسة للتركيب الحيازي، تعقبها دراسة لقوة العمل الزراعية وتصنيفها ومدى التخصص الذي تتمتع به تلك العمالة. ثم ينفرد فصل خاص بدراسة التحول في التقنيات الزراعية سواء كان ذلك بالنسبة لمدى تطور الأشغال العامة المختصة بالبنية الأساسية، أو مدى تطور استخدام المستحدث من التقنيات سواء في مجال الآلات والماكينات الزراعية الحديثة، أو في مجال تطور حجم استخدام الأسمدة الكيماوية. وفي قسم خاص يتم رصد وتناول المجهودات العِلمية المحلية في مجال العلوم الزراعية بدءاً من نشأة الجمعيات العِلمية الزراعية، والمدارس الزراعية، والصحافة الزراعية المتخصصة، وانتهاء بدراسة للأجهزة والمؤسسات الخاصة بإدارة الزراعة المصرية.

يهتم هذا الباب أيضاً برصد أهم المشكلات الفنية التي تعرضت لها الزراعة المصرية في تلك الفترة، وهي تلك المشكلة الخاصة بتدهور محصول القطن سواء من حيث انخفاض إنتاجية الفدان، أو انخفاض الصفات المميزة للقطن المصري، مع استعراض للجهود التي بُذِلَت حتى أمكن التخلص من المشكلة. ويحظى الإنتاج الحيواني والثروة الحيوانية بشكل عام باهتمام كبير في هذا الباب إحساساً منا بوجود قصور في تناول هذه الثروة رغم أهميتها وتكاملها مع الثروة النباتية والإنتاج النباتي.

الفصل الأول

الأصول النظرية لنمط الإنتاج

ينشغل هذا الفصل بتوضيح الأصول النظرية لمفهوم نمط الإنتاج بالقدر الذي يُمكّن القارئ من متابعة الفصل الثاني والذي يختص بدراسة نمط الإنتاج في الاقتصاد المصري بشكل عام والاقتصاد الزراعي بشكل خاص. وعلى ذلك فسنكتفي هنا بالإشارة إلى العناصر الرئيسية لتلك الموضوعات، مع التوسع فيما نعتقد أنه يبدوا غامضاً. ومن ثم نقوم بالتفرقة بين نمط الإنتاج، والتكوين الاجتماعي مع التركيز على الأول لأنه محل اهتمام الكتاب. وعند التعريف بأنماط الإنتاج الشائعة نقوم بالتعرف على أنماط الإنتاج العبودية والإقطاعية والرأسمالية، بالإضافة للنمط الآسيوي للإنتاج الذي لا يزال غامضاً عند العض . ثم ننتقل بعد ذلك للتعرف على نموذجين لدراسات تطور المجتمع المصري، واحد ينتمي لمدرسة النمط الأوربي في التطور (عبودية – إقطاع – رأسمالية)، والثاني ينتمي لمدرسة النمط الآسيوي للإنتاج (عبودية مُعممة – رأسمالية).

قضايا **منهجية**

يُمكن إرجاع القدر الكبير من الاضطراب في الدراسات الخاصة بنمط تطور المجتمعات الإنسانية إلى وقوع الباحثين في **خطأ منهجي كبير** يتمثل في دوجما " **ثبات القانون وحتميته** "، على الرغم من سقوط مقولة حتمية القوانين والتحول إلى اللا حتمية (النسبية) منذ بداية القرن العشرين. وإذا كان هذا التحول بدأ أساساً في **قوانين الطبيعة المادية** وهي الأكثر تحكماً في متغيراتها، فما بالنا

بالنسبة **للقوانين الاجتماعية** التي يصعب التحكم في المتغيرات الخاصة بها. ومن المعروف أن القانون يظل صحيحاً طالما لم تتغير مُعطياته، فإذا ما تغيرت المُعطيات يُصبح من الطبيعي أن يتغير القانون. وإذا ما كان الأمر يتعلق بقوانين تطور فإن البُعد الزمني التاريخي يُصبح العامل غير المُتحكم فيه ولا يتم التعامل معه، إنما يتم التعامل مع معطيات كل فترة زمنية تاريخية. فعلى سبيل المثال فإنه إذا كان القانون الخاص بالتطور الاجتماعي العميق يتوقف على مُركّبْ من العلاقات (الاقتصادية – الاجتماعية) مُتمثلة في مستوى تطور العلاقات بين الإنسان والطبيعة (والمُتبلورة في أدوات العمل والمستوى التقني) من جانب، ومستوى تطور العلاقات بين الإنسان وأخيه الإنسان (والمُتبلورة في نظم المِلكية والحكم) من جانب آخر. فإن هذا القانون يظل صحيحاً حتى تظهر مُتغيرات جديدة يُمكن إضافتها إلى مُركّبْ هذه العلاقات. أما إذا أوصلتنا نتيجة تطبيق هذا القانون على أحد المجتمعات إلى نمط معين خاص بتطور هذا المجتمع فإن هذه النتيجة تظل صالحة بالنسبة للمجتمع الذي تم التعامل معه، ولا يصح نقل نتائج تطور هذا المجتمع وتعميمها على باقي المجتمعات الإنسانية وإلا تتحول هذه النتائج ذاتها إلى قانون، وهذا هو الخطأ المنهجي الكبير الذي وقع فيه غالبية هؤلاء الباحثين.

ورغم وضوح هذه القضية المنهجية منذ تطبيقها على المجتمعات الأوربية لأول مرة لتصل إلى سُلم التطور الذي سلكته تلك المجتمعات من المشاعة البدائية إلى العبودية ثم إلى الإقطاع فالرأسمالية، حيث تم التحذير من تعميم النتائج مع القول تحديداً أن المجتمعات الشرقية سلكت طريقاً مختلفاً للتطور يتعين بحثه، وأن المجتمعات النهرية ذات طبيعة خاصة تتمركز حول إدارة النهر وهو ما لم يتوفر للمجتمعات الأوربية. فإن النتيجة السابقة التي تم

التوصل إليها تحولت هي ذاتها إلى قانون حديدي فرض نفسه على تفكير الباحثين حتى ساد الاعتقاد الخاطئ بضرورة عبور جميع المجتمعات لهذه المراحل وصولاً إلى شاطئ الاشتراكية، تلك كانت **المشكلة الأولى**. أما **المشكلة الثانية** فقد تمثلت في تحول خصائص كل مرحلة من هذه المراحل إلى نموذج قياسي غير قابل للتعديل، بمعنى أنه عند دراسة مرحلة معينة من مراحل تطور أحد المجتمعات والقيام بوضع فرضية أن هذه المرحلة هي مرحلة عبودية على سبيل المثال، فإنه يتم على الفور استدعاء خصائص النمط العبودي الأوربي ويتم القياس عليه لاختبار هذه الفرضية.

الخطأ هنا أن **نمط الإنتاج الرأسمالي هو النمط الوحيد الذي أمكن له الانتشار في جميع بلدان العالم تقريباً**، مما يدفعنا إلى القول دون الوقوع في خطأ كبير أنه النمط الوحيد الذي اكتسب صفة العالمية، ومن ثم **يُمكن القول بالنظام الرأسمالي العالمي**، والرأسمالية العالمية وغيرها من المصطلحات المشابهة، ومن ثم فهو النمط الوحيد الذي اكتسب خصائص عامة عالمية يُمكن القياس عليها. بينما لم تكتسب الأنماط الإنتاجية الأخرى صفة العالمية فنمطا الإنتاج (العبودي والإقطاعي) لم ينتشرا في جميع أنحاء العالم، فهناك العديد من بلدان العالم التي لم تعرف هذين النمطين من أنماط الإنتاج، ولكنها عرِفَت أنماط أخرى خاصة بنمط تطورها هي، نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها. ومن ثم **لا يصح القول بالنمط العبودي العالمي، أو النمط الإقطاعي العالمي**. كما أن **نمط الإنتاج الاشتراكي** الذي حاولت بعض البلدان تطبيقه وخلال أقصى سنوات ازدهاره (1917 – 1990م) لم يتمكن هو أيضاً من أن يكون نمطاً عالمياً، وعلى ذلك **لا يُمكن القول بالنظام الاشتراكي العالمي** فعندما كانت مجموعة تلك البلدان الاشتراكية

تدخل في علاقات اقتصادية مع باقي بلدان العالم الرأسمالي فإنها كانت تدخل في إطار السوق الرأسمالي العالمي ووفقاً لقانون السوق وليس وفقاً لقانون التوجيه الذي كان يحكم تلك المجموعة من البلدان.

ومن الناحية التاريخية نجد أن **نمط الإنتاج العبودي** تمت صياغته النظرية استناداً إلى خصائص هذا النمط في كل من دولة المدينة في اليونان، والدولة الرومانية في روما. بل أن النموذج القياسي (أي الذي يتم القياس عليه) تم صياغته أساساً استناداً إلى التحليل الاقتصادي والاجتماعي لدولة المدينة في أثينا. أما **نمط الإنتاج الإقطاعي** فقد تمت صياغته النظرية استناداً إلى خصائص هذا النمط الذي ساد في أوربا القرون الوسطى، كما أن نموذجه القياسي تمت صياغته أساساً استناداً إلى التحليل الاقتصادي والاجتماعي للنمط الإقطاعي الفرنسي والإنجليزي تحديداً. أما **نمط الإنتاج الاشتراكي** فقد تمت صياغته النظرية على أيدي المفكرين الاجتماعيين الأوربيين في القرن التاسع عشر، وتم بناء نموذجه النظري القياسي استناداً إلى التحليل الاقتصادي والاجتماعي للنمط الاشتراكي الذي تم تطبيقه في روسيا. ومن ثم فإن خصائص النمط العبودي هي خصائص للنمط العبودي الأوربي، وخصائص النمط الإقطاعي هي خصائص للنمط الإقطاعي الأوربي، وخصائص النمط الاشتراكي هي خصائص للنمط الاشتراكي السوفيتي في روسيا، أما خصائص النمط الرأسمالي فهي الوحيدة التي يُمكن وصفها بالخصائص العامة.

وهناك ملحوظة هامة أخرى، وهي أنه **بالنسبة لصياغة الأصول النظرية لكل من نمطي الإنتاج العبودي والإقطاعي نجد أنها تمت لنظامين قاما بالفعل في هاتين البقعتين من العالم استناداً للوثائق التي توفرت عنهما،**

وأنهما نظامان ظهرا نتيجة لعملية التطور الاجتماعي الطبيعي في البلدان التي ظهرا بها، ولم يظهرا نتيجة لدعوة مُسبقة إليهما، أو لتصور مُسبق من قِبلْ المفكرين الاجتماعيين في هذه المجتمعات. وذلك على العكس من نمط الإنتاج الاشتراكي الذي تكاملت العديد من عناصر بنائه على أيدي المُصلحين والمفكرين الاجتماعيين الثوريين في أوربا الذين رفضوا الآثار السلبية للنظام الرأسمالي في المراحل الأولى لتكونه، ومن ثم كانت دعوتهم نحو التغيير إلى هذا النمط الجديد. ومن هنا يُمكن القول أن النمط الاشتراكي يكاد يكون النمط الوحيد الذي تمت صياغته والدعوة إليه قبل أن يظهر لأول مرة في روسيا عند بداية هذا القرن، وهو ما وضعه في مواجهة حادة مع النظام الرأسمالي السائد من جهة ومع بعض الأصول النظرية التي استند إليها من جهة أخرى. وفي ظل هذا المأزق لم يتمكن النظام الاشتراكي من إدارة الصراع مع ذلك النمط الرأسمالي القديم بمرونة كافية ودون الإطاحة ببعض العناصر التي أُعتُبِرَت رئيسية بالنسبة للنمط الجديد رغم أنه تمت صياغتها في زمن مختلف، وتحت ظروف مغايرة لظروف القرن العشرين.

وعلى ذلك فإذا كان ظهور الإقطاع في اليونان وبلدان الإمبراطورية الرومانية يُمكن تفسيره بأنه نتيجة طبيعية لما آل إليه النمط العبودي في هذه البلدان فإن ظهور الإقطاع في العديد من المجتمعات الأوربية الأخرى لا يُمكن تفسيره بنفس هذه الطريقة، خاصة إذا ما تبين أن تلك المجتمعات لم تعرف النمط العبودي كنمط سائد، وأن ظهور الإقطاع بها يرجع إلى ظروف خاصة بنمط تطورها هي. ومن ثم فإنه يُصبح **من الخطأ الكبير القول بأن هناك قانون عام واحد لتطور المجتمعات الإنسانية** (على الأقل حتى مرحلة ظهور الرأسمالية). أما القانون العام الوحيد المقبول من الناحية المنطقية فهو

القانون القائل **(بحتمية تطور المجتمعات الإنسانية)** لأنها المجتمعات الوحيدة التي تملك إمكانيات التطور على سطح الكرة الأرضية. أما شكل هذا التطور واتجاهه فلا يُمكن أن يحكمه قانون واحد أو اثنين فلكل مجتمع إنساني قانونه الخاص بتطوره الذي قد يتشابه مع مجتمعات أخرى وقد لا يتشابه. وعند الانتقال لمرحلة النظام الرأسمالي نجد أن الظروف الخاصة بنشأة ذلك النظام والمرتبطة أساساً **بعالميته** في مرحلة الرأسمالية التجارية تتيح أمامنا إمكانية البحث عن قوانين عامة تحكم نمط الإنتاج الرأسمالي. فارتفاع درجة الاتصال الدولي التي ترافقت مع نشأة النظام الرأسمالي – أي الكشوف الجغرافية وما ترافق معها من استغلال بلدان المستعمرات، ثم تطور أشكال هذا الاستغلال – أكسبته القدرة على نقل النمط الجديد من البلدان الأوربية التي نشأ بها إلى البلدان الأخرى مع ربط هذه البلدان بنمطه الرأسمالي الجديد. ومن هنا أيضاً كانت المرونة الكبيرة لنمط الإنتاج الرأسمالي في تغيير أشكال الاستغلال الذي تقوم به البلدان الرأسمالية المتقدمة للبلدان الأخرى مهما كان التباين في توصيف نُظمها، وتتعمق الآن بدرجة أكبر عالمية النظام الرأسمالي بارتفاع درجة الاتصال والتبادل التي تشهدها بلدان العالم.

هذا هو الطرح العام لِما نعتقد أنه يقف وراء نتائج غير منطقية وغير صحيحة لعدد كبير من الدراسات الخاصة بتطور المجتمع المصري. إلا أنه في نفس الوقت يجب التأكيد على أن هناك عدد من الباحثين حاولوا بشكل عِلمي جاد التخلص من هذه الأخطاء المنهجية حتى وإن جانبهم الصواب في بعض النتائج التي توصلوا إليها، فيجب أن يُسجل لهم شرف محاولة الخروج عن نص الدوجما السائدة في ذلك الوقت.

في مقولة نمط الإنتاج

ذكرنا منذ لحظات أن القانون العام الوحيد المقبول من الناحية المنطقية هو القانون القائل **(بحتمية تطور المجتمعات الإنسانية)** لأنها المجتمعات الوحيدة التي تملك إمكانيات التطور على سطح الكرة الأرضية، ولكن كيف يتم تطور هذه المجتمعات ؟ ... وما هي العوامل الرئيسة التي تحكم هذا التطور ؟ ... وإلام نرجِع عند توصيف مجتمع ما ؟ تُمثّل الإجابة على هذه الأسئلة العناصر الرئيسية للمعارف العِلمية التي يجب أن يتسلح بها الباحث عند الخوض في مثل هذا النوع من الدراسات. إلا أنه قبل الإجابة على تلك الأسئلة يجدر بنا التعرف على بعض المحاولات التي تمت في مجال دراسة تطور المجتمعات الإنسانية لأنها تُشكّل خلفية ضرورية للإجابة، حيث توضح أن ذلك التطور لا يتم بطريقة عشوائية، كما توضح أنه كانت هناك محاولات دائمة للكشف عن قوانين تطور هذه المجتمعات، كما أن التعرف على مدى قصور هذه المحاولات يُساعد على اكتشاف أسباب هذا القصور. وعلى ذلك سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على بعض محاولات دراسة تطور المجتمعات، سواء تلك المحاولات ذات الأصول الاجتماعية التي غاب عنها البُعد الاقتصادي، أو تلك المحاولات ذات الأصول الاقتصادية والتي غاب عنها البُعد الاجتماعي. وعندما نقول (غاب) فإننا لا نقصد الغياب التام بقدر ما نقصد (عدم الاهتمام الكافي). ثم ننطلق بعد ذلك إلى المنهج الصحيح – حتى الآن على الأقل – الذي يأخذ في اعتباره البعدين الاجتماعي والاقتصادي معاً حتى يُمكن لنا التوصل للفهم الصحيح لمصطلحات مثل نمط الإنتاج، والبناء العلوي، والبناء التحتي، والتكوين الاجتماعي، وغيرها من المصطلحات العِلمية.

الأصول الاجتماعية لنظريات التطور

لا يُمكن لأي باحث في مجال تطور المجتمعات الإنسانية إلا وأن يتعرض بالضرورة لمراحل تطور هذه المجتمعات. ولا شك أن لعلماء الاجتماع بصفة عامة والمختصين منهم بفرع **الأنثروبولوجي** بصفة خاصة فضل السبق في هذا المجال، لذلك فإن أول تقسيمات لمراحل تطور المجتمعات الإنسانية كانت للمراحل المبكرة في حياة هذه المجتمعات. وفي هذا الصدد كانت تقسيمات **مورجان** للمراحل المبكرة في تطور المجتمعات الإنسانية.

لويس مورجان

يكتسب **لويس مورجان Lewis H. Morgan** (1818 – 1881م) الأمريكي الجنسية أهمية كبيرة في عِلم تطور المجتمعات الإنسانية القديمة منذ أن طبع كتابه الهام " **المجتمع القديم** " عام 1877م. فقبل صدور هذا الكتاب كان "**الكتاب المقدس**" وخاصة أسفار موسى الخمسة في التوراة تُمثل المرجع الوحيد لدراسة تاريخ العائلة، وترفض فكرة تطور العائلة ومن ثم العشيرة. ويستند **مورجان** في دراسته إلى المجتمعات الهندية القديمة في أمريكا، ويقدم أول

نتيجة في تطور المجتمعات الإنسانية وهي انتقالها من مرحلة " **العشيرة الأموية** " إلى مرحلة " **العشيرة الأبوية** "، حيث كان تعدد الأزواج في مرحلة العشيرة الأموية حق تمتلكه المرأة ومن ثم كان لها الحق الوحيد المؤكد في نسب الأبناء، وفي العشيرة الأبوية كانت العشيرة أكثر تحضراً وانتزع فيها الرجل حق الزواج من امرأة واحدة ومن ثم اكتسب حق تأكيد النسب إليه. كانت تلك النتيجة التي تبدوا بديهية الآن بمثابة انقلاب في ذلك الوقت، أولا لتعارضها بما جاء في الكتاب المقدس، وثانيا لأنها استندت في الأصل إلى جماعات الهنود الحُمر التي كان يُنظر إليها نظرة عنصرية متدنية ولم يتم الاستناد إلى الجماعات الأوربية القديمة. وتدرجياً أصبح القبول بتقسيم **مورجان** يُمثل الأساس الذي قامت عليه بعد ذلك دراسة المجتمعات الإنسانية القديمة في أنحاء أخرى من العالم. وقد أتبع ذلك قيامه بتقسيم أطوار نمو مجتمعات ما قبل التاريخ إلى ثلاثة أطوار هي: الوحشية، البربرية، والحضارة [1].

الوحشية

وهي مرحلة شهدتها جميع المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن موطنها. أما **طورها الأدنى**، فقد تمثل في الحالة البدائية التي كان عليها البشر حيث يقتاتون الثمار وجذور النباتات، وكان النطق من أهم منجزات هذا الطور. وفي **الطور المتوسط**، عَرِف الإنسان النار وغذاء الأسماك، وارتفعت درجة تنقله مع مجاري الأنهار، وتوصل لأدوات الإنتاج الحجرية غير المصقولة. وفي **الطور الأعلى** توصل لاختراع القوس والسهم، وتمكن من اصطياد الحيوان، وحقق قدر ضئيل من الإقامة في قرى.

البربرية

وهي المرحلة التالية لمرحلة الوحشية، وقد اختلفت درجة تطور المجتمعات فيها باختلاف الموطن، وقد بدأت في **طورها الأدنى** مع ظهور صناعة الفخار المحروق الذي يتحمل حرارة النيران، والتوصل لاستئناس الحيوان، وبداية الاستقرار في القرى. وفى **طورها المتوسط** عرِف الغرب زراعة الذرة وتدجين الطيور بينما لم يعرف تربية الحيوان، وفي الشرق تم التوصل لتربية حيوانات اللبن واللحم في حين تأخرت المعرفة بتربية النبات، لِذا فقد ظهرت تربية القطعان الضخمة والترحال وراء غذاء الحيوانات بشكل أكبر من الاستقرار بغرض زراعة غذاء الإنسان. أما **الطور الأعلى** فقد تميز أساساً بصهر الحديد، وظهور المحاريث ذات السلاح الحديدي، واستخدام الماشية كقوة جر، وعَرِف الشرق الزراعة والاستقرار بشكل أرقى لأنه كان قد توصل لنمط غذائي أرقى في المرحلة السابقة مباشرة (اللبن واللحوم)، بينما تأخر الغرب في التوصل ذلك النمط. ومن هنا أيضاً ظهرت الكتابة في الشرق عند نهايات هذا الطور.

الحضارة

وهو الطور الذي بدأ بتمكن الإنسان من تحقيق قدر متزايد من وفورات مواد الغذاء، وقدر متزايد من الاستقرار وتنظيم لأسلوب الإقامة، وهو الطور الذي تعامل معه **مورجان** كمرحلة واحدة بدلاً من تقسيمها إلى مراحل ثلاث كما كان الحال بالنسبة للوحشية والبربرية. إلا أن هذا الطور قد حفل بعد ذلك بالعديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره أصل الحضارة الإنسانية، وبداية الانقسام الطبقي والصراع في المجتمعات الإنسانية. إذا كان هذا النموذج السابق يُمثل نموذج تطوري للمجتمع الإنساني القديم من وجهة نظر علماء

الاجتماع فهو مجرد مثال فقط – له ما له وعليه ما عليه – إلا أن هناك أمثلة أخرى عديدة، فهناك تقسيم **فريدريك ليست** للمراحل الخمس والذي نشره عام 1841م، والذي يُقرر فيه أن المجتمعات الإنسانية تطورت عبر مراحل خمس هي: المرحلة الوحشية، المرحلة الرعوية، المرحلة الزراعية، مرحلة الزراعة والتصنيع، مرحلة الزراعة والتصنيع والتجارة. ثم هناك المدخل الاجتماعي التاريخي الحديث **لماكس فيبر Max Wwber** (1864 – 1920م) وهو الألماني الذي وإن اتفق مع مواطنه **كارل ماركس** في حتمية تطور المجتمع الإنساني إلا أنه اختلف معه في أسباب ودوافع هذا التطور واتهم ماركس بأنه فشل في التفرقة بين ما هو " **حتمي اقتصادياً** " وما هو " **مُلائم اقتصادياً** " رغم أنه لم يقدم بالمقابل أي أساس لهذه التفرقة.

فردريك ليست

ماكس فيبر

ثم أسس **فيبر** نظريته في التطور التاريخي التي قام بتطبيقها على المجتمع الألماني بإرجاع أصل التطور إلى الفعل الاجتماعي وتوصل إلى مقولته الخاصة " **بأن الرأسمالية الحديثة نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية، ولقد وُجدت الأخلاقيات الاقتصادية في نطاق الديانة البروتستانتية، فروح الرأسمالية ظهرت قبل أن تظهر الرأسمالية ذاتها** ". وقد توصل **فيبر** إلى ذلك من خلال تحليل لتعاليم **مارتن لوثر**، وهو لاشك مدخل يُعلي من شأن العوامل الاجتماعية ويعتبر التطور الاقتصادي تابعاً لها [2].

الأصول الاقتصادية لنظريات التطور

توماس روبرت مالتس

والت ويتمان روستو

وعلى الجانب الآخر نجد العديد من الدراسات الخاصة بتطور المجتمعات التي تهتم اهتماماً بالعوامل الاقتصادية ومُغفلة في نفس الوقت أهمية العوامل

الاجتماعيـة. ورغـم أن موضـوع تطـور المجتمعـات الإنسـانية لـم يكـن مـن الموضوعات الرئيسية لعلِم الاقتصاد عند نشأته، إلا أنه كان مُتضمناً بطريق غير مباشر عند تناول الموضوعات الخاصة بدراسة النمو الاقتصادي. ولعل محاولة **روبرت مالتس** الربط بين معدلات نمو الموارد الطبيعية ومعدلات نمو السكان من المحاولات الأولى في هذا المجال، وهذه المحاولة رغم أنها محاولة مبكـرة إلا أنهـا لـم تهمـل العامـل الاجتمـاعي الخـاص بمعـدلات تزايـد أفـراد المجتمع، وذلك إذا ما قورنت بالمحاولات الحديثة وتركيزها الشديد على العوامل الاقتصادية فقط ولعل أبرز مثال على ذلك محاولة **والـت ويتمـان روسـتو Walt Whitman Rostow** (1916 – 2003م) أستاذ الاقتصاد الأمريكي الشهير، ومستشار الرئيسين: **جون كينيدي، وليندون جونسون** ليضع في عام 1961م كتابـه الشـهير المعروف باسم "**مراحـل النمـو الاقتصـادي**" **The Stages of Economic Growth**، وكان قد سبق نشره بذات العنوان في الفصل الثالث عشر من كتابه المطبوع عام 1959م بعنوان " **عمليات النمو الاقتصادي** " **The Process of Economic Growth**. وفي كلا الكتابين يحدد **روستو** أيضاً خمس مراحل لنمو المجتمعات، هي: المجتمع التقليـدي، المجتمـع الانتقـالي، مرحلـة الانطـلاق، مرحلـة الاكتمـال، مرحلـة الاستهلاك الكبير. وقد اكتسبت تلك النظرية جاذبية كبيرة عند طرحها لأول مرة، وقبل أن يثُبت فشلها، حتى أن الاقتصادي المصري الكبير الدكتور **علـى الجريتلي** حاول تطبيقها على المجتمع المصري، وذلك في كتابه المطبوع عام 1974م والذي كان قد أعده عام 1966م وظل محجوباً عن النشر طوال ثمان سنوات، بعنوان " **التـاريخ الاقتصـادي للثـورة 1952 – 1966م** ". وفي هذا الكتاب يؤكد **الدكتور الجريتلي** أن الاقتصاد المصري ظل في مرحلة المجتمع التقليدي حتى بداية القرن التاسع عشر، ثم دخل منذ ذلك التاريخ مرحلة التهيؤ

للانطلاق، إلا أنه لم يتمكن من الانطلاق. ثم أخذ بعد ذلك في تحليل أسباب عدم دخول مصر مرحلة الانطلاق حتى تاريخ إعداد الكتاب [3].

أ- **المجتمع التقليدي: The Traditional Society**، وهو مجتمع زراعي بالدرجة الأولى يعمل نحو 75 % من سكانه في إنتاج الغذاء، ولا يتهيأ فيها لهذا المجتمع القوى الإنتاجية المُتاحة للمجتمعات الصناعية حتى يستطيع أن يُسيطر على بيئته ويقوم باستغلال موارده. وهي مجتمعات متخلفة بطبيعة الحال تتسم بانخفاض الإنتاجية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما تتسم أيضاً بضآلة معدلات الادخار والاستثمار. وغالباً ما يُبدد معظم دخل هذه المجتمعات على غايات غير مُنتجة، وتتركز السلطة السياسية في أيدي كبار المُلاّك مدعومة بالبيروقراطية ورجال الجيش.

ب- **المجتمع الانتقالي:** ويُطلق عليه أيضاً " **الشرط المُسبق للانطلاق** " **The Precondition for Take-off**، ويعتبر **روستو** هذه الفترة مرحلة انتقالية بين المجتمع التقليدي والمجتمع الصناعي ويتميز هذا المجتمع بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية مثل النقل والزراعة والتجارة الخارجية. وتتجلى هذه الأخيرة في ازدياد الاستيراد الذي تمويله من زيادة صادرات المواد الطبيعية والمواد الخام. وغالباً ما يرتبط تطوير النقل والمواصلات بتسويق المادة الأولية. ويتميز المجتمع هنا بتحقيق مُعدلات من النمو تكفي لتلبية احتياجات الزيادة السكانية مع الرفع النسبي في مستويات المعيشة. وعلى المستوى الاجتماعي يتسم ذلك المجتمع بالتطور التدريجي لعقليات جديدة وظهور نوازع لتقبل تقنيات جديدة، وانبثاق حرية العمل، وظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال.

ج- مرحلة الانطلاق: The Take-off Stage وهي مرحلة حاسمة في نمو المجتمع رغم أنها مرحلة قصيرة نسبياً تستغرق عِقد واحد أو عِقدين من السنين، يزداد فيها مُعدل التوظيف، ويرتفع الإنتاج الحقيقي للفرد. وهي المرحلة التي تتضمن الثورة الصناعية، وتتسم بالتوسع السريع لمجموعة صغيرة من القطاعات التي تُعرف بالقطاعات القيادية في المجتمع. وتتسم بارتفاع مُعدلات الادخار والاستثمار إلى ما يزيد عن 10 % من الدخل السنوي للمجتمع، ولا تنخفض تلك النسبة بعد ذلك. ويحدد **روستو** هذه المرحلة لبريطانيا (1783 – 1802م)، ولفرنسا (1830 – 1860م)، وللولايات المتحدة (1843 – 1860م)، ولألمانيا (1850 – 1873)، ولكندا (1896 – 1914م)، ولليابان (1878 – 1900)، وبالنسبة لروسيا (1890 – 1914م).

ء- مرحلة النضج: The Drive to Maturity، وهي مرحلة طويلة نسبياً من النمو المطرد، على عكس المرحلة القصيرة السابقة، ومن أهم ملامحها انتشار النمو المرتفع من القطاعات القيادية إلى جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى، واتساع تطبيق التكنولوجيا الجديدة، وازدياد حجم العمالة الماهرة، وارتفاع مستوى نضج الإدارة الاقتصادية الرشيدة، وتحول القطاعات القائدة من الصناعات الاستخراجية (الفحم) إلى الصناعات الأساسية (الحديد والصلب)، ومن الصناعات الثقيلة إلى الصناعات الدقيقة، الاستمرار في توظيف نسبة عالية من الدخل نحو الاستثمار، زيادة النضج الفكري والفني لأفراد المجتمع ، مع ازدياد معدلات الاستهلاك.

هـ- مرحلة الاستهلاك الوفير: The Age of High Mass Concumption، وهي مرحلة أخيرة من مراحل تطور المجتمعات لا يمكن

بلوغها إلا بمجتمع ناضج تكنولوجياً، يبلغ فيه مستوى دخل الأفراد قدراً كبيراً من الارتفاع يُمكنهم من زيادة حجم استهلاكهم، وهو ما يُعرف " **بمجتمع الرفاهية** ". وفي بداية هذه المرحلة يأخذ المجتمع في التخلي شيئاً فشيئاً عن التوسع في التطبيقات الفنية ويتجه نحو إعادة الترتيبات التي تُمكنه من توجيه موارده المُتاحة لتحقيق مجموعة جديدة من الأهداف تحقق المطالب الاستهلاكية الجديدة لأفراد المجتمع. ومن ثم فإن هذه المرحلة تتضمن تحيق ثلاث حلقات متشابكة هي: تدعيم القوة العسكرية لتأكيد التواجد على المسرح الدولي، تخيف حدة التوترات داخل المجتمع عن طريق تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، التوسع في مستويات الاستهلاك كماً وكيفاً.

الأصول (**الاجتماعية** – الاقتصادية)

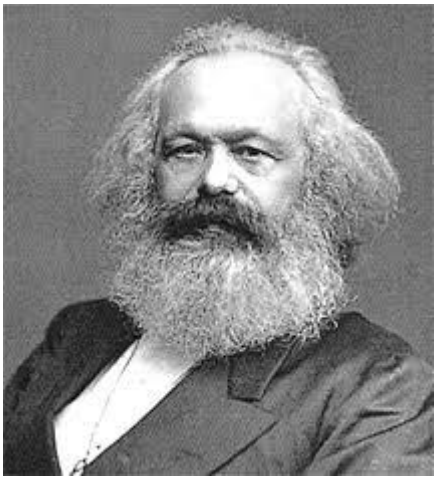

كارل ماركس

ثم يأتي **كارل ماركس Karl Marx** (1818 – 1883م) الألماني الجنسية ليُقدم أول محاولة منهجية تأخذ كل من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية في الحُسبان عند البحث في أصول تطور المجتمعات الإنسانية. ثم تمضي فترة

طويلة قبل أن تظهر بعض المدارس في تاريخنا المُعاصر في هذا المجال كالمدرسة الفرنسية، ومدرسة أمريكا اللاتينية، ومدرسة أوربا الشرقية. وسوف نكتفي في هذا المجال بشرح النظرية الأم والتي تفرعت عنها باقي المدارس سواء بالاتفاق أو بالاختلاف معها.

تتمثل نقطة البدء في كون عملية الإنتاج هي أساس وجود المجتمع الإنساني، حيث المجتمع الإنساني هو المجتمع المُنتج الوحيد على سطح هذه الأرض. وبما أن عملية الإنتاج هي في الأصل عملية تتم داخل الجماعة الإنسانية وفي إطار البيئة الطبيعية المحيطة بها، يُصبح من المنطقي البحث عن عناصر التطور داخل تلك العملية. تطرح النظرية في تحليلها لعملية الإنتاج أنها عملية جدلية تُعَد بلورة للصراع الواعي بين الإنسان والطبيعة، حيث يبدأ الإنسان برد الفعل المادي تجاه البيئة الطبيعية المحيطة به في محاولة منه لتنظيمها والسيطرة عليها بغرض الوفاء بحاجاته، إلا أن الإنسان لا يقوم بهذه العملية منفرداً بل يقوم بها بالتعاون مع أقرانه الآخرين. في الشق الأول من العلاقة (الإنسان –الطبيعة) يتوصل الإنسان إلى استخدام أجزاء من الطبيعة المحيطة به **كأدوات عمل** تساعده في **موضوع عمل** عملية الإنتاج ذاتها، ويتم التعبير عن أدوات العمل وموضوع العمل بمصطلح **(قوى الإنتاج)**. وفي الشق الثاني (الإنسان – الإنسان) تنشأ بين الإنسان وأقرانه الآخرين علاقات إنسانية تدور حول عملية الإنتاج يتوصل خلالها إلى تنظيم مُعين لجماعته الإنسانية، ويتم التعبير عن تلك العلاقات الإنسانية بمصطلح **(علاقات الإنتاج)**. ويُلاحظ هنا ببساطة أن الإنسان هو أساس عملية الإنتاج فهو العامل المشترك في الشق الأول من العلاقة مع الطبيعة وفي الشق الثاني من العلاقة من أقرانه الآخرين.

ننطلق بعد ذلك خطوة أخرى تتمثل في أن عملية الإنتاج تلك ليست مجرد عملية واحدة وينتهي الأمر، بل هي عملية دائمة بدوام المجتمع الإنساني ذاته. ومن ثم فإنه يلزم تكرار تلك العملية عشرات ثم مئات ثم ألوف ثم ملايين من المرات، من خلال هذا التكرار لعملية الإنتاج يتمكن الإنسان من تطوير أدوات إنتاجه البدائية التي توصل إليها في أول الأمر لتُصبح أكثر تقدماً، كما يتوصل لنوع أولي من تنظيم العمل وهو التخصص وتقسيم العمل الفردي حيث كان تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، فتخصص الرجل في أداء بعض العمليات وتخصصت المرأة في أداء عمليات أخرى، كل ذلك ساعد على تطوير فنون الإنتاج ذاتها فعَرِفَ الإنسان الزراعة بعد أن كان قد توصل للصيد، ثم استئناس الحيوان. ومن ثم كانت النتيجة الحتمية لهذا التطور في أدوات الإنتاج وفنونه وكذلك في عملية تنظيمه أن ناتج تلك العملية أصبح يفيض عن حاجة الجماعة ليتكون لأول مرة ما عُرِفَ باسم **(الفائض الاقتصادي)**. حول هذا الفائض الاقتصادي بدأ يدور الصراع بغرض السيطرة عليه، وعَرِفَ الإنسان **المِلكية الفردية** كـ **(شكل تنظيمي)**، وهو تطور بالغ الأهمية لأنه سيُصبح العامل الحاكم الرئيسي في تطور المجتمعات الإنسانية منذ ذلك التاريخ وإلى الآن. وقد ترتب على هذه المِلكية ظهور حقوق التملّك على أدوات الإنتاج أيضاً وليس على الناتج النهائي فقط. وتمثلت أولى مظاهر هذه المِلكية الفردية في امتلاك الإنسان لأخيه الإنسان – العبيد – بل وقبل أن يعرف المِلكية الفردية للأرض. وقد احتاج هذا الأمر شكل مُعين من التنظيم الاجتماعي يختلف عن الشكل السابق والذي كان يقوم على المِلكية الجماعية. هذا الشكل الجديد من علاقات الإنتاج والذي استند أساساً إلى القدر الذي تحقق في قوى الإنتاج كونا معاً ما عُرِفَ باسم **(نمط الإنتاج)**.

ومن ثم **يكون (نمط الإنتاج) توصيف مُجرّد لمستوى تطور قوى الإنتاج في المجتمع في علاقتها بعلاقات الإنتاج السائدة في ذلك المجتمع في مرحلة ما من مراحل تطوره.** هذا النمط الإنتاجي يُمثل الأساس الاقتصادي للمجتمع أي ما يُعرَف باسم **(البناء التحتي)** للكُل الاجتماعي. ولكن هذا الكُل الاجتماعي لا يتكون من الأساس الاقتصادي فقط، بل يتكون أيضاً من مجموعة المعارف والأفكار والفنون والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع والتي تُشكل معاً ما يُعرِفْ باسم **(الوعي الاجتماعي)**، ثم مجموعة العلاقات المُنظمة لإدارة المجتمع – بخلاف علاقات الإنتاج – المُتمثلة في التشريعات التي يرتضيها ذلك المجتمع في لحظة تاريخية ما، وتُمثل هذه المجموعة من العناصر معاً ما يُعرَفْ باسم **(البناء الفوقي)** للكل الاجتماعي. نحن الآن إذن بصدد بنائين أحدهما فوقي والآخر تحتي يبدو لأول وهلة أنهما منفصلان، لكن الواقع يؤكد أن هذين البنائين في علاقة جدلية مستمرة يُؤثر كل منهما في الآخر، ويُشكلان معاً ما يُعرَفْ باسم **(التكوين الاجتماعي)، وهو توصيف ملموس لواقع الحياة الاجتماعية.** وقد تطورت المجتمعات الإنسانية عبر العديد من التكوينات الاجتماعية لكل منها خصائصها المميزة، **وأثناء ذلك التطور نجد أن التكوين الاجتماعي الواحد قد يضم عدة أنماط إنتاجية يُعَد واحد منها نمطاً سائداً بينما تأخذ الأنماط الأخرى في الاندثار مُفسحة الطريق أمام سيادة نمط الإنتاج الجديد.** ومن الناحية الإجرائية البحتة نجد أن عِلم الاقتصاد يهتم بدراسة البناء التحتي (الأساس الاقتصادي) للكُل الاجتماعي آخذاً في الاعتبار مُعطيات البناء الفوقي، بينما يهتم عِلم الاجتماع بدراسة البناء الفوقي للكُل الاجتماعي آخذاً في الاعتبار مُعطيات البناء التحتي، مع التأكيد الدائم على العلاقة الجدلية بينهما في التكوين الاجتماعي.

الأنماط الرئيسية للإنتاج

توصلنا في السابق إلى أن نمط الإنتاج إنما يتحدد وفقاً لمستوى تطور قوى الإنتاج (أدوات الإنتاج ومستلزماته) وشكل علاقات الإنتاج السائدة، وإذا كان مستوى تطور قوى الإنتاج يسهُل التعرف عليه فكيف يُمكن التعرف على شكل علاقات الإنتاج ؟ ذكرنا أن المقصود بعلاقات الإنتاج تلك العلاقات الإنسانية التي تنشأ أثناء عملية الإنتاج، وهذه العلاقات تشكل المساهمة الإنسانية في عملية الإنتاج. وإذا كانت العلاقات الإنسانية عرفت شكل المساهمة الجماعية في عملية الإنتاج وبالتالي شكل المشاركة الجماعية في توزيع هذا الناتج، فقد كان ذلك قبل أن تعرف هذه المجتمعات حقوق المِلكية الفردية. وعلى ذلك فقد أخذت علاقات الإنتاج شكل الصراع بدلاً من التعاون بعد أن عَرِفَتْ المِلكية الفردية، لأن حصول أحد الأطراف على ملكية وسائل الإنتاج معناه حِرمان أطراف أخرى من هذه المِلكية، ومن ثم تتشكل العلاقة بين أطراف مُسيطِرة (التي تمتلك وسائل الإنتاج) وأطراف مُسيطَر عليها (محرومة من هذه المِلكية) ويتحدد أيضاً بناء على هذه العلاقة شكل توزيع الناتج. وهنا يجدر الإشارة إلى أمر غاية في الأهمية وهو أن الأصل في المِلكية (السيطرة الفعلية) على قوى الإنتاج ومن ثم السيطرة على الناتج، فإذا تحققت هذه السيطرة بدون توفر الحق القانوني للمِلكية الفردية تتحقق أيضاً السيطرة الفعلية على الناتج. ونقول أنه أمر غاية في الأهمية خاصة عند دراسة الاقتصاد الزراعي تحديداً، لأن هناك مجتمعات تأخر فيها ظهور حقوق المِلكية الفردية الكاملة للأرض الزراعية، في الوقت الذي توفرت فيه العديد من الحقوق الأخرى والتي من أهمها حق الانتفاع، وهو حق يكفل السيطرة على الناتج بشكل كبير، كما أنه حق قد يمتد لسنوات طويلة، وفي بعض الأحيان يُسمح بتوريثه، كما كان الحال

بالنسبة للمجتمع المصري ومجتمعات أخرى. وفي هذه الحالة فإن تحليل نمط الإنتاج هنا يجب أن يرتكز على الحيازة وليس على المِلكية، مع عدم إهمال الأخيرة بوصفها مصدر للريع الذي يحصل عليه المالك.

من هذا المُنطلق نجد أن المجتمعات الإنسانية عَرِفَتْ بشكل عام مجموعتين من أنماط الإنتاج: مجموعة قائمة على **علاقات إنتاج تعاونية** قائمة على المِلكية الجماعية لقوى الإنتاج (وسائل الإنتاج) وبالتالي مِلكية جماعية للناتج كما كان الحال في نمط المشاعة البدائية لدى بعض المجتمعات الإنسانية البدائية، وكما كان الحال في محاولة إقامة نمط الإنتاج الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية. ومجموعة قائمة على **علاقات إنتاج تناحريه** قائمة على المِلكية الفردية لقوى الإنتاج (وسائل الإنتاج) وبالتالي المِلكية الفردية للناتج كما كان الحال في نمط الإنتاج العبودي في بلدان الإمبراطورية الرومانية، ونمط الإنتاج الإقطاعي في أوربا القرون الوسطي، وكما هو الحال في نمط الإنتاج الرأسمالي. إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد أنماط إنتاجية أخرى شهدتها المجتمعات الإنسانية، لأن البحث الجاد الدؤوب أمكن لعدد من الباحثين التوصل لأنماط أخرى غير المذكورة سابقاً شهدتها بعض المجتمعات الإنسانية في مجري تطورها الحضاري الإنساني. وسنحاول فيما يلي التعرف على تلك الأنماط الإنتاجية مع التركيز على الخصائص الرئيسية لكل من نمط الإنتاج الرأسمالي ونمط الإنتاج الإقطاعي بوصفهما جناحي توصيف المجتمع المصري لدى غالبية الباحثين الذين تناولوا تلك الفترة من تاريخ مصر.

نمط الإنتاج العبودي

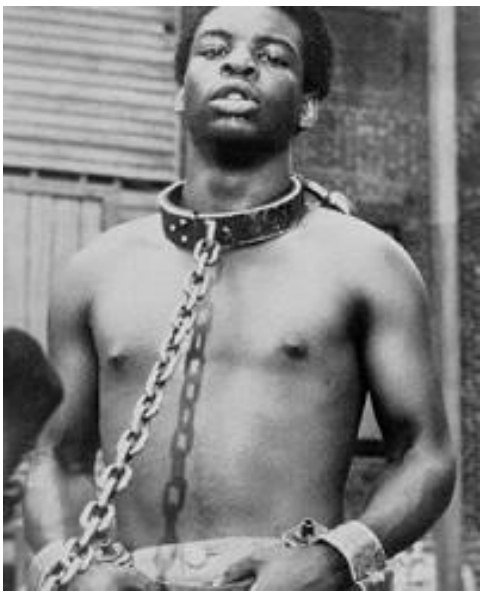

وجد نمط الإنتاج العبودي بذوره في أحضان النمط الأولي المعروف بالمشاعة البدائية، وكان أسرى الحروب بين القبائل هم أول بشر محرومون من كافة الحقوق الفردية (حق التملّك)، وكافة الحقوق الاجتماعية (حق تكوين أسرة)، أما عندما يتحولون إلى عبئ على المالك فإن هذا الأخير كان له حق التخلص منهم بالكيفية التي يراها. وعلى ذك فقد وُجِدَ العبيد في الفترات الأخيرة من المشاعة البدائية، إلا أن تلك العبودية أيضاً كانت عبودية مشاعية بمعنى أنهم كانوا مِلكاً للجماعة يقومون بأداء الأعمال المطلوبة منهم لصالح تلك الجماعة.

أما تبلور نمط الإنتاج العبودي بعد انهيار المشاعة البدائية فقد قام أساساً على اعتبار أنه أول الأنماط الإنتاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية تقوم على مبدأ إقرار حق المِلكية الفردية بما فيها مِلكية العبيد. وقد وجد هذا

النمط نموذجه القياسي في "**دولة المدينة**" في **أثينا**، وكذلك في بلدان **الإمبراطورية الرومانية**. وفي هذا النمط تُعتبر قوة عمل العبيد هي قوة عمل يدوي أساسية في المجتمع، حيث كان المواطنون الأحرار يقومون أيضاً بالأعمال الإنتاجية زراعية كانت أو حِرفية أو تجارية، بينما كان أفراد الطبقة الأرستقراطية فقط والمرتبطون بدوائر الحكم هم الذين لا يمارسون تلك الأعمال. وكان العبيد يتقسمون إلى قسمين: الأول ويُطلق عليهم "**عبيد الدولة**" وهم في العادة أسرى الحروب، بينما يُطلق على القسم الثاني "**عبيد الأفراد**" وهم في العادة العبيد الذين يقوم المواطنون الأحرار بشرائهم من أسواق النخاسة. وقد أرست القواعد القانونية في هذه المجتمعات مجموعة رهيبة من الحقوق لمُلاّك العبيد باعتبار أن هؤلاء العبيد مثلهم مثل أي سلعة تُباع وتُشتَرى في الأسواق. وقد أستُخدم "**عبيد الأفراد**" في المزارع الخاصة لأفراد طبقة الأحرار، كما استُخدموا أيضاً في الورش الكبيرة للحرفيين الذين لا تكفي قوة عمل أسرهم لأداء العمليات المطلوبة، وفي النشاط التجاري الخارجي كانوا يُمثلون قوة الدفع الرئيسية في السفن، كما كانوا عُمال شحَن وتفريغ بصفة أساسية. بينما أُستخدِم "**عبيد الدولة**" في المشروعات العامة المُرهقة كشق الطرق وبناء التحصينات وعِمالة النقل والتجهيز للجيوش، بالإضافة إلى استخراج المعادن من المناجم. وفي ظل هذه الظروف كانت أدوات العمل المُستخدمة أدوات العمل بدائية تعتمد في الأساس على القوة العضلية البشرية، وكان الإنتاج يكفي بالكاد حاجة السكان ومن هنا جاءت كثرة الحروب والغزوات بين القبائل والإمارات وبعضها البعض. ويجدر التذكير هنا بأن: "**مجرد وجود عبيد في مجتمع ما لا يعني بالضرورة أن يكون نمط الإنتاج السائد به نمطاً عبودياً**"، حيث يتوقف ذلك على موقع هؤلاء العبيد في العملية الإنتاجية بالإضافة حجم تواجدهم الفعلي. وتأتي التذكرة هنا بمناسبة الدراسات التاريخية الحديثة لعلماء المصريات من

الأجانب والمصريين والتي تنفي وجود نمط الإنتاج العبودي في مصر الفرعونية، مع التسليم بوجود عبيد في تلك الفترة.

نمط الإنتاج الإقطاعي

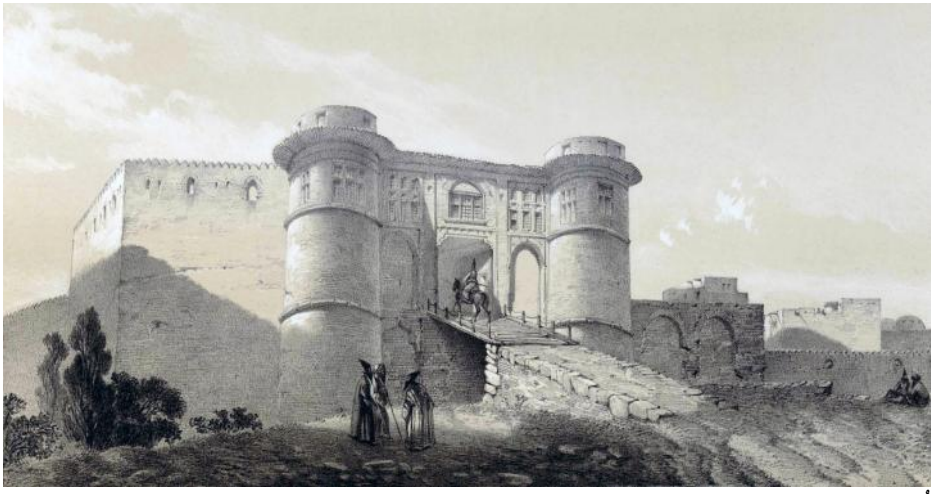

يُعَد نمط الإنتاج الإقطاعي من أكثر الأنماط الإنتاجية التي تناولها الباحثون بالعرض والتحليل خاصة الأوربية منها. وقد ظهر نمط الإنتاج الإقطاعي في أوربا في أعقاب انهيار الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي، وفي ذلك الوقت توسع كبار المُلاّك في مساحات ضياعهم، كما انتقلوا للإقامة بها بعد أن أصبحت الإقامة في المدن غير آمنة. ومن منطلق الأمن كان التفكير في إنشاء المقر الآمن داخل الإقطاعية عن طريق بناء القلاع المتسعة ذات الأسوار الحصينة بحيث يسمح هذا الاتساع بإقامة مسكن السيد الإقطاعي، ومخازن الضيعة الخاصة بالغلال، وثكنات الفرسان، ومساكن الخدم، بل وأحياناً كانت الطواحين وعصارات الزيوت تقام داخل القلعة، وتسمح أيضاً بإقامة بعض الحرفيين الضروريين داخلها. وبشكل عام لم تكن هناك تقريباً إقطاعية بدون قلعة، أو إقطاعية بدون فرسان. هذا الوضع الجديد

(التلازم بين السطوة الاقتصادية والسطوة العسكرية) دفع العديد من صغار ومتوسطي المُلاك – خلال مرحلة الانهيار التي اجتاحت أوربا – إلى طلب حماية السيد الإقطاعي مقابل التنازل له عن أراضيهم، كما طلبت ذلك قرى بأكملها، ومن ثم امتد سلطان الإقطاعي على مساحات واسعة مما تطلب الاهتمام بزيادة قوة الفرسان التابعين له.

أما بالنسبة لعلاقات الإنتاج داخل الإقطاعية فقد أخذت عدة أشكال وُجدت معاً في بعض الأحيان وتلاشت بعضها مع التطور في أحيان أخرى. ولكن ظل النمط الأساسي لها على النحو التالي: ذكرنا أولاً أن الإقطاعي كان يمتلك أرض الإقطاعية، وذكرنا ثانياً أن هناك فرسان تحت إمرة الإقطاعي. ونذكر الآن أنه ظل لديه بعض العبيد من بقايا النمط السابق، بالإضافة إلى هؤلاء المُلاّك الذين قبلوا التحول إلى أقنان. ولإدارة الإقطاعية قام السيد الإقطاعي بمنح هؤلاء قطع من الأراضي يكفي إنتاجها للوفاء بحاجتهم وأسرهم، وسمح لهم بإقامة مسكن عليها، وامتلاك عدد ضئيل من الحيوانات، بالإضافة إلى أن هذه الأسر كانت تمتلك أدوات العمل اللازمة لقطع الأرض التي مُنحت لهم. وفي مقابل هذا كان الفلاح يدفع ريع الأرض التي يستخدمها على هيئة عمل يقدمه هو وأفراد أسرته في الأرض الخاصة بالإقطاعي ويستخدمون في ذلك أدواتهم الخاصة، أما إذا احتاج الأمر لأدوات أكبر فإنهم يحصلون عليها من السيد. أما عدد الأيام التي يعملون فيها في أرض السيد فإنها كانت تتباين وفقاً لعدد من الالتزامات الأخرى. وقد تطور شكل ذلك الريع بعد ذلك حيث أصبح يُقدم عينياً في صورة محاصيل زراعية وعند نهايات ذلك النمط كان ريع الأرض يُدفع نقداً. كما ظهر في البداية حق السيد الإقطاعي في قضاء الليلة الأولى مع العروس الجديدة، ثم استُبدل بعد ذلك بدفع مبلغ من المال إذا رغِبَ

الفلاح في ذلك الاستبدال. ومن القيود الأخرى المفروضة على الفلاحين الأقنان حرمانهم من حق مغادرة الإقطاعية، وفي بعض الأحيان كانت تُدمغ جلودهم بخاتم الإقطاعية حتى يمكن إعادتهم للإقطاعية في حالة فرارهم. وكان من خصائص هذا النمط أيضاً أن الإقطاعية كانت مكتفية ذاتياً، حيث تواجد بها عدد الحرفيين اللازمين لعمليات الإنتاج والإعاشة المختلفة.

النمط الآسيوي للإنتاج

احتلت **مقولة النمط الآسيوي** للإنتاج أهمية خاصة عند عدد كبير من الباحثين الذين امتلكوا شجاعة الخروج عن النص، فقد اهتم هؤلاء الباحثين بدراسة نمط تطور عدد من المجتمعات الآسيوية توصلوا من خلالها أن تلك المجتمعات سلكت في تطورها طريقاً مغايراً للطريق الذي سلكته مجتمعات أوربا وأن السبب في ذلك يرجع إلى أنها عَرِفَتْ نمطاً خاصاً لإنتاجها أطلق عليه اسم (**النمط الآسيوي للإنتاج**)، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تكون جميع البلدان الآسيوية قد سلكت نفس الطريق، وفي نفس الوقت من الممكن أن نجد هذا النمط في بعض البلدان غير الآسيوية، أي أن اللفظ هنا (**الآسيوي**) لا يُشير إلى الموقع بقدر ما يُشير إلى تميز ذلك النمط. وبشكل عام فإن السمة الرئيسية لهذا النمط تتمثل في التطور البطيء إلى حد يقرب من الركود. يرتكز هذا النمط إلى أن علاقات الإنتاج فيه لا تتم بين الأفراد وبعضهم البعض كما هو الحال في الأنماط الثلاث (العبودية، الإقطاعية، والرأسمالية) بل تتم بين تجمعات إنسانية وبعضها البعض أُطلق عليها اسم (مُشتَرَكات). فعلاقات الإنتاج هنا تقوم بين مشتركات دنيا تُمثل تجمعات المنتجين المباشرين، مثل (المُشترَك القروي) في الريف، و (الطائفة الحرفية) في المدينة، وبين تجمع (المُشترَك الأعلى) الذي يُمثل (جهاز الدولة) أو سلطة المجتمع.

ونظراً للمهام الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي تتولاها الدولة في النظم الشرقية، فإن علاقة الإنتاج كانت ذات طابع مزدوج أو ذات وجهين: فمن خلال المُشترَك كان المُنتج يستفيد من إشراف الدولة ومهامها من جهة، وكان يُستغَل من جهة أخرى. وكان شيخ القرية يُمثلها إزاء السلطة المُستغِلة، ويُمثل هذه السُلطة في وجهه الثاني إزاء القرية. لذلك فالمُشترَك هو النواة الاجتماعية التي تجعل الفرد عبداً عمومياً وليس عبداً فردياً لسيد فرد. وأن المجتمع بهذا الشكل يُصبح مكوناً من مُشترَكات بصورة شاملة، وليس هناك اعتبار للأفراد إلا من خلال وجودهم في المُشترَكات. ولكن هل كان ذلك يعني عدم وجود أفراد يُستغلون كأفراد ؟ الإجابة هنا تكون بنعم حيث كان هناك بعض الأجراء ولكن لم تكن هذه هي الصيغة الغالبة، بل كانت تُمثل الاستثناء النادر. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع في ظل أسلوب الإنتاج الآسيوي هو مجتمع استغلالي، وطبقي بالتالي على الرغم من عدم وجود المِلكية الخاصة للأرض، بل ومع وجود بعض المشاعيات. كما أن النظام الآسيوي يمثل مرحلة أرقى في التطور الاجتماعي التاريخي للبلدان التي عرفته، ولهذا السبب يطلق بعض المؤرخين على الدولة في ظله **First class state** أي الدولة الطبقية الأولى في إطار التطور التاريخي لبلدان الشرق [4]. **ويُمكن إجمال خصائص هذا النمط في:**

– نظام مركزي يأخذ شكلاً أكثر استبداداً.
– غياب المِلكية الخاصة الأرض في أغلب الأحوال.
– جماعات قروية مكتفية ذاتياً، وضآلة الاقتصاد السلعي.
– نظام يتصف بالركود الطويل في عملية الانتقال التاريخي.
– الدولة هي المُسيطرة على الأرض، وتقوم بالمشاريع العامة بالجهود الجماعية.

– الاستغلال الحكومي، أي أن الدولة أو الطبقة الحاكمة تقوم بدور المُستغِل للمنتجين عن طريق تحصيل الريع وجباية الضرائب.

ويمكن توضيح هذه السِمات الخاصة بشيء من التفصيل استناداً إلى مقال **محمد نصر الله** المنشور في مجلة آفاق عربية على النحو التالي [5]:

I- **السِمة الأولى:** تعتبر الزراعة من أهم أنشطة الإنتاج في المجتمعات القديمة، وفي المجتمعات التي تعتمد على الري الاصطناعي وعلى إصلاح التربة يتطلب الأمر القيام بأشغال كبرى يعجز الأفراد – بسبب ضخامتها وصعوبتها – عن تنفيذها بمفردهم. وهذا ما لم تعرفه أوربا الإقطاعية، حيث الفردية والتبعثر صفة عامة عليها وواضحة بشكل كبير سيما في مراحل الانحطاط. وبسبب تراكم التناقضات وتفاقمها في ظل أسلوب الإنتاج القديم، ومن أجل تجاوزه، شُيدَت فوق أنقاض المشاعات الأولية، جهازاً تنظيمياً كان بمثابة الشكل الأول لنشوء الدولة في مثل هذه المجتمعات. وبهذه الخطوة انتقلت هذه المجتمعات إلى مجتمعات طبقية، وكانت الدولة فيها تُمثل المشاعية المُستغِلة للمشاعيات الأخرى. إذن كانت تلك الخطوة تعتبر خطوة إلى الأمام لِما سبقها من وجهة نظر التقدم البشري بوجه عام. وكان شرط قيام هذا الأسلوب في الإنتاج هو التوصل إلى إنتاجية متفوقة تُؤمن فائضاً كبيراً للقيمة **Surplus Value** وهذا يُشابه النقلة التي حدثت في المجتمعات الأوربية الغربية إلى المرحلة الإقطاعية، فإذ كان الغرض هناك هو توفير فائض القيمة لمالكي وسائل الإنتاج الرئيسية (الأرض – العبيد)، فإن الغرض بالنسبة لمجتمعات النمط الآسيوي تمثل بشكل كبير في تنفيذ المنشآت الكبرى، لضمان شروط تجدد الإنتاج اللازمة للمجتمع.

ب- السِمة الثانية: من أجل ضبط العملية الإنتاجية في ظل هذا الأسلوب كان لا بد أن تتولى الدولة مهمة التنظيم والإشراف – **Superintendence Organization** على العملية الإنتاجية الاقتصادية مما جعلها تتبوأ مركزاً مرموقاً، كما جعل من المركزية **Centralization**، والاستبداد **Despotism** أهم صفتين من صفاتها. كان لاستحواذ الدولة على وسائل الإنتاج (الأرض والمياه) أن جعل القبول بمقولة الحاكم المُستبد تبدوا معقولة، خاصة بعد تحالف الكهنة ورجال الدين مع هؤلاء الحكام ، مما تسبب في وجود السُلطة الثيوقراطية في هذه الدول، وأمسى الملك أو الحاكم ابناً للإله الأكبر، أو نائبه على الأرض.

ج- السِمة الثالثة: نتيجة لمِلكية الدولة للأرض (رغم وفرتها)، ونتيجة لقيامها بعملتي تنظيم الإنتاج وقيامها بالاستغلال في أن واحد (وجهان لعُملة واحدة). فقد ظهر منذ وقت مبكر التمييز بين مِلكية الأرض **Ownership**، وحيازتها **Possession** فمِلكية الأرض غير كاملة، وحرية التصرف كانت محدودة ومقيدة، بحيث لم يتمكن الأمير أو حاكم الإقليم أن يتصرف بهواه في الأرض المُقطعة له، لأن أصل رقبتها ظل في يد الدولة المركزية. ولكي تتمكن الدولة من استخلاص أكبر قدر من الفائض الاقتصادي (من الفلاحين والعاملين في طين الأرض) كان لا بد لها من خلق كادر وظيفي واسع يكون من وسيطاً بين هؤلاء الفلاحين وبين الدولة، كل هذا أعطى الفرصة للبيروقراطية كي تظهر وتنمو وتنتعش في مثل هذه المجتمعات. مما أكسب تلك المجتمعات صفة **الاستبداد الشرقي Oriental Desptism** فصار هذا الاستبداد إحدى السِمات البارزة لهذا النمط.

ء- السِمة الرابعة: كان لتدني مستوى الإنتاج، وسيادة اقتصاد الاكتفاء الذاتي، وضعف تقسيم العمل (الفصل بين الزراعة والحِرَفْ)، أن جعل الحياة بهذه المجتمعات تتصف **بالركود Static**، حتى أنها تبدوا وكأنها تُراوِح في مكانها، أو تتطور في شكل حلزوني، بدلاً من أن تتطور وتجتاز مرحلتها الإنتاجية إلى مراحل أعلى. على الرغم من أن بعض هذه البلدان تحقق لديها فائض ضخم أنفقته على العديد مكن المظاهر الحضارية التي لا يزال بعضها قائماً إلى اليوم.

هـ السِمة الخامسة: في ظل هذا النمط كانت علاقة الفلاح (المُنتج المباشر) بالدولة (المالك) علاقة غير حرة تماماً، فقد كانت مقيدة بالتزامات وحقوق لصالح الجانب الأقوى وهو الدولة بالطبع. فقد كانت الالتزامات تتمثل في السُخرة والضرائب والخدمة العسكرية بينما كانت الحقوق تتمثل في الاحتفاظ بالحد الأدنى من فائض الإنتاج الذي يُمكّن هؤلاء الفلاحين من تجدد قوى الإنتاج. ورغم ما في هذه العلاقة من إجحاف بالفلاحين إلا أن هؤلاء كانوا بحاجة إلى دولة قوية ذات هيمنة مركزية تقدم الخدمات التي يعجز الفلاحون عن القيام بها منفردين. ومن هنا تتضح الازدواجية بين الاستغلال وبين الاتحاد الجماعي في العمل، أي التعاون بين المُستغِلين وبين المُستغلَين. وفي هذا النمط لا يبدوا واضحاً أن الربح كان الهدف من العملية الإنتاجية، كما يبدوا أن هناك قدر كبير من التخطيط الاقتصادي على مستوى الدولة. مع ملاحظة أن هذه المجتمعات لم تكن تخلوا من وجود المِلكية الفردية للأرض (وإن لم تكن ظاهرة عامة) وعلى ذلك كانت هناك بعض العلاقات الايجارية بين هؤلاء المُلاّك وبين الفلاحين، وإن لم ترتفع إلى المستوى الذي كانت عليه في أوربا.

و- السِمة السادسة: كانت التجارة الداخلية في تلك المجتمعات تقتصر على المبادلات البسيطة بين الريف والمدينة في السِلع التكميلية التي تحتاج فيها كل منها للأخرى، ولو أن الرصيد كان دائماً مديناً لصالح المدينة، لذلك كانت التجارة الداخلية تكاد تكون هامشية في ذلك النمط. أما التجارة الخارجية فقد كانت تخضع بالكامل تقريباً لسلطة الدولة، ويتركز نشاطها في المدن الكبرى والموانى حيث المخازن الكبرى، وبيروقراطية الدولة.

ز- السِمة السابعة: توصم هذه المجتمعات بالركود منذ أن دخلت مرحلة انحطاط نمط الإنتاج الآسيوي. وقد يُمكن اعتبار أن العدالة والحرية والمساواة كانت موجودة بشكل نسبي في (المُشترَك القروي) المُكتفي ذاتياً من الناحية المعيشية، إلا أن المُشترَك برُمّته كان مُستغَلاً ومقهوراً تجاه الدولة ووكلائها. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الرِق في هذه المجتمعات كان موجوداً بشكل أو بآخر، ولكنه لم يرق إلى المُساهمة في العملية الإنتاجية، بل كان موجودا على هيئة الرِق الأبوي المُتمثل في خدمة البيوت. كما أن هذا النمط لم يمنع الدولة من استخدام العبيد (أسرى الحروب في الأساس) في تنفيذ المشروعات الكبرى، كما قد توجد بعض مظاهر استخدام العبيد لدى بعض الأفراد الذين امتلكوا عدداً من هؤلاء العبيد، وخاصة في عمليات استصلاح الأراضي. إلا أن كل ذلك لم يكن يُشكّل الظاهرة العامة في المجتمع، بل ظلت الظاهرة العامة مُتمثلة في الوحدة الإنتاجية الجماعية للفلاحين أي (المُشترَك القروي). وهكذا نرى أن الصراع الطبقي الداخلي في تلك المجتمعات لم يرق إلى الحد الذي يُخرج هذه المجتمعات من ركودها، وظلت هذه المجتمعات على ركودها حتى جاء

الاستعمار ليُخرجها من هذا الركود ويُدخلها في نظامه الرأسمالي الجديد وفقاً للشروط التي تحقق مصالحه هو في ذات الوقت.

نمط الإنتاج الرأسمالي

كنا قد توصلنا من قبل إلى أن الرأسمالية هي النظام الوحيد الذي اتسم بالعالمية، ومن ثم يُمكن التوصل إلى عدد كبير خصائصه العامة. ونتناول هنا بالتحليل الخصائص الأساسية لنمط الإنتاج الرأسمالي:

أ- **الخاصية الأولى:** تتمثل الخاصية الأولى لهذا النمط في أنه يتميز بقفزة نوعية كبيرة في التقنية المستخدمة مما يساعد على زيادة الإنتاج زيادة كبيرة. فالاقتصاد الرأسمالي هو الاقتصاد القائم على أساس نمو الإنتاج الآلي الكبير في المجتمع.

ب- **الخاصية الثانية:** وتتمثل الخاصية الثانية في فصل قوة العمل عن العامل، بمعنى أن العامل يملك أن يبيع قوة عمله لمن يُريد وذلك دون أن يبيع نفسه بصفته (عبداً، أو قناً).

ج- **الخاصية الثالثة:** أن الإنتاج يتم أساساً للسوق، أي أن الإنتاج هنا هو إنتاج سِلَعي بالأساس وليس إنتاج للاكتفاء الذاتي. فالرأسمالية تعني إذن بلوغ الإنتاج الاجتماعي مستوى من التطور يؤدي لإحداث أعمق انفصال بين الإنتاج والاستهلاك للخروج من دائرة الاقتصاد الطبيعي.

ء- **الخاصية الرابعة:** تتمثل الخاصية الرابعة لنمط الإنتاج الرأسمالي في اتساع السوق القومي المحلي، كي يستوعب الإنتاج السلعي المتزايد، واتساع سوق مستلزمات الإنتاج، وسوق العمل.

هـ **الخاصية الخامسة:** زيادة التخصص وتقسيم العمل، سواء بين القطاعات الاقتصادية وبعضها البعض، أو فروع القطاع الاقتصادي ذاته، أو على

مستوى الوحدة الاقتصادية في حيث يزداد تقسيم العمل الفردي. فأساس الاقتصاد السلعي هو التخصص وتقسيم العمل، حيث تنفصل الصناعة عن الزراعة، وتنفصل الصناعة التحويلية عن صناعة المواد الخام، ثم تنقسم كل منهما إلى تفريعات أصغر، وهكذا.

و- الخاصية السادسة: الانخفاض المستمر في أعداد العاملين في القطاع الزراعي وتحولهم إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى. لأن التكنيك الجديد، بالإضافة للتخصص وتقسيم العمل يساعد زيادة الإنتاج ويساعد أيضاً على زيادة إنتاجية العامل. من مقاييس نمو الاقتصاد السلعي التمايز بين السكان الزراعيين وغير الزراعيين وهو مرتبط بالتقسيم الاجتماعي للعمل.

الرأسمالية والسوق

ننتقل الآن إلى توضيح نقطة هامة متعلقة بموضوعنا الأساسي، وهي الفرق بين السوق كتعريف مطلق لعملية التبادل، وبين السوق الرأسمالي. وبمعنى آخر هل للسوق الرأسمالي شروط تختلف عن شروط الأسواق الأخرى ؟ يُمكن توضيح تلك القضية عن طريق طرح السؤال التالي:

إذا كان نمو وتوسع السوق يُعَد من شروط نمط الإنتاج الرأسمالي، فهل كل نمو وتوسع في السوق ينهض دليلاً على قيام هذا النمط ؟

للإجابة على هذا السؤال يُمكن القول أن توسع السوق بدون زيادة التخصص وتقسيم العمل (بين الزراعة والصناعة، وبين فروع الزراعة وبعضها البعض، وبين فروع الصناعة وبعضها البعض)، وبدون زيادة الفرز الاجتماعي في الريف إلى مُلاّك أراضي (حيث يلزم تحول الأرض ذاتها إلى سلعة تُباع

وتُشتَرى أي إقرار الملكية الفردية لها) وعمال زراعيين (حيث يلزم توفر العمل الأجير الحر، وليس العمل التابع) لا ينهض دليلاً على قيام النمط الرأسمالي للإنتاج. لأن النمط الرأسمالي يتطلب عمليتان أساسيتان:

العملية الأولى: زيادة الإنتاج السلعي (الإنتاج بغرض التبادل) على حساب الإنتاج الذاتي (الإنتاج بغرض الاستهلاك الذاتي). وهذه الزيادة في الإنتاج السلعي تتطلب زيادة التخصص وتقسيم العمل. والزيادة في التخصص وتقسيم العمل يترتب عليها تطور أدوات وفنون الإنتاج.

العملية الثانية: زيادة الفرز الاجتماعي الريف وانقسامه الطبقي إلى مُلاّك أراضي يحصلون على ريع الأرض الزراعية (حيث يلزم تحول الأرض ذاتها إلى سلعة تُباع وتُشتَرى، أي إقرار الملكية الفردية لها) وفلاحين أجراء يحصلون على أجرة العمل (حيث يلزم توفر العمل الأجير الحر، وليس العمل التابع)، وكذلك زيادة الفرز الاجتماعي في الحضر وانقسامه الطبقي إلى رأسماليين يحصلون على ربح الصناعة والتجارة وعمال أجراء يحصلون على أجرة العمل.

وهذا يعني أن تطور ونمو هاتان العمليتان في علاقتهما الجدلية معاً (التأثير المتبادل بينهما) يؤدي بالضرورة إلى نمو وتوسع السوق الرأسمالي.

وهذا يعني في نفس الوقت أن نمو وتوسع السوق بدون هاتان العمليتان لا ينهض دليلاً على قيام نمط الإنتاج الرأسمالي. ويمدنا التاريخ الاقتصادي بالعديد من الأمثلة على نمو واتساع السوق في مراحل ما قبل نشأة النمط الرأسمالي للإنتاج فهناك (اتساع سوق القمح في مصر الرومانية تلبية للطلب عليه في أسواق العاصمة روما). وتزداد هذه الأمثلة وضوحاً في الدول المتخلفة في العصر الحديث حيث تتخصص في إنتاج السلع التي يحتاج إليها السوق

الرأسمالي العالمي (القطن المصري في عهد محمد علي)، وتُصبح أكثر وضوحاً في بلدان المستعمرات حيث تتخصص تلك البلدان في إنتاج السلع التي يحتاج إليها سوق الدول المُستعمرَه (القطن المصري في عهد الاحتلال).

دراسات أنماط الإنتاج في مصر

تعرض العديد من الباحثين لدراسة تطور أنماط الإنتاج في مصر، وتدور غالبية نتائج هذه الدراسات حول التطور عبر حلقات التطور الأوربية (عبودية – إقطاع – رأسمالية – اشتراكية) ، وأن الاختلاف بينهم نجده إما في تحديد تاريخ بداية ونهاية كل نمط، أو في تحديد مراحل الانتقال، أو في البحث عن جذور النمط في مراحل تاريخية سابقة عليه، أو في مدى الاتفاق والاختلاف بين تلك الأنماط مع الأنماط الأوربية التاريخية المعروفة. كما أن هناك القليل من الدراسات التي اتجهت نحو النمط الآسيوي للإنتاج في محاولة للبحث عن أصول ذلك النمط في تطور المجتمع المصري. ونحن هنا لسنا بصدد التعرض لجميع هذه الدراسات حيث لا يتسع لها مجال هذا الكتاب، وإنما سنحاول التعرض لدراستين فقط من هذه الدراسات على سبيل النموذج فقط. يتمثل النموذج الأول في نمط التطور الأوربي، حيث يوجد بشكل عام شبه إجماع بين الباحثين على أن الإقطاع وُجِد في مصر قبل القرن التاسع عشر، وأن الخلاف بينهم كان حول مدى استمراره بعد ذلك، كما أن بعضهم اعتبر القرن التاسع عشر ذاته قرن التحول الاجتماعي في مصر على اعتبار **أن** " **البداية الحقيقية للرأسمالية في مصر كانت عند منتصف القرن التاسع عشر مع تحلل النمط الإقطاعي للإنتاج** ". وفي هذا الاتجاه سنتعرض لدراسة **فوزي جرجس**، وهي من الدراسات الهامة المبكرة والتي لم تلقى حظاً وافراً من الاهتمام مقارنة بغيرها من الدراسات. ويتمثل النموذج الثاني في نمط التطور

الشرقي، والمعروف بالنمط الآسيوي للإنتاج. ورجع أهمية تقديم نموذج له إلى أنه رغم اختلافه الجذري عن نمط التطور السابق إلا أنه يتفق معه في نقطة بداية الرأسمالية في مصر، على اعتبار أن " **البداية الحقيقية للرأسمالية في مصر كانت عند منتصف القرن التاسع عشر مع تحلل النمط الآسيوي للإنتاج** ". وفي هذا الاتجاه سنتعرض لدراسة **أحمد صادق سعد** باعتبارها أكبر عمل بحثي في هذا المجال، إن لم تكن عمل موسوعي. كما أنها تُعَد الآن مرجعاً رئيسياً للمهتمين بدراسات التطور الاقتصادي والاجتماعي لمصر.

وقبل أن نعرض لهذين العملين يُمكن الإشارة إلى أن النقاط الرئيسية التي اتفق عليها الباحثين عند تناول موضوع نمط الإنتاج الإقطاعي كانت: ربط الفلاح بالأرض، إنتاج الفلاح للاستهلاك وليس للسوق، الملكية الفردية للأرض. وأن أبرز معالم الإقطاع الأوربي تمثلت في إقامة مجتمعات منعزلة

يخضع كل منها لسيطرة السيد الإقطاعي أما الوضع في مصر فهو مختلف حيث لم يوجد مثل هذا الانعزال بين وحدات المجتمع المصري. وبالنسبة لنمط الإنتاج الآسيوي في مصر فتدل البرديات والمخطوطات وكتابات الرواة وسجلات الروزنامة (مالية الحكومة) أن المحاسبة على سداد الضريبة (جزية – خراج – ميري) كانت تتم بالإقليم ثم بالقرية كوحدة، ولم تتم المحاسبة على صعيد أفراد القرية إلا في عصر محمد علي. بمعنى أن القرية أو الطائفة الحِرفية كانت الوحدة الإنتاجية المُستغلَة وليس الفرد. وفي العهد العثماني المصري مثلاً فيما يخص علاقات الإنتاج: هناك المُشترَكات المملوكية (البيوت المملوكية)، ومُشترَكات الجنود العثمانيين (الأوجاقات)، والمُشترَكات الذمية (الملل)، والمُشترَكات الأوربية (الجاليات ذات الامتيازات)، والمُشترَكات الحِرفية والتجارية (الطوائف)، والمُشترَكات الصوفية (الطرق الصوفية)، وهذا كُله إلى جانب مُشترَكات الفلاحين (القرى). فالمُشترَك الإنتاجي إذن عمود من العمودين الأساسيين للنمط الآسيوي، والعمود الثاني هو (الدولة ذات المهام الاقتصادية). فلم يكن هناك فلاح يزرع إلا وهو فرد من أفراد مُشرَك قروي، ولم يكن هناك تاجر أو حِرفي أو جندي أو كاتب إداري أو جابي ... الخ، بل كان للصوص والعاهِرات طوائف تُجبى منها – لا من أفرادها – الضرائب والفِرَدْ.

أما بالنسبة لمِلكية الدولة لوسائل الإنتاج الرئيسية وخاصة الأرض فقد حفِلت العديد من الوثائق المصرية بما يؤكد مِلكية الدولة لها. كما تمتعت المُشترَكات القروية المصرية بالاكتفاء الذاتي، وضآلة حجم الإنتاج السلعي. وأن الركود أو التطور البطيء القاتل الذي شهدته مصر إنما يرجع أساساً إلى سيادة نمط الإنتاج الآسيوي حيث يُمثل الركود العام أهم ملامحه. وقد استمر ذلك الوضع حتى دخلت مصر في النظام الرأسمالي منذ القرن التاسع عشر.

ويعتبر **أمين عز الدين** صدور القانون المدني الأهلي في 28 ديسمبر 1883م الذي نص على أن يُسمى مِلكاً " **العقارات التي يكون للناس فيها حق التمليك التام** "، أنه أدى إلى ظهور طبقة كبار مُلاّك الأراضي مع خروج ملايين الفلاحين صفر اليدين، ولكن هذا الجانب السلبي رافقه جانب إيجابي بالنسبة للفلاحين وبالنسبة للمجتمع المصري كله، فإن ظهور الملكية الخاصة في الزراعة مرحلة أكثر تقدماً على نظام " **الإقطاع الشرقي** "، كما أنها وضعت حداً لعلاقات الإنتاج القديمة وهي العلاقات التي كانت تقوم على " **التبعية** " أي تبعية الفلاحين للملتزمين، وحققت للفلاحين خطوات هامة نحو تحررهم حيث انتهى الحظر على انتقال الفلاحين بين الأقاليم، كما ألغي نظام السُخرة في 19 ديسمبر 1889م وإن ظلت رواسبها وبقاياها قائمة إلى عهد غير بعيد ... ثم يعود ويؤكد على أن تطور علاقات الإنتاج في الزراعة طوال القرن الماضي قد أدى إلى إنهاء "**الإقطاع الشرقي**" ونشوء الملكية الخاصة [6]. وعلى ذلك فإننا نلحظ هنا أن أمين عز الدين قد اعتبر الفترة السابقة على صدور القانون المدني الأهلي فترة "**إقطاع شرقي**"، وأن "**التبعية**" أيضاً قد انتهت. ويرفض **عبد العظيم رمضان** وصف العلاقات الاقتصادية بين الفلاحين وكبار المُلاّك بالعلاقات الإقطاعية، إلا أنه لم يضع توصيفاً آخر لها. ويُرجع رفضه للأسباب التالية: " من ناحية كبار المُلاّك لم تكن تربطهم بفلاحيهم أية واجبات أو حقوق إقطاعية، فإن الكثيرين منهم كانوا قد أخذوا منذ وقت بعيد يهجرون الأقاليم ويسكنون العواصم. ولم يكونوا يمارسون أية سلطة قانونية على فلاحيهم، وبالتالي لم يكونوا يتحملون أية مسئوليات اقتصادية أو اجتماعية تجاههم. وكانت الأرض في نظرهم مجرد سبيل لاستثمار المال: أما عن طريق البيع والشراء، أو عن طريق تأجيرها لمُلاّك كبار آخرون كما كان يفعل أحمد

عمرو باشا والذي كان يملك ستة عشر ألف فدان يؤجرها جميعها، في حين أن البدراوي باشا كان لا يعرف تأجير الأرض بل يستأجر هو الأرض التي تجاور أرضه. أما من ناحية الفلاحين، ففيما يختص بأملاكهم الصغيرة، فإن سلطانهم عليها وتصرفهم عليها كان مُطلقاً بحكم القانون. وفيما يختص بالأراضي التي يستأجرونها، فقد كانوا يستأجرونها في الغالب من المستأجر الكبير وليس من المالك الكبير، ولم يكونوا يدينون بأية تبعية قانونية أو سياسية لهذا المالك ..... أما السيطرة الفعلية فكانت ترجع ثروة المالك ومكانته الاجتماعية ونفوذه في دوائر الحكم والإرهاب، **وهي جميعها تُنتج نفس الآثار التي تُنتجها العلاقات الإقطاعية** ..... ولم تكن العلاقات الاقتصادية بين العمال الزراعيين وكبار المُلاّك تنطبق عليها أيضاً أوصاف العلاقات الإقطاعية. **فمع أن العامل كان رهين الأرض وصاحبها، إلا أنه كان يقدر على هجرها والتخلص من هذا القيد،** وليس للشرطة تدخل في الأمر، وللمالك أن يُقاضيه مدنياً لدفع ما عليه، ولكنه مُعدم لا يعبأ بالمقاضاة، والحكم الذي يصدر بالدفع يذهب هباء. على أنه من الناحية الفعلية، فإن فقر العمال الزراعيين حملهم على قبول العبودية للمُلاّك على اعتبار أنها تضمن لهم الكفاف من القوت. ولم يكن للمالك بحكم القانون أي حقوق قضائية في أرضه، ولكنه كان ينتحل لنفسه هذه الحقوق حتى في أخص الشئون البيتية للعامل الزراعي بحكم انحطاط مستوى معيشة العامل وتخلفه الفكري ورجائه وخوفه من المالك " [7]، ونجد هنا مجموعة من الملاحظات الذكية: أولها أن عبد العظيم رمضان لم يهتم بإطلاق تسمية للعلاقات القائمة بقدر اهتمامه بنفي إنها كانت علاقات إقطاعية، الملاحظة الثانية أنه رغم نفي وجود العلاقات الإقطاعية إلا أنه يؤكد وجود نفس آثارها، الملاحظة الثالثة هي تأكيده على وجود عملية ربط للفلاح بالأرض وأصحابها نتيجة الفقر ولضمان الكفاف من القوت. **وعلى ذلك فإن رمضان يُقلل من حجم**

التغيرات التي حدثت، وذلك على العكس من اتجاه عز الدين. كما يؤكد على استمرار التبعية، في حين يتجه عز الدين إلى نحو تقلصها الشديد.

فوزي جرجس

تكتسب الدراسة التي أعدها **فوزي جرجس** بعنوان " **دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي** " وطُبعت في القاهرة عام 1958م أهميتها، بكونها نموذج مثالي لقطاع كبير من تلك الدراسات التي تعتنق مسألة انتشار نظام الإقطاع في مصر مُوضحة للفروق بينه وبين النظام الإقطاعي في أوربا. كما تتميز الدراسة بأنها تقريباً أول الدراسات العربية التي أشارت إلى مسألة جناحي الطبقة الوسطى المصرية (زراعي وصناعي) وعدم التناقض بين الرأسماليين وكبار المُلاّك. كما أشارت إلى مسألة ارتباط نشأة الرأسمالية المصرية في ارتباطها برأس المال الأجنبي، وأول من لفَت النظر إلى أن كافة المشروعات الصناعية التي قام بها **بنك مصر** – البنك الوطني للرأسمالية المصرية – إنما تمت بالمشاركة مع رأس المال البريطاني والأمريكي. كما تميز الباحث بجرأة الخروج عن المألوف في إطلاق التسميات – بغض النظر عن مدى صحة تلك التسميات – حيث أطلق على المجتمع المصري في مرحلة ما قبل الحملة الفرنسية مصطلح "**مجتمع إقطاعي شبه مُستعمَر**"، وأطلق على مرحلة ما بعد الحملة الفرنسية مصطلح "**مجتمع تابع شبه إقطاعي**". ومن هنا نستخلص أنه يؤكد على صفة **الإقطاعية** لمصر في مرحلة ما قبل الحملة الفرنسية ويؤكد على صفة **شبه الإقطاعية** على المرحلة بعدها. رغم كل ذلك فقد تحفظ **فوزي جرجس** على إطلاق أية تسمية جديدة على فترة ما بعد إقرار المِلكية الفردية للأرض الزراعي مما يعني بطريق غير مباشر استمرار توصيفه

الخاص بالمجتمع "**التابع شبه الإقطاعي**" وذلك حتى انتهاء فترة الدراسة عند منتصف القرن العشرين.

مصر في العصور الوسطى

بالنسبة لحديثه عن العصور الوسطى يقول **جرجس** " مع أن مصر وأوربا، كانت في مرحلة واحدة اجتماعية واحدة، هي مرحلة الإقطاع، إلا أنه كان لكل منهما ظروف موضوعية تختلف عن ظروف الأخرى، مما هيأ الظروف للطبقة الوسطى هناك لكي تنمو وتزدهر، وينمو معها المجتمع ويزدهر، بينما لم تكن هذه الظروف متوفرة للطبقة الوسطى في مصر، ومن ثم، تجمدت وتجمد المجتمع أيضاً ..... لقد انتصرت الحضارة اليونانية القديمة على الحضارة الفرعونية لأن الأولى كانت حضارة تجارية نامية، بينما الحضارة المصرية كانت حضارة زراعية ثابتة، مع أن كلتيهما كانت في مرحلة النظام العبودي. لقد كان النظام الإقطاعي في أوربا يختلف من ناحية الكم، عن النظام الإقطاعي في مصر. فهناك، كان النبلاء مستقلين تماماً بمقاطعاتهم، ولهم جيوشهم الخاصة، وعملتهم الخاصة، وحق اعتناق الدين الذي يرونه، وذلك لصعوبة المواصلات. ومن هنا، لم تكن فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا إلا وحدة جغرافية فحسب، لا وحدة سياسية. أما في مصر، حيث الوادي سهل في مواصلاته، وحيث النيل يربط بين جنوبه وشماله، وحيث يعتمد أهل الوادي على مياهه في الزراعة، فقد كان لا مفر من تعاونهم جميعاً في ضبطه، خاصة في أيام الفيضان عندما تغمر مياهه الجسور. لذلك لم يكن في استطاعة أحد من أمراء المماليك، مهما بلغ من قوة، ومهما بلغت الحكومة المركزية من ضعف، أن يستقل بإمارته. " [8]

ويُرجِع **جرجس** نجاح الطبقة الوسطى في أوربا وفشلها في مصر إلى مجموعة من العوامل، أهما ثلاث، هي:

- أن السلطان في مصر لم يكن في حاجة مُلِحَة للتحالف مع رموز الطبقة الوسطى ضد أمراء المماليك، لا قبل الفتح الثماني ولا بعده، نظراً لقدرته على القبض على زمام السلطة المركزية، ولأن مصر كانت فعلاً وحدة سياسية كما هي وحدة جغرافية. أما في أوربا فقد وجد الملك بصفته أغنى وأقوى النبلاء في الطبقة الوسطى خير حليف، كما وجدت هي فيه خير سند يتفق مع أهدافها في المراحل الأولى، ثم تخطتها بعد ذلك إلى تحطيم النظام الإقطاعي كله، والقبض على زمام السلطة بمعرفتها.
- أن معظم تجارة أوربا الأساسية تمر بالأراضي المصرية. فكانت المبادلات التجارية تتم دون الحاجة إلى البحث عن أسواق بعيدة (وكأن الأسواق هي التي تأتي إليك)، بعكس الطبقة الوسطى في أوربا التي كانت في حاجة إلى هذه الأسواق وبصفة خاصة للوصول إلى موارد المواد الخام، وهي لهذا شجعت المِلاحَة ومولت الرحلات الكشفية العظيمة.
- كانت أرباح السلطان والمماليك الهائلة من الرسوم التي تُفرض على التجارة الأوربية المارة بالأراضي المصرية تقلل من جشعهم بالنسبة للطبقة الوسطى، فلا يفرضون عليها ضرائب فادحة كما كان يفعل أمراء الإقطاع في أوربا عندما كانوا يفرضون رسوماً جمركية على مرور التجارة عبر مقاطعاتهم.

وأدت هذه الأسباب جميعاً إلى تخلف الطبقة الوسطى في مصر عن مثيلتها في أوربا. ولما كانت الطبقة الوسطى في المجتمع الإقطاعي تُعتبَر الطبقة الأكثر نضجاً من أية طبقة أخرى وتُمثل التقدم والتطور،

لهذا فإن خمود نشاطها في مصر، وتحركها جنباً إلى جنب مع سلطة الإقطاع بدلاً من أن تتناقض معها جعل المجتمع المصري يثبت ولا يتطور. ومن هنا يتضح أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح لم يكن مجرد كشف جغرافي، وإنما كان التعبير المادي عن تفوق وقوة الطبقة الوسطى في أوربا وضعفها في مصر، بل وفي كل بلاد الشرق. وفي 1517م أي بعد تسعة عشر عاماً من رحلة **فاسكو دي جاما** حول رأس الرجاء الصالح، وبعد ثمانية أعوام من هزيمة الأسطول المصري أمام سواحل بومباى، فتح **السلطان سليم** مصر، وفقدت مصر استقلالها. [9]

وعن الفروق الأخرى يقول " كان أمراء الإقطاع في أوربا من الوطن نفسه، أنهم كانوا يمثلون أرستقراطية منعزلة عن الشعب، والتي تحكمه بالسيف والدرع، أما في مصر فقد كان أمراء الإقطاع يُمثلون الأرستقراطية المسلحة الأجنبية التي لا تعرف في الغالب كلمة واحدة من لغة الشعب ..... وبدخول العثمانيين مصر، بدأت بلادنا تنحدر نحو عُزلة مميتة عن النشاط والتطور العالمي، بينما كانت أحشاء أوربا تمر بعصر النهضة إيذاناً بميلاد جديد. فبعد الضربة القاسمة لإيرادات تجارة الترانزيت العابرة بمصر، جاءت عملية اختطاف الصناع المهرة التي قام بها السلطان سليم الأول ونقلهم إلى القسطنطينية لتوجه ضربة جديدة للصناعات الحرفية في مصر ..... ولكن لم تلبث الدولة العثمانية أن دخلت في مشاكل دولية أضعفتها وأضعفت قدرتها للسيطرة على مصر، فاستعاد المماليك نفوذهم، حتى أصبحوا الحكام الحقيقيين للبلاد ..... حتى نجح أحد كبار المماليك، وهو على بك الكبير سنة 1769م من إعلان استقلال مصر، رغم الفشل السريع للدولة الجديدة ". [10]

مصر في العصر الحديث

يبدأ **فوزي جرجس** تحليله للعصر الحديث بإطلالة على مسألة " **القومية المصرية** " فيقول " ظلت القومية المصرية محتفظة بطابعها الذاتي المُميز، إلا أن العقلية الإقطاعية السائدة، والارتباط بالخلافة في بغداد، ثم بعد ذلك بالقسطنطينية أدت إلى اختفاء القومية المصرية تحت غلالة دينية رقيقة ..... ومع أن القومية لها مقومات عديدة إلا أن النظرة الدينية كانت تؤثر على القومية المصرية، وتُميع العلاقات بينها وبين البلاد الأخرى ..... وظلت القومية المصرية في ذلك الركود البشع حتى كانت الحملة الفرنسية التي هزت الشعب المصري هزاً عنيفاً، وأيقظته من ثُباته، وجعلته ينفض عنه الغبار الذي يُخفي شخصيته ومميزاته ..... لقد ضربت الحملة الفرنسية المماليك ضربة قاسمة ..... ووضعت نواة الفكر الديمقراطي في مصر ..... وحاولت تنظيم الانتفاع بالأرض في محاولة لإقرار الملكية الفردية ..... ولكن المشكلة أن النظام المملوكي قد ضُرِبَ أساساً بواسطة القوة المسلحة الأجنبية، وليس نتاج التطور الطبيعي من داخل البلاد ..... ويميل عدد من الكتاب لاعتبار محمد على ممثلاً للرأسمالية المصرية الناشئة، ومنشأ هذا التفكير الخاطئ اعتبارهم أنه هو الذي حطم سلطة المماليك، ولما كانت سلطة المماليك سلطة إقطاعية، فبالتالي لابد أن الذي يحطمها يكون ممثلاً للرأسمالية الناشئة. وهذا تفسير خاطئ، فمحمد على لم يحطم سلطة المماليك، بل أجهز على فلولهم، والقوات الفرنسية هي التي ضربتهم الضربة القاسمة ..... وبوصول محمد على إلى السلطة انتهى النظام المملوكي فعلاً وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الإقطاع في مصر، دامت حوالي 555 سنة، منذ أن وصلت المماليك البحرية إلى الحكم سنة 1250م إلى أن تولى محمد على السلطة سنة 1805م. ولما كان تحطيم النظام المملوكي تم أساساً على يدي القوة المسلحة الأجنبية، وليس نتيجة

للتطور الداخلي في مصر، لهذا فإن النظام الإقطاعي نفسه لم يُقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية في يد محمد على، وكوّن دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الإنتاج الإقطاعي كما هو، وظلت العلاقات الإنتاجية بين القوى الاجتماعية إقطاعية كما هي أيضاً ..... لقد زاد الإنتاج في عهد محمد على زيادة كبيرة، سواء في الزراعة أو في الصناعة، ولكن الفائدة لم تَعُد على أي طبقة من طبقات الشعب، ومن ذلك يتبين أن المسألة ليست مسألة زيادة الإنتاج في ذاته، بل المسألة هي توزيع هذا الإنتاج ..... **وباختصار فإن محمد على قد مات والمجتمع المصري مجتمعاً إقطاعياً شبه مُستَعمَر** ".
11

وفي تحليله لمرحلة ما بعد **محمد على** والتدخل الرأسمالي الدولي يُبدي **جرجس** عدة ملاحظات عملت على تحويل المجتمع المصري من مجتمع " **إقطاعي شِبه مُستَعمَر** " إلى مجتمع " **تابع شبه إقطاعي** " وذلك على النحو التالي:

- كانت خطة **محمد على** الاقتصادية كالوليد الكبير الحجم الجميل الصورة، ولكنه مولود ميت لا حياة فيه، إلا أن المشروعات التي تمت في هي التي مهدت وهيأت الطريق للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت بعد ذلك.
- ومع فرض سياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) انهار ما تبقى من الصناعة المصرية التي لم تتمكن من الصمود أمام الصناعة الأوربية المتطورة لتتحول مصر إلى مزرعة قطن.
- أن المشروعات الاستعمارية لم تجد القيادة الشعبية التي تقاومها بعد أن قضى عليها **محمد على**.

- أن رؤوس الأموال الوطنية شبه منعدمة بعد أن كان محمد على يصادرها أولاً بأول.
- أن كسر احتكار الدولة لملكية الأراضي كان نتيجة ضغوط دولية، وأن **اللائحة السعيدية** لم تصدر نتيجة لثورة فلاحيه أو نتيجة لتطور رأس المال الوطني.
- ترتب على أزمة الديون وقوع مصر تحت السيطرة الاستعمارية.
- أن الاستعمار البريطاني هو الذي سعى نحو إقرار المِلكية الفردية للأراضي الزراعية.
- أن عملية تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية قد صاحبها وبالضرورة عملية تفتيت في المجتمع المصري، وبالتالي فإن هذا التفتيت لم يتم بالتطور الطبيعي للرأسمال الوطني.
- **أن عملية التفتيت التي حدثت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإقطاعي حولَتْ المجتمع المصري كله إلى مجتمعاً تابعاً شبه إقطاعي بعد أن كان مجتمعاً إقطاعياً شِبه مُستَعمَر.** [12]

يواصل **فوزي جرجس** تحليله للمرحلة التاريخية التالية ويرصد أهم ملامحها في:

- ازدياد نفوذ كبار مُلاك الأراضي الزراعية. تزايد دور رأس المال الأجنبي سواء في الشركات الزراعية أو بنوك الرهن العقاري أو النشاط الصناعي.
- التحول الشديد نحو زراعة المحصول الواحد (القطن) على حساب المحاصيل الأخرى.

- أن الجناح الصناعي المصري الذي خرج من كبار مُلاّك الأراضي، نشأ من أول يوم متداخلاً مع رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا يوضح أسباب مهادنة هذا الجناح.
- أن ظروف نشأة الرأسمالية الصناعية الحديثة كجناح ما زال عميق في ارتباطاته بكبار مُلاّك الأرض، ونظراً لضآلة حجم أمواله المُستغلَة في الصناعة فعلاً، ولعلاقته المتداخلة مع رؤوس الأموال الأجنبية، فإنه نشا تابعاً للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية، ولم يلعب في الثورة الدور الإيجابي لضرب المجتمع شبه الإقطاعي لتصفيته التصفية النهائية.
- أن بنك مصر فإنه لم يستطع أن يستمر طويلاً بعيداً عن السيطرة المالية الاستعمارية، فكون شركات متداخلة مع رؤوس أموال إنجليزية وأمريكية.
- التأكيد على تنامي مصالح الجناح الصناعي واجتذابه لمزيد من كبار المُلاّك خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

أحمد صادق سعد

قام **أحمد صادق سعد** بنشر دراسته الموسعة على هيئة مقالات عِلمية في المجلات العربية على مدى نحو عشرون عاماً، ثم قام بتجميعها في كتاب ضخم تحت عنوان " **تاريخ مصر الاجتماعي – الاقتصادي: في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج** " وطبعته دار ابن خلدون في بيروت عام 1979م. وبعد ثلاث سنوات قام بنشر الجزء الثاني من دراسته في كتاب بعنوان " **تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي** " وطبعته دار الحداثة في بيروت عام 1981م. وهو الكتاب الذي سنحاول تقديم أهم عناصره الآن حيث تتضمن مقدمة هذا الكتاب أهم عناصر الكتاب الأول بالإضافة إلى أنه يتعرض أيضاً لفترة النصف الأول من القرن العشرين باعتبارها امتداد

للمرحلة التي تبدأ عند منتصف القرن التاسع عشر. ومن ثم يُمكن مقارنة نتائجه مع نتائج **فوزي جرجس** لنفس الفترة. ويُعد الكتاب الذي نحن بصدده من أكثر كتب القرن العشرين إثارة للجدل سواء بالهجوم الشديد أو بالتأييد الجارف.

صادق سعد مع المؤلف في بودابست عام 1980م

مصر القديمة

من ناحية التقسيم الإقليمي يُلاحظ أن التقسيم الإقليمي لمصر ظل على حاله دون تغيير يُذكر حتى منتصف القرن التاسع عشر، فهذه التقسيمات ليست إدارية بحتة، بل هي أيضاً أقرب إلى أن تعكس اختلافات في سملت جغرافية واقتصادية واجتماعية وثقافية ونمواً غير متكافئ بينهما. ومع ذلك فالعشائر باقية في المشترك القروي لأنها التنظيم الإنتاجي الأصغر، فليس لكل فرد من سكان القرية حيازة يستزرعها، بل لكل عائلة أو عشيرة، ويعمل أعضاؤها كفرقة تحت قيادة رب الأسرة أو شيخ العشيرة. ومن المُلفت للنظر أن هذا الازدواج

(الإقليمي / العشائري) في طابع المُشترَك القروي يستمر طوال تاريخ النظام الشرقي في مصر، ونلاحظ بقاياه حتى اليوم في أهمية الروابط المحلية للتقاليد الاجتماعية. ومع اكتمال النمط الشرقي كانت المُشترَكات القروي عبارة عن وحدة ضريبة واحدة (في سداد الجزية أو الخِراج)، وهي في الوقت نفسه وحدات إدارية، ووحدات تشغيل (للتعبئة للسخرة ذات الأغراض العامة) ..... ومن هنا فعلاقة التبعية المفروضة على الفلاح (ربطه بالأرض، وإجباره على تسليم الفائض عيناً وعملاً ونقداً) تمر من خلال انتمائه إلى المُشترَك القروي. والفرد غير حر لأنه مربوط بالمُشترَك وعضو فيه، فالمُشترَك القروي يجعل تبعية الأفراد تبعية مُشترَكية. وفي نفس الوقت، ليس الفلاحون تابعين لشخص من الأشخاص، وليسوا عبيداً خصوصيين لسيد ما، انهم فلاحون أحرار من حيث علاقاتهم بالأفراد في مختلف مراتب السُلّم الاجتماعي السياسي، وإن كانوا – في كتلتهم المُشترَكية – عبيداً عموميين، أو عبيداً للدولة كجهاز، أو اقناناً للأمة المُسيطِرة كمؤسسة حاكمة. ومن هنا ما يُلاحظه المؤرخون من أن الفلاح المصري له الأهلية المدنية الدالة على حريته الشخصية، إذ في مقدوره أن يتعاقد مع أي شخص بمن فيهم صاحب التاج ..... وفي نفس الوقت هناك " **مُشترَك أعلى** " وهو جهز الدولة الذي يتلقى الفائض الكلي من القرى ثم يوزعه بين أفراده طبقاً للتقسيمات والتوازنات السائدة، ويُمثل هذا المُشترَك ازدواجية تربط **القهر بالمهمة.** [13]

مصر العثمانية

في تحليله لفترة **مصر العثمانية** يرفض **سعد** مقولة أن تلك كانت فترة ركود وتخلف تامين، حيث عرفت مصر نمو السمات الرأسمالية في العصر العثماني، وإن كانت تشوهات إقطاعية بارزة موجودة في هذا النمو. وفي الوقت

نفسه فإن هذا النمو لم يخرج التكوين المصري من إطاره الشرقي مما يجعلنا نعتبر تلك الفترة الطويلة مرحلة انتقال بطيئة أوجدت العناصر الاقتصادية والسياسية التي تبلورت بعد ذلك بصورة حاسمة في عهد محمد على ..... وأن انخفاض حجم التجارة العابرة الذي ظهر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الساحل سرعان ما عاد إلى النشاط بعد اتساع تجارة البن اليمني والبهار، وكذلك زيادة الطلب على العطور والعاج والأبنوس وريش النعام والعبيد السود الذين يعبرون البلاد حتى ميناء الإسكندرية، ويدفعون المكوس مقابل ذلك، وخاصة منذ بداية القرن الثامن عشر ..... وقد ألغى الحكم العثماني نظام " **الإقطاع العسكري المملوكي** " السابق وأقام نظام " **المقاطعات** " أو الأمانات الذي جعل كل قرية أو عدة قرى متقاربة تكون وحدة إدارية ومالية أقام عليها موظفون يشرفون على الزراعة وجمع الميري، إلا أن هذه الخطوة الإصلاحية فشلت وعادت مصر إلى نظام " **القبالة** " الذي كان سائداً في عهد الولاة (حق جباية الخِراج) ولكن بشكل متطور تحت اسم " **الالتزام** " حيث حصل الملتزم على حق الانتفاع المباشر بحيازة معينة من زمام القرية المُقطعَة والمعروفة باسم " **الوسية** ". وقد أوقع النظام الجديد علماء الحملة الفرنسية في خطأ المطابقة بين الملتزمين وبين نبلاء الإقطاع في فرنسا، وتناقل كثير من الباحثين هذا الرأي عنهم. ويرجع الخطأ إلى أن الملتزم في مصر العثمانية ليس إلا وسيطاً بين الدولة والفلاحين، ووكيلا عنها في جباية الضرائب، وفي المقابل كان للملتزم حق الانتفاع بغلاّت الوسية التي يفلحها فلاحو الزمام، ويستخرج لنفسه كذلك من باقي أرض القرية نصيباً إضافياً على الميري. على أن الوسية ذاتها لم تصبح مِلكا للملتزم، ومن ثم فلا يختلف نظام الالتزام عما سبقه من نظم الانتفاع التي عرفها النسق المصري في مختلف عصوره منذ العهد الفرعوني. ومن هنا الفرق الكيفي بين نظام الالتزام ونظام الإقطاع الأوربي

الـذي يملـك النـبلاء فيـه إقطاعيـاتهم ملكيـة رقبـة، ولهـم إزاء الفلاحـين حقـوق سيادية، وليسوا مكلفين بـأي مهمـة اقتصـادية، ويحتفظـون بوضـعهم فـي السلّم الاجتماعي سواء تحسنت علاقاتهم بالملك أو ساءت، ويورثون حقوقهم لذريتهم جيلاً بعد جيل. الشـيء المشـترك الوحيد بين النظـامين هو السُخرة أي العمل المجاني الذي يُفرَض على الفلاحين مباشرة في أرض الوسية، غير أنه هنا أمر نـابع من حق الدولـة علـى المنتجين فيُصبح من حق الملتزم بسبب الوكالـة لا عن أصـالة. ولكـي يكتمل الإقطـاع لابد أن يكون سيد الأرض فـي نفس الوقت حاكماً على الرعية. وهذا النظام أيضاً ترتب عليه زيادة نفوذ وقوة جهاز الدولـة أو البيروقراطية المصرية (التي مازالت آثارها إلى اليوم) كما قام صـراف القريـة بـدور البنـك الزراعـي حيـث يقـوم بـإقراض الفلاحين لإصـلاح الأدوات وصـيانة الري في الحقول وشراء المواشي مقابل فوائد ربوية عالية. [14]

وقد بقيت علاقات الإنتاج آسيوية فـي الإطـار العام، ولم يكن المُشترَك شكلاً من أشكال الحياة الاجتماعية المصرية فقط في ذلك العصر، بل الوحدة الإنتاجيـة الأساسـية التـي تتعيش مـن فائضـها الطبقـة المالكـة الحاكمـة. وكـان المُشـترَك الفلاحـي " **الزمـام** " النمـوذج المحـوري الـذي يتشـكل طبقـاً لـه الهيكـل الاجتمـاعي والسياسـي كلـه. فلم يكن يوجد فـي مصـر تقريبـاً مـا هو منتشـر فـي الريـف الأوربـي مـن منـازل معزولـة أو عِزَبْ تسكنها عائلـة وخـدمها، بـل قـرى ونجـوع مساكنها مُجمّعـة ولصـيقة بعضـها ببعض ويحيطهـا سـور للحمايـة مـن غارات البدو. وبـالقرب من كل قريـة مجموعـة من النخيل تملكها القريـة ويأخذ أهلهـا منهـا البلح والجريد لصـنع الأسبتة والحُصـر. والأهم مـن ذلـك أن أرض الزمام مُشتركة للقرية التي تكون وحدة ضريبية متضـامنة ووحدة العمل المُسـخْر فـي أعمـال الـري والمنشـآت العامـة. وفـي القرن 18 كـان المُشـترَك القـروي فـي

الصعيد الأوسط والأعلى لم يتغير كثيراً عن النموذج القديم. فالزمام مِلك مُشترَك للقرية ويُعاد توزيع أرضه على العائلات بعد مساحتها عند انحسار الفيضان، ومن هنا تُسمى أرض الفلاحين " **بأرض المساحة** ". ومعيار توزيع الحصص هو قدرة كل عائلة على الزراعة. ونظراً لقلة السكان فلأي فلاح أن يطلب نصيباً في التوزيع أينما حل. وشيخ القرية هو الذي يتولى التوزيع، ولا توجد وظيفة الشاهد. وفي تقديرنا أن العوامل التي لعبت الدور الأكبر في المحافظة على المشترك القروي الصعيدي قريباً من شكله المصري الأصيل هي: ضيق الوادي، نظام ري الحياض، سيطرة العُربان، الاستقلال النسبي للصعيد عن القاهرة. أما في بحري، فقد اختلف الحال درجات. إذ أن اتساع الأرض القابلة للزراعة في الدلتا، وقلة ارتفاع مستواها عن مستوى الماء سهل إيجاد نوع من الري الدائم بالساقية والطنبور. وبقيت الأقاليم البحرية خاضعة لسلطة القاهرة ويلزم البدو أطرافها الصحراوية على الأغلب. كما أن شواطئ الدلتا وحدودها الشرقية جعلت منها طرق دائمة للتجار الإفرنج والروم والمشارقه الآتين من مجتمعات تقوى فيها الأنماط السلعية. لذلك نجد في هذه المناطق أن المُشترَك الفلاحي قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التفكك والتحلل منذ أمد. والقاعدة العامة في بحري أن تزرع كل عائلة فلاحيه حصة محدودة من الزمام تُسمى " **أرض الأثر** " لأن العائلة تتوارث فيها حق الانتفاع جيلاً بعد جيل مُقابل دفع الخِراج. ومع الثبات النسبي لحيازة كل عائلة في الدلتا وُجدت وظيفة الشاهد التي تشترط معرفة القراءة والكتابة. ويحتفظ هذا الرجل بسجل عن مساحة الأرض بالزمام ونوعها وأسماء السكان وحيازاتهم والتغيرات التي تطرأ عليها. وفي الوقت نفسه نلاحظ أن الشاهد يتم اختياره بمعرفة الفلاحين وتصديق الملتزم على اختياره. كذلك اختلفت مناطق الصعيد الأوسط والأعلى عموماً عن باقي مصر في درجة ربط الفلاح بالأرض. فكان الفلاح الصعيدي

يستطيع أن يتركها في الموسم الصيفي، وقد يتحول إلى العمل الحِرفي أو التجارة بالمدن في غير أوقات الفيضان والحصاد. في حين أن قرينه البحري مُلزم بالبقاء في أرضه. ولم تكن كواهل الفلاحين الصعايدة مُثقلة بكل العوائد المفروضة على البحارة، ولا كانت عليهم السُخرة في الوسايا نظراً لعدم وجودها في مناطقهم. ورغم هذه الفروق تظل هناك وحدة العمل **المنظم** تجاه أخطار الفيضان، ومسئولية القرية الجماعية تجاه تسديد نصيب الهاربين من الضرائب، ومغارم الكُلف والهدايا والعادات. ورغم ما بين الوجهين من تناقض فكل منهما حافظ على الآخر . ولم يكن التنظيم المُشترَكي مقصوراً على الريف، بل كان النموذج الزراعي نمط الهيكل الاجتماعي كله فلا يعرف المجتمع المصري في ظل الاحتلال العثماني فرداً من الأفراد إلا كعضو في طائفته التي لا يستطيع ممارسة نشاطه إلا بها ومن خلالها، وولاءه لها قبل أي ولاء. فالحرفيون منظمون في طوائف، وكذلك التجار، بل والبغايا فالطائفة هي حلقة الاتصال بين الفرد والنسق كله أجراء، وفي أواخر القرن 17 كان في العاصمة 300 طائفة " **مُشترَك** ". [15]

تحلل المُشترَك ومرحلة الانتقال

وتتمثل مظاهر بداية تحلل المُشترَك القروي في: وضع حدود وعلامات زمام كل قرية خاصة وأن الضرائب كان يتم تحصيلها نقداً خالصاً في بحري، ونقداً وعيناً في جزء من الصعيد، وعيناً خالصاً في أجزاء أخرى. وثمة علامة أخرى على التطور، وهي تثبيت مبلغ ضريبة الجزية السنوية على كل زمام وأقسامه. ومع ثبات الأثر الفلاحي، ظهرت حقوق جديدة للملتزمين والمزارعين أيضاً إزاء الأرض. فأصبح لذرية الملتزم أن تتولى مكانه بعد وفاته. وقد وجدت أراضي وسية تُزرع بواسطة عمال ..... **أما عصر محمد على فقد مثّل انتقالاً حاسماً**

لمصر من النظام الشرقي إلى النظام البورجوازي، بأن أصبح فيها النمط الرأسمالي للإنتاج هو السائد، وأن هذا التطوير الضخم تم بالاعتماد على قوى موجودة في المجتمع المصري من قبل، وقد حدث ذلك كله بأساليب وأدوات شرقية تستمد أصولها من المجتمع المصري أيضاً، فكانت النتيجة تهجيناً أي تطوراً " **شبه آسيوي** ". فمع رفع القوى الإنتاجية في المجتمع كان تعديل علاقات الإنتاج من حيث توسيع السوق للتصدير الخارجي، وكذلك فإن الاحتكار أجبر الناس على التعامل في الأسواق لشراء ما يحتاجون، وزاد التراكم وظهرت العزب الرأسمالية الحديثة (شفالك وعُمده وأبعاديات) ، كما تزايد أعداد الفلاحين البطالين بدون أرض فيتعاملون بالأجر النقدي أو العيني أو بالسخرة، أما الدولة " **كمشترك أعلى** " فقد ظلت تقوم بمهامها وفقاً للنمط الشرقي التقليدي. [16]

الفصل الثاني

الاقتصاد التبعي & الاقتصاد الرأسمالي

نحاول في هذا الفصل التعرف على نمط الإنتاج السائد في الزراعة المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين. ورغم أن هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع إلا أن غالبية تلك الدراسات انقسمت إلى فريقين: واحد يجتهد في إثبات أن نمط الإنتاج الإقطاعي كان هو النمط السائد، وآخر يجتهد في إثبات أن نمط الإنتاج الرأسمالي هو الذي كان سائداً. وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الباحثين استخدموا في عملهم أسلوب القياس على مجتمعات أخرى، وبالتالي عدم الانتباه الكافي لتباين التطور الاجتماعي بين المجتمعات الإنسانية وبعضها البعض، ولو أن هناك فريق ثالث تحدث عن نمط إقطاعي ذو صفات خاصة أُطلق عليه نمط الإنتاج الشرقي كما سبق توضيحه في الفصل الأول. هذا الفصل يحاول دراسة هذا الموضوع كـ (مُعطى)، أي دراسة الوضع على ما هو عليه دون أية اسقاطات مُسبقة. وذلك من خلال المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة، والمراجع الخاصة بمن قاموا شخصياً بممارسة هذا الإنتاج الزراعي أو أشرفوا على إدارته.

وإذا كان ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي في أوربا قد ارتبط بالثورة على نمط الإنتاج الإقطاعي وتحطيمه، وبإقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية، وإقرار حرية العامل في بيع قوة عمله، واتساع السوق لتستقبل منتجات التطور التقني العالي. وأن هذا التحول جاء على يد طبقة جديدة من خارج طبقة كبار

المُلاك، وهي طبقة الرأسماليين الصناعيين والتجاريين. فإن الحال في مصر يختلف، حيث نجد أن بداية التكون الحقيقي للنمط الرأسمالي جاء على يد الدولة، عند نهايات حكم محمد على مما أعطى لهذا النمط سمات خاصة، هذه واحدة. أما **الثانيـة** فتتمثل في كون أن الطبقة التي كان عليها قيادة عملية التحول الرأسمالي بعد أن منحتها الدولة (صك) الانطلاق كانت هي نفسها طبقة كبار المُلاّك الذين استفادوا من هذا الصك وهو إقرار (حق الملكية الفردية للأرض الزراعية)، ومن هنا وقفت هذه الطبقة تحاول التوفيق بين مصالحها القديمة المعتمدة على ريع الأرض أساساً وبين مصالحها الجديدة المُتمثل في ضرورة توجيه فائضها الاقتصادي نحو الإنتاج الصناعي والتجاري (ومن هنا كان التحول بطيئاً). أما **النقطة الثالثة** فتمثلت في أن عملية التحول تلك كانت تتم تحت سيطرة وتوجيه من رأس المال الأجنبي بشكل مباشر (الاحتلال البريطاني)، ومن ثم كان من الطبيعي أن يظل هذا النمو الرأسمالي قاصراً وتابعاً لرأس المال الأجنبي عامة ورأس المال البريطاني بصفة خاصة. في هذه الأسباب الثلاث يكمن سر اختلاف التطور الاقتصادي الرأسمالي في مصر عن نظيره الأوربي. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يُصبح من الطبيعي أن تشهد الزراعة المصرية أيضاً نمطا خاصاً في تطورها ليس بالضرورة أن يكون له مثيل في بلدان أخرى، وإذا كان هذا النمط موجوداً في بلدان أخرى حتى وإن كان تحت مسميات أخرى فإنه عندها فقط يُمكن البحث عما إذا ما كان يحدث في مصر يُشكل قانوناً عاماً للتطور يتم في المجتمعات التي تتشابه خصائصها مع خصائص المجتمع المصري أم لا ؟.

وللمساعدة على تتبع ذلك الموضوع يجب أن نشير هنا إلى أن ركيزة النمط الرأسمالي في الزراعة هو (حق الانتفاع) وليس (حق الملكية)، وذلك

على العكس تماماً مما يحدث في الصناعة، وهذا لا ينفي أن أحد شروط قيام النظام الرأسمالي هو إقرار حق الملكية الفردية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هيكل الحيازة والحائزين قبل أهمية دراسة هيكل الملكية والمُلاّك. واستناداً إلى كل المعطيات السابقة نجد أن الزراعة المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين شهدت نمطين للإنتاج: واحد أطلقنا عليه اسم **نمط الإنتاج التبعي** وهو قائم على أساس علاقة من التبعية بين مالك الأرض وبين فلاح تابع " **التملّي** "، والثاني قائم على أساس علاقة حرة بين حائز الأرض مالك كان أو مستأجر وبين فلاح حر " **الأجير** " وهو المعروف باسم **نمط الإنتاج الرأسمالي**. وقد ارتبط نمط الإنتاج التبعي **بنمط الإقامة في العِزَبْ**، ومن هنا فإن **العِزبة** لم تكن نظام إقامة فقط بل كانت نمط إنتاج أيضاً، وعلى العكس من ذلك بالنسبة **للقرى** التي كانت في الأصل نظام إقامة للمجتمع الريفي المُنشغل أساساً بالنشاط الإنتاجي الزراعي. ولتوضيح مدى أهمية وانتشار نمط الإنتاج التبعي يكفي أن نُشير فقط إلى أن عدد العِزَبْ في مصر قد بلغ نحو 7800 عزبة عام 1932م.

نمط (الإنتاج التبعي)

قبل البدء في تقديم وشرح هذا النمط نود التأكيد على أن الإمساك بعناصر هذا النمط إنما تم لِما توفر من بيانات خاصة بالنصف الأول من القرن العشرين، ونحن هنا لا ننفي وجود ذلك النمط في مراحل سابقة، على أمل العودة لتتبع أصول ذلك النمط في تلك المراحل السابقة، وحيث يذكر **الدكتور الحفناوي** " أن مصر عَرِفَتْ نظام التبعية في عصور الإقطاع. فكان الفلاح يرتبط بالأرض، كما كان العامل يتبع رب العمل. وكان هذا الارتباط والتبعية بصفة دائمة، بمعنى أن هذه العلاقة تكون لمدى الحياة بل ووراثية أيضاً. ونظام

التبعية هنا شبيه بنظام التبعية الذي عرفه القانون الروماني في عصر الإمبراطورية السفلى وعرفته أوربا إبان القرون الوسطى " [17]. ويعتمد **(نمط الإنتاج التبعي)** الذي نقصده هنا على " **ربط قوة العمل الزراعية بموقع مزرعة المالك الكبير** "، بحيث يضمن توفير الحد الأدنى اللازم من قوة العمل اللازمة للمزرعة طوال العام. في هذا النمط يقوم المالك بتوزيع قطع من الأراضي على الفلاحين، الذين يقومون بزراعتها لحسابهم الخاص وباستخدام أدواتهم الإنتاجية، مقابل العمل في مزرعة المالك وباستخدام نفس أدواتهم الإنتاجية. ويلاحظ هنا أن ناتج العمل الضروري يحصل عليه الفلاح من قطعة الأرض الموزعة عليه وهو يكفي لمعيشته هو وأسرته، أما ناتج العمل الإضافي والذي يتم في مزرعة المالك فيحصل عليه المالك، وبالتالي نجد في هذه الحالة أن **العمل الإضافي مفصول جغرافيا عن العمل الضروري**. ويُفترض لسيادة مثل هذا النظام:

- أن يكون الناتج من حيازة المالك الكبير (مزرعته أو مزارعه الخاصة + قطع الأرض الموزعة على الفلاحين) يكفي لسد احتياجاته الأساسية، واحتياجات الفلاحين التابعين له والمقيمين بالقرية.
- توفر قدر كاف من الأراضي وأدوات العمل البسيطة للفلاحين (المنتجين المباشرين) وإلا حرم المالك الكبير من الأيدي العاملة. وهذا ما يناقض نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يفترض فيه حرمان المنتجين المباشرين من وسائل الإنتاج.
- تبعية الفلاحين للمالك هنا تبعية إرغام (بغض النظر عن حُسن أو سوء سلوك المالك) رغم توفر حريتهم في مغادرة المزرعة، وهو ما لم يكن متوفر في مزرعة الإقطاعي. فقيام المالك بتوفير المأوى والأرض لهم، مع منح

الهبات والملابس في المواسم والأعياد أضفى نوع من التبعية الاختيارية الأخلاقية التي تُخفي في باطنها شُبهة الإرغام.

وعلى ذلك يمكن القول أن نمط الإنتاج التبعي يقوم أساساً على فكرة ربط الفلاح بالأرض، وهو عبارة عن علاقة ذات طرفين يُمثل فيها المالك (الذي يحصل على الفائض الاقتصادي) الطرف الأول بينما يُمثل الفلاح التملّي (مصدر الفائض) الطرف الثاني. ذلك لأن مستأجر الأرض لا يستطيع ولا يملك حق تطبيق ذلك النمط. على عكس الحادث في النمط الرأسمالي كما سنرى بعد ذلك حيث تقوم العلاقة بين حائز الأرض حتى لو كان مستأجراً وبين الفلاح الحر. كما أن عملية الانتقال إلى سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي في الزراعة والتي تستلزم توفر العمل الحر وتبنى المالك الكبير للنظام الرأسمالي في إدارة مزرعته وتطويرها فنيا تحتاج إلى فترة طويلة تختلف من مجتمع لآخر. مع ملاحظة أن سيطرة المالك الكبير على الفلاحين وإن كانت تتناقص خلال مرحلة التحول تلك إلا أنها لا تنتهي تماما، ويصبح من الطبيعي أن نجد مزيجا من النظامين لفترة تطول أو تقصر يتقلص خلالها نمط الإنتاج التبعي ويتزايد نمط الإنتاج الرأسمالي حتى يسود ذلك الأخير. ويجدر بنا هنا أن نُعيد التأكيد على أن مفهوم " **التكوين الاجتماعي Social Formation** " الذي سبق توضيحه في الفصل السابق يسمح بوجود أكثر من " **نمط إنتاجي واحد Mode of Production** " بشرط سيادة أحد هذه الأنماط. وتُشير المراجع التاريخية إلى تبلور نمط الإنتاج الإقطاعي بشكله الكلاسيكي في روسيا القيصرية، إلا أنه عند منتصف القرن التاسع عشر تبلور شكل جديد للنمط

الذي نُطلق عليه الآن نمط الإنتاج التبعي، وهو شكل يجد أصوله في نمط الإنتاج الإقطاعي هناك •.

من الصعُب تحديد الفترة الزمنية التي ظهر فيها **نمط الإنتاج التبعي** في مصر. ولكن يمكن القول بشكل عام أن ذلك النمط تبلور بشكله النموذجي عند نهاية القرن التاسع عشر، وذلك لا يعني عدم وجود جذور له في فترة تاريخية أسبق، حيث يذكر **ألان ريتشاردز** أن " مشايخ القرى في **عهد محمد علي** تجمعت تحت أيديهم ثروة هائلة من الأراضي التي كانت مملوكة أصلاً للفلاحين ثم هربوا منها نظراً لقسوة الضرائب المفروضة عليهم، ومن المحتمل أن هؤلاء المشايخ كانوا يستغلون أراضيهم **بنظام العِزبة (النمط التبعي)** حتى يتمكنوا من ربط الفلاحين بالأرض، حيث جاء ذلك في محاورات مع مشايخ القرى أجراها معهم **فاليرز ستيوارت** العضو البرلماني الذي كان ضمن فريق تقصي الحقائق الذي أرسله البرلمان البريطاني عام 1883م بعد احتلال مصر،

• – ونحاول فيما يلي توصيف نمط (**الإنتاج التبعي**) في الزراعة الروسية عند نهاية القرن التاسع عشر عام 1898م، حيث نجد أن سلطة الإرغام لدى المالك الكبير كانت سلطة قوية رغم أنه ليس بالإقطاعي الذي يمتلك قوة وفرسان يفرض بها ما يشاء. وقد اختلفت **أنواع الاتفاق بين الفلاحين المقيمين وبين والمالك الكبير** حيث يختلط فيها **الريع النقدي مع الريع العيني**. وقد ظل **أجر العمل** تحت هذا النظام أقل بكثير عنه في ظل الاستئجار الحر في النظام الرأسمالي نظرا لأن الريع العيني الخدمي التبعي أو ريع السخرة أي الإجبار أكثر كلفة من الريع النقدي، ويبلغ أقصى قيمة لدى أفقر الفلاحين الذين يضطرون إليه خوفا من السقوط إلى مصاف العمال الزراعيين، بينما يحاول الفلاحون الأيسر حالا الحصول على الأجر لقاء الريع النقدي ليس لأنه فقط أقل تكلفة بل وللإفلات من الإيجار التبعي. وليؤكد هذا أن الريع العيني يؤدي في النهاية إلى دمار الفلاح وتحويله إلى عامل زراعي. ومن أمثلة الاتفاقات بين المُلاّك والفلاحين:

- مقابل كل هكتارين يستأجرهما الفلاح يقدم قوة عمله في فلاحة هكتارين ونصف من أرض المالك، وقوة عمل نسائية ليوم واحد أسبوعيا، بالإضافة إلى عشر بيضات ودجاجة.
- مقابل 50 هكتار يستأجرهم الفلاح للزرعة الشتوية فقط كان عليه أن يقدم 800 روبل، بالإضافة إلى دراسة 16 كومة شوفان، ودراسة 7 كومات من الشعير، ودراسة 20 كومة جودار (حبوب تستخدم كعلف حيوان). ثم تسميد خمسة هكتارات من الأرض بسماد حيوانات الفلاح بمعدل 300 حمل لكل هكتار، وفي هذه الحالة يشترك أكثر من فلاح في استثمار هذه الأرض.
- مقابل 40 هكتار من الأرض للزرعة الربيعية يدفع الفلاح 480 روبل نقدا ..... فلاديمير لينين، **تطور الرأسمالية في روسيا**، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1979م، صص 115 – 122.

وأن المشايخ الأقل كانوا يستخدمون نظام المُزارعة أي المُشاركة على المحصول " [18].

ونظراً لأن هذا الكتاب ينشغل بفترة النصف الأول من القرن العشرين فإننا سنقوم بدراسة وتحليل ذلك النمط كما كان عليه في تلك الفترة واستناداً إلى المراجع العلمية التي كتبت عنه في نفس الفترة. بحيث يُمكن بسهولة التوصل إلى ملامح ذلك النمط في الزراعة المصرية. **وهذا النمط يظهر أساساً عندما يكون حائز الأرض مالكاً لها، وينتشر أساساً في مزارع كبار المُلاّك** – وُجِدَ أيضاً بشكل استثنائي لدى صغار المُلاّك وفي بعض مزارع الدولة – **عندما يقومون باستغلال أراضيهم على شكل مزارع مُتسعة المساحة بدلاً من تأجيرها للغير**. فيقوم المالك بتجهيز المزرعة بالمباني اللازمة للموظفين الفنيين، ومساكن الفلاحين التملية، وحظائر الماشية، ومخازن الآلات والأدوات والمهمات، وعادة ما يتم تجهيز منزل للمالك في المزرعة. وهذا النوع من المزارع يُطلق علية اسم **(العِزبة)** كما يُطلق عليه أحياناً اسم **(الأبعادية)**. وإذا كان للمالك أكثر من عزبة سواء في منطقة واحدة أو في مناطق متباعدة أطلق عليها اسم **(تفتيش)** وأحياناً أخرى اسم **(وسية)**. وتقع إدارة التفتيش ومسكن المالك في إحدى عِزَبْ التفتيش، والتي يُطلق عليها في هذه الحالة اسم **(الدايرة)** أي إدارة دائرة التفتيش، وعلى سبيل المثال فقد كان تفتيش الخزان المملوك **للأمير عمر طوسون** يضم إحدى عشر **نظارة (عِزبة)** وكانت **عِزبة فيشا** واحدة من هذه **العِزَبْ** وتقع فيها إدارة التفتيش ومسكن مدير الدايرة. **ومن هنا فإن تسمية العِزَبْ تُشير في الأصل إلى أحد أنماط عملية الإنتاج الزراعي أكثر من إشارتها إلى نمط إقامة.**

علاقات التبعية في مزارع كبار الملاك

تعددت أشكال علاقات التبعية بين مالك الأرض وبين الفلاحين التملّية، وتباينت من منطقة لأخرى، ومن فترة لأخرى. وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء عل هذه العلاقات استناداً لِما توفر من مصادر عِلمية.

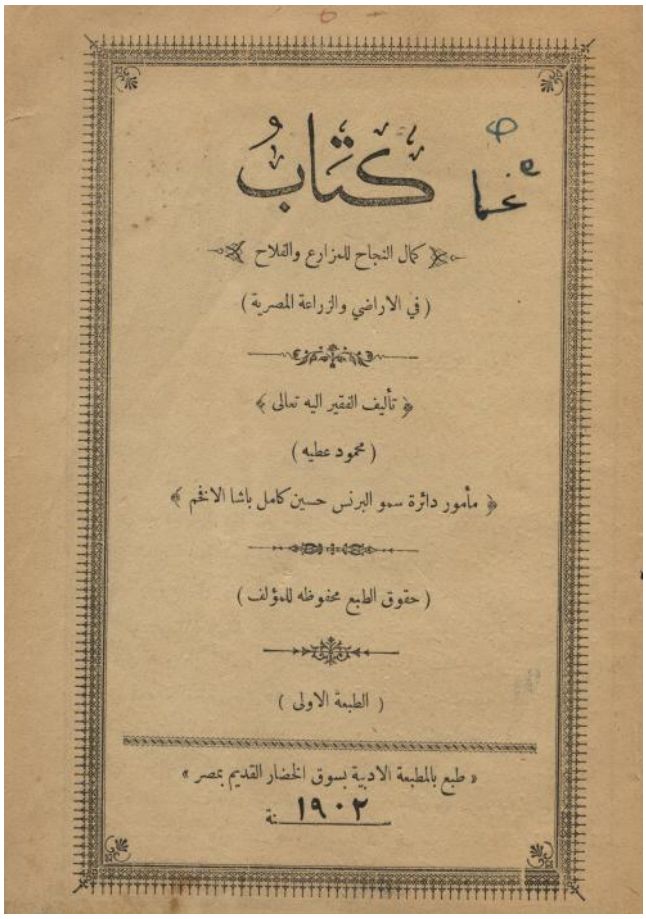
كتاب

كمال النجاح للمزارع والفلاح

(في الاراضي والزراعة المصرية)

تأليف الفقير اليه تعالى

(محمود عطيه)

مأمور دائرة سمو البرنس حسين كامل باشا الافخم

(حقوق الطبع محفوظه للمؤلف)

(الطبعة الاولى)

طبع بالمطبعة الادبية بسوق الخضار القديم بمصر

سنة ١٩٠٢

ولعل كتاب " **كمال النجاح للمُزارع والفلاح، في الأراضي والزراعة المصرية** " الذي أعده **محمود عطية** مأمور دائرة **البرنس حسين كامل باشا**، ونشره عام 1902م من أهم تلك المراجع خاصة وأن مؤلفه اشتغل أيضاً مفتش مندوب

المالية بلجان تعديل الضرائب، والتي طافت القطر المصري خلال عامي 1895، 1896م. وكان قد سبق للمؤلف وضع كتاب بعنوان " **النجاح للمزارع والفلاح** " نشره عام 1888م، ويُعد الكتاب الذي نحن بصدده تكملة للكتاب الأول الذي لم نتمكن للأسف من العثور على نسخة منه. يبدأ **محمود عطية** بتوضيح أهمية العمالة للإنتاج الزراعي فيقول " **الأنفار هي روح الأطيان والماء حياتها. وإذا لم توجد فيها أو خرجت منها الأنفار تموت ولو كانت المياه موجودة فيها، ولهذا يجب على أصحاب الأطيان أن تكون أفكارهم متجهة إلى كيفية ربط الأنفار بالأطيان** ". ثم يُضيف " أن أغلب أصحاب الأطيان المتسعة بما فيها تفتيش جبارس ملك البرنس حسين كامل كانوا يمنحون (**أطيان معاش**) للفلاحين وذلك للتحايل على إيجاد الأنفار التملية وضمان بقائهم في التفتيش " [19].

- **ويتم تقسيم أنفار الفلاحين إلى أربعة درجات:** يُمنح أنفار **الدرجة الأولى** فدانا وربع، وأنفار **الدرجة الثانية** فدانا، وأنفار **الدرجة الثالثة** ثلاثة أرباع الفدان، وأخيرا يُمنح أنفار **الدرجة الرابعة** نصف فدان. ويدفع هؤلاء الأنفار نصف أو ثلث ما تساويه هذه الأرض من إيجار مقابل أن يتعهد بالعمل في أرض البرنس بأجرة يومية تساوي **ثلثي أجرة النفر** الذي يُستحضر من الخارج حيث (كانت الأجرة السائدة في ذلك الوقت 3 قروش للنفر الخارجي، وقرشان للنفر التملّي).
- إلا أن هناك بعض أصحاب الأطيان لا يأخذون إيجارا من أطيان المعاش ولا يدفعون أجره للتملّية (أي أن ريع الأرض الذي يحصلون عليه كان على هيئة قوة عمل). والبعض يسقي لهم ما يزرعونه بأطيان المعاش المذكورة

من مياه وابوراته مجاناً بدون أجرة. والبعض يعطي لهم أذرة لكل نفر من الدرجة الأولى إردباً في السنة، ولكل من باقي الدرجات ما يستحقه.

ويؤكد **عطية** على **أهمية الفلاحين التملّية** فيقول " إن وجود الأنفار بالأطيان وتشغيلهم بصفة تملية هو روحها لأن بوجودهم يصير عمل كل ما يلزم في وقته، أما الأنفار غير المقيمين بالأطيان الذين يصير استحضارهم من الخارج واستئجارهم بحسب اللزوم فهم أحرار يشتغلون عند من شاءوا فمن يجد راحته عنده في الاشتغال أو بزيادة الأجر خصوصا في وقت لزومهم، ولذلك يتعذر وجود أنفار كفاية لعمل ما يكون لازما بوقته " [20].

أما **الفلاحين التملّية** الذين كانوا يعملون **بأبعادية رياض باشا** بمحلة روح في مديرية الغربية كانوا يشكلون مائة أسرة تضم نحو 600 فردا، قام الباشا بتوزيع 18 قيراط على كل أسرة لزراعتها لحسابها الخاص مقابل إيجار سنوي قدره جنيهان وهو أقل من الإيجار السائد في ذلك الوقت نظير أن تتعهد هذه الأسر بتقديم 150 فردا بشكل دوري فيما بينهم للعمل بأرض الأبعادية لقاء أجر يومي يتراوح بين (1.5 – 2 قرش). وبتقديم أطفالهم للعمل في تنقية ورق القطن وجني المحصول لقاء أجر يومي يتراوح بين (20 – 60 بارة) حيث القرش يعادل 60 بارة [21] . ذلك يعني أن جملة المساحة المخصصة للتملّية في هذه العزبة يبلغ نحو 75 فدان وهي مساحة كبيرة، وبحسبة بسيطة وفقاً لمُعطيات دايرة البرنس حسين كمال خلال نفس الفترة والتي تُقدر الحد الأدنى اللازم لكل 100 فدان بنحو 15 أسرة، تكون مساحة هذه العِزبة (رغم أنها ظلت تحتفظ باسم أبعادية) نحو 666 فدان.

ويذكر **علي بركات** أنه عند نهاية القرن التاسع عشر كانت العِزَبْ تغص بأعداد كبيرة من الفلاحين المُعدَمين يقومون على زراعتها، ففي مركز قويسنا بمديرية المنوفية كان عدد الفلاحين الذين يُقيمون بعزبة **محمد بك الشنواني** البالغ مساحتها 250 فدان يبلغ 355 فلاح، وفي عِزبة **إبراهيم عمر الملواني** البالغ مساحتها 430 فدان كان عدد الفلاحين العاملين عليها 490، وفي عِزبة **القمص يوحنا غطاس** البالغ مساحتها 248 فدان بلغ عدد الفلاحين العاملين عليها 424، وفي عِزبة **راتب باشا** البالغ مساحتها 420 فدان بلغ عدد الفلاحين بها 380 نسمة، وفي عِزبة **محمود بك عبد الغفار** البالغ مساحتها 594 فدان يبلغ عدد الفلاحين بها 366 نسمة، وفي عِزبة **أحمد يوسف علما** البالغ مساحتها 598 فدان بلغ عدد العاملين بها 822 نسمة. ورغم أنه لا توجد وثائق دالة على نوعية العلاقة في هذه العِزَبْ إلا أن هناك إشارة واضحة إلى أن هذه الأعداد المذكورة هي الأعداد المقيمة بالعِزبة بصفة دائمة أي " **تملّية** " ويتبين من البيانات أن نصيب الفدان الواحد من العمال التملّية يتراوح بين 0.91 عامل إلى 1.71 عامل، أي بمتوسط عامل واحد لكل فدان وهي نفس المُعدلات تقريباً التي ظهرت في بيانات العِزَبْ التي توفرت عنها بيانات كاملة.[22]

ونظراً لعدم توفر بيانات إحصائية كافية عن مساحات هذه العِزَبْ فإنه يُمكن تقدير مساحة الأرض الزراعية التي تُدار وفقاً لهذا النمط باستخدام **فرضيات الحد الأدني** لعام 1934م على النحو التالي:

- أن جميع محلات الإقامة تحت اسم عِزبة تُدار بنظام العِزَبْ.
- تجاهل أن هناك تجمعات أخرى تحت تسميات أخرى تُدار بنظام العِزَبْ كما هو الحال في الأبعاديات، وهي غالباً ذات المساحات الأكبر.

- على ذلك نكتفي بأن عدد العِزَبْ هو 7800 عِزبة كما ورد في الإحصاء.
- إذا افترضنا أن هناك 7000 عِزبة يبلغ مساحة كل منها 100 فدان فقط، فذلك يعني أن هناك 700 ألف فدان.
- وإذا افترضنا أن عدد العِزَبْ الضخمة يبلغ نحو 800 عزبة فقط وبمتوسط مساحة قدره 500 فدان، فذلك يعني أن هناك 500 ألف فدان أخرى.
- وعلى ذلك فإننا نعتقد أنه إذا كانت هناك 7800 عِزبة في عام 1934م وهو عدد ضخم ولاشك، فإننا نُقدر حجم المساحة التي كانت تشغلها بنحو 1.1 مليون فدان، وهي تُمثل نحو 35 % من جملة مساحة الحيازات الكبيرة في ذلك العام. ووفقاً للمعطيات السابقة فيُمكن تصور مدى ارتفاع تلك النسبة عند بداية هذا القرن، مما يُوضح بشكل كبير حجم انتشار هذا النمط.

وفي عام 1938م كان **العمال التملّية** يُقسمون إلى ثلاث درجات بدلا من أربع عند بداية القرن. **فعمال الدرجة الأولى** يقومون بالأشغال الزراعية التي تستدعي الخبرة التامة والمجهود الجسماني الكبير وقوة الساعد حيث يقومون بالحرث، والتخطيط، والتبتين، والتقصيب، والتلويط، والعزيق، ونثر الحبوب، ونثر السماد، وحصاد القصب والذرة، وتقليع حطب القطن، وضم الأرز وأشغال الكلافة. أما **عمال الدرجة الثانية** فهم غلمان تتراوح أعمارهم بين 15 – 18 سنة ويشتغلون في بعض أعمال عمال الدرجة الأولى كالحرث، والعزيق، وخلافه. أما **عمال الدرجة الثالثة** فهم الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ويشتغلون بالأعمال التي تحتاج إلى الخفة والسرعة في الحركة بلا حاجة إلى قوة كبيرة كوضع تقاوي القطن في الجور، وتنقية الحشائش، وخف المحصول، ونقاوة اللطع، وإبادة الدودة، وجني القطن، وتلقيط الذرة، وقيادة الحيوانات كالبقر

والجاموس، ورعي الغنم. ويلاحظ أن ظاهرة **التملّية بدون أرض** بدأت تزداد في هذه الفترة حيث يوفر المالك الكبير الإقامة فقط للعمال الدائمين دون أن يؤجر لهم أرضا. ويقبل الفلاحون هذا الشكل من العمل ضمانا لدخل مستمر طوال العام. وفي هذه الحالة فإن المالك يدفع لهم الأجر نقدا بما يتراوح بين 60 – 120 قرشا في الشهر لعمال الدرجة الأولى، وبما يتراوح بين 45 – 75 قرشا لعمال الدرجة الثانية، أما عمال الدرجة الثالثة فيدفع لهم 30 قرش شهريا. وأحيانا يكون الدفع عينا على هيئة حبوب تعادل في قيمتها الأجرة الشهرية. وقد يكون الدفع نقدا وعينا كما هو سائد في المنوفية والقليوبية حيث يحصل العامل على ثلاثة أرادب ذرة في الستة شهور من نصف بئونة إلى نصف كيهك، وإردب قمح ومائة وخمسون قرش في الشهور الستة التالية بالإضافة إلى كسوة كل ستة أشهر تضم جلباب ولباس ومداس وطاقية. وفي مناطق أخرى يحصل العامل على أربع كيلات ذرة بالإضافة إلى ثلاثون قرش شهريا.

أما مساحة الأرض التي كانت تُمنح **لتملّية الأرض** نظير استمرار وجودهم فقد كانت بشكل عام في المتوسط من 18 – 20 قيراط لعامل الدرجة الأولى، ومن 12 – 16 قيراط لعامل الدرجة الثانية، ومن 6 – 8 قيراط لعامل الدرجة الثالثة، وتزداد تلك المساحة كلما انخفضت جودة الأرض. وفي جميع الأحوال يُشتَرطْ على التملّي زراعة أرضه حبوبا أو علفا فقط. أما في سخا وكفر الشيخ فيحصل كل تملي على قطعة أرض تتراوح من نصف فدان إلى فدانين بحسب خصوبة الأرض وبحيث يساوي إيجارها أجرته السنوية وفي المقابل يدفع التملي الضريبة المربوطة على الأرض ويقوم بجميع الأعمال الزراعية التي تُطلب منه في أرض المالك طوال السنة. وإذا انقطع يوما يستحضر عامل بدلا منه أو تضاف عليه أجرة هذا العامل. وفي بعض

المناطق الأخرى يحصل التملي على الأرض مقابل أجر يومي نظير عمله يقل قرشا عن أجرة العامل المؤقت [23].

علاقات التبعية في مزارع صغار المُلاّك

وقد امتد نظام التملّية بدون أرض إلى صغار الملاك _ وإن كان غير منتشر فيما بينهم _ خاصة هؤلاء الذين ترجع أصولهم إلى متوسطي المُلاّك ممن كانت لهم مكانة اجتماعية مميزة في قراهم، وتأثر حجم ملكيته بسبب عامل الوراثة أو غيره. كما وُجِدَ ذلك النظام أيضاً لدى بعض الأسر صغيرة الحجم التي لا يتوفر لديها الحجم الكافي من العمالة العائلية، ولا ترغب في تأجير أراضيها للغير. وفي هذه الحالة نجد أن **العمال التملّية** يقومون بجميع الأعمال الزراعية مقابل طعامهم وكسوتهم بالإضافة إلى منحهم حبوبا تتراوح بين كيلتين إلى أربع كيلات شهريا، وغالبا ما يوفر لهم مكانا للمأوى. ويُطلق على هؤلاء العمال التملية اسم **(المرابعون)**، ويُلاحَظ في هذه الحالة أن **التملّي** لا يحصل على قطعة أرض من المالك نظراً لأن مساحة ذلك المالك صغيرة في الأصل، ومن الطبيعي أن تكون علاقات التبعية في هذه الحالة أضعف من نظيرتها في مزارع كبار المُلاّك، وتستند بشكل أكبر على روابط القيم والتقاليد الاجتماعية الريفية.

علاقات التبعية في مزارع الحكومة والأوقاف

ويلاحظ أيضا أن إدارة الحكومة للمساحات الزراعية الخاضعة لها كانت تتبنى أيضاً نفس النمط ولو على نطاق ضيق بجانب النمط الرأسمالي. حيث تقوم **مصلحة الأملاك الأميرية** بتأجير مساحات من الأرض **للفلاحين التملّية** بإيجار منخفض في مقابل التزام الفلاح بالعمل في أرض المصلحة نظير أجر أقل من

الأجر السائد. كما يحصل التملي على اثني عشر يوما أجازه بمرتب بخلاف أربعة أيام للعيدين، فإذا تغيب أكثر من ذلك تخصم منه أجرته وتوقع عليه جزاء آخر في حالة التكرار. وفي نهاية كل عام يُصفى حساب التملّي فإذا تبقى له شيء من أجرته سلمته له، وإذا تبقى عليه شيء دفعه. أما **وزارة الأوقاف** التي تتبع نفس الأسلوب فإنها فتمنح **الفلاحين التملّية** لديها أربعة أيام أجازه للعيدين بالإضافة إلى ليلة مولد النبي وليلة عاشوراء وليلة نصف شعبان وليلة 27 رجب، كما تعطيه حق التغيب بإذن خمسة أيام في السنة. وعند تخلف **التملّي** عن العمل تخصم منه أجرة عامل في نفس درجته أو يُستحضر عامل بدلا منه وتوقع عليه جزاء.

وتقوم كل من مصلحة الأملاك ووزارة الأوقاف بتعيين عمال دائمين يُطلق عليهم اسم **(ظهورات)** لمساعدة التملّية في العمليات الزراعية، ولكن يجري حساب هؤلاء الظهورات بشكل يومي أي كأنهم عمال يومية. والفرق بينهم وبين عمال اليومية العاديين أن **الظهورات** لهم الأفضلية في الحصول على العمل الذي تحتاج إليه مزارع المصلحة أو الوزارة، وفي بعض الأحيان تقوم المصلحة والوزارة بتوفير المأوى لهم فقط بدون أسرهم. أما **العمال الخُطرية أو المياومين أو الأجرية** فإنهم يستحضرون للعمل في مواسم معينة فقط كزراعة القطن وجنيه أي لتأدية الأعمال الزراعية التي تزيد عن طاقة العمال **التملّية**. وغالبا ما يحصل هؤلاء على أجورهم نقدا بصفة يومية أو أسبوعية أو كل أسبوعين وهى أقصى فترة لتأجيل دفع الأجرة. ونادرا ما يحصلون على أجورهم عينا. وعند الحاجة لأعداد كبيرة من **العمالة الخُطرية** يكلف شخص **(يُعرف بالمتعهد)** بإحضارهم مقابل أجرة نفر عن كل عشرة أنفار يقوم بتوريدهم، أي نحو 10 % ، وتنخفض هذه النسبة كلما ازداد عدد العمال المطلوب إحضارهم[24].

تقييم نمط الإنتاج التبعي

وفي تقييمه لنمط الإنتاج التبعي يقول **ألآن تشارلز** الأستاذ بجامعة كاليفورنيا أن ذلك النمط والذي أطلق عليه **(نظام العزبة)** كان يلجأ إليه كبار المُلاك الذين يملكون الضياع الكبيرة، بينما كان متوسطي المُلاّك يفضلون نظام المُزارعة. وأن حاجة القطن للعمالة الكثيفة وطول مدة بقائه في الأرض هي التي دفعت المُلاّك إلى ربط الفلاحين بالأرض لتوفير الحد الأدنى اللازم لعمليات خدمة المحصول في مرحلة ما بعد الزراعة لأنه من أكثر المحاصيل احتياجاً لعمليات الخدمة (العزيق المستمر مع تنقية الحشائش – الري 12 يوم وراحة ستة أيام وفقاً لتقنية عام 1914م)، أما في مرحلتي الزراعة والجني فكان يتم تدعيم هؤلاء الفلاحين التملّية بفلاحين أُجريه من القرى المجاورة، وفي حالات الطوارئ وعند حفر وتطهير قنوات الري والصرف التي تحتاج لأعداد كبيرة كان يتم الاستعانة بعمال التراحيل القادمين من صعيد مصر. ويبلغ متوسط عدد الأيام التي يعمل فيها التملّي في أرض المالك نحو 25 يوم في الشهر، وكانوا يُقيمون في مساكن غير صحية سيئة التهوية ولكنها لم تكن أسوأ حالاً مما كانت عليه مساكن صغار الفلاحين في القرى. [25]

وفي تبريره للأجر المنخفض الذي يحصل عليه التملّية يقول **تشارلز** أنه كان بمثابة نوع من التأمين ضد البطالة التي كانت منتشرة في الريف بسبب موسمية الزراعة، وكانت قطعة الأرض التي يزرعها لحسابه الخاص تضمن له ولأسرته محاصيل الغذاء. ويضيف انه لا يوجد دليل قاطع على أن التملّية لم يمتلكوا حق مغادرة العزبة، ولكن المالك كان يبتدع العديد من الوسائل التي تمنعهم من ذلك، فعلى سبيل المثال أن المالك في الغالب الأعم كان يمول الفلاح بمستلزمات إنتاج قطعة أرضه الصغيرة التي يزرعها عادة بالمحاصيل

الغذائية حيث كان محروماً من زراعة القطن داخل العزبة – فالقطن محصول مالك العزبة فقط – ومن هنا كان على الفلاح الانتظار حتى تنضج محاصيله ليتمكن من سداد الدين للمالك، وفي العادة لا يتمكن الفلاح من سداد كامل الدين للمالك ومن ثم لا يستطيع مغادرة العزبة. كما وُجد نظاما لحيازة الماشية داخل العزبة كان منتشراً عام 1911م، وهو وإن كان نظام مُغرى للفلاح إلا أنه كان من أساليب ربطه بالأرض، ففي هذا النظام يقوم المالك بشراء الحيوان ثم يَعهد به إلى أحد التملّية ليعنى به وليطعمه من أعواد الذرة والبرسيم التي يزرعها في أرضه، وفي المقابل كان الفلاح يحصل على لبن الماشية بينما يحصل المالك على قوة عمل الحيوان، وعند بيع الحيوان يتناصفا ثمن البيع. [26]

وفي مجال المقارنة بين وضعية تملّي العِزبة بوضعية فلاح القرن الثامن عشر الذي يعمل في وسية المُلتزم المملوكي يقول تشارلز أن التملّي لا يستطيع أن يورث أو يؤجر أو يتنازل لغيره عن قطعة الأرض بينما كان حق الانتفاع مضموناً لفلاح القرن الثامن عشر على (أرض الفِلاحة) مقابل دفع الضرائب. وأن مالك العزبة كان عليه إدارة ورقابة جميع أعمال المزرعة ودورة المحاصيل وتنظيم أمور الري والصرف على جميع أراضي العزبة حتى تلك المؤجرة للتملّية بينما كان المُلتزم يُمارس تلك الأعمال على أرض الوسية فقط، ولا تمتد تلك الرقابة إلى أرض الفلاحة. والفرق الثالث يكمن في أن فلاح القرن الثامن عشر كان يُنفق 50 % من وقته في أرض الوسية بينما الفلاح **التملّي** يُنفق 83 % من وقته في أرض مالك العزبة [27].

ومن المشاكل العديدة التي كان يتعرض لها فلاحو العِزَبْ من التملّية مصادرة أراضيهم في حالة مصادرة أراضي المالك بعد أن تكون أوضاعهم قد

استقرت على نمط العمل والإقامة. فعندما يرهن المالك أرضه ولا يدفع فوائد دينه يقوم الدائن بالحجز أيضاً على حصص الفلاحين دون ما تمييز، وعادة ما يكون الفلاحين قد دفعوا ما كان واجباً عليهم للمالك، ومن هنا يفقد الفلاحون مصدر رزقهم الوحيد دون أن يكونوا هم السبب في تلك المشاكل الكبيرة. فعلى سبيل المثال " كان أحد المصارف الكبرى قد انتزع عِزبة يملكها أحد أعيان **بلدة شبرا ريس** من أعمال مركز كفر الزيات وذلك في يوم 23 ابريل 1936م، وكانت هذه العِزبة تحتوي على عدة قطع من الأرض مجزأة، وكان عدد كبير من القرويين يقطنها منذ أكثر من عشرين سنة. وحينما وصل مندوب المصرف ليقوم بإجراءات نزع الملكية، عارض السكان في ذلك، ولم يكن بد للشرطة من التدخل، فانتقل معاون المركز على رأس قوة مسلحة إلى موضع الحادث، ولكن الأهلين هاجموه، فلما رأى أن الحالة ستصير أكثر سوءا ألفى نفسه مضطراً إلى إطلاق عدة طلقات نارية في الهواء ليرهب الفلاحين، غير أن نتيجة هذا المناورات كانت إثارتهم، فشرعوا في قطع الأسلاك التليفونية وإحراق سيارة المندوب، ولم تلبث قوة أخرى أن وصلت للنجدة، ولكنها كانت في عدم الكفاية شبيهة بالأولى فأتي المدير نفسه إلى مكان الحادث على رأس قوة ثالثة. ولم يستقر النظام إلا حين أطلق عدد آخر من الطلقات في الهواء، وقد جُرِح سبعة من رجال الشرطة، لأن السكان رشقوهم بالحجارة، وتم القبض على عدد من هؤلاء القرويين " [28].

ونلاحظ هنا أنه رغم تواجد كل من نمطي الإنتاج التبعي والرأسمالي في الزراعة المصرية خلال فترة الدراسة إلا أن الريف المصري شهد العديد من الممارسات الظالمة من مُلاّك الأراضي تجاه الفلاحين، ولعل حادثة **كفر البرامون** في فبراير 1948م تُعطي مثالاً واضحاً لأحد كبار مُلاّك الأراضي

الـذي أراد أن يجمـع بـين ميـزات النمطـين حيـث رغـب فـي الإدارة الرأسـمالية للمزرعة وفي نفس الوقت حرم الفلاحين من حرية التعاقد بل ومنعهم من مغادرة البلدة بـالقوة فهذه البلدة كـان يقطنهـا ثلاثـة آلاف فـلاح يمتلكون 12 فدان مـن زمامهـا البـالغ 750 فـدان بينمـا يمتلـك **(تفتـيش افيـروف)** 736 فـدان، وكـان المالـك يـرفض تـأجير الأراضـي للفلاحـين أو ربطهـم بـنمط تملّـي، وكـان يـدفع خمسة قروش للعامل في الوقت الذي كانت فيه أجرة الفلاح في القرى المجاورة ثمانيـة قـروش، واسـتعان التفتيش بسلطة العمدة وجهـازه فـي منـع الفلاحـين مـن مغـادرة البلـدة ممـا أدى فـي النهايـة إلـى ثـورة الفلاحين وتـدخل البـوليس لفـرض النظام بالقوة مما أدى لسقوط قتيلين من بين الفلاحين هما **الجميل زايد ورمزي شهد** [29].

نمط (الإنتاج الرأسمالي)

إذا كان نمط الإنتاج التبعي السابق الإشارة إليه استلزم في الأصل تبعية الفلاح لمالك الأرض، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي قام في الأصل على استخدام العمل الحر. وإذا كان نمط الإنتاج التبعي استلزم أيضاً أن يكون حائز الأرض مالكاً لها فإن نمط الإنتاج الرأسمالي لم يستلزم هذا الأمر فقد يكون الحائز هنا مالكاً للأرض أو مستأجراً لها أو مالكاً لقسم منها ومستأجراً لقسم آخر.

وإذا كان **الأصل في هذا النمط كما ذكرنا يكمن في العلاقة بين حائز الأرض من جانب (المُسيطر على الفائض الاقتصادي) وبين العامل الزراعي الحر (مصدر الفائض الاقتصادي) من جانب آخر، وينتشر في جميع فئات الحيازة صغيرة كانت أم كبيرة**، فإن ذلك يعني تجاهلنا للملكية الفردية للأرض. وتجاهل مالك الأرض هنا لا يعني عدم أهميته في النشاط الإنتاجي الزراعي،

بل على العكس من ذلك حيث برز دور مُلاّك الأراضي في مُجمل التطور الاقتصادي المصري لتلك الفترة. وكل الفرق يكمن في أنه إذا قام المالك هنا بممارسة عملية الإنتاج بدلاً من تأجير أرضه للغير فإننا نستطيع من الناحية المحاسبية أن نضيف إلى دخله قيمة إيجار هذه الأرض بافتراض أنه قام باستئجارها من الغير.

طرق تأجير الأراضي

في ثلاثينات وأربعينات هذا القرن حتى قبيل انتصافه كانت هناك طريقتان لتأجير الأراضي الزراعية في مصر هما: إيجار الخلوص، وإيجار المشاركة، وهما نوعان من الإيجار كانا يسودان العلاقات الايجارية في ذلك الوقت، بالإضافة لبعض الطرق الأخرى غير الشائعة حيث عَرِفَتْ الزراعة المصرية أشكالاً عديدة لتلك العلاقات.

إيجار الخلوص

يُطلق اسم **(إيجار الخُلص)** أو **(الإيجار النقدي)** على طريقة الإيجار التي ينفصل فيها المالك تماما عن العملية الإنتاجية بمجرد توقيع عقد الإيجار فيما عدا متابعة تنفيذ بنود العقد، وغالبا ما يكون الدفع بهذه الطريقة نقدا. وتُعَد هذه الطريقة من أكثر الطرق شيوعا بين الملاك والمستأجرين، بل وبين المستأجرين الأصليين والمستأجرين من الباطن. كما أنه أكثر طرق الإيجار انتشاراً في الأراضي التابعة لمصلحة الأملاك الأميرية ووزارة الأوقاف وكبار الملاك. ويلاحظ في هذه الطريقة أن متوسط إيجار الفدان للقطع الصغيرة يزيد عادة عن مثيله في القطع الكبيرة من الأرض حيث يكون المستأجر الصغير أكثر حاجة إلى الأرض وفي موقف تفاوضي ضعيف. كما أن المالك في حالة تأجيره

لمساحات صغيرة فإنه غالبا ما يقوم ببيع المحصول نيابة عن المستأجرين ثم يخصم من ثمن المحصول قيمة الإيجار المستحق ويسلم لهم ما تبقى بعد ذلك.

إيجار المشاركة

يُسمى عادة **(إيجار الشرِك)**، وفي هذه الحالة يكون المالك اكثر قُرباً من العملية الإنتاجية لأن المالك يحصل في هذه الطريقة على الإيجار كنسبة من المحصول الناتج وبالتالي فإن نصيبه يزداد كلما زاد الناتج من وحدة المساحة المؤجرة، كما يلتزم المالك بتوريد قدر معين من مستلزمات الإنتاج للمستأجر، وعلى ذلك فإن المالك حفاظاً على مصالحه غالباً ما كان مقيماً في القرية أو كثير التردد عليها. وقد لوحظ أن هذه الطريقة توجد في جميع المديريات مصر ما عدا مديريات الجيزة وأسيوط وجرجا باستثناء مركز طهطا، ولم نستطع العثور على تبرير لعدم وجود هذه الطريقة في تلك المديريات. وفيما يلي أهم طرق الإيجار بالمشاركة الشائعة في الزراعة المصرية:

*** المشاركة على زراعة القطن:**

– **طريقة السدس:** وفيها يتكفل المالك بتوريد التقاوي والسماد اللازم، وكذلك ماشية العمل، ودفع نصف مصاريف الجني بينما يتكفل المستأجر بدفع النصف الآخر، وتقديم العمل اللازم للزراعة مقابل أن يحصل على سدس المحصول ويحصل المالك على خمسة أسداس المحصول (6/1: 6/5).

– **طريقة الخمس:** وفيها يتكفل المالك بتوريد التقاوي والسماد وماشية العمل. بينما يلتزم المستأجر بكامل تكاليف الجني واقتلاع الحطب، وتقديم العمل اللازم للزراعة مقابل حصوله على خمس المحصول ويحصل المالك على أربعة أخماس المحصول (5/1: 5/4)

– **طريقة الربع:** وفيها لا يقدم المالك مستلزمات الإنتاج (تقاوي وسماد) ولا ماشية للعمل، فقط يدفع ضريبة الأرض. بينما يقوم المستأجر بشراء مستلزمات الانتفاخ وماشية العمل بالإضافة إلى قوة العمل اللازمة للزراعة. ونظير ذلك يحصل المستأجر على ربع المحصول بينما يحصل المالك على ثلاثة أرباع المحصول (4/1: 4/3)

– **طريقة الثلث:** وفيها يدفع المالك ثلث ضريبة الأرض فقط، بينما يدفع المستأجر ثلثي الضريبة بالإضافة إلى مستلزمات الإنتاج وقوة العمل نظير ثلث المحصول بينما يحصل المالك على ثلثي المحصول (3/1: 3/2).

– **طريقة النصف:** وفيها لا يقدم المالك شيئا سوى الأرض حتى الضريبة يدفعها المستأجر بالكامل ونظير ذلك يتقاسم كل من المالك والمستأجر المحصول. (1/ 2: 1 / 2).

– **طريقة المرابعة:** وهي طريقة نادرة وإن كانت منتشرة في مديرية المنيا. وفيها يتفق أربعة أفراد على زراعة أربعة افدنة، ويقدم المالك ثلاثة أرباع التقاوي والسماد بينما يقدم المستأجرون الأربعة الربع الباقي بالإضافة إلى جميع العمليات الزراعية مقابل حصولهم على ربع المحصول ليتقاسموه معا بينما يحصل المالك على ثلاثة أرباع المحصول (4/1 لأربعة أفراد: 4/3 للمالك)

*** المشاركة على زراعة الذرة:**

– **طريقة الخُمْسين:** وفيها يتكفل المالك بتوريد التقاوي ودفع الضريبة، ويلتزم المستأجر بالعمليات المزرعية ويحصل في نظير ذلك على خمسي المحصول ويحصل المالك على ثلاثة أخماس المحصول (5/2: 5/3)

– **طريقة الربع:** وفيها يقدم المالك التقاوي والمواشي، ما يقوم بنقل السماد ودفع الضريبة وتكاليف الحصاد. أما المستأجر فيتكفل بتوريد السماد والقيام

بالعمليات الزراعية. ويحصل في المقابل على ربع المحصول بينما يحصل المالك على ثلاثة أرباع المحصول (4/1: 4/3)

– **طريقة الثلث:** وفيها يقدم المالك التقاوي وماشية العمل، بينما يقدم الشريك السماد وتكاليف نقله وجميع العمليات الزراعية مقابل ثلث المحصول، ويحصل المالك على الثلثين (3/1: 3/2)

– **طريقة النصف:** وفيها يدفع المالك ثلثي الضريبة فقط بينما يدفع المستأجر الثلث الباقي بالإضافة إلى توريد مستلزمات الإنتاج والقيام بكافة العمليات الزراعية مقابل اقتسام المحصول مناصفة مع المالك (2/1: 2/1)

طرق أخرى

هذا وتوجد طرق أخرى متبعة في الزراعة بالمشاركة على المحاصيل خلال الموسم الزراعي فأحيانا يتكفل المالك بتقديم السماد والماشية ويقوم المستأجر بتقديم بقي المستلزمات والعمليات الزراعية مقابل أن يحصل على سدس القطن والبرسيم، وربع الذرة، وخمس القمح أو الشعير. وأحيانا تستخدم طريقة العشور في زراعة القمح حيث يتفق عشرة أفراد على استئجار قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 30 – 40 فدان ويتكلف المالك بحراثة الأرض فقط بينما يقوم المستأجرون بتقديم كافة مستلزمات الإنتاج والقيام بالعمليات الزراعية مقابل أن يحصلوا جميعا على ثلث المحصول ويحصل المالك على الثلثين، كما هناك طرق الإيجار بالمقطوعية ولزرعات محددة [30].

طرق دفع الإيجار

تتعدد طرق دفع الإيجار، كما تختلف من منطقة لأخرى. فهناك الدفع النقدي، والدفع العيني، والدفع بالمحصول، والدفع بالجعالة.

أ- الإيجار النقدي:

وفيه يلتزم المستأجر بدفع الإيجار المتعاقد عليه في المواعيد المحددة، وهي الطريقة الأكثر شيوعا في حالة إيجار الخلوص وفي حالة الإيجار من الباطن، وأيضا عند الاستئجار من مصلحة الأملاك أو وزارة الأوقاف.

ب- الإيجار العيني:

وفيها يتم دفع قيمة الإيجار بكمية من ناتج الأرض يتم الاتفاق عليها بين المالك والمستأجر. وتنتشر هذه الطريقة في مديريات البحيرة والغربية والدقهلية والشرقية والفيوم، وبموجب هذه الطريقة يكون الدفع على النحو التالي:

- **الدفع بالمحصول:**

وفيه يورد المستأجر للمالك كمية من المحصول وفقا للسعر السائد في السوق تعادل قيمة الإيجار المتفق عليه.

- **الدفع بالجعالة:**

وفيها يتم الاتفاق عند التعاقد على كمية من المحصول مقابل تأجير قطعة الأرض بغض النظر عن السعر السائد للمحصول في السوق. فيقدر مثلا إيجار الفدان في زرعة القطن بقنطارين أو ثلاثة قناطير، وفي زرعة الذرة بخمسة أو ستة أرادب. وما زاد عن ذلك يكون من نصيب المستأجر. وفي حالة تلف المحصول أو انخفاض الإنتاج فالمستأجر ملزم بشراء هذه الكميات من آخرين وتوريدها للمستأجر.

- **الدفع بالمقنن:**

وفيها يتم تحديد إيجار الأرض بنسبة معينة من المحصول بتقدير متوسط إنتاجية الأرض أو ما يعرف باسم **(مقنن الأرض)**. فإذا كان من المعروف أن قطعة الأرض تُغِل 12 إردبا من الذرة ويتعاقد المستأجر مع المالك على نصف المحصول يكون نصيب المالك في هذه الحالة ستة أرادب.

ج- الإيجار (النقدي-العيني):

وفيه تؤجر الأرض بما تساويه نقدا ثم يُشترط على المستأجر أن يقدم جزءا من المحصول للمالك. فعلى سبيل المثال يُشترط في زراعة القطن أن يسلم المستأجر نصف قنطار قطن للمالك بالإضافة للإيجار النقدي المتفق عليه. فإذا لم يلتزم المستأجر يستولي المالك على المحصول ويحتجز النصف قنطار ثم يبيع الباقي ويحتجز منه قيمة الإيجار ويسلم الباقي للمستأجر. وتختلف هذه النسب النقدية العينية من منطقة لأخرى ومن محصول لآخر [31].

التوزيع الإقليمي والفئوي لطرق الإيجار

البيانات الوحيدة المتوفرة والمتكاملة عن طرق إيجارات الأطيان الزراعية خلال النصف الأول من القرن العشرين هي تلك البيانات الواردة في إحصاءات التعداد الزراعي العام لسنة 1950م. ومن خلال هذه البيانات يمكن التعرف على هيكلي التوزيع الإقليمي والفئوي للحيازات الايجارية وفقاً لطريقة الإيجار المُتبعة، والتي أمكن حصر أهمها في ثلاث طرق هي: الإيجار النقدي، الإيجار بالشِرك، والإيجار بالمقطوعية.

التوزيع الإقليمي لطرق الإيجار

يمكن التعرف على هيكل التوزيع الإقليمي للحيازات الايجارية من خلال طرق الإيجار الثلاث التالية: **الإيجار النقدي**، يُعد **الإيجار النقدي** أكثر طرق التعاقد

والدفع انتشاراً في الزراعة المصرية حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات الايجارية التي تتبع هذا الأسلوب نحو 86.9 % من جملة عدد الحيازات الايجارية وتغطي نحو 84.3 % من جملة مساحة الحيازات الايجارية. ومن حيث ترتيب المديريات تبعاً لمدى انتشار طريقة الدفع تأتي **مديرية المنوفية** في مقدمة المديريات التي يسود بها الدفع النقدي بنسبة 98.3 %، تليها **مديرية القليوبية** بنسبة 96.8 %، ثم **مديرية أسيوط** بنسبة 94.4 % . **أما أقل المديريات** من حيث انتشار هذه الطريقة فكانت **مديرية كفر الشيخ** بنسبة 61.1 %، **والفيوم** بنسبة 67.0 %.

أما في **حالة الإيجار بالشرك** نجد أن هناك مديرية واحدة تشتهر بذيوع هذا النمط وهي **مديرية الفيوم** بنسبة 31.2 %، تليها ثلاث مديريات يمكن وضعهم في فئة واحدة هي: **كفر الشيخ** بنسبة 12.9 %، **أسوان** بنسبة 11.4 % **وقنا** بنسبة 10.6 %. أما **أقل المديريات** اتباعاً لهذا النمط فكانت **مديرية القليوبية** بنسبة 0.7 %، تليها **مديرية أسيوط** بنسبة 0.8 %. وفي حالة **الإيجار بالمقطوعية** نجد أن هناك مديرية واحدة تُعد أكثر المديريات تميزاً من حيث انتشار هذه الطريقة، وهي **مديرية كفر الشيخ** حيث تنتشر فيها هذه الطريقة بنسبة 25.8 %، ثم **مديرية الدقهلية** بنسبة 20.3 %، **ومديرية الشرقية** بنسبة 12.58 %. أما **أقل المديريات** اتباعا لهذا النمط فكانت **مديرية بني سويف**، تليها **مديرية المنوفية** بنسبة 0.1 %، ثم **مديرية الفيوم** بنسبة 0.7 %.

خلاصة

يُعَد الإيجار النقدي هو الإيجار الأكثر انتشاراً في الزراعة المصرية بنسبة (86.9 %) وتأتي مديرية المنوفية في مقدمة مديريات الإيجار النقدي. أما الطرق الأخرى للإيجار فإنها تمثل فقط نسبة (13.1 %). وينتشر الإيجار بالمشاركة أساساً في الفيوم (31.2 %). أما الإيجار بالمقطوعية فينتشر أساساً في مديريتي كفر الشيخ والدقهلية. كما أن هناك مديريات تكاد لا تعرف نظام الإيجار بالمشاركة، مثل مديرية أسيوط. ومديريات أخرى تكاد لا تعرف نظام الإيجار بالمقطوعية، مثل مديرية بني سويف.

التوزيع الفئوي لطرق الايجار

بدراسة التوزيع الفئوي للحيازات الايجارية يتبين أن 77.4 % من جملة عدد الحيازات الايجارية تقع في **الفئات الصغيرة** الأقل من خمسة أفدنه، إلا أنها لا تغطي سوى 25.2 % من جملة مساحة الحيازات الايجارية. بينما تقع 1.8 % فقط من أعداد هذه الحيازات في **الفئات الكبيرة** (50 فدان فأكثر)، إلا أنها تستحوذ على 35.1 % جملة مساحة الحيازات الايجارية. وبشكل عام نجد أن نسبة أعداد الحيازات الايجارية في الفئة (من 1 إلى 2 فدان) هي أعلى النسب حيث تبلغ 26.1 %، ولكنها تغطي فقط 5.8 % من جملة مساحة الحيازات الايجارية. بينما تبلغ نسبة تلك الأعداد في الفئة (500 فدان فأكثر) نحو 0.03 % فقط، ولكنها تغطي 4.7 % من جملة المساحة.

أما من حيث **التوزيع الفئوي لنمط الحيازة الايجارية** فإننا يمكن أن نلحظ السمات التالية: **تأتي الحيازات المتوسطة في المرتبة الأولى** من حيث نسبة انتشار أعداد الحيازات الايجارية حيث تبلغ تلك النسبة 21.0 %، وتصل

أقصاها في الفئة الحيازية (من 5 إلى أقل من 10 فدان) بنسبة قدرها 22.5 %. ثم تأتي **الحيازات الكبيرة في المرتبة الثانية** من حيث نسبة انتشار أعداد الحيازات الايجارية حيث تبلغ تلك النسبة 19.6 %، وتصل أقصاها في الفئة الحيازية (من 50 إلى أقل من 100 فدان) بنسبة قدرها 23.0 %. ثم تأتي أخيراً **الحيازات الصغيرة في المرتبة الثالثة** حيث تبلغ نسبة انتشار الحيازات الايجارية بها 18.0 %، وتصل أقصاها في الفئة الحيازية (من 2 إلى أقل من 3 فدان) بنسبة قدرها 23.1 %.

أما بالنسبة **لطريقة الدفع النقدي** فنجد أنها أكثر الطرق انتشاراً في الحيازات الزراعية الصغيرة (أقل من 5 فدان) حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات التي تتبع هذا الأسلوب 88.8 % من جملة عدد الحيازات الصغيرة، **وتصل أقصاها في الفئة الحيازية (أقل من فدان)** حيث تبلغ النسبة 91.9 %. كما تصل إلى 84.0 % بالنسبة للحيازات الكبيرة (50 فدان فأكثر)، بينما تبلغ 81.7 % بالنسبة للحيازات المتوسطة (من 5 إلى أقل من 50 فدان). وبالنسبة **لطريقة الدفع بالشراكة** نجد أنها أكثر انتشاراً في الحيازات الزراعية المتوسطة، حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات التي تتبع هذا الأسلوب نحو 7.0 % من جملة عدد الحيازات المتوسطة، **وتصل أقصى هذه النسب في الفئة الحيازية (من 10 إلى أقل من 20 فدان)** حيث تبلغ النسبة 7.6 %. كما تصل إلى 5.0 بالنسبة للحيازات الكبيرة، بينما تبلغ 3.6 % بالنسبة للحيازات الصغيرة. وبالنسبة **لطريقة الدفع بالمقطوعية** نجد أنها أكثر الطرق انتشاراً في الحيازات الكبيرة، حيث تبلغ نسبة عدد الحيازات التي تتبع هذا الأسلوب 6.8 % من جملة عدد الحيازات الكبيرة، إلا أنها **تصل أقصاها في الفئة الحيازية (من 5 إلى أقل من 10 فدان)** حيث تبلغ النسبة 7.4 %. كما تصل تلك النسبة إلى

نحو 6.3 % بالنسبة للحيازات المتوسطة، بينما تصل إلى نحو 5.0 % بالنسبة للحيازات الصغيرة.

خلاصة:

بعد تحليل النتائج السابقة يمكن التوصل إلى **ثلاث سمات هامة خاصة بالحيازات الايجارية في الزراعة المصرية** عند منتصف القرن العشرين، وذلك على النحو التالي:

- على الرغم من أن 77.4 % من جملة عدد الحيازات الايجارية في الدولة تقع في الفئات الحيازية الصغيرة (أقل من 5 فدان)، إلا أنها لا تمثل سوى 18.0 % من جملة عدد الحيازات داخل هذه الفئات الصغيرة. كما أنها تستحوذ على 25.2 % فقط من جملة مساحة الحيازات الايجارية في الدولة، وتُعد طريقة الدفع النقدي أكثر طرق الدفع انتشاراً داخل هذه الحيازات الصغيرة بنسبة 88.8 % من جملة عدد حيازات الفئات الصغيرة.

- أن 1.8 % فقط من جملة عدد الحيازات الايجارية في الدولة تقع في الفئات الحيازية الكبيرة (50 فدان فأكثر)، وتمثل نسبة 19.6 % من جملة عدد الحيازات داخل هذه الفئات الكبيرة. كما أنها تستحوذ على 35.1 % من جملة مساحة الحيازات الايجارية في الدولة، وتُعد طرقة الدفع بالمقطوعية أكثر طرق الدفع انتشاراً داخل هذه الفئات بنسبة 6.8 % من جملة عدد حيازات الفئات الكبيرة.
- أن 20.8 % من جملة عدد الحيازات الايجارية في الدولة تقع في الفئات الحيازية المتوسطة (أكثر من 5 فدان إلى أقل من 50 فدان)، وتُمثل نسبة 21.0 % من جملة عدد الحيازات داخل هذه الفئات المتوسطة. كما أنها

تستحوذ على 39.7 % من جملة مساحة الحيازات الايجارية في الدولة، وتُعد طريقة الدفع بالشرك أكثر طرق الدفع انتشاراً داخل هذه الفئات بنسبة قدرها 7.0 % من جملة عدد حيازات الفئات المتوسطة.

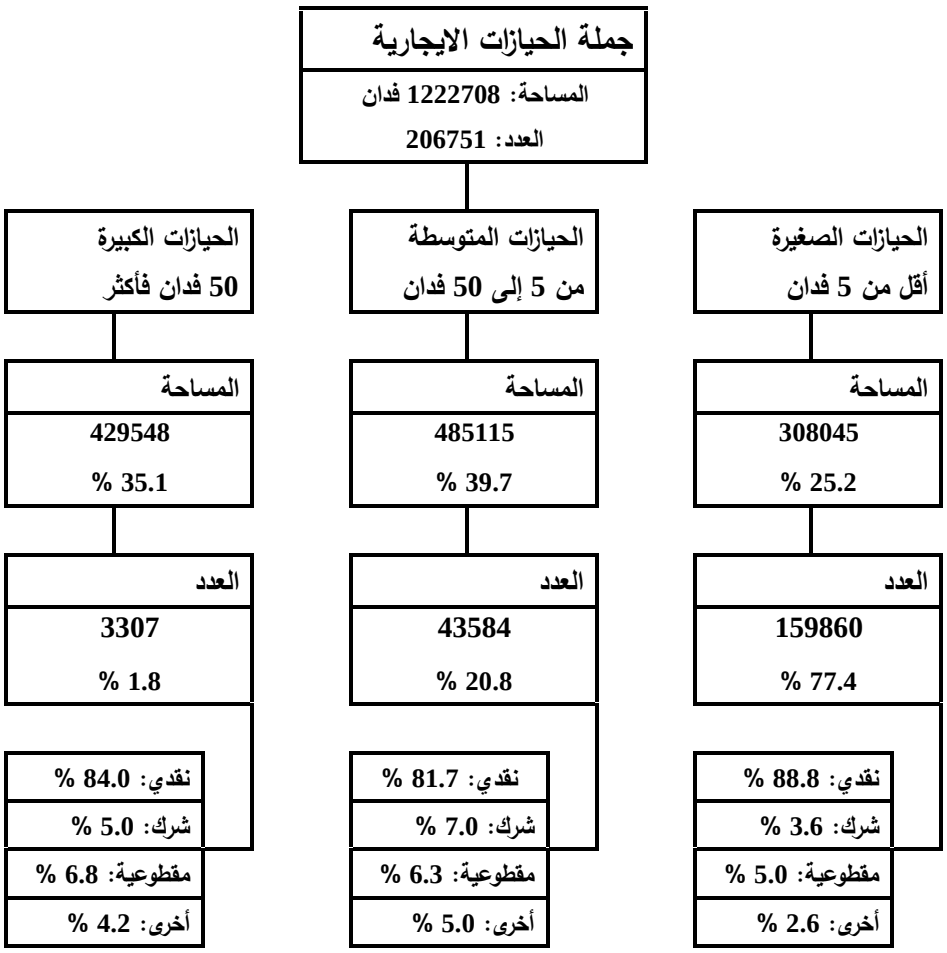

شكل رقم (1) التوزيع النسبي للحيازات الايجارية وفقاً لسعة الحيازة، وطريقة الإيجار عام 1950م.

أنماط الإقامة في الريف

رغم تعدد أنماط الإقامة في الريف المصري إلا أنه يُمكن التمييز بين نمطين رئيسيين هما: نمط الإقامة في العِزَبْ ونمط الإقامة في القرى. ومما لا شك فيه أن نمط الإقامة في القرى مهما تعددت أسمائها هي الأسبق للوجود من نمط الإقامة في عِزَب. لأن نمط الإقامة في عِزَب ارتبط أساساً بنمط الإنتاج التبعي الذي ظهر عند منتصف القرن التاسع عشر تقريباً ، بينما نمط الإقامة في القرى يُمثل التجمع الأساسي لسكان المجتمع الريفي المصري مهما تغيرت أنماط الإنتاج. ومع التطور أصبحت العِزَب بعد إنشائها نواة للقرى، فالقرية المصرية التي ظهرت في القرن العشرين غالبا ما كانت عزبة نمت، وكبر حجمها بزيادة عدد سكانها، وتنازل صاحبها عن المساحة التي تشغلها العزبة رغبة منه في توفير الأيدي العاملة، واستنزال المال المربوط عليها، وتصقيع ما يجاورها لإقامة المباني ببيعه للأهالي. وفيما مضى قبل مسح أراضي القطر المصري وربطها وقبل تقرير الملكية كانت تُقام القرى على أراضي الحكومة التي تُجبى عليها ضريبة، وعندما أُجري فك الزمام لأول مرة تنازلت الحكومة لواضعي اليد على مباني القرى عن المساحة الشاغلة لها وربطت عليها العوائد (العتبة أو الخفر) رغبة منها في استقرار السكان وزيادة العمران.

وبالنظر إلى **التسميات المختلفة للتجمعات السكنية الريفية** نجد أن هناك العديد من تلك التسميات التي يمكن فهم دلالة بعضها، كما يصعب فهم دلالة البعض الآخر. أما قائمة البلاد الرسمية الصادرة عام 1932م فإنها تضم 14116 بلدة، منها 7800 مسبوقة بكلمة **عزبة**، 1436 بلدة مسبوقة بكلمة **نجع**، 932 بلدة مسبوقة بكلمة **كفر**، 180 بلدة مسبوقة بكلمة **نزلة**، 150 بلدة مسبوقة بكلمة **ميت** [32]. ومن الناحية الإدارية والمالية فإن البلاد مقسمة على

نحو 4000 قرية تُذكر باسم أكبرها وتضاف بعدها كلمة **(وتوابعها)**، بمعنى أن كل قرية يتبعها في المتوسط أربع بلدات، إلا أن هناك قرى بلا توابع وهي في العادة قرى كبيرة الحجم، أو قرى منعزلة نسبياً عن الجوار. **وبتحليل أسماء القرى والنواحي الريفية** التي وردت في التعداد الزراعي لسنة 1929م والتي بلغ جملة عددها 3576 قرية وناحية كوحدات أساسية لعمل التعداد يمكن التوصل إلى مجموعة من الملاحظات على النحو التالي:

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (كفر)** بلغ عددها 529 كفر تتركز جميعها تقريباً في مديريات الوجه البحري بنسبة 92.3 %، وتضم مصر الوسطى النسبة المتبقية 7.7 %، بينما لا توجد سوى قرية واحدة في مصر العليا في مديرية أسيوط.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (عزبة)** بلغ عددها 66 عزبة تتركز أيضاً في مديريات الوجه البحري بنسبة 78.8 %، بينما تضم مديريات الوجه القبلي النسبة المتبقية 21.2 %. ويبدو من الناحية الموضوعية أن العدد الإجمالي لهذه العِزَبْ خضع لوحدة التعداد، بمعنى أن هناك العديد من العِزَبْ أُلحقت بقرى أخرى لأن تقديرات الباحثين لعدد العِزَبْ تجاوز الألف عِزبة (قدرها هنري عيروط بنحو 15 ألف عِزبة).
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (نجع)** بلغ عددها 12 نجع فقط، وتقع جميعها في مديريات مصر العليا، بنسبة 100 %. وغالبية هذه القرى أقامها العُربان من سكان الصحراء عند استقرارهم في الوادي.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (كوم أو تل)** بلغ عددها 70 قرية يوجد 58.6 % منها في الوجه القبلي، بينما توجد النسبة المتبقية 41.4 % في الوجه البحري. وهي عادة ما تكون من أقدم القرى المصرية من حيث

النشأة، ويهتم بها علماء الأنثروبولوجي بوصفها أماكن لسُكنى المصري القديم هرباً من فيضان النيل.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (جزيرة)** بلغ عددها 26 جزيرة، تركزت في الوجه القبلي بنسبة 69.2 %، بينما توجد النسبة المتبقية 30.8 % في الوجه البحري. وهي عادة ما تكون جزر نيلية، أو كانت كذلك وقت إنشائها ثم التحمت بالساحل.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (نزلة)** بلغ 78 نزلة تركزت جميعها تقريباً في الوجه القبلي بنسبة 94.9 %، بينما توجد النسبة الضئيلة المتبقية 5.1 % في الوجه البحري.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (محلة)** بلغ عددها 32 محلة تقع جميعها في الوجه البحري، وتحديداً في مديريتي الغربية والبحيرة.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (منشأة)** بلغ عددها 56 منشأة، تركزت في الوجه البحري بنسبة 64.3 %، بينما توجد النسبة المتبقية 35.7 % في الوجه القبلي، وتختفي من مديريات: جرجا، وقنا، وأسوان.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (زاوية)** بلغ عددها 27 زاوية توزعت بشكل معتدل بين الوجهين 55 % في الوجه البحري، 45 % في الوجه القبلي، واختفت من مديريات: الغربية، الدقهلية، جرجا، قنا، أسوان.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (صفط)** بلغ عددها 15 صفط، وقع 60 % منها في الوجه القبلي، 40 % في الوجه البحري.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (منية)** بلغ عددها 27 قرية، وقعت جميعها في الوجه البحري، فيما عدا قرية واحدة في مديرية الفيوم.

- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (مِيت)** بلغ عددها 149 قرية، تركزت جميعها تقريباً في الوجه البحري بنسبة 92.6 %، بينما وقعت النسبة المتبقية 7.4 % في الوجه القبلي.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (دير أو كنيسة)** بلغ عددها 27 قرية، 59.3 % منها في الوجه القبلي، والنسبة المتبقية 40.7 % في الوجه البحري. وهي عادة تضم الأديرة والكنائس التي تُشير إليها.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (شيخ)** بلغ عددها 28 قرية، 64.3 % منها وقعت في الوجه القبلي، أما النسبة المتبقي 35.7 % فقد وقعت في الوجه البحري. وهي عادة قرى تضم أضرحة هؤلاء الشيوخ.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (بني)** بلغ عددها 83 قرية، تركزت في الوجه القبلي بنسبة 86.7 %، بينما وقعت النسبة المتبقية 13.3 % في الوجه البحري وفي مديرية الشرقية تحديداً، ويبدوا أنها القرى التي استقرت فيها القبائل العربية المهاجرة.
- **أسماء القرى والنواحي المسبوقة بكلمة (شبرا)** بلغ عددها 40 قرية، وقعت جميعها في الوجه البحري، أي بنسبة 100 %.
- هناك عدد قليل من القرى والنواحي المسبوقة بكلمات دالة ذات معنى مباشر ومنها على سبيل المثال: **(ساحل)، (بركة)، (ساقية)، (حوض)**.
- يمكن القول أ ن الوجه البحري اختص بأسماء القرى والنواحي التي تسبقها كلمات **(شبرا – محلة – منية – ميت)**، وأن الوجه القبلي اختص بأسماء القرى والنواحي التي تسبقها كلمات **(نجع – بني)**، بينما توزعت باقي الأسماء بين الوجهين.

نمط الإقامة في القرى

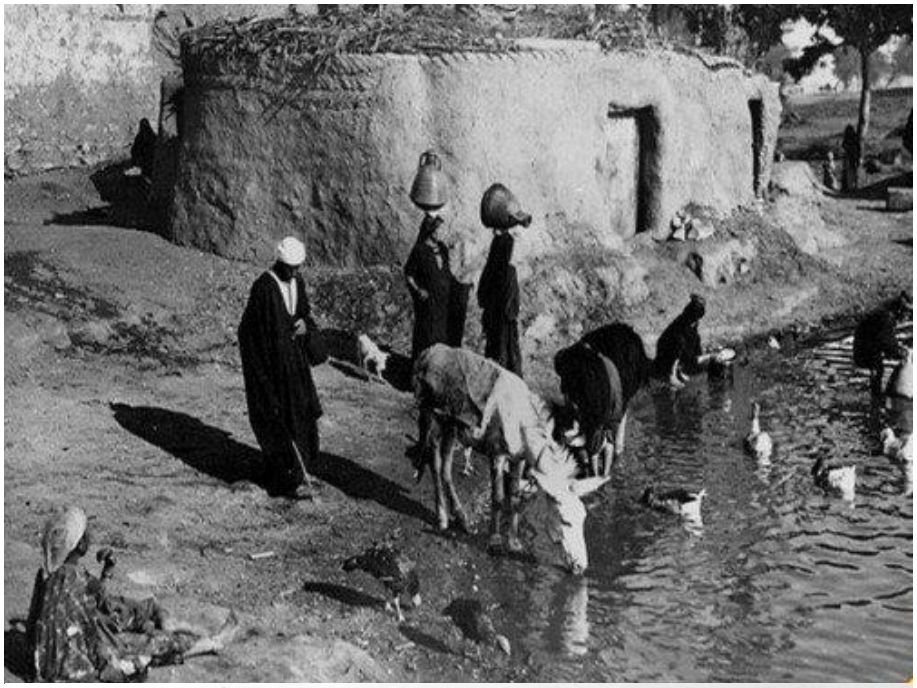

من الناحية التاريخية واتقاء من الغرق بمياه الفيضان اضطر الأهالي لسُكنى مناطق عل سفوح المرتفعات وبعيدة نسبياً عن مجرى النهر. وبسبب نظام الزراعة بأسلوب ري الحياض في الوجهين القبلي والبحري كان إنشاء القرى على مرتفعات طبيعية أو صناعية من تلال أو أكوام (هناك 70 قرية مصرية في التعداد الزراعي لسنة 1929م يسبق اسمها كلمة كوم أو تل: كوم أوشيم – كوم حمادة – تل مفتاح – تل حورين ...). ولما تحولت حياض الوجه البحري ومصر الوسطى إلى أراضي مشروعات واتبع فيها نظام الري الصيفي بدأ الأهالي بإقامة الأهالي بإقامة المباني على الأرض الزراعية المسطحة، واضطروا في الجهات التي لا توجد فيها أحجار جيرية إلى ضرب الطوب من طمي الأراضي المجاورة لاستخدامه في البناء، وبذلك نشأت البرك والمستنقعات بجوار القرى والعِزَبْ والتي أصبحت مصدر خطر دائم على صحة السكان.

ورغم أن نظام العِزَب قام أساساً على توفير العمالة الدائمة المطلوبة للمزرعة مُقابل تقديم المسكن، وقطعة الأرض للفلاح، مع شروط أخرى سنعرِض لها حالاً. إلا أنه بالاقتراب من منتصف القرن توقف تقريباً منح قطع الأرض، مع الإبقاء على منح السكن. ومع قيام المالك ببيع أجزاء من أراضي العزبة، أو توريثها، تحولت العزبة إلى مكان للإقامة فقط، ثم تحولت بعد ذلك إلى قرية. إلا أن ذلك لا يعني أن جميع القرى كانت في الأصل عزب، لأن القرية في الأصل تُمثل مقر إقامة المجتمع الريفي الذي ينشغل أساساً بالإنتاج الزراعي، وهي تضم بجانب الفلاحين فئات اجتماعية أخرى يرتبط نشاطها الاقتصادي بعملية الإنتاج الزراعي (الحرفيين والتجار)، أو يرتبط نشاطها بتقديم الخدمات اللازمة لهؤلاء الفلاحين (صحة وتعليم).

وصف عام للقرية المصرية

رغم صدور القانون رقم 69 لسنة 1933م المُنظّم لإنشاء العِزَب وامتداد حق الإدارة في إزالة المخالفات في التجمعات السكنية الأخرى التي تضم أقل من عشرة مساكن إلا أنه لم يمتد ليشمل باقي القرى والتجمعات السكانية الأخرى. ومن هنا ظلت القرى المصرية على حالها البائس، وظل موضوع تطوير القرى المصرية من أحلام المصلحين الاجتماعيين، وإن كانت هناك بعض المحاولات الرمزية لإقامة القرى الحديثة **كمشروع القرى النموذجية** الذي أعلنت عنه الحكومة في ذلك الوقت ويتضمن إقامة قرية حديثة في كل مركز من مراكز البلاد تكون مثالاً يحتذي به الأهالي لتطوير قراهم، إلا أنه لا توجد بيانات رسمية عن مدى تنفيذ ذلك المشروع.

ولتوضيح **حالة القرى المصرية** في ذلك الوقت نستعين بكتاب **الأب هنري عيروط اليسوعي** بعنوان **(الفلاحون)** حيث أنه من يُعَد من أكثر الكتب موضوعية التي بحثت في حال الريف المصري لتلك الفترة بناء على الواقع المُعاش، والنقل هنا بدون تصرف حتى نحافظ على روح الكتاب. فيضم قلب القرية مساكن الفلاحين المُقامة بلا نهج يحكمها ولا تتضمن طريق واحد مستقيم، فالدروب المنتثرة فيها الأبرزة والأرواث وقطع القش ضيقة إلى حد أن ثلاثة رجال لا يمرون فيها مجتمعين حيث لا يبلغ اتساعها مترين ولا يمكن السير فيها بسيارة، بل ولا بحمار، ومع ذلك ففي بعض الأمكنة التي فيها الحركة أكثر نشاطاً، والاختناق أقل، أي على مقربة من بيت العمدة مثلاً أو من المدرسة أو من الحي التجاري حيث تتكدس بالضرورة حوانيت: الخياط، والبدال، والنساج، وصانع الفخار، ونجار القرية، والمقهى ... حينما تكون القرية مهمة، فنحن نعرف قرى لا يوجد فيها حوانيت، وبالتالي يكون من غير

الممكن شراء أي شئ إلى أن يمر التاجر المُتنقل، وقرى لا يزال نظام المقايضة مستعملاً فيها: حبوب في مقابل ملح مثلاً.

وإذا كان **العمدة والصراف** من أهم شخصيات القرية التي تربط الفلاح بالحكومة، كما أن **الناظر** من أهم الشخصيات التي تربط الفلاح بالمالك الكبير، فإن **(البدال)** هو أهم شخصية تربط القرية بالعالم الخارجي وعادة ما يكون هذا البدال يوناني الجنسية، وهو يقوم لمهمات البدال والصيدلي والقهاء والطاعم والمُقرض وأمين الودائع وهو أكثر الأوربيين تمصراً، لأنه لا يجد غضاضة في أن يعيش وسط القرية وبين الفلاحين إن لم يعش مثلهم، وبفضلهم إن لم يكن لأجلهم. فقد جلب إلى هذا العالم المُغلق الفونوغراف وألعاب الغرب، نعم هو يسرق الفلاحين ويعلمهم استعمال المخدرات، ولكن بكرم خلق وحُسن صنيع، بمعنى أنه – ولو يُقرض بالربا الفاحش – يفعل ذلك حالاً وبدون أن يطلب كثيراً من الشكليات، وهو يبيع مؤجَلاً، وعندما يشتري يدفع الثمن فوراً، فيُقَدر الفلاح هذا الرجل الذي يعرف كيف يتخلص من الورطات. وهناك أشخاص أقل أهمية واكثر شعبية يتميزون فوق لوحة الحياة القروية، وهم يتقلدون منذ القِدم وظائف اجتماعية ثابتة ولعل **(المزين)** أهم هذه الشخصيات، فهو حلاق وصيدلي، هو رجل كثير المشاغل، إذ انه يحلق رؤوس ولحى الفلاحين العديدين في دائرته جاثياً كأبيه وجده أمام زبونه الذي هو جاثٍ كذلك، وبين ساقيه إناء مملوء بالماء، وبين أصابعه آلة قديمة، وهو يبل بمهارة وسرعة الرأس والوجه. وإذا كانت هناك سن تؤلم فهو يخلعها. إذا كان أحد محتاج إلى كئوس هواء أو إلى فصد أو إلى مُسهل فكل هذا من عمله. وهو ممثل الصحة العامة وبهذا العنوان هو مُكلف بالحقن وبإنباء العمدة بالوفيات،

وفوق أنه موظف الأحوال المدنية هو أيضاً مدير الختان في القرية، ومقابل هذه الخدمات يتلق أجره عيناً أو بضع مليمات.

والموضع الأكثر زيارة بعد (المسجد) هو ضريح القديس حامي القرية الذي يدعونه بالولي أو الشيخ أو سيدي فلان. ويُقام الضريح خارج القرية في أشجار هي مُبجلة، وأحياناً بالقرب من بئر أو قناة، وهو على صورة مكعب ذي خمسة أمتار في خمسة مسقوف بقبة، والكل مُبيّض بالجص. وليس جسد الولي دائماً في داخل الضريح، وغنما يوجد فيه فقط قبر خال للذكرى، وخوص وشموع وقطع من قماش وخصل شعر، وكمية من طلائع الثمار كنذور. والرجل الذي يعنى بالضريح تكفله الجماعة أو يعيش من دخل مؤسسة موقوفة، وأحياناً تكون وظيفته وراثية.

وعلى بعد كاف من مدينة الأحياء توجد مدينة الأموات، إذ تقوم المقبرة في أرض قاحلة أي على خرائب (تل أو كوم) لقرى مهجورة أو فوق حافة الصحراء إلى جانب الصخور في وسط الرمال، وتتألف قرية الموتى من قبور فردية مضغوطة، بعضها إلى جانب بعض، وكل أسرة تعرف مكان موتاها وتأتي إليه في اليوم الأول من العيد، وفي هذا اليوم تبدو القرية مهجورة من سكانها. ..... وعلى الجانب الآخر نرى في اللوحات المرسومة للقرى المصرية دائما نرى غدير ماء، وفي واقع الأمر أن هذا الغدير هو مستنقع اخضر اللون خارج عن المألوف بقدر ما هو ضار، وكل القرى تقريباً ممهورة بمثله، ويمكن أن يقال: إن الضرورة هي التي دعت إليه، فلبناء المنازل، ولصنع الطوب، ولتحويل أحد مجاري المياه، أو لتقوية أحد جسور السكة الحديدية أو أحد جسور المياه تؤخذ المواد من مواضعها أي من أقرب أرض،

وهكذا تُخلق وتُحفر وتنمو ثم تمتلئ ماءاً وتكون المستنقعات الواسعة **(البرك)** التي تُستخدم مساقي للحيوانات وحمامات للأطفال، وأحياناً آبارا للمنازل يغترف منها النساء. وقد ردمت الحكومة عدد كبير من هذه البرك بعد أن لقيت مقاومة من جانب الفلاحين، إلا أنه لا يزال هناك عدد ضخم هذه البرك. ..... وعلى مقربة من المستنقع وخارج القرية دائماً يمتد البيدر الذي تُجفف فيه الحبوب وتُدرس **(الجُرن)** وهو موضع مُغطى بأرواث البقر والتراب على مستوى واحد ومُقسم إلى مربعات متراصة. والجُرن من المنافع العامة فلا يستطيع أحد أن يدعي ملكيته، على أنه متسع بالقدر الكافي لأن يُذري كل فريق مؤلف من عشرة شراذم حبوبه في دوره. وهو يستمل أيضاً كميدان عام وكموضع للاجتماع. ..... وعلى مد البصر بعد ذلك يلمح المرء كومة مكونة من القمامة وجثث الحيوانات، ولقد كان من الممكن أن تفوق تلك الكومة المنازل في الارتفاع لولا أن الكلاب والحِدأ تأتي بانتظام لإنقاصها، وأن الفلاح يأتي إليها لينقب فيها عن السماد، وكانت تصير أكثر خطراً على الصحة العامة من المستنقعات لولا أن الشمس تطهرها. ..... وفي خارج مساكن القرية أيضاً توجد **(الشونة)** وهي المستودع أو مخزن الحبوب ويوجد بالقرب منها مكتب الخازن ومساكن العمال والمدرسة الإلزامية في القرى الكبيرة. وعند مدخل القرية توجد بناية معني بها أكثر من جميع المنازل تُسمى **(المضيفة)** وهي حجرتان أو ثلاث حُجر يعتني بها العمدة شخصياً، وهي بمثابة فندق للمسافرين والموظفين والعابرين، وتمتلك هذه البناية مصلحة الري أو وزارة الداخلية [33].

مسكن الفلاح

قبل أن ننتقل إلى وصف المسكن الشائع للفلاح المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين يجدر بنا الإشارة إلى أن هناك بعض المساكن الاستثنائية

داخل القرية ولا يسر عليها هذا الوصف العام، وهي إما أن تكون أفخم منها كما هو الحال بالنسبة لمسكن العمدة ومساكن كبار المُلاك، أو أدني منها كما هو الحال بالنسبة لمساكن أنصاف الرُحْل أو الوافدين الجدد حيث يُقيمون في **(عشش)** مبنية من السعف والصفيح مغطاة بالخِرق والطين. كما أن القرى المُلاصقة لحدود الصحراء في مصر العليا يتم بناء مساكنها من الأحجار المُقتطعة من الجبل، وبعضها مغطى بسقوف مقوسة، وأحياناً على صورة قبة، أما مساكن العزبة فسيتم تناولها في القسم التالي. ولنتابع معاً الوصف العام للمسكن الشائع للفلاح. يتعلق مسكن الفلاح كعمله بالأرض وبنوع الحياة وبالنظام الاجتماعي، فالأرض التي تُطعمه هي نفسها التي تُؤويه، وهو أرضي بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، والمادة هنا هي التي تُعطي الصورة. فمن الصلصال وقش الشعير أو الفول أو الكتان وأرواث البقر وماء النيل يتكون المُلاط المستعمل في كل مكان والذي يُبسط من الجانبين على حاجز من حطب الذرة أو من السعف أو من القصب أو يُصَب في قالب من الخشب لصنع اللبن (الطوب النيئ) الذي يُجفف في الشمس، وعندئذ يُبنى به الحائط، و (أسمنت) اللحمة مصنوع من نفس هذا المزيج الطبيعي، ومنه أيضاً الطلاء الذي يُغطي الحوائط من الداخل ليحميها. ولكي يكون للحائط المبني على هذا النحو مقاومة كافية يجب ان يكون سُمكه من 30 إلى 40 سنتيمتر. وعندما يكون الفلاح أكثر سِعة يبنيه على أساس من آجر يدعى (الطوب الأحمر)، أو على قواعد من حجر الجص، وهكذا حتى لا تأكل الرطوبة التي تصعد من الأرض بالترشح أساس المنزل.

وحتى لا تتعرض متانة الحوائط للخطر، ولكي تؤدى على أفضل وجه مهمتها كواقية ضد إفراط النور والحرارة أثناء النهار، وضد برد الليل وخطره،

فإنها تحتوي على فتحات جد قليلة: باب ارتفاعه متران إلا ربع وعرضه متر تقريباً، وهو منفصل عن الدرب بعتبة ارتفاعها 10 سنتيمتر، وفوق مستوى الأعين كوى صغيرة (30 × 20 سنتيمتر) وهي تُسد في الشتاء، ومنها ومن الباب تكون الاتصالات الوحيدة بالخارج. وهذا التقتير في الإنارة يُبرر فوق ذلك بنقص الخشب وغلائه فمصر ليست بلداً ذا غابات، والنخل والجميز والسنط التي تُظلل القرى هي أنفس من أن تستخدم كأخشاب للمباني. في مصر العليا حيث لا توجد أمطار البتة تظل بعض المنازل بلا سقوف، ولكن في مصر السفلى لابد من وجود أسقف للمنازل وهنا تكمن المشكلة الحقيقية حيث لابد من استخدام عروق بعض الأشجار تُرص بجوار بعضها البعض عل أبعاد تصل لنحو 60 سنتيمتر، ثم يُمد حطب الذرة أو حطب القطن أو الغاب أو الجريد. ولكي لا يتعطن هذا السقف يُغطي بحصر غليظة، وفوقها تُعَد طبقة قوية من المُلاط المختلط بالرماد. وبهذا يُصنع السطح الذي يتم الوصول إليه عن طريق سلم من الخشب أو من اللبن فالحاجة ماسة لهذا السطح، حيث توجد فوقه الآلات وصناديق الحبوب والوقود وأحيانا الطيور. وأكثرية المساكن تتكون من غرفتين أو ثلاث غرف مع فروق ضعيفة في الرسم والمساحات والانتفاع، وتتكون من: قاعة (مندرة) وإلى جانب حائطها الأيمن بُني مستطيل يُشبه السرير يصلح للاستعمال (كنبة) وهو (المصطبة) وهذه القاعة هي أكثر أجزاء البيت نوراً بسبب الباب، وهي تُستعمل للاستقبال ولنوم الضيف. والحجرة الثانية هي حجرة النوم والطهي، وهي تطل على القاعة وفي إحدى زواياها التنور المبني بالآجر والملتصق بالحائط، وسقفه المبسوط يكون شبه سرير ينام فوقه شخصان في الشتاء، ونظراً لعدم وجود مداخن فإن الدخان يمر من الكوة. وفي الداخل توجد ردهة صغيرة (زريبة) مغطاة إلى النصف بحطب الذرة تُحبس فيها الجاموسة والحمار [34].

نمط الإقامة في العِزَبْ

ذكرنا أن نمط الإقامة في العِزَبْ ارتبط أساساً بنمط الإنتاج التبعي الذي سلكه كبار المُلاّك لاستغلال مزارعهم وضياعهم. وكان من الطبيعي أن تتضمن تلك العِزَبْ بجوار سكن المالك وسكن ناظر العِزبة وسكن الموظفين، مساكن للفلاحين التملية، ثم المخازن والحظائر والأجران. وبشكل عام فإن وجود هذه المباني كانت ترفع من قيمة الأراضي الزراعية خاصة تلك الأراضي حديثة الاستصلاح التي تقوم بها الشركات الزراعية. إلا أنه مع تقلص الدور الإنتاجي للعزبة أصبح من النادر بناء مساكن للتملية خاصة عند وجود هذه العِزَبْ بالقرب من القرى، كما تدهورت أحوال سُكنى الفلاحين التملية وأصبحت في حالة يُرثى لها. ومع ارتفاع الدعوة لإصلاح حال العِزَبْ أصدرت الحكومة قانون خاص لتنظيم بناء هذه العِزَبْ، كما اهتم عدد من كبار المُلاك خاصة من الأمراء وبعض أفراد الأسرة المالكة ببناء وتطوير التفاتيش التابعة لهم، وكانت التفاتيش الملكية خاصة **تفتيش إدفينا** نموذجاً لذلك. إلا أن ذلك كان يُعبر عن حالات فردية ولا يُعبر عن ظاهرة عامة. ثم قامت **الجمعية الزراعية الملكية** بإنشاء عزبة نموذجية بمزرعتها في **بهتيم**، وأتاحت زيارتها لكبار المُلاك وأصحاب الشركات الزراعية الذين يقومون باستصلاح الأراضي وبناء قرى تابعة لها، وذلك للتعرف على نماذج البناء المتعددة التي أقامتها. حيث ضمت مباني ومساكن من الطوب الأحمر والأسمنت المسلح، ومباني أخرى من الطوب الأخضر (اللبن) ومونة الطين والرمل، وكانت أسقفها من عروق الخشب، والأرضي بارتفاع 30 سنتيمتر عن سطح الأرض. ويتألف كل منزل من غرفتين مساحة كل منهما 3.5 × 4.5 متر، وغرفة علوية لاستعمالها صيفاً ، وبكل منزل حوش سماوي مساحته 35 متراً مرتعاً يوجد به فرن، وهناك حظيرة مساحتها 3.5 × 4.5 متر ليحتفظ فيها الفلاح بمواشيه، ثم هناك

مرحاض صحي ذو خزان، وقد تراوحت تكلفة إنشاء المسكن الواحد عام 1938م بين ثلاثة وعشرون إلى خمسة وعشرون جنيها. ويتبين من تعداد السكان لعام 1907م أن جميع قري مديرية البحيرة كان يتبعها عِزَب، وأن 60 % من قرى الدقهلية يتبعها عِزَب، وتبلغ تلك النسبة 78% من قرى الغربية، 65 % من قرى الجيزة، 70 % من قرى المنوفية، 88 % من قرى القليوبية، 81 % من قرى الشرقية.

قانون تنظيم العِزَبْ

في عام 1933م قامت الحكومة بإصدار القانون رقم 69 وهو القانون الخاص بإنشاء العِزَبْ نظراً لسوء حال مباني العِزَبْ خصوصاً مساكن عمال التملية وعدم ملاءمتها من الوجهة الصحية، فكانت معدومة النوافذ لا تتخللها أشعة الشمس ولا الهواء، وبدون دورات مياه، أو ذات دورات مياه غير صحية يتوالد فيها الناموس مع افتقارها للشروط الصحية مما أدى لانتشار الأمراض والأوبئة. كما كانت العِزَبْ ذات شوارع ضيقة لا يسهل المرور فيها، تجاورها كومات السماد التي تنبعث منها الروائح الكريهة ويتكاثر فيها الذباب، كما توضع الاحطاب مكدسة فوق سطوحها فتكون مُعرضة للحريق.

المواد الأساسية في القانون

وفيما يلي نستعرض أهم المواد الأساسية لهذا القانون الذي جاء في مادته الأولى: تُعتبر عِزبة، مهما اختلفت تسميتها عن ذلك عُرفاً، مجموعة الأبنية التي تُقام في أرض زراعية بقصد خدمة تلك الأرض واستغلالها. وتكون مُعَدة لسُكنى الزراعيين وصاحب العِزبة عند الاقتضاء. ولحفظ الحاصلات الزراعية. وإيواء المواشي، وما يتبع ذلك. ولا يتم إنشاء العِزبة إلا بعد الحصول على

ترخيص من مجلس المديرية، بعد تقديم الطلب المُرفق به رسم الموقع، ورسم المباني. على أن تُراعى الشروط الصحية من حيث: ضرورة توفر (طلمبة) مياه في العِزَبْ التي لا يتيسر الحصول فيها على مياه النيل. وأن تكون الأبنية ذات نوافذ بحيث تتخللها الشمس والهواء. وأن تُدك أرض حُجر السكن بطبقة من مادة صماء جافة (كسر طوب أو شُقف). أن تُطلى الجدران بمونة البياض، أو بمخلوط من الطين والتبن مع رشها بالجير. عمل مرحاض قروي في كل منزل، أو عدة مراحيض صحية لكل صف من منازل العِزبة. تخصيص محل لوضع السماد العضوي (سباخ المواشي). كما يُحدد القانون أقل المسافات الواجب تركها بين بداية مباني العِزبة وجسر النيل أو جسر الترع والمصارف العمومية بعشرين متراً، وبين العِزبة والجبانة مائة متر، ونحو عشرة أمتار بين العزبة والطريق الزراعي. وفي جميع الأحوال يحق لمجلس المديرية أن يقرر إزالة وهدم كل عِزبة إذا خالفت تلك الشروط، أو إذا أصبحت مأوى للقتلة واللصوص وغيرهم من المجرمين المحكومين ، أو إذا خلت من سكانها، أو إذا تعسرت حراستها ورفض المالك دفع مصاريف الحراسة. وإذا لم يقم المالك بتنفيذ قرار الهدم تقوم المديرية بالتنفيذ مع تحصيل المصاريف من مالك العِزبة. وأجاز القانون تطبيق أحكام الإزالة على النجوع والكفور والقرى، ولو لم يشملها تعريف العِزبة إذا كانت مساكنها لا تزيد على عشرة. وتوضح مواد هذا القانون مدى الحال الذي كانت قد وصلت إلية مباني سُكنى الفلاحين في العِزَبْ.

مباني العِزَبْ

كانت مباني العِزَبْ، تُعتبر من أهم المنشآت الضرورية لإدارة شئون المزرعة، وكانت هذه المباني تضم:

– **مسكن المالك:** الذي عادة ما يُقام في الجهة البحرية على انفراد، وتحيط به حديقة مسوْرة، وتختلف قيمة ذلك المسكن باختلاف الحالة الاجتماعية للمالك فقد يكون قصراً كبيراً، أو مسكناً مُتسعاً من طابقين.

- **مسكن المفتش:** وهو المدير الفعلي للمزارع (العِزَبْ)، و يُطلق عليه اسم الناظر أو المأمور في حال إدارته لعِزبة واحدة فقط، وكان يُراعي فيه أن يكون منفصلاً عن مساكن باقي الموظفين ومحاطاً بحديقة كلما أمكن ذلك وعادة ما يتكون من ثلاث غرف وصالة.
- **مساكن الموظفين:** وهي مجوعة من المساكن المُجمعّة، التي تُخصص لسُكنى الموظفين من المعاونين، والكُتاب، والمخزنجية.
- **المكاتب:** وهي عبارة عن مقر إدارة التفتيش أو العِزبة، وهي بناء مستقل قائم بذاته يتكون من عدد من الحجرات التي تضم مكاتب الموظفين العاملين بالعِزبة أو التفتيش، وعادة ما يعلوها استراحة لنزول الزائرين.
- **المخازن:** وهي عادة ما تكون متسعة 9 × 8 متر، أو 8 × 12 متر، وبارتفاع يتراوح بين خمسة وستة أمتار. ويجب توفر شروط التهوية والنوافذ ذات الحماية والأسلاك الكافية، وكذلك توفير العزل الكافي للرطوبة في الأرضيات حتى لا تتلف المحاصيل. وعادة ما تكون هناك أربعة مخازن كحد أدنى، واحد يُخصص للقطن، وآخر يُخصص للقمح والذرة، وثالث للعدد والآلات، ورابع للمهمات ومستلزمات الإنتاج.
- **الحظائر:** يُراعى عند إنشاء الحظائر والإسطبلات أن يكون طول الإسطبل بعرض الحوش المُلحق به، ويزود السقف الجمالون بفتحات تسمح بالضوء

والتهوية الكافية، وبحيث لا تكون النوافذ متقابلة لتقليل تيار الهواء، كما يجب أن يكون للحظيرة باب متسع بالجهة القبلية لنقل السماد.

- **الجُـرن:** عادة ما يكون الجرن في الجهة الغربية القبلية للإسطبلات، ومكشوفاُ من الجهة البحرية حتى يكون هواءه خالصاً أثناء التذرية، وحتى لا يتطاير السفوح والتراب على المواشي والمخازن والمباني.
- **مساكن العمال والتملية:** وتكون هذه المساكن على بُعد كافي عن الحظائر والإسطبلات، وعادة ما تتكون من ثلاث غُرف وصالة تصلح لعائلة مكونة من رجل وزوجته وابنه المتزوج، أو من غُرفتين وصالة تصلح لرجل وزوجته وأولاده الصغار، وغالباً ما تكون مساحة الغرف 3.5 × 4 متر، والحوش بمساحة 3.5 × 7 متر [35].

الفصل الثالث

التحول نحو الزراعة الرأسمالية

من الصعب من الناحية الكمية التعرف على **معدل اندثار نمط الإنتاج التبعي** مقابل **معدل انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي** حيث لا تتوفر البيانات الإحصائية الدالة على ذلك. ولكن يُمكن استقراء هذه النتيجة من خلال رصد بعض الظواهر، ومع الاستعانة ببعض البيانات التي تُشير إلى ذلك بطريق غير مباشر. وسوف نستخدم في هذا المجال عدة مؤشرات، وهي تلك الخاصة: بتغير التركيب (الريفي – الحضري)، التركيب الحيازي ، التخصص وتقسيم العمل، والعمالة الزراعية المأجورة. حيث يترافق النمو الرأسمالي مع اتساع النطاق الحضري على حساب النطاق الريفي، ويترافق معه أيضاً زيادة التخصص وتقسيم العمل خاصة مع التقدم التكنولوجي المترافق مع التطور التكنولوجي، كما أن زيادة حجم العمالة مدفوعة الأجر أي العِمالة الحرة تُعَد هي أيضاً من مؤشرات التطور الرأسمالي، وحيث يُشير التركيب الحيازي إلى انحسار النمط التبعي الذي يُعَد بدوره مؤشراً هاما من مؤشرات التحول الرأسمالي كما سبق توضيح ذلك في الفصل السابق. كما يُعَد تطور الثروة الحيوانية وتطور المُنتجات الحيوانية أحد المؤشرات الهامة لتطور الاستغلال الرأسمالي الكثيف حيث ترتفع القيمة المادية للمنتجات الحيوانية ارتفاعاً كبيراً مقارنة بالقيمة المادية للمنتجات النباتية، كما ترتفع أيضاً القيمة المادية للاستثمار في الإنتاج الحيواني مقارناً بالقيمة المادية للاستثمار النباتي، أما

المؤشرات الخاصة بتطور التقنيات الزراعية فسيتم تخصيص الفصل التالي لدراستها.

التركيب (الريفي-الحضري) والتركيب الحيازي

يهتم هذا القسم بدراسة كل من التركيب (الريفي – الحضري) بمعنى التعرف على درجة التحول من الريف إلى الحضر وهو أحد اتجاهات النمو الرأسمالي التجاري والصناعي. وكذلك التعرف على التركيب الحيازي بأشكاله الثلاث: الحيازة الإيجارية، والحيازة بالملكية، والحيازة المختلطة أي تلك التي تجمع بين الشكلين الإيجار والملكية. وما يُمكن أن يُستدل عليه من زيادة أحد الأشكال على الأشكال الأخرى.

التركيب (الريفي – الحضري)

بالنسبة لهذا المؤشر فإن دراسة التركيب (الريفي – الحضري) للسكان المصريين تدل على الاتجاه المتزايد نحو الإقامة في الحضر وهو اتجاه عالمي بشكل عام. إلا أن أهمية الإشارة إليه هنا ذلك تكمن في أن نشأة وتبلور النظام الرأسمالي تترافق مع تزايد أعداد المدن وتضخم سكانها ممن يعملون في مجال التجارة في مرحلة أولى، ثم في مجال الصناعة والتجارة في مرحلة تالية. ويدل هذا المؤشر بالنسبة للمجتمع المصري أن متوسط معدل التغير لصالح التركيب الحضري خلال القرن التاسع عشر (1821 – 1897م) كان يبلغ 0.072 % سنوياً، معدل ضئيل للغاية إذا ما قورن بنظيره خلال النصف الأول من القرن العشرين (1897 – 1947م) والذي كان يبلغ 0.360 % سنوياً. ويُمكن بالنسبة للقرن التاسع عشر التمييز بين مرحلتين: الأولى مرحلة عهد محمد على (1821 – 1846م) الذي بلغ فيه متوسط معدل التغير لصالح التركيب الحضري 0.132 % سنوياً، والثانية مرحلة ما بعد محمد على حيث بلغ متوسط معدل التغير 0.043 % سنوياً فقط وهو معدل ضئيل للغاية. نعود الآن للنصف الأول من القرن العشرين لنرى أن متوسط معدل التغير لصالح التركيب الحضري كان يعمل في عكس اتجاه نمط (الإنتاج التبعي)، ويُمهد في نفس الوقت للنظام الرأسمالي ويدعم فرص نموه. كما أن نمو المدن يساعد على نمو ظاهرة المُلاّك الغائبون، بينما نمط الإنتاج التبعي يستلزم بقدر كبير بقاء المُلاّك على أراضيهم أو بالقرب منها. وتوضح البيانات الرسمية أن أعداد السكان الريفيين ارتفع من 0.9058 مليون نسمة عام 1907م إلى 11.429 مليون نسمة عام 1947م، إلا أن نسبة السكان الريفيين انخفضت من 81 % إلى 67 % خلال نفس الفترة، مقابل الزيادة التدريجية لنسبة السكان الحضريين من 19 % إلى 33 %. ويمكن بقياس متوسط معدل التغير لصالح التركيب

الحضري بين سنوات التعداد خلال النصف الأول من القرن العشرين ملاحظة أن أكبر هذه المعدلات قد تحقق في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1917 – 1927م)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 0.560 % سنوياً، كما بلغ أثناء فترة الحرب العالمية الثانية (1937 – 1947م) نحو 0.530 % سنوياً، وهو ما يدعم القول بأن النمو الحقيقي للنمط الرأسمالي المصري إنما تبلور بعد الحرب العالمية الأولى وهو ما يُمهد في نفس الوقت لتقلص نمط الإنتاج التبعي تدريجياً.

التركيب الحيازي

يُمكن التعرف على تغير نسب الحيازة باستخدام البيانات المتوفرة في إحصاءات التعداد الزراعي لعام 1939م والتعداد الزراعي لعام 1950م، وذلك على النحو التالي:

- إذا اتفقنا على أن **الحيازات الايجارية** لابد وبالضرورة أن تتبع نمط الإنتاج الرأسمالي حيث لا يُمكنها ولا يحق لها اتباع نمط الإنتاج التبعي فإننا نجد أن عدد تلك الحيازات ارتفع من 67.198 ألف حيازة عام 1939م إلى 206.751 ألف حيازة عام 1950م، وأن تمثيلهم النسبي من جملة عدد الحيازات ارتفع من 6.7 % إلى 20.6 %. أما بالنسبة لمساحة الأرض التي تشغلها فقد ارتفعت أيضاً من 513.355 ألف فدان إلى 1.222708 مليون فدان خلال نفس الفترة، وأن تمثيلهم النسبي من جملة مساحة الحيازات ارتفع من 8.5 % إلى 19.9 %. وذلك يعني أن الزيادة المؤكدة في هذا النوع من الحيازة إنما يعنى زيادة وانتشار لنمط الإنتاج الرأسمالي، وعلى حساب اندثار نمط الإنتاج التبعي.

جدول رقم (1) التركيب الريفي – الحضري لسكان مصر من خلال التعدادات السكانية.

(العدد بالألف نسمة)

البيان	جملة عدد السكان	ريف		حضر	
		عدد	%	عدد	%
1821	4230	3830	90.5	400	9.5
1846	5290	4615	87.2	675	12.8
1897	9717	8263	85.0	1454	15.0
1907	11183	9058	81.0	2125	19.0
1917	12670	10030	79.2	2640	20.8
1927	14083	10367	73.6	3716	26.4
1937	15811	11429	72.3	4382	27.7
1947	18806	12604	67.0	6202	33.0

* الحضر للسنوات 1821، 1846، 1897 محسوب على أساس سكان المدن التي تزيد عن 20 ألف نسمة، أما باقي السنوات فمحسوبة على أساس التقسيم الإداري لوحدات التعداد.

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– السنوات 1821، 1846، 1897 من صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر**، دار ابن خلدون، بيروت، 1979م، ص 100.

– السنوات (1907 – 1947) من محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952– 1970)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978م، ص 224.

- وإذا انتقلنا إلى **الحيازات المختلطة** فإن الأمر يكون أكثر صعوبة حيث أن مساحة أراضي تلك الحيازات تضم مساحات بالملكية ومساحات أخرى بالإيجار، إلا أن نسبة مساحة الأرض المستأجرة تفوق نسبة مساحة الأرض المملوكة، كما أن هذا النوع من الحيازات أكثر انتشاراً في الحيازات الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنة (بنسبة 62.3 %) وهي الحيازات التي يندر فيها استخدام نمط الإنتاج التبعي، كما أنه أقل انتشاراً في الفئات الكبيرة (أكبر من 50 فدان) التي تتميز أساساً بانتشار نمط الإنتاج التبعي، حيث تبلغ نسبة الحيازات المختلطة بها 2.4 % فقط من جملة الحيازات المختلطة. وعلى ذلك يُمكن القول بقدر عالٍ من الثقة أن زيادة هذا النوع من الحيازة يعني أيضاً زيادة انتشار نمط الإنتاج الرأسمالي. ننتقل الآن

لاختبار تلك الفرضية فنجد أن عدد الحيازات المختلطة ارتفع من 49.106 ألف حيازة عام 1939م إلى 138.246 ألف حيازة عام 1950م وأن تمثيلهم النسبي من جملة عدد الحيازات ارتفع من 4.9 % إلى 13.8 %. أما بالنسبة لمساحة الأرض التي تشغلها فقد ارتفعت أيضاً من 773.056 ألف فدان إلى 1.201080مليون فدان خلال نفس الفترة، وأن تمثيلهم النسبي من جملة مساحة الحيازات ارتفع من 12.8 % (5.3 % مِلك + 7.5 % إيجار) إلى 19.5 % (8.0 % مِلك + 11.5 % إيجار).

- وعلى الجانب الآخر أي **الحيازات بالملكية** تكون النتيجة الطبيعية انخفاض عدد ومساحة هذه الحيازات مقابل زيادة عدد ومساحة الحيازات الأخرى ، وكما ذكرنا من قبل أن النمط التبعي يوجد أساساً في حيازات الملكية فإن انخفاض عدد ومساحة الحيازات بالملكية يعني انخفاض نمط الإنتاج التبعي. وبالعودة إلى البيانات الإحصائية نجد أن عدد تلك الحيازات انخفض من 883.759 ألف حيازة إلى 658.036 ألف حيازة ، وأن تمثيلهم النسبي من جملة عدد الحيازات انخفض من 88.4 % إلى 65.6 %. أما بالنسبة لمساحة الأرض التي تشغلها فقد انخفضت أيضاً من 4.750468 مليون فدان إلى 3.720136 مليون فدان خلال نفس الفترة، وأن تمثيلهم النسبي من جملة مساحة الحيازات انخفض من 78.7 % إلى نحو 60.6 %.

التخصص وتقسيم العمل

لا شك أن ارتفاع درجة التخصص وتقسيم العمل تُعَد أحد سمات التطور الرأسمالي والتي أدت لزيادة الإنتاج وتحسن نوعيته. وسنحاول في هذا القسم

التعرف على درجة ذلك التخصص وتقسيم العمل داخل المقتصد المصري بصفة عامة، وداخل الزراعة المصرية بصفة خاصة.

التخصص وتقسيم العمل داخل المقتصد

يوضح تركيب القوى العاملة وفقاً للنشاط الاقتصادي توزيع العاملين على مختلف الأنشطة الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية ، ويُشير هذا التركيب أيضاً إلى مدى التخصص وتقسيم العمل فيما بين القطاعات الاقتصادية وبعضها البعض. وتوضح بيانات الجدول رقم (3) توزيع أعداد المشتغلين ونسبهم وفقاً لأنشطتهم الاقتصادية من خلال التعدادات السكانية، حيث تمدنا تلك البيانات بنفس الاتجاه السابق الإشارة إليه في التركيب الريفي – الحضري. حيث تقلصت نسب أعداد العاملين في نشاط الزراعة والصيد من 60.3 % عام 1927 إلى58.1 % عام 1937م، وهو تقلص بسيط يبلغ 2.2 % فقط خلال تلك الفترة رغم زيادة أعداد العاملين في ذلك القطاع بنحو 780 ألف عامل حيث ارتفعت من 3.5036 مليون عامل إلى 4.2843 مليون عامل خلال تلك الفترة. ولكن تنخفض تلك النسبة إلى 50.7 % عام 1947م، وهي نسبة كبيرة تبلغ 7.4 % بلغ نصيب الصناعة التحويلية منها 2.0 %، ونصيب التجارة والخدمات 3.1 %، في الوقت الذي لم تتغير فيه تقريباً أعداد العاملين في قطاع الزراعة والصيد. وذلك يعني أيضاً أنه خلال تلك السنوات العشر الهامة (1937 – 1947م) استوعبت الصناعة 231.5 ألف مشتغل، واستوعبت التجارة 159 ألف مشتغل، كما استوعبت الإدارة والخدمات العامة 190.9 ألف مشتغل. هذه البيانات تشير إلى انخفاض درجة تركز العمالة المصرية في قطاع الزراعة وتوزعها على باقي القطاعات الاقتصادية في المجتمع وهو ما يدل على أن هناك اتجاه نحو زيادة درجة التخصص وتقسيم

العمل. وهي دلالة كبيرة على التحول في النشاط الاقتصادي الوطني نحو النشاط الصناعي والنشاط التجاري دعامتا نمط الإنتاج الرأسمالي . وإن كان هذا الاتجاه ليس بالقوة الكافية إلا أنه اتجاه يتمشى مع القوة المتواضعة التي كانت عليها الرأسمالية المصرية.

التخصص وتقسيم العمل داخل الزراعة

توضح بيانات تعداد السكان لعامي 1927م، 1947م ارتفاع أعداد المشتغلين بالزراعة من 3.469 مليون مُشتغل إلى 4.247 مليون مُشتغل بزيادة قدرها 777.83 ألف مُشتغل، وبنسبة زيادة كلية قدرها 22.4 % خلال فترة العشرون عاماً. وقد توزع هؤلاء المُشتغلون على العديد من الحِرف الزراعية، إلا أن ذلك لا يعني عدم انشغال الفرد الواحد بأكثر من حِرفة، بل في الغالب عادة ما ينشغل بأكثر من حِرفة. ولكن بيانات تعداد السكان تستند إلى الحِرفة الرئيسية التي ينشغل بها الفرد داخل قطاع الزراعة. وتوضح هذه البيانات أن **حِرفة الزراعة الحقلية** تكاد تستحوذ على كامل العمالة الزراعية حيث بلغت نسبة العاملين بهذه الزراعة 96 % عام 1927م، إلا أنها انخفضت إلى 93 % عام 1947م. وهذه الأرقام وإن كانت تُشير إلى نوع من التغير إلا أنه بطيء قاتل حيث انخفض التركز في الزراعات الحقلية 3 % فقط خلال عشرون عاماً، وهو ما تُشير بوضوح إلى مدى تخلف الزراعة المصرية من حيث ضعف درجة التخصص وتقسيم العمل.

جدول رقم (2) عدد ومساحة الحيازات حسب نوعها في عامي 1939م & 1950م
(العدد بالألف والمساحة بالألف فدان)

البيان	جملة الحيازات		ملكية		إيجار		ملكية وإيجار		
	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة	
								مملوكة	مؤجرة
1939	1000	6037	884	4751	68	513	49	319	454
1950	1003	6144	658	3720	207	1223	138	495	707

المصدر:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام اسنة 1929م**، القاهرة، 1933م، صص 2-3 & **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 6-7.

وإذا تحدثنا عن الحِرَفْ الزراعية الأخرى استناداً لبيانات عام 1947م، نجد أن جملة عدد العاملين بها بلغ 297.217 ألف فرد. تأتي **حِرفَة تصنيع منتجات الألبان** بمنازل الفلاحين في مقدمة هذه الحِرف حيث بلغ عدد العاملين بها 99.6 ألف فرد بنسبة 32.5 % من جملة عدد العاملين. تليها حِرفَة الصيد والقنص، التي تضم أساساً **حِرفَة صيد الأسماك**، وقد بلغ عدد العاملين نحو 55.8 ألف فرد بنسبة 18.8 %. ثم **حِرفة ملكية الأطيان**، بمعنى من يتعيّشون على ريع هذه الأطيان أو على الربح الناتج عن الاتجار بها بيعاً وشراء، وقد بلغ عدد هؤلاء 44 ألف فرد بنسبة 14.8 %. وتأتي في المركز الرابع **حِرفة الخِدمة** في منازل الآخرين، أي خدم المنازل، وقد بلغ عدد العاملين بها 41.7 ألف نسمة بنسبة 14.1 %. وفي المركز الخامس تأتي **حِرفة تربية الماشية والأغنام**، التي عمل بها 41.2 ألف فرد بنسبة 13.8 %. أما بالنسبة للحِرف الثلاث المتبقية فإن نسبة العاملين بها ضئيلة للغاية، حيث تبلغ 3.7 % **لحِرفة تربية الطيور الداجنة**، ونحو 1.9 % **لحِرفة البستنة والأشجار**، ونحو 0.4 % **لحِرفة تربية النحل ودود القز وحيوانات الزينة**.

جدول رقم (3) تركيب القوى العاملة وفقاً لنشاطهم الاقتصادي من خلال التعدادات السكانية.

(العدد بالألف مُشتغل)

البيان	1927		1937		1947	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
زراعة وصيد وقنص	3503.6	60.3	4284.3	58.1	4214.9	50.7
مناجم ومحاجر	6.4	0.1	6.7	0.1	8.1	0.1
صناعات تحويلية	480.0	8.3	475.7	6.5	707.2	8.5
بناء وتشييد	123.7	2.1	117.9	1.6	111.6	1.3
نقل ومواصلات	129.6	2.2	137.7	1.9	201.0	2.4
تجارة	406.2	7.1	458.5	6.2	617.5	7.4
خدمات شخصية	283.0	4.9	155.0	3.5	391.0	4.7
إدارة وخدمات عامة	279.6	4.8	317.1	4.3	508.0	6.2
أعمال أخرى	594.2	10.2	1322.7	17.8	1559.4	18.7
الإجمالي	**5806.3**	**100**	**7375.6**	**100**	**8318.7**	**100**

المصـــدر:- حسـين خـلاف، **التجديـد فـي الاقتصـاد المصـري الحـديث**، الجمعيـة المصـرية للدراسـات التاريخية، القاهرة، 1962م، ص 87.

العمالة الزراعية المأجورة

لا شك أن توفر العمالة الحرة بأجر تُعَد من شروط نمط الإنتاج الرأسمالي ونظراً لندرة البيانات الإحصائية الممكن استخدامها للمقارنة بالنسبة للعمالة الزراعية المأجورة فإنه سيتم تحليل بيانات التعداد الزراعي العام لسنة 1950م. وتوضح بيانات هذا التعداد أن جملة أعداد **العمالة الدائمة في الزراعة المصرية** بلغت نحو 3.442 مليون فرد، ولم تقدم هذه البيانات أية معلومات عن العمالة الزراعية غير الدائمة. ولعلْ هذا ما يبرر الفارق بين أعداد المشتغلين في الزراعة عام 1947م، وهو نحو 4.247 مليون، وبين أعداد العمالة الدائمة في الزراعة عام 1950م السابق ذكره. وعلى ذلك يُمكن تقدير حجم **العمالة الزراعية غير الدائمة** في الزراعة المصرية عند منتصف القرن

العشـرين بنحـو 804.264 ألـف عامـل، أي مـا يُعـادل 19 % مـن جملـة المشتغلين بالزراعة.

ويُمكن الاسترشاد أيضاً بأعداد الفلاحين التملّية اللازمين للعمل في العِزَبْ فيقدر **عطية** عدد **الفلاحين التملية** اللازمين لكل مائة فدان وفقا لأسلوب الزراعة في ذلك الوقت (1900م) بخمسة عشر فردا (وأسرته) على أن يكون منهم ستة أنفار درجة أولى وكل من الدرجات الثانية والثالثة والرابعة ثلاثة أنفار. معنى ذلك أن كبار الملاك كانوا يتنازلون عن استغلال حوالي 13 % من مساحة أراضيهم مقابل ضمان توفير العمالة المستقرة [36]. بينما يقدر **غنام** عدد **الفلاحين التملّية** اللازمين لكل مائة فدان عام 1940م بعشرة أفراد (وأسرهم) مما يدل على ازدياد الاتجاه نحو استخدام العمالة الزراعية المأجورة على حساب عمالة التملّية الدائمة وما يترتب عليها من التزامات متبادلة، وهو يدل أيضاً على اتساع ظاهرة البطالة في الريف وتوفر الأيدي العاملة وبالتالي رِخصْ أجورها. أما تفسير ذلك التغير في حجم عمالة التملّية بأنه دليل على ارتفاع إنتاجية العامل الزراعي بنحو 33 % خلال هذه الفترة (1900 – 1940م) [37] فهو تفسير نعتقد أنه مُغالى فيه، وعلى العموم فإن الفصل التالي يتناول التغيرات التقنية في الزراعة المصرية والتي تنعكس على إنتاجية العِمالة الزراعية.

وقد صنف ذلك التعداد العمالة الدائمة إلى ثلاث فئات: الأولى، وتضم **عمالة الحائزين** أي عمالة من يحوزون الأراضي الزراعية، وقد بلغت أعدادهم 995.0 ألف عامل بنسبة 28.9 %. وتضم الفئة الثانية **العمالة بدون أجر**، أي عمالة أفراد الأسرة، وأفراد الوحدة المعيشية، والأقارب الذين لا يتقاضون

أجراً نظير عملهم، وقد بلغت أعدادهم 1.389 مليون عامل بنسبة 40.4 %. أما الفئة الثالثة فتضم **العمالة بأجر**، أي العمالة التي تتقاضى أجراً مدفوعاً نظير عملها، سواء كانت تلك العمالة من الأقارب أو غيرهم، وسواء كان الأجر المدفوع نقداً أو عيناً، وقد بلغت أعدادهم 1.058 مليون عامل بنسبة 30.7 %. وهذه النسبة المرتفعة للعمالة الزراعية المأجورة عند منتصف القرن العشرين إنما تضيف دلالة جديدة وهامة على تقلص نمط الإنتاج التبعي وتزايد نمط الإنتاج الرأسمالي. إلا أن هذه النسبة المرتفعة من العمالة المأجورة تحمل في طياتها أيضاً أحد مظاهر تخلف الزراعة المصرية، يتمثل المظهر الأول في ارتفاع نسبة عمالة الأطفال من جملة العمالة المأجورة، حيث تبلغ هذه النسبة 40.5 % وهي كما نرى نسبة مرتفعة للغاية، وترتفع هذه النسبة في الوجه البحري إلى 45.5 % وتنخفض في الوجه القبلي إلى 32.7 %. ويتمثل المظهر الثاني في انخفاض نسبة عمالة النساء من جملة العمالة المأجورة حيث تبلغ هذه النسبة 19.6 %، إلا أنها ترتفع في الوجه البحري إلى 27 % وتنخفض في الوجه القبلي إلى 8.4 % فقط. وفيما يلي نُلقي مزيداً من الضوء على هاتين الظاهرتين.

عمالة الأطفال[•]

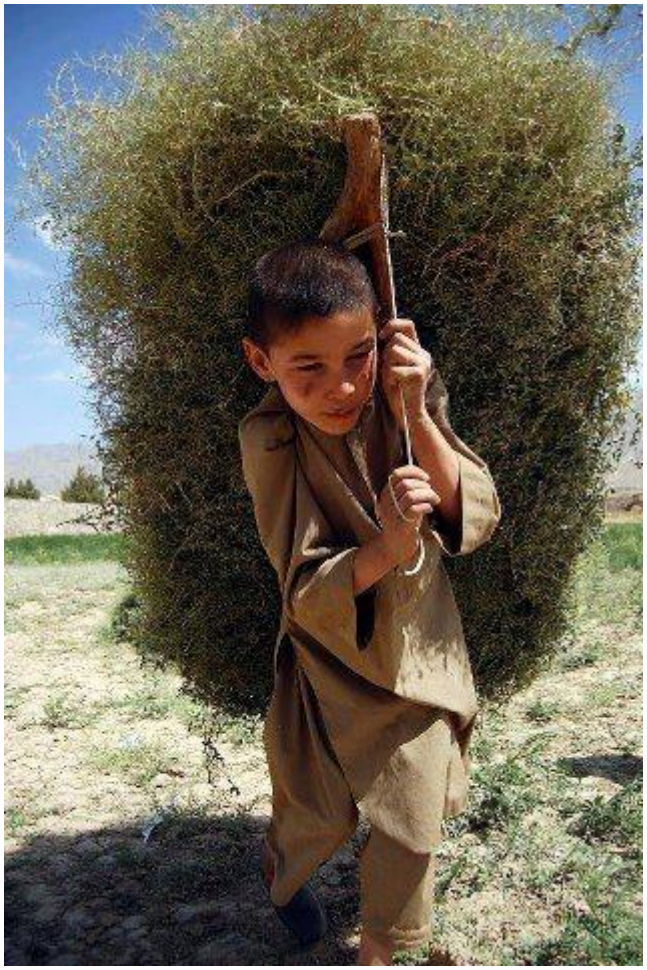

تُعد عمالة الأطفال أحد سمات الزراعة التقليدية بشكل عام، والزراعة المصرية بشكل خاص منذ دخول زراعة القطن البلاد. فرعاية ذلك المحصول من حيث (جمع لطع الدود)، وعمليات جنية (ثلاث جنيات) تحتاج بشدة لعمالة الأطفال

• هناك اختلاف في تحديد مدى عمر الأطفال، وقد أخذ التعداد الزراعي بتوصية لجان الأمم المتحدة، والتي تحدده بخمسة عشر عاماً، على اعتبار ضرورة توفير تسع سنوات تعليم أساسي للطفل الذي يبلغ من العمر ست سنوات، فيكون المجموع خمسة عشر عاماً.

التي يُمكن لها المرور والتعامل بسهولة مع الشجيرات القصيرة للقطن بشكل أفضل من البالغين. وقد بلغت جملة **عمالة الأطفال الدائمة** عام 1950م نحو 1.066 مليون طفل بنسبة قدرها 31.0 % من جملة أعداد العمالة الدائمة. فإذا ما افترضنا نفس هذه النسبة في العمالة غير الدائمة لأمكن لنا تقدير عدد **عمالة الأطفال غير الدائمة** بنحو 249.322 ألف طفل، لترتفع بذلك **جملة أعداد عمالة الأطفال** (دائمة وغير دائمة) في الزراعة وحدها إلى نحو 1.315133 مليون طفل، وهي ظاهرة مرتفعة بلا شك عند مقارنتها بجملة أعداد الأطفال في نفس الفئة العُمرية لذلك العام.

ويُلاحظ بشكل عام **ارتفاع نسبة العمالة الدائمة للأطفال في الوجه البحري عن نظيرتها في الوجه القبلي**، فبينما تبلغ هذه النسبة 34.5 % من جملة العمالة الدائمة في الوجه البحري، فإنها تصل إلى 24.8 % في الوجه القبلي. وتستمر نفس الظاهرة في حالة العمالة بدون أجر حيث تبلغ تلك النسبة 48.2 % في الوجه البحري، بينما تصل إلى 40.8 % في الوجه القبلي. وفي حالة العمالة بأجر فإن نسبة عمالة الأطفال تبلغ 45.5 % في الوجه البحري، بينما تبلغ 32.7 % في الوجه القبلي. كما يُلاحظ أيضاً **ارتفاع نسبة العمالة الدائمة بدون أجر للأطفال عن نسبة العمالة الدائمة بأجر للأطفال** حيث تبلغ في الأولى 45.9 % من جملة العمالة بدون أجر، بينما تبلغ في الثانية 40.5 % من جملة العمالة بأجر.

عمالة الإناث[õ]

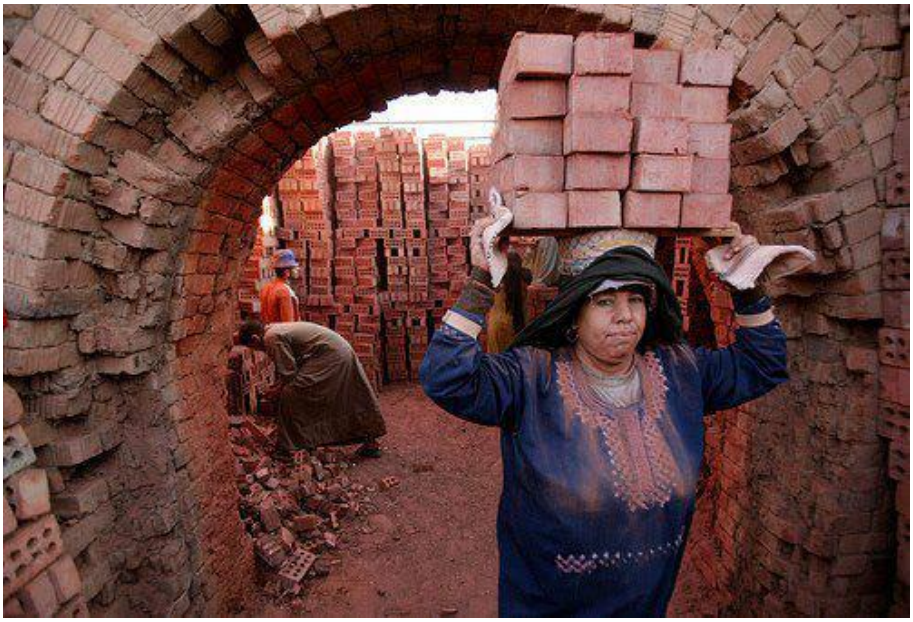

كانت عمالة الإناث (متزوجات – غير متزوجات) ولا تزال تُشكل ركناً أساسياً من أركان قوة العمل المصرية، وتوضح لنا بيانات عام 1950م أن جملة العمالة الدائمة للإناث بلغت نحو 606.6 ألف فرد بنسبة قدرها 17.6 % من جملة العمالة الدائمة، وبالطبع ترتفع تلك النسبة عند إضافة أعداد العمالة غير الدائمة للإناث، وهي بيانات غير متوفرة. ويُلاحظ من البيانات أيضاً **ارتفاع نسبة العمالة الدائمة للإناث في الوجه البحري كثيراً عن نسبة العمالة الدائمة للإناث في الوجه القبلي**، فبينما تبلغ نسبة أعداد تلك العمالة في الوجه البحري 23.5 % من جملة العمالة الدائمة، فإنها تصل في الوجه القبلي إلى نحو 7.3 % فقط من جملة العمالة الدائمة.

• تؤكد الدراسات الحديثة التي تستند إلى حصر ساعات العمل، وهي أكثر دقة من حصر أعداد العاملين أن حصة عمل المرأة في الزراعة لا تقل عن 50 %، بل وترتفع في بعض البلدان إلى أكثر من 60 %.

ونظراً لأن غالبية الحيازات الزراعية يتم تسجيلها بأسماء الذكور فإن عمالة الإناث الحائزات تنخفض إلى 5.1 % فقط من جملة أعداد الحائزين، ترتفع هذه النسبة إلى 7.1 % في الوجه البحري، وتصل إلى 2.4 % فقط في الوجه القبلي. والملاحظة الأخرى هنا هي أن **نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر ترتفع عن نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر**، حيث تبلغ نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر نحو 25 % من جملة العاملين بدون أجر، بينما تصل نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر إلى 19.7 % من جملة العاملين بأجر. كما يُلاحَظ هنا **ارتفاع نسبة الإناث العاملات بدون أجر في الوجه البحري عن نظيرتها في الوجه القبلي**، حيث بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر في الوجه البحري نحو 31.1 %، بينما بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بدون أجر في الوجه القبلي نحو 10.9 %. كما تستمر نفس الظاهرة بالنسبة لعمالة الإناث بأجر، حيث **ترتفع نسبة الإناث العاملات بأجر في الوجه البحري عن نظيرتها في الوجه القبلي**، حيث بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر في الوجه البحري نحو 27.0 %، بينما بلغت نسبة أعداد عمالة الإناث بأجر في الوجه القبلي نحو 8.4 %.

أما بالنسبة **لأهم الحرف التي كان للإناث غالبية فيها** تفيدنا بيانات تعداد السكان لعام 1947م بأن نسبة عمالة الإناث في الصناعة المنزلية لمنتجات الألبان تبلغ 98.8 % من جملة العاملين في تلك الصناعة، وتبلغ تلك النسبة في تربية الطيور الداجنة 82.5 %، كما تبلغ 65.3 % بالنسبة لخدمة المنازل. ثم ملكية الأطيان بنسبة 49.2 %، وتربية النحل ودود الحرير وحيوانات الزينة بنسبة 28.1 %، تليها تربية الأغنام والماشية بنسبة 22.6 %،

والزراعة الحقلية بنسبة 10.8 %، والبستنة بنسبة 8.1 %، وأخيراً الصيد والقنص بنسبة 1.9 %.

خلاصة

يُمكن من دراسة البيانات السابقة التوصل إلى أربعة ظواهر عامة خاصة بالعمالة في الزراعة المصرية عند منتصف القرن العشرين، وهي:

I- الارتفاع الكبير لنسبة أعداد **العمالة الزراعية الدائمة بدون أجر** (عمالة أفراد الأسرة والأقارب).

II- ارتفاع نسبة أعداد **العمالة الدائمة للإناث** في الوجه البحري (23.5 %) عن نظيرتها في الوجه القبلي (7.3 %).

III- ارتفاع نسبة أعداد **العمالة الدائمة للأطفال** في الوجه البحري (34.5 %) عن نظيرتها في الوجه القبلي (24.8 %).

IV- ارتفاع نسبة أعداد **العمالة الدائمة بدون أجر** لكل من الإناث والأطفال عن نظيرتها **العمالة الدائمة بأجر** لكل من الإناث والأطفال. مما يعني أن الحائزين يدفعون أولاً بأقاربهم وأطفالهم إلى العمل الزراعي غير مدفوع الأجر في حيازاتهم. وعند التفكير في استخدام عمالة مأجورة فإنهم يفضلون استخدام الذكور البالغين، وتلك ظاهرة عامة في كل من الوجهين البحري والقبلي

جدول رقم (4) أعداد المشتغلين بالزراعة موزعين حسب الجنس والحِرفة وفقاً لبيانات تعدادي السكان لعامي 1927م & 1947م.

البيان	1927م			1947م		
	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
الزراعة الحقلية	3329697	2849955	479742	3949247	3523405	452842
بســاتين وغابــات أغنــام	4675	4530	145	5611	5159	452
وماشية	50034	39887	10147	41181	31851	9330
طيور داجنة	1744	108	1636	10940	1913	9027
نحل وزينة وقز	874	842	32	1293	930	363
صيد وقنص	34152	33871	281	55814	54754	1060
ملكية أطيان	47461	16356	31105	44041	22359	21682
منتجات ألبان	00	00	00	96609	1183	95426
خدم منازل	00	00	00	41728	14493	27235
الإجمالي	3468627	2945549	523088	4246464	3656047	590417

–البساتين والغابات تشمل قطع الأشجار، والمشاتل، والفحم البلدي.

–تربية الأغنام والماشية تشمل البدو الرحْل.

–تربية الطيور الداجنة تشمل التفريخ.

–تربية النحل وحدها تشمل 75 % من العدد.

–أكثر من 99 % من الصيد والقنص تعمل في صيد الأسماك.

–صناعة منتجات الألبان المنزلية، وخدم المنازل لم ترد بيانات عنها في تعداد 1927م.

جدول رقم (5) العمالة الزراعية الدائمة (مأجورة، وغير مأجورة)
موزعة وفقاً للعمر عام 1950م.

البيان	جملة المملكة		وجه بحري		وجه قبلي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عمالة بدون أجر	**1389309**	**100**	**958020**	**100**	**431289**	**100**
–أقل من 15 سنة	637806	45.9	461978	48.2	175828	40.8
–أكثر من 15 سنة	751503	54.1	496042	51.8	255461	59.2
عمالة بأجر	**1057878**	**100**	**642001**	**100**	**415877**	**100**
–أقل من 15 سنة	428005	40.5	291819	45.5	136186	32.7
–أكثر من 15 سنة	629873	59.5	350182	54.5	279691	67.3
عمالة الحائزين*	**995013**	–	**584916**	–	**410097**	–
جملة العمالة الدائمة	**3442200**	**100**	**2184937**	**100**	**1257263**	**100**
–أقل من 15 سنة	1065811	31.0	753797	34.5	312014	24.8
–أكثر من 15 سنة	2376389	69	1431140	65.5	945249	75.2

* عمالة الحائزين بالكامل أكثر من 15 سنة.

جدول رقم (6) العمالة الزراعية الدائمة (مأجورة، وغير مأجورة) موزعة وفقاً للجنس عام 1950م.

البيان	جملة المملكة		وجه بحري		وجه قبلي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
جملة العمالة الدائمة	**3442200**	**100**	**2184937**	**100**	1257263	**100**
–حائزون	995013	28.9	584916	26.8	410097	32.6
–عمالة بدون أجر	1389309	40.4	958020	43.8	431289	34.3
–عمالة بأجر	1057878	30.7	642001	29.4	415877	33.1
عمالة حائزون	**995013**	**100**	**584916**	**100**	**410097**	**100**
–ذكور	943	94.9	543307	92.9	400527	97.6
–إناث	51179	5.1	41609	7.1	9570	2.4
عمالة بدون أجر	**1389309**	**100**	**958020**	**100**	**431289**	**100**
–ذكور	1042111	75.0	658081	68.9	384030	89.1
–إناث	347198	25.0	299939	31.1	47259	10.9
عمالة بأجر	**1057878**	**100**	**642001**	**100**	**415877**	**100**
–ذكور	847633	80.3	468864	73.0	380769	91.6
–إناث	208245	19.7	173137	27.0	35108	8.4
جملة العمالة الدائمة	**3442200**	**100**	**2184937**	**100**	**1257263**	**100**
–ذكور	2835578	82.4	1670252	76.5	1165326	72.7
–إناث	606622	17.6	514685	23.5	91937	27.3

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950**، القاهرة، 1958م، صص 412 – 413.

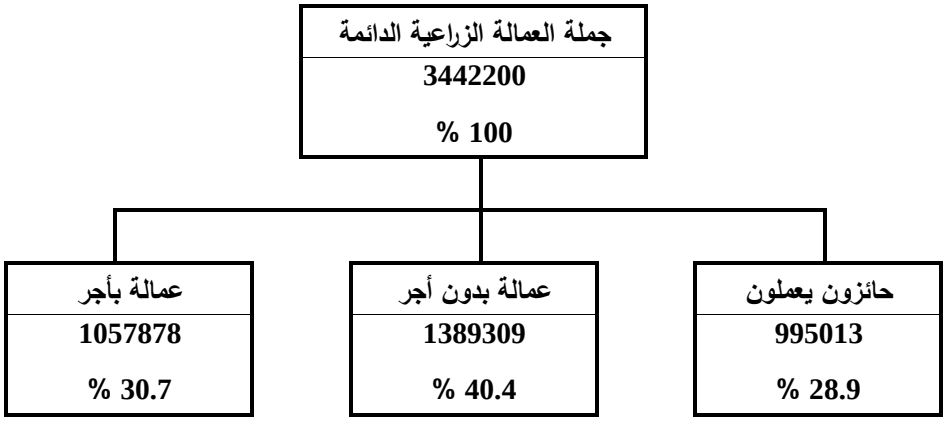

شكل رقم (2) العمالة الزراعية الدائمة (مأجورة وغير مأجورة) عام 1950م.

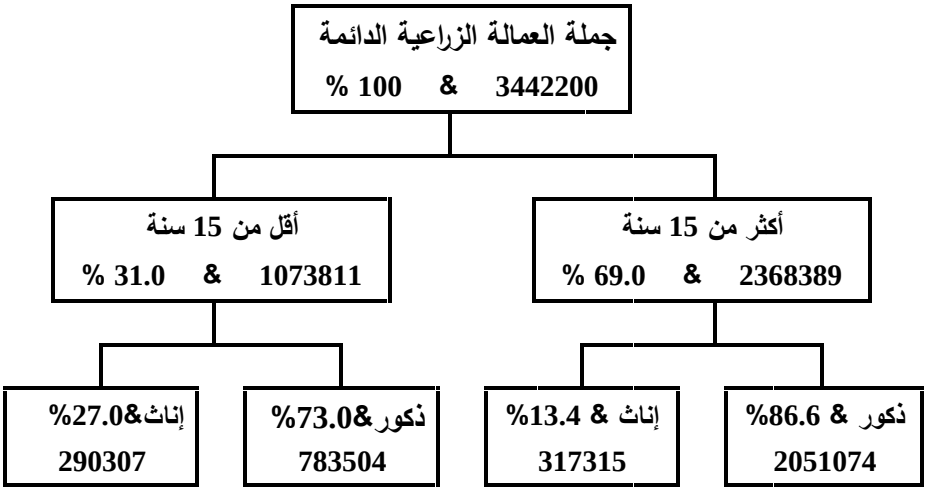

شكل رقم (3) العمالة الزراعية الدائمة لعام 1950م، موزعة وفقاً للعمر ووفقاً للجنس.

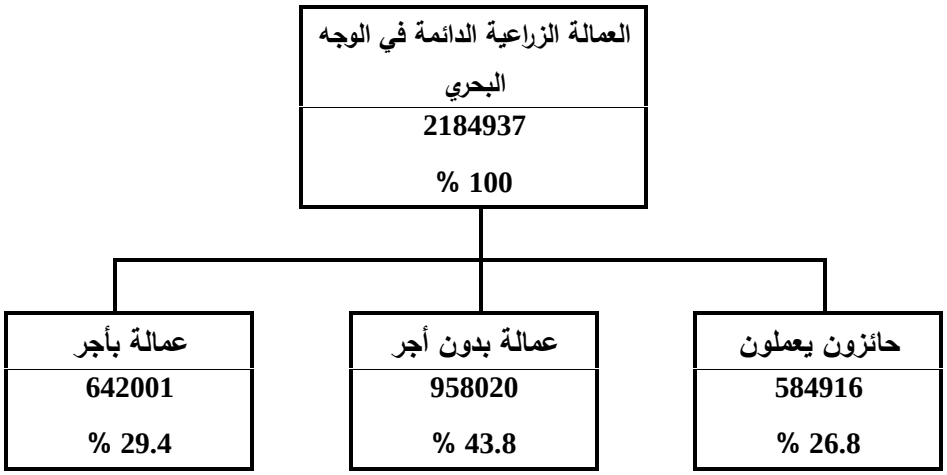

شكل رقم (4) العمالة الزراعية في الوجه البحري (مأجورة وغير مأجورة) عام 1950م.

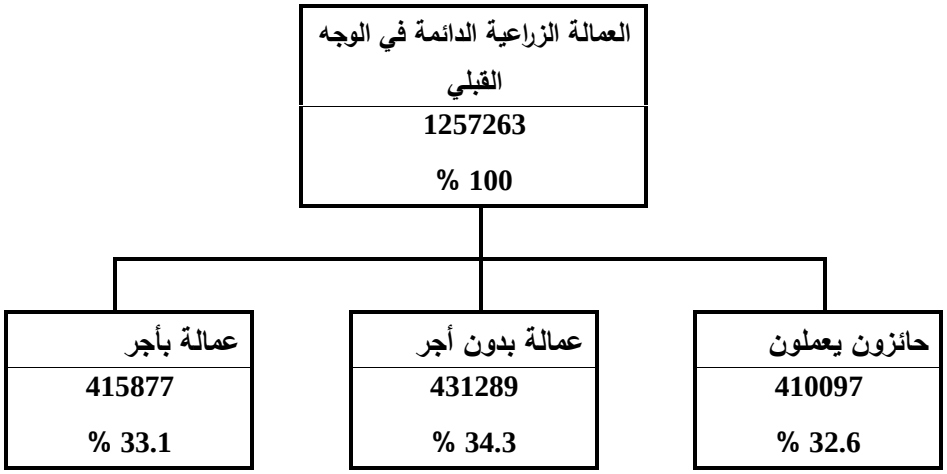

شكل رقم (5) العمالة الزراعية في الوجه القبلي (مأجورة وغير مأجورة) عام 1950م

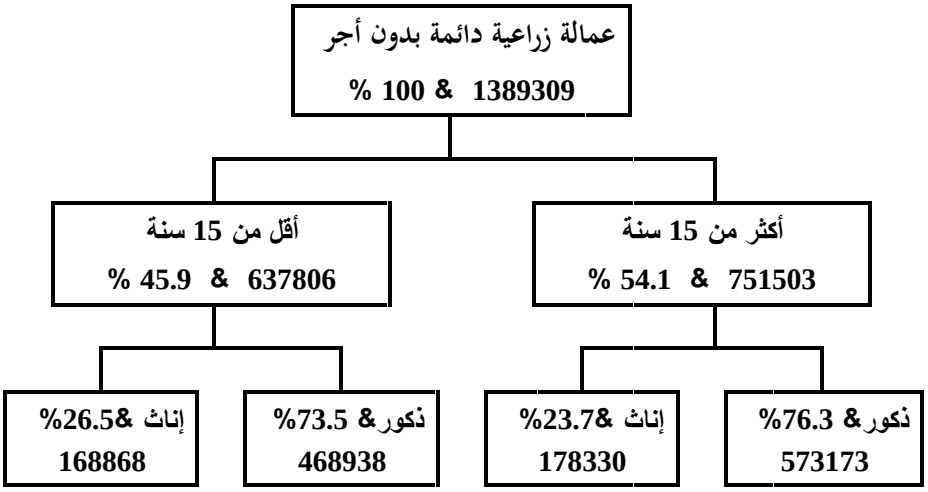

شكل رقم (6) العمالة الزراعية الدائمة بدون أجر موزعة وفقاً للعمر، والجنس عام 1950م

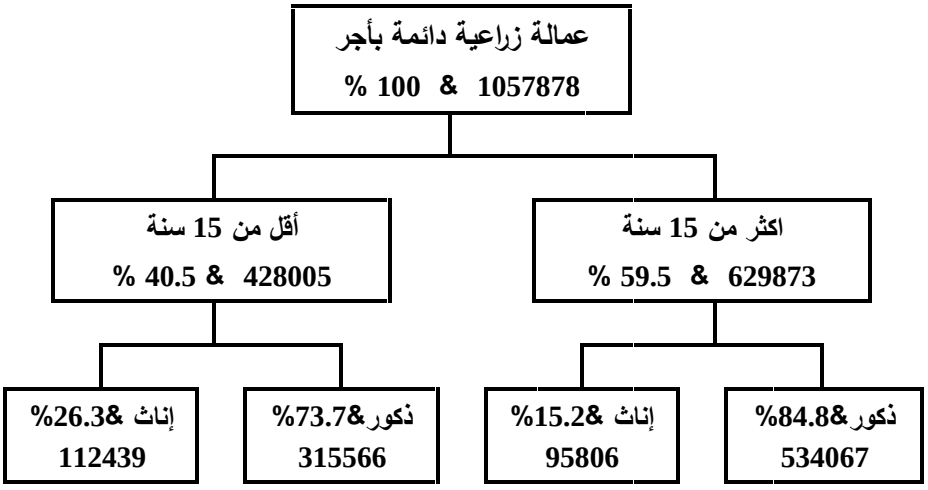

شكل رقم (7) العمالة الزراعية الدائمة بأجر موزعة وفقاً للعمر، والجنس عام 1950م

الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني

إذا كانت بيانات الإنتاج النباتي هي الأكثر استخداماً للدلالة على مدى تطور الزراعة إلا أن تطور الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني لا يقل أهمية عن الإنتاج النباتي، ولكن تكمن مشكلة عدم ذيوع الاستدلال به إلى عدم توفر البيانات الإحصائية أو عدم دقتها. هذا ويُمكن الفصل بين مفهوم الثروة الحيوانية الذي يُعبر عن تطور حجم رؤوس الحيوانات الزراعية، وبين مفهوم الإنتاج الحيواني الذي يتمثل في ناتج هذه الحيوانات من لحوم وألبان وصوف وبيض وعسل وحرير طبيعي وغيره من المنتجات الأخرى

تطور الثروة الحيوانية

يمكن التعرف على تطور الثروة الحيوانية من خلال التعرف على أعداد تلك الحيوانات الواردة في تعدادي عام 1929م، وعام 1950م. حيث تتوفر لأول مرة بيانات منتظمة عن تلك الثروة.

أ-مجموعة الماشية والأغنام:

تضم مجموعة الماشية والأغنام كل من: الأبقار، والجاموس، والأغنام، والماعز، والخنازير.

- **الأبقار**: ارتفعت أعداد رؤوس الأبقار من نحو 822.3 ألف رأس عام 1929م إلى 1.456 مليون رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 634.1 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 77.1 % خلال تلك الفترة. ورغم أن الأبقار أكثر انتشاراً في جميع المديريات بالمقارنة مع الجاموس، حيث بلغت نسبة أعداد الأبقار عام 1950م في الوجه البحري 56.8 %، وفي الوجه القبلي 43.2 % ، إلا أن مديرية الغربية احتلت الأهمية الأولى بنسبة 10.5 % من جملة عدد

الأبقار في ذلك العام، تليها مديرية المنوفية بنسبة 9.3 %، ومديرية البحيرة بنسبة 9.0 %.

-**الجاموس:** ارتفعت أعداد رؤوس الجاموس من نحو 872.1 ألف رأس عام 1929م إلى 1.113 مليون رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 241.1 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 27.6 %. وهي كما نرى نسبة نمو أقل بكثير من نظيرتها المتحققة في الأبقار بسبب انخفاض معدلات الخصوبة في الجاموس. كما كان الجاموس أقل انتشارا من الأبقار حيث تركز تواجده في الوجه البحري بنسبة 64.5 %، وفي الوجه القبلي بنسبة 35.5 %. وجاءت مديرية الغربية في المركز الأول بنسبة 13.2 %، تليها المنوفية بنسبة 12.8 %، والدقهلية بنسبة 10.6 %.

- **الأغنام:** ارتفعت أعداد رؤوس الأغنام من 1.443 مليون رأس عام 1929م إلى 1.655 مليون رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 211.9 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 14.7 %. وتُعَد الأغنام أكثر انتشاراً في المديرات بالمقارنة بالماعز، حيث تبلغ نسبة تواجدها في الوجه البحري 46.1 %، وفي الوجه القبلي 53.9 %. كما أنها وتتركز أساساً في أربعة مديريات هي: سوهاج بنسبة 11.9 %، ثم أسيوط وقنا بنسبة 10.5 % لكل منهما، ثم الغربية بنسبة 9.5 %.

- **الماعز:** ارتفعت أعداد رؤوس الماعز من 702.6 ألف رأس عام 1929م إلى 938.6 ألف رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 236 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 33.6 %. ويتركز تواجد الماعز أساساً في الوجه القبلي بنسبة 73.2 % من جملة الأعداد، بينما يتواجد في الوجه البحري بنسبة 26.8 %. ويتركز هذا التواجد بدرجة عالية في ثلاث من مديريات الوجه القبلي هي: سوهاج بنسبة 19.6 %، وأسيوط بنسبة 15.7 %، ثم قنا بنسبة 14.5 %.

– **الخنازير:** رغم ضآلة أعداد الخنازير في مصر بشكل عام، إلا أن الزيادة في أعدادها فاقت كل تصور خلال نفس الفترة. فقد بلغت أعداد الخنازير عام 1929م نحو 12.6 ألف، ارتفعت إلى 167 ألف عام 1950م، بزيادة قدرها 154.4 ألف خنزير، وبنسبة زيادة كلية قدرها 1221.9 %. وتأتي تلك الزيادة الكبيرة في أعدادها نتيجة اشتداد الطلب على لحومها من قبل قوات الاحتلال البريطانية التي تزايدت أثناء فترة الحرب الثانية وما بعدها، لأنه رغم عدم وجود موانع دينية لدى الأقباط المصريين تجاه تناولها إلا أنها لا تُشكل جانبا هاما من النمط الغذائي لهم، بالإضافة لارتفاع أسعارها خاصة المُصنّعة منها. وتتوزع تربية الخنازير في كافة المديريات، وتتواجد في الوجه البحري بنسبة 54.3 % بينما تتواجد في الوجه القبلي بنسبة 45.7 %. ولكن لهذا التوزيع نمط مختلف قليلاً حيث تتركز تلك التربية واحدة من مديريات الوجه القبلي بنسبة 11.5 %، وذلك في مديريات أسيوط، كما تتركز في واحدة أخرى من مديريات الوجه البحري بنسبة 11.0 % وهي مديرية الشرقية، بينما يتوزع الباقي بنسب متقاربة على كافة المديريات الأخرى.

مجموعة الدواب

تضم مجموعة الحيوانات من الدواب أساساً كل من الحمير، والبغال، والخيول. كما تأتي الجمال ضمن هذه المجموعة في إحصاءات التعداد نظراً لأنها لم تكن تُربى في الغالب الأعم في ذلك الوقت كحيوانات لحم ولبن، وإنما يأتي هذا المحصول كناتج ثانوي. وتحتل الدواب مكانة رئيسية في الزراعة المصرية حتى منتصف القرن العشرين، فهي وسيلة الانتقال الوحيدة تقريباً في الريف، بالإضافة لأهميتها في نقل المحصول ومعدات الزراعة داخل الحقول.

-**الحمير**: رغم الأهمية الكبيرة لهذا الحيوان في الزراعة المصرية إلا أن أعداده انخفضت انخفاضاً ضئيلاً من 1.134 مليون حمار عام 1929م إلى 1.054 مليون حمار عام 1950م، بحجم انخفاض قدره 79.9 ألف حمار، وبنسبة انخفاض كلية قدرها 7.1 %. وتنتشر الحمير في الوجه البحري أكثر من الوجه القبلي كما هو الحال في جميع حيوانات النقل والركوب، وهو أحد أشكال التمايز في الريف بين الوجهين. فتبلغ نسبة الحمير في الوجه البحري 61.4 % من جملة أعداد الحمير، بينما تبلغ 38.6 % في الوجه القبلي. وتتركز بشكل عام في مديريتي الغربية والمنوفية بنسبة 11.5 % لكل منهما، ثم تأتي مديريتي الشرقية والدقهلية بنسبة 9.5 % لكل منهما، ثم مديرية البحيرة بنسبة 8.9 %.

-**البغال**: تأتي أهمية البغال من كونها أكثر قوة من الحمير وأقل كلفة من الخيول، وتستخدمها الحكومة في دعم وسائل النقل التابعة لها في الأرياف عادة، بل وفي المدن أيضاً. ويُمكن القول أن الحمير للأهالي، والبغال للحكومة، والخيل لكبار المُلاك وأثرياء القوم. وقد ارتفعت أعداد البغال من 13.5 ألف بغل عام 1929م إلى 23.4 ألف بغل عام 1950م، بزيادة قدرها 9.9 ألف بغل، وبنسبة زيادة كلية قدرها 73.1 %. وتتركز البغال في الوجه البحري بشكل عام بنسبة 73 % تتواجد نحو 10.8 % منها في المحافظات (قوة جر في المدن) بينما يتواجد 62.2 % في المديريات، بينما يضم الوجه القبلي 27 % فقط من العدد الكلي للبغال. وتأتي مديرية الشرقية في المقدمة بنسبة 11.3 %، تليها مديرية الغربية بنسبة 11.1 %، ثم مديرية المنوفية بنسبة 10.5 %.

-**الخيول**: ارتفعت أعداد الخيول من 32.6 ألف رأس عام 1929م إلى 40.4 ألف رأس عام 1950م، بزيادة قدرها 7.8 ألف، وبنسبة زيادة كلية قدرها 24 %. ويأتي تركز الخيول في الوجه البحري بنسبة 64.9 %، من بينها 7.5 %

في المحافظات ونحو 57.4 % في المديريات، بينما تبلغ تلك النسبة 35.1 % للوجه القبلي. وتأتي مديرية الغربية في المقدمة بنسبة 13.5 %، تليها الدقهلية بنسبة 12.7 %، ثم الشرقية بنسبة 9.3 %.

– **الجمال:** رغم أهمية الجمال ضمن مجموعة الدواب في مصر فإنه لا يتم تربيتها في مصر في الغالب الأعم، ويتم الاعتماد على وارداتها من السودان. لذلك فإن أرقام المقارنة بين سنتي التعداد قد لا تُعطي دلالة حقيقة، خاصة أن الفارق بينهما ضئيل جداً. حيث ارتفعت تلك الأعداد من 190.3 ألف رأس عام 1929م إلى 198.8 ألف رأس عام 1950م. بزيادة قدرها 8.5 ألف رأس، وبنسبة زيادة كلية قدرها 4.5 %. ويتركز تواجد الجمال في الوجه القبلي بنسبة 59.7 % من جملة أعداد الجمال عام 1950م، بينما يتواجد في الوجه البحري بنسبة 40.3 %. وتأتي مديرية قنا في المركز الأول بنسبة 16.8 %، تليها مديريتي أسيوط وسوهاج بنسبة 12.5 % لكل منهما.

مجموعة الدواجن

وتضم تلك المجموعة ما يُعرف أساساً بالطيور المنزلية، بالإضافة إلى الأرانب رغم كون هذا الأخير من الحيوانات. وحتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين لم يشهد أفراد هذه المجموعة مشروعات متخصصة للتربية إلا في حالات نادرة، بينما لم يخلوا منها أي بيت ريفي، حيث كانت تعتمد على فضلات المنزل والمزرعة كمصدر أساسي لغذائها.

–**الدجاج:** بلغت جملة أعداد الدجاج عام 1929م نحو 11.871 مليون دجاجة انخفضت إلى 11.142 مليون دجاجة عام 1950م، بحجم انخفاض قدره 728.4 ألف دجاجة، وبنسبة انخفاض كلية قدرها 6.1 %. وتنتشر تربية الدجاج في جميع المديريات رغم تركزها النسبي في الوجه البحري بنسبة 58.8

%، وفي الوجه القبلي بنسبة 41.2 %. وتُعَد مديرية الشرقية أولى المديريات بنسبة 12.9 %، تليها مديريتي الغربية والمنوفية بنسبة 10 % لكل منهما.

-**الحمام:** ارتفعت أعداد الحمام من 3.561 مليون طائر عام 1929م إلى 4.116 مليون طائر عام 1950م، بزيادة قدرها 555 ألف طائر، وبنسبة زيادة قدرها 15.6%. ودرجة انتشار تربية الحمام تشابه تقريباً درجة انتشار تربية الدجاج، مع التركز في بعض مديريات الوجه البحري وبعض مديريات الوجه القبلي، وتبلغ تلك النسبة في الوجه البحري 54.3 %، وفي الوجه القبلي 45.7 %. وتأتي مديريتي قنا وسوهاج في مقدمة مديريات الوجه القبلي بنسب قدرها 12 %، 10 % على الترتيب. بينما تأتي مديريات البحيرة والغربية والشرقية في مقدمة مديريات الوجه البحري بنسب قدرها 11.1 %، 10.4 %، 10.3 % على الترتيب.

-**الأوز:** ارتفعت أعداد الأوز من 1.412 مليون أوزة عام 1929م إلى 2.166 مليون أوزة عام 1950م، بزيادة قدرها 754.6 ألف أوزة، وبنسبة زيادة قدرها 53.5 %. وتتركز تربية الأوز في الوجه البحري بنسبة 65.1 % من جملة أعداد الأوز، كما تبلغ 34.9 % في الوجه القبلي. وتأتي مديرية الشرقية في المقدمة بنسبة قدرها 12.6 %، ثم مديريات البحيرة والمنوفية والغربية بنسب قدرها 10.7 % /، 10.6 %، 10.1 % على الترتيب.

-**البط:** ارتفعت أعداد البط من 1.029 مليون طائر عام 1929م إلى 2.073 مليون طائر، بزيادة قدرها 1.04 مليون طائر، وبنسبة زيادة كلية قدرها 73.9 %. ويزداد تركز تربية البط في الوجه البحري حيث تبلغ نسبته 78 %، بينما تبلغ في الوجه البحري 22 % فقط. وتأتي مديرية الدقهلية في المقدمة بنسبة 15.2 %، تليها مديريتي الغربية والشرقية بنسب قدرها 13.8 %، 13.1 % على الترتيب، ثم البحيرة بنسبة 11.2 %، وكفر الشيخ بنسبة 10.5 %.

– **الأرانب:** ارتفعت أعداد الأرانب من 1.775 مليون أرنب عام 1929م إلى 1.932 مليون أرنب عام 1950م، بزيادة قدرها 157 ألف أرنب، وبنسبة زيادة كلية قدرها 8.9 %. وتنتشر تربية الأرانب في الوجه البحري بنسبة 70.7 %، بينما تصل إلى 29.3 % في الوجه القبلي. وتأتي مديرية الغربية في المقدمة بنسبة قدرها 15.6 %، تليها مديريتي البحيرة والمنوفية بنسب قدرها 11.8 %، 11.7 % على الترتيب، ثم مديرية الدقهلية بنسبة 10.8 %.

–**دجاج رومي:** وهو أقل أفراد هذه المجموعة عدداً، رغم ارتفاع أعدادها من 269.3 ألف دجاجة عام 1929م إلى 438.7 ألف دجاجة عام 1950م، بزيادة قدرها 169.4 ألف دجاجة، وبنسبة زيادة كلية قدرها 62.9 %. وتنتشر تربية الرومي في كافة المديريات، وبلغت في الوجه البحري 54 %، وفي الوجه القبلي 46 %. وتأتي مديرية الشرقية في المقدمة بنسبة 10.2 %، تليها الغربية بنسبة 9.9 %، ثم المنوفية بنسبة 9.0 % من جملة أعداد الرومي.

ء– خلايا النحل:

شهدت أعداد خلايا النحل انخفاضاً من 349.3 ألف خلية عام 1929م إلى 280.4 ألف خلية عام 1950م، بحجم انخفاض قدره 68.9 ألف خلية، وبنسبة انخفاض كلية قدرها 19.7 %. وتنتشر تربية النحل بشكل عام في الوجه البحري حيث تبلغ نسبة الخلايا المتواجدة به نحو 74.8 % من جملة عدد الخلايا، بينما بلغت في الوجه القبلي 25.2 % فقط. وتأتي مديرية الغربية في المقدمة بنسبة 19.7 %، تليها المنوفية بنسبة 17.1 %، ثم الدقهلية بنسبة 12 %. هذا، ويوجد نوعان من خلايا تربية النحل واحد يُعرف بالخلايا البلدية، وآخر يُعرف بالخلايا الإفرنجية. ويلاحظ بشكل عام أن السبب في انخفاض العدد الكلي للخلايا يرجع إلى الانخفاض في أعداد الخلايا البلدية من 345.8 ألف خلية عام 1929م إلى 269.1 ألف خلية عام 1950م. في الوقت الذي

ارتفعت فيه أعداد الخلايا الإفرنجية من 3.6 ألف خلية إلى 11.4 ألف خلية خلال نفس الفترة. فالخلايا البلدية أكثر انتشاراً حيث بلغت نسبتها عام 1950م نحو 95.9 % من جملة عدد الخلايا في ذلك العام، بينما بلغت نسبة أعداد الخلايا الإفرنجية نحو 4.1 %.

جدول رقم (7) تطور أعداد الثروة الحيوانية في عامي 1929م & 1950م.

النوع	1929	1950	النوع	1929	1950
أبقار	822319	1456412	دجاج	11870861	11142486
جاموس	872041	1113105	أوز	1411626	2166276
أغنام	14431195	1655180	بط	1028764	2072461
ماعز	702561	938554	رومي	269304	438679
خنازير	12637	167050	حمام	3560800	4115848
جمال	190351	198837	خلايا نحل	**349337**	**280446**
خيول	32589	40416	إفرنجية	3572	11351
بغال	13523	23410	بلدية	345765	269095
حمير	1134303	1054364			

المصدر: وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، صص 54 – 55 & **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، صص 338 – 339.

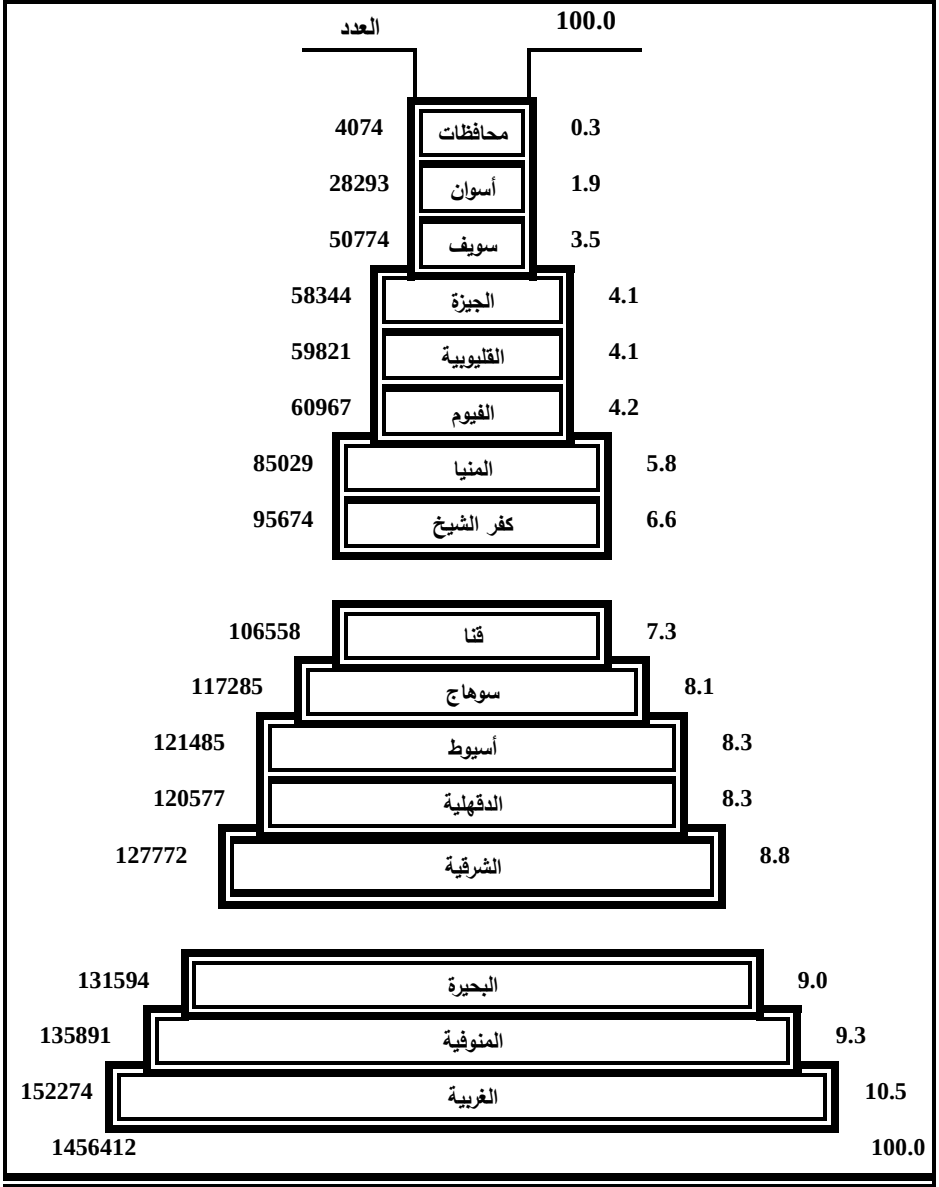

شكل رقم (8) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الماشية من الأبقار عام 1950م

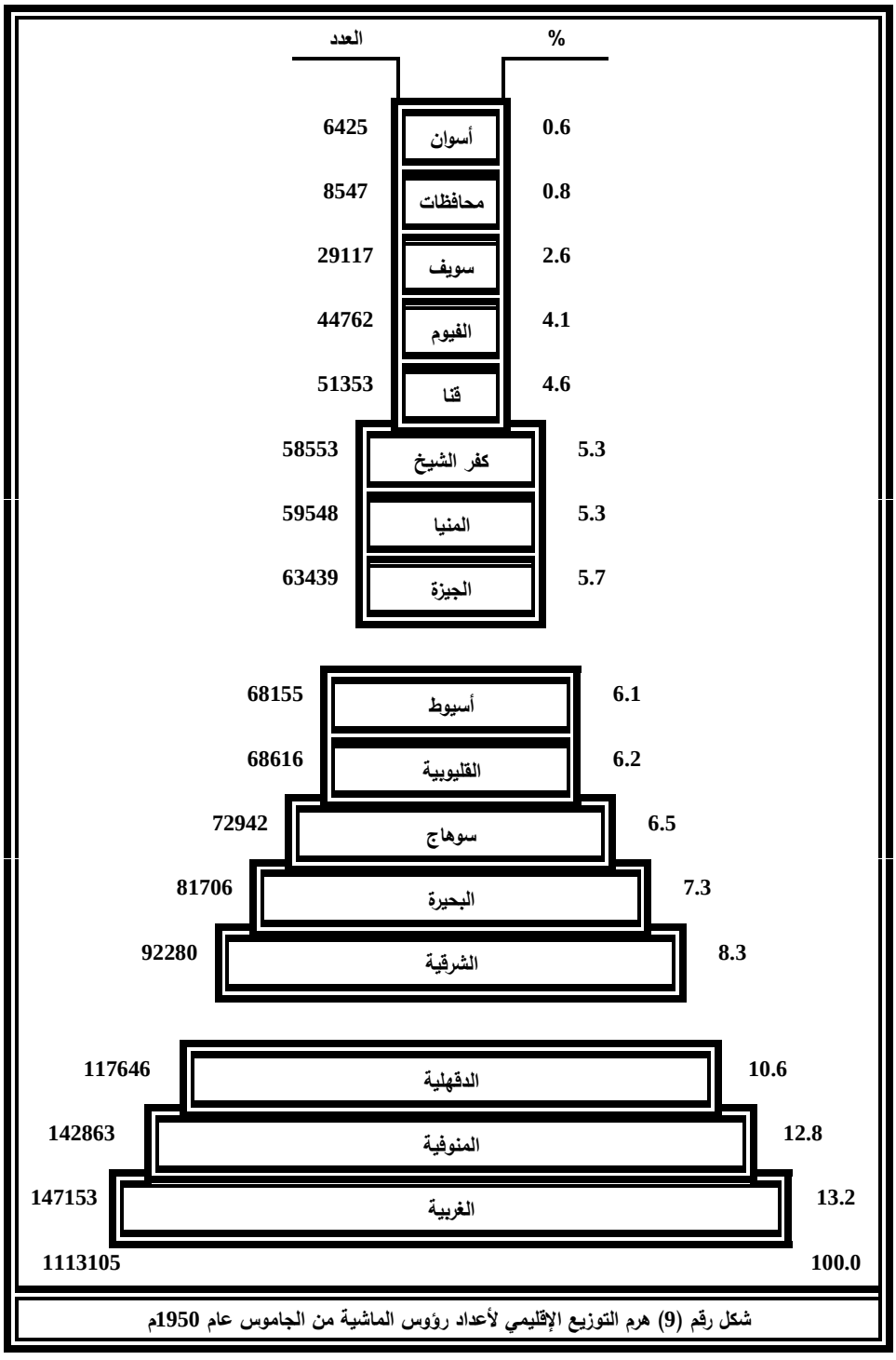

شكل رقم (9) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الماشية من الجاموس عام 1950م

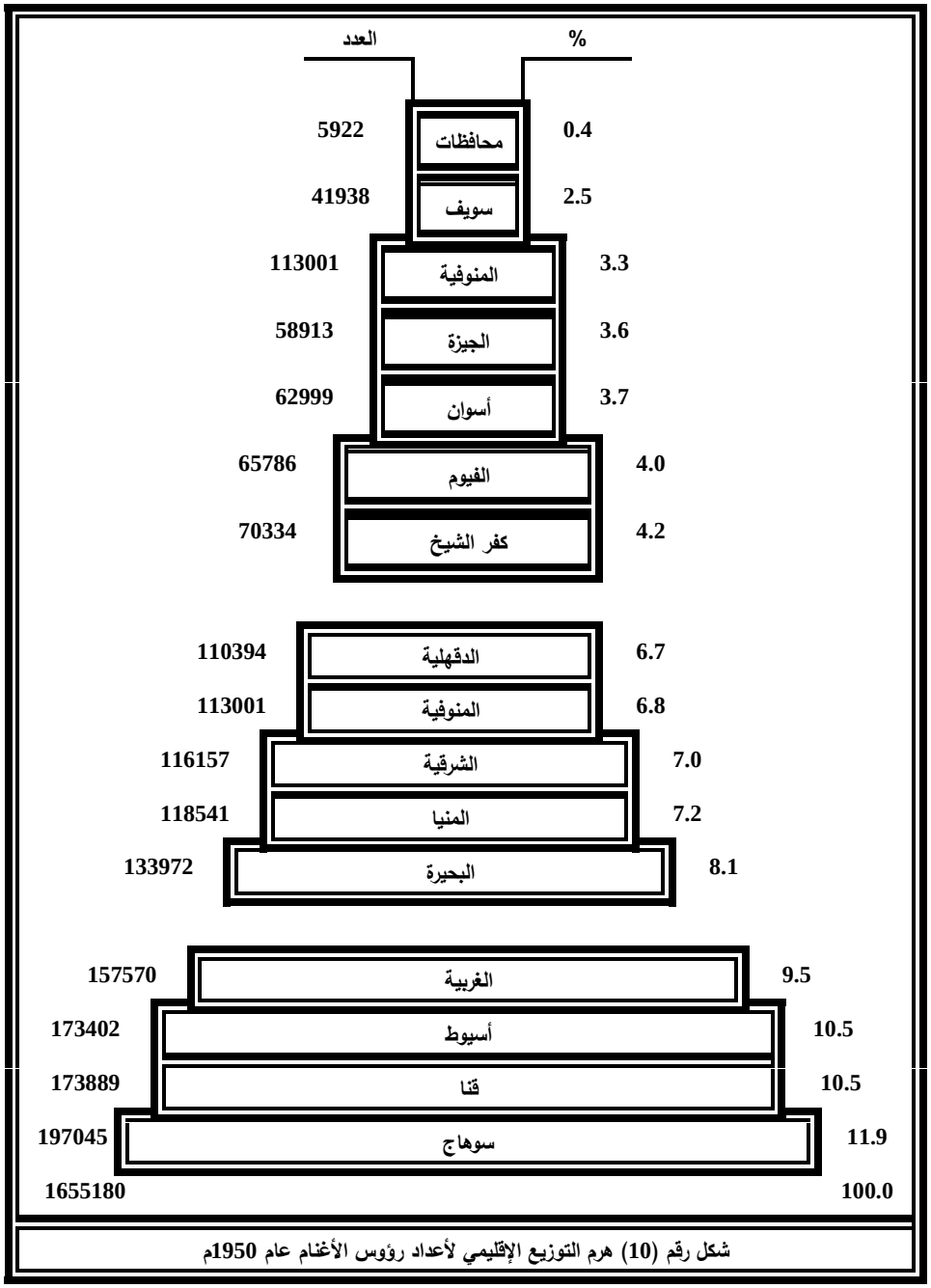

شكل رقم (10) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الأغنام عام 1950م

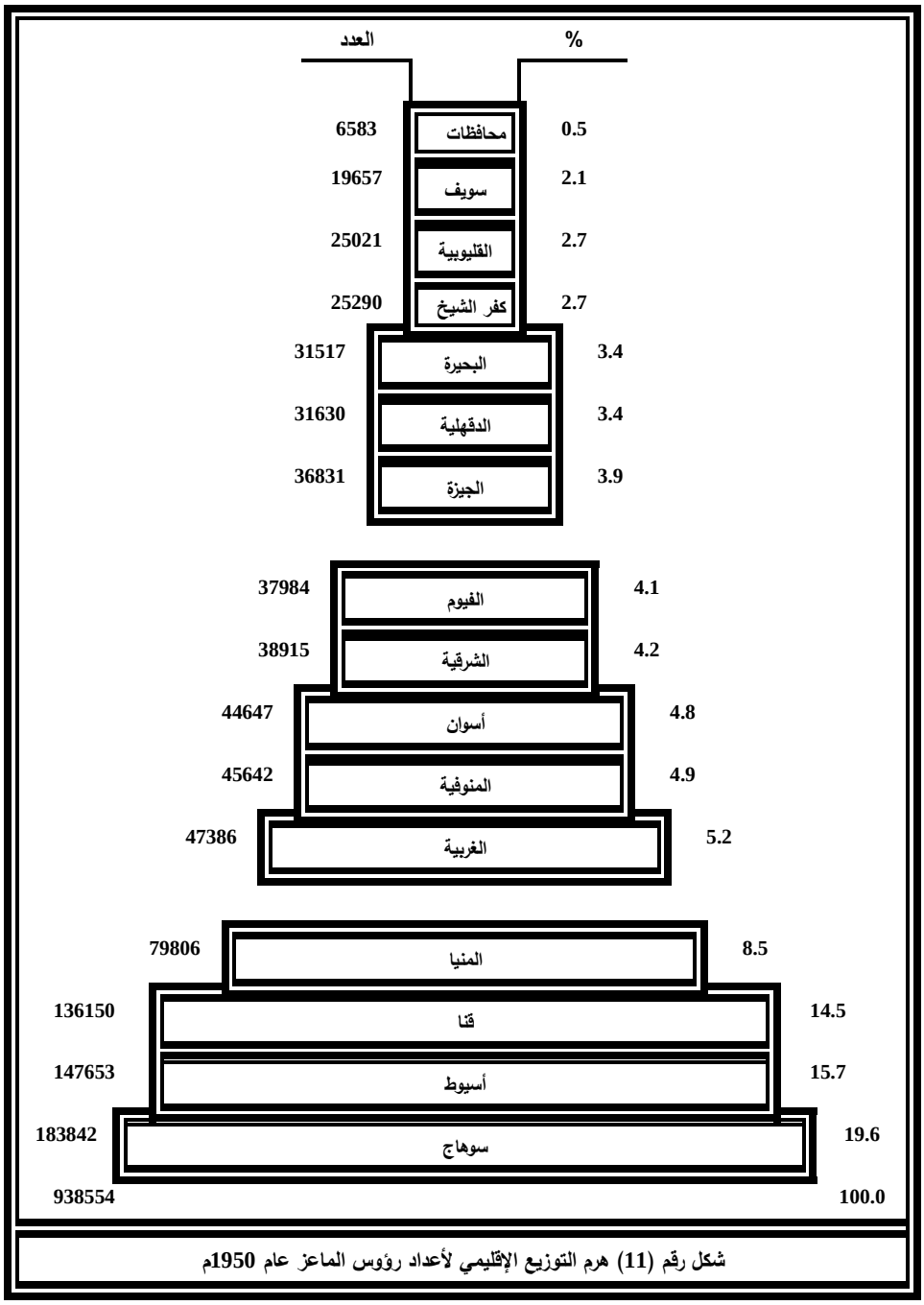

شكل رقم (11) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد رؤوس الماعز عام 1950م

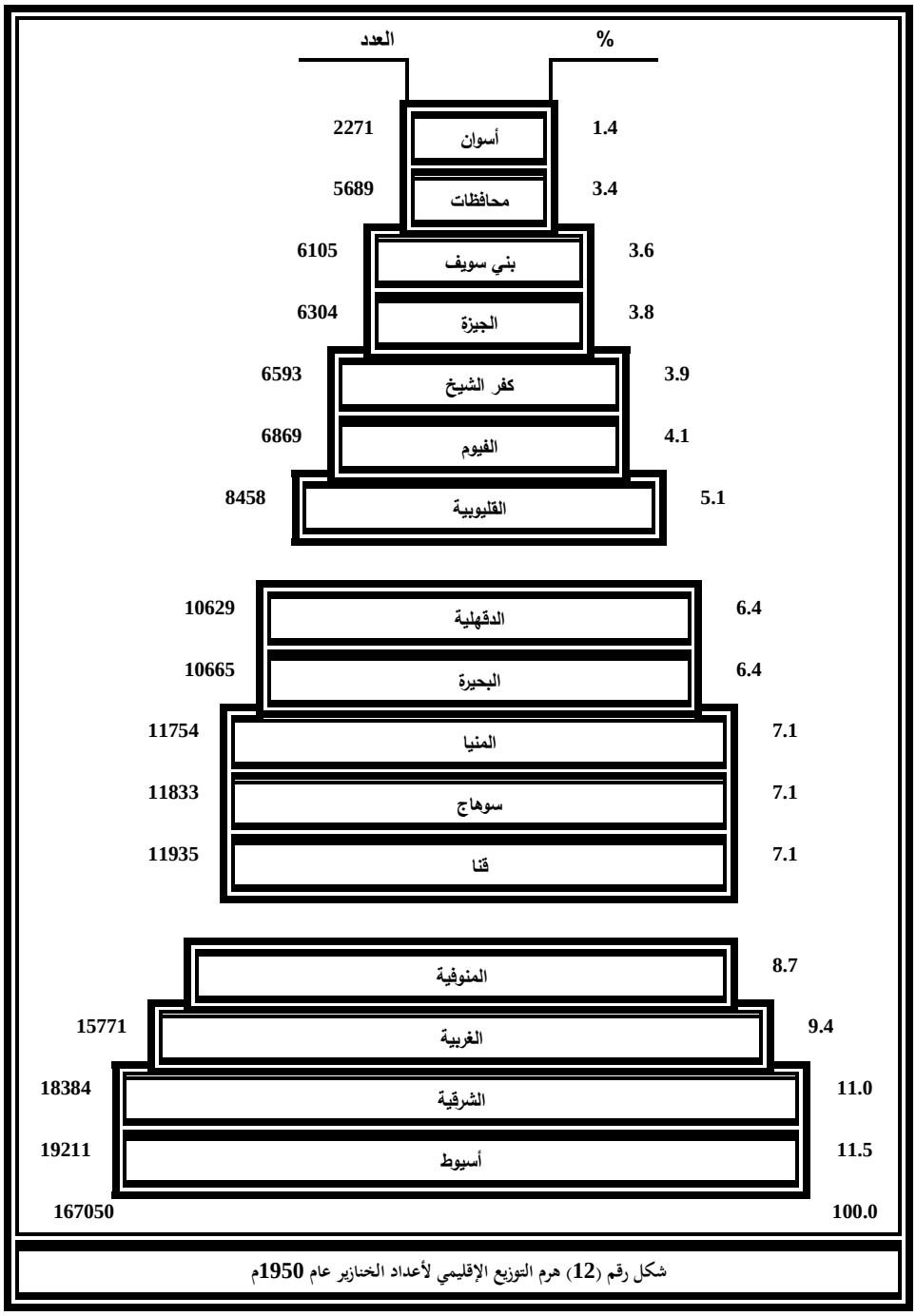

شكل رقم (12) هرم التوزيع الإقليمي لأعداد الخنازير عام 1950م

تطور المنتجات الحيوانية

يُعد إنتاج اللحوم بشكل عام من أهم المنتجات الحيوانية في النشاط الزراعي، ونظراً لعدم توفر البيانات الإحصائية الكافية عنها خلال تلك الفترة فإنه يُمكن الاستدلال عليها بشكل عام من تطور أعداد الماشية والطيور. ثم تأتي بعد ذلك اللبان والبيض والعسل.

أ-إنتاج الألبان:

شهد إنتاج الألبان قفزة كبيرة خلال عشرون عام فيما بين التعدادين الزراعيين الأول والثالث. حيث بلغت جملة إنتاج الألبان عام 439.8 ألف طن عام 1929م، وقفزت إلى 686.2 ألف طن عام 1950م، أي بنسبة زيادة قدرها 56 %، ويرجع هذا بالطبع إلى الزيادة الكبيرة في أعداد ماشية اللبن. وتشير البيانات الإحصائية لعام 1929م إلى أن 19.6 % من جملة إنتاج الألبان يتم استهلاكها بالشرب حليباً، وأن 60.8 % يتم تصنيعها زبداً، وأن 19.6 % يتم تصنيعها جبناً. إلا أن هذه النسبة تختلف وفقاً لمصدر اللبن، حيث تتوجه ألبان الأغنام لصناعة الجُبن أساساً، بينما يتوجه ألبان الماعز للشرب كحليب أساساً. واللبن البقري يتم استهلاك 16.4 % منه حليباً، 65.8 % لتصنيع الزبد، 17.8 % لتصنيع الجبن. أما اللبن الجاموسي فيتم استهلاك 17.2 % منه حليباً، 64.4 % لتصنيع الزبد، 18.4 % لتصنيع الجبن. وبلغت جملة إنتاج الزبد في ذلك العام 397.659 ألف طن، بينما بلغت جملة إنتاج الجبن 477.626 ألف طن.

ب-إنتاج الصوف:

بلغ جملة إنتاج صوف الأغنام عام 1929م بنحو 3142 طن، انخفضت إلى 2158 طن عام 1950م، بانخفاض قدره 984 طن، وبنسبة انخفاض كلية

قدرها 31.3 %. بينما بلغ حجم صوف الجمال عام 1929م نحو 14 طن، وشعر الماعز بنحو 25 طن شعر.

ج-إنتاج البيض:

بلغ جملة إنتاج بيض المائدة عام 623.1 مليون بيضة عام 1929م، ارتفعت إلى 685.2 مليون بيضة عام 1950م. بزيادة قدرها 62.1 مليون بيضة، وبنسبة زيادة كلية قدرها 10.0 %.

ء-إنتاج العسل:

رغم الانخفاض الكبير في عدد الخلايا البلدية فإن إنتاج العسل حقق ارتفاعاً بسبب الزيادة في أعداد الخلايا الإفرنجية، فقد ارتفع ذلك الإنتاج من 6.78 طن عام 1929م إلى 9.51 طن عام 1950م، بزيادة قدرها 2.73 طن، وبنسبة زيادة كلية قدرها 4.3 %.

جدول رقم (8) حجم إنتاج الألبان في عامي 1929م & 1950م.

البيان	1929م			1950م			
	بحري	قبلي	جملة	بحري	قبلي	محافظات	جملة
			الكمية بالطن				
أبقار	53325	36103	89455	192071	126225	2762	321058
جاموس	240627	83149	323776	256006	102836	3094	361936
أغنام	4688	5817	10505	600	725	68	1393
ماعز	2889	13159	16048	372	1218	174	1764
جملة	301556	138228	439784	449049	231004	6098	686151
			التوزيع النسبي (%)				
أبقار	59.6	40.4	100.0	59.8	39.3	0.9	100.0
جاموس	74.3	25.7	100.0	70.7	28.4	0.9	100.0
أغنام	44.6	55.4	100.0	43.1	52.0	4.9	100.0
ماعز	18.0	82.0	100.0	21.1	69.0	9.9	100.0
جملة	68.6	31.4	100.0	65.4	33.7	0.9	100.0

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من: وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام الأول** لسنة 1929م، ص 64. **والتعداد الزراعي العام الثالث** لسنة 1950م، ص 398.

جدول رقم (9) توزيع استخدامات الألبان المُنتجة، بالطن عام 1929م.

البيان	حليب	زبدة	جبن	جملة
لبن أبقار	14721	58839	15895	89455
لبن جاموس	55612	208504	59659	323775
لبن أغنام	00	00	10505	10505
لبن ماعز	16048	00	00	16048
جملة	86381	267343	86059	439783
		حجم المنتجات التامة الصنع بالطن.		
بقري	00	2353	3529	00
جاموسي	00	13553	13244	00
ماعز	00	00	2332	00
جملة	–	15906	19105	–

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من: –وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، 1933م، ص 64

الفصل الرابع

التحول في التقنيات الزراعية

يُمثل النصف الأول من القرن العشرين تبلور سياسة الاحتلال البريطاني تجاه الزراعة المصرية، حيث الاهتمام الكبير بالري ومنشآته، واستصلاح الأراضي، وشق المصارف، وبداية استخدام اللآلات ، و انتقاء البذور، واستخدام الأسمدة. كل ذلك بغرض تحويل مصر إلى مزرعة كبيرة للاقتصاد البريطاني توفر له احتياجاته الزراعية خاصة من محصول القطن. وقد انعكس ذلك كله في تطور حجم الإنتاج الزراعي، وتطور إنتاجية وحدة المساحة، ومن ثم تغير التركيب المحصولي. **كما** يُعد التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج الزراعي مثل التوسع في استخدام الآلات الزراعية، والتوسع في استخدام الأسمدة الكيماوية، واستخدام الأساليب الفنية الجديدة، مع التوسع في زراعة السلالات المُحسنة أحد مؤشرات التطور الرأسمالي، وذلك في علاقتها مع الشروط الأساسية لتكون الرأسمالية. حيث تعمل هذه العناصر على زيادة كل من الإنتاج والإنتاجية، الأمر الذي يساعد بدوره على اتساع السوق (سوق المنتجات، سوق المستلزمات، سوق العمل). ومن ثم يصعب تصور نمو الزراعة الرأسمالية دون أن يُصاحبها نمو في استخدام مستحدثات العِلم. وقد كان للتطور في استخدام الآلات الزراعية والتوسع في استخدام الأسمدة الصناعي، مع الاستفادة من التجارب الزراعية العِلمية – خاصة بعد إنشاء الجمعية الزراعية الخديوية، والمدارس الزراعية وكذلك انتشار المجلات الزراعية المتخصصة التي تعمل على نشر نتائج الدراسات العلمية أولا بأول وتعمل كمصدر هام من مصادر الإرشاد الزراعي – أثره الكبير في دعم الزراعة

المصرية وتوسيع السوق المحلية، وهي كُلها نقاط تُحسب لصالح نمو الرأسمالية الزراعية، وشكلت قاعدة انطلاق جيدة للزراعة المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين. وفي هذا المجال أيضاً كان الاهتمام الكبير بالأشغال العامة خاصة استكمال منشآت الري الزراعية، وبداية ظهور نظام الصرف الزراعي العام، وكذلك الصرف المغطي لأول مرة في البلاد. ونظراً لأهمية هذه العناصر في عملية التحول الرأسمالي فقد تم تخصيص هذا الفصل لمناقشتها بدلاً من ضمها لعناصر الفصل السابق.

إن التوسع في إحلال الإنتاج الآلي الحديث محل الإنتاج القديم حتى الآلي منه يعمل على توسع سوق مستلزمات الإنتاج، حيث يستلزم الأمر هنا التوسع في مصانع إنتاج هذه الآلات، والتوسع في استخراج المعادن من باطن الأرض، والتوسع في استخدام الطاقة. ومن ثم فإن كانت الميكنة الزراعية تعمل على خفض قوة العمل المُستخدمة في الزراعة، فإنها تعمل من جانب آخر على تنشيط الصناعة بما فيها صناعة تلك الآلات بما يحقق استيعاب قوة العمل المتوفرة من الزراعة. وهذا يؤكد أن عملية التطور الاقتصادي لا يمكن أن تتم في قطاع دون الآخر وإلا فإنه سيترتب على ذلك عواقب وخيمة. وهذه إحدى مشكلات التنمية الرأسمالية في البلدان المتخلفة، لأن تطور الصناعة فيها أضعف من أن يستوعب ذلك الفائض من قوة العمل الزراعية، هذه واحدة. أما الأخرى فإن هذه الآلات والمعدات يتم أصلاً استيرادها من الخارج، ومن ثم لا يحدث هنا انتعاش في صناعة الآلات المحلية كي تستوعب فائض العمالة، ولكن الانتعاش يحدث فقط في سوق تجارة هذه الآلات وليس صناعتها، ومن ثم تكون القدرة على استيعاب العمالة الزراعية قاصرة فقط على العاملين في

تداول هذه الآلات ، أما الانتعاش الحقيقي فيحدث في البلدان الرأسمالية التي تقوم مصانعها بإنتاج هذه الآلات.

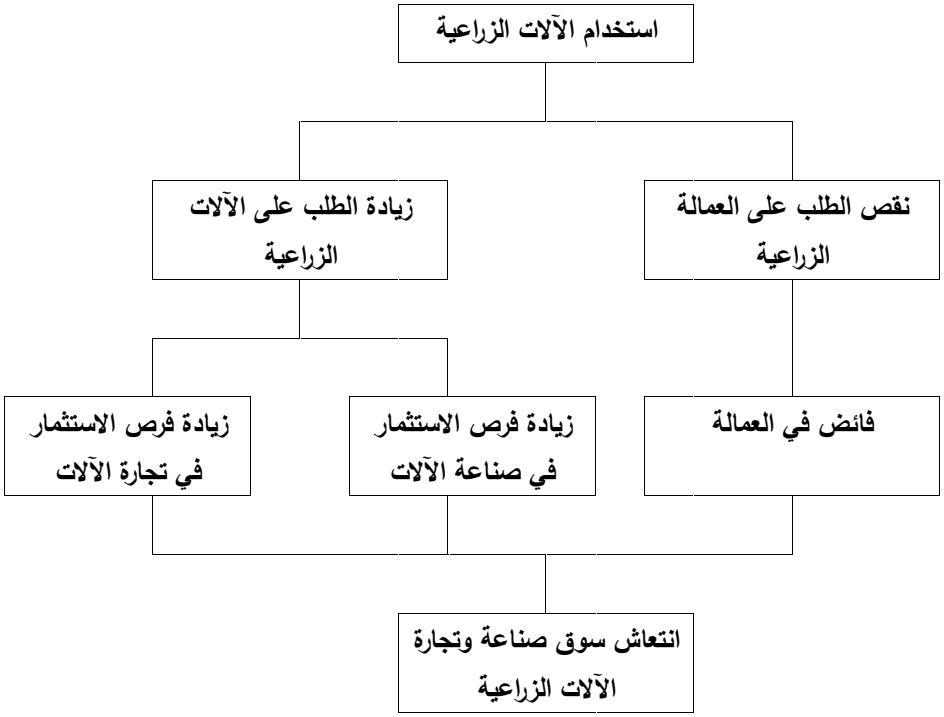

شكل رقم (13) أثر التوسع في استخدام الآلات الزراعية

عند بداية الخمسينات من هذا القرن كانت تكاليف دراسة الإردب الواحد من القمح بالمواشي تتكلف 400 مليم وتستغرق ثلاث ساعات في المتوسط، في حين أن دراس هذا الإردب بالماكينة يتكلف 265 مليماً فقط ويتم في 12 دقيقة. أما حرث فدان الأرض حرثه واحدة وتقصيبه وتزحيفه فكان يتكلف جنيهين و 520 مليماً ويحتاج إلى ثلاثة أيام ونصف اليوم، في حين أن استخدام جرار

ميكانيكي قدرة 45 حصان مع محراث ذو تسعة أسلحة ويقوم بحرثه أولى وتزحيف ثم حرثه ثانية وتزحيف مع تخطيط فإنه يتكلف جنيهاً واحداً و 440 مليماً ويحتاج من الوقت نحو ساعة ونصف. كما أن ري الفدان مرة واحدة بالساقية يتكلف جنيهاً واحداً و 155 مليماً ويستغرق ريه يوماً كاملاً، أما ري الفدان بالطلمبة فيتكلف 120 مليماً ويستغرق ساعة واحدة. ومع الأخذ في الاعتبار أن التكاليف المذكورة للعمليات الزراعية باستخدام الآلات البلدية محسوبة بسعر السوق، وأن تكاليف تلك العمليات بالآلات الميكانيكية محسوبة كتكاليف تشغيل فقط أي أن المستفيد هنا مالك الآلة وبالتالي لم يتم حساب قيمة أقساط إهلاك الآلة، لأن ظاهرة تأجير الآلات الزراعية الميكانيكية لم تكن قد انتشرت بعد، فإن هذه الفروق الكبيرة في التكاليف والوقت كانت من العوامل الرئيسية التي دفعت المُلاّك وخاصة الكبار منهم إلى شراء تلك الآلات، وبالتالي زيادة الاعتماد على العمال الزراعيين المتمرنين على استخدام هذه الآلات، ومن ثم انخفاض العدد الذي تحتاج إليه العِزبة من عمالة التملّية، وزيادة الحاجة إلى العمال الأجريه الذين يتم استخدامهم عند الحاجة إليهم فقط، حيث سبق وأن أوضحنا توفر فائض العمالة الزراعية الناتج عن استخدام الآلات الزراعية التي عجزت سوق صناعة الآلات عن استيعابهم بينما قامت سوق تجارة هذه الآلات باستيعاب جزء منهم فقط.

ومن هنا نصل إلى نتيجة هامة مؤداها أن التوسع في استخدام الآلات الزراعية ساعد على اتساع سوق المنتجات الزراعية وسوق الآلات الزراعية، كما أدى في نفس الوقت إلى انخفاض الحاجة إلى العمال التملّية (أساس النمط التبعي) وزيادة الحاجة إلى العمال الأجرية. ومن المعروف أن اتساع السوق ووفرة العمالة المأجورة هما من (أسس النمط الرأسمالي).

الأشغال العامة

ذكرنا أن سلطات الاحتلال اهتمت بالإنفاق على الأشغال العامة، فكان نصيب نظارة الأشغال العامة وحدها يتراوح بين 20 – 24.6 % من جملة الإنفاق الحكومي على مختلف النظارات وأجهزة إدارة الدولة وذلك فيما بين عامي 1883م – 1913م. وهو نصيب كبير بلا شك إذا ما قورن على سبيل المثال بنصيب نظارة المعارف الذي لم ينجح في تجاوز نسب الـ 1 % خلال نفس الفترة. وقد تم إنفاق هذه المبالغ على الخزانات والسدود التي أقيمت خلال هذه الفترة، وكذلك إنشاء نظام الصرف الزراعي، بالإضافة إلى توظيف الجهاز الفني والإداري القادر على تشغيل وتنظيم إدارة هذه المنشآت.

جدول رقم (10) الإنفاق الحكومي بالجنيه على نظارة الأشغال العامة خلال الفترة (1883 –1913م).

البيان	نظارة الأشغال العامة	النظارات الأخرى والإدارات	جملة الإنفاق الحكومي	نسبة نصيب الأشغال العامة %
1883	515101	1903262	2418363	21.3
1895	775659	2422896	3198555	24.3
1905	1202877	3681582	4884459	24.6
1913	1449359	5630847	7080206	20.5

المصدر: جُمع وحُسِب من: – إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، صص98 – 99.

الخزانات والسدود

بنهاية القرن التاسع عشر كان اتجاه التفكير لرجال الري قد تبلور نحو إمكانية تخزين مياه النيل لحين الحاجة إليها، بالإضافة إلى تنظيم الإيراد السنوي من خلال القناطر. على الرغم من أن فكرة إنشاء خزان للمياه ترجع إلى عصر محمد على حينما قدم الفرنسي **لينان دي بلفون** مشروع لإقامة ذلك الخزان عند جبل السلسلة، إلا أن هذه المشروعات عادت للظهور عند نهاية القرن التاسع عشر وظهر معها مشروع جديد وهو خزان وادي الريان الذي قدمه الأمريكي **كوب ويتوس** لإقامة سد عند المنطقة المنخفضة بصحراء الوادي جنوبي الفيوم. إلا أن هذه المشروعات رفضت لارتفاع تكاليف إنشائها. وبعد أن استقرت الحكومة على إنشاء خزان أسوان قامت بدراسة لثلاث مواقع هي: جبل السلسلة، باب كلابشة، شلال أسوان حيث تم اختيار الموقع الأخير عند الطرف الشمالي للشلال وجنوب مدينة أسوان. وقد تم بناء السد عام 1902م لتتكون

أمامه أول بحيرة لتخزين المياه والتي عُرِفَت بخزان أسوان ليصل منسوب المياه فيها إلى 106 متر فوق سطح البحر بعد أن كان أعلى منسوب تصل إليه مياه الفيضان في تلك المنطقة 95 مترا، وبلغ حجم المياه المحتجزة مليار متر مكعب. وقد تم تعلية السد عام 1911م ليرتفع منسوب المياه في الخزان إلى 114 متر فوق سطح البحر، ويصل حجم المياه إلى 2.5 مليار متر مكعب. وفي عام 1933م تمت التعلية الثانية ليرتفع منسوب المياه إلى 121 متر فوق سطح البحر، ويصل حجم المياه إلى 5 مليار متر مكعب. ويتشكل جسم السد أساسا من أحجار الجرانيت ويمتد لمسافة كيلومترين، ويبلغ سُمكه عند القاع ثلاثة أمثال سُمكه عند السطح. ويحتوي السد على فتحات وعيون يُمكن التحكم فيها بحيث تُفتح أثناء الفيضان وتُغلق بعده، على أن يُعاد فتحها وفقا للاحتياجات المقررة. وبلغ عدد هذه الفتحات 180 فتحة بعرض مترين من بينها مائة فتحة بإرتفاع 7 متر، وثلاثون فتحة بإرتفاع 3.5 متر، وخمسون فتحة تستخدم للمساعدة في مرور مياه النيل أثناء الفيضان . وقد امتدت البحيرة بطول 110 كيلو متر جنوب السد لتُغرِق أراضي النوبة حتى قرية الدكة، وفي التعلية الأولى يصل امتداد البحيرة إلى 245 كيلو متر لتُغرِق مزيد من الأراضي حتى قرية توشكي، وفي التعلية الثانية تمتد البحيرة بطول 360 كيلو متر حتى تصل قرية كاجنارتي، وذلك كله داخل الحدود المصرية. وقد بلغت تكاليف إنشاء السد 3.043 مليون جنيه، وتكاليف التعلية الأولى 1.5 مليون جنيه، وتكاليف التعلية الثانية 4.6 مليون جنيه ليبلغ الإجمالي نحو 9.143 مليون جنيه. بعد خزان أسوان شرعت الحكومة في إقامة **خزان سنار** بالقرب من مدينة **مكوار** على النيل الأزرق بالسودان بغرض توفير المياه لزراعة 300 ألف فدان في منطقة الجزيرة، وتوفير كميات إضافية من المياه لمصر. وقد تم بناء الخزان في عام 1925م. وفي عام 1937م تم بناء خزان جديد هو خزان جبل

الأولياء في السودان أيضاً. إلا أن عملية تنظيم استغلال مياه النهر استلزمت تنفيذ مشروع لبناء سلسلة من القناطر حتى يُمكن تحقيق الاستفادة القصوى من مياه خزان أسوان. وكانت البداية **قناطر أسيوط** عام 1902م بغرض ضمان توفير المياه لترعة الإبراهيمية حيث كانت تتعرض للإطماء وتحتاج لعمليات تطهير سنوية عندما كانت تتلقى المياه مباشرة من نهر النيل، وتتكون القناطر من 111 فتحة يفصل كل منها عن الأخرى حائط سمكه 2 متر، بالإضافة إلى هويس للملاحة النهرية في الجهة الغربية بطول 80 متر وعرض 12 متر. وقد تكلف بناء هذه القناطر 87 ألف جنيه فقط، وفي عام 1938م تم تقويتها بتكلفة قدرها 1.2 مليون جنيه. وفي عام 1903م تم بناء **قناطر زفتى** على فرع دمياط لضمان تغذية الرياح العباسي وترعة المنصورية بغرض التوسع الزراعي في مديريتي الغربية والدقهلية وجزء من مديرية المنوفية، وتتكون القناطر من 50 فتحة بعرض خمسة امتار، بالإضافة إلى هويس في الجهة الشرقية يبلغ طوله 56 مترا وعرضه 12 متر، وقد بلغت تكاليف إنشاء القناطر 305 ألف جنيه . وفي عام 1908م تم بناء **قناطر إسنا** لتحسين الري الحوضي في قنا وأسوان، وتتكون القناطر من 120 فتحة عرض كل منها خمسة أمتار، بالإضافة إلى هويس في الجهة الغربية عرضه 16 مترا. وقد بلغت التكلفة الكلية للقناطر 945 ألف جنيه، وقد تم تقوية هذه القناطر عام 1947م. كما تم بناء **قناطر نجع حمادي** بغرض التوسع الزراعي في مديريتي جرجا وأسيوط بإنشاء ترعتي الفاروقية والفؤادية في عام 1930م، وتتكون القناطر من 100 فتحة عرض كل منها ستة أمتار، بالإضافة إلى هويس للملاحة يبلغ طوله 80 متر وعرضه 16 متر. وقد بلغت تكاليف إنشاء تلك القناطر بالإضافة إلى الترعتين 3.705 مليون جنيه. وفي عام 1939م تم بناء **قناطر محمد علي** شمال القناطر الخيرية لتحل محلها بعد انتهاء عمرها الافتراضي. وفي عام 1951م تم إنشاء

قناطر إدفينا على فرع رشيد وتلتها **قناطر فارسكور** على فرع دمياط ليحلا محل السد الترابي الذي كان يُقام محلهما بعد انتهاء الفيضان لمنع غزو البحر للفرعين.

أعمال الصرف الزراعي

لم تعرف مصر نظام الصرف الزراعي المستقل إلا منذ بداية هذا القرن، فنظام الري الفيضي القديم كان يستخدم مجري النهر نفسه والترع المتفرعة كمصارف تستقبل المياه من الأراضي بعد انحسار الفيضان. إلا أنه مع تطور منشآت الري وتوفر المياه بالترع في فصول الصيف فقدت هذه الترع قيمتها كمصارف زراعية، وارتفع منسوب الماء الأرضي مما كان له من آثار سيئة على إنتاجية المحاصيل خاصة محصول القطن. لذلك سارعت سلطات الاحتلال بدراسة هذه المشكلة، ومن ثم كان التوصل لضرورة إنشاء نظام مستقل للصرف الزراعي في مصر. وابتداء من ذلك التاريخ عرفت مصر المصارف الزراعية، وتم شق ما طوله 200 كيلومتر من المصارف الزراعية خلال الفترة (85 – 1895م) بتكلفة قدرها 38 ألف جنيه. وبعد ظهور النتائج الأولية للمشروع سارعت الحكومة بمعدلات التنفيذ حيث تم شق 3387 كيلو متر من المصارف خلال الفترة (1897 – 1907م) بتكلفة إجمالية قدرها 1.4 مليون جنيه. وفي عام 1927م قررت الحكومة بناء 18 محطة طلمبات صرف على النحو التالي:

- خمسة محطات في الدقهلية
- ثلاث محطات في البحيرة
- أربع محطات شمال غرب مديرية الغربية
- ستة محطات شمال شرق الغربية.

وقد انتهى ذلك المشروع عام 1934م بعد إنشاء ثلاث محطات لتوليد الطاقة الكهربية في كل من: السرو، وبلقاس، والعطف. وفي عام 1911م قررت الحكومة إنشاء طلمبتي صرف، واحدة عند المكس لرفع مياه الصرف الواردة إلى البحر بارتفاع ستة أمتار مع إنشاء مصرف رئيسي يقوم بتجميع مياه الصرف وصبها في بحيرة مريوط. والثانية عند بلطيم بالقرب من البرلس لرفع المياه إلى بحيرة البرلس بارتفاع مترين ونصف المتر.

تنظيم مناوبات الري

كما يُعَد بداية القرن العشرين امتداد للنشاط في مجال تنظيم استغلال منشآت الأشغال العامة، والخاصة بتطوير نظام الري في البلاد منذ أن وضعه الخبير الإنجليزي **سكوت منكريف** في يوليو 1883م. وصدر قرار من نظارة الأشغال باعتماد نظام العمل به في أكتوبر 1883م، ثم صدرت اللائحة التنفيذية في فبراير 1886م والتي تحدد اختصاصات مفتشي الري وعلاقتهم بمديري الأقاليم. وكان من اختصاصات المدير مراقبة تقسيم المياه في كافة مراكز وأقسام المديرية، حتى يكون التوزيع بطرقة عادلة. وللمدير الحق في رئاسة اللجنة المشكلة لمحاكمة من يخالف لوائح الري، وكذلك رئاسة اللجنة التأديبية المؤلفة في كل مديرية لمحاكمة العمد والمشايخ فيما بدر منهم من مخالفات في وظائفهم. وفي فبراير 1894م صدر المشروع الخاص بالإجراءات التي تتخذ ضد مخالفات قوانين الري، وتركيب المضخات الآلية، ونظام المناوبات. وأنشئ في كل مديرية لجنة للترع والجسور للنظر في القضايا التي تتعلق بمخالفات الري، وكان لها سلطة الحكم بالحبس من يوم إلى شهرين، وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها للذين أضروا بالجسور والترع وغير ذلك من مخالفات الري. كان لاستخدام طلمبات الري البخارية من قِبل كبار المُلاّك أثره الكبير في عدم

وصول مياه الري إلى نهايات الترع، ومن ثم هلاك المزروعات التي تعتمد على هذه المياه. وكان الصراع على مياه الري يمتد إلى أعمال القتل في كثير من الأحيان، لذلك قامت نظارة الأشغال بوضع جداول تفصيلية لجميع النواحي في البلاد تحدد فيها أقسام الترع، والمدة التي يُسمح فيها بالري بحيث لا يمكن لأي مزارع إلا أن يروى محصوله في دوره، ويقوم مفتشو الري بمتابعة التنفيذ وتوقيع العقوبات على المخالفين. أما كمية المياه الواردة للترع فيتم تقديرها بناء على المساحة التي يتم ريها، ويتم التحكم في هذه المياه من خلال فتح قناطر وبوابات مرور المياه. وقد نصت لائحة الترع والجسور الصادرة في فبراير 1894م على أن " من يأخذ مياها من إحدى الترع سواء أكان ذلك بفتح فُمْها أو فُم المسقاة أو يُحدث قطعا في جسورها أو يرفع المياه منها رفعا صناعيا في الأيام التي يُنبه فيها مفتشو الري أو غيرهم من المندوبين بأنه من استعمل مياه الترعة للري يُعَاقب بالحبس من خمسة عشر يوما إلى شهرين أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها " ونصت اللائحة أيضا على " منع ري الذرة في حالة عدم توفر المياه لري محصول القطن الذي عليه معول حياة البلاد الاقتصادية ". وقد تم تعديل نظام المناوبات عدة مرات بناء على شكاوى الفلاحين، إلا أن الفلاح الصغير وقع فريسة كبار المُلاّك ممن يملكون الطلمبات البخارية حيث كانوا يتقاضون من الفلاحين أموالا طائلة نظير إيصال المياه إلى أراضيهم[38].

الأسمدة الكيماوية

ظل الفلاح المصري يستخدم السماد العضوي وعلى الأخص التراب المُشرْب بفضلات الحيوانات المأخوذ من الحظائر (السباخ البلدي)، والمأخوذ من تلال الخرائب القديمة للمدن والقرى والمعروفة باسم الكوم (السباخ الكفري) حيث يحتوى على المواد العضوية المتحللة، وزبل الحمام منذ آلاف السنين. ثم

أضاف إليه السماد الطبيعي المأخوذ من رمل (ماروج)، وكذلك من الصلصال (الطفل) وهما من الأسمدة الضعيفة. وقد عَرِفَ المُزارع المصري أهمية السماد العضوي في تخصيب التربة الزراعية منذ أمد بعيد يمتد إلى عصر الدولة القديمة. ونظراً لانخفاض عدد المزارع المتخصصة في تربية الماشية، وعدم وجود مراعي طبيعية تقريباً، فإن حجم السماد البلدي اللازم للزراعة المصرية كان غير كافي. ومن المعروف أن البرسيم هو الغذاء الرئيسي للماشية في فصل الشتاء، بينما قش القمح والفول هو المستخدم صيفاً. ويتم تجميع الفضلات الصلبة للحيوانات لتُستخدَم كوقود، بينما يمتزج البول مع فرشة الماشية ليكوّن السماد البلدي. ونظرا لاختلاف هذا السماد من مزرعة لأخرى، بل ومن نفس المزرعة من وقت لآخر فإن تركيب هذا السماد دائما ما يكون متبايناً. وتتراوح نسبة المادة العضوية في السماد البلدي بين 6 – 16 %، بينما تتراوح نسبة النتروجين بين 0.1 – 0.5 %. ومن الجدير بالذكر أن هناك أسمدة طبيعية أخرى يتم استخدامها مثل الطفلة، والسماد الكفري، والسماد الجبلي. ومعظم الطفلة والسماد الجبلي تُستهلك في مديريتي قنا وأسوان، وقد بلغ حجم الطفلة المستخدمة في هاتين المديريتين عام 1929م نحو 206.0 ألف متر مكعب، كما بلغ حجم السماد الجبلي 731.0 ألف متر مكعب. وعند بداية القرن العشرين بدأ الفلاح المصري في التعرف على الأسمدة الكيماوية المستوردة. **وقد** ظلت الكميات المستخدمة من الأسمدة في الزراعة كميات ضئيلة للغاية، ولم تستخدم إلا في مزارع كبار المُلاّك بعد أن أوصت الجمعية الخديوية الزراعية باستخدامها، وبدأت كميات الأسمدة تظهر في إحصائيات مصلحة الجمارك مع بداية هذا القرن حيث وردت أول كمية وهي 2.2 طن عام 1902م، وابتداء من عام 1908م بدأ تسجيلها وفقا لأصنافها. ويوضح الجدول رقم (11) المتوسط السنوي لتطور واردات الأسمدة الكيماوية من الخارج

كما وردت عند **بطرس باسيلي**، حيث يتبين الارتفاع التدريجي من نحو 3.456 ألف طن / سنة عند بداية القرن (1900 – 1904م)، إلى 412.4 ألف طن / سنة عند منتصف القرن (1945 – 1949م). ويُلاحظ أيضاً مدى تأثير الحروب العالمية على الواردات المصرية من الأسمدة الكيماوية حيث انخفضت الواردات السنوية من 71.7 ألف طن قبل الحرب الأولى إلى 37.0 ألف طن خلال سنوات الحرب، كما انخفضت من 106.3 ألف طن قبل الحرب الثانية إلى 39.1 ألف طن خلال سنوات الحرب. أما بيانات الجدول رقم (12) فتوضح المتوسط السنوي للمستخدم من الأسمدة الكيماوية خلال نفس الفترة كما وردت عند **سمير رضوان**، حيث يُلاحَظ ارتفاع هذه الكميات عن تلك الواردة في الجدول السابق، ولعل السبب يعود إلى بداية ظهور الإنتاج المحلي من هذه الأسمدة، ومن ثم يمكن اعتبار هذا الفرق ممثلاً للإنتاج المحلي خلال نفس هذه الفترات. وبشكل عام يُلاحظ زيادة نصيب الفدان من الأرض الزراعية من نصف كيلو جرام / سنة عند بداية القرن إلى 79.9 كجم / سنة عند منتصف القرن (1945 – 1949م)، ثم تقفز إلى 144.6 كجم / سنة خلال السنوات التالية مباشرة (1950 – 1954م). وفي عام 1952م بلغ حجم الوارد من الأسمدة الكيماوية 629 ألف طن، وحجم المنتج محلياً 206 ألف طن، أي أن حجم المستخدم بلغ 835 ألف طن.

جدول رقم (11) تطور المتوسط السنوي لكمية الواردات من الأسمدة الكيماوية (1900 – 1949م).

(الكمية بالألف الطن)

الفترة	الكمية	الفترة	الكمية
1904 – 1900	3.456	1929 – 1925	259.200
1909 – 1905	15.041	1934 – 1930	305.200
1914 – 1910	62.200	1939 – 1935	552.200
1919 – 1915	36.881	1944 – 1940	187.600
1924 – 1920	112.608	1949 – 1945	412.400

المصدر: جُمع وحُسِب من: – بطرس باسيلي، **تطور الزراعة المصرية في نصف قرن، مجلة الفلاحة**، السنة 31، العدد الثالث، جمعية خريجي المعاهد الزراعية، القاهرة، مايو – يونيه 1951م، ص 194.

جدول رقم (12) تطور المتوسط السنوي لحجم المستخدم من الأسمدة الكيماوية ونصيب الفدان منها.

الفترة	حجم الأسمدة المستخدمة بالألف طن	نصيب الفدان من االمساحة الزراعية بالكيلو جرام	نصيب الفدان من المساحة المحصولية بالكيلو جرام
1904 – 1900	2.2	0.4	0.3
1909 – 1905	23.1	4.3	3.0
1914 – 1910	71.7	13.8	9.4
1919 – 1915	37.0	7.0	4.8
1924 – 1920	118.0	22.1	14.4
1929 – 1925	276.0	49.6	32.0
1934 – 1930	328.5	61.5	40.4
1939 – 1935	562.6	106.3	70.2
1944 – 1940	212.2	39.1	23.7
1949 – 1945	461.4	79.9	50.4
1954 – 1950	824.2	144.6	87.5

المصدر:– صالح محمد صالح، **الإقطاع والرأسمالية في مصر**، دار بن خلدون، بيروت، 1979م، ص 74، نقلاً عن سمير رضوان، **تكوين رأس المال في الصناعة والزراعة المصريتين (1882 – 1967م)**، لندن، 1974م، ص 149.

1- الأسمدة الكيماوية عام 1929م:

لم ترد بيانات تفصيلية عن الأسمدة الكيماوية في التعداد الزراعي لسنة 1929م، إنما وردت إحصائية إجمالية عن المستهلك من تلك الأسمدة عام 1929، وهي جميعها أسمدة كيماوية مستوردة من الخارج. وقد بلغت جملة تلك الأسمدة 327.863 ألف طن، وتبلغ نسبة **نترات الصودا** من بينها 58.9 %، بينما تبلغ نسبة **نترات الجير** 19.8 %، كما تبلغ نسبة **سوبر فوسفات الجير** 14.5 %. وبذلك تبلغ نسبة الأصناف الثلاث 93.2 % من جملة الأسمدة الكيماوية المستخدمة في ذلك العام، بينما تبلغ نسبة باقي الأسمدة كلها نحو 6.8 % فقط.

جدول رقم (13) أصناف الأسمدة الكيماوية المستخدمة عام 1929م، وكمياتها بالطن.

الصنف	الكمية	الصنف	الكمية
نترات الصودا	193125	نترو سلفات النوشادر	3481
نترات الجير	64795	سوبر فوسفات الجير	60532
سلفات النوشادر	2590	أسمدة أخرى	1678
سينميد الجير	1662		
الجملة = 327863 طن			

المصدر:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة** 1929، القاهرة، 1933م، ص. ف.

2 -الأسمدة الكيماوية عام 1950م:

توضح بيانات عام 1950م أن جملة الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة المصرية في ذلك العام بلغت 678.660 ألف طن، أي بزيادة قدرها 350.797 ألف طن عن عام 1929م، وبنسبة زيادة كلية قدرها 107.0 %. هذا بالإضافة إلى 7.046 ألف طن من الكسب. وكانت الأسمدة الأزوتية وحدها تُشكل 90 % من جملة الأسمدة الكيماوية، تليها الأسمدة الفوسفاتية بنسبة 10 %، أما

الأسمدة البوتاسية فكانت بنسبة ضئيلة للغاية تكاد لا تُذكر حيث بلغت كميتها 270 طن فقط.

التوزيع الإقليمي للأسمدة المستخدمة

بدراسة التوزيع الإقليمي للأسمدة الكيماوية يتبين أن هناك توزيع متقارب بين الوجهين البحري والقبلي بالنسبة للأسمدة الأزوتية. أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فإن مديريات الوجه البحري استحوذت وحدها على 90.3 % من الكمية المُستخدمة، بينما حصلت مديريات الوجه القبلي على 9.7 % فقط. ونفس الشيء تقريبا بالنسبة للأسمدة البوتاسية رغم ضآلتها حيث استحوذت مديريات الوجه البحري على 76.7 % من الكمية المستخدمة، بينما استحوذت مديريات الوجه القبلي على 23.3 %.

- **الأسمدة الأزوتية:** كانت مديرية أسيوط في مقدمة المديريات المستخدمة للأسمدة الأزوتية حيث حصلت وحدها على 12.9 % من جملة الكمية المستخدمة، تليها مديريات المنيا، وأسيوط، والشرقية بنسب قدرها 9.5 %، 9.4 %، 9.2 % على الترتيب. ثم تأتي مديريات الغربية وقنا، والبحيرة، والدقهلية بنسب قدرها 8.5 %، 7.5 %، 7.3 %، 7.0 % على الترتيب. أما أقل المديريات نصيباً فكانت مديرية أسوان التي حصلت على 1.5 % فقط من جملة الكمية المستخدمة، تليها مديريتي القليوبية والجيزة بنسب قدرها 3.6 %، 3.5 % على الترتيب.
- **الأسمدة الفوسفاتية:** جاءت مديريتي الشرقية والغربية في مقدمة المديريات المستخدمة للأسمدة الفوسفاتية بنسب قدرها 20.1 %، 19.5 % على الترتيب. تليهما مديريتي الدقهلية والبحيرة بنسب قدرها 14.1 %، 12.1 % على الترتيب. أما أقل المديريات استخداماً للأسمدة الفوسفاتية فكانت

مديريتي أسوان وسوهاج بنسبة 0.1 % لكليهما، تليهما مديريتي قنا وبني سويف بنسب قدرها 0.7 %، 0.9 % على الترتيب.

- **الأسمدة البوتاسية:** جاءت مديرية القليوبية في مقدمة المديريات المستخدمة للأسمدة البوتاسية بنسبة 21.8 % من جملة تلك الأسمدة، تليها مديرية البحيرة بنسبة 15.6 %. ثم تأتي مديريات المنوفية، كفر الشيخ، أسيوط بنسب قدرها 9.6 %، 9.3 %، 8.9 % على الترتيب. ولم تستخدم مديرتي أسوان وسوهاج هذا النوع من الأسمدة، أما مديريتي الفيوم وقنا فإنهما أيضاً استخدما ذلك النوع من الأسمدة بكميات تكاد لا تُذكر حيث بلغت طن واحد للأولى، وطنين اثنين للثانية.

متوسط نصيب الفدان من السماد

بدراسة متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة الكيماوية المستخدمة يتبين ارتفاع متوسط نصيب الفدان المحصولي في الوجه القبلي عن نظيره في الوجه البحري بالنسبة للأسمدة الأزوتية، وعلى العكس من ذلك تماماً بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية، وذلك على النحو التالي:

-**الأسمدة الأزوتية:** بلغ متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة الأزوتية في الوجه القبلي 89.8 كيلو جرام، بينما بلغ ذلك المتوسط في الوجه البحري 46.1 كيلو جرام. وجاءت مديريات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والمنيا في مقدمة المديريات بمتوسطات قدرها 126.0 كجم / فدان، 103.5 كجم / فدان، 99.6 كجم / فدان، 93.6 % على الترتيب. أما أقل المديريات استخداماً للفدان المحصولي الواحد فكانت مديريات كفر الشيخ، والبحيرة، والدقهلية، والغربية بمتوسطات قدرها نحو 34.6 كجم / فدان، 38.6 كجم / فدان، 43.6 كجم / فدان، 46.2 كجم / فدان على الترتيب.

-**الأسمدة الفوسفاتية:** بلغ متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة الفوسفاتية في الوجه البحري 10.1 كيلو جرام، بينما بلغ ذلك المتوسط في الوجه القبلي 1.8 كيلو جرام. وجاءت مديريات الشرقية، والغربية، والمنوفية، والقليوبية في مقدمة المديريات بمتوسطات قدرها 12.9 كجم / فدان، 11.9 كجم / فدان / 10.8 كجم / فدان، 10.1 كجم / فدان على الترتيب. أما أقل المديريات استخداماً للفدان المحصولي الواحد فكانت مديريات سوهاج، وأسوان، وقنا، وبني سويف بمتوسطات قدرها 0.1 كجم / فدان، 0.2 كجم / فدان، 1.1 كجم / فدان، 1.5 كجم / فدان على الترتيب.

- **الأسمدة البوتاسية:** كما سبق وبينا مدى ضآلة الكميات المستخدمة من ذلك السماد فإننا نجد أن متوسط نصيب الفدان المحصولي في الوجه البحري بلغ 34 جرام، وأن متوسط نصيب الفدان المحصولي في الوجه القبلي 17 جرام. وفي الوقت الذي لم تستخدم فيه مديريتي سوهاج وأسوان هذا السماد، نجد أن متوسط نصيب الفدان في الفيوم بلغ جرامين فقط، وفي قنا أربع جرامات. أما أعلى المديريات استخداما لذلك السماد فقد بلغ فيها متوسط نصيب الفدان المحصولي درجة كبيرة من الضآلة حيث بلغ في القليوبية التي تأتي في مقدمة المديريات 172 جرام / فدان، تليها مباشرة مديرية الجيزة بمتوسط قدره 49 جرام / فدان.

الكسب

بلغت جملة كمية الكسب المُستخدمة كسماد نحو 7046 طن، وقد تركز استخدامه في مديريات الوجه البحري التي بلغ نصيبها 5835 طن بنسبة قدرها 82.8 %، بينما بلغ نصيب مديريات الوجه القبلي 1211 طن بنسبة 17.2 %. وتأتي مديريتي البحيرة والقليوبية في المقدمة حيث استحوذت كل منهما

على 21.7% من جملة الكمية المستخدمة، تليهما مديرية الغربية بنسبة قدرها 18.4%، ثم مديرية أسوان بنسبة 13.6 %. بينما تعرف مديريات الفيوم، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج مثل هذا النوع من الاستخدام، وجاءت مديرية قنا أقل نصيبا حيث استحوذت على 0.1 % فقط من جملة الكمية المستخدمة، تليها بني سويف بنسبة 0.5 %، ومديرية كفر السيخ بنسبة 0.6 %. أما عن متوسط نصيب الفدان المحصولي من الكسب فتأتي مديرية أسوان في المقدمة بمتوسط قدره 7.9 كجم / فدان، تليها القليوبية بمتوسط 4.5 كجم / فدان، ثم مديريتي البحيرة والغربية بمتوسط قدره 1.3 كجم / فدان، 1.2 كجم / فدان على الترتيب. بينما ينخفض متوسط نصيب الفدان المحصولي من الكسب في باقي المديريات عن كيلو جرام واحد لكل فدان.

جدول رقم (14) الكميات المستخدمة من الأسمدة الكيماوية بالطن عام 1950م موزعة على المديريات، ونسب وتوزيعا.

البيان	أسمدة أزوتية		أسمدة فوسفاتية		أسمدة بوتاسية	
	طن	%	طن	%	طن	%
البحيرة	44312	7.3	8278	12.1	42	15.6
الدقهلية	42745	7.0	9546	14.1	17	6.3
الشرقية	56272	9.2	13726	20.1	20	7.4
الغربية	51695	8.5	13271	19.5	18	6.7
القليوبية	21823	3.6	3476	5.1	59	21.8
المنوفية	36395	6.1	6918	10.1	26	9.6
كفر الشيخ	28031	4.6	6312	9.3	25	9.3
وجه بحري	**281273**	**46.1**	**61527**	**90.3**	**207**	**76.7**
الجيزة	20938	3.5	993	1.6	17	6.3
بني سويف	25902	4.3	589	0.9	8	3.0
الفيوم	32644	5.3	2010	2.9	1	0.4
المنيا	58239	9.5	1401	2.0	11	4.0
أسيوط	78733	12.9	1029	1.5	24	8.9
سوهاج	57608	9.4	51	0.1	00	00
قنا	45681	7.5	521	0.7	2	0.7
أسوان	9233	1.5	18	0.1	00	00
وجه قبلي	**328978**	**53.9**	**6612**	**9.7**	**63**	**23.3**
جملة	**610251**	**100**	**68139**	**100**	**270**	**100**

المصدر:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 480 – 481.

جدول رقم (15) متوسط نصيب الفدان المحصولي من الأسمدة المختلفة عام 1950م.

(كجم / فدان)

البيان	أسمدة أزوتية	أسمدة فوسفاتية	أسمدة بوتاسية	كسب
البحيرة	38.6	7.2	0.037	1.330
الدقهلية	43.6	9.7	0.017	0.0202
الشرقية	52.9	12.9	0.019	0.647
الغربية	46.2	11.9	0.016	1.161
القليوبية	64.7	10.1	0.172	4.471
المنوفية	56.9	10.8	0.041	0.857
كفر الشيخ	34.6	7.8	0.031	0.052
وجه بحري	**46.1**	**10.1**	**0.034**	**0.956**
الجيزة	59.9	2.8	0.049	0.601
بني سويف	66.3	1.5	0.020	0.097
الفيوم	60.7	3.7	0.002	00
المنيا	93.6	2.3	0.018	00
أسيوط	126.0	1.7	0.038	00
سوهاج	103.5	0.1	00	00
قنا	99.6	1.1	0.004	0.049
أسوان	76.1	0.2	00	7.886
وجه قبلي	**89.8**	**1.8**	**0.017**	**0.331**
جملة	**62.5**	**7.0**	**0.028**	**0.722**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

–وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لعام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م.

جدول رقم (16) حجم الواردات المصرية من الأسمدة بالألف طن

خلال الفترة (1913 – 1938م)

السنة	الكمية	السنة	الكمية	السنة	الكمية
1909	21.165	1919	57.718	1929	327.863
1910	35.559	1920	120.246	1930	317.722
1911	59.962	1921	43.747	1931	261.696
1912	70.089	1922	118.207	1932	234.557
1913	71.654	1923	101.755	1933	595.672
1914	72.610	1924	179.087	1934	422.399
1915	61.243	1925	258.306	1935	561.615
1916	25.432	1926	243.073	1936	572.438
1917	36.940	1927	225.421	1937	461.838
1918	3.071	1928	275.370	1938	513.799

المصدر: –ألان رتشاردز، **التطور الزراعي في مصر (1800 – 1980م)**، ترجمة: أحمد فؤاد سيف النصر، كتاب الأهالي رقم (34)، القاهرة، يوليو 1991م، ص 164.

جدول رقم (17) كمية الواردات من الأسمدة الكيماوية بالألف طن

خلال الفترة (1909 – 1914م)

السنة	نترات صودا	سلفات نوشادر	أسمدة أخرى	سينامید	سلفات بوتاس	سوبر فوسفات	الجملة
1909	18.530	354	26	00	00	2255	21.165
1910	30.505	1660	76	00	00	3318	35.559
1911	48.771	1639	55	00	00	9497	59.962
1912	56.047	1650	61	728	144	11459	70.089
1913	56.474	561	245	971	255	13148	71.654
1914	52.325	2633	1472	771	131	15278	72.610

المصدر: –إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 205.

الآلات الميكانيكية

ظل التطور في آلات وأدوات الزراعة بطيئا طوال النصف الأول من القرن العشرين، ومن الصعب للمعايش لتلك الفترة ملاحظة أن هناك تطور ما في أدوات العمل الزراعي. وكان من الطبيعي أن تبدأ عملية التطور الفني في استخدام هذه الأدوات في مزارع كبار المُلاّك لسببين: الأول أنهم القادرون عمليا على شرائها نظرا لارتفاع أثمانها، ويرجع السبب الثاني إلى أن هؤلاء المُلاّك الكبار هم أول من يُسارع إلى تبني الأفكار الجديدة. وقد عرِفَت المزارع الكبيرة وخاصة تفاتيش الأسرة المالكة استخدام محاريث الجرارات البخارية، وطلمبات الري الثابتة منذ نهاية القرن التاسع عشر إلا أن ذلك لم يكن يُمثل ظاهرة عامة. وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الأولى بداية التوسع البطيء في معدلات استخدام الآلات الزراعية. وفي عام 1930م أصدرت الحكومة التعريفة الجمركية الجديدة وكان من بينها خفض الرسوم الجمركية على العِدد والآلات ومن بينها العِدد والآلات الزراعية من 8 % إلى 6 % . وارتفعت قيمة الواردات من هذه الآلات من 187.194 ألف جنيه عام 1938م إلى 385.452 ألف جنيه عام 1946م. أما الآلات البلدية فمن المعروف أنه كان يتم تصنيعها في الورش المحلية إلا أنه مع التوسع في استخدام طلمبات الري قامت المصانع المحلية بتصنيع هذه الطلمبات أيضاً، وكان ذلك منذ عام 1935م تقريباً. كما شهدت فترة ما بعد الحرب الثانية توسعاً كبيراً في استخدام هذه الآلات[39]. أما اقتصار التوسع في استخدام الآلات الزراعية على المزارع الكبيرة والمتوسطة مع انعدامها تقريباً في المزارع الصغيرة فهو نتيجة منطقية تتمشى مع ضعف وتخلف الرأسمالية المصرية نتيجة الظروف الخاصة بنشأتها، وهذا ما توصلت إليه غالبية الدراسات الخاصة بطبيعة نشأة الرأسمالية المصرية. ومن هنا يُمكن القول أيضاً أنه إذا كان النمط التبعي قد أخذ في

التقلص والانكماش لصالح النمط الرأسمالي فإن هذا الأخير كان يتضمن قسمين واحد متقدم يتوسع في استخدام الآلات الميكانيكية والأسمدة الكيماوية ونظم الزراعة الحديثة ويقع تحت سيطرة كبار ومتوسطي المُلاك، وقسم آخر متخلف يستخدم الآلات اليدوية والأسمدة البلدية ونظم الزراعة التقليدية ويقع تحت سيطرة صغار المُلاّك. هذا ويُمكن تقسيم ماكينات وآلات الزراعة إلى أربعة مجموعات: تضم المجموعة الأولى ماكينات وأدوات الري، وتضم الثانية الجرارات الزراعية، وتضم المجموعة الثالثة المحاريث الزراعية، بينما تضم المجموعة الرابعة ماكينات وأدوات زراعية متنوعة.

جدول رقم (18) تطور أعداد الآلات الزراعية، وعلاقتها بمساحة الملكية عامي 1929م & 1939م.

البيان	العدد عام 1929	العدد عام 1939	التوزيع النسبي لملكية آلات 1939 (%)		
			أقل من 5 فدان	5 < 50 فدان	أكبر من 50 فدان
محراث بخاري	1088	1795	3	13	84
محراث بلدي	564144	603903	53	32	15
محراث سيار	2741	–	–	–	–
آلة دراس	569	2123	3	10	87
آلة تفريط	746	2083	9	19	72
آلة تذرية	2373	2494	7	24	69
آلة تذرية يدوية	7676	–	–	–	–
نورج بلدي	302023	301705	43	42	15

المصدر: جُمع وحُسِب من:

– آلان ريتشاردز، **التطور الزراعي في مصر (1800 – 1980م)**، ترجمة: أحمد فؤاد سيف النصر، كتاب الأهالي رقم (34)، القاهرة، 1991م، ص 172.

– بيانات المحاريث السيارة وآلات التذرية اليدوية من: وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، ص 68.

ماكينات وأدوات الري

لم يهتم التعداد الزراعي الأول لسنة 1929م بحصر ماكينات وأدوات الري، حيث لم تظهر أية أرقام خاصة بها في جداوله المختلفة. وجاء التعداد الزراعي الثاني لسنة 1939م ليرصد هذه الآلات، ثم يضيف التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م مزيداً من التفاصيل.

أ –ماكينات الري:

بلغ عدد ماكينات الري عام 1929م نحو 15.8 ألف ماكينة انخفضت إلى 15.2 ألف ماكينة عام 1950م. وتتركز هذه الماكينات في الوجه القبلي حيث الأراضي الزراعية أكثر احتياجاً لرفع المياه، فقد بلغت نسبة أعداد هذه الماكينات 70.7 %، بينما بلغت في الوجه البحري 29.3 %

ب –ساقية بلدي:

وهي أكثر آلات الري انتشاراً في مصر، وقد انخفضت أعدادها من 136.7 ألف ساقية، إلى 128.1 ألف ساقية ، بنسبة انخفاض كلية قدرها 6.3 % خلال فترة العشر سنوات. والسواقي بشكل عام أكثر انتشارا في الوجه البحري، حيث يبلغ نسبتها نحو 69.7 %، بينما تصل إلى 30.3 % في الوجه القبلي.

ج –ساقية إفرنجي:

انخفضت أيضاً أعداد السواقي الإفرنجية من 20.8 ألف ساقية عام 1939م، إلى 12.1 ألف ساقية عام 1950م، بنسبة انخفاض كلية قدرها 41.8 %. وهي أكثر انتشاراً في الوجه البحري من نظيرتها البلدية حيث تصل إلى 89.6 %، بينما تصل في الوجه القبلي إلى 10.4 %.

ء –طمبور:

وهو آلة الري التقليدية الوحيدة التي تزايدت أعدادها خلال هذه الفترة من 235.0 ألف آلة إلى 237.6 ألف آلة، بنسبة زيادة كلية قدرها 1.1 %. وتبلغ نسبة انتشاره في الوجه البحري 55.9 %، وفي الوجه القبلي نحو 44.1 %.

هـ –شادوف:

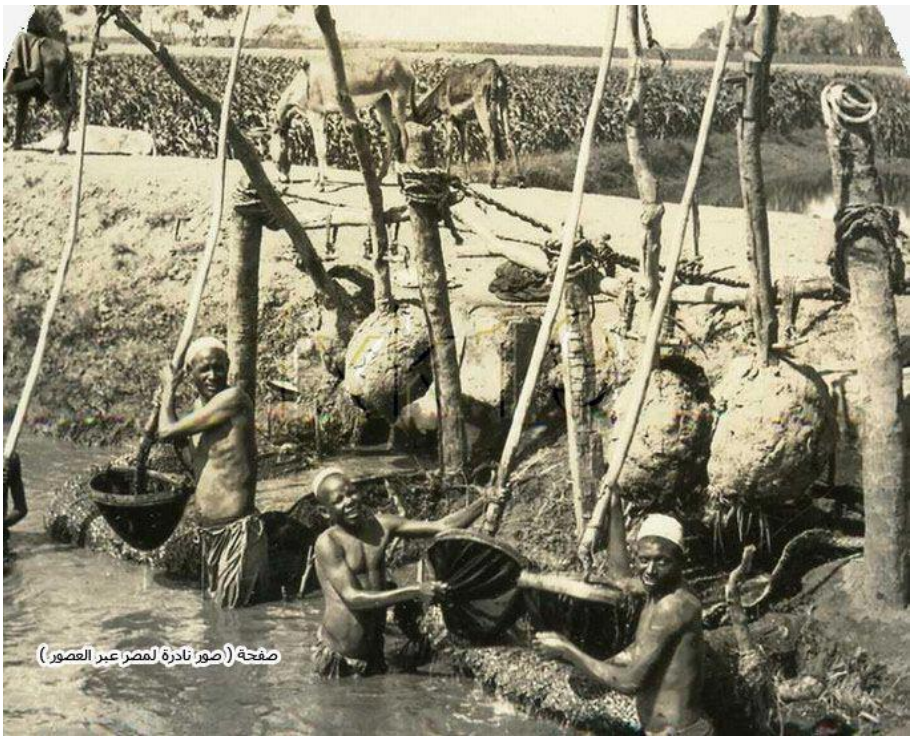

انخفضت أعداد الشواديف من 53.4 ألف شادوف، إلى 44.7 ألف شادوف، بنسبة انخفاض كلية قدرها 16.3 % . والشادوف أداة الري الأكثر انتشاراً في الوجه القبلي، حيث تتواجد به نسبة 88.7 % من جملة الأعداد، بينما يتواجد بنسبة 11.3 % في الوجه البحري

و –طلمبة ري:

بلغت أعداد طلمبات الري عام 1950م نحو 5841 طلمبة، يوجد 58.4 % منها في الوجه البحري، بينما توجد النسبة المتبقية 41.6 % منها في الوجه القبلي.

ع –طمبوشة المواشي:

بلغ عددها عام 1950م نحو 83.4 ألف طمبوشة، يوجد 95.4 % منها بالوجه البحري، بينما يوجد 4.6 % منها بالوجه القبلي.

غ –طمبوشة بالآلات:

ويوجد منها أعداد قليلة تبلغ نحو 3500 طمبوشه فقط، يوجد 84.5 % منها بالوجه البحري، 15.5 % منها بالوجه القبلي.

الجرارات الزراعية

شهد بداية القرن دخول الجرارات الزراعية إلى الريف المصري وذلك منذ اختراع الوابورات البخارية التي كان يلزم توفر وابورين منهما حتى يُمكن تشغيل المحاريث حيث يقوم أحدهما بسحب المحراث على أحد جوانب الحقل ثم يقوم المحراث الآخر بالسحب العكسي بعد انتهاء دور المحراث الأول. وقد استمر عمل هذه الوابورات حتى تم احلال جرارات أوتومبيل الحرث تدريجياً.

أ–وابورات بخارية:

انخفضت أعداد وابورات الحرث البخارية (فاولر) من 1795 وابور بخاري عام 1939م، إلى 648 وابور فقط عام 1950م، بنسبة انخفاض كلية قدرها 63.9 %، وكان ذلك الانخفاض لصالح جرارات الأوتومبيل التي كانت قد بدأت في الانتشار. وكانت تلك الوابورات أكثر انتشاراً في الوجه البحري عام 1939م، ولكن في عام 1950م، ونظراً لأن معدل تناقصها في الوجه البحري

كان أعلى من نظيره في الوجه القبلي، فقد تساوى توزيع الوابورات المتبقية بين الوجهين البحري والقبلي.

ب-جرارات أوتومبيل الحرث:

أخذت جرارات أوتومبيل الحرث في الانتشار حتى بلغ عددها عام 1950م نحو عشرة آلاف جرار، يوجد 65.2 % منها بالوجه البحري، بينما يوجد 34.8 % منها بالوجه القبلي. وقد صنف تعداد 1950م تلك الجرارات إلى مجموعتين: تضم المجموعة الأولى الجرارات ذات القدرة الأكثر من 35 حصان، ويبلغ عددها نحو أربعة آلاف جرار، أي بنسبة قدرها 40 %. وتضم المجموعة الثانية الجرارات ذات القدرة الأقل من 35 حصان، ويبلغ عددها نحو ستة آلاف جرار أي بنسبة قدرها 60 % من جملة أعداد الجرارات.

3-المحاريث الزراعية:

تُعَد المحاريث من أهم الأدوات الزراعية على الإطلاق، وتتنوع أشكال تلك المحاريث وفقاً لطبيعة التربة، ووفقاً لعملية الحرث المطلوب إجرائها. وشهد النصف الأول من القرن العشرين نوعان من المحاريث الزراعية هما: المحاريث البلدية، والمحاريث الإفرنجية.

أ-المحاريث البلدية:

بلغ جملة عدد المحاريث البلدية عام 1929م نحو 564.1 ألف محراث ارتفعت إلى نحو 661.9 ألف محراث عام 1950م، بزيادة قدرها 97.8 ألف محراث، وبنسبة زيادة كلية قدرها 17.3 %. وقد توزعت تلك المحاريث بنسبة 68.1 % بالوجه البحري، 31.9 % بالوجه القبلي.

ب-المحاريث الإفرنجية:

بلغ جملة عدد المحاريث الإفرنجية عام 1929م نحو 3749 محراث، ارتفعت إلى نحو 12.4 ألف محراث عام 1950م، بزيادة قدرها 8.7 ألف محراث. وقد توزعت تلك المحاريث بنسبة 64.7 % بالوجه البحري، 35.3 % بالوجه القبلي. وقد صنف تعداد عام 1950م تلك الجرارات إلى مجموعتان: تضم المجموعة الأولى المحاريث الإفرنجية التي تقوم بسحبها الجرارات، ويبلغ عدد المحاريث بها 7.968 ألف جرار، وبنسبة 64.0 % من جملة المحاريث الإفرنجية. وتضم المجموعة الثانية المحاريث الإفرنجية التي تقوم بسحبها الماشية ويبلغ عدد المحاريث بها 4.475 ألف محراث، بنسبة قدرها 36.0%.

ماكينات وأدوات أخرى

تضم الزراعة المصرية عدد كبير جداً من الآلات والأدوات الزراعية التي يصعُب حصرها، وسوف نتناول هنا أهم تلك الأدوات التي أوردها التعداد

الزراعي وهي: ماكينات الدراس، ماكينات التذرية، نوارج بلدية، نوارج إفرنجية، وقصابيات.

أ-ماكينات الدراس:

بلغ عدد ماكينات الدراس عام 1929م نحو 569 ماكينة فقط، وقفزت إلى 2123 ماكينة عام 1939م، ثم ارتفعت إلى 2951 ماكينة عام 1950م. ومن هنا نجد أن الزيادة الكبيرة كانت في فترة الثلاثينات حيث بلغت نسبة الزيادة الكلية بها 273.1 %، بينما بلغت تلك النسبة في فترة الأربعينات 39.0 %. وقد توزعت تلك الماكينات عام 1950م بنسبة 64.8 % بالوجه البحري، 35.2 % بالوجه القبلي.

ب-ماكينات التذرية:

ظلت أعداد ماكينات التذرية على حالها خلال فترة الأربعينات حيث بلغ عددها عام 1939م نحو 2.494 ألف ماكينة، بينما بلغ عددها عام 1950م نحو 2.467 ألف ماكينة. وقد تركزت تلك الماكينات أساساً بالوجه البحري بنسبة 86.1 %، بينما باغت 13.9 % بالوجه القبلي.

ج-نوارج بلدية:

تأتي أعداد النوارج البلدية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد المحاريث البلدية. وقد بلغ عدد هذه النوارج عام 1929م نحو 302.023 ألف نورج، انخفضت قليلاً إلى 301.705 ألف نورج عام 1939م، ثم عاودت الارتفاع إلى 341.499 ألف نورج عام 1950م. وقد توزعت تلك النوارج بنسبة 66.0 % بالوجه البحري، ونسبة 34.0 % بالوجه القبلي.

ء-نوارج إفرنجية:

رغم أهمية تلك النوارج مُقارنة بالنوارج البلدية، إلا أنها ظلت محدودة الانتشار وورد أول إحصاء لها في التعداد الزراعي الثاني لسنة 1939م حيث بلغ عددها نحو 19.082 ألف نورج، ثم انخفضت تلك الأعداد قليلاً إلى 18.655 ألف نورج في التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م. وقد توزعت تلك النوارج الإفرنجية بنسبة قدرها 80.9 % بالوجه البحري، 19.1 % بالوجه القبلي.

هـ القصابيات:

ورد أيضاً أول إحصاء لأعداد للقصابيات في التعداد الزراعي الثاني حيث بلغ عددها نحو 115.037 قصابية ، انخفضت إلى 97.949 ألف قصابية عام 1950م، بحجم انخفاض كلي قدره 17.088 ألف قصابية ، وبنسبة انخفاض كلية قدرها 14.8 %. وقد توزعت تلك القصابيات بنسبة 76.5 % بالوجه البحري، 23.5 % بالوجه القبلي.

نِسَب المساحة للماكينات الزراعية

يخضع التوزيع الإقليمي للماكينات والآلات الزراعية للعديد من المتغيرات التي قد يكون من أهمها: نوعية المحاصيل المزروعة في الإقليم ومدى احتياجها لنوع متخصص من الآلات، متوسط مساحة المزرعة في الإقليم، مدى توفر الأيدي العاملة المنافسة للماكينة أو الآلة، مدى ارتفاع درجة الوعي بين الزراع

بأهمية ميكنة العمليات الزراعية، وغير ذلك من العوامل والمتغيرات. ونظراً لأن هذا الموضوع وحدة يحتاج إلى دراسة مستقلة، فسوف نحاول هنا إلقاء الضوء على شكل توزيع ثلاث من الماكينات والآلات الأكثر انتشاراً في الريف المصري والتي تستخدم عند زراعة جميع المحاصيل مثل الجرارات، والمحاريث البلدية، بالإضافة إلى النوارج البلدية باعتبارها أكثر الآلات الزراعية انتشاراً بعد المحاريث البلدية. وكذلك التعرف على متوسط المساحة المحصولية التي تقوم كل آلة بخدمتها.

أ –المساحة المحصولية / جرار زراعي:

بلغ **عدد الجرارات الزراعية** في مديرية الدقهلية 1645 جرار بنسبة قدرها 16.5 % من جملة عدد الجرارات عام 1950م، تليها مديرية المنيا بنسبة 13.0 %، ثم الغربية بنسبة 12.0 %، تليها مديريتي البحيرة والشرقية بنسبة قدرها 10.8 %، 10.6 % على الترتيب. وتأتي مديرية أسوان في آخر القائمة حيث بلغت نسبة الجرارات الزراعية بها نحو 0.8 %، تليها الجيزة بنسبة 1.3 %، ثم مديرية سوهاج بنسبة 1.6 %. أما من حيث **متوسط عدد الأفدنة المحصولية** التي يخدمها كل جرار فقد جاءت مديرية المنيا في المرتبة الأولى حيث بلغت النسبة 478 فدان / جرار، تليها مديرية الدقهلية بنسبة 596 فدان / جرار، ثم الفيوم بنسبة 857 فدان / جرار. وفي المركز الأخير جاءت مديرية سوهاج حيث بلغت النسبة 3393 فدان / جرار، تليها مديرية الجيزة بنسبة 2648 فدان / جرار، ثم أسوان بنسبة 1536 فدان / جرار. وبشكل عام فقد بلغ متوسط تلك النسبة في **الوجه البحري** 939 فدان / جرار، بينما بلغ في **الوجه القبلي** 1055 فدان / جرار، وكان **المتوسط العام** على مستوى الزراعة المصرية 979 فدان / جرار.

ب-المساحة المحصولية / محراث بلدي:

بلغ **عدد المحاريث البلدية** في مديرية المنوفية 49.291 ألف محراث بنسبة قدرها 13.1 % من جملة المحاريث البلدية عام 1950م. تليها مديرية الشرقية بنسبة 12.1 %، ثم مديرية الغربية بنسبة 11.2 %. وتأتي مديرية أسوان في آخر هذه القائمة بنسبة قدرها 1.2 % تليها مديرية بني سويف بنسبة 3.0 %. أما من حيث **متوسط عدد الأفدنة المحصولية** التي يخدمها كل محراث بلدي فقد جاءت مديرية المنوفية في المركز الأول بنسبة 4.7 فدان / محراث، تليها مديرية القليوبية بنسبة 11.1 فدان / محراث، ثم مديرية قنا بنسبة 12.8 فدان / محراث. وتأتي مديرية المنيا في المركز الأخير بنسبة قدرها 27.2 فدان / محراث، تليها مديرية الفيوم بنسبة 20.5 فدان / محراث، ثم مديرية بني سويف بنسبة 19.9 فدان / محراث. هذا في الوقت الذي بلغ فيه متوسط هذه النسبة في **الوجه البحري** 13.5 فدان / محراث وفي **الوجه القبلي** 17.3 فدان / محراث، بينما بلغ **المتوسط العام** على مستوى الزراعة المصرية 14.7 فدان / محراث.

ج-المساحة المحصولية / نورج بلدي:

بلغ **عدد النوارج البلدية** في المنوفية 49.291 ألف نورج بنسبة قدرها 14.4 % من جملة عدد النوارج عام 1950م. تليها مديرية البحيرة بنسبة قدرها 9.8 %، ثم مديرية الغربية بنسبة 9.4 %. وتأتي مديرية أسوان في المركز الأخير بنسبة قدرها 0.9 %، تليها مديرية بني سويف بنسبة 3.1 %، ثم مديرية المنيا بنسبة 4.0 %. أما من **متوسط عدد الأفدنة المحصولية** التي يخدمها كل نورج فقد جاءت مديرية المنوفية في المركز الأول بنسبة قدرها 13.0 فدان / نورج، تليها مديرية القليوبية بنسبة قدرها 22.6 فدان / نورج، ثم مديرية سوهاج بنسبة 24.0 فدان / نورج. وجاءت مديرية الفيوم في المركز الأخير بنسبة 41.0 فدان /

نورج، تليها مديرية أسوان بنسبة 38.6 فدان / نورج، ثم مديرية بني سويف بنسبة 37.4 فدان / نورج. هذا في الوقت الذي بلغت فيه تلك النسبة 13.5 فدان / نورج في **الوجه البحري**، ونسبة 17.3 فدان / نورج في **الوجه القبلي**، بينما بلغ **المتوسط العام** لتلك النسبة على مستوى الزراعة المصرية نحو 28.6 فدان / نورج.

ء- الجرارات وفئات الحيازة:

بدراسة توزيع الجرارات الزراعية على فئات الحيازة كان من الطبيعي أن تستحوذ الحيازات الكبيرة على أكبر عدد من تلك الجرارات حيث يُمكن الاستفادة منها بشكل كبير في المساحات المتسعة، كما أن تكلفتها المرتفعة لا تُمكّن سوى كبار الحائزين من حيازتها. ففي عام 1950م كانت نسب أعداد الحيازات التي تستخدم الجرارات على النحو التالي: 66.0 % من عدد حيازات (100 فدان فأكثر)، 30.0 % من عدد حيازات (50 > 100 فدان)، 7.7 % من عدد حيازات (5 > 50 فدان)، كما توجد 175 مزرعة فقط من بين 876.78 ألف مزرعة من فئة (أقل من 5 فدان).

أما نصيب كل فئة حيازية من هذه الجرارات، وتوسط عدد الأفدنة الزراعية التي يخدمها كل جرار فكانت كالتالي: الفئة (100 فدان فأكثر) تستحوذ على 54.8 % من العدد الكلي للجرارات، وبنسبة 334.3 فدان لكل جرار. الفئة (50 > 100 فدان) تستحوذ على 24.1 %، وبنسبة 241.0 فدان لكل جرار. الفئة (5 > 50 فدان) تستحوذ على 18.7 %، وبنسبة 150.2 فدان لكل جرار. ثم الفئة (أقل من 5 فدان) فتستحوذ على 2.4 % فقط من جملة عدد الجرارات، وبنسبة 7945.5 فدان لكل جرار.

جدول رقم (19) بيان بتوزيع الجرارات الزراعية على فئات الحيازات الزراعية عام 1950م

الفئات بالفدان	عدد الحيازات	مساحة الحيازات بالفدان	عدد المزارع ذات الجرارات	جملة عدد الجرارات
أقل من 5 فدان	876780	1922817	175	242
5 > 50 فدان	111351	1815795	1780	1864
50 > 100 فدان	8372	579053	2333	2403
100 فدان فأكثر	6520	1826259	4329	5463
الجملة	1003023	6143924	8617	9972

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من: – وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، الجزء الأول، ص 477.

هـ آلات الري وفئات الحيازة:

بدراسة توزيع آلات الري (البحارى والنقالى) على فئات الحيازة كان من الطبيعي أن تستحوذ الحيازات الكبيرة على أكبر عدد من تلك الآلات حيث يُمكن الاستفادة منها بشكل كبير في المساحات المتسعة، كما أن تكلفتها المرتفعة لا تُمكّن سوى كبار الحائزين من حيازتها. ففي عام 1950م كانت نسب أعداد الحيازات التي تستخدم آلات الري على النحو التالي: 51.0 % من عدد حيازات (100 فدان فأكثر)، 24.0 % من عدد حيازات (50 > 100 فدان)، 6.4% من عدد حيازات (5 > 50 فدان)، كما توجد 957 مزرعة فقط من بين 876.78 ألف مزرعة من فئة (أقل من 5 فدان) تستخدم آلات ري أي بنسبة قدرها 0.1 % فقط.

أما نصيب كل فئة حيازية من هذه الآلات، ومتوسط عدد الأفدنة الزراعية التي تخدمها كل طلمبة ري فكانت كالتالي: الفئة (100 فدان فأكثر) تستحوذ على 29.3 % من العدد الكلي للآلات، وبنسبة 410.3 فدان لكل طلمبة. الفئة (50 > 100 فدان) تستحوذ على 15.1 %، وبنسبة 253.5 فدان

لكل طلمبة. الفئة (5 > 50 فدان) تستحوذ على 48.4 %، وبنسبة 247.5 فدان لكل طلمبة. ثم الفئة (أقل من 5 فدان) فتستحوذ على 7.2 % فقط من جملة عدد الجرارات، وبنسبة 1752.8 فدان لكل طلمبة.

جدول رقم (20) بيان بتوزيع آلات الري على فئات الحيازات الزراعية عام 1950م.

الفئات بالفدان	عدد الحيازات	مساحة الحيازات بالفدان	عدد المزارع ذات الطلمبات	جملة عدد الطلمبات
أقل من 5 فدان	876780	1922817	957	1097
5 > 50 فدان	111351	1815795	7089	7338
50 > 100 فدان	8372	579053	2019	2284
100 فدان فأكثر	6520	1826259	3334	4451
الجملة	1003023	6143924	13399	15170

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من: – وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، الجزء الأول، ص 474.

المؤسسات العلمية الزراعية

لم يعتمد التحول في التقنيات على نقل الخبرات الدولية الخارجية فقط بل اعتمد أيضاً على تنمية الخبرات المحلية بعد تجميعها في مؤسسات عِلمية تعمل على تطويرها. وقد تمثل ذلك في إنشاء الجمعية الزراعية التي قامت ببعض مهام وزارة الزراعة التي لم تكن قد أُنشِأت بعد، كما تم إنشاء مدارس زراعية متخصصة، بل وصدرت أيضاً في ذلك الوقت المبكر مجلات زراعية متخصصة وهو ما يُعَد من مظاهر الوعي بأهمية تنمية المجال الزراعي.

الجمعيات ونظارة الزراعة

كانت أولى المحاولات الخاصة بتأسيس الجمعيات الزراعية تلك المحاولة التي تمت في مارس عام 1880م حين قام **حيدر باشا يكن** بتأسيس (**الجمعية**

الزراعيـة المصـرية)، وضـمت عـددا كبيـرا مـن الـذوات الأتـراك وكبـار أعيـان المصـريين وكبـار المُـلاّك الأجانـب. وكـان الأجانـب يشـكلون غالبيـة أعضـاء مجلس إدارتها، وبلـغ عدد أعضـائها عند التأسيس نحو مائتي عضـو. وأعلنت الجمعية الجديدة أنها تسعى إلى تحسين أحوال الزراعة عن طريق إيجاد روابط قوية مستمرة بين المشتغلين بالزراعة، سواء في ذلك الفنيين الذين تخصصوا في الزراعـة وحصـلوا علـى شـهادات مـن المعاهد الأوربيـة المختلفـة، وأولئـك الـذين يمارسون الزراعة فعلا من كبار المُلاّك. كما تعمل على إجراء تجارب زراعية على المحاصيل المختلفة وخاصة القطن، وعلى غيرها من المحاصيل التي لم يسبق زراعتها في مصر لاختيار ما يتلاءم منها مع البيئة المصرية. هذا بالإضـافة إلـى تبـادل الخبـرات مـن خـلال المعـارض الزراعيـة التـي تقـام لهـذا الغـرض ليعـرض فيهـا الأعضـاء نمـاذج مـن إنتـاجهم، ويُمـنح الفـائزون جـوائز مالية، كما تنشر نتائج التجارب الجديدة في نشرة مطبوعة توزع على الأعضاء. وفي خضم أحداث الثورة العرابية اختفت أية معلومات عن تلك الجمعية[40].

في عام 1890م أوكلت سلطات الاحتلال إلى **رياض باشا** دعوة كبار المزارعين إلى تشكيل جمعية زراعية تعمل على النهوض بالإنتاج كما ونوعا. واتصـل **ريـاض باشـا** بعدد من كبـار المـزارعين لإقنـاعهم بـالفكرة. وقد اتخـذت خطـوات تمهيديـة لتأسـيس الجمعيـة المقترحـة، فتكونـت لجنـة لإقامـة معـارض زراعيـة عـام 1896م ثـم تحولـت هـذه اللجنـة إلـى جمعيـة اعتبـارا مـن مـارس 1898م وذلك تحت اسم **(الجمعيـة الزراعيـة الخديويـة)**. وتحـددت أغراضـها بالعمل علـى تحسين الزراعـة المصـرية وترقيـة أحوالهـا بالوسـائل المختلفـة مثـل محاولة الوصول إلى طريقة لانتقاء البذور التي تُستخدم كتقاوي، وإدخال نباتات جديـدة تتفـق مـع البيئـة المصـرية، وإجـراء التجـارب علـى المزروعـات بهـدف

الوصول إلى أقصى إنتاجية ممكنة للفدان، وتحسين الآلات الزراعية، وتجربة استخدام الآلات الحديثة في الأراضي المصرية، وإجراء التجارب على الأسمدة المحلية والأسمدة الكيماوية المستوردة لتحديد أنسب أنواعها للتربة، هذا بالإضافة إلى تحسين سلالات الماشية عن طريق تهجينها بالطلائق الممتازة، وتوفير الوسائل اللازمة لإبادة الآفات والحشرات الضارة بالزراعة، على أن تسجل الجمعية النتائج التي تتوصل إليها على صفحات مجلة تصدرها ست مرات في السنة بصفة دورية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. وكان من باكورة أعمال الجمعية الزراعية الخديوية القيام بعدد من التجارب الزراعية لاختبار أثر التسميد البلدي على إنتاج المحاصيل: فكانت أول تجربة عام 1901م لتبيان الفرق بين أثر التسميد الكفري والتسميد البلدي على إنتاجية ثلاث أصناف من الذرة الأمريكية مقارنة بزراعة الذرة عقِبَ البرسيم، وفي نفس العام شرعت في إجراء عدد من التجارب لتبيان أثر التسميد الكيماوي الذي بدأ يدخل البلاد، فكانت التجربة على تسميد محصول القطن بأنواع مختلفة من هذه الأسمدة وبمعدلات مختلفة. كما اهتمت الجمعية بدراسة الصنف الوافد الجديد (الميت عفيف) ومدى تأثره بتسميد الأراضي. ثم دخلت الجمعية في مجال تربية النبات واستنباط سلالات جديدة سواء عن طريق الانتخاب أو عن طريق التهجين، وقد بدأت هذه العمليات على محصولي الذرة والقمح. وكانت الجمعية تنشر نتائج تجاربها أولاً بأول في المجلة التي تُصدرها باسم (مجلة الجمعية الزراعية الخديوية). وكان المستفيد الأول من هذه التجارب كبار المُلاّك الذين كانوا يطبقونها في ضياعهم الخاصة. وقد تولى **الأمير حسين كامل باشا** رئاسة الجمعية الزراعية الخديوية، والتي ضم مجلس إدارتها عددا من كبار المزارعين المصريين، والذوات الأتراك، والأجانب، وكان **اللورد كرومر** المعتمد البريطاني في طليعة المشاركين في الجمعية. وتجلت مساعدة الحكومة للجمعية منذ

إنشائها، فقد أصدر مجلس النظار قرار بمنح الجمعية 1500 جنيها كإعانة سنوية، بالإضافة إلى 100 فدان من الأراضي الزراعية تخصص لإجراء التجارب الزراعية في الجيزة، 220 فدان في مديرية الغربية لنفس الغرض، ووافق صندوق الدين على دفع تكاليف مباني المعرض الزراعي بأرض الجزيرة وقدرها ثمانية آلاف جنيه. إلا أن نشاط الجمعية لم يكن بالاتساع الكافي الذي يفيد صغار المزارعين فقدم ناظر المالية في أكتوبر 1904م مذكرة إلى رئيس الجمعية باقتراح نظام جديد للجمعية يحقق استفادة صغار المزارعين من الخدمات التي توفرها الجمعية لأعضائها وذلك بتخفيض قيمة الاشتراك السنوي من خمسة جنيهات إلى جنيه واحد. ونص المشروع المقترح على تشكيل لجنة عمومية للجمعية من خمسين عضوا يختار من بينهم الرئيس، وأن تتكون لجان المديريات من مفتش الري والصحة ومندوبين عن كل مركز من مراكز المديرية يتم اختيارهما من بين الأعيان بموافقة وزارة الداخلية، ومندوب عن البنك الزراعي المصري، على أن يكون للجنة المديرية سكرتير متخصص في الزراعة من خريجي مدرسة الزراعة ليتولى مهمة الإرشاد الزراعي في المديرية. وقد وافقت الجمعية على المشروع المقترح، وارتفع عدد أعضائها من 243 عضوا عام 1904م إلى 3131 عضوا عام 1905م، وبذلك تحولت الجمعية إلى مؤسسة شبه حكومية تنفذ السياسة الزراعية في البلاد. ولتشجيع الزراع على استخدام الأسمدة الكيماوية قامت الجمعية بتوزيع أسمدة كيماوية بلغت قيمتها 68 ألف جنيه تم توزيعها على ستة آلاف منتفع من بينهم أربع آلاف منتفع من صغار المزارعين (يمتلكون أقل من خمسة أفدنه)، وساهمت الحكومة بتمويل هذه العملية بمبلغ 30 ألف جنيه بفائدة قدرها 2 %، وقد رفعت الحكومة قيمة ذلك القرض في العام التالي إلى 100 ألف جنيه. وبزيادة هذه الأعباء على الجمعية تم اقتراح إنشاء نظارة للزراعة، ورفضت الحكومة ذلك الاقتراح وأسست

بدلا منها (**مصلحة الزراعة**) في عام 1910م لتحمل عن الجمعية عبء رعاية الزراعة وتوجيه سياستها، وخدمة متوسطي وصغار المُلاّك. واستمر ذلك الوضع حتى قررت الحكومة تحويل مصلحة الزراعة إلى **نظارة للزراعة** في نوفمبر 1913م[41].

المدارس الزراعية

شجعت سلطات الاحتلال البريطاني قيام المدارس الزراعية، والاهتمام بالتعليم الزراعي بشكل عام. وكانت مدرسة الزراعة بالجيزة نموذجاً لخدمة الزراعة المصرية، فقد ضمت المدرسة معامل خاصة بالإضافة إلى حقل لإجراء التجارب الزراعية. وفي عام 1911م قررت الحكومة إنشاء مدرستين للزراعة المتوسطة واحدة في مديرية الغربية، والأخرى في مشتهر بمديرية المنوفية. وإلى جانب هذه المدارس المتوسطة كانت هناك (مدارس العِزَب) حيث تقرر أن تقوم مجالس المديريات، وبمساعدة مصلحة التعليم الزراعي والصناعي بإنشاء هذه المدارس بكل من نجع حمادي، العياط، امبابة، المنصورة، السنطة، بيلا، أبو تيج، والمزغونة بمديرية الجيزة. وقد ألحقت بهذه المدارس والتي كانت تُعد بمثابة مزارع مدرسية، حقول للتجارب الزراعية، وكانت مدة الدراسة بها ثلاث سنوات. ومع نهاية عام 1913م كان يوجد في البلاد إحدى عشر مدرسة زراعية، مدرسة الزراعة العليا بالجيزة (184 طالب)، مدرستان متوسطتان للزراعة في مشتهر والغربية (154 طالب)، ثمانية من مدارس العِزَب (247 طالبا). ونتيجة لهذا التوسع في التعليم الزراعي تم نقل تبعية تلك المدارس من نظارة المعارف إلى نظارة الزراعة بعد إنشائها في نوفمبر 1913 م[42].

المجلات الزراعية

وقد شهدت الفترة من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين ظهور عدد من الصحف والمجلات بصفة عامة، وكان من بِدَع ذلك الوقت ظهور مجلات متخصصة في الشئون الزراعية تُعنى بشئون الزراعة والفلاح، ويمكن حصر أهم تلك المجلات على النحو التالي:

- **مجلة الجمعية الزراعية الخديوية**، وتُصدرها تلك الجمعية.
- **مجلة نقابة اتحاد مزارعي القطر المصري**، وتُصدرها تلك النقابة.
- **الفلاحة المصرية**، وهي مجلة شهرية يحررها محمود أنيس.
- **الفلاح**، وهي مجلة أسبوعية يحررها سليم حموي.
- **المجلة الزراعية**، وهي مجلة أسبوعية يحررها حسن حسني الطويراني.
- **الزراعة**، وهي مجلة أسبوعية يحررها أيوب عون.
- **العمدة**، وهي مجلة أسبوعية يحررها حسن يونس.

مشكلة جودة القطن

لا يستطيع أي باحث في الزراعة المصرية أن يتحدث عنها دون أن يتطرق لمحصول القطن الذي كان محور تطور الاقتصاد المصري كله وليس الاقتصاد الزراعي فقط. وقد امتدت آثار ذلك المحصول إلى الحياة الاجتماعية والثقافية المصرية مما يجعل منه مجال خصب للدراسات متعددة الجوانب. ولكن نظراً لأننا هنا بصدد التحدث عن التحول في التقنيات الزراعية يُصبح من المناسب التعرض لأهم مشكلة تعرض لها القطن المصري خلال النصف الأول من القرن العشرين ألا وهي مشكلة تدهور الإنتاجية لمتابعة المجهودات التي تمت لمواجهة هذه المشكلة بعد أن وضعته في مواجهة صعبة مع الأقطان المنافسة له.

مرحلة تدهور الجودة

توضح البيانات الخاصة بإنتاجية الفدان من محصول القطن خلال تلك الفترة أن محصول الفدان لم ينخفض عن أربعة قناطير حتى عام 1915م حيث بدأ معدل الهبوط في التزايد حتى عام 1924م، أي لمدة عشر سنوات. كما يُضاف إلى ذلك تدهور الصفات بشكل أصبح يهدد الاقتصاد القومي كله. وبعد دراسة أسباب ذلك التدهور أمكن التوصل إلى العلاج الملائم على النحو التالي.

أ- ضعف الإنتاجية:

بعد مجموعة كبيرة من الدراسات حول أسباب تدهور إنتاجية الفدان من القطن في هذه الفترة، تبين أن أهم تلك الأسباب كانت على النحو التالي :

- نقص خصوبة التربة، وإجهادها. خاصة في الأراضي التي تحولت من ري الحياض إلى الري دائم.
- دخول دودة اللوز القرنفلية **Platyetra Gossypiella** إلى البلاد عام 1910م، وانتشارها بسرعة وبائية عام 1914، وكانت السبب في ثلث الخسارة التي حدثت للمحصول خلال الفترة 1915 - 1919م.
- انتشار زراعة صنف السكلاريدس حتى بلغت نسبة المساحة المنزرعة منه عام 1922م نحو 75 % من جملة مساحة الأقطان رغم العِلم بأنه صنف منخفض المحصول، وذلك بغرض الاستفادة من صفاته الجيدة التي يُقبل عليها الغزالين.
- التوسع الكبير في الطلب على القطن المصري دفع المزارعين إلى زراعته حتى في الأراضي الضعيفة والمستصلحة حديثا، وهي ضعيفة الإنتاجية بطبيعة الحال.

ب- تدهور الجودة:

بعد الشهرة الواسعة التي حصل عليها القطن المصري في الأسواق العالمية عند بداية القرن حتى العشرينات منه، بدأت تظهر شكاوى الغزالين من تدهور الصفات وانحطاط الجودة. وبدراسة هذه الشكاوى تبين أنها ترجع إلى:

- تدهور صفات صنف السكالاريدس، والأصناف الأخرى نتيجة التربية الداخلية، وهو ما يُعرَف بالتدهور الطبيعي.
- كثرة الأصناف بشكل لا تدعو إليه البيئة المصرية، ولا الأسواق العالمية. حتى بلغ عددها عام 1927م نحو 22 صنفا.
- الخلط بين الأصناف، حيث كانت تُخلط الأصناف الأقل ثمنا بالأصناف التي تعلوها طمعا في ربح غير مشروع. أو عن طريق الخلط غير المقصود، كالذي يحدث بين البذور في المحالج، أو عند الترقيع بأصناف مخالفة. وبلغت شدة الخلط بين صنفي **النوباري والميت عفيفي** منذ عام 1923م أن ظهر صنف جديد كان يُطلب باسم **البني المصري Brown Egyptian** .

ج- المنافسة العالمية:

عندما تنبهت أقوى قوتين في العالم وهما إنجلترا والولايات المتحدة إلى أهمية إنتاج القطن ، قامت الأولى بعمليات تحسين الري في السودان وتخصيص منطقة الجزيرة لزراعة القطن المصري، وقد ترافق ذلك مع ما عُرِف بالمشكلة السودانية بين مصر وإنجلترا. إلا أن تلك المشكلة في حقيقتها مشكلة اقتصادية قطنية قبل أن تكون مشكلة سياسية. فإنجلترا تريد أن تجعل من السودان مزرعة قطنية لمصانع لانكشير التي قد تخصصت في استهلاك القطن المصري الطويل التيلة. أما أمريكا فقد سلكت طريقا آخر نظرا لظروفها المناخية، ففي

عام 1901م استوردت الولايات المتحدة كثيرا من الأصناف المصرية لأعمال التربية النباتية. وفي عام 1912م انتخبت طفرة من صنف **الميت عفيفي** المصري أُطلق عليها اسم **يوما Yummy** ذو صفات أقل من صفات القطن المصري ولكنه يصلح للظروف الأمريكية، واستمرت زراعته على نطاق ضيق حتى تم التوصل إلى صنف أُطلق عليه **(القطن الأمريكي المصري – بيما Pima)**. وفي عام 1923م تم تحسينه نتيجة للتهجين بين **البيما والسكالاريدس** المصري، واستمرت عمليات التحسين الدائمة علية مع الاحتفاظ باسمه **(البيما)** لما لذلك من أهمية في السوق العالمي، وأصبح الآن (1999م) يحتل المكانة الأولى في العالم، ويُعد أكبر منافس للقطن المصري[43].

مرحلة الارتقاء بالجودة

بعد تلك المرحلة من المعاناة، استمرت الجهود من أجل الارتقاء بزراعة محصول القطن في مصر. وقد تمثلت تلك الجهود في تطوير زراعة المحصول، وطرق مقاومة الآفات، بالإضافة إلى استنباط أصناف جديدة مرتفع الجودة. كما قامت الدولة بإصدار مجموعة من التشريعات القانونية الخاصة بالحفاظ على مواصفات المحصول على النحو التالي:

أ- تطوير الزراعة ومقاومة الآفات:

كان لمشروعات الصرف الزراعي بعد الانتهاء من تنفيذها أثر كبير على تحسين التربة. كما كان للبحوث العِلمية في تلك الفترة المبكرة أثر كبير في تطوير فنيات زراعة القطن، والعدد الملائم والواجب زراعته من الشجيرات

للفدان الواحد مع تطوير عمليات إعداد التربة والاهتمام بالتسميد. كما أمكن التغلب بشكل كبير على مشاكل ديدان اللوز حيث تم تجهيز جميع المحالج بآلات التسخين الكافية لعلاج بذرة القطن سواء المُعَد منها للتقاوي أو المستخدم في العصير. وكانت النتائج جيدة فانخفضت نسبة إصابة البذور من 30 % إلى نحو 10 %، كما انخفضت كمية الخسارة في المحصول من 180 رطل من القطن الشعر إلى نحو 60 رطل. كما تم التوسع في عمليات مقاومة دودة ورق القطن، وتنبيه المزارعين إلى خطورتها.

ب- استنباط الأصناف الجديدة:

ينتمي القطن المصري إلى النوع **G. Barbadense** أما الأصناف المنتجة من هذا النوع فلها تاريخ طويل من التهجين الطبيعي بين الصنف **جوميل محو** الذي اكتشفه الفرنسي **جوميل** في مزارع **محمد على** عام 1820م كشجيرات متميزة بين الآلاف من الشجيرات الأخرى (أي بالانتخاب الطبيعي) وبين أصناف أخرى كان يتم استيراد بذورها بغرض التوسع في زراعة المحصول الجديد بعد أن ثبت التأثير الإيجابي القوي للبيئة الطبيعية المصرية على هذا المحصول. وليس أدل على ذلك القفزة الكبيرة في المساحة المنزرعة من القطن، وكذلك كمية صادراته للدول الأجنبية. أما تدهور إنتاجية محصول القطن خلال الربع الأول من القرن العشرين فكان محصلة لعدة أسباب من بينها تدهور الأصناف المنزرعة. إن الشهرة الكبيرة التي اكتسبها القطن المصري ترجع بدرجة كبيرة إلى صنف **السكالاريدس**، عندما قام **الخواجه سكالاريدس** عام 1901م بجمع بذور منتقاة من صنف **الميت عفيفي** وكانت تتميز بنعومتها وطول تيلتها وقام بزراعتها في مساحة مستقلة، وكانت النتائج باهرة. وكانت الصدفة وحدها بجانب هذا الصنف حيث كانت البذور المنتخبة نقية إلى حد

كبير، حيث لم تتدهور صفات الصنف إلا بعد نحو ثلاثون عاما من الزراعة المستمرة، بينما لم تصمد العديد من الأصناف المنتخبة الأخرى مثل **السلطاني، التيودورو، النانوبولو، الفاروقي، وفتحي** وغيرها.

بعد إنشاء الجمعية الزراعية أخذت عملية تطوير أصناف القطن طرقا أكثر علمية، وأقبل كبار المُلاّك من أعضائها على زراعة الأصناف الجديدة التي يتم التوصل إليها مما ساعد على سرعة انتشارها. وتعود صعوبة استنباط الأصناف الجديدة إلى تعقيد التركيب الكروموزومي لنوع **G. Barbadense** لأنه ثنائي تضاعف الهجين **Amplidiploid** خصوصا أنه نشأ في الأصل بالتهجين الطبيعي بين عدة أصناف، فنجد الترابط العكسي بين عدة صفات مثل: الجودة العالية مع نسبة تصافي منخفضة، الجودة الجيدة مع الإصابة بالذبول، تصافي الحليج مع وزن البذرة، المتانة مع طول التيلة ونعومتها. وقد تم التغلب على معظم هذه المشكلات على المستوى الاقتصادي فكان **صنف المعرض** من أهم تلك الأصناف الجديدة التي استنبطتها الجمعية، وتمت زراعة 700 فدان منه عام 1925م، ارتفعت في العام التالي إلى 4.5 ألف فدان، ثم 12.5 ألف فدان عام 1927م، وتجاوز مساحة المائة ألف فدان عام 1939م. وفي عام 1930م أي بعد خمس سنوات من ظهور **المعرض** ظهر **صنف (الجيزة 7)**، وهو صنف وفير الإنتاج ذو جودة مرتفعة سرعان ما انتشر ليحل محل **السكالاريدس** الذي بدأ عرشه يترنح منذ عام 1933م، إلا أنه استمر في الصمود سبع سنوات أخري حتى تنتهي زراعته تقريبا عام 1940م.

كان ظهور **(الجيزة 7)** بداية جديدة لتوجيه الاهتمام بوفرة المحصول مما انعكس بالتالي على إنتاجية الفدان بالزيادة، مما دفع جهود المختصين

بشدة إلى هذا الاتجاه. وكانت شكاوى الغزالين في العالم وخاصة أوربا من تعدد أصناف القطن المصري، وخلط الأصناف دافعا لوضع سياسة صنفيه جديدة تعمل على خفض عدد أصناف القطن المزروعة داخل كل درجة من درجات الجودة المختلفة. فبعد أن بلغ عدد الأصناف المزروعة 22 صنفا في موسم 1926/26م، انخفضت إلى 17 صنفا في موسم 1932/31م، ثم إلى 10 أصناف في موسم 1947/46م، وأخيرا خمسة أصناف في موسم 1951/50م. وكان الإحلال على النحو التالي:

- **في الأقطان الممتازة:**

ظهر الصنف **آمون**، ثم **جيزة 39**. ولا تقابلها أصناف قديمة في متانة الغزل.

- **في الأقطان الجيدة:**

ظهر كل من **الملكي، الكرنك، والمنوفي** على الترتيب لتحل محل **السكالاريدس، بانوفيتش، سخا 4، والمعرض** من الأصناف القديمة.

- **في الأقطان المتوسطة:**

ظهر **الجيزة 30**، ليحل محل كل من **العفيفي، جيزة 7، كازولي، والوفير** من الأصناف القديمة.

- **في الأقطان المنخفضة:**

ظل **الأشموني** متربعا على عرش هذه المجموعة، واختفى تماما صنف **الزاجوراه**، والذي كانت مواصفاته أقل من **الأشموني** بكثير.

جدول رقم (21) تطور أصناف القطن المصري في النصف الأول من القرن العشرين.
(عَدُ نمرة 60 مسّرح)

متانة الغزل	أصناف جديدة		أصناف قديمة	
	الصنف	المتانة	الصنف	المتانة
3000 فأكثر	**جيزة 39**	3120	–	–
3000 < 2500	**ملكي**	2950	**سكالاريدس**	2750
	كرنك	2700	**بانوفيتش**	2650
	منوفي	2580	**سخا 4**	2600
	–	–	**معرض**	2500
2500 < 2000	**جيزة 30**	2200	**عفيفي**	2400
			جيزة 7	2350
			كازولي	2300
			وفير	2200
أقل من 2000	**أشموني**	1850	**أشموني**	1790
			زاجوراه	1580

المصدر:- محمد على الكيلاني، **تقدم محصول القطن في الخمسين سنة الأخيرة ، مجلة الفلاحة،** جمعية خريجي المعاهد الزراعية، السنة الحادية والثلاثون، العدد الثالث، القاهرة، مايو – يونيه 1951م، ص 234.

ج- التشريعات المُنظمة:

قامت الدولة بإصدار عدد من التشريعات الخاصة بحماية جودة وأصناف القطن المصري بغرض إفساح طريق المنافسة أمامه في السوق العالمي. وكان من أهم تلك التشريعات:

- القانون رقم 4 لسنة 1926م المُعدل بالقانون رقم 51 لسنة 1934م، والخاص بتحريم خلط القطن سواء كان ذلك في الحقول، أو المحالج، أو المكابس، أو موانى التصدير.

- القانون رقم 5 لسنة 1926م، والخاص بمراقبة إنتاج تقاوي القطن، وتنظيم تجارتها. وهو يحتم أن يكون حلج القطن الزهر المُعدة بذرته للتقاوي تحت

إشراف موظفي وزارة الزراعة، على أن تكون نسبة النقاوة في التقاوي 80 % (ارتفعت بعد ذلك إلى 99 %).

– التشريع الخاص باختبار طول التيلة، ومتانة الغزل. وفي عام 1934م أنشئ مصنع تجارب غزل القطن، وهو يقدم أكبر معونة للمربي، إذ يوالي اختبار صفات الشعرة ومتانة الغزل في أقطان السلالات وهي في أدوار التربية الأولى حتى التوصل للصنف الجديد مما يساعد على التأكد من الصفات.

– تنفيذا لقرار المؤتمر الدولي للقطن عام 1931م، تم في الإسكندرية عام 1932م إنشاء المكتب المصري لاختبار درجة رطوبة القطن. ويقوم المكتب بقياس درجة الرطوبة الحقيقية، ومنح شهادات معترف بها من الهيئات الدولية خاصة بعد توصية لجنة القطن الدولية في 7 نوفمبر 1938م الخاصة بشراء القطن المصري على أساس الوزن الجاف للقطن زائدا 8.5 % استرداد مسموح به اعتبارا من 21 نوفمبر 1938م. على أن يتم تحديد الوزن وإجراء الاختبار بمعرفة المكتب المصري لاختبار درجة رطوبة القطن.

– صدر القانون رقم 10 لسنة 1904م في 20يونيو وهو خاص بمنع استيراد بذرة القطن من أمريكا بعد أن تحققت ان الإصابة في لوزات القطن المصري راجعة إلى استيراد تلك البذور.

– صدر القانون رقم 21 لسنة 1909م بمنع استيراد بذور القطن من جميع الممالك، فامتنع بناء على ذلك استيراد القطن غير المحلوج.

- صدر القانون رقم 5 لسنة 1913م بمنع استيراد أي جزء من نبات القطن ما عدا القطن المحلوج. وكذلك منع استيراد الحشرات الحية في جميع أطوارها ما عدا دودة القز، والنحل اللتين أبيح استيرادهما بترخيص.

مراجع الباب الأول

1- فريدريك انجلس، **أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، 1975م، صص 32 – 42.

2- محمد على محمد، **تاريخ علم الاجتماع: الرواد والاتجاهات المعاصرة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983م، صص 288 – 328.

3- على الجريتلي ، **التاريخ الاقتصادي للثورة (1952 – 1966م)**، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1974م، صص 11 – 24.

4- زكي بركات & مصطفى عبد الرحيم، **مساهمة في الحوار العلمي التاريخي حول أسلوب الإنتاج في المجتمع اليمني القديم، في: ست دراسات في النمط الآسيوي للإنتاج**، ترجمة: أحمد صادق سعد، دار الطليعة، بيروت، 1979م، صص 43 – 60.

5- محمد على نصر الله، **أضواء على نمط الإنتاج الآسيوي**، في: **المصدر السابق**، صص 67 – 78.

6- أمين عز الدين، **تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة 1919م**، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ، صص 27 – 29.

7- عبد العظيم رمضان، **صراع الطبقات في مصر (1837 – 1952م)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978م، صص 177 – 180.

8- فوزي جرجس ، **دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي**، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1958م، صص 12 – 13.

9- **المرجع السابق**، صص 13 – 14.

10- **المرجع السابق**، صص 16 – 22.

11- **المرجع السابق**، صص 25 – 42.

12- **المرجع السابق**، صص 70 – 75.

13-أحمد صادق سعد، **تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي**، دار الحداثة، بيروت، 1981م، صص 10 – 14.

14- المرجع السابق، صص 74 – 107.

15-المرجع السابق، صص 114 – 123.

16-المرجع السابق، صص 124 – 140.

17-عبد المجيد محمد الحفناوي ، **تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية**، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 223.

18-آلان رتشاردز، **التطور الزراعي في مصر (1800 – 1980م)**، ترجمة: أحمد فؤاد سيف النصر ، كتاب الأهالي رقم (34)، القاهرة، 1991م، ص .15

19-محمود عطية، **كمال النجاح للمزارع والفلاح في الأراضي والزراعة المصرية**، المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم، القاهرة، 1902م، ص 52.

20-المرجع السابق، ص 63.

21-مجلة نقابة مزارعي القطن المصري، القاهرة ، 20 نوفمبر 1901م ، ص 6.

22-محمد مدحت مصطفى، **الاقتصاد الزراعي المصري: دراسات في التطور الاقتصادي من الدولة الفرعونية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، مكتبة ومطبعة دار الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998م، ص 90.

23- عبد الغني غنام، **الاقتصاد الزراعي وإدارة العِزَبْ** ، مطبعة وادي الملوك، القاهرة، 1939م، ص 491.

24-المرجع السابق، ص 489.

25-آلان ريتشاردز، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

26-المرجع السابق، 80.

27-المرجع السابق، ص 86.

28-هنري عيروط اليسوعي ، **الفلاحون**، ترجمة: محمد غلاب، مطبعة شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، 1934م، صص 32 – 33.

29–طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر (1945 – 1952م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972م، ص 223.

30–عبد الغني غنام، **مرجع سبق ذكره**، صص 147 – 151.

31–**المرجع السابق**، صص 152 – 156.

32–**قائمة البلاد الرسمية**، مطبعة الحكومة المصرية، القاهرة، 1932.

33–هنري عيروط اليسوعي، **مرجع سبق ذكره**، صص 82 – 85.

34–**المرجع السابق**، ص 97.

35–عبد الغني غنام، **مرجع سبق ذكره**، صص 200 – 224.

36– محمود عطية، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

37–عبد الغني غنام، **مرجع سبق ذكره**، ص 186.

38–إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 1995م، ص .48

39– صالح محمد صالح، **الاقطاع والرأسمالية الزراعية في مصر**، دار ابن خلدون، بيروت، ص 72.

40– رؤوف عباس حامد، **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (1837 – 1914م)**، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1973م، ص 120.

41– **المرجع السابق**، صص 123–125.

42– إسماعيل محمد زين الدين، **مرجع سبق ذكره**، صص 192–193.

43– زكي محمود شبانة، **بحوث وتوصيات مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول (24–28 مارس 1952م)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1952م، صص 166–168.

الباب الثاني

حيازة ومِلكية الأراضي الزراعية

يتناول هذا الباب دراسة تفصيلية لملكية وحيازة الأراضي الزراعية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين. بهدف التعرف على كل من التوزيع الإقليمي والتوزيع الفئوي لأنماط الحيازة، وكذلك أهم معالم هذه الأنماط الحيازية سواء كانت بالمِلك أو بالإيجار أو حيازات مختلطة. ثم التعرف على تطور هيكل ملكية الأراضي الزراعية خلال تلك الفترة، مع إلقاء الضوء على أراضي الأوقاف وأطيان الحكومة. وننتقل بعد ذلك إلى التعرف على أصول المِلكيات الزراعية الكبيرة والممتدة أصولها إلى منتصف القرن التاسع عشر حتى إقرار المِلكية الفردية للأراضي الزراعية بنهاية ذلك القرن، ومنها نتعرف على دور كبار المُلاّك في الهيئات التشريعية والتنفيذية التي تُدير أمور البلاد حيث نجد فيها مبررات استمرار الهيكل المُختل لملكية الأراضي الزراعية في مصر. ومع تزايد الوجود الاقتصادي للأجانب في مصر خاصة بعد الاحتلال البريطاني أصبح من المهم التعرف على هذا الوجود في مجال مِلكية الأراضي الزراعية استصلاحاً وإنتاجاً وتمويلاً. ولا يُمكن أن يكتمل هذا الهيكل دون التعرف على قاعدة هرم مُلاّك الأراضي أي صغار المُلاّك، وكذلك المُعدمون في الريف المصري الذين يُمثلون المصدر الأساسي لقوة العمل سواء في قطاع الزراعة أو غيرها من القطاعات. ومع هذا الهيكل المُختل لمِلكية الأراضي الزراعية يُصبح من الطبيعي أن تكون هناك إرهاصات لمقاومة هذا الوضع حتى وإن باءت جميعها للفشل بسبب سيطرة كبار المُلاّك على الهيئات التشريعية والتنفيذية في الدولة. فهذه الإرهاصات تجمعت كلها في ثورة يوليو 1952م، حيث لم تأتي

قوانين الإصلاح الزراعي من فراغ وإنما جاءت عبر مجهودات كبيرة قامت بها الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية، بل وامتد الأمر إلى الجامعات المصرية والجمعيات العِلمية حيث عُقدت العديد من المؤتمرات العلمية لمناقشة الأوضاع المتردية في الريف المصري، وكان هيكل الملكية في مقدمة موضوعات هذه المؤتمرات بالإضافة إلى العلاقة بين المُلاّك والمستأجرين. وعلى ذلك سنحاول في هذا الباب تتبع مسار تلك المجهودات التي أفضت في النهاية إلى صدور قانون الإصلاح الزراعي عام 1952م، بما في ذلك المحاولات الفردية التي قام بها بعض رواد العمل الاجتماعي والإصلاحي في مصر خلال تلك الفترة.

ورغم أن هناك العديد من المؤلفات التي تناولت ذلك الموضوع إلا أن زاوية التناول هنا تختلف قليلاً بحيث تتم دراسة الموضوع بالبحث أولاً عن أسباب النشأة المُختلة لهيكل المِلكية الزراعية، ثم أسباب استمرار هذا الهيكل لمدة تزيد قليلاً عن نصف قرن من الزمان (مع أننا نرى أنها فترة ليست طويلة بالنسبة لعمليات التغيير الاجتماعي)، ومدى ارتباط ذلك الوضع باتساع الفوارق الطبقية في المجتمع المصري. ثم مدى وعي الفئات المستنيرة من الطبقات الحاكمة بخطورة هذا الوضع على بقاء هذه الطبقات ذاتها، ومن هنا نتتبع هذه التحذيرات المبكرة وكذلك مواقف باقي الطبقات والفئات الاجتماعية في مصر.

الفصل الخامس

تطور هيكل الحيازة والمِلكية

يُلقي هذا الفصل الضوء على تطور هيكل حيازة الأراضي الزراعية خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلى ما قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي عام 1952م، كما يُلقي الضوء على شكل تطور ذلك الهيكل وفقاً لنوعية الحيازة القائمة نظراً لأنه يساعد على فهم العلاقة بين المُلاك والمستأجرين بشكل يساعد على توضيح صورة الأوضاع التي سادت الزراعة المصرية خلال تلك الفترة. وإذا كانت حيازة الأرض الزراعية هي الأساس عند دراسة استغلال الأراضي الزراعية، إلا أن ملكية تلك الأراضي لا تقل أهمية عن الحيازة بوصفها المصدر الرئيسي للدخول الريعية. وعلى ذلك سيتضمن الفصل أيضاً دراسة لهيكل ملكية الأراضي، وهيكل نمطي الحيازة الايجارية والمختلطة.

أما بالنسبة لبيانات هذا الفصل، فقد اهتمت التعدادات الزراعية بحصر أعداد ومساحة الحيازات الزراعية تبعاً لطريقة الحيازة، سواء كانت تلك الحيازات بالملك، أو حيازات بالإيجار، أو كحيازات مختلطة. إلا أن بيانات التعداد الزراعي الأول لسنة 1929م لم تكن بالدقة الكافية فحدث نوع من التداخل بين الحيازات المستأجرة والحيازات المختلطة بحيث لا يمكن استخدام تلك البيانات بشكل مُطمئن، أما بيانات تعدادي 1939م، 1950م فكانت أكثر دقة وانضباطاً. وتشير هذه البيانات إلى **انخفاض نسبة عدد الحيازات الزراعية بالملكية** من 88.4% عام 1939م إلى نحو 65.6% عام 1950م، في الوقت الذي **ارتفعت فيه نسبة عدد الحيازات الايجارية** من نحو 6.7% إلى نحو

20.6%، **والحيازات المختلطة** من 4.9% إلى 13.8% خلال نفس الفترة. وتشير نسب مساحة تلك الحيازات إلى نفس الظاهرة حيث انخفضت نسبة مساحة الحيازات المملوكة من 84.0% إلى 68.6%، بينما ارتفعت نسبة مساحة الحيازات المستأجرة من 16% إلى 31.4%. ويدل ذلك دلالة واضحة على ازدياد الطلب على حيازة الأراضي الزراعية خلال الفترة 1939 – 1950م، ومن ثم ارتفاع القيمة الايجارية لتلك الأراضي، مما دفع بالمُلاّك إلى تأجير أراضيهم للغير والاستفادة من ذلك الارتفاع في القيمة الايجارية بدلاً من قيامهم باستغلال أراضيهم بأنفسهم.

جدول رقم (22) التوزيع النسبي (%) لعدد ومساحة الحيازات الزراعية خلال تعدادي 1939م، 1950م.

البيان	ملكية		إيجار		مختلطة			جملة	
	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة		عدد	مساحة
						مملوكة	مؤجره		
1939	88.4	78.7	6.7	8.5	4.9	5.3	7.5	100	100
1950	65.6	60.6	20.6	19.9	3.8	8.0	11.5	100	100

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 6 – 7.

وبالنسبة **للحيازات المختلطة** التي ارتفعت نسبة أعدادها من 4.9% إلى 13.8%، وارتفعت نسبة مساحاتها من 12.8% إلى 19.5% ، **نجد أن نسبة مساحة القسم المستأجر كانت أيضاً أكبر من نسبة مساحة القسم المملوك.** ففي عام 1939م بلغت مساحة القسم المستأجر من الحيازات المختلطة نحو 454.0 ألف فدان بينما بلغت مساحة القسم المملوك نحو 319.1 ألف فدان، وفي عام 1950م بلغت مساحة القسم المستأجر نحو 706.6 ألف فدان، بينما بلغت مساحة القسم المملوك نحو 494.5 ألف فدان.

جدول رقم (23) التوزيع النسبي لعدد الحيازات الزراعية ومساحاتها داخل المديريات وفقاً لنوع الحيازة عام 1950م.

البيان	العدد (%)			المساحة (%)		
	ملكية	ايجارية	مختلطة	ملكية	ايجارية	مختلطة
البحيرة	72.6	20.7	6.7	75.2	16.7	8.1
الدقهلية	75.9	14.6	9.5	65.1	19.8	15.1
الشرقية	65.2	25.2	9.6	66.5	20.6	12.9
الغربية	71.8	14.8	13.4	65.9	17.3	16.8
القليوبية	68.6	19.3	12.1	53.6	25.8	20.6
المنوفية	67.7	15.5	16.8	62.5	16.0	21.5
كفر الشيخ	68.4	26.8	4.8	75.6	16.5	7.9
وجه بحري	**70.1**	**18.7**	**11.2**	**68.2**	**18.4**	**13.4**
الجيزة	67.0	22.1	10.9	58.8	21.9	19.3
بني سويف	59.6	27.9	12.5	44.6	29.4	26.0
الفيوم	89.1	5.4	5.5	77.1	11.2	11.7
المنيا	64.2	24.8	11.0	51.5	27.5	21.0
أسيوط	41.0	35.2	23.8	29.9	30.5	39.6
سوهاج	43.8	30.1	26.1	32.4	25.6	42.0
قنا	60.8	16.4	22.8	42.3	16.2	41.5
أسوان	77.6	10.5	11.9	79.6	6.5	13.9
وجه قبلي	**59.2**	**23.3**	**17.5**	**49.2**	**22.2**	**28.6**
الإجمالي	**65.6**	**20.6**	**13.8**	**60.5**	**20.0**	**19.5**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 56 – 57.

وتشير بيانات عام 1950م إلى أن، 79.4% من الحائزين يحوزون أراضيهم بالملك، وأن 21.0% من بين هؤلاء الحائزين لا يكتفون بما يمتلكونه من أراضي فيستأجرون بالإضافة لها أراضي أخرى. أما النسبة المتبقية من الحائزين والبالغة 20.6% فتمثل هؤلاء الحائزين المستأجرين الذين لا يحوزون أرضاً بالملك. وقد تميزت الزراعة المصرية خلال تلك الفترة بتعدد القطع المكونة للحيازة الواحدة، حيث تفيد بيانات عام 1950م أنه بينما كان عدد الحيازات نحو مليون حيازة فإن عدد القطع المكونة لها كان أكثر من 2.1

مليون قطعة. وبشكل عام فإن نسبة عدد الحيازات المكونة من ثلاث قطع فأكثر بلغ نحو 33.8% من جملة عدد الحيازات (1003023 حيازة)، تغطي نحو 62.1% من جملة المساحة (6143924 فدان). وتزداد هذه الظاهرة في الوجه القبلي عن نظيرتها في الوجه البحري، حيث بلغت نسبة عدد الحيازات المكونة من ثلاث قطع فأكثر في الوجه القبلي 41.5% من جملة حيازات الوجه القبلي (415664 حيازة)، تغطي 72.5% من جملة مساحة الحيازات في الإقليم (2467814 فدان). بينما بلغت تلك النسبة في الوجه البحري 28.3% من جملة حيازات الوجه البحري (587359 حيازة)، تغطي نحو 55.0% من جملة مساحة الحيازات في ذلك الإقليم (3676110 فدان).

جدول رقم (24) التوزيع النسبي (%) لعدد الحيازات ومساحاتها وفقاً لعدد القطع المكونة لها، عام 1950م.

البيان	الإجمالي		الوجه البحري		الوجه القبلي	
	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة
قطعة واحدة	38.0	18.9	42.0	23.1	32.4	12.7
قطعتان	27.9	18.2	29.3	20.7	25.9	14.5
ثلاث قطع	17.3	16.9	16.6	17.2	18.3	16.4
أربعة فأكثر	16.5	45.2	11.78	37.8	23.2	56.1
غير مبين	0.3	0.8	0.4	1.2	99.8	0.3
الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	0.2	100.0

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 19 – 21.

بدراسة المهن الرئيسية للحائزين الزراعيين عام 1950م، كان من المنطقي أن **تأتي الزراعة في مقدمة هذه المهن**. وتوضح بيانات التعداد الزراعي العام لسنة 1950م، أنه من بين 1.003023 مليون حائز يمثلون جملة أعداد الحائزين في ذلك العام كان هناك 989.680 ألف حائز يمتهنون

الزراعة كمهنة رئيسية أي بنسبة قدرها 98.66%، وأن بعضهم يمتهن بجوارها مهن فرعية أخرى. بينما بلغ عدد من يمتهنون مهن أخرى غير الزراعة كمهنة رئيسية، ويمتهنون الزراعة كمهنة فرعية 13.343 ألف حائز بنسبة قدرها 1.24% فقط.

وبدراسة **العلاقة بين فئات مساحة الحيازة ومهنة الزراعة كمهنة أساسية للحائز، تبين أن هناك علاقة عكسية بينهما**. بمعنى أنه كلما اتسعت مساحة الحيازة كلما انخفضت نسبة أعداد من يمتهنون الزراعة كمهنة رئيسية، وقد تدرجت هذه النسبة من 99.11% لمن يحوزون أقل من فدان، إلى 87.01% لمن يحوزون 500 فدان فأكثر.

أما **أكثر المهن الرئيسية انتشاراً بين الحائزين** من دون مهنة الزراعة فكانت على النحو التالي: في المركز الأول أعمال الإدارة بنسبة 48.2%، وفي المركز الثاني أعمال التجارة بنسبة 20.6%، ثم أعمال التعليم والشرع والدين بنسبة 15.5%. وأصحاب هذه المهن الثلاث وحدهم يشكلون نسبة 84.3% من الجملة. أما باقي المهن فتشكل نسب بسيطة للغاية، وهي مهن: الطب والهندسة بنسبة 3.6%، الخدمات الشخصية بنسبة 3.5%، النسيج والملبوسات بنسبة 1.9%، الأثاث والمفروشات بنسبة 1.8%، تهيئة الحبوب والأطعمة بنسبة 1.8%، النقل بنسبة 1.5%، مواد البناء والبناء بنسبة 0.87%، المعادن والآلات بنسبة 0.76%.

جدول رقم (25) عدد ونسبة من يمتهنون الزراعة كمهنة رئيسية من بين أعداد الحائزين الزراعيين عام 1950م.

البيان	جملة العدد	من يمتهنون الزراعة	النسبة (%)
أقل من فدان	214334	212422	99.11
من 1 إلى أقل من 2 فدان	248336	246119	99.11
من 2 إلى أقل من 3 فدان	161658	160148	99.10
من 3 إلى أقل من 4 فدان	99132	98075	98.93
من 4 إلى أقل من 5 فدان	63330	62529	98.73
من 5 إلى أقل من 10 فدان	122356	120300	98.32
من 10 إلى أقل من 20 فدان	52517	51049	97.20
من 20 إلى أقل من 50 فدان	26468	25284	95.53
من 50 إلى أقل من 100 فدان	8372	7777	92.89
من 100 إلى أقل من 200 فدان	4075	3765	92.39
من 200 إلى أقل من 500 فدان	1883	1723	91.50
500 فدان فأكثر	562	489	87.01
الإجمالي	**1003023**	**989680**	**98.76**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، ص 410.

أنماط حيازة الأراضي الزراعية

شهدت الزراعة المصرية العديد من أنماط حيازة الأرض الزراعية التي يصعُب حصرها، حيث كان للعلاقات الاجتماعية والعُرف السائد أثراً كبيراً في تشكيل تلك الأنماط. كما اختلفت تلك الأنماط من منطقة لأخرى داخل الدولة، إلا أن الأنماط الأكثر انتشاراً كانت: الحيازة بالملكية، والحيازة بالإيجار، والحيازة المختلطة. ومن الأنماط الأخرى الأقل انتشاراً كانت هناك الحيازة بوضع اليد.

- **الحيازة بالملكية**، وفيها يكون الحائز هو نفسه مالك الأرض، ومن ثم نجد أن حق الرقبة وحق الانتفاع يقعان في يد شخص واحد.
- **الحيازة بالإيجار**، وفيها يكون الحائز شخص آخر غير مالك الأرض وبالتالي يقع حق الرقبة في يد شخص، بينما يقع حق الانتفاع في يد شخص آخر.

- **الحيازة المختلطة**، وفيها يكون الحائز متمتعاً بحق الملكية الكامل على جزء من الحيازة، وحق الانتفاع على جزء آخر من تلك الحيازة.

وقد بلغت جملة أعداد الحيازات الزراعية عام 1950م نحو مليون حيازة، كانت جملة مساحاتها نحو 6.144 مليون فدان. كما بلغ عدد تلك الحيازات في الوجه البحري نحو 587.4 ألف حيازة بنسبة قدرها 58.6% من جملة عدد الحيازات، تغطي مساحة قدرها 3.676 مليون فدان بنسبة قدرها 59.8% من جملة مساحة تلك الحيازات. بينما بلغ عدد الحيازات في الوجه القبلي 415.7 ألف حيازة بنسبة قدرها 41.4%، تغطي مساحة قدرها 2.468 مليون فدان بنسبة قدرها 40.2%. **وعلى ذلك فقد بلغ متوسط مساحة الحيازة في الوجه البحري 6.26 فدان، بينما بلغ متوسط مساحة الحيازة في الوجه القبلي 5.94 فدان.**

وبشكل عام تُعَد **الحيازة بالملكية النمط الرئيسي والشائع لحيازة الأرض الزراعية** حيث تبلغ أعداد الحيازات بهذا النمط 658.0 ألف حيازة بنسبة 65.6% من جملة عدد الحيازات البالغة 1.003 مليون حيازة، وتغطي مساحة قدرها 3.720 مليون فدان بنسبة قدرها 60.5% من جملة مساحة الحيازات البالغة 6.144 مليون فدان. وتأتي **الحيازة بالإيجار في المركز الثاني**، حيث تبلغ أعداد الحيازات بهذا النمط 206.8 ألف حيازة بنسبة 20.6% من جملة عدد الحيازات، وتغطى مساحة قدرها 1.223 مليون فدان بنسبة قدرها 19.9% من جملة مساحة الحيازات. وتأتي **الحيازة المختلطة في المركز الثالث**، حيث تبلغ أعداد الحيازات بهذا النمط 138.2 ألف حيازة بنسبة

13.8% من جملة عدد الحيازات، وتغطى مساحة قدرها 1.201 مليون فدان بنسبة 19.6% من جملة مساحة الحيازات.

وتُعَد **مديرية المنوفية** أكبر المديريات من حيث **عدد الحيازات**، حيث بلغ عدد الحيازات بها 125.5 ألف حيازة بنسبة قدرها 12.5% من جملة عدد الحيازات ، تليها مديريات: الدقهلية، الغربية، الشرقية حيث تبلغ نسب أعداد الحيازات بها: 9.7%، 9.6%، 8.9% على الترتيب.

أما من حيث **مساحة الحيازات** تأتي مديرية البحيرة في المقدمة بمساحة قدرها 787.8 ألف فدان، وبنسبة 12.8% من جملة مساحة الحيازات ، تليها مديريات: الشرقية، ثم الغربية، فالدقهلية حيث تبلغ نسب مساحة الحيازات بها: 10.8%، 10.3%، 9.0% على الترتيب. وعلى ذلك تأتي مديرية البحيرة في المقدمة من حيث كبر مساحة الحيازة حيث يبلغ متوسط مساحة الحيازة بها 10.3 فدان، تليها مديريات: كفر الشيخ، المنيا ، أسوان حيث يبلغ متوسط مساحة الحيازة بها 10.2 فدان، 9.4 فدان، 8.4 فدان على الترتيب. بينما جاءت مديرية المنوفية في المقدمة من حيث صغر مساحة الحيازة حيث بلغ متوسط مساحة الحيازة بها 2.7 فدان فقط، تليها مديرية الجيزة بمتوسط مساحة قدرة 3.5 فدان، أي بفارق قدره 0.8 فدان وهو أكبر في متوسط مساحة الحيازة بين المحافظات.

التوزيع الإقليمي لأنماط الحيازة

دراسة التوزيع الإقليمي لأنماط حيازة الأرض الزراعية نلحظ بشكل عام أن عدد **أنماط الحيازة بالملكية أكثر انتشاراً في الوجه البحري عن نظيرتها في الوجه**

القبلي. حيث بلغت نسبتها في الأولى 70.1% من جملة عدد حيازات الوجه البحري، تغطي نحو 68.2% من جملة المساحة في الوجه البحري ، بينما بلغت في الثانية 59.2% من جملة عدد الحيازات في الوجه القبلي، تغطي نحو 49.2% من جملة المساحة في الوجه القبلي. ولكن تأتي **مديرية الفيوم في المركز الأول** من حيث انتشار نمط الحيازة بالملكية، وذلك بنسبة 89.1% تغطي نحو 77.1% من جملة المساحة في المديرية. تليها كل من مديريات: أسوان، الدقهلية، البحيرة، الغربية، القليوبية، كفر الشيخ. أما **نمط الحيازة بالإيجار فيُعَد أكثر انتشاراً في الوجه القبلي عن نظيرتها في الوجه البحري** حيث بلغت نسبتها في الأولى 23.3% من جملة عدد حيازات الوجه القبلي، تغطي نحو 22.2% من جملة المساحة في الوجه القبلي ، بينما بلغت في الثانية 18.7% من جملة عدد الحيازات في الوجه البحري، تغطي نحو 18.4% من جملة المساحة في الوجه البحري. وتأتي **مديرية أسيوط في المركز الأول** من حيث انتشار نمط الحيازة بالإيجار، وذلك بنسبة 35.2% تغطي نحو 30.5% من جملة المساحة في المديرية. تليها كل من مديريات: سوهاج، بني سويف، كفر الشيخ، الشرقية، المنيا، الجيزة. ويأتي **نمط الحيازة المختلطة ليكون أكثر انتشاراً في الوجه القبلي عن نظيرتها في الوجه البحري** حيث بلغت نسبتها في الأولى 17.5% من جملة عدد حيازات الوجه القبلي، تغطي نحو 28.6% من جملة المساحة في الوجه القبلي ، بينما بلغت في الثانية 11.2% من جملة عدد الحيازات في الوجه البحري، تغطي نحو 13.4% من جملة المساحة في الوجه البحري. وتأتي **مديرية سوهاج في المركز الأول** من حيث انتشار نمط الحيازة المختلطة، وذلك بنسبة 26.1% تغطي نحو 42.0% من جملة المساحة في المديرية. تليها كل من مديريات: أسيوط، قنا، المنوفية، الغربية، القليوبية .

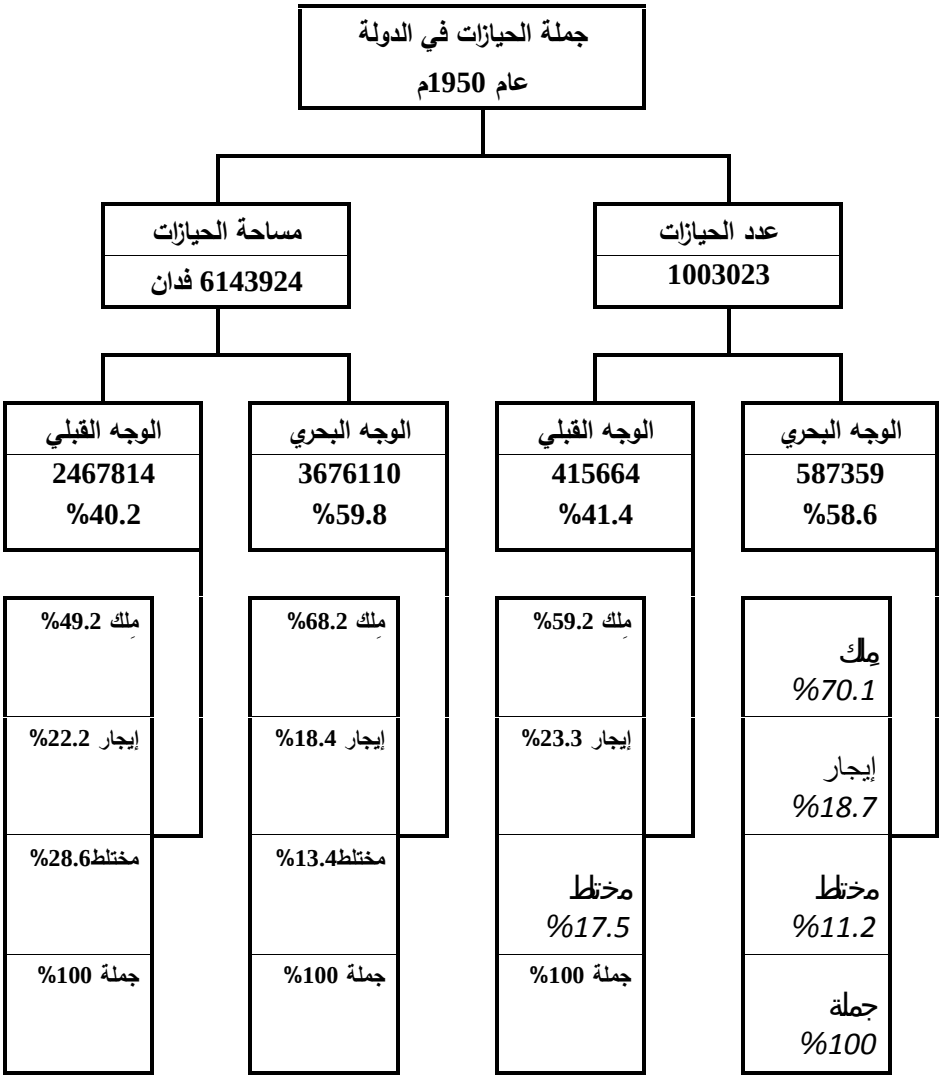

شكل رقم (14) توزيع الحيازات الزراعية لعام 1950م بين الوجهين البحري والقبلي، وفقاً لنوع الحيازة

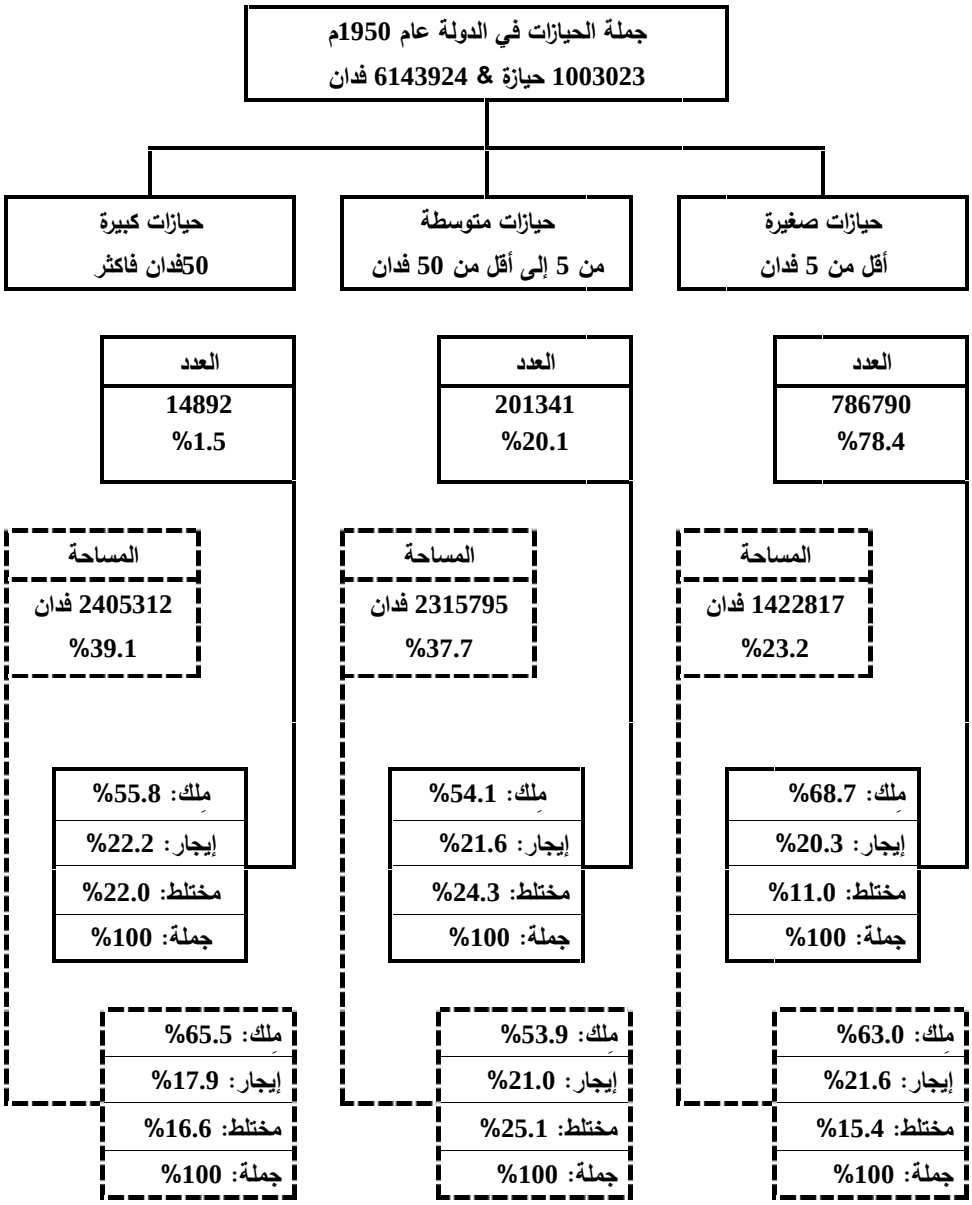

شكل رقم (15) توزيع الحيازات الزراعية لعام 1950م بين السعات الصغيرة والكبيرة والمتوسطة، وفقاً لنوع الحيازة

التوزيع الفئوي لأنماط الحيازة

بدراسة التوزيع الفئوي لأنماط حيازة الأرض الزراعية نلحظ بشكل عام أن عدد **أنماط الحيازة بالملكية أكثر انتشاراً في فئات الحيازة الصغيرة (أقل من 5 فدان)**. حيث بلغ عدد تلك الحيازات 540.8 ألف حيازة بنسبة 68.7% من جملة عدد حيازات الفئات الصغيرة البالغ 786.8 ألف حيازة، تغطي نحو 895.8 ألف فدان بنسبة 63.0% من جملة مساحة في الفئات الصغيرة . وتأتي **فئة الحيازة (أقل من فدان) في المركز الأول** من حيث انتشار نمط الحيازة بالملكية، وذلك بنسبة تقدر بنحو 83.3% تغطي نحو 82.3% من جملة مساحة تلك الفئة تليها الفئة الحيازية (500 فدان فأكثر) بنسبة تقدر بنحو 78.1% تغطي نحو 84.7% من جملة مساحة تلك الفئة.

أما **أنماط الحيازة بالإيجار فهي أكثر انتشاراً في فئات الحيازة الكبيرة (50 فدان فأكثر)** . حيث بلغ عدد تلك الحيازات 3.307 ألف حيازة بنسبة 22.2% من جملة عدد حيازات الفئات الكبيرة البالغ 14.9 ألف حيازة، تغطي نحو 429.5 ألف فدان بنسبة 17.9% من جملة مساحة في الفئات الكبيرة البالغة 2.405 مليون فدان . وتأتي **فئة الحيازة (من 2– 3 فدان) في المركز الأول** من حيث انتشار نمط الحيازة بالملكية، وذلك بنسبة تقدر بنحو 23.1% تغطي نحو 22.7% من جملة مساحة تلك الفئة. تليها الفئة الحيازية (من 50 – 100 فدان) بنسبة تقدر بنحو 23.0% تغطي نحو 23.3% من جملة مساحة تلك الفئة

وفي **أنماط الحيازة المختلطة نجد أنها أكثر انتشاراً في فئات الحيازة المتوسطة**. حيث بلغ عدد تلك الحيازات 48.824 ألف حيازة بنسبة 24.3% من جملة عدد حيازات الفئات المتوسطة البالغ 201.3 ألف حيازة، تغطي نحو 581.9 ألف فدان بنسبة 25.1% من جملة مساحة في الفئات المتوسطة البالغة 2.316 مليون فدان . وتأتي **فئة الحيازة (من 20 – 50 فدان) في المركز الأول** من حيث انتشار نمط الحيازة المختلطة، وذلك بنسبة 26.8% تغطي نحو 26.4% من جملة مساحة تلك الفئة. تليها الفئة الحيازية (من 10– 20 فدان) بنسبة تقدر بنحو 25.9% تغطي نحو 26.0% من جملة مساحة تلك الفئة.

معالم أنماط الحيازة

يتضمن هذا القسم المعالم الأساسية للأنماط الثلاث لحيازة الأرض الزراعية في مصر، وهي الحيازة بالملكية، والحيازة الايجارية، ثم الحيازة المختلطة. وهنا يجدر التفرقة بين ملكية الأرض الزراعية وبين الحيازة بالملكية، ففي **الحالة الأولى** أي ملكية الأراضي الزراعية نجد أن المقصود بها حقوق الملكية القانونية الكاملة للأراضي ومن ثم فهي تشمل من حيث العدد جملة أعداد مُلاك الأراضي، ومن حيث المساحة جملة مساحة الأراضي الزراعية في الدولة. أما في **الحالة الثانية** أي الحيازة بالملكية فنجد أن المقصود بها أعداد الحائزين الفعليين في هذا العام وهم أقل من عدد مُلاك الأراضي، حيث يقوم غالبية المُلاك بتأجير أراضيهم للغير، وبالتالي فرغم أنهم مُلاك لهذه الأراضي إلا أنهم لا يحوزونها، ومن هنا أيضاً تَصبح مساحة الحيازة بالملكية أقل من جملة المساحة المملوكة. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

ملكية الأراضي الزراعية

بلغت جملة أعداد الملكيات الزراعية عام 1950م نحو 2.707 مليون حيازة، وتبلغ جملة مساحاتها نحو 5.974 مليون فدان. وقد بلغ عدد تلك الملكيات في الوجه البحري نحو 1.413 مليون ملكية بنسبة قدرها 52.2% من جملة عدد الملكيات، تغطي مساحة قدرها 3.567 مليون فدان بنسبة قدرها 59.7% من جملة مساحة تلك الملكيات. أما عدد الملكيات في الوجه القبلي فقد بلغ 1.294 مليون ملكية بنسبة قدرها 47.8%، تغطي مساحة قدرها 2.468 مليون فدان بنسبة قدرها 40.3%. **وعلى ذلك فقد بلغ متوسط مساحة الملكية في الوجه البحري 2.53 فدان، بينما بلغ متوسط مساحة الملكية في الوجه القبلي 1.86 فدان.**

وتُعَد **مديرية المنوفية** أكبر المديريات من حيث عدد الملكيات، حيث بلغ عدد الملكيات بها 307.8 ألف ملكية بنسبة قدرها 11.4% من جملة عدد الملكيات، تليها مديريات: أسيوط، سوهاج، الغربية حيث تبلغ نسب أعداد الملكيات بها: 11.0%، 10.6%، 9.7% على الترتيب. أما من حيث مساحة الملكيات تأتي مديرية البحيرة في المقدمة بمساحة قدرها 778.4 ألف فدان وبنسبة قدرها 13.0% من جملة مساحة الملكيات، تليها مديريات: الشرقية، الغربية، الدقهلية حيث تبلغ نسب مساحة الحيازات بها: 10.8%، 10.2%، 9.0% على الترتيب. وعلى ذلك تأتي **مديرية البحيرة في المقدمة** من حيث كبر مساحة الملكية حيث **يبلغ متوسط مساحة الملكية بها 4.7 فدان**، تليها مديريات: كفر الشيخ، أسوان، المنيا حيث يبلغ متوسط مساحة الحيازة بها 4.5 فدان، 3.3فدان، 3.1 فدان على الترتيب. بينما جاءت **مديرية المنوفية في**

آخر القائمة من حيث صغر مساحة الملكية **حيث بلغ متوسط مساحة الملكية بها 1.11 فدان**، تسبقها مديرية سوهاج بمتوسط مساحة قدرة 1.12 فدان.

الحيازة بالملكية:

بلغ عدد **الحيازات الزراعية بالملكية 658.026 ألف حيازة** بنسبة قدرها 65.6% من جملة عدد الحيازات في ذلك العام والمقدرة بنحو 1.003023 مليون حيازة. كما **بلغت المساحة التي شغلتها نحو 3.720136 مليون فدان** بنسبة قدرها 60.6% من جملة المساحة الزراعية والمُقدرة بنحو 6.143924 مليون فدان.

توضح بيانات **التوزيع الإقليمي** أن نسبة أعداد ومساحة الحيازات بالملكية في الوجه البحري أعلى من نظيرتها في الوجه القبلي، حيث بلغ عدد تلك الحيازات في الوجه البحري 411.840 ألف حيازة بنسبة قدرها 62.6% من جملة عدد الحيازات بالملكية، وبلغ عدد تلك الحيازات في الوجه القبلي 246.186 ألف حيازة بنسبة قدرها 37.4% من جملة عدد الحيازات بالملكية. كما بلغت مساحة الحيازات بالملكية في الوجه البحري 2.506654 مليون فدان بنسبة قدرها 67.4% من جملة مساحة الحيازات الزراعية بالملكية. بينما بلغت مساحة الحيازات بالملكية في الوجه القبلي 1.213482 مليون فدان بنسبة قدرها 32.6% من جملة مساحة الحيازات الزراعية بالملكية. أما بيانات **التوزيع الفئوي** فتوضح أن مديرية **أسيوط** في مقدمة **المديريات من حيث انتشار أعداد الحيازات الايجارية** وقد بلغت نسبة عدد الحيازات الايجارية بها 35.1% من جملة عدد حيازات المديرية، تليها مديرية **سوهاج** بنسبة 30.1%، ثم مديرية **بني سويف** بنسبة 27.9%، ومديرية **كفر الشيخ** بنسبة 26.8%.

أما **أكثر المديريات من حيث مساحة الحيازات الايجارية** تأتي أيضاً مديرية **أسيوط** في المقدمة بنسبة 30.5%، تليها مديرية **بني سويف** بنسبة 29.4%، ثم مديرية **المنيا** بنسبة 27.5%، ومديرية **القليوبية** بنسبة 25.8%. كما يُلاحظ أن هناك تفاوت كبير في **متوسط مساحة الحيازة الايجارية**، فبينما يبلغ المتوسط العام لمساحة الحيازة الايجارية 5.9 فدان، نجد أنها تبلغ 15.4 فدان في مديرية **الفيوم**، 10.4 في مديرية **المنيا**، 8.3 فدان في مديرية **البحيرة**، 7.7 فدان في مديرية **الدقهلية**. أما أصغر مساحات الحيازات فكانت 2.8 فدان في مديرية **المنوفية**، 3.5 فدان في مديريتي **الجيزة وسوهاج**.

بدراسة **التوزيع الفئوي للحيازات الايجارية** يتبين أن تلك الحيازات أكثر انتشاراً في الحيازات الصغيرة (أقل من فدانين) حيث تبلغ نسب أعداد تلك الحيازات في هذه الفئة نحو 41.5% من جملة عدد الحيازات الايجارية، إلا أنها تغطي نحو 7.2% من جملة مساحة الحيازات الايجارية. أما التوزيع داخل الفئات فيوضح أن أعلى نسبة لأعداد الحيازات كانت في الفئة (2 لأقل من 3 فدان) حيث بلغت 23.1%، تغطي نسبة 22.7% من مساحة الفئة. تليها الفئة (50 لأقل من 100 فدان) وبلغت فيها تلك النسبة 23.0%، تغطي نسبة 23.3% من مساحة الفئة. أما أقل نسبة فكانت في الفئة الحيازية الصغيرة (فدان لأقل من فدانين) حيث بلغت فيها تلك النسبة 9.7%، تغطي نسبة 21.2 من مساحة تلك الفئة.

الحيازة الايجارية

بلـغ عـدد **الحيـازات الزراعيـة الايجاريـة** 206.571 ألـف حيـازة بنسـبة قـدرها 20.6% مـن جملـة عـدد الحيـازات فـي ذلـك العـام والمقدرة بنحـو 1.003023 مليون حيازة. كما بلغت المساحة التـي شغلتها نحو 1.222708 مليون فدان بنسبة قدرها 20.0% من جملة المساحة الزراعية والمُقدرة بنحو 6.143924 مليـون فـدان. وتوضـح **بيانـات التوزيـع الإقليمـي** أن نسـبة أعـداد ومسـاحة الحيازات الايجارية في الوجه القبلي أعلى من نظيرتها في الوجه البحري، حيث اسـتحوذ الوجـه القبلـي علـى 23.3% مـن جملـة عـدد حيـازات الوجـه القبلـي، واستحوذ علـى 22.2% من جملة مساحة حيازات ذلك الإقليم. بينما استحوذ الوجـه البحري علـى 18.7% من جملـة عدد حيازات الوجـه البحري، واستحوذ علـى 18.4% من جملة مساحة ذلك الإقليم، هذا علـى مستوى كل إقليم. أما علـى مستوى الدولـة فنجد أن نسبة عدد الحيازات الايجاريـة فـي الوجـه البحري تبلغ 53.1%، بينما تبلغ في الوجه القبلي 46.9%. أما نسبة مساحة الحيازات الايجاريـة فـي الوجـه البحـري فتبلـغ 55.3% بينمـا تبلـغ فـي الوجـه القبلـي 44.7%.

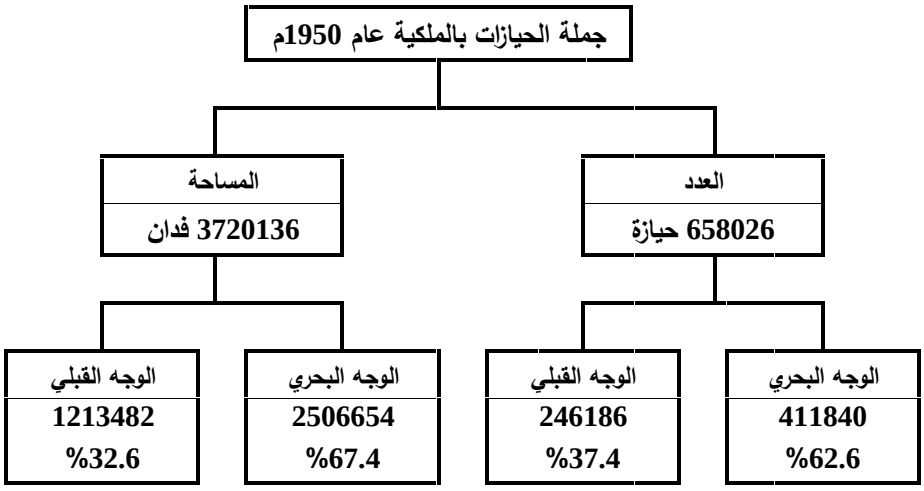

توزيع الحيازات الزراعية بالملكية لعام 1950م، بين الوجهين البحري والقبلي

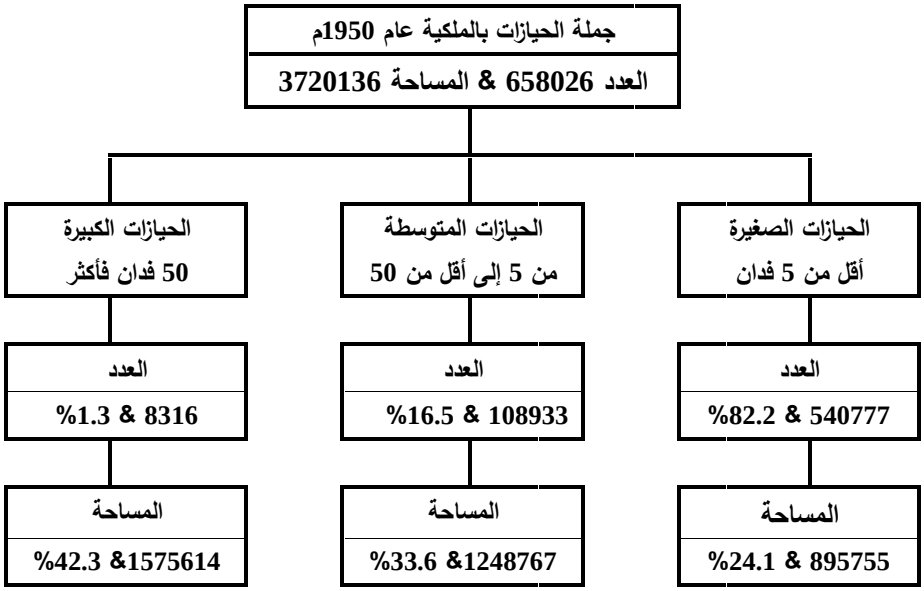

شكل رقم (16) توزيع الحيازات الزراعية بالملكية لعام 1950م، وفقاً لسعة الحيازة.

وتأتي مديرية **أسيوط** في مقدمة **المديريات من حيث انتشار أعداد الحيازات الايجارية** ، وقد بلغت نسبة عدد الحيازات الايجارية بها 35.1% من جملة عدد حيازات المديرية، تليها مديرية **سوهاج** بنسبة 30.1%، ثم مديرية **بني سويف** بنسبة 27.9%، ومديرية **كفر الشيخ** بنسبة 26.8%. أما **أكثر المديريات من حيث مساحة الحيازات الايجارية** تأتي أيضاً مديرية **أسيوط** في المقدمة بنسبة 30.5%، تليها مديرية **بني سويف** بنسبة 29.4%، ثم مديرية **المنيا** بنسبة 27.5%، ومديرية **القليوبية** بنسبة 25.8%. كما يُلاحظ أن هناك تفاوت كبير في **متوسط مساحة الحيازة الايجارية**، فبينما يبلغ المتوسط العام لمساحة الحيازة الايجارية 5.9 فدان، نجد أنها تبلغ 15.4 فدان في مديرية **الفيوم**، 10.4 في مديرية **المنيا**، 8.3 فدان في مديرية **البحيرة**، 7.7 فدان في مديرية **الدقهلية**. أما أصغر مساحات الحيازات فكانت 2.8 فدان في مديرية **المنوفية**، 3.5 فدان في مديريتي **الجيزة وسوهاج**.

بدراسة **التوزيع الفئوي للحيازات الايجارية** يتبين أن تلك الحيازات أكثر انتشاراً في الحيازات الصغيرة (أقل من فدانين) حيث تبلغ نسب أعداد تلك الحيازات في هذه الفئة نحو 41.5% من جملة عدد الحيازات الايجارية، إلا أنها تغطي نحو 7.2% من جملة مساحة الحيازات الايجارية. أما التوزيع داخل الفئات فيوضح أن أعلى نسبة لأعداد الحيازات كانت في الفئة (2 لأقل من 3 فدان) حيث بلغت 23.1%، تغطي نسبة 22.7% من مساحة الفئة. تليها الفئة (50 لأقل من 100 فدان) وبلغت فيها تلك النسبة 23.0%، تغطي نسبة 23.3% من مساحة الفئة. أما أقل نسبة فكانت في الفئة الحيازية الصغيرة (فدان لأقل من فدانين) حيث بلغت فيها تلك النسبة 9.7%، تغطي نسبة 21.2 من مساحة تلك الفئة.

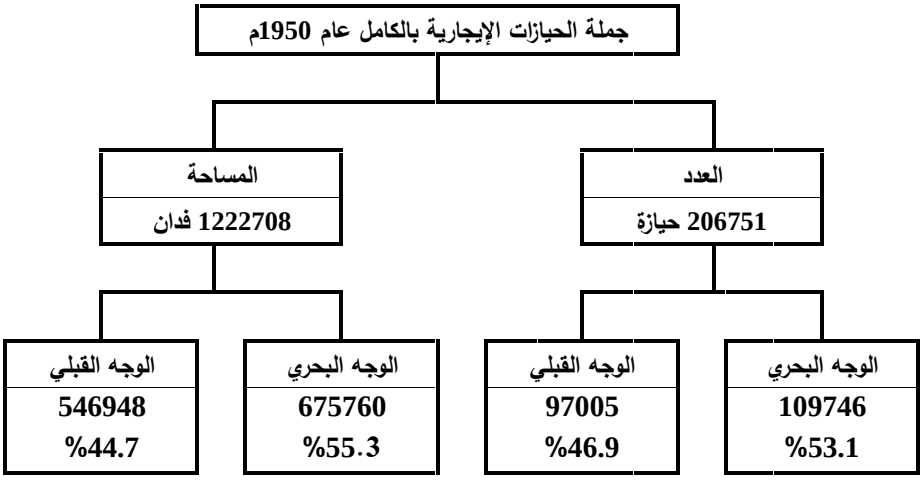

شكل رقم (17) توزيع الحيازات الزراعية الإيجارية لعام 1950م، بين الوجهين البحري والقبلي

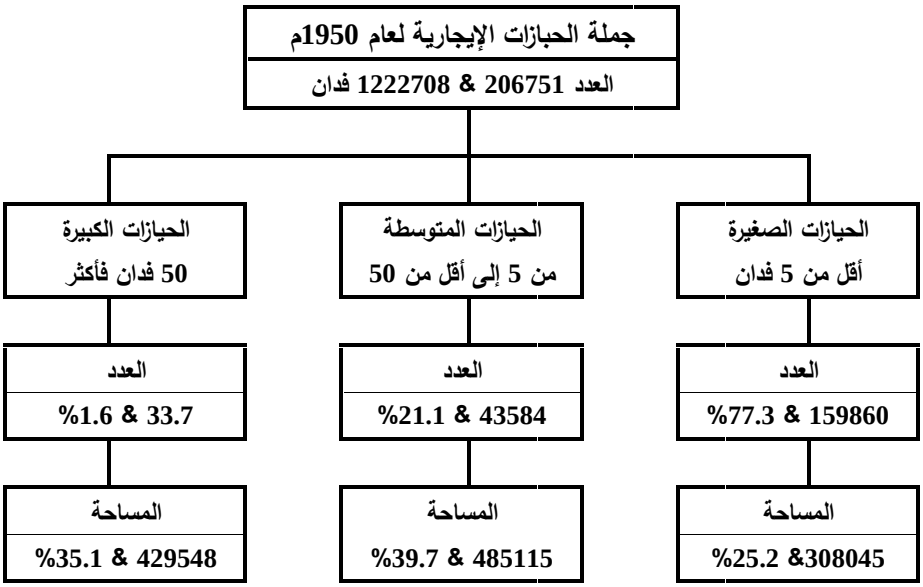

شكل رقم (18) توزيع الحيازات الزراعية الإيجارية لعام 1950م، وفقاً لسعة الحيازة.

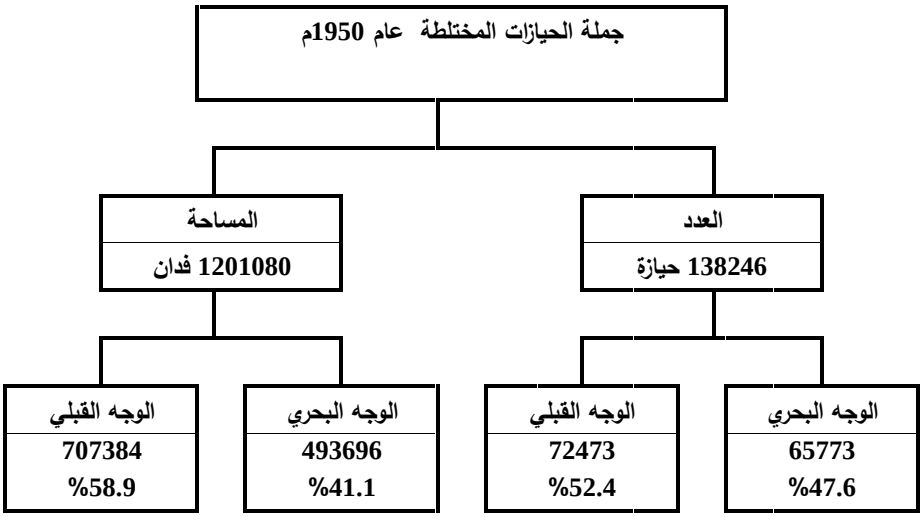

شكل رقم (19) توزيع الحيازات الزراعية المختلطة لعام 1950م، بين الوجهين البحري والقبلي

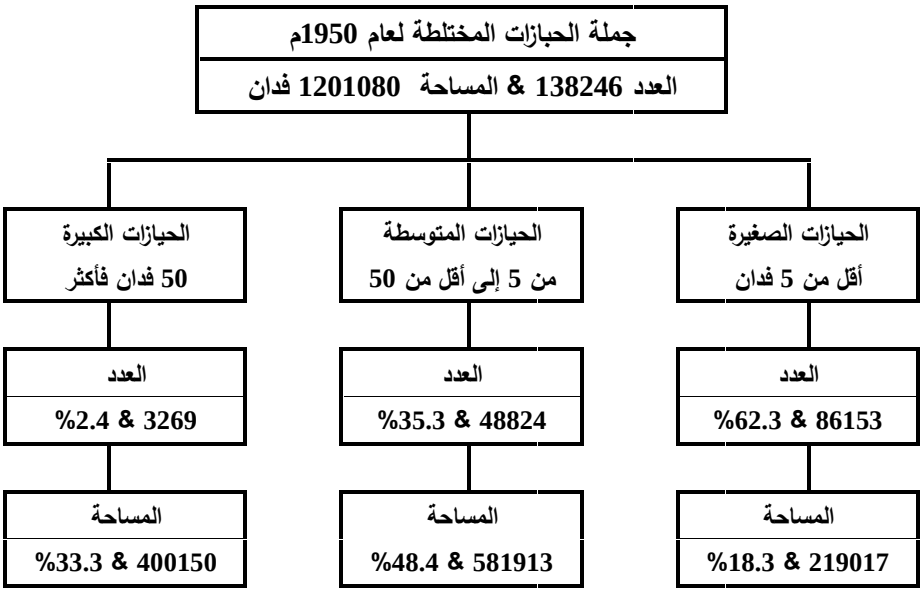

شكل رقم (20) توزيع الحيازات الزراعية المختلطة لعام 1950م، وفقاً لسعة الحيازة.

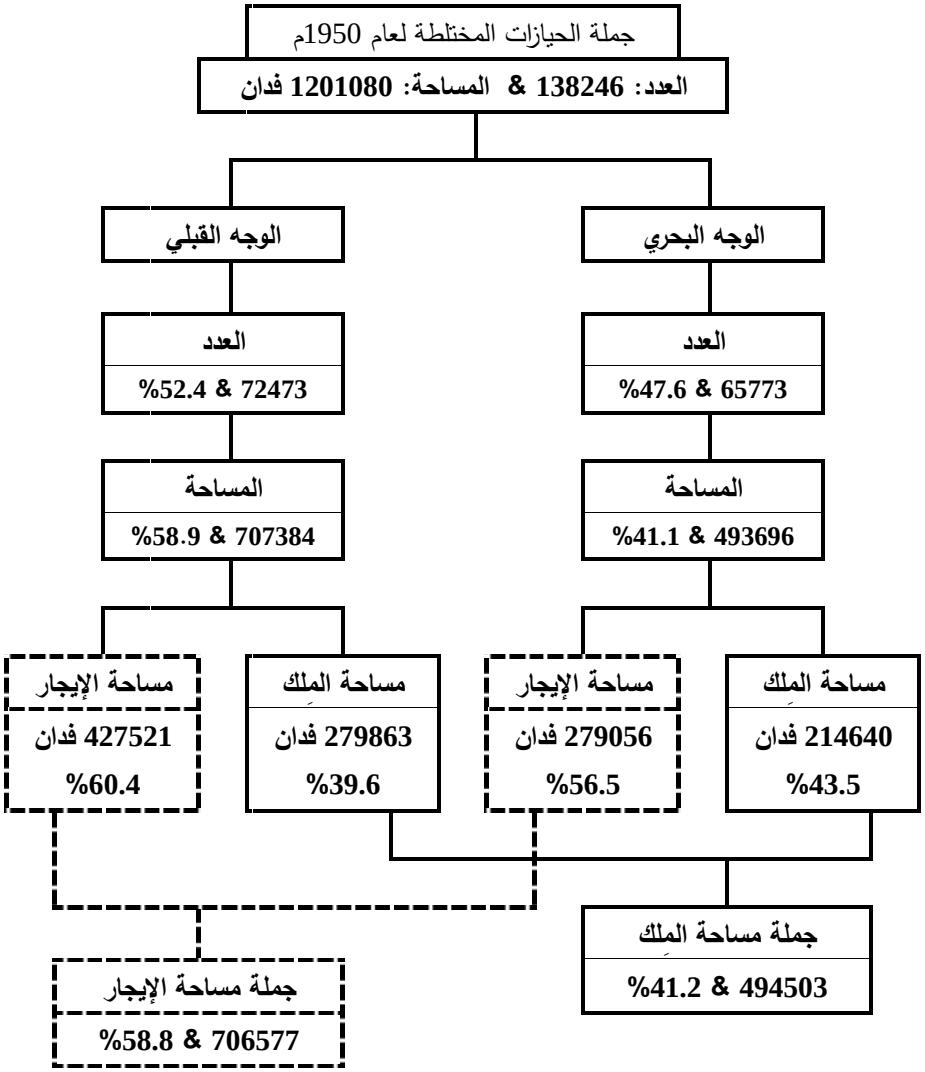

شكل رقم (21) توزيع الحيازات المختلطة لعام 1950م، وفقاً لمساحات المِلك والإيجار

الحيازة المختلطة

كما بلغ جملة عدد **الحيازات المختلطة** (قسم منها بالملك وقسم آخر بالإيجار) نحو 138.246 ألف حيازة بنسبة قدرها 13.8% جملة عدد الحيازات، وتشغل مساحة قدرها 1.201 مليون فدان بنسبة قدرها 19.5% (494.503 ألف فدان بالملك ، 706.577 ألف فدان بالإيجار).

بلغ عدد الحيازات المختلطة في الوجه القبلي 72.5 ألف حيازة بنسبة قدرها 52.4%، بينما بلغ عدد الحيازات في الوجه البحري 65.8 ألف حيازة بنسبة قدرها 47.6%. أما المساحة في الوجه البحري فكانت 493.7 ألف فدان بنسبة 41.1%، وفي الوجه القبلي 707.4 ألف فدان بنسبة 58.9%.

في **الوجه البحري** بلغت مساحة الأرض المملوكة 214.6 ألف فدان ، بنسبة قدرها 43.5% من جملة المساحة المختلطة في ذلك الوجه. وفي **الوجه القبلي** بلغت مساحة الأرض المملوكة 279.9 ألف فدان ، بنسبة قدرها 39.6%. بينما كانت نسبة مساحة الأرض المملوكة داخل الحيازات المختلطة على المستوى العام 41.2%.

أما **مديرية سوهاج** أكثر المديريات التي تنتشر بها الحيازات المختلطة فقد بلغت بها مساحة الأرض المملوكة 59.6 ألف فدان، بنسبة قدرها 43.4% من مساحة الحيازات المختلطة بمديرية سوهاج والبالغة 137.5 ألف فدان. أما **مديرية أسوان** أقل المديريات التي تنتشر بها الحيازات المختلطة فقد بلغت بها مساحة الأرض المملوكة 11.1 ألف فدان ، بنسبة قدرها 50.7% من مساحة الحيازات المختلطة بمديرية أسوان والبالغة 21.8 ألف فدان.

تطور ملكية الأراضي الزراعية

اهتمت العديد من الدراسات بالنظر إلى مسألة سوء توزيع ملكية الأراضي الزراعية التي تميزت بها الزراعة المصرية، وبصفة خاصة عند دراسة أثر قانون الإصلاح الزراعي. أما في هذا الكتاب فنهتم بدراسة تطور هذا الهيكل من خلال الجدول الهام الذي يوضح لأول مرة متوسط أعداد المُلاك ومتوسط المساحة المملوكة خلال العقود الزمنية في النصف الأول من القرن العشرين، وهو بذلك يوفر مادة طيبة للمهتمين بدراسة أي من هذه العقود. ولما كان إعلان الحماية على مصر واندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914م يُمثل علامة فارقه في تاريخ مصر السياسي والاقتصادي فسوف نقوم بدراسة لهيكل الملكية قبل وبعد هذا التاريخ، والذي تمتد آثاره إلى منتصف القرن.

نمط الملكية خلال العقود الزمنية

بدراسة تطور نمط ملكية الأراضي الزراعية خلال العقود الزمنية في النصف الأول من القرن العشرين يتبين أن متوسط عدد الملكيات خلال تسعينات القرن التاسع عشر بلغ 714 ألف ملكية ارتفعت إلى 2619 ملكية خلال أربعينات القرن العشرين، بنسبة زيادة إجمالية قدرها 72.7%. كما أن متوسط جملة المساحة المملوكة ارتفعت من 4.851 مليون فدان إلى 5.877 مليون فدان، بنسبة زيادة إجمالية قدرها 21.2% خلال نفس الفترة.

وبدراسة **مقارنة للتوزيع الفئوي** ما بين عقد تسعينات القرن التاسع عشر وعقد أربعينات القرن العشرين يتبين لنا أن متوسط الزيادة في أعداد المُلاّك تركزت في فئة الملكيات الصغيرة (أقل من 5 فدان) حيث ارتفع متوسط عدد المُلاّك بمقدار 1.898 مليون مالك، بينما ارتفع متوسط عدد المُلاّك في

الفئة الوسطى (5 – 50 فدان) بمقدار ستة آلاف مالك فقط، وفي الفئة العليا (أكثر من 50 فدان) بمقدار ألف مالك فقط. أما متوسط مساحة الملكية فقد حققت أكبر زيادة أيضاً في فئة الملكيات الصغيرة بمقدار مليون فدان، وارتفعت مساحة كبار المُلاّك بنحو 27 ألف فدان، أما مساحة متوسطي المُلاّك فقد انخفضت بمقدار تسعة آلاف فدان. وعل ذلك كان من الطبيعي أن ينخفض متوسط مساحة الملكية في الفئات الثلاث: في الفئة الصغرى من 1.7 إلى 0.8 فدان، في الفئة الوسطى من 12.7 إلى 12.1 فدان، وفي الفئة العليا من 190.0 إلى 176.7 فدان.

رغم هذا التباين فيما بين الفترتين إلا أن فترة أربعينات القرن العشرين شهدت أكبر قدر من التباين في التوزيع. فنجد أن 93.9% من المُلاك يمتلكون 33.5% من المساحة، وأن 5.6% من المُلاّك يمتلكون 30.4% من المساحة، بينما يمتلك 0.5% فقط نحو 36.1% من المساحة. بينما كان الحال خلال تسعينات القرن التاسع عشر على النحو التالي: 78.6% من المُلاك يمتلكون 19.8% من جملة المساحة، بينما كان 19.9% من المُلاك يملكون 37.0% من المساحة، أما كبار المُلاك الذين يبلغون 1.5% من جملة عدد المُلاك فقد كانوا يمتلكون 43.2% من جملة المساحة.

نمط الملكية قبل الحرب الأولى وبعدها

مثلت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في اتجاه رأس المال نحو ملكية الأراضي الزراعية، ويُمكن توضيح اتجاه التغير في هيكل ملكية تلك الأراضي الزراعية من خلال البيانات الإحصائية لفترتين: تمتد الأولى من عام 1896م إلى عام 1914م، بينما تمتد الثانية من عام 1914م إلى عام 1950م.

جدول رقم (26) تطور توزيع ملكية الأراضي الزراعية في مصر كمتوسط عقود الفترة.

(العدد بالألف مالك، والمساحة بالألف فدان)

الفترة	العدد الإجمالي	المساحة الإجمالية	الملكيات الصغيرة		الملكيات المتوسطة		الملكيات الكبيرة	
			عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة
1899–90	714	4851	562	963	141	1794	11	2094
1909–00	1072	5273	922	1203	138	1710	12	2360
1919 –10	1534	5417	1388	1416	133	1638	13	2363
1929–20	2034	5642	1879	1635	142	1744	13	2263
1939–30	2364	5794	2206	1822	145	1725	13	2247
1952–40	2619	5877	2460	1971	147	1785	12	2121

المصدر: جُمِع وحُسِب من: – محمد مدحت مصطفى، **هيكل ملكية وحيازة الأراضي الزراعية**، جامعة المنوفية، صص 15 – 16.

جدول رقم (27) تطور التركيب النسبي لتوزيع ملكية الأراضي الزراعية في مصر.

(%)

الفترة	العدد الإجمالي	المساحة الإجمالية	الملكيات الصغيرة		الملكيات المتوسطة		الملكيات الكبيرة	
			عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة
1899–90	**100**	100	**78.6**	19.8	**19.9**	37.0	**1.5**	43.2
1909–00	**100**	100	**86.0**	22.8	**12.9**	32.4	**1.1**	44.8
1919–10	**100**	100	**90.5**	26.2	**8.7**	30.2	**0.8**	43.6
1929–20	**100**	100	**92.4**	29.0	**7.0**	30.9	**0.6**	40.1
1939–30	**100**	100	**93.3**	31.4	**6.1**	29.8	**0.6**	38.8
1952–40	**100**	100	**93.9**	33.5	**5.6**	30.4	**0.5**	36.1

المصدر: جُمِع وحُسِب من:– محمد مدحت مصطفى، **هيكل ملكية وحيازة الأراضي الزراعية**، جامعة المنوفية، صص 15 – 16.

الفترة (1896 - 1914م)

وهى تمثل فترة الاندفاع الكبير نحو تملك الأراضي الزراعية بشكل غير مسبوق في التاريخ المصري وذلك على النحو التالي:

(أ) تضاعف **إجمالي عدد الملاك** من 767 ألف مالك إلى 1560 ألف مالك مما يؤكد ظاهرة ازدياد الطلب على تملك الأراضي الزراعية.

(ب) ارتفعت **مساحة كبار الملاّك** من 2192 ألف فدان إلى 2397 ألف فدان مع ثبات نسبى في أعدادهم مما أدى إلى ارتفاع متوسط مساحة الملكية من 182.7 فدان إلى 1560 فدان.

(ج) ارتفعت **مساحة صغار الملاّك** من 994 ألف فدان إلى 1425 ألف فدان، لكن مع ارتفاع كبير في أعدادهم (من 611 ألف مالك إلى 1415 ألف مالك) مما أدى إلى انخفاض متوسط مساحة الملكية من 1.63 فدان إلى 1.01 فدان.

(ء) هذا الارتفاع في إجمالي مساحات كبار وصغار الملاّك كان على حساب متوسطي الملاّك، حيث انخفضت مساحة ملكيتهم من 1816 ألف فدان إلى 1638 ألف فدان، وانخفاض إجمالي أعدادهم من 144 ألف مالك إلى 133ألف مالك.

(هـ) أما الارتفاع الكبير في مساحة ملكية الأراضي الزراعية من 5002 ألف فدان إلى5460 ألف فدان فإنما يعود إلى قيام الحكومة ببيع مساحات من الأراضي الواقعة تحت أيديها ولم تكن مثبتة في إحصاء 1896م، بالإضافة إلى قيام العديد من الأفراد بإشهار ملكيتهم بعد أن خفضت الحكومة عام 1902م رسوم التسجيل من 5% إلى 1% من قيمة الأراضي المسجلة مما دفع الآلاف من صغار الفلاحين إلى تسجيل مساحات الأراضي التي كانوا يحوزونها بوضع اليد عليها. لأن المساحات من الأراضي التي قامت الشركات الزراعية باستصلاحها كانت أقل بكثير من تلك الزيادة.

الفترة (1914 - 1950م)

وهى الفترة التي ازداد فيها تركز ملكية الأراضي الزراعية، وانخفضت معها درجة المساواة في توزيع ملكية الأراضي. ويلاحظ أيضاً أن هذه الفترة شهدت أيضاً أحداث الحرب العالمية الثانية، وأزمة الكساد الكبير التي كانت لها آثارها على الاقتصاد المصري. وهى أيضاً الفترة التي مهدت لصدور قانون الإصلاح الزراعي حيث:

(أ) استمرت أعداد الملاّك في التزايد بشكل كبير (من 1560 ألف مالك إلى 2632 ألف مالك) إلا أن غالبية هذه الزيادة تركزت في أعداد صغار الملاّك (من 1415 ألف مالك إلى 2474 ألف مالك) وحقق متوسطو الملاّك زيادة طفيفة (من 133 ألف مالك إلى 146 ألف مالك) في الوقت الذي حافظ فيه كبار الملاّك على أعدادهم.

(ب) انخفضت مساحة كبار الملاّك انخفاضاً طفيفاً (من 2397 ألف فدان إلى 2138 ألف فدان) مما انعكس على متوسط مساحة الملكية حيث انخفضت من 199.8 فدان إلى 178.2 فدان.

(ج) الزيادة الطفيفة التي حدثت في أعداد متوسطي الملاّك لم تقابلها زيادة مماثلة في المساحة المملوكة مما أدى إلى الثبات النسبي في متوسط مساحة الملكية (12.3 فدان إلى 12.2 فدان).

(ء) زيادة أعداد صغار الملاّك لم تقابلها زيادة مماثلة في المساحة المملوكة مما أدى لانخفاض متوسط مساحة الملكية من 1.01 فدان إلى 0.77 فدان.

جدول رقم (28) فئات ملكية الأراضي الزراعية عام 1896م.

فئات الملكية	المساحة بالألف فدان	النسبة (%)	عدد الملاك بالألف	النسبة (%)	متوسط مساحة الملكية بالفدان
أقل من 5 فدان	994	19.9	611	79.7	1.63
5 < 50 فدان	1816	36.3	144	18.8	12.50
أكثر من 50 فدان	2192	43.8	12	1.5	182.70
الإجمالي	**5002**	**100.0**	**767**	**100.0**	**6.52**

Source: Issawi, Charles. **Egypt: An Economic and Social Analysis** , Oxford University Press , London , 1947 , P. 99.

جدول رقم (29) فئات ملكية الأراضي الزراعية عام 1914م.

فئات الملكية	المساحة بالألف فدان	النسبة (%)	عدد الملاك بالألف	النسبة (%)	متوسط مساحة الملكية بالفدان
أقل من 5 فدان	1425	26.1	14150	90.7	1.01
5 < 50 فدان	1638	30.0	133	8.5	12.30
أكثر من 50 فدان	2397	43.9	12	0.8	199.80
الإجمالي	**5460**	**100.0**	**1560**	**100.0**	**3.50**

Source: Moustafa , M. Medhat. **Egyptian Agriculture: Its Planning and development ,** Ph. D. Thesis , Hungarian Academy of Sciences , 1982.

جدول رقم (30) فئات ملكية الأراضي الزراعية عام 1950م.

فئات الملكية	المساحة بالألف فدان	النسبة (%)	عدد الملاك بالألف	النسبة (%)	متوسط مساحة الملكية بالفدان
أقل من 5 فدان	1909	32.8	2474	94.0	0.77
5 < 50 فدان	1774	30.5	146	5.5	12.20
أكثر من 50 فدان	2138	36.7	12	0.5	178.20
الإجمالي	**5821**	**100.0**	**2632**	**100.0**	**2.21**

Source: El- Kammash, Magdi**. Economic Development and Planning in Egypt** , Frederick & Praeger Publishers , New York , 1968 , P.34.

خلاصة

على ذلك يمكن بسهولة تبين عدد من السمات العامة لهيكلي الملكية والحيازة في الزراعة المصرية عند منتصف القرن العشرين، على النحو التالي:

- **تُعَد الحيازة بالملكية النمط الرئيسي لحيازة الأرض الزراعية (65.6%) من عدد الحيازات، تليها الحيازة بالإيجار (20.6%)، ثم الحيازة المختلطة (13.8%).**
- **الحيازة بالملكية أكثر انتشاراً في الوجه البحري عن الوجه القبلي، وتأتي مديرية الفيوم في المركز الأول (89.1%) من عدد حيازات الفيوم.**
- **الحيازة بالإيجار أكثر انتشاراً في الوجه القبلي عن الوجه البحري، وتأتي مديرية أسيوط في المركز الأول (35.2%) من عدد حيازات أسيوط.**
- **الحيازة المختلطة أكثر انتشاراً في الوجه القبلي عن الوجه البحري، وتأتي مديرية سوهاج في المركز الأول (26.1%) من عدد حيازات سوهاج.**
- **زيادة عدد الملكيات (2706993) عن عدد الحيازات (1003023) يدل بشكل مباشر على ظاهرة تأجير مُلاّك الأراضي أراضيهم للغير.**
- **زيادة جملة مساحة الحيازات (6143924 فدان) عن جملة مساحة الملكيات (5974187 فدان) يدل على وجود أنماط أخرى من الحيازة لم يتضمنها التعداد، كحيازة وضع اليد.**
- **ارتفاع متوسط مساحة الحيازة بشكل عام (6.13 فدان) عن متوسط مساحة الملكية (2.21 فدان) يدل على انتشار ظاهرة قيام بعض المُلاّك باستئجار مساحات من الأراضي بجزار ما يمتلكونه.**
- **ارتفاع متوسط مساحة الحيازة في الوجه البحري (6.26 فدان) عن نظيرتها في الوجه القبلي (5.94 فدان)، وارتفاع متوسط مساحة الملكية**

في الوجه البحري (2.53 فدان) عن نظيرتها في الوجه القبلي (1.86 فدان)

- **جاءت مديرية المنوفية من أكثر المديريات كثافة، حيث بلغ متوسط مساحة الحيازة بها 2.75 فدان، ومتوسط مساحة الملكية 1.11 فدان.**
- **جاءت مديرية البحيرة من أقل المديريات كثافة، حيث بلغ متوسط مساحة الحيازة بها 10.32 فدان، وبلغ متوسط مساحة الملكية 4.68 فدان .**
- **يشترك حائزي كل من: أصغر الفئات (أقل من فدان)، أكبر الفئات (500 فدان فأكثر) في سمة واحدة، وهي أنهما من أكثر الفئات التي تنتشر فيها الحيازة بالملكية.**
- **زيادة درجة التركز في ملكية الأراضي حيث 0.5% من كبار الملاك يملكون 36.7% من مساحة الأراضي الزراعية، بينما 94% من صغار الملاك يملكون 32.8% من مساحة الأراضي.**

أراضي الأوقاف وأطيان الحكومة

تُعتبر الحكومة أكبر مالك الأراضي في مصر، وتمارس الحكومة هذا النشاط من خلال **مصلحة الأملاك الأميرية** التي تأسست بأمر عال في 7 إبريل 1913م من مصلحتين كبيرتين ضُمتا معاً وهما مصلحة **الدومين ومراقبة أملاك الأميري الحرة**. أما بالنسبة أراضي **الوقف الأهلي** فهي الأراضي الموقوفة التي ينتفع فيها الورثة أو الموصى إليهم بريع ذلك الوقف. وفي **الوقف الخيري** تنتفع جهات الخير الموصي إليها كدور العبادة والمدارس وغيرها بريع ذلك الوقف.

والوقف نظام ولدته قرائح علماء الفقه الإسلامي لضرورات اجتماعية وشرعية اقتضته. وهو ينحصر في حبس العين حبساً مؤبداً مع التصدق بمنفعتها عاجلاً أو آجلاً على جهة بر لا تنقطع. فالمِلك الموقوف يبقى محبوساً أبداً عن إمكان التصرف فيه، فلا يجوز بيعه ولا رهنه وإنما يجوز عند الضرورة استبدال غيره به على شرط أن يقوم البدل مقام الأصل في انه محبوس أبداً عن أن يُتصرف فيه. وسبب الوقف على ما هو ظاهر من تخلي صاحبه عن مِلكه فوراً وعن جعل منفعته في الحال أو المآل إلى جهة البر هو التقرب إلى الله تعالى ببذل المال في سبيل الخير.

وفي مصر كانت مسائل الأوقاف كلها من اختصاص القاضي الشرعي لا ينازعه فيها منازع رغم وجود محاكم مدنية إلى أن شاركت المحاكم الأهلية في هذا الاختصاص عام 1883م، فكان التنازع حول تفسير أصل الوقف إلى أن حُسِم بصدور القانون رقم 147 لسنة 1949م في شأن نظام القضاء وبين كل نوع بياناً واضحاً لا لبس فيه. وإذ ألغيت المحاكم الشرعية بالقانون رقم 462 لسنة 1955م وأحيلت اختصاصاتها إلى المحاكم الوطنية زال هذا التنازع. وكان يُطبق في شأن مسائل الأوقاف الراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة إلى أن صدر أول قانون للوقف في 12 يونية 1946م فلم يقتصر على مذهب أبي حنيفة بل استمد أحكامه من المذاهب الإسلامية كلها، وإذا كان هذا القانون غير شامل لكل أحكام الوقف بما مؤداه الرجوع إلى مذهب الإمام أبي حنيفة فيما لم يرد بشأنه نص خاص. وقد شمل هذا القانون العديد من التعديلات خصوصاً بعد إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات بالقانون رقم 180 لسنة 1952م ثم لحقه العديد من القوانين الأخرى معدلة أو ملغية بعض أحكام

القانون الأخير، ثم تلا ذلك صدور قوانين متتابعة في شأن إنهاء حق الحِكر على الأعيان الموقوفة [1].

أراضي الأوقاف

تُعَد البيانات الخاصة بمساحات أراضي الأوقاف أكثر البيانات اضطرابا، كما يكتنفها الكثير من الغموض. ومن المعروف أن هناك نوعين من الوقف هما الوقف الأهلي، والوقف الخيري.

الوقف الأهلي

الوقف الأهلي، وهو الوقف الذي ينتفع فيه الورثة أو الموصى إليهم بريع ذلك الوقف. وقد بلغت مساحة أراضي الوقف الأهلي عند بداية القرن نحو 300 ألف فدان، ارتفعت إلى 350 ألف فدان عام 1914م، ثم قفزت إلى 611.2 ألف فدان عام 1927م، ثم انخفضت إلى نحو 600 ألف فدان عام 1950م. ويلاحظ من تلك البيانات أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى عام 1927م شهدت ارتفاعا كبيرا في مساحة تلك الأراضي حيث كانت أفضل وسيلة لإخفاء ثروات أثرياء الحرب. وكان ذلك سببا في الجدل الذي ثار في البرلمان بشأن هذه الأراضي. وكان الغرض الأساسي من الوقف الأهلي منع تجزئة الأرض والحفاظ عليها كوحدة واحدة، إلا أن واقع الأمر تطور بحيث أصبح منفذا للتهرب من الالتزامات الواقعة على المُوقِف، كما أصبح مهربا للتصرفات غير الشرعية إزاء الورثة، كما خضعت هذه الأراضي للحراسة بعد عجز منتفعيها عن سداد الديون للبنوك. لذلك تم تشكيل لجان لبحث تلك الأوضاع، وتم تعديل القانون المنظم لعمل الأوقاف عام 1946م.

الوقف الخيري

الوقف الخيري، وفيه تنتفع جهات الخير الموصي إليها كدور العبادة والمدارس وغيرها بريع ذلك الوقف. وبيانات أراضي الوقف الخيري أكثر صعوبة من بيانات الوقف الأهلي، وهناك ثلاث تقديرات لمساحة هذه الأراضي عام 1950م، الأول يُقدرها بنحو 90 ألف فدان، والثاني بنحو 102.4 ألف فدان، أما التقدير الثالث فيرتفع بها إلى 150 ألف فدان بعد إضافة مساحات لأوقاف خيرية يديرها نظار، وإضافة أوقاف الكنيسة. ومن أسباب الاختلاف في هذه الأرقام أن هناك العديد من الأوقاف (أهلية – خيرية) بمعني أن مساحة الوقف تظل ثابتة بينما يُقسم ريع هذا الوقف بالنسبة التي يوصي بها الواقف بين الانتفاع الأهلي والانتفاع الخيري. ولا شك أن **الأوقاف الخيرية** لعبت دورا هاما في الإنفاق على المساجد والمقابر والكتاتيب والمدارس والمستشفيات وسُبل المياه النقية ومضيفات المسافرين خاصة في الصعيد، كما أوقفت الأميرة فاطمة ابنة الخديوي إسماعيل مساحات من الأراضي الزراعية لصالح الجامعة الأهلية (جامعة القاهرة) عند إنشائها. بل إن الحكومة المصرية نفسها أوقفت بعضا من الأراضي لصالح المكتبة الخديوية. إلا أن سوء إدارة هذه الأوقاف كان من دوافع الهجوم عليها، فعلى سبيل المثال حصل العديد من الأمراء على مرتبات ومنح كِساء وتعليم الأبناء من ريع هذه الأوقاف تحت بند (مساعدات ذوي المروءة). وقد تم الكشف عن أسماء 22 فردا من أعضاء الأسرة المالكة يتقاضون هذه المساعدات، ومن بينهم على سبيل المثال **الأمير إسماعيل حسن عزت** الذي كان يتقاضى مساعدات خيرية في الوقت الذي كان يمتلك فيه عشرة آلاف فدان ملكية خاصة. لذلك ثار الجدل عام 1920م حول إلغائها، إلا أن إدارة الأوقاف ردت بالاحتجاج على كشف الأسماء لأن هذه المساعدات

سرية لا يجوز الكشف عنها، كما أنها ضرورة للحفاظ على هيبة ومكانة هؤلاء الأفراد.

تنظيم إدارة الأوقاف

ومن **الناحية التنظيمية** كان الصراع دائما على إدارة هذه الأوقاف منذ نشأتها بين النظار الخصوصيين والقضاة الشرعيين وحكام البلاد. وفي النصف الأول من القرن العشرين كانت هناك أربعة جهات تدير الأوقاف، وهي: وزارة الأوقاف، ديوان الأوقاف الملكية، إدارة الأوقاف القبطية، النظار الخصوصيين.

وزارة الأوقاف

بالنسبة **لوزارة الأوقاف** أصدر الخديوي إسماعيل قرارا بإنشاء نظارة الأوقاف عام 1864م، وفي يناير 1884م ألغى الخديوي توفيق هذه النظارة وحولها إلى إدارة عامة مسئولة أمام الخديوي مباشرة. وفي نوفمبر عام 1913م تحولت الإدارة إلى وزارة مرة أخرى على أن يُعَد الوزير المختص نائبا عن الخديوي في إدارة هذه الأوقاف، وبالتالي لم تكن هناك رقابة فعلية على أعمال الوزارة حتى عندما صدر دستور 1923م ظلت هذه الوزارة خارج الرقابة، واستمر ذلك الوضع حتى عام 1952م [2]. وكانت وزارة الأوقاف تدير أراضيها بنفس أساليب كبار المُلاّك سواء عن طريق النمط التبعي بواسطة الفلاحين التملّية، أو الزراعة على الذمة باستخدام العِمالة المأجورة، أو عن طريق تأجير الأراضي للغير. وكان الأسلوب الأخير هو أكثرها شيوعاً، وقد ارتفع إيراد الوزارة من تأجير أراضيها من 16.1 ألف جنيه عام 1914م إلى 696.390 ألف جنيه عام 1951م [3].

ديوان الأوقاف الملكية

أما **ديوان الأوقاف الملكية** فكان وضعه القانوني أكثر غرابة فبعد انتفاء ملكية الحاكم لكل أراضي مصر تحول من الناحية الفقهية إلى ناظر على أراضي الوقف، وكان ذلك الديوان يدير العديد من الأوقاف ذات المساحات الضخمة. وقد كشفت التحقيقات بعد ذلك أن الملك فاروق تمكن من الاستيلاء على 75.408 ألف فدان من هذه الأراضي وضمها إلى خاصته الملكية.

إدارة الأوقاف القبطية

أما بالنسبة **لإدارة الأوقاف القبطية**، والتي بلغت مساحتها عام 1906م نحو 15 ألف فدان، بالإضافة إلى مساحة الأراضي التي تمتلكها الأديرة والمُقدرة بنحو 32.124 ألف فدان. وقد نشأ بسبب هذه الأراضي نزاع كبير بين كل من الإكليركية القبطية والرهبان والمجلس الملي العام يتهم كل منهم الآخر بتبديد هذه الأراضي والاستيلاء عليها. وفي عام 1908م صدر قانون بإسناد إدارة تلك الأوقاف إلى البطريركية وأربعة من رؤساء الأديرة يختارهم المجلس الملي. ثم صدر القانون رقم 9 لسنة 1927م لينقل إدارة أوقاف الأقباط الخيرية إلى المجلس الملي ليعود الاضطراب مرة أخرى ويستمر حتى عام 1944م عندما ألغت الحكومة القانون السابق بعد اعتكاف البطريرك في أحد أديرة الصحراء الشرقية. رغم هذه الهيئات الثلاث السابق التنويه عنها فقد ظلت نصف مساحة أراضي الأوقاف يدرها النظار الخصوصيين نظير نسبة من عائد الوقف يُقدر رسميا بنحو 10%، ترتفع فعليا إلى نحو 30%. وقد خضع تعيين النظار الذي كانت تقوم به المحاكم الشرعية لكثير من التدخلات، وعلى سبيل المثال كان

شيخ الأزهر خلال الفترة (29 – 1951م) ناظرا لـ 32 وقفا مقابل إيراد سنوي بلغ نحو 2398 جنيها وهو مبلغ كبير بأسعار ذلك الوقت [4].

أطيان الحكومة

تعتبر الحكومة مالك كبير يمتلك بقية أراضى البلاد غير المملوكة ملكية خاصة لأفراد أو شركات. واعتبار الحكومة هنا مالكاً كبيراً ليس مبنياً فقط على أساس حجم المساحة الواقعة تحت أيديها وإنما أيضاً على أساس أنها تمارس نشاطاً اقتصادياً كبيراً من زراعة وتأجير وغيره. ومما يُذكر أن **اللورد كتشنر** المندوب السامي البريطاني في مصر كان قد طالب الحكومة المصرية بتخصيص مناطق معينة من الأراضي القابلة للاستصلاح وتقسيمها ثم توزيعها على صغار المُلاّك والفلاحين بشروط مُيسرة، وذلك بجانب المساحات الكبيرة من الأراضي التي كانت تبيعها لكبار المُلاّك. وفي عام 1915م وزعت الحكومة نحو 862 فدان من الأراضي القابلة للاستصلاح **بناحية شلما** في مديرية الغربية على 169 مستأجراً، خص كل واحد منهم نحو خمسة أفدنه [5].

وتمارس الحكومة هذا النشاط من خلال **مصلحة الأملاك الأميرية** التي تأسست بأمر عال في 7 إبريل 1913م من مصلحتين كبيرتين ضُمتا معاً وهما مصلحة الدومين ومراقبة أملاك الأميري الحرة. وكانت **مصلحة الدومين** قد تأسست عام 1897م لتدير 425 ألف فدان كانت مرهونة لضمان قرض حكومي قدره 8.5 مليون جنيه، قامت المصلحة ببيع نحو ثلثي المساحة لحساب الدين المضمون، وبقى حوالي 150 ألف فدان خالصه من الرهن سلمتها للحكومة عام 1913م التي قامت بضمها إلى مراقبة الأملاك بوزارة المالية. وكانت هذه المراقبة وقتئذ

تدير الأملاك الخاصة للحكومة والتي كان يُعبَر عنها بالأملاك الحرة من أراضي بناء وأراضي زراعة وإن كان أغلبها أراضي بور. ثم أطلق على أراضي مراقبة الأملاك (أطيان المديريات والمحافظات)، وأطلق على أراضي الدومين (التفاتيش).

أما مساحة تلك الأراضي فقدرت بنحو 153.1 ألف فدان عام 1911م، بعد أن كانت 426 ألف فدان عام 1879م. وبعد قانون ضم جميع أراضي الأملاك الأميرية بلغت مساحة تلك الأراضي 1.382 مليون فدان عام 1923/22م من بينها 305.4 ألف فدان من الأراضي الزراعية، ارتفعت إلى 1.520 مليون فدان عام 1929/28م، ثم انخفضت إلى 1.2 مليون فدان عام 1945/44م. وهذه المساحات كانت الدولة تقوم باستغلالها من خلال وزارة الزراعة في إنشاء محطات التجارب الزراعية، وكذلك بعض مشروعات توزيع الأراضي، كما استخدمت في بعض السنوات كسداد لبدل معاشات الموظفين، أما باقي الأراضي وهي الأراضي الضعيفة التي تحتاج لاستصلاح فكانت تقوم بتأجيرها بأسعار رمزية. وعند منتصف القرن بلغت جملة مساحة الأراضي تحت إشراف مصلحة الأملاك الأميرية نحو 1.196 ألف فدان من بينها 125.7 ألف فدان فقط أراضي زراعية بعد تسليم أراضي تفاتيش سخا والسرو ومحلة موسى إلى وزارة الزراعة بغرض إجراء البحوث الزراعية [6]. وقد بلغت جملة مبيعات مصلحة الأملاك الأميرية من الأراضي الزراعية خلال الفترة (1915 – 1951م) نحو 288.977 ألف فدان [7].

أطيان الحكومة في التعدادات الزراعية

يحرص التعداد الزراعي العام منذ أن بدأت الدولة في الأخذ به عام 1929م على حصر مساحات أطيان الحكومة، والجدول التالي يبين تصنيف هذه الأراضي خلال السنوات 1929، 1939، 1950م. وذلك على النحو التالي:

بلغت جملة زمام الحكومة عام 1929م نحو 2.302 مليون فدان من بينها 693.2 ألف فدان منافع عمومية بنسبة قدرها 30.3% والباقي أطيان زراعية. وفي عام 1939م انخفضت تلك الجملة إلى 2.293 مليون فدان من بينها 717.8 ألف فدان منافع عمومية بنسبة قدرها 31.3% والباقي أطيان زراعية. وفي عام 1950م ارتفعت المساحة الكلية إلى 2.316 مليون فدان من بينها 905.5 ألف فدان منافع عمومية بنسبة قدرها 39.9% والباقي أطيان زراعية.

وكانت الحكومة تدير أطيانها بنفس أسلوب كبار المُلاّك، إلا أن أسلوب تأجير الأراضي للغير كان أكثر هذه الطرق شيوعاً. ففي عام 18/ 1919م بلغت جملة أملاك مصلحة الأطيان 353.247 ألف فدان، قامت بزراعة 27.318 ألف فدان على الذمة أي بنسبة 7.7% من الجملة، بينما قامت بتأجير 325.929 ألف فدان للغير بنسبة 92.3%، وبلغت جملة إيرادات المصلحة في ذلك العام نحو 1.034 مليون جنيه. وفي عام 51/ 1952م بلغت جملة تلك الأراضي 92.139 ألف فدان قامت المصلحة بزراعة 4.040 ألف فدان على الذمة بنسبة قدرها 4.4%، بينما قامت بتأجير 88.099 ألف فدان للغير بنسبة 95.6% [8].

جدول رقم (31) مساحة الزمام والأطيان المملوكة للحكومة والأفراد بالفدان من خلال تعدادات: 1929م & 1939م & 1950م.

البيان	جملة الزمام	منافع عمومية مزروعة وغير مزروعة	أطيان مملوكة		
			للحكومة	للأفراد والهيئات	
				المساحة	عدد الممولين
1929	8118353	693197	1608677	5816479	2101877
1939	8138962	717762	1575305	5845895	2423228
1950	8290128	905449	1410492	5974187	2726993

المصدر:–وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1929م**، القاهرة، 1933م، ص 6. **والتعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، ص 2.

الفصل السادس

كبار مُلاّك الأراضي الزراعية

كان كبار ملاّك الأراضي الزراعية قوة أساسية في المجتمع المصري يمتد تأثيرها إلى باقي القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى كونهم قوة سياسية ضاغطة في المجتمع. وقد لعِبَ كبار ملاك الأراضي الزراعية دورا هاما في تشكيل الهيكل العام لملكية الأراضي الزراعية في مصر منذ إقرار تلك الملكية وطوال النصف الأول من القرن العشرين. لذلك آثرنا البدء بدراسة أصول هذه الملكيات، والتعرف على دور أصحابها في تشكيل الهيكل العام لهذه الملكية من خلال صلاتهم بسلطة الدولة في مرحلة أولى، ثم خلال سيطرتهم على المؤسسات التشريعية والتنفيذية في مرحلة تالية، في ظل سيطرتهم الفعلية على الفائض الاقتصادي المتحقق خلال هاتين المرحلتين. وعلى ذلك فإن هذا الفصل يتتبع أصول تلك الملكيات في (العهد، البعاديات، الجفالك، الأواسي، المسموح، الدائرة السنية، أطيان الدومين). ثم يتنقل للتعرف على دور كبار المُلاّك في الهيئات التشريعية بدءاً من برلمان الخديوي إسماعيل وانتهاء بالبرلمانات المصرية بعد إقرار دستور 1923م، مروراً ببرلماني الخديوي توفيق والخديوي عباس حلمي الثاني. أما دور كبار المُلاّك في الهيئات التنفيذية فسيتم التعرف عليه من خلال أعلى هذه الهيئات وهي النظارات في مرحلة (1878 – 1914م)، والوزارات في مرحلة (1914 – 1952م). ثم ننتقل للتعرف على أسماء أهم أسر كبار المُلاّك سواء كانوا من أفراد الأسرة الحاكمة أو من خارجها، وسواء كانوا من المواطنين أو من الأجانب، لتوضيح مدى انتشار نفوذ هذه الأسر في مؤسسات الحكم والسيطرة في المجتمع المصري.

أصول الملكيات الكبيرة

يُمكن تتبع أصول الملكيات الكبيرة إلى مرحلة ما قبل إقرار الحق القانوني لتلك الملكيات، وبعد السيطرة التامة لمحمد على باشا على أراضي البلاد. وذلك من خلال تطور نظام العُهَد ومِنَح الأبعاديات والجفالك التي منحها الباشا لأفراد عائلته والمقربين إليه، وكذلك أراضي الأواسي. وتُعَد أراضي **الأبعاديات والجفالك والأواسي** (وهي أراضي عشورية منذ عهد سعيد باشا) المصدر الرئيسي لأراضي كبار المُلاّك، كما تُعَد أراضي **العُهد والمسموح** (وهي أراضي خراجية) مصدراً ثانويا لهذه الملكيات الكبيرة. ومع صدور قانون التصفية عام 1880م الخاص برهن **أراضي الدائرة السنية** ضمانا لسداد الدين الموحد، تم بيع هذه الأراضي في مساحات كبيرة تُعّد هي المصدر الرئيسي لأراضي كبار مُلاك هذه الفترة. أما أطيان أسرة الخديوي إسماعيل والمعروفة **بأطيان الدومين** التي تنازل عنها للحكومة ضمانا لقرض أجنبي، فقد قامت الحكومة ببيع الأراضي الضعيفة منها في مساحات كبيرة، بينما بيعت الأراضي الخصبة في مساحات متوسطة.

العُهَد

بعد إلغاء نظام الالتزام حدث نوع من الاضطراب في جمع ضرائب الأطيان مما دفع محمد على إلى الالتجاء لنظام العُهَد. والعهدة هي امتياز يحصل عليه أحد الأشخاص ويتعهد فيه بدفع الضرائب الجارية والمتأخر على القرى المُعسِرة، نظير أن يحصل المتعهد على جزء من أرض القرية يزرعها لحسابه على أن يعمل فيها الفلاحون كعمال يومية أو نظير جزء من المحصول. وكان المُتعهد مسئول عن زراعة أراضي القرية التي لا يستطيع الفلاحون زراعتها وذلك بصفة مؤقتة حتى تتحسن أحوالهم فتُرد إليهم لزراعتها. وقد صدر القرار

الخاص بالعُهَد في 15 محرم 1256هـ (22 مارس 1840م)، وقد كلّف **محمد علـى** بعض كبار موظفيه وضباط الجيش بعُهَد بعض القرى والتي زادت مساحاتها عن ألف فدان، كما حصل بعض الأجانب على عُهد أيضا. وقد أُلغي نظام العُهد في 16 مارس 1868م في عهد **الخديوي إسماعيل**. وقد ترتب على هذا النظام أن قام المتعهدين بفرض سيطرتهم على تلك الأراضي ووضعوا أيديهم على مساحات ضخمة من عُهَدِهم بعد إلغاء هذا النظام وحتى إقرار الملكية الفردية للأراضي. ومثال ذلك **عُهدة سليم باشا السلحدار** على قرية البلينا جنوب جرجا حيث تمكن المتعهد من وضع يده على نحو 1400 فدان من أراضي العُهدة ظلت موقوفة على ورثته باسم السيدة حنيفة السلحدار حتى عام 1947م. **وعُهدة محمد بك الشواربي** على قرية قليوب التي تبلغ مساحتها سبعة آلاف فدان انتهت بامتلاك المُتعهد لنحو أربعة آلاف فدان منها. **وعُهدة سيد باشا سليم** على نحو عشرين قرية بمديرية الشرقية انتهت بامتلاكه لنحو ستة آلاف فدان. **وعُهدة البدراوي باشا** على أراضي سمنود انتهت بوقف 1400 فدان على أسرته. وقد تم امتلاك هذه الأراضي بطريق التحايل حيث سيطر المتعهدون على حيازات الفلاحين ولم يقوموا بتحصيل الضرائب المفروضة عليهم، وعندما منح الخديوي إسماعيل حقوق الملكية التامة لحائزي العُهد في حال دفع الضرائب المتراكمة قام هؤلاء المتعهدون بدفع هذه الضرائب. وقد بلغت جملة مساحة أراضي العُهَد عام 1844م نحو 1.205559 مليون فدان من بينها 293 ألف فدان اختص بها **محمد علـى** وأفراد أسرته، بينما حصل الضباط الأتراك وكبار الموظفين ورجال الحاشية على المساحة المتبقية وقدرها 912.559 ألف فدان [9].

الأبعاديات

وهي مساحات الأراضي التي لم تُدرج في أعمال المساحة التي قام بها محمد على عام 1813م، ولم تُفرض عليها ضرائب بسبب عدم زراعتها، أو بسبب عجز حائزيها عن تقديم ما يُثبت حيازتهم. وفي عام 1829م قام محمد على بمنح كبار موظفيه، وبعض رجال الحاشية، والمقربين من السراي مساحات من هذه الأراضي (رزقة بلا مال طوال حياته، ثم تؤول إلى الدولة بعد وفاته)، وذلك بغرض استصلاحها وزراعتها حتى يعُم الرخاء. وعندما فترت همة الحائزين في زراعة هذه الأبعاديات أصدر قرارا في 27 شوال 1252هـ (يناير 1837م) يُعطي هؤلاء الحائزين حق توريث الانتفاع إلى ذريتهم، فإن لم تكن لهم ذرية فإلى مماليكهم البيض، وأن لم يكن للمُنعَم عليه ذرية ولا مماليك آلت أطيانه إلى الحرمين الشريفين. وفي 5 من المحرم 1258هـ (فبراير 1842) مَنح أصحاب الابعاديات حق البيع والشراء والتنازل والرهن، وأعطاهم تقاسيط من الروزنامة غير مقيدة بشرط. وهكذا تحول حائزي الأبعاديات بجرة قلم إلى مُلاّك للأراضي. وفي عهد سعيد باشا صدر مرسوم عام 1854م يسمح لحائزي الأطيان الخراجية بترك الأرض التي يعجزون عن زراعتها ودفع خراجها للحكومة، وعُرِفَت هذه الأراضي باسم (**المتروك**)، قام الباشا بعد ذلك بمنح هذه الأراضي لأفراد أسرته وبعض كبار موظفيه. وفي جمادي الأولى 1275هـ (يناير 1859م) صدر مرسوم بتحويل هذه الأراضي من خراجية إلى عشورية. وقد استمرت هذه السياسة طوال عهد الخديوي إسماعيل. وقُدرت مساحة تلك الأراضي بنهاية حكم **محمد على** بنحو 1.356278 مليون فدان. وتوجد قوائم طويلة بأسماء كبار المُلاّك ممن حصلوا على هذه الأبعاديات واستمر ورثتهم في ملكية هذه الأراضي حتى عام 1952م [10].

الجفالك

وهي مساحات من الأراضي الزراعية (المعمور) منحها **محمد علي** لنفسه ولأفراد أسرته، والأصل فيها أنها أراضي القرى التي أُعسِرَتْ، والأراضي التي هجرها أهلها، ولكن من الثابت أيضا أن هناك أراضي كثيرة انتزعت من حائزيها وضُمت لهذه الجفالك. وكانت أراضي الجفالك تُدار بمعرفة ديوان شورى المعاونة. ومن الصعب التفرقة بين الأبعاديات والجفالك، إلا أن غالبية الجفالك كانت تحت حيازة أفراد الأسرة الحاكمة. وقُدرت مساحة الجفالك التي منحها **محمد علي** بنحو 334.286 ألف فدان، أما أول جفلك فقد تم منحه في 26 رجب 1254هـ / 1828م إلى زينب هانم ابنة محمد على بمساحة قدرها 12.186 ألف فدان بناحية المنصورة. وقد استمرت تلك السياسة حتى نهاية عهد **الخديوي إسماعيل**، وهناك قرى بالكامل تحولت إلى جفالك، وتتوفر قوائم بأسماء حائزي بعض الجفالك ومساحتها حيث يتبين منها استمرار ورثة هؤلاء الحائزين حتى عام 1952م [11].

الأواسي

وهي مساحات الأراضي التي تركها محمد على للملتزمين السابقين تعويضا لهم عن إلغاء امتيازاتهم السابقة وذلك بغرض الانتفاع بها طيلة حياتهم على أن تؤول للحكومة بعد وفاتهم، وصرح لهم بحق الإيقاف على الأعمال الخيرية. ومع تزايد المساحات الموقوفة من هذه الأراضي أصدر **سعيد باشا** مرسوما في أغسطس 1855م منحهم فيه حق توريثها لذريتهم، وبحيث لا تؤول للدولة إلا عند انقراض نسلهم. وبعد صدور **قانون المقابلة** حصل أصحاب هذه الأواسي على حق التصرف في أطيانهم بالبيع والشراء والتنازل والوقف، وقُدِرت مساحة أراضي الأواسي عند نهاية حكم **محمد علي** بنحو 200.398 ألف فدان.

وابتداء من 11 أكتوبر 1854م أصبحت أراضي كل من الأبعاديات والجفالك والأواسي تدفع الضرائب العشورية.

المسموح

وهي الأراضي التي كانت تُمنح لمشايخ القرى باسم **(مسموح المشايخ)** نظير قيامهم بواجباتهم، وتُحسب على أساس 4–5 فدان لكل 105 فدان من أرض المعمور. كما كانت هناك أراضي مسموح تُمنح للأعيان تُعرف باسم **(مسموح المصاطب)** نظير ضيافتهم لموظفي الدولة عند مرورهم بالقرى، وتُحسب على أساس 10 فدان لكل 100 فدان من زمام القرية. أما النوع الثالث من أراضي المسموح فهو ما عُرِف باسم **(مسموح العُربان)**، وهي مساحات الأراضي التي منحها محمد على للعُربان بغرض حثهم على الاستقرار. وكانت أراضي المسموح معفاة من الضرائب حتى عام 1857م عندما فرض عليها **سعيد باشا** ضرائب الخراج. وهذه الأراضي هي مصدر ملكيات أعيان ومشايخ القرى. وقُدرت مساحة أراضي المسموح عند نهاية حكم **محمد على** بنحو 688.287 ألف فدان.

أطيان الدائرة السنية

وهي أراضي **الخديوي إسماعيل** التي تم رهنها ضمانا لقرضين حصل عليهما بلغت قيمتهما معا (881.543 ألف جنيه). وقد وضعت أطيان هذه الدائرة (434.975 ألف فدان)، وكذلك أطيان دائرة الخاصة الخديوية (50 ألف فدان) تحت إدارة خاصة بعد صدور قانون التصفية عام 1880م لتتولى سداد أقساط الدين. وحتى عام 1898م كانت الحكومة قد باعت 162.263 ألف فدان تقع جميعها في الوجه القبلي بمبلغ 8.240 ملون جنيه قام المشترون بسداد مبلغ

2.472 مليون جنيه بينما تم تقسيط الباقي. وفي عام 1898م قررت الحكومة بيع جميع ممتلكات الدائرة إلى شركة تكونت لهذا الغرض برأسمال قدره 150 ألف جنيه، بلغ نصيب **اليهودي الفرنسي سوارس** وشركاه منها 125 ألف جنيه، بينما ساهم أربعة من المصريين **(أحمد السيوفي باشا – محمد الشواربي باشا – حسن بك عبد الرازق – على بك شعراوي)** بمبلغ 25 ألف جنيه، وعُرِفت باسم **شركة أطيان الدائرة السنية.** وقد بيعت هذه الأراضي بمبلغ 6.4315 مليون جنيه، وهو ما تبقى من أصل الدين. وخلال الفترة ما بين صدور قانون التصفية وقيام شركة أطيان الدائرة السنية تم بيع 162.263 ألف فدان من الأطيان المرهونة، وذلك على هيئة قطع ذات مساحات كبيرة، ويوضح الجدول رقم (32) بيان بأعداد ومساحات هذه الأراضي حيث يتبين منها أن عدد القطع المباعة بمساحات أكبر من 50 فدان بلغت 73.8% من عدد هذه القطع والتي تبلغ مساحتها 97.2% من جملة المساحة المباعة. أما عدد القطع ذات المساحة أكبر من 1000 فدان فقد بلغت نسبتها 6.3% فقط تستحوذ على 47.3% من جملة المساحة. وهذا يوضح تماما أن هذه الأطيان كانت مصدراً رئيسيا لأراضي كبار المُلاّك خلال هذه الفترة. واستمرت الشركة الجديدة في سياسة بيع هذه الأراضي على هيئة قطع كبيرة حيث بلغت جملة المساحة التي باعتها الشركة خلال الفترة 1900 – 1906م نحو 384 ألف فدان، باستثناء 12372 فدان قامت وزارة المالية بشرائها في 15 مايو 1905م بنواحي (أرمنت – الرزيقات – المريس) ثم قامت ببيعها لأهالي هذه النواحي على هيئة قطع صغيرة، وقامت بتحصيل ثمنها على أقساط [12].

جدول رقم (32) مبيعات الدايرة السنية حتى عام 1898م تبعا لفئات مساحة قطع الأرض المباعة بالوجه القبلي.

الفئات	المشترين		المساحة		متوسط
	عدد	%	فدان	%	المساحة
أقل من 5 فدان	23	4.7	50	0.03	2.2
5 < 50	105	21.5	4584	2.8	43.7
50 < 100	88	17.9	8776	5.4	99.7
100 < 200	120	24.4	20369	12.5	169.7
200 < 500	90	18.3	29998	18.5	333.3
500 < 1000	34	6.9	21963	13.5	646.0
1000 فدان فأكثر	31	6.3	76523	47.3	2468.5
الإجمالي	**491**	**100.0**	**162263**	**100.0**	**330.5**

المصدر: جُمِع وحُسِب من:- على بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر (1813 – 1914م) وأثره على الحركة السياسية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977م، صص 475 – 500.

أطيان الدومين

وهي الأراضي التي كانت ملكا لأسرة **الخديوي إسماعيل**، وتنازل عنها نيابة عن عائلته للحكومة بمقتضى أمر عالي صدر في 26 أكتوبر 1878م، وقُدرت مساحتها بنحو 425.729 ألف فدان. وقد أسندت الحكومة مهمة إدارة هذه الأطيان إلى لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة أعضاء (مصري وإنجليزي وفرنسي) وذلك ضمانا لقرض من **بيت روتشيلد** بمبلغ 8.5 مليون جنيه إسترليني حصلت عليه الحكومة في 31 أكتوبر 1878م لتتمكن من سداد الديون السايرة. وقد أذنت الحكومة لهذه اللجنة ببيع أراضي الدومين لسداد أقساط القرض، على أن يكون البيع بالمزاد العلني. ويمكن تصنيف مساحات قطع هذه الأطيان المباعة على صنفين: الأول خاص بالأراضي التي كانت في حاجة للاستصلاح، وهذه تم بيعها في مساحات كبيرة تجاوزت الألف فدان. والثاني خاص بالأراضي الخصبة، وهذه الأراضي تم تقسيمها إلى مساحات متوسطة تتراوح بين 15 –

20 فدان. وبعد سداد القسط الأخير من قرض الدومين في 31 ديسمبر 1912م أُدمج ما تبقي من أراضي الدومين تحت **إدارة مصلحة الملاك الأميرية** التي أنشئت خصيصا لهذا الغرض في 17 إبريل 1913م، وكانت تابعة لوزارة المالية [13].

كبار الملاّك في الهيئات التشريعية

لعب كبار المُلاّك الزراعيين دورا هاما في الحياة السياسية النيابية في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن البداية الحقيقية لهذا الدور تبدأ مع عهد **الخديوي إسماعيل** وسيطرتهم شبه الكاملة على البرلمانات النيابية التي تم تشكيلها منذ ذلك الوقت، وبرزت عائلات بعينها توارثت المقاعد النيابية. ومن هنا كانت أهمية دراسة هذا الدور لما له من انعكاسات على مجمل السياسة الاقتصادية في البلاد. ومن الناحية التاريخية يُعَد **الديوان العمومي** الذي أنشأه **نابليون بونابرت** في القاهرة عام 1798م، والذي عُرِف بعد ذلك **بالديوان العام** أول مجلس نيابي **(برلمان)** عرفته مصر في تاريخها الحديث، وقد انتهت هذه التجربة برحيل الفرنسيين عام 1801م. ولم تعرف مصر محاولة جادة أخرى إلا في عهد **الخديوي إسماعيل** حينما أنشأ **مجلس شورى النواب** عام 1866م. وفيما بين البرلمانين كانت محاولة **محمد علي** المشوهة والخاصة بإنشاء **(مجلس المشورة)** عام 1829م. ونقول محاولة مشوهة لأن ذلك المجلس لم يكن يملك أية اختصاصات تشريعية، وبالتالي لا يُمكن اعتباره برلماناً، فقد كان بالفِعل اسما على مُسمى مجلساً للمشورة فقط. وكانت مشورة ذلك المجلس لا تتعرض لسياسة الدولة، وإنما كانت مشورته مقصورة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العمومية والقضاء. وكان جميع أعضاؤه من المُعينين، وقد أنشأ **محمد علي** هذا المجلس بعد أن مضي على حكمه للبلاد

نحو ربع قرن من الزمان، وذلك في محاولة منه لاحتواء غضب الأعيان وعلماء الأزهر بعد تأميمه للأراضي الزراعية وكذلك الأوقاف التي كانوا ينعمون بخيراتها. وكان المجلس يضم 156 عضوا من بينهم 99 عضوا من أعيان البلاد بنسبة 63.5%، 33 عضوا من كبار الموظفين والعلماء بنسبة 21.1%، 24 عضوا من مأموري الأقاليم بنسبة 15.4%. وهو بهذه الصورة مجلس مختلط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد انعقد مجلس المشورة لأول مرة بقصر إبراهيم باشا في 2 سبتمبر 1829م [14].

وبالرجوع إلى أسماء أعيان البلاد في هذا المجلس نجد أن عدد كبير منها حظي بعد ذلك على حق الانتفاع سواء على هيئة أبعاديات أو عُهَد، كما أن من بينهم عائلات كانت تُمثل أصول كبار المُلاّك بعد ذلك، كما ظهرت هذه العائلات بعد ذلك أيضا في برلمان الخديوي إسماعيل ومن بينها العائلات التالية: **أباظة – غيث** (الشرقية)، **أبو عامر** (المنوفية)، **الشواربي – منصور** (القليوبية)، **المنشاوي** (الغربية)، **الشريعي** (المنيا). وفي عام 1834م أنشأ محمد علي **(المجلس العالي)** بدلا من مجلس المشورة، وهو خطوة إلى الأمام رغم إن رأيه ظل استشاريا حيث راعى التمثيل النسبي لأقاليم البلاد، وسمح بانتخاب الأعيان بدلا من تعيينهم. وبعد تولي **عباس الأول** حُكم البلاد عام 1848م ألغى ذلك النظام وجمع بين يديه السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. واستمر الحال على ما هو عليه بتولي **سعيد باشا** الحكم في 1854م، إلا أنه قام بخطوة وحيدة جيدة في هذا الخصوص وهي إنشاء **(مجلس الأحكام)** وهو بمثابة هيئة قضائية. وكُلِف **الأمير إسماعيل** (الخديوي إسماعيل فيما بعد) برئاسة هذا المجلس الذي كان يتشكل بالتعيين، ويضم عشرون عضوا من بينهم 11 عضو من **الأعيان** (وهم من المصريين) بنسبة

55%، وتسعة أعضاء من **الذوات** (وهم أعضاء الأسرة المالكة وأقربائها) بنسبة 45% [15].

جدول رقم (33) بيان مبيعات الدايرة السنية لقطع الأراضي ذات المساحة أكثر من ألف فدان. التي تمت حتى عام 1898م.

الاسم	المساحة	الاسم	المساحة	الاسم	المساحة
على باشا فهمي	**7804**	باغوص باشا نوبار	**2007**	زايد بك جلال	**1297**
فيكونت فونتارس	**5080**	أندراوس بشارة	**1890**	بشرى حنا ميخائيل	**1207**
حبيب لطف اللّه	**4034**	أندراوس بشارة	**1816**	حبيب بولاد	**1180**
حنا قرياقوص	**3372**	مفتاح بك معبد	**1585**	نيقولا تناجو	**1091**
عمر بك سلطان	**3252**	يعقوب ليفي منشا	**1577**	كرامابوس	**1071**
أحمد باشا مظلوم	**3130**	على باشا حلمي	**1551**	أحمد مصطفى عمر	**1047**
محمد بك توفيق	**3030**	سرسق باشا	**1530**	منشا باشا	**1004**
على بك شعراوي	**2970**	محمد حسني يكن	**1445**	باسطورس خياط	**1003**
شارل باغوص	**2492**	ف. س. أجون	**1404**	فيلكس سوارس وشركاه	**1173**
لملوم بك السعدي	**2262**		**1331**	آريف وشركاه	**1237**

المصدر:- على بركات، **تطور الملكية الزراعية في مصر (1813 – 1914م) وأثره على الحركة السياسية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977، صص 476 – 500.

برلمان الخديوي إسماعيل

أنشأ **الخديوي إسماعيل** أول برلمان مصري باسم **مجلس شورى النواب** في عام 1866م بمرسوم صدر في 22 أكتوبر ليتكون من 75 عضوا يقوم بانتخابهم عُمد البلاد ومشايخها وأعيان القاهرة والإسكندرية ودمياط (المجمع الانتخابي) لمدة ثلاث سنوات. ورغم أن إنشاء هذا المجلس جاء بالدرجة الأولى لمعاونة **الخديوي إسماعيل** في محاولة الاستقلال عن الباب العالي، إلا أنه في واقع الأمر كان خطوة حقيقية في كفاح المصريين من أجل الاستقلال، كما أنه ظل

في ذاكرة الأمة ومطلبا هاما أثناء ثورة 1919م. وأصدر الخديوي لائحة تنظيم عمل المجلس التي اشترطت فيمن يُنتخب عضوا أن يكون مصريا لا يقل عمره عن 25 سنة، وأن لا يكون قد صدر ضده أحكاما. كما تمتع أعضاءه بالحصانة البرلمانية أثناء انعقاده إلا في جرائم القتل. واحتفظ الخديوي لنفسه بحق تعيين رئيس المجلس ووكيله، ودعوة المجلس للانعقاد وحله. كما أن جميع قرارات المجلس استشارية فهي بمثابة توصيات للخديوي يفعل بها ما شاء. وقد أجريت لعضوية المجلس ثلاث انتخابات: واحدة للمجلس الأول (1866 – 1869م)، وثانية للمجلس الثاني (1870 – 1873م)، والأخيرة للمجلس الثالث (1876 – 1979م).

كان من الطبيعي أن يكون جميع أعضاء المجلس من كبار حائزي الأراضي الزراعية نظرا لأن أعضائه كانوا من عُمد البلاد ومشايخها. وبمراجعة قائمة أسماء الأعضاء يتبين استمرار تمثيل العائلات السبع السابق ذكرها في **مجلس مشورة محمد على**. كما يتبين أن هناك عائلتين فقط استمر تمثيلهم في المجالس الثلاث، وهما عائلتي **الزمر** (الجيزة)، **والشريعي** (المنيا). أما العائلات التي استمر تمثيلها في مجلسين فقط من المجالس الثلاث فهي عائلات: **العقاد – العقبي – العطار** (القاهرة)، **جميعي – الشوربجي** (الاسكندرية)، **خفاجي** (دمياط)، **شعير – الإنبابي – أبو عامر** (المنوفية)، **الشريف – دنيا** (الغربية)، **الشواربي – منصور – زغلول** (القليوبية)، **عمر** (الشرقية)، **رزق** (الدقهلية)، **الدهشان** (الفيوم)، **كساب** (بني سويف)، **عمر – فرج إبراهيم** (أسيوط)، **حنا يوسف** (المنيا)،**سلطان – عبد الصادق** (قنا وأسوان) وقد لعِبت هذه العائلات وغيرها ممن تم تمثيلهم مرة واحدة في هذه المجالس دورا هاما في تاريخ الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر. ويُلاحظ تذمر

الخديوي من ممثلي بعض العائلات إلا أنه اتبع إزائهم سياسة الاحتواء بدلا من سياسة الإقصاء، وذلك عن طريق تعيينهم في المناصب الإدارية العليا في البلاد مما ترتب عليه فقدانهم لمقاعدهم البرلمانية، ومن أمثلة النواب الذين تم تعيينهم في مناصب وكلاء المديريات ومأموري الضواحي والمراكز (يلاحظ أنهم لم يعينوا وكلاء لمديريات موطنهم، بل عينوا في مديريات بعيدة عنها) وفقدوا مقاعدهم البرلمانية نتيجة لذلك: **محمد الصيرفي** وكيل المنوفية، **هلال منير** وكيل الغربية، **أحمد أباظة** وكيل البحيرة، **محمد عفيفي** وكيل الشرقية، **إبراهيم الشريعي** وكيل الجيزة، **محمد زغلول** وكيل الخانكة، **بيومى عابد** وكيل بنها، **متولي شريف** وكيل دكرنس، **سالم الشواربي** مأمور ضواحي مصر، **السيد الفقي** مأمور مركز منوف، **أحمد عبد الغفار** مأمور مركز مليج. وغيرهم كثيرون، وقد تم اختيار هذه الأسماء تحديداً نظراً لأنها ستتردد كثيرا بعد ذلك في التاريخ المصري الحديث

وقد وافقت الحكومة على بعض اقتراحات المجلس ورفضت اقتراحات أخرى خاصة تلك المتعلقة بميزانيات الحكومة وقروض الدولة. أما أهم القضايا التي أثارها هؤلاء النواب من الأعيان خلال الدورات التسع التي عقدتها المجالس الثلاث فكانت على النحو التالي [16]:

– اقتراح بوضع نظام جديد للسُخرة يخفف من وطأتها. وردت الحكومة بأهمية السُخرة للبلاد لارتباطها بمشروعات الري والهندسة، ووافق المجلس على ضرورة عمل إحصاء للأنفس حتى يؤخذ الأنفار للسُخرة بالدور.

– اقتراح بالنظر في مسألة تقسيط الأموال الأميرية وتحديد مواعيد لدفعها تتفق مع مواعيد حصاد وبيع المحاصيل. ووافق المجلس على الاقتراح بينما طلبت الحكومة تأجيل تنفيذه لأن هذه المواعيد تتعارض مع مواعيد سداد ديون الدولة.

– اقتراح بإنشاء مدرسة ابتدائية بكل مديرية. ووافق المجلس على الاقتراح بعد أن أضاف مجانية التعليم، كما وافقت الحكومة على الاقتراح وأوقف الخديوي مساحات من الأراضي للإنفاق من عائدها على المشروع.

– اقتراح بإلغاء نظام العُهد وإعادة الأرض إلى الفلاحين، وذلك لأن هذا النظام يعود بالمنافع على المُتعهدين بينما يضر بالفلاحين. واستحسن المجلس الاقتراح، وقررت الحكومة فك جميع العُهد ابتداء من العام التالي 1867م.

– اقتراح بضرورة ضبط عملية التحصيل بحيث يعرف كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق، ولمنع عبث الصيارفة واستغلالهم للفلاحين. وافق المجلس على الاقتراح، وأحالته الحكومة إلى لجنة خاصة لوضع ذلك النظام.

– اقتراح بمنع مجازاة العمد بالضرب، وأضاف المجلس بمنع الضرب عن العُمد وغيرهم من الأفراد. وقد وافق المجلس على الاقتراح، وقالت الحكومة أنها تُعيد الآن صياغة القانون بحيث تلغي منه عقوبة الضرب.

– اقتراح بضم المساحات الجديدة من صالحة وبور إلى أصحاب الأطيان المتداخلة وفرض المال عليها. وافق كل من المجلس والحكومة عليه، وتحدد ثمنها بما يُعادل إيجار ثلاث سنوات، أما الأراضي البور التي يرغب الأهلون في استصلاحها فتُعطى لهم مجانا على تدفع الضريبة المماثلة بعد ست سنوات، أما أطيان البراري فتدفع الضرائب بعد خمس عشرة سنة.

– اقتراح بإنشاء مجلس زراعي في كل مديرية يُسمى **(مجلس تنظيم الزراعة)** يُنتخب أعضاؤه بمعرفة العُمد للنظر في الشئون الزراعية وتحسنها وتقدمها، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يُعهَد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة بها. وافق المجلس على الاقتراح، ولم تنفذه الحكومة.

– وافقت الحكومة على اقتراح بإنشاء مجالس باسم **(مجالس تفتيش الزراعة)** مؤلفة من موظفين فنيين للنظر في شئون الأراضي والزراعات، وأن يكون بالوجه البحري مجلسان، وبالوجه القبلي ثلاثة مجالس.

– وافقت الحكومة على اقتراح المجلس بمنع فرز حصص الأطيان الموروثة، وكان الفرز مخولا لكل وارث طبقا للمادة الثانية من اللائحة السعيدية، وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفي، وخوله حق إدارة المِلك المشترك وتقسيم صافي الريع على الورثة، وبنى المجلس قراره على وجوب (استمرار فتح البيوت ذوي العائلات).

– وافقت الحكومة على اقتراح المجلس بترغيب الأهالي في تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات العقارية، وأن تحرر للمالك والوارث حُجة بذلك في المحكمة

– اقتراح بأن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعمدهم برغبة الأهالي، وتكليف المديرين التحري عن سلوكهم، وان لا يُعزل أحد منهم إلا إذا ثبت إدانته.

– الموافقة على الاقتراح الخاص بجواز دفع البدل النقدي للإعفاء من الخدمة العسكرية، وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيها.

– موافقة الحكومة على إعطاء أطيان (المُتسحب) إلى أهله وذويه وقرباه الذين تؤول إليهم ملكيتها فيما لو مات، وان تُكلف بأسمائهم مؤقتا لمدة ثلاث سنوات، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تُعاد له أطيانه، وإن لم يرجع تُعتبر ملكا باتا لمن زرعوها من أقاربه، فإن لم يرغبوا تُعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأطيان من أهل الناحية.

برلمان الخديوي توفيق

بعد خلع **الخديوي إسماعيل** وتولي **الخديوي توفيق** في 26 يونيو 1879م العرش، أعلن في خطابه إلى **شريف باشا** المُكلف بتشكيل الوزارة التزامه بالحكم النيابي ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان، مع وضع مسألة سداد الديون في المرتبة الأولى. إلا أنه بعد صدور الفرمان السلطاني بتوليه عرش

مصر تراجع عن ذلك، ورفض إصدار دستور 1879م الذي عُرِف باللائحة الوطنية وكان قد تم إعداده في آخر جلسات برلمان **الخديوي إسماعيل** مما دفع **شريف باشا** للاستقالة، فقام **توفيق** بتشكيل وزارة برياسته مما ترتب عليه تذمر كبير في أوساط الأعيان. وأدى ذلك لتراجعه مرة أخرى وكلف **مصطفى رياض باشا** بتشكيل وزارة جديدة في 21 سبتمبر 1879م التي أعادت الرقابة الثنائية الإنجليزية – الفرنسية على مالية البلاد، وأعادت سيطرة الأتراك والشراكسة على الجيش مما أثار حفيظة الوطنيين. ثم رفع الضريبة على الأراضي العشورية وألغى قانون المقابلة مما أثار حفيظة الأعيان ضده، فكانت تلك هي الظروف التي أحاطت بنشأة الحركة العرابية ومظاهرة عابدين الشهيرة في 9 سبتمبر 1881م، ومن ثم تحالف العسكريين الوطنيين مع أعيان البلاد. وقد أدى ذلك الوضع إلى إقالة وزارة **رياض باشا** وتكليف **شريف باشا** بتشكيل وزارته الثالثة في 14 سبتمبر 1881م، وبعدها بأربعة أيام قام برفع عريضتين إلى الخديوي من أعيان البلاد ووجوهها تضمنت الأولى ضمان تعهد الجيش بعدم التدخل في السياسة وتضمنت الثانية المطالبة بإنشاء مجلس النواب. وقد وقع على هذه المطالب 1500 توقيع يتقدمها **(محمد سلطان باشا، سليمان أباظة باشا، حسن الشريعي باشا، أحمد بك المنشاوي، أمين بك الشيمي، عبد السلام بك المويلحي، إبراهيم أفندي الوكيل.... وغيرهم)**. وتُعد هذه الوثائق مظاهرة مدنية في مواجهة المظاهرة العسكرية في عابدين، وسنلاحظ بعد ذلك انقسام هؤلاء الموقعين في موقفهم من الثورة العرابية والتدخل العسكري البريطاني. وافق الخديوي على العريضتين وأجريت الانتخابات للبرلمان الأول في عهد **توفيق**، ويُعَد البرلمان الأخير في ظل قانون انتخابات **الخديوي إسماعيل**، كما تميز بعدم تدخل الإدارة في هذه الانتخابات حيث جاءت البرلمانات الأخرى في ظل الاحتلال. وقد أسفرت هذه الانتخابات عن عودة عدد كبير من أعضاء

البرلمان الأول في **عهد إسماعيل** والذي تخلص منهم بالتعيين في الوظائف العليا، وتدخل لمنع انتخابهم في البرلمانات التالية، وتوضح قائمة أسماء نواب المجلس أن عدد الأعضاء الذين سبق لهم التمثيل النيابي 36 عضوا مما جعل الممارسة البرلمانية على مستوى عال. أما عائلات الأعيان من كبار ملاك الأراضي الذين تكرر انتخابهم في البرلمانات الأربعة (ثلاثة في عهد إسماعيل وواحد في عهد توفيق) فكانت على النحو التالي:

- عائلتان تكرر تمثيلهم في البرلمانات الأربع وهي عائلات: **الزمر** (الجيزة)، **الشريعي** (المنيا)

- تسع عائلات تكرر تمثيلهم في ثلاث برلمانات وهي عائلات: **العطار** (القاهرة) **خفاجي** (دمياط)، **الشواربي** – **منصور** (القليوبية)، **عبد اللّه** (الشرقية)، **شعير** (المنوفية)، **الشريف** (الغربية)، **كساب** (بني سويف).

- 25 عائلة تكرر تمثيلها مرتان وهي عائلات: **المويلحي** (القاهرة)، **منير** – **سعده** – **سويلم** – **العدل** (الدقهلية)، **حشيش** (القليوبية)، **أباظة** (الشرقية)، **الفقي** – **عبد الغفار** – **أبو حسين** (المنوفية)، **الصيرفي** – **الوكيل** – **دبوس** – **الحناوي** (البحيرة)، **الشاذلي** – **شتا** – **المنشاوي** (الغربية)، **أبو المكارم** (بني سويف)، **السعودي** (الجيزة)، **حزين** (الفيوم)، **رشوان** – **غزالي** (أسيوط)، **عبد الشهيد** (جرجا)، **أبو سحلي** – **سلامة** – **إبراهيم** (قنا).

تم افتتاح البرلمان في 26 ديسمبر 1881م ، وفي 2 يناير 1882م قدم **شريف باشا** للمجلس مشروع الدستور **(اللائحة الأساسية)** الذي وافق المجلس عليه فورا، ولكن **شريف باشا** أعاده للمجلس مرة أخرى بعد اعتراض إنجلترا وفرنسا على حق المجلس في نظر تقرير الميزانية واقترح **شريف باشا** لتمرير الأزمة الموافقة على جميع بنود الدستور مع تأجيل نظر هذه النقطة بدلا من

الموافقة على المطالب الأجنبية، وفي نفس الوقت عدم استثارتها بالرفض، إلا أن المجلس رفض التأجيل وقالوا له الدستور كاملا أو تمضي، فما كان منه أن قدم استقالته وقام **محمود سامي البارودي** بتشكيل حكومة جديدة في 4 فبراير 1882م والتي أصبح فيها **أحمد عرابي** وزيرا للحربية. وكان أول عمل لها هو إصدار الدستور بموجب مرسوم 7 فبراير 1882م كما أقره مجلس النواب، وكانت تلك بداية النهاية للجولة الحاسمة بين تحالف الخديوي وإنجلترا من جهة، وبين تحالف كافة القوى الوطنية في البلاد من جهة أخرى. يستقيل **البارودي** ويقوم **إسماعيل راغب** بتشكيل وزارة جديدة في 20يونيو 1882م، ثم تمضي أحداث التدخل البريطاني ويرحل الخديوي إلى الإسكندرية، ويقوم الأسطول البريطاني بضرب الإسكندرية في 11 يوليو، وتجتمع الجمعية العمومية في 22 يوليو لتعلن أن الخديوي خارج على الأمة والدين، ثم ينهزم **عرابي** ويدخل الانجليز القاهرة حيث يُقبض على قادة الثورة وجميع مؤيديها ويقدمون للمحاكمات. **والآن ما هو موقف النواب الأعيان في هذه الأزمة ؟** التي شاركت فيها جميع طوائف الأمة، بما فيها بعض أفراد الأسرة الحاكمة ذاتها.

رغم اتحاد كلمة النواب في بداية الأزمة بمن فيهم رئيس مجلس النواب ذاته **محمد سلطان**، إلا أن تلك المواقف أخذت في التخاذل التدريجي والذي بلغ أقصاه في الانضمام الرسمي لرئيس مجلس النواب لمعسكر الإنجليز وتدخله المباشر والمرافق لهم لتمهيد الطرق إلى القاهرة، مما دفع ملكة بريطانيا إلى إهدائه **وسام سان ميشيل، ووسام سان جورج** الذي حمل بمقتضاه لقب (سير). كما منحه **الخديوي توفيق** النيشان المجيدي من الدرجة الأولى، وعشرة آلاف جنيه تعويضا له عن الأضرار التي لحقت ممتلكاته هو أسرته أثناء

الأزمة. كما تقدم بعد ذلك مجموعة من النواب بإعداد هدايا ثمينة لتقديمها إلى كل من: **الأميرال سيمور** قائد الأسطول الإنجليزي، **والجنرال ولسلي** القائد العام للجيش البريطاني، **والجنرال دوري لو** قائد فتح القاهرة وذلك **(شكرا لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفتنة العاصية)**. وقدم تم تسليم الهدايا في حفل رسمي إلى **إدوارد مالت** قنصل إنجلترا، وقد وجه الجنرالات الثلاث خطابات شكر على تلك الهدايا إلى كل من: **محمد سلطان – محمد الشواربي – عبد الشهيد بطرس – عبد السلام المويلحي – محمود سليمان – أحمد السيوفي** الذين شاركوا في دفع قيمة هذه الهدايا. وهناك عدد من الأعضاء الذين أعلنوا انضمامهم إلى جانب الخديوي في خلافه مع العرابيين وتلك قضية مقبولة في إطار حرية الرأي، أما الانحياز إلى المستعمر ومساعدته فهي قضية خيانة بالدرجة الأولى.

وعلى الجانب الآخر كان هناك 16 عضوا شاركوا بصورة إيجابية ومباشرة مع الثورة من مجموع عدد الأعضاء البالغ 83 عضوا أي بنسبة 19.3% وهي نسبة مرتفعة في تلك الظروف وهؤلاء الأعضاء هم: **محمد الشاذلي – أحمد الصباحي** (الغربية)، **أحمد مصطفى** (المنوفية)، **إبراهيم الوكيل – محمد دبوس – أحمد محمود – بسيوني أبو الفضل** (البحيرة)، **مصطفى علام** (القليوبية)، **أمين الشمسي – أحمد أباظة – على مكاوي** (الشرقية)، **مراد السعودي** (الجيزة)، **على كساب** (بني سويف)، **محمد جلال – حسن الشريعي** (المنيا)، **مهنى أبو عمر** (أسيوط). كما كان هناك 14 نائبا سابقا ممن كانوا أعضاء في برلمان **الخديوي إسماعيل** شاركوا أيضا بشكل إيجابي وأعلنوا خيانة الخديوي، وهؤلاء النواب هم: **محمد حمودة** (الغربية)، **على الجزار – سليمان عامر** (المنوفية)، **محمد حجازي – جاد يوسف**

(الشرقية)، **محمد الإتربي** – **عبد الوهاب الشيخ** (الدقهلية)، **قاسم منصور** (القليوبية)، **رزق عكاشة** (الجيزة)، **زايد هندي** (بني سويف)، **بديني الشريعي** – **أحمد أبو طالب** (المنيا) 0 كما كان هناك أكثر من ثمانون من العُمد ومشايخ القرى شاركوا بشكل مباشر في الثورة، وقد قدم الجميع إلى المحاكمات وصدرت ضدهم أحكاما متنوعة [17].

أما عن **مقترحات الأعضاء** في هذا البرلمان قبل نشوب الأزمة وتطورها وصول لتدخل الإنجليز واحتلال مصر فكانت على النحو التالي [18]:

- اقتراح بعدم تصدير الغلال في موسم 1882م للحد من موجة الغلاء.
- طلب مقدم إلى الحكومة بسرعة رد أموال المقابلة للمولين.
- سؤال للحكومة عن سبب التأخير في إنشاء المحاكم الأهلية.
- طلب للحكومة بإصلاح حال الزراعة والري في المديريات المتضررة.
- اقتراح بوجوب ربط العشور على الأطيان التي تم استصلاحها.
- مطالبة الحكومة بالإسراع في تعديل مواعيد سداد أقساط الضرائب.
- اقتراح من نائب إسنا بإقامة خزان لمياه النيل في أسوان.

قام الإنجليز بإلغاء دستور 1882م، وأعلنوا بدلا منه دستور مايو 1883م، والذي ظلت البلاد تعمل به حتى صدور دستور 1923م. ووفقا لهذا الدستور الإنجليزي كان هناك مجلسان أحدهما هو **(مجلس شورى القوانين)** ويتكون من ثلاثون عضوا تُعينهم الحكومة المصرية، بالإضافة إلى 14 عضوا تنتخبهم مجالس المديريات، والآخر هو **(الجمعية العمومية)** ويتكون من 82 عضوا هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين المعينين، ثم 46 عضوا ينتخبهم الأهالي. ويشترط في المرشح ألا يقل عمره عن ثلاثون عاما،

وأن يكون مُلما بالقراءة والكتابة، وان يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا تقل عن ثلاثون جنيها سنويا. وخلال السنوات الثلاثين التي عاشها مجلس شورى القوانين (188 – 1912م) تولى رياسته سبعة رؤساء كلهم من كبار المُلاّك من أتباع أسرة محمد على المقربين وهم: **محمد سلطان باشا، على شريف باشا، عمر باشا لطفي، إسماعيل باشا محمد، عبد المجيد باشا صادق، الأمير حسين كامل باشا، ومحمود باشا فهمي** [19]. أما في المديريات فقد أنشئ في كل مديرية (مجلس مديرية) تراوح عدد أعضاؤه بين ثلاثة وسبعة أعضاء. وقد كانت هذه المجالس شورية فقط، ولا تلعب دورا برلمانيا حقيقيا.

برلمان الخديوي عباس حلمي الثاني

ظلت مصر تحت نظام المجلسين حتى أواخر عهد **عباس حلمي** عندما تولى **اللورد كيتشنر** وظيفة المعتمد البريطاني في القاهرة، حيث قام بالاتفاق مع

بعض القيادات المصرية على إعداد دستور جديد أطلق عليه دستور 1913م ويتضمن أساسا ضم المجلسين السابقين في مجلس واحد أطلق عليه (**الجمعية التشريعية**)، ويتكون من 66 عضوا منتخبا، وستة عشر عضوا معينا المقصود بهم تمثيل طوائف الأمة التي لم يمكن تمثيلها عن طريق الانتخاب. وكان رئيس الجمعية تعينه الحكومة، كما تعين أحد الوكيلين بينما ينتخب الأعضاء الوكيل الثاني. وفي شروط العضوية تم رفع الحد الأدنى للضريبة المدفوعة إلى خمسون جنيها، أو ضرائب أطيان وعوايد ملكية قدرها 35 جنيها. وقد ظلت قرارات الجمعية التشريعية استشارية، وللحكومة حق حل الجمعية[•] .

افتتح **الخديوي عباس الثاني** الجمعية التشريعية في 22 يناير 1914م وعقدت دورة واحدة حيث قامت الحرب العالمية، وأعلنت بريطانيا الحماية على مصر في 18 ديسمبر 1914م. وتأجلت اجتماعات الجمعية إلى أجل غير مسمى حتى انتهاء الحرب وبداية ثورة 1919م التي أسفرت عن تصريح 28 فبراير 1922، ثم دستور 15 مارس 1923م. وبالنظر إلى أعضاء البرلمان الجديد والذين تم انتخابهم بعد ثلاثون عاما من انتخابات 1881م نرى وجوه برلمانية جديدة من الأعيان، ثم نرى لأول مرة نواب من خارج إطار كبار المُلاّك من الأعيان ، وإن كانت أعدادهم ضئيلة إلا أنها كانت بداية لتمثيل متوسطي المُلاّك والفئات الأخرى، وقد بلغت نسبة أعداد كبار المُلاّك من الأعيان في ذلك المجلس 76%، أما النسبة الباقية فكانت من كبار التجار في المدن. وقد استمر تمثيل عائلتي **الزمر** (الفيوم) **الشريعي** (المنيا) في هذا

[•] **نذكر على سبيل المثال أكبر كبار المُلاّك في هذا المجلس ممن يملكون أكثر من ألف فدان:** أحمد باشا الباسل عن الفيوم يملك 1239 فدان، على باشا شعراوي عن المنيا يملك 7391 فدان، محمد باشا الشريعي عن سمالوط يملك 3000 فدان، مصطفى بك السعدي عن مغاغة يملك 2400 فدان، إبراهيم أبو رحاب عن طهطا يملك 2000 فدان، إبراهيم باشا سعيد عن الغربية يملك 1850 فدان، حافظ بك المنشاوي عن طنطا يملك 1000 فدان.

المجلس أيضا لخامس مرة بلا انقطاع. أما العائلات الأخرى التي سبق تمثيلها في البرلمان فهي عائلات: **المنشاوي** – **سعيد** (الغربية) **أبوحسين** – **الجزار** (المنوفية)، **محمود** – **الصوفاني** – **المنياوي** (البحيرة)، **هلال** (الدقهلية)، **أباظة** – **الشمسي** – **الاتربي** (الشرقية)، **علام** (الفيوم)، **سليمان** (بني سويف)، **شعراوي** – **جلال** (المنيا)، **رشوان** (أسيوط)، **أبو ستيت** (جرجا).

أما **النواب المُعينون** في هذا المجلس فهم: أحمد مظلوم – عدلي يكن – خالد لطفي – محمد سريعي – إبراهيم راجي – حسن توفيق **(عن الوجهاء)**، قليني فهمي – مرقس سميكة – سينوت حنا – كامل صدقي **(عن الأقباط)**، محمد شاكر – أمين سامي **(عن المعلمين)**، محمد علوي – محمد بدر **(عن الأطباء)**، السعدي بشارة الطحاوي **(عن العرب)**، ميشيل لطف اللّه – يوسف أصلان قطاوي **(عن التجار)**. وعين أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية، وعدلي يكن وكيلا لها، وسعد زغلول وكيلا منتخباً.

وفي الواقع لم يأتي هذا الدستور الجديد بمجلسه الجديد إلا بعد نضال طويل من النواب في ظل نظام المجلسين السابق عليه. وقد دفع موقف الخديوي عباس المُعارض للإنجليز النواب لتأييده خلال أزمة 1893م، فشجعهم هذا على الاعتراض على ميزانية الحكومة الخاصة بعام 1894م لأول مرة في تاريخ الحياة النيابية، وطالبوا الحكومة بوضع نظام جديد للضرائب يخفف الأعباء عن الأهالي، وحل مشكلة الديون العقارية، والحد من استخدام الضباط الأجانب في الجيش والبوليس، وتعميم التعليم. كما تم الاعتراض أيضا على ميزانية الحكومة لعامي 1896م، 1897م وردت الحكومة بعنف على النواب إلا أن ذلك لم ثورة النواب واعترضوا على فرض الرسوم على التعليم الابتدائي لأن

ذلك سيقصره على أبناء الطبقة الراقية. وابتداء من عام 1900م كانت قضية التمثيل النيابي والمطالبة ببرلمان حقيقي يتمتع بالسلطات المعروفة للنظام البرلماني من أهم قضايا النواب مما أزعج سلطات الاحتلال بشكل كبير. ثم أثبت النواب وجودهم بالاعتراض على مشروع تمديد امتياز شركة قناة السويس في فبراير 1909م ، ومن هنا جاءت الدورة البرلمانية 1912/1911م دورة هامة حيث كانت آخر دورة في ظل نظام المجلسين، وصدر بعدها دستور 1913م. وجاء تشكيل الجمعية التشريعية على النحو السابق بيانه بضم فئات متنوعة من طوائف الشعب مما جعل مناقشاته في ظل عمره القصير (ثلاثة أشهر) متنوعة هي الأخرى، فمع استمرار المقترحات الزراعية التقليدية ظهرت مقترحات خاصة بتحسين فئات الموظفين وتعديل قانون التأديب الخاص بهم، كما تم إقرار مشروع قانون نقابات التعاون [20]

البرلمانات المصرية بعد دستور 1923م

بانتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت الحركة الشعبية للمطالبة بالجلاء، وتصاعدت الحركة بقيادة زعماء الأمة الذين كان غالبيتهم من كبار مُلاّك الأراضي الزراعية رغم انتقال مقر إقامة غالبيتهم إلى المدن. وترافق مع المطالبة بالجلاء مطلب آخر لا يقل أهمية وهو المطالبة بدستور يُعطي لنواب الأمة حق الرقابة والتشريع وهما المطلبين الأساسيين لثورة 1919م، والتي انتهت بصريح 28 فبراير 1922م وهو أقصى ما حققته تلك الثورة. تشكلت لجنة وضع المبادئ العامة للدستور في عام 1923م من 18 عضوا من بينهم 11 عضوا من كبار المُلاّك،/ أي بنسبة 61.1%. أما أعضاء اللجنة العامة للدستور فقد بلغ عدد أعضائها 32 عضوا كان من بينهم 20 عضوا من كبار المُلاّك بنسبة 62.5%. وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (34) الذي يوضح

أعداد ونسب كبار المُلاّك الزراعيين في المجالس النيابية يتبين أن أكبر نسبة لهؤلاء المُلاّك كانت في الهيئة النيابية السابعة حيث بلغت 53.9%، وهي الفترة التي حكمت فيها وزارات: محمد محمود، وعلى ماهر، وحسن صبري، وحسين سري. تليها الهيئة النيابية الثالثة حيث بلغت 49.7% وهي الفترة التي حكمت فيها وزارات: عدلي يكن، وثروت باشا، ومصطفى النحاس. أما أقل نسبة لهم فكانت في الهيئة النيابية الثامنة حيث بلغت 35% وهي الفترة التي حكم فيها حزب الوفد برياسة مصطفى النحاس خلال الحرب العالمية الثانية. وبصفة عامة لم تزد نسبة كبار المُلاّك في جميع الهيئات البرلمانية عن 44.4%. وهي كما نرى أقل من تلك النسبة التي توفرت في الجمعية التشريعية والتي بلغت 76%. أما نسبة أعدد كبار المُلاّك في مجلس الشيوخ فلم تنخفض في أي من دوراته الثلاث عن 50%.

كبار المُلاّك في الهيئات التنفيذية

وبمحاولة التعرف على دور كبار المُلاّك في الهيئات التنفيذية العليا يُمكن النظر إلى دورهم في أهم هذه الهيئات وهي التشكيلات الوزارية. وقد بدأت هذه التشكيلات بنمطها الحديث في عهد الخديوي إسماعيل حيث تشكلت أولى الوزارات المصرية برئاسة **نوبار باشا** (1878/2/28 – 1879/2/23م) تحت اسم جديد هو (**النظارات**) بدلاً من التسمية السابقة (**الدواوين**)، وقد استمرت تلك التسمية حتى عام 1914م عندما صدر قرار إعلان الحماية على مصر حيث تحولت إلى التسمية إلي (**وزارات**). وكان أول تشكيل يحمل اسم الوزارة برئاسة **حسين رشدي** (1914/12/19 – 1917/10/9م)، ومن الطريف أنه رأس أيضاً آخر تشكيل تحت اسم النظارة (1914/4/5 – 1914/12/19م). ورغم أن تشكيل الوزارات في مصر كان يخضع بالأساس لسلطة القصر، ثم لسلطة

القصر والمندوب السامي بعد الاحتلال، إلا أن الحركة الوطنية المصرية كانت تُثبت وجودها في بعض اللحظات التاريخية فقط. فإذا اتفقنا أن هناك ثلاث دوائر أساسية تتحكم في تشكيل الوزارات (القصر – الاحتلال – الحركة الوطنية)، فإن كل من هذه الدوائر كانت تُعبر عن نفسها في الشخصيات الممثلة لها، وبفحص أصول هذه الشخصيات نجد أن كلها تقريباً من كبار المُلاّك في مرحلة النظارات، وغالبيتها من كبار المُلاك في مرحلة الوزارات.

جدول رقم (34) أعداد ونسب كبار الملاّك في كل من مجلسي النواب والشيوخ خلال الفترة (1924 – 1952).

عدد ونسبة كبار الملاّك في مجلس النواب المصري			
الهيئة النيابية وتاريخها	مجموع الأعضاء	كبار الملاّك	%
الأولى 15/ 1924/03 – 1924/12/24	214	93	43.5
الثانية 23/ 1925/03 – 23/ 1925/03	214	95	44.4
الثالثة 10/ 1926/06 – 19/ 1928/07	214	105	49.7
الرابعة 11/ 1930/01 – 12/ 07/ 1930	235	108	46.0
الخامسة 20 / 06/ 1931 – 1934/11/30	150	58	38.2
السادسة 23/ 1936/05 – 02/ 02/ 1938	232	112	48.5
السابعة 12/ 04 /1938 – 07 / 03 /1942	264	131	53.9
الثامنة 30/ 02 /1942 – 09 / 08 /1944	264	93	35.0
التاسعة 18/ 01 / 1945 – 07 / 1949/11	285	123	43.5
العاشرة 16/ 01 /1950 – 23/ 07 /1952	317	119	37.0
عدد ونسبة كبار الملاّك في مجلس الشيوخ المصري			
الهيئة النيابية وتاريخها	مجموع الأعضاء	كبار الملاّك	%
الأولى (1924 – 1930م)	178	88	50.0
الثانية (1931 – 1934م)	111	57	51.4
الثالثة (1936 – 1952م)	299	151	50.0

المصدر:– عاصم السوقي، **كبار ملاّك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (1914– 1952م)**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975م، صص 212– 213

ومن هنا نرى تواجد شبه دائم لعائلات بعينها، بل وأحياناً أسماء بذاتها حتى لو اختلفت دوائر التأثير. وهذا ما يوضح الدور الكبير لكبار المُلاّك في الهيئات التنفيذية العليا للبلاد، خاصة وأن رجال الصناعة والتجارة كانوا أيضاً من أبناء هذه الطبقة ولم يأتوا من خارجها حتى يحدث تناقض في المصالح بينهما كما كان الحال في أوربا. كما يمكن النظر إلى دور كبار المُلاّك من خلال مناصب مديرو المديريات، وعُمد القرى، وكافة الوظائف الإدارية العليا في جهاز الدولة.

النظارات المصرية (1878 – 1914م)

لا تتوفر بيانات إحصائية دقيقة عن حجم الملكيات الزراعية لنظار تلك الفترة، نظراً لأنها تجمع بين فترة ما قبل الإقرار القانوني لملكية الأرض الزراعية والفترة التالية لها مباشرة. ولكن يُمكن بشكل عام الاستناد إلى قرارات منح الأراضي التي كان يصدرها الخديوي قبل صدور قانون الملكية حيث ضمت هذه القوائم العديد من أسماء العديد من الأشخاص الذين أصبحوا بعد ذلك نظار. كما أن الشخصيات التي اتسمت بدعم الاتجاه الوطني كانت أيضاً من كبار المُلاّك، فهناك **على باشا مبارك** الذي تولى نظارة المعارف العمومية والأوقاف في نظارة نوبار باشا الأولى ثم نظارة الأشغال مرتين، واحدة في نظارة مصطفى رياض الأولى والثانية في وزارة محمد شريف الرابعة. وكذلك **محمود سامي البارودي** الذي تولى نظارة المعارف العمومية والأوقاف في نظارات محمد شريف الثانية، ومحمد توفيق الثانية، مصطفى رياض الأولى، ثم تولى رئاسة النظارة في 4 فبراير 1882م، أما جد محمود سامي فهو عبد الله بك الجركسي ملتزم ناحية ايتاي البارود بمديرية البحيرة حيث اكتسب اسم الشهرة.

رغم تعدد نظارات تلك الفترة إلا أن عدد النظار أنفسهم كان محصوراً في عدد قليل من الأسماء تردد تكرارها في كثير من النظارات. ولعل من أكثر هذه السماء تردداً من كبار الملاك كل من: حسين رشدي، مصطفى فهمي، أحمد مظلوم، حسين فخري، وغيرهم كثيرون. ويُعَد **مصطفى باشا فهمي** أكثر رجال تلك الفترة تولياً لمناصب النظارة فقد تولى الخارجية خمس مرات والداخلية مرتان والجهادية مرتان، ثم مرة واحد لكل من الأشغال والمالية والحقانية، ثم رأس النظـــارة مرتـــان (1891/5/14 – 1892/1/17م)، (1895/11/12 – 1908/11/11م) وهي أطول فترة عاشتها نظارات ذلك الوقت ، وهو تركي الأصل وُلد في كريت وشغل مناصب مدير المنوفية ومحافظ القاهرة ومحافظ بور سعيد قبل تولى النظارة.

أما **بطرس باشا غالي** فقد تولى نظارة الخارجية مرتان والمالية مرتان ونظـارة المعـارف مـرة واحـدة، كمـا رأس النظـارة مـرة واحـدة خـلال الفتـرة (1908/11/13 – 1910/2/31م) حيث تم اغتياله على يد محمود الورداني عضو الحزب الوطني، وبطرس غالي ابن غالي بك نيروز من أعيان بني سويف. كما أن **أحمد باشا مظلوم** تولى نظارة الحقانية مرتان والمالية مرتان والمعارف مرة واحدة، ومن المعروف أنه رفض رئاسة النظارة مرتان. وهناك أيضاً حسين فخري الذي تولى نظارة الحقانية ثلاث مرات، ونظارة الأشغال مرة واحدة. ثم محمد زكي الذي تولى نظارة المعارف أربع مرات ونظارة الأشغال أربع مرات ونظارة الأوقاف مرتان. وهؤلاء جميعاً على سبيل المثال من كبار المُلاّك.

جدول رقم (35) بيان بالنظارات المصرية (1878 – 1914م)
وفترة حكم كل نظارة

الاسم	الفترة	الاسم	الفترة
نوبار باشا (1)	79/2/23–78/8/28	نوبار باشا (2)	88/6/9–84/1/10
محمد توفيق (1)	79/4/7–79/3/10	مصطفى رياض (2)	91/5/12–88/6/9
محمد شريف (1)	79/7/5–79/4/7	مصطفى فهمي (1)	92/1/15–91/5/14
محمد شريف (2)	79/8/18 –79/7/5	حسين فخري (1)	93/1/18–92/1/15
محمد توفيق (2)	79/9/21–79/8/18	مصطفى رياض (3)	94/4/15–93/1/19
مصطفى رياض (1)	81/9/10–79/9/21	نوبار باشا (3)	95/11/12–94/4/15
محمد شريف (3)	82/2/4–81/9/14	مصطفى فهمي (3)	08/11/1–95/11/12
سامي البارودي	82/5/26–82/2/4	بطرس غالي	10/2/31–08/11/13
إسماعيل راغب	82/8/21–82/6/17	محمد سعيد (1)	14/4/5–10/2/23
محمد شريف (4)	84/1/10–82/8/21	حسين رشدي (1)	14/12/19–14/4/5

المصدر: جُمع من:– يونان لبيب رزق، **تاريخ الوزارات المصرية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1975م، صص 53 – 130.

الوزارات المصرية (1914 - 1952م)

كانت هذه الفترة أكثر حظاً من حيث توفر البيانات الخاصة بكبار المُلاك في الوزارات المصرية، وكانت الدراسة التي أعدها الدكتور **عاصم الدسوقي** مرجعاً أساسياً للتدليل على تلك الظاهرة، وهي الدراسة التي نستند إليها أيضاً في هذا القسم حيث يوضح الجدول رقم (36) نسبة أعداد كبار المُلاك في الوزارات المصرية. ويتبين من تلك النتائج أن تلك النسبة بلغت أقصاها في وزارة محمد سعيد (1919م) بنسبة 100% وهي الوزارة التي عاصرت مراحل العنف في ثورة 1919م وبداية تصفيتها. أما أدنى نسبة فكانت في وزارتي على ماهر، حيث بلغت في وزارته الأولى (1936م) 22.2% وهي الوزارة التي سبقت توقيع معاهدة 1936م، وبلغت في وزارته الثانية (1952م) 18.2% وهي الوزارة التي

أعقبت حريق القاهرة في 26 يناير 1952م. كما يُلاحَظ أن كبار المُلاّك تركزوا بدرجة أكبر في وزارات الخارجية بنسبة 72.4%، ثم الزراعة بنسبة 68%، تليها المالية والاقتصاد بنسبة 66%، ثم وزارة الداخلية بنسبة 64%. بينما نجد أن نسبتهم قليلة في وزارات الصحة، التموين، الشئون البلدية والقروية، ثم الشئون الاجتماعية.

أهم أسر كبار الملاّك

نحاول في هذا القسم التعرف على الوزن النسبي لكبار المُلاّك وأهم الشخصيات التي مثلتهم. فيوضح الجدول رقم (37) بيان بأعداد كبار ملاّك الأراضي الزراعية في مصر وفقاً لمساحة ملكيتهم خلال الفترة (1914 – 1952م) والتي لم تشهد تغيراً كبيراً في أعدادهم، كما يُلاحظ أن غالبية الملكيات الكبيرة كانت تتركز في الوجه القبلي خاصة في مديريتي أسيوط والمنيا، أما في الوجه البحري فكانت تتركز في مديريتي البحيرة والغربية. وبعض هذه الأسر ترجع بداية ملكياتها إلى عهد الخديوي إسماعيل مثل أسر: **سلطان، خياط، دوس، بشارة، ويصا، بولس، أندراوس**. وبعضها لم يظهر إلا بعد بيع أراضي الدائرة السنية مثل أسر: **عمرو، شعراوي، سراج الدين، سليمان الوكيل، البدراوي عاشور** [21].

أسرة محمد علي

بلغت جملة مساحة أراضي أسرة محمد على عام 1952م نحو 179.157 ألف فدان، بالإضافة إلى نحو 30 ألف فدان أراضي موقوفة. وقد توزعت ملكية هذه الأراضي على 425 فردا من أمراء وأميرات الأسرة المالكة. وفيما يلي بيان بمساحة ملكية بعض فروع هذه الأسرة:

جدول رقم (36) نسبة أعداد كبار الملاّك في الوزارات المصرية خلال الفترة (1914– 1952م).

الوزارة وتاريخها	%	الوزارة وتاريخها	%
حسين رشدي (1) 1914/04/05 - 1914/12/18	75.0	مصطفى النحاس (2) 1936/05/09 - 1937//07/21	54.6
حسين رشدي (2) 1914/12/19 - 1917/10/08	85.5	مصطفى النحاس (3) 1937/08/01 - 1937/12/30	66.2
حسين رشدي (3) 1917/10/09 - 1918/04/08	85.5	محمد محمود (2) 1937/12/30 - 1938/04/27	62.1
حسين رشدي (4) 1919/04/09 - 1919/04/22	71.3	محمد محمود (3) 1938/04/27 - 1938/06/24	91.7
محمد سعيد (2) 1919/05/20 - 1919/11/15	100	محمد محمود (4) 1938/06/24 - 1939/08/18	50.0
يوسف وهبة 1919/11/20 - 1920/05/21	85.0	على ماهر (2) 1939/08/18 - 1940/06/27	50.0
توفيق نسيم (1) 1920/05/21 - 1921/03/15	75.0	حسن صبري 1940/06/27 - 1940/11/14	56.1
عدلي يكن (1) 1921/03/16 - 1921/12/24	88.8	حسين سرى (1) 1940/11/15 - 1941/07/31	53.1
عبد الخالق ثروت (1) 1922/03/1 - 1922/11/29	55.5	حسين سرى (2) 1940/07/31 - 1942/02/04	66.2
توفيق نسيم (2) 1922/11/30 - 1923/02/09	80.0	مصطفى النحاس (4) 1942/02/04 - 1942/05/26	63.7
يحيى إبراهيم 1923/03/15 - 1924/01/27	63.7	مصطفى النحاس (5) 1942/05/26 - 1944/10/08	64.2
سعد زغلول 1924/01/28 - 1924/11/24	75.0	أحمد ماهر (1) 1944/10/08 - 1945/01/15	53.1
أحمد زيور (1) 1924/11/24 - 1925/03/13	80.0	أحمد ماهر (2) 1945/01/15 - 1945/02/24	53.1
أحمد زيور (2) 1925/03/13 - 1926/06/07	77.7	محمود النقراشى (1) 1945/02/24 – 1946/02/15	50.0
عدلي يكن (2) 1926/06/07 - 1927/04/21	70.0	إسماعيل صدقي (3) 1946/02/16 – 1946/12/08	33.1
عبد الخالق ثروت (2) 1927/04/25 - 1928/03/16	60.0	محمود النقراشى (2) 1946/12/09 - 1948/12/28	54.6
	66.2		50.0
			68.8

مصطفى النحاس (1) 1928/03/16 - 1928/06/25	50.0	إبراهيم عبد الهادي 1948/12/25 – 1949/7/ 25	28.4
محمد محمود (1) 1928/06/25 - 1929/10/02	60.0	حسين سرى (3) 1947/07/25– 1949/11/03	29.7
عدلي يكن (3) 1929/10/03 - 1930/01/01	60.0	حسين سرى (4) 1949/11/13 - 1950/01/12	18.2
مصطفى النحاس (2) 1930/01/01 - 1930/06/19	75.0	مصطفى النحاس (6) 1950/01/12 - 1952/01/27	38.6
إسماعيل صدقي (1) 1930/06/19 - 1933/01/04	50.0	على ماهر (3) 1952/01/27 - 1952/01/3	28.4
إسماعيل صدقي (2) 1933/01/04 – 1933/09/27	44.4	نجيب الهلالي (1) 1952/03/01 - 1952/07/02	40.0
عبد الفتاح يحيى 1933/09/27 – 1934/11/14	22.2	حسين سرى (5) 1952/07/02 - 1952/07/22	36.4
توفيق نسيم (3) 1934/11/14 – 1936/01/30		نجيب الهلالي (2) 1952/07/22 - 1952/07/24	
على ماهر (1) 1936/01/30 - 1936/05/09		على ماهر (4) 1952/07/24 – 1952/09/07	

المصدر:

– عاصم السوقي، **كبار ملاّك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (1914–1952م)**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975م، صص 214– 215

أ – فرع إسماعيل بن إبراهيم بن محمد على، كان يملك 73.600 ألف فدان، يخص فؤاد بن إسماعيل وورثته 48.924 ألف فدان، بينما يخص أولاد إسماعيل الآخرون 24.676 ألف فدان.

ب – فرع أحمد بن إبراهيم بن محمد على، كان يملك 31.606 ألف فدان، يخص أبناء الأمير أحمد كمال 15.685 ألف فدان، بينما يخص أولاد إبراهيم الآخرون 15.921 ألف فدان.

ج – فرع سعيد بن محمد على كان يملك 23.500 ألف فدان، وفرع محمد عبد الحليم بن محمد على كان يملك 13.475 الف فدان.

أهم الأسر المصرية

أما أهم الأسر المصرية من كبار المُلاّك قبل قيام الثورة في عام 1952م فيمكن تصنيفهم وفقاً لمساحة حجم ملكيتهم على النحو التالي:

أ – **ثلاث عائلات** فقط تمتلك **أكثر من عشرة آلاف فدان** وهى عائلات (البدراوى عاشور، عمرو، سراج الدين شاهين).

ب – **12 عائلة** تمتلك **ما بين خمسة وعشرة آلاف فدان**، من أبرزها عائلات (أباظة، شعراوى، صيدناوى، شريف صبري ، صبرى، نوار، المغازي عبد ربه، أحمد عبود).

ج – **134 عائلة** تمتلك **ما بين ألف إلى خمسة آلاف فدان**، من أبرزها عائلات (الشرنوبى، الشريعي، أبو الفتوح، أبو حسين، الصري السعدي، الباسل، أبو رحاب، شاكر خياط، خشبة، الحفني الطرزي، داود راتب، رمضان الطوبجي، تيمور، يكن، ويصا، نمر، سرسق، سلطان، عبد الرازق، إدريس راغب، دوس، العبد، سليمان الوكيل، بلبع، مظلوم، ويصا، نامق، بطرس غالى، علوبة، نايف عماد).

ء – **267 عائلة** تمتلك **ما بين خمسمائة فدان إلى ألف فدان**، من أبرزها عائلات (أبو ستيت، صاروفيم عبيد، حبيب شنودة، أبو جازية، أبو جبل، واصف جرجس، محمود سليمان، العلايلي، أخنوخ فانوس، فتح الله بركات، واصف جرجس، المنزلاوي، باسيلي بشارة، رسلان).

أهم الأسر الأجنبية

أما عدد أسر كبار المُلاّك من الأجانب فقد بلغ 199 أسرة، يُمكن تصنيفهم من حيث حجم مساحة ملكيتهم على النحو التالي:

أ – بلغ عدد الأسر التي تتراوح مساحة ملكيتها بين **(100 < 500 فدان)** حوالي 159 أسرة.

ب – بلغ عدد الأسر التي تتراوح مساحة ملكيتها بين **(500 < 1000 فدان)**، 21 أسرة من أبرزها: (جريجوس، وجرين سلامون).

ج – بلغ عدد الأسر التي تتراوح مساحة ملكيتها بين **(1000 < 5000 فدان)**، 17 أسرة ، من أبرزها: (ماركو مخالي، جالانتي، بيراكوس، بولاد، سلفاجو، فورجو بولو، ليخونيتي).

ء – بلغ عدد الأسر التي تتراوح مساحة ملكيتها بين**(5000 < 10000 فدان)**، أسرتان فقط، هما: (دفراكس، كحيل قسطنطين).

جدول رقم (37) أعداد كبار الملاّك وفقاً لمساحة ملكيتهم خلال الفترة (1914 – 1952م).

مساحة الملكية	عدد الأسر	
	مصريون	أجانب
من 100فدان إلى أقل من 500 فدان	2125	159
من 500 فدان إلى أقل من 1000 فدان	267	21
من1000 فدان إلى أقل من 5000 فدان	134	17
من 5000 فدان إلى أقل من 10000 فدان	12	2
أكثر من 10000 فدان	3 + أسرة محمد على	–
الإجمالي	2541 + أسرة محمد على	199

المصدر: – عاصم السوقي، **كبار ملاّك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (1914 – 1952م)**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975م، ص 48.

الفصل السابع

ملكية الأجانب للأراضي الزراعية

للتعرف على دور الأجانب في تملك الأراضي الزراعية في مصر يجدر الإشارة أولا إلى أهمية دورهم الاقتصادي بشكل عام، وكذلك الحجم النسبي لتواجدهم في المجتمع المصري. أما ملكيتهم للأراضي الزراعية فقد تمثلت في شكلين رئيسيين هما الملكية الفردية، وشركات الأراضي الزراعية. كما يُمكن إضافة شركات الرهن العقاري على الرغم من أنها لم تنشغل أساسا ببيع وشراء الأراضي وذلك نظرا لأنها حصلت على مساحات ضخمة من الأراضي عن طريق نزع الملكية بعد عجز المدينين عن السداد. ونظرا لما كانت تتمتع به الجاليات الأجنبية من امتيازات فقد حرص عدد من كبار ملاك الأراضي على التمتع بالجنسيات الأجنبية ومثال ذلك: **سليم بك شديد** الذي حصل على الجنسية البرتغالية وكان يمتلك 33 ألف فدان، وشقيقه **رزق الله بك شديد** الذي حصل على الجنسية الألمانية وكان يمتلك 16 ألف فدان، بل أن **على باشا شريف** وكان رئيسا لمجلس شورى القوانين خلال الفترة (1891 – 1894م) حصل على الجنسية الإيطالية وكان يمتلك 13 ألف فدان [22].

الجاليات الأجنبية في مصر

تمتع المواطنون الأجانب بحق التواجد الدائم في مصر خلال فترة حكم محمد على باشا حيث عمل الباشا على جذب هؤلاء الأجانب للمساعدة في إتمام مشروعه النهضوي في البلاد. بل ومنحهم حق تملك الأراضي قبل أن تقدم السلطنة العثمانية على إقرار ذلك. وقد مارس هؤلاء الأجانب كافة الأنشطة

الاقتصادية في البلاد، ولعبوا دورا خطيرا في الاقتصاد المصري خاصة بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م. ولم تنتظم إحصاءات الأجانب في مصر إلا بعد انتظام عمليات إحصاء السكان عام 1897م، أما أعداد الأجانب قبل هذا التاريخ فهي تقديرية إلى حد بعيد، فقُدِر عدد الأجانب في مصر بنحو 32 ألف نسمة عام 1862م، ارتفع إلى 50 ألف نسمة عام 1866م، ثم إلى 81 ألف نسمة عام 1882م، ويتجاوز المائة ألف نسمة عند بداية القرن العشرين، ويصل أقصى عدد لهم عام 1927م حيث بلغ 216.4 ألف نسمة، ثم تأخذ أعدادهم في التناقص بعد ذلك لتصل إلى 143.3 ألف نسمة عام 1960م. أما عن نسبة أعدادهم إلى مجموع السكان فكان من الطبيعي أن تنخفض تدريجيا مع ارتفاع معدل زيادة السكان المصريين، فبعد أن كانت نسبتهم عام 1897م نحو 1.68% انخفضت إلى 1.15% عام 1937م، ثم إلى 0.55% عام 1960م. وقد تركزت إقامة هؤلاء الأجانب في مدينة الإسكندرية بالدرجة الأولى، تليها مدينة القاهرة، ثم بور سعيد ومدن القنال.

الجالية اليونانية

ظلت الجالية اليونانية تمثل أكبر الجاليات الأجنبية في مصر، وقد ارتفع عدد أفراد الجالية اليونانية في مصر من نحو ستة آلاف نسمة عام 1837م إلى 76.3 ألف نسمة عام 1927م، ثم أخذت أعدادهم في الانخفاض بعد ذلك حتى بلغت 55.9 ألف نسمة عام 1960م. كما تراوحت نسبتهم من جملة عدد الأجانب بين 32.2% عام 1917م إلى 41.6% عام 1907م. وقد انشغل أفراد هذه الجالية أساسا بالنشاط التجاري في محصول القطن، كذلك في الأعمال المصرفية وتأسيس البنوك. أما في مجال الشركات الزراعية فيتأكد دورهم في تأسيس شركة الكروم والكحول المصرية عام 1936م. ومن الأسماء

اليونانية الشائعة في المجال الاقتصادي نجد تكرار أسماء: **سلفاجو – زاربيني – راللي – بناكي – زرفوداكي – سنادينو – بيراكوس**، وغيرهم، وقد انتشر باقي أفراد الجالية يمارسون جميع أنواع الحِرف والخدمات في مصر [23].

الجالية الإيطالية

يأتي أفراد الجالية الإيطالية في المقام الثاني بعد اليونانيين، وقد ارتفع عدد أفراد الجالية من 15 ألف نسمة عام 1878م إلى 52.5 ألف نسمة عام 1927م، لتأخذ أعدادهم في الانخفاض بعد ذلك وتصل إلى 28 ألف نسمة عام 1960م. وقد تراوحت نسبتهم من بين جملة عدد الأجانب في مصر بين 19.2% عام 1947م، و 26% عام 1937م. وقد انشغل أيضا أفراد هذا الجالية في النشاط التجاري خاصة في مجال التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى أعمال البناء المعماري، والمطاعم والفنادق الراقية، بالإضافة إلى نشاطهم المالي في بنك موصيري، والبنك الإيطالي المصري، والبنك التجاري الإيطالي [24].

الجالية الفرنسية

تمتع أفراد الجالية الفرنسية بأهمية كبيرة في مصر خاصة بعد حصول **فرديناند ديليسبس** على امتياز حفر قناة السويس في عهد سعيد باشا. وقد حافظ أفراد هذه الجالية على تفوقهم النسبي في أعدادهم تجاه أعداد البريطانيين حتى عام 1878م حيث بلغت نسبة أعدادهم من جملة أعداد الأجانب 20.9% بينما بلغت نسبة أعداد البريطانيين 7.4%، إلا أن الصورة اختلفت بعد الاحتلال البريطاني حيث انخفضت تلك النسبة عام 1897م إلى 12.5% بينما ارتفعت نسبة البريطانيين إلى 17.41%. ليعود تفوق الفرنسيين بعد ذلك ابتداء من

تعداد عام 1927م لتصل نسبتهم إلى 15.8% بينما تصل نسبة البريطانيين إلى 11.2%. وفي عام 1960م بلغت نسبة أعداد الفرنسيين 16.2% بينما انخفضت نسبة أعداد البريطانيين إلى 5.4% فقط. وتأتي أهمية أفراد الجالية الفرنسية في اتساع مجال نشاطهم الاقتصادي رغم أنهم يحتلون المرتبة الثالثة من حيث العدد. وقد بلغ عدد أفراد هذه الجالية 14 ألف نسمة عام 1878م، ارتفع إلى 34.2 ألف نسمة عام 1927م، ثم أخذت أعدادهم في الانخفاض بعد ذلك حتى بلغت 55.9 ألف نسمة عام 1960م. ويُعَد أفراد الجالية الفرنسية أكثر تركزا في مدينتي الإسكندرية والقاهرة على العكس من أفراد الجاليتين اليونانية والإيطالية الذين انتشروا في كافة أنحاء البلاد، وقد عمل الفرنسيون في الأنشطة الاقتصادية المنظمة مثل الشركات والبنوك وكان لهم دور كبير في تأسيس شركات الأراضي من خلال عدد كبير من اليهود المصريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية.

الجالية البريطانية

كان من الطبيعي أن تتمتع الجالية البريطانية بنفوذ كبير بعد الاحتلال البريطاني لمصر، وقد ارتفع عدد أفراد هذه الجالية من 6.1 ألف نسمة عام 1882م إلى 19.6 ألف نسمة عام 1897م بنسبة زيادة قدرها 221.6%. وقد استمرت أعدادهم في الزيادة حتى بلغت 24.5 ألف نسمة عام 1917م، لتأخذ في التناقص بعد ذلك لتصل إلى 7.7 ألف نسمة عام 1960م. وقد عمل أفراد الجالية في أنشطة مختلفة بالإضافة لاحتلالهم للوظائف الحكومية العالية، ويتسع نشاطهم في الأعمال التجارية والصناعات التحويلية، كما شاركوا في النشاط المربح للشركات الزراعية والبنوك المالية خاصة **البنك الأهلي**، ونظرا

لأهمية محصول القطن للصناعة البريطانية فقد ساهم أفراد الجالية في إنشاء عدد كبير من محالج ومكابس القطن.

الجاليات الأخرى

لم يُشكل أفراد الجاليات الأجنبية الأخرى في مجموعهم أهمية كبيرة بالنسبة لعدد الأجانب في مصر فقد بلغ عدد أفراد الجاليات الأخرى 16.2 ألف نسمة عام 1897م، ارتفعت إلى 33.6 ألف نسمة عام 1937م، لتعاود الانخفاض بعد ذلك وتصل إلى 27.5 ألف نسمة عام 1960م. أما الأهمية النسبية لأعدادهم فقد ارتفعت خلال الفترة 1897 – 1917م من 14.4% إلى 19.1%، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 9.1% عام 1937م لتعاود الارتفاع بعد ذلك وتصل إلى 19.2% عام 1960م. وقد انشغل أفراد الجاليات الألمانية واليوغسلافية والأمريكية بمجالات الخدمات الطبية والصيدلية والتعليمية، انشغل أفراد الجاليات الأسبانية والروسية بالأعمال التجارية أساسا، أما أفراد الجالية الأرمنية فقد عملت في غالبية الأنشطة الحرفية والصناعية. بالإضافة إلى هذه الجاليات كانت هناك جاليات رومانية، وهولندية، وبولندية، وبلجيكية، ونمساوية، وبلغارية، وبرتغالية، وسويدية، ومجرية، وغيرها [25].

الملكية الفردية للأجانب

منذ أن تمتع الأجانب بحق ملكية الأطيان الزراعية في مصر توجه رأس المال الأجنبي بسرعة كبيرة نحو الاستثمار في هذا المجال بالمقارنة بالمجالات الأخرى للاستثمار. ورغم أهمية الملكية الفردية للأراضي إلا أن الاستثمار الأكبر لهؤلاء الأجانب كان يتم من خلال شركات الأراضي الزراعية، ثم شركات وبنوك الرهن العقاري التي سيطرت على مساحات واسعة من الأراضي

عن طريق نزع الملكية، ثم البنوك التجارية التي كانت تقوم بتمويل الحاصلات الزراعية وخاصة محصول القطن. ويتضمن هذا القسم دراسة لنشاط الأجانب في هذا المجال.

جدول رقم (38) تعداد الجاليات الأجنبية في مصر (1837 – 1960م).

(العدد بالألف نسمة)

السنة	يوناني	إيطالي	فرنسي	بريطاني	أخرى	جملة	مصريون
1837	5.9			**5.0**	7.1	18.0	2213.0
1878	30.0	15.0	14.0	**5.0**	4.0	68.0	5990.1
1882	27.3	18.7	15.7	**6.1**	13.1	80.9	6705.8
1886	37.3	18.7	15.7	**6.1**	10.3	88.1	6715.5
1897	38.2	24.5	14.1	**19.6**	16.2	112.5	6714.5
1907	63.0	34.9	14.6	**20.6**	18.3	151.4	11287.4
1917	56.7	40.2	21.3	**24.5**	33.6	176.2	12750.9
1927	76.3	52.5	34.2	**24.3**	29.9	216.4	14217.9
1937	68.6	47.7	31.5	**18.8**	16.7	183.3	15932.7
1947	57.4	28.0	28.2	**9.7**	27.7	145.9	19021.8
1960	55.9	28.0	23.2	**7.7**	27.5	143.3	26085.3

المصدر: – محمود متولي، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م، ص 238.

التشريع القانوني إزاء ملكية الأجانب

من الناحية التاريخية لم يكن للأجانب حق تملك العقارات منذ أن كانت مصر ولاية من الولايات العثمانية. وظل ذلك الحال على ما هو عليه حتى عهد **محمد علي** والذي قام بمنح بعض الأجانب مساحات كبيرة من أراضي الأبعاديات تشجيعا منه على استصلاح الأراضي وزراعتها، وقد أصبحت الأراضي التي حصل عليها الأجانب ملكا لهم وفقا للقرار الصادر في 16 فبراير 1842م الذي نص على أن الأرض أصبحت (تمليكا شرعيا رزقة بلا مال إلى ما شاء اللّه تعالى). وفي 15 جمادي الأولي 1275هـ / 1859م عندما أصدر **سعيد باشا** أمره العالي ببيع الأراضي الخراجية التي تركها

المنتفعون الذين لم يتمكنوا من دفع خراجها (أطيان المتروك) لم يستثن الأجانب من ذلك الحق، كما سمح لهم في نوفمبر 1860م بوضع اليد على الأراضي الخراجية اللازمة لإقامة محالج الأقطان. وكان الأجانب يقومون بتسجيل عقود ملكية الأطيان والعقارات والرهونات في قنصليات بلادهم في مصر وفقا لقوانين هذه البلاد رغم مخالفة ذلك لقوانين سعيد باشا. لذلك فعندما صدر الفرمان العثماني الذي يُبيح للأجانب تملك العقار في جميع ولايات الدولة العثمانية عدا إقليم الحجاز في 7 صفر 1284هـ / 1867م كان الأجانب في مصر قد تمتعوا فعلا بهذا الحق، واستمروا في تسجيل عقودهم بالقنصليات رغم أن الفرمان العثماني نص صراحة على حق السلطات القضائية العثمانية النظر في كل ما يتعلق بملكية العقارات. وابتداء من عام 1876م في عهد **الخديوي إسماعيل** أصبح تسجيل عقود الأجانب يتم في المحاكم المختلطة التي تم تأسيسها في ذلك العام [26]. إلا ان **باير** يقول بأنه لم يكن هناك ما يُثبت أن شراء الأراضي كان مُحَرماً على الأجانب، ولكن هناك ما يُثبت أن بعض البلدان الأوربية هي التي نصحت رعاياها بعدم امتلاك الأراضي في الشرق الأدني كما فعلت فرنسا في عامي 1649م، 1781م. وذلك بسبب أنه إذا كانت هذه الملكية العقارية تسمح للأجنبي بالإقامة الدائمة في البلاد، إلا أنها كانت تفرض عليه أن يدفع خراج الأرض وضريبة الجزية المفروضة على الذميين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في هذا المجال [27].

وبصدور القانون الخاص بإقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية عام 1896م كان من الطبيعي أن يتمتع به كل من المواطنين المصريين والأجانب، ومن هنا كان الاتجاه الكبير للأجانب نحو ملكية الأرض الزراعية. إلا أنه بحلول أربعينات هذا القرن وبالأخص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كانت

ملكية الأجانب للأراضي الزراعية في مصر محل انتقاد عدد كبير الآراء التي كانت تنادي بالإصلاح الزراعي بشكل عام. ففي فبراير 1947م تقدم **علي الشيشيني** عضو مجلس النواب بطلب للبرلمان لكي تقوم الحكومة بشراء الأراضي التي يمتلكها الأجانب، وقال " **ليس هناك بلد في العالم يبيح للأجانب تملك الأراضي فيه، حتى السودان لا يبيح ذلك ولو للمصريين أنفسهم، ويجب على الحكومة المصرية أن تعمل على شراء الأراضي المملوكة للشركات الأجنبية وتوزعها على صغار الفلاحين بثمن مقسط على آجال طويلة وبفائدة مخفضة** " . وفي مارس 1948م تقدم **فخري عبد النور** عضو مجلس النواب بطلب مماثل، **وقال** " **يا حضرات النواب إننا في أشد الحاجة إلى تحريم تملك الأجانب للأراضي الزراعية، بل اكثر من هذا يجب أن تستولى الحكومة على الأراضي التي يمتلكها هؤلاء الأجانب بعد تعويضهم عنها** " . وفي ديسمبر من نفس العام تقدم **عبد الرحمن الرافعي** عضو مجلس الشيوخ بمشروع قانون يجعل ملكية الأراضي الزراعية مقصورة على المواطنين، وقال " **يجب وضع تشريع يجعل ملكية هذه الأراضي والعقارات عامة من حق المواطنين وحدهم، لأنه إذا لم يوضع تشريع بمنع تسرب الأراضي الزراعية إلى الأجانب فإن الاستقلال الاقتصادي يتصدع، وبخاصة في بلاد لا يزال اقتصادها هو الزراعة. وليس هذا التشريع بدعا من القوانين فهو متبع في معظم البلدان.... وتحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين، لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بأرض الوطن، بل هي جزء منه. ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظا لكيان الوطن ذاته، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة حتى منتصف القرن التاسع عشر إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لا تجيز التصرف للأجانب في الأراضي والعقارات.... وفضلا عن أن في**

انتقال هذا الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدي الأجانب خطر على الكيان القومي، فليس معروفا إلى أي مدى يستفحل هذا الخطر في المستقبل.... وليس في هذا المشروع مساسا بالحقوق المكتسبة للأجانب فإنه لا يسري على ما يملكونه قبل أن يصبح قانونا، بل يبقى ملكا لهم، ولا يسري كذلك على ما يؤول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث. وبذلك تُصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه " . وقد استمرت مناقشات مشروع هذا القانون حتى وافق مجلس النواب عليه في جلسة 12 فبراير 1951م، وصدر تحت رقم 37 لسنة 1951م. وجاء في مادته الأولى " **يحظر على غير المصريين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية الأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية بالمملكة المصرية. ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع** " . وجاء في المادة الثانية " يُستثنى من حكم المادة الأولى بأنه يجوز لغير المصري اكتساب ملكية الأراضي الزراعية إذا آلت إليه بطريق الإرث أو الوصية من أجنبي، أو إذا كانت موقوفة وآلت إليه بسبب انتهاء الوقف، أو إذا كان غير المصري له حق امتياز البائع ورسا عليه مزاد الأرض التي له عليها هذا الحق، أو إذا كان غير المصري شركة مساهمة تقوم بالأعمال المصرفية وكانت مرتهنة ورسا عليها مزاد الأرض المرهونة. ويُستثنى من المادة الأولى الأرض الداخلة في نطاق المدن المحددة بمرسوم " . وقد أباح القانون تملك الأجانب للعقارات المبنية المخصصة للسكنى أو إذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر حتى لا يُضّيق التشريع مجال النشاط الاقتصادي الصناعي والتجاري والمالي في البلاد إذا ساهمت فيه رؤوس أموال أجنبية [28].

كان السبب الرئيسي لهذا الاتجاه المُعارِض لملكية الأجانب، أن بعض الأجانب من اليهود حاولوا تملك مساحات كبيرة من الأراضي في مناطق الحدود بين مصر وفلسطين ضمن مخطط يستهدف سيطرة اليهود على هذه المناطق الهامة والاستراتيجية، وتأسس مصرف بالقدس لتمويل هذه العمليات عُرف باسم **مصرف (الأنجلو فلسطين)**. وعندما فشل اليهود في تحقيق ذلك استعانوا بأحد رجال السلك السياسي الأجنبي الذي قام بالفعل بشراء مساحات كبيرة من الأراضي من أعراب المنطقة بأسعار مغرية، وقد بلغت مساحة تلك الأراضي عشرة آلاف دونم تعادل نحو 2380 فدان، ثم تنازل عن تلك العقود لبنك (الأنجلو فلسطين) المشار إليه وذلك بموجب عقود تم تسجيلها في محكمة المنصورة المختلطة، وصُدْق على العقد (توقيع وتاريخ) أمام محكمة العريش الشرعية. ومن ثم تقدم وكيل البنك مطالبا بتمكين البنك من وضع اليد على الأرض المشتراة. ولكن الحكومة وقفت في سبيل اكتسابهم صفة الملكية بوضع اليد أو سواه. وقد دفع هذا الحادث الحكومة إلى إصدار الأمر العسكري رقم 62 لسنة 1945م الذي جاء فيه " **يُحظَر على كل شخص طبيعي أو معنوي أجنبي الجنسية أن يمتلك بأي طريق كان غير الإرث عقارا كائنا بأحد المناطق التي تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسري هذا الحظر على كل وقف أجنبي وتقرير حقوق عينية له** " . ورغم صدور هذا الأمر العسكري استمر نظر هذه القضية حتى عام 1947م حيث دخلت مصلحة الحدود خصما جديدا [29].

أي أن حق الأجانب في تملك العقارات ظل قائما طوال قرابة مائة عام حتى صدر الأمر العسكري رقم 62 لسنة 1945م والخاص بحظر تملك الأجانب للأراضي الصحراوية وخاصة الحدودية، ثم صدور القانون رقم 37

لسنة 1951م الخاص بحظر تملك الأجانب الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والأراضي الصحراوية. ثم أكد دستور 1956م هذا الحظر في نص صريح. وعندما صدر قانون الإصلاح الزراعي عام 1952م فإن أحكامه كانت سارية على جميع المُلاّك مواطنين وأجانب، ولم يصدر أي شيء جديد خاص بالأجانب في هذا المجال حتى عام 1963م عندما صدر القانون رقم 15 الذي نص على حظر تملك الأجانب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين للأراضي الزراعية وما في حكمها. وقد جاء هذا القانون ليسد الثغرة التي كانت قائمة في قانون 37 لسنة 1951م، الذي استثنى الأراضي المملوكة قبل صدور هذا القانون. فقد نص القانون الجديد على حظر اكتساب الملكية للأجنبي على الأرض الزراعية أيا ما كان الطريق المُكسِب لذلك، وفي حالة ما تؤول الملكية إليه بسبب غير إرادي كالميراث أو الوصية، تستولي الحكومة على تلك الأراضي مقابل التعويض المقرر وفقا لأحكام القانون. أما الأجنبي فهو كل شخص لا يحمل جنسية جمهورية مصر العربية. وقد استثنى القانون الفلسطينيون بصفة مؤقتة، ثم أضيف إليهم الليبيون بمقتضى القانون رقم 33 لسنة 1972م. إلا أنه عاد وألغى الاستثناء الخاص بالفلسطينيون بمقتضى القانون رقم 104 لسنة 1985م. كما استثنى القانون الجمعيات الخيرية الأجنبية التي كانت قائمة وقت صدور قانون الإصلاح الزراعي، وكذلك المجمع المقدس بروما (الكرسي الرسولي) بمقتضى القانون رقم 35 لسنة 1971م.

وبعد نحو عشرون عاما، وفي إطار تشجيع الدولة لعمليات استصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية صدر القانون رقم 143 لسنة 1981م ليُعدّل الحد الأقصى للملكية الفردية في الأراضي الصحراوية ويسمح بطريق غير

مباشر بمشاركة رأس المال الأجنبي في الشركات الزراعية، حيث اشترط لقيام هذه الشركات ألا تقل ملكية المصريين عن 51% من رأسمال الشركة ولا يجوز أن تؤول أراضي الجمعيات التعاونية أو الشركات عند انقضائها إلى غير مصريين. أما بخصوص الحد الأقصى للمساحة المسموح بتملكها فكانت على النحو التالي:

– في حالة الأراضي الصحراوية التي تعتمد في ريها على المياه الجوفية أو الطرق الحديثة كالرش والتنقيط، أو أي أسلوب للري يعتمد على ضغط المياه فإن الحد الأقصى يكون لشركات الأشخاص والتوصية بالأسهم عشرة آلاف فدان بمراعاة ألا يجاوز الحد الأقصى لملكية الفرد 150 فدان، أما في حالة الشركات المساهمة فإن المساحة ترتفع إلى خمسون ألف فدان.

– في حالة الأراضي الصحراوية التي تعتمد على أسلوب الري السطحي، فإن الحد الأقصى للملكية يتحدد بنصف الحدود القصوى المشار إليها في النوع الأول من الأراضي.

وفي عام 1988م صدر القانون رقم 55 الذي يُبيح لرئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء معاملة من يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية معاملة المصريين في هذا القانون [30].

تطور الملكية الفردية للأجانب

يصعب الحصول على بيانات خاصة بحجم ملكيات الأجانب في عهد محمد على باشا، إلا أن هناك بعض البيانات المتناثرة حول هذا الموضوع حيث قُدرت مساحة الأطيان التي كان يمتلكها الرعايا الإنجليز عام 1840م بنحو 25 ألف فدان من أطيان الأبعادية ، كما قُدرت مساحة الأطيان التي كان يمتلكها

الأجانب عام 1887م بنحو 225181 فدان. وقد بلغ عدد الملاك الأجانب للأرض الزراعية في مصر عند بداية القرن العشرين 6347 مالك يمتلكون 586149 فدان. ورغم الانخفاض النسبي لعدد هؤلاء المُلاّك إلى نحو 0.69% من جملة عدد المُلاّك إلا انهم كانوا يمتلكون 11.46% من جملة مساحة الأرض الزراعية. وقد استمرت أعداد هؤلاء المُلاّك في الزيادة حتى عام 1915م حيث بلغت 8220 مالك، وبينما انخفضت نسبتهم إلى 0.53% إلا أن المساحة التي يمتلكونها ارتفعت إلى 694896 فدان بنسبة 12.73% من جملة مساحة الأرض الزراعية.

وقد استقرت أعداد المُلاّك الأجانب، وكذلك المساحة التي يمتلكونها حتى عام 1935م. إلا أنه وبعد توقيع اتفاقية عام 1936م الخاصة بإلغاء الامتيازات الأجنبية انخفضت أعدادهم بنسبة 46.7% حتى عام 1940م بينما لم تنخفض المساحة التي يمتلكونها إلا بنسبة 1.9% فقط خلال نفس الفترة. مما يُرجِح احتمال أن تكون حركة بيع هذه الأراضي كانت بين المُلاّك الأجانب وبعضهم البعض. وقد انخفضت نسبة أعدادهم عام 1940م إلى 0.15% من جملة عدد المُلاّك، كما انخفضت نسبة مساحة ملكيتهم إلى 8.52% من جملة مساحة الأرض الزراعية. وبشكل عام يُمكن القول أن عدد المُلاّك الأجانب بلغ أقصاه عام 1915م (8220 مالك) ثم أخذ في الهبوط التدريجي حتى عام 1950. وان أكبر فترة شهدت انخفاضا في أعدادهم هي الفترة (1935 – 1940م). وكان أيضا نفس الاتجاه في مساحة ملكيتهم للأراضي الزراعية والتي بلغت أقصاها عام 1915م (694896 فدان) ثم أخذت في الانخفاض التدريجي حتى عام 1950م. وكانت أكبر فترة شهدت انخفاضا في مساحة تلك الملكية هي الفترة (1945 – 1950م)

التوزيع الإقليمي لملكية الأجانب

بدراسة التوزيع الإقليمي لملكية الأجانب للأراضي الزراعية فيفيدنا في هذا المجال الكتاب الهام **لجبراييل باير** بعنوان: **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة** " حيث تبين أن هؤلاء المُلاّك من الأجانب كانوا أكثر تركزاً في **محافظة القنال والسويس** حيث بلغت نسبة مساحة ملكيتهم بها 30.3%، تليها **مديرية البحيرة**، 22.6%، ثم **مديرية الغربية** 18.9%، تليها **مديرية الدقهلية** بنسبة 13.9% وذلك من جملة مساحة أراضيها الزراعية. أما باقي المديريات فتنخفض فيها نسبة ملكية الأجانب عن ذلك المتوسط العام، وتبلغ أدنى حد في أسيوط بنسبة 0.9%.

أما بالنسبة للضياع الكبيرة (أكثر من 50 فدان) بشكل عام سواء كانت مملوكة لوطنيين أو أجانب فقد بلغت نسبة مساحتها على مستوى الدولة 43.4%. وكانت الظاهرة أكثر تميزا في **منطقة القنال والسويس** أيضاً حيث بلغت نسبتها 69.2%، تليها **مديرية البحيرة** 67.6%، ثم **مديرية الغربية** بنسبة 56.1%، ثم **مديرية الشرقية** بنسبة 50.3%، **فمديرية الدقهلية** 47.8%، وأخيرا **مديرية المنيا** بنسبة 45.7%. أما باقي المديريات فجاءت بنسب أقل من النسبة العامة للملكيات الكبيرة السابق ذكرها وهي 43.4%.

كما أن النسبة المئوية لمساحة ملكيات الأجانب من الضياع الكبيرة (أكثر من 50 فدانا) بالنسبة لمساحة كل الضياع الكبيرة فقد بلغت 23% على مستوى مجموع المديريات . وقد تركزت هذه الظاهرة في **منطقة القنال والسويس** أيضا بنسبة 42.6%، ثم **مديرية البحيرة** بنسبة 32.4%، تليها

مديرية الغربية بنسبة 31.8%، ثم **مديرية الدقهلية** بنسبة 25.2%. ويلاحظ أنها نفس المديريات التي تركزت فيها ملكية الأجانب بشكل عام.

جدول رقم (39) التوزيع الإقليمي لممتلكات الأجانب من الأراضي الزراعية عام 1901م.

(%)

المديرية	ملكيات الأجانب من المساحة الكلية	الضياع الكبيرة من المساحة الكلية	الضياع الكبيرة للأجانب من جملة الضياع الكبيرة
القنال والسويس	30.3	69.2	42.6
البحيرة	22.6	67.6	32.54
الغربية	18.9	56.1	31.8
الدقهلية	13.9	47.8	25.2
المنيا	9.4	45.7	18.8
القليوبية	10.0	38.8	21.8
الشرقية	8.7	50.3	15.5
الجيزة	6.5	29.0	20.7
الفيوم	6.0	40.0	14.0
قنا	5.8	26.8	18.8
المنوفية	5.3	20.7	18.4
جرجا	1.9	20.7	8.0
بني سويف	1.5	38.0	2.8
أسوان	1.1	17.6	6.3
أسيوط	0.9	26.4	2.5
الإجمالي العام	**10.9**	**43.4**	**23.0**

المصدر:

– جابرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (1800 – 1850م)**، ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988م، ص 59.

درجة التركز في الملكية الفردية

وتعكس بيانات توزيع ملكية الأجانب للأرض الزراعية ارتفاع درجة تركز تلك الملكية عن نظيرتها المحسوبة لملكية المصريين. وباستخدام معامل جيني لقياس تلك الدرجة (وهو مقياس لدرجة التشتت في التوزيع النسبي ينحصر مداه بين الصفر والواحد الصحيح، حيث يُمثل الصفر المساواة التامة للتوزيع، بينما يُمثل الواحد الصحيح التركز التام لذلك التوزيع). وبالتالي فإنه كلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح دل ذلك على ارتفاع درجة التركز في الملكية. ويتضح من بيانات الجدول رقم (40) أن درجة التركز تلك بلغت أدنى قيمة لها عام 1900م بمقدار 0.71، بينما بلغت أقصى قيمة لها عام 1945م بمقدار 0.80. وبالمقارنة مع نظيرتها المحسوبة لمُلاّك الأراضي المصريين نجد ن هناك اتجاها عكسيا نحو عدم التركز حيث بلغت أقصى قيمة لها عام 1900م بمقدار 0.66، بينما بلغت أدنى قيمة لها عام 1945م بمقدار 0.60.

ملكية الأجانب للشركات الزراعية

أصبحت الأراضي الزراعية بعد استقرار الملكية مجالاً مضموناً لاستثمار الأموال خاصة مع ازدياد الطلب عليها، ومن ثم اتجهت رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاستثمار في النشاط الزراعي. فتأسست بعض شركات الأراضي في أواخر القرن التاسع عشر معتمدة في الأساس على رأس المال الأجنبي إلى جانب قدر محدود من رأس المال المحلى. وقامت هذه الشركات بشراء مساحات من الأراضي البور ثم عكفت على استصلاحها بغرض استزراع أقسام منها وبيع أقسام أخرى. وحققت هذه العمليات أرباحاً مجزية مما أدى لزيادة رأس المال المستثمر في الشركات الزراعية من مليون و342 ألف جنيه عام

1897م إلـى 19 مليـون و 356 ألـف جنيـه عـام 1907م، أي خـلال عشـر سنوات فقط. وفيما يلي بيان بأهم هذه الشركات تبعا لتاريخ تأسيسها، وهي لا تتضمن **شركة أراضي الدائرة السنية** التي تكونت عام 1898م بغرض تقسيم وبيع أراضي الدائرة السنية لصالح الدائنين. إلا أن بداية تلك العمليات لم تكن سهلة فأول هذه الشركات تأسس عام 1874م تحت اسم **شركة الكوم الأخضر الزراعيـة** برأسمال فرنسي، وحصلت على تسعة آلاف فدان بمديرية البحيرة وشرعت في شق ترعة لتوصيل المياه من ترعة المحمودية إلى أراضيها، ولكن نفقات الاستصلاح كانت باهظة مما أدى لإفلاس هذه الشركة وتصفيتها عام 1888م [31].

جدول رقم (40) تطور درجة التركز في ملكية الأراضي الزراعية لدى كل من المصريين والأجانب خلال الفترة (1900 – 1952م).

السنة	مصريون	أجانب	إجمالي
1900	0.66	0.71	0.69
1905	0.66	0.72	0.69
1910	0.65	0.76	0.69
1915	0.65	0.78	0.69
1920	0.64	0.75	0.67
1925	0.63	0.77	0.66
1930	0.63	0.79	0.66
1935	0.62	0.79	0.65
1940	0.61	0.79	0.64
1945	0.60	0.80	0.63
1950	0.60	0.79	0.61
1952	0.60	0.79	0.61

المصدر:

MOHAMMED A W KHALIL **, Land Reform and Chronic Maldistribution of Land Ownership in Egypt ,** Alexandria Journal of Agricultural Research of Alexandria University , November 1958 , Research Bulletin 1.,

شركات القرن التاسع عشر

تأسست خلال القرن التاسع عشر أربع شركات زراعية تُعَد من الشركات الرائدة في هذا المجال وهي: شركة أراضي البحيرة، شركة أراضي أبو قير، الشركة العقارية المصرية، الشركة المصرية المتحدة. وسنحاول فيما يلي تقديم بيان موجز عن هذه الشركات.

أ – شركة أراضي البحيرة:

صدر مرسوم إنشاء هذه الشركة في يونيو 1880م برأسمال أجنبي قدره 750 ألف جنيه، ومقرها الرئيسي مدينة الإسكندرية. أما المؤسسون فهم **(زرفوداكي – جاك ابنهايم – سينياديتو – رالي – هوسي – وهم من الإنجليز والفرنسيين، ثم المصري الوحيد وهو بوغوص باشا نوبار)**. أما نشاط الشركة الرئيسي فهو تغذية ترعتي المحمودية والخطاطبة بالمياه عن طريق مضخات الري الآلية. وحصلت الشركة على هذا الامتياز من الحكومة لمدة 25 عاما، مقابل أن تدفع الحكومة للشركة 26.3 ألف جنيه سنويا، عدا ما تحصل عليه الشركة من المزارعين مقابل ري أراضيهم الزراعية أثناء مدة الامتياز. وفي عام 1894م قامت الشركة بشراء 123 ألف فدان بتفتيش بسنديلة من أراضي الدائرة السنية بمبلغ 144 ألف جنيه. وأعيد إشهار الشركة في 6 سبتمبر 1894م ليتحول نشاطها إلى شركة أعمال زراعية وأشغال ري، تقوم بشراء الأراضي واستصلاحها ثم تقسيمها وبيعها. وتغير اسم الشركة إلى **(شركة مساهمة البحيرة)**. وقد ارتفعت مساحة الأراضي التي تملكها الشركة إلى 150 ألف فدان عام 1914م، ثم أخذت في الانخفاض بعد ذلك حتى بلغت 65.5 ألف فدان

عام 1932م، ثم 38.9 ألف فدان عام 1956م. كما أدخلت الشركة في نشاطها عمليات إنشاء القرى ومساكن الفلاحين بحيث تُباع الأرض بمرافقها.

ب – شركة أراضي أبو قير:

تأسست الشركة برأسمال إنجليزي في مارس 1887م، ومقرها مدينة لندن. أما نشاطها الرئيسي فكان تجفيف بحيرة أبو قير (والتي كانت تقع ما بين بحيرتي إدكو ومريوط وتبلغ مساحتها 31 ألف فدان) بعد أن حصلت على ذلك الامتياز من الحكومة. وقد أتمت الشركة تجفيف البحيرة واستصلاح أراضيها في عام 1907م أي بعد نحو عشرون عاما. قامت الشركة خلالها بحفر شبكة الترع والمصارف، وتمهيد الطرق البرية، ومد شبكة سكك حديد ضيقة. أما مبيعات الشركة فكانت في غالبيتها مساحات كبيرة حصل عليها الأجانب لإقامة عِزب خاصة بهم مثل عِزب **(قسطنطنيدس – موزرة – استيرو – كازولي – برامو)** وغيرهم، كما قام عدد من المصريين بشراء أراضي من الشركة. كما احتفظت الشركة لنفسها بمساحات من الأراضي كانت تقوم بتأجيرها للفلاحين، وقد بلغت مساحة تلك الأراضي المؤجرة نحو 9.5 ألف فدان عام 1932م، انخفضت إلى 3.6 ألف فدان عام 1956م.

ج – الشركة العقارية المصرية:

قام بتأسيس هذه الشركة في عام 1896م عدد من الأجانب واليهود المتمصرين بالاشتراك مع المصريين برأسمال قدره 250 ألف جنيه، وهم:

(مسيو بايرلي – فيلكس سوارس – روفائيل سوارس – جالا منشا – رولو شمعون – موسى بك قطاوي) . وقد تركز نشاط الشركة في شراء الأراضي البور لاستصلاحها وبيعها، وقد بلغت مساحة الأراضي التي تمتلكها الشركة عند التأسيس نحو 6850 فدان، من بينها 1850 فدان في البدرشين، وخمسة آلاف فدان بناحية ميت العامل في مديرية الدقهلية. وقد انخفضت مساحة

أراضي الشركة إلى 2600 فدان عام 1949م، وهي من أولى الشركات الخاصة التي أدخلت نظام البيع بالتقسيط.

ء – الشركة المصرية الجديدة:

صدر مرسوم تأسيس الشركة في يوليو 1899م، برأسمال إنجليزي قدره 206 ألف جنيه، والمقر الدائم للشركة مدينة لندن. وهي تشبه في نشاطها شركة أراضي أبوقير من حيث أنها لم تكن تمتلك أية أراضي، وتعتمد في نشاطها الاستصلاحي على ما تمنحه لها الحكومة من أراضي بغرض الاستصلاح وبصفة خاصة الأراضي الرملية والجزر البور المجاورة لمجرى النهر، على أن تقوم ببيعها بعد ذلك لسكان المنطقة مع جواز سداد الثمن على أقساط تُدفع سنويا بحيث لا تتجاوز مدتها عشر سنوات، وبفائدة سنوية لا تزيد عن 5%. وقد حصلت الشركة بالفعل على سبع عشر منطقة فيما بين مديريتي الجيزة وسوهاج. إلا أن الشركة أضافت إلى نشاطها بعد ذلك بالاشتراك مع **باغوص باشا نوبار** شراء الأراضي بغرض استصلاحها وإعادة بيعها فقامت بشراء خمسة آلاف فدان في بالوجه القبلي حتى عام 1904م ، ارتفعت إلى نحو 6582 فدان عام 1924م، ثم انخفضت إلى 4528 فدان عام 1956م.

شركات الفترة (1900 - 1925م)

وخلال الفترة ما بين عامي 1900 – 1925م تأسست 12 شركة زراعية من بينهم بعض الشركات التي كان لها تأثير كبير على الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر مثل شركة وادي كوم أمبو التي امتدت آثارها إلى منصف القرن. أما قائمة هذه الشركات فتضم: شركة أراضي الوردان، شركة وادي كوم أمبو، شركة أراضي الشيخ فضل، شركة الاتحاد العقاري، شركة أراضي الغربية، الشركة الإنجليزية – المصرية لتقسيم الأراضي، شركة أراضي

سيدي سالم، شركة الأراضي المصرية المتحدة، الشركة المساهمة الزراعية والصناعية المصرية، شركة كفر الدوار الزراعية، الشركة الزراعية المصرية، وشركة المقاولات والتشغيل. وفيما يلي بيان موجز بكل منهم.

أ – شركة أراضي الوردان:

قام بتأسيس هذه الشركة في عام 1902م **مستر جون وليمسون** البريطاني الجنسية، على أساس أن تمنحه الحكومة حق استئجار 7061 فدان من الأراضي الرملية غير المنزرعة في مديرية البحيرة، وعلى أن يقوم باستصلاحها وزراعتها بالنباتات الليفية وفقا للأساليب الحديثة. كما منحته الحكومة حق شراء هذه الأراضي بعد ذلك بشروط ميسرة إذا ما قام باستصلاح ألف فدان على الأقل كل خمس سنوات. وقد فشلت الشركة في تحقيق أهدافها، وتم تسوية الأمر مع الحكومة على أساس تخفيض المساحة المؤجرة إلى 5613 فدان بإيجار رمزي قدره 150جنيها، وعلى أن تنتهي من أعمال الاستصلاح بحلول عام 1926م.

ب – شركة وادي كوم أمبو:

في 30 مايو 1903م تعاقدت الحكومة مع كل من **أرنست كاسل وسوارس إخوان** على بيع 30 ألف فدان من الأراضي البور في سهل كوم امبو مع التصريح لهم بتركيب وابور مياه قدرته 1500 حصان على النهر لتشغيل طلمبة بماسورتي شفط قطرها متر واحد مع اتباع تعليمات نظارة الأشغال بخصوص التشغيل، وعلى أن يدفعوا للحكومة نظير تشغيل هذه الطلمبة 8500 جنيه تسدد على مدى أربع سنوات. إلا أنه بعد عام واحد من التعاقد اكتشف المتعاقدون مع الحكومة مشاق هذا العمل، وارتفاع تكلفة المشروع، واحتياجهم إلى مزيد من السيولة النقدية لإمكان استمرار العمل. لذلك تم الاتفاق على

تأسيس شركة باسم (شركة وادي كوم أمبو) برأسمال أجنبي مشترك قدره 300 ألف جنيه، وتم إشهار الشركة في 14 إبريل 1904م. أما المؤسسون فهم مجموعة من الأجانب واليهود المتمصرين والمصريين (**أرنست كاسل – روبير رولو – فيلكس سوارس – روفاييل سوارس**) وغيرهم. ويلاحظ أن **سوارس إخوان** من مؤسسي الشركة العقارية المصرية. وقد مارست الشركة نشاطها بالفعل وشقت ترع فرعية بطول 91 كيلو متر، وطرق زراعية بطول 50 كيلو متر، بالإضافة إلى 48 كيلو متر من شبكة سكك حديد ضيقة. وعند تقسيمها للأراضي قامت ببناء بعض القرى بما فيها من مساكن للفلاحين ومحلات ومباني خدمات ومسجد وكنيسة ومستشفى ومكتبة وغيرها. وفي عام 1930م قامت بتعيين **إسماعيل صدقي باشا** وزير المالية مديرا لها، واستمر في منصبه هذا مدة ثلاث سنوات تمكنت خلالها الشركة من شراء 40 ألف فدان جديدة بسعر عشرون قرش للفدان الواحد لترتفع جملة مساحة أراضيها إلى 70 ألف فدان عام 1932م. وقد تقاعست الشركة عن بيع أراضيها بعد أن تعاقدت على توريد قصب السكر إلى شركة السكر العمومية وتحولت إلى شركة زراعية تمارس الإنتاج الزراعي عن طريق تأجير الأرض للفلاحين، واتسع نطاق توريدها لقصب السكر بالإضافة إلى دخولها مجال إنتاج المحاصيل النقدية خاصة القطن والعنب. وقد بلغت مساحة أراضي الشركة 68.4 ألف فدان عام 1949م. وقد حرصت الشركة على إقامة علاقات طيبة مع الحكومة فوضعت عام 1930م تحت تصرف وزارة الزراعة مائة فدان لإقامة محطة تجارب زراعية. وقد بلغت أرباح الشركة عام 1948م نحو 772 ألف جنيه.

ج – شركة أراضي الشيخ فضل:

تأسست هذه الشركة في مارس 1905م برأسمال فرنسي مشترك مع اليهود المتمصرين **إخوان سوارس**، وبرأسمال قدره 690 ألف جنيه بغرض استصلاح

وبيع الأراضي الزراعية. وقد مارست هذه الشركة نشاطها بالوجه القبلي في بلدة الشيخ فضل شرق بني مزار، وبدأت الشركة أعمالها بامتلاك 8800 فدان من أراضي الدايرة السنية انخفضت إلى 2889 فدان عام 1956م. وقد انشغلت الشركة أيضا بزراعة القصب ثم أضافت محاصيل أخرى كالقمح والشعير والذرة والفول.

ء – شركة الاتحاد العقاري:

تأسست الشركة في يونيو 1905م برأسمال فرنسي مصري مشترك قدره 325 ألف جنيه. وقد بدأت الشركة نشاطها بامتلاك نحو 12 ألف فدان من الأراضي البور قامت باستصلاحها وتقسيمها ثم بيعها، وفي عام 1924م بلغت المساحة التي تمتلكها الشركة نحو 5425 فدان مما يدل على قيام الشركة بممارسة نشاطها في مجال استصلاح وبيع الأراضي، وقد انخفضت تلك المساحة بعد ذلك إلى 1423 فدان عام 1956م.

هـ – شركة أراضي الغربية:

تأسست في يونيو 1905م برأسمال إنجليزي – بلجيكي مشترك قدره 600 ألف جنيه. وقامت الشركة في بداية نشاطها على أساس مشابه لشركة الوردان. حيث حصلت الشركة من الحكومة على مساحات من الأراضي في مديرية الغربية على أساس أربعون قرشا للفدان الواحد خلال السنوات الثلاث الأولى، ثم ستون قرشا للفدان في السنة بعد ذلك. على أن يكون من حق الشركة شراء تلك الأراضي بعد ذلك بسعر 22.5 جنيه للفدان. وقد عملت الشركة بعد ذلك في شراء وبيع الأراضي للأفراد والشركات الأخرى، وتزايدت المساحة التي تمتلكها حتى بلغت نحو سبعة آلاف فدان عام 1949م موزعة على تفتيشين هما: تفتيش رأس الخليج بمديرية الغربية ومساحته 2237 فدان، وتفتيش الصبية بمديرية البحيرة ومساحته 4736 فدان. وقد بلغت المساحة التي تمتلكها

هذه الشركة عام 1956م نحو 4528 فدان، وقد اشتهرت الشركة بكثرة مشاكلها الضريبية مع الحكومة.

و – الشركة الإنجليزية – المصرية لتقسيم الأراضي:

تأسست الشركة في أكتوبر 1905م برأسمال إنجليزي مصري مشترك قدره 160 ألف جنيه. وبلغت مساحة الأرض التي تمتلكها الشركة عام 1924م نحو 4961 فدان انخفضت إلى 2342 فدان عام 1949م باعتها جميعا بحلول عام 1950م ولم يتبقى لها في عام 1956م سوى 23 فدانا فقط، وتحول نشاط الشركة إلى امتلاك الأسهم في الشركات الأخرى، كما حصلت على 50% من أسهم شركة دايرة النجيلة الزراعية في حوش عيسى بمديرية الغربية.

ز – شركة أراضي سيدي سالم:

تأسست في يونيو 1906م برأسمال إنجليزي قدره 412 ألف جنيه بغرض استصلاح وبيع الأراضي. وقد أتمت الشركة بالفعل استصلاح نحو 15 ألف فدان حتى عام 1950م في منطقة سيدي سالم، وقد بلغت مساحة أراضي الشركة عشرة آلاف فدان عام 1924م، انخفضت إلى 1623 فدان عام 1956م. وقد تميزت أراضي هذه الشركة بجودتها وارتفاع ثمنها، كما كان للشركة دور اجتماعي حيث أمدت المستشفى الحكومي بالمياه العذبة مجانا، وقدمت مبنى لجمعية مبرة محمد على الكبير لإقامة مركز طبي تابعا لها بالمنطقة.

ع – شركة الأراضي المصرية المتحدة ليمتد:

تأسست هذه الشركة وفقا للقانون الإنجليزي عام 1906م، ومقرها مدينة لندن، برأسمال قدره 865 ألف جنيه استرليني. وكانت تمتلك 1315 فدان في عام 1932م، ارتفعت إلى 1683 فدان عام 1940م، إلا أنه بحلول عام 1949م كانت قد باعت جميع الأراضي التي تمتلكها.

غ – الشركة المساهمة الزراعية والصناعية المصرية:

تم تأسيس الشركة في مارس 1907م برئاسة الأمير حسين كامل كشركة مساهمة برأسمال بلجيكي قدره 200 ألف جنيه. ونشاط الشركة هو شراء وبيع الأراضي وليس هناك علاقة بين نشاط الشركة الفعلي وكلمة الصناعية الواردة في اسمها. وقد بلغت مساحة الأراضي التي امتلكتها الشركة عند بداية عملها 13.15 ألف فدان، انخفضت إلى 3745 فدان عام 1949م. وقد تميزت هذه الشركة بالانتشار الجغرافي حيث توزعت أراضيها على مديريات الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة.

ق – شركة كفر الدوار الزراعية:

تأسست عام 1907م، وكانت تمتلك 1794 فدان في عام 1924م، ثم باعتها جميعا بحلول عام 1932م.

ك – الشركة الزراعية المصرية:

تأسست عام 1911م، وكانت تمتلك 3648 فدان عام 1940، باعتها جميعا بحلول عام 1949م.

ط – شركة المقاولات والتشغيل:

تأسست شركة المقاولات والتشغيل وإدارة الأطيان الزراعية ومباني المدن عام 1912م برئاسة **الخواجة بناكي**، و برأسمال قدره 40 ألف جنيه. وكانت تقوم ببيع وشراء الأراضي الزراعية وكذلك أراضي البناء في المدن.

شركات الفترة (1926 - 1950م)

تأسست خلال الفترة ما بين عامي 1926، 1950م نحو سبع شركات زراعية لعل من أهمهم على الإطلاق شركة الكروم والكحول المصرية التي قدمت نموذجاً حديثاً في إدارة الشركات الزراعية المتكاملة من حيث الزراعة وتصنيع

المنتجات، وتضم قائمة تلك الشركات: شركة القاهرة الزراعية، شركة أراضي الدقهلية، شركة الكروم والكحول المصرية، شركة أراضي كفر الزيات، شركة تأجير الأراضي الزراعية، الشركة الجعفرية للصناعة والزراعة، وشركة البساتين والكروم المصرية. وفيما يلي بيان موجز لكل منهم.

أ – شركة القاهرة الزراعية:

تأسست في أكتوبر 1926م برأسمال قدره 40 ألف جنيه، وكانت تمتلك أراضي في مديريتي القليوبية والشرقية بلغت مساحتها عام 1932م نحو 6977 فدان، انخفضت إلى 1257 فدان عام 1949م، ثم إلى 492 فدان عام 1956م.

ب – شركة أراضي الدقهلية:

تأسست في مايو 1929م، وكانت تمتلك 4734 فدانا عام 1932م موزعة على مديريتي الدقهلية والبحيرة. وقد انخفضت المساحة التي تملكها هذه الشركة إلى 2208 فدان عام 1949م، ثم إلى 492 فدانا عام 1956م.

ج – شركة الكروم والكحول المصرية:

صدر مرسوم تأسيس هذه الشركة في مايو 1936م كشركة مساهمة مصرية نشاطها الرئيسي زراعة الكروم وبيعه، وصناعة وتجارة عصير العنب والنبيذ. ومن الناحية الفعلية كانت الشركة أجنبية يمتلك رأسمالها بالكامل تقريبا أبناء الجالية اليونانية في مصر، ويمتلك غالبية الأسهم **نيقولا بيراكوس وزوجته**. وقد بدأت الشركة بأرض مساحتها 3266 فدان في قرية جناكليس مركز أبو المطامير في مديرية البحيرة كان يمتلكها **بيراكوس** ملكية خاصة. وفي عام 1940م بلغت مساحة الشركة 4432 فدان، ارتفعت إلى 7355 فدان عام 1949م. وتُعَد هذه الشركة من الشركات الناجحة على كل من المستويين الإداري والفني. فعلى المستوى الإداري دأبت الشركة على تحويل جزء كبير من الأرباح إلى الاحتياطي العام، وقد بلغ هذا الاحتياطي المحول عام 1952م

نحو 20 ألف جنيه رغم أن رأسمال الشركة كان يبلغ نحو مليون جنيه فقط. وبعد تحويل أقساط إهلاك الأصول الثابتة، وخصم التكاليف والمصروفات بلغ حجم الأرباح الموزعة في هذا العام 71 ألف جنيه. ومن الناحية الفنية على المستوى الزراعي كان هناك باستمرار خبراء في زراعة ورعاية وتقليم الكروم، وكانت وحدة التجهيز والتعبئة والتسويق على درجة عالية من المهارة. كما تم إضافة وحدة لتربية العجول كنوع من التكامل الزراعي للاستفادة من المخلفات.

وقامت الشركة بإعداد أربع محطات لماكينات الري، بالإضافة إلى وحدة توليد كهرباء، وورشة ميكانيكية كاملة لصيانة الآلات والمعدات. وفي مجال تصنيع الكحوليات تم تجهيز الشركة بأحدث معدات التقطير ووحدة خاصة بالتحكم في المواصفات، مما جعل الشركة تستحوذ بسهولة على قسم كبير من السوق المحلية بالإضافة إلى دخولها مجال التصدير. ويؤخذ على الشركة فقط أنها لم تكن تستعين بالعمالة المحلية إلا في أضيق الحدود عدا العمال الزراعيين وخولة الأراضي. وتُعَد الشركة نموذجا مثاليا للشركات الزراعية الناجحة بمقاييس ذلك الزمان.

ء – شركات الأربعينات:

وقبل انتصاف القرن العشرين تأسست في عقد الأربعينات ثلاثة شركات زراعية، وإن سبقتهم في التأسيس شركة واحدة هي **شركة أراضي كفر الزيات** حيث تم تأسيها في عام 1937م، إلا أنها لم تمارس نشاطها الفعلي إلا عام 1940م، وكانت هذه الشركة تمتلك 4500 فدان، انخفضت إلى نحو 3294 فدان في عام 1949م. أما **شركة تأجير الأراضي الزراعية فقد** تأسست في عام 1946م، وكانت تمتلك نحو 3015 فدان في عام 1949م. ثم تأسست **الشركة الجعفرية للصناعة والزراعة** في عام 1946م، وكانت تمتلك نحو

1425 فدان في عام 1949م. وفي عام 1947م تأسست **شركة البساتين والكروم المصرية**، وكانت تمتلك نحو 5253 فدان في عام 1949م. وبشكل عام فقد كانت هذه المجموعة من الشركات على مستوى ضعيف من الداء بالمقارنة بالشركات التي سبق تأسيها وتعمل في ذات المجال.

ملكية الأجانب لشركات وبنوك الرهن العقاري

كان التطور الزراعي في حاجة دائمة للتمويل خاصة بالنسبة لمحصول القطن. وقد عمل الأجانب في هذا المجال بإنشاء شركات الرهن العقاري والبنوك التجارية التي تقوم بعمليات الإقراض وحققوا أرباحا طائلة في هذا المجال نظرا لإحجام رأس المال المحلي عن هذا النشاط لشبهة الربا فيه. وفيما يلي بيان بأهم الشركات والبنوك الأجنبية العاملة في هذا المجال.

1- البنك العقاري المصري:

وهو أول بنك يعمل في هذا المجال، وقد تأسس عام 1880م برأسمال فرنسي مع بعض اليهود المتمصرين والمصريين على رأسهم **اخوان سوارس** يبلغ 675 ألف جنيه، ثم شاركت بعد ذلك رؤوس أموال أوربية أخرى عند زيادة رأسمال البنك. بلغت قيمة القروض التي قدمها البنك عام 1901م نحو 11.14 مليون جنيه، ارتفعت إلى 29.278 مليون جنيه عام 1914م بعد أن قام البنك بشراء ديون الدائرة السنية التي بلغ مقدارها 8 مليون جنيه. وقد أدت الظروف السيئة التي عانت منها البلاد عند نهاية القرن التاسع عشر (طاعون الماشية عام 1883م، آفات القطن عام 1885م) إلى عجز الفلاحين عن سداد قيمة القروض فقام البنك بنزع مساحات ضخمة من الأراضي المرهونة. وقد بلغت جملة مساحة الأراضي المرهونة لدى البنك عام 1895م نحو 333953 فدان

تمثل 10% من جملة مساحة الأرض الزراعية، ارتفعت إلى 1031256 فدان عام 1907م تمثل نحو ربع مساحة الأراضي الزراعية في البلاد. وقد واصلت المساحة المرهونة لدى هذا البنك وحدة في الارتفاع حتى بلغت عام 1913م نحو 1257550 فدان. كما كان البنك يقوم أساسا بتمويل كبار الملاك الزراعيين حيث مثلت قيمة القروض التي يزيد الواحد منها عن عشرة آلاف جنيه نحو ربع قيمة القروض التي منحها البنك منذ إنشائه حتى عام 1914م.

2- البنك الزراعي المصري:

تم تأسيس هذا البنك عام 1902م بناء على طلب الحكومة وبتشجيع منها، وذلك بمشاركة البنك الأهلي لكل من **(أرنست كاسل، وسلفاجو، وزرفوداكي)**. وذلك بهدف إقراض صغار المُلاّك ومتوسطيهم بدلا من قيام البنك الأهلي بذلك مباشرة، وقد ضمنت الحكومة للبنك ربحا قدره 3% على القروض التي يمنحها لصغار الفلاحين، والمساهمة في تحصيل الأقساط المستحقة له بمعرفة الصيارفة الحكوميين مع الأقساط المستحقة للحكومة. وقد بلغت قيمة القروض التي منحها البنك منذ إنشائه وحتى عام 1908م نحو 15.14 مليون جنيه من بينها 2.11 مليون جنيه قروض لصغار المزارعين، لا تزيد قيمة كل منها عن عشرين جنيه وبفائدة قدرها 9%. ويلاحظ تناقص قيمة وعدد القروض التي منحها البنك ابتداء من عام 1913م بعد صدور قانون (الخمسة أفدنة) [32].

3- شركات الرهن الأخرى:

قام الأجانب بتأسيس عدد آخر من شركات الرهن العقاري من أهمها: **شركة الأراضي والرهن المصرية**، التي تأسست عام 1880م برأسمال إنجليزي، ومقرها مدينة الإسكندرية. وقد بلغ رأسمال الشركة عام 1914م نحو 561 ألف جنيه. ثم **صندوق الرهن العقاري** الذي تأسس عام 1903 برأسمال بلجيكي مصري مشترك قدره خمسة ملايين فرنك، وكان البنك الوحيد الذي وافق على تشغيل

أموال لحساب الأفراد والشركات الأخرى. ثم **بنك الأراضي المصري** الذي تأسس بالإسكندرية برأسمال إنجليزي فرنسي مشترك قدره 2.5 مليون جنيه، مع مساهمة من كل من (رودو كاناكي – زاميز – بولو – زاريف – سلفاجو – زرفوداكي). وقد ارتفع رأسمال البنك عام 1914م إلى 4.8 مليون جنيه.

جدول رقم (41) تطور عدد وقيمة القروض التي منحها البنك الزراعي المصري لصغار الفلاحين خلال الفترة (1903 – 1914م).

السنة	عدد القروض	القيمة بالألف جنيه	متوسط القرض بالجنيه	السنة	عدد القروض	القيمة بالألف جنيه	متوسط القرض بالجنيه
1903	33216	223	6.70	**1909**	18552	196	10.56
1904	47753	305	6.38	**1910**	10613	112	10.55
1905	47941	402	8.38	**1911**	10917	116	10.63
1906	36621	326	8.90	**1912**	9939	107	10.76
1907	22594	217	9.60	**1913**	1221	26	21.29
1908	26107	275	10.53	**1914**	792	19	23.98

المصدر:- إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 161.

4- البنوك التجارية:

بدأت ملكية الأجانب في مصر للبنوك التجارية قبل البنوك العقارية بفترة طويلة فقد تأسس **البنك المصري** عام 1856م، برأسمال إنجليزي، ومقره الرئيسي مدينة لندن وبرأسمال مدفوع قدره 250 ألف جنيه. وعندما تمت تصفية هذا البنك عام 1911م كان رأسماله قد ارتفع إلى 625 ألف جنيه. وفي عام 1864م تأسس **البنك الإنجليزي المصري**، برأسمال إنجليزي فرنسي مشترك، ومقره الرئيسي مدينة لندن. واستهل أعماله بإقراض **الخديوي إسماعيل** مليون جنيه بضمان أراضي الدايرة السنية، ثم أقرضه مرة أخرى مبلغ 2.387 مليون جنيه بفائدة

قدرها 7%. أما النشاط الرئيسي للبنك فكان تمويل محصول القطن. وفي عام 1887م تأسس **بنك الكاسادي سكونتو** على هيئة شركة مساهمة مصرية مقرها مدينة الإسكندرية، وبرأسمال فرنسي مصري مشترك قدره 200 ألف فرنك ارتفع إلى 15 مليون فرنك عام 1907م. وقام البنك بفتح فروع له في الأقاليم لتمويل محصول القطن والمحاصيل الزراعية الأخرى. أما **البنك التجاري المصري** فقد تأسس عام 1902م ومقره الرئيسي مدينة الإسكندرية. كما قام عدد من البنوك الأجنبية بفتح فروع له في مصر مثل: بنك أثينا – البنك الأهلي اليوناني – بنك يوكاهاما الياباني – بنك روما – البنك البلجيكي. إلا أن حجم الاستثمارات في البنوك التجارية كانت ضئيلة للغاية عند المقارنة بالبنوك العقارية. ويوضح الجدول رقم (42) تطور حركة رؤوس الأموال بين هذين النوعين من البنوك حيث ارتفعت رؤوس أموال شركات الرهن والبنوك العقارية من 3.8 مليون جنيه عام 1883م إلى 54.6 مليون جنيه عام 1914م، بينما ارتفعت رؤوس أموال البنوك التجارية من 1.8 مليون جنيه عام 1883م إلى 5.7 مليون جنيه عام 1914م. وقد تزايدت نسبة رؤوس أموال شركات الرهن والبنوك العقارية من جملة رؤوس الأموال من 67.5% عام 1883م إلى 90.5% عام 1914م. وقد سيطر رأس المال الفرنسي على شركات الرهن العقاري والبنوك العقارية. ففي عام 1914م الذي بلغت فيه قيمة رؤوس أموال تلك الشركات 54.569 مليون جنيه نجد أنها موزعة على النحو التالي [33]:

رأس المال الفرنسي	39.102 مليون جنيه	بنسبة 71.7%
رأس المال الإنجليزي	13.493 مليون جنيه	بنسبة 24.7%
رأس المال البلجيكي	1.974 مليون جنيه	بنسبة 3.6 %
جملة رأس المال	54.569 مليون جنيه	بنسبة 100 %

جدول رقم (42) تطور حركة رؤوس أموال شركات الرهن العقاري والبنوك التجارية في مصر خلال الفترة (1883 – 1914م)، بالمليون جنيه.

السنة	شركات رهن وبنوك عقارية	بنوك تجارية	الإجمالي	نسبة العقاري إلى الجملة%
1883	3826	1843	5669	67.5
1892	4547	774	5321	85.5
1897	5968	774	6742	88.5
1902	10525	2292	12817	82.1
1907	39680	8095	47775	83.1
1911	52233	6922	59155	88.3
1914	54569	5727	60296	90.5

المصدر:– إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الإحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 157.

الفصل الثامن

المعدمون وصغار مُلاّك الأراضي الزراعية

بعد أن تم التعرف على هيكل ملكية الأراضي الزراعية، والتركيز على دور كبار المُلاّك خلال الفصول السابقة كان من الطبيعي أن نتعرف على حال صغار المُلاّك في ظل هذا الهيكل المُختل. فطالما استحوذ كبار المُلاّك (من المصريون أو الأجانب، أطيان شركات أو أطيان حكومة) رغم قِلة عددهم على غالبية مساحة الأرض الزراعية، فإن النتيجة الطبيعية أن يستحوذ صغار المُلاّك رغم كثرة عددهم على المساحات الضئيلة المتبقية. وإذا ما كانت هناك عمليات تجريد دائمة لأراضي هؤلاء المُلاّك فإن ذلك يعني تزايد أعداد المُعدَمين من أسر الفلاحين، هؤلاء المُعدَمين الذين يُمثلون المصدر الرئيسي لقوة العمل المأجور سواء في الزراعة أو في غيرها من القطاعات. وقد حظي صغار المُلاّك وفقراء الفلاحين من المُعدَمين بعدد كبير من الدراسات على أيدي باحثين مصريين وأجانب، افاضوا فيها في وصف مدى المُعاناة التي كان عليها هذا القطاع الكبير من المواطنين المصريين. ونحن هنا لن نُعيد تكرار شرح تلك المُعاناة بقدر ما أننا سنحاول تشريح هذه الطبقة من مُلاّك الأراضي والتعرف على أنماط حيازتهم للأراضي الزراعية. مع الإشارة فقط لأهم عناصر الاستغلال التي تعرض لها هؤلاء المُلاّك، وكذلك المُعدَمين من فقراء الفلاحين. وقد تعرض تعريف صغار المُلاّك لعدد كبير المناقشات إلا أنها اتفقت جميعها من الناحية العملية على اعتبار أن مُلاّك الأقل من خمسة أفدنه هم صغار المُلاّك في الزراعة المصرية. أما تعريف من هو الفلاح ومن هو العامل الزراعي فقد تعرض لأوسع نقاش عام 1968م بهدف تطوير الميثاق الوطني وتحديد

ممثليهم في البرلمان. وفي هذا المجال اعتبر الدكتور محمد الخفيف أن الفلاح هو ذلك المُزارع الذي لا يحتاج لاستخدام العمل الأجير، وبذلك لا يُمكن أن تزيد ملكيته عن خمسة أفدنه. وأضاف كمال رفعت وكمال الحناوي ومحمود أبو وافية أن الفلاح هو من لا تزيد ملكيته عن خمسة أفدنه، ويزرع أرضه بيده، ولا يستخدم عمل مأجور. وعلى الجانب الآخر اعتبر الدكتور حسن الشريف أن طاقة الأسرة هي زراعة عشرة أفدنه، وبالتالي يكون الشرط هو أن يعمل المزارع في أرضه ولا تزيد ملكيته عن عشرة أفدنه. وقد عزز الرئيس جمال عبد الناصر هذا الرأي في خطابه الذي ألقاه في كفر الدوار في مايو 1968م وقال فيه أن الفلاح هو من تكون الزراعة مصدر رزقه الوحيد، وأن يكون مقيماً في الريف، ولا يحوز أكثر من عشرة أفدنه.

وفي هذا المجال يقول الدكتور **عبد العظيم رمضان** أن الحدود المثلى للتعريف وفقاً للآراء السابقة هي: أن يكون مالكاً وليس أجيراً، يزرع أرضه بنفسه ومساعدة أفراد أسرته، أن لا يزيد حجم الحيازة عن الحد الذي يدفعه لاستخدام أجراء. فإذا كان الحد الأعلى للملكية الصغيرة الذي يدفع الفلاح إلى الاستعانة بأجراء هو الحد الفاصل بين (الفلاح)، والبورجوازية الزراعية الصغيرة، فعلى الجانب الآخر نقول أن الحد الأدنى للملكية الذي يدفع الفلاح إلى تأجير ساعده لاستكمال وسائل معيشته هو الحد الفاصل بين (الفلاح) والعامل الزراعي، وإذا كان معروف أن مساحة فدانيين قبل الحرب الثانية لا تحقق إلا أدنى مستوى، وبعد الحرب أصبح ثلاثة أفدنه. فعلى ذلك يكون الفلاح هو من يمتلك من فدانين إلى خمسة أفدنه، أما من يملك أقل من ذلك أو لا يملك فإنه يعتبر عاملا زراعياً. ومع ذلك فإنه من المعروف أن صغار الفلاحين كانوا يخفضون احتياجاتهم إلى ما هو دون مستوى احتياجات العمال

الزراعيين ويبذلون جهداً في خدمة الأرض أعظم، لكي يظلوا هكذا فلاحين وليسوا عمالاً. يضاف إلى ذلك أن هناك عدد كبير من صغار المُلاّك يلجأ لاستئجار قطع من الأرض لزراعتها بدلاً من العمل لدى الآخرين [34].

أما نظرة سلطات الاحتلال لصغار مُلاّك الأراضي الزراعية فإنهم كانوا يمثلون القاعدة الرئيسية لهرم ملكية الأراضي سواء من ناحية أعدادهم أو من ناحية المساحة التي يمتلكونها، وقد رأى **اللورد كرومر** أن ازدياد حرمان الفلاحين من الأراضي قد يؤدي على مر الزمن إلى قيام اضطرابات بين كبار المُلاّك والفلاحين على نحو ما حدث في بلاد أخرى وخاصة الهند وأيرلندا، وهي مشكلة لا يمكن تفاديها إلا بالعمل على تثبيت الملكيات الصغيرة وزيادة عدد ملاكها، ومحاولة زيادة مساحتها. ورأى أن ثمة حاجة مُلِحْة إلى إيجاد تشريع ينظم العلاقة بين كبار المُلاّك الزراعيين والفلاحين من مستأجري الأطيان أو العمال الزراعيين وهو ما يصعب تحقيقه في الظروف الحالية. وذهب **جورست** إلى أن تثبيت الملكيات الصغيرة هو الإجراء الوحيد الذي يمكن بواسطته أن يتحقق التوازن في المجتمع بين الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة بصورة تضمن استقرار الأوضاع الاجتماعية [35].

تطور الأعداد والمساحات

ذكرنا من قبل أن هيكل مِلكية الأراضي الزراعية في كان مُختلاً منذ إقرار حق المِلكية الفردية لهذه الأراضي عند نهاية القرن التاسع عشر، للأسباب الوارد ذكرها بالفصل الخامس من هذا الكتاب. ويوضح الجدول التالي رقم (43) تطور متوسط أعداد صغار المُلاّك، ومتوسط المساحات التي كانوا يمتلكونها. حيث تبين التزايد التدريجي لهذه الأعداد من نحو 562 ألف مالك كمتوسط

للسنوات العشر الأخيرة في القرن التاسع عشر إلى نحو 2460 ألف مالك كمتوسط للسنوات العشر الأخيرة في النصف الأول من القرن العشرين. كما ارتفعت نسبة تمثيلهم للعدد الكلي للمُلاّك من 78.7% إلى 939.9% خلال نفس الفترة. أما متوسط جملة المساحة التي كانوا يمتلكونها فقد ارتفعت أيضاً من 963 ألف فدان إلى 1971 ألف فدان، كما ارتفعت نسبة تلك المساحة داخل جملة مساحة الأراضي المملوكة من 19.9% إلى 33.5% خلال نفس الفترة.

إلا أن نسبة الزيادة الكلية في أعداد صغار المُلاّك خلال النصف الأول من القرن العشرين بلغت نحو 337.7%، وبمتوسط زيادة سنوية قدرها 6.8%. بينما بلغت نسبة الزيادة الكلية في المساحة التي يمتلكونها 104.7%، وبمتوسط زيادة سنوية قدرها 2.1%. مما يعني أن معدل تزايد أعداد المُلاك كان أكبر من معدل تزايد المساحة المملوكة، وقد انعكس ذلك على متوسط مساحة الملكية بالانخفاض من 1.714 فدان في بداية الفترة إلى 0.801 فدان عند نهايتها. وقد مثلت الفترة من عشرات إلى عشرينات القرن العشرين أكبر فترة تزايد في أعداد صغار المُلاك حيث بلغت 491 ألف مالك، كما مثلت الفترة من الثلاثينات إلى الأربعينات أقل هذه الفترات وبلغت 254 ألف مالك. بينما مثلت الفترة بين العقد الأخير من القرن التاسع عشر وبين العقد الأول من القرن العشرين أكبر فترة تزايد في المساحة التي يمتلكونها حيث بلغت 240 ألف فدان، كما مثلت الفترة من الثلاثينات إلى الأربعينات أقل هذه الفترات وبلغت 149 ألف فدان.

جدول رقم (43) متوسط عدد الملكيات الصغيرة (أقل من خمسة أفدنه)، والمساحة التي تشغلها، ومتوسط مساحة المِلكية خلال عقود النصف الأول من القرن العشرين

(العدد بالألف، والمساحة بالألف فدان)

السنة	العدد	%	المساحة	%	متوسط المساحة	جملة المُلاّك	جملة المساحة
1899–90	562	78.7	963	19.9	1.714	714	4851
1909–00	922	86.0	1203	22.8	1.305	1072	5273
1919–10	1388	90.5	1416	26.2	1.020	1534	5417
1929–20	1879	92.4	1635	29.0	0.870	2034	5642
1939–30	2206	93.3	1822	31.4	0.826	2364	5794
1949–40	2460	93.9	1971	33.5	0.801	2619	5877

المصدر:– محمد مدحت مصطفي، **هيكل مِلكية وحيازة الأراضي الزراعية**، كلية الزراعة، جامعة المنوفية، شبين الكوم ، 1989م، ص 128.

أما بالنسبة لأعداد الأسر المُعدمة فلا تتوفر بيانات رسمية عنها، ولكن هناك تقديرات أعدها الدكتور **محمود عبد الفضيل** تُشير إلى أن عدد هذه الأسر بلغ نحو 508 ألف أسرة عام 1929م بنسبة قدرها 24% من جملة الأسر الريفية، ارتفعت إلى 887 ألف أسرة عام 1939م بنسبة قدرها 38% من جملة عدد الأسر الريفية، ثم إلى 1217 ألف أسرة عام 1950م بنسبة قدرها 44% من جملة الأسر الريفية في ذلك العام. إلا أن **الدكتورة فاطمة علم الدين** قامت بإعداد تقديرات لعدد الأفراد المعدمين في الريف المصري خلال نفس السنوات جاءت نتائجها مغايرة تماماً حيث بلغت نسبة المُعدمين إلى سكان الريف عام 1929م نحو 88.6%، ارتفعت إلى 91.5% عام 1939م، ثم إلى 92.7% عام 1949م. وهي بذلك تفوق ضِعف النسبة التي توصل إليها **عبد الفضيل**، وقد حاولنا البحث عن سبب ذلك التفاوت الكبير فوجدنا أن حسابات **علم الدين** تقوم على المِلكية بينما حسابات **عبد الفضيل** تقوم على الحيازة

بمعنى أنه أدخل في اعتباره الأسر المُستأجرة للأراضي، وبإجراء تعديلات للأرقام باستخدام مُعامل تصحيح يفترض أن 20% كمتوسط عام للحيازات الزراعية يكون بالإيجار لوجدنا أيضاً أن الفارق لا يزال كبيراً. وبالعودة إلى فرضيات **عبد الفضيل** التي استخدمها في التقدير اعتماداً على عدد الأسر فإننا نعتقد أن تلك التقديرات أقرب إلى الواقع، حيث لم تستند **علم الدين** في تقديراتها إلى قدر كاف من الافتراضات العِلمية الضرورية.

وإذا كان مُعدَمو الأراضي في الريف المصري يُمثلون أفقر فئاته فإننا يجب ألا ننسى أن العديد من صغار المُلاّك لم يكونوا في وضع أفضل منهم، وإذا كان هؤلاء المُعدَمين هم المصدر الأساسي للعمال المأجورين فإن بيانات الملكية الزراعية لعام 1950م توضح أن 88.7% من مُلاّك المساحات القزمية (أقل من فدان) يقومون بتأجير أراضيهم للغير ومن ثم يبيعون هم قوة عملهم للآخرين، وكذلك مُلاّك الشريحة الثانية (من فدان إلى أقل من فدانين) حيث يقوم 33.7% منهم بتأجير أراضيهم للغير. أي أن هناك 1.8135 مليون مالك من هاتين الشريحتين يتحولون إلى عمال أجراء، فإذا علمنا أن عدد العمال الأجرية بلغ عام 1947م نحو 4.2449 مليون عامل فإن ذلك يعني أن ان نحو 42.7% منهم هم في الأصل صغار مُلاّك.

جدول رقم (44) تقدير بأعداد الأسر المُعدَمة في الريف المصري خلال الفترة (1929– 1950م).

البيان	عدد السكان الريفيين بالألف	العدد بالألف			نسبة الأسر المُعدَمة إلى الأسر الريفية %
		الأسر الريفية	الأسر الحائزة	الأسر المُعدَمة	
1929	10575	2116	1207	508	24
1939	11664	2333	993	887	38
1950	13700	2740	997	1217	44

المصدر:– محمود عبد الفضيل ، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952 – 1970م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978م، ص 12.

جدول رقم (45) تطور حجم شريحة المُعدمين في الريف المصري 1929 – 1949م

السنة	العدد بالألف			نسبة المُعدمين إلى سكان الريف %
	سكان الريف	عدد المُلاّك	عدد المُعدمين	
1929	10597	1207	9390	88.61
1939	11663	993	10670	91.48
1949	13700	997	12703	92.72

المصدر:– فاطمة علم الدين عبد الواحد، **تاريخ العمال الزراعيين في مصر (1914 – 1952م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص 27.

جدول رقم (46) أعداد ونسب العمال الأجرية إلى سكان الريف والعاملين بالزراعة 1917 – 1947م

السنة	العمال الأجرية	سكان الريف	نسبة الأجرية إلى سكان الريف	العاملون بالزراعة	نسبة الأجرية إلى العاملين بالزراعة
1917	2936.4	10100	29.0	7100	41.4
1927	3525.2	10400	33.9	8000	44.0
1937	4002.4	11400	35.0	8900	45.0
1947	4244.9	12700	33.0	10700	39.7
إجمالي	14708.9	44600	%33.0	34700	%42.4

المصدر:

– فاطمة علم الدين عبد الواحد، **تاريخ العمال الزراعيين في مصر (1914 – 1952م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1997م، ص 46.

الفلاحون الفقراء والسُخرة

شهدت مشروعات الري التي تمت في مصر منذ القرن التاسع عشر نظام السُخرة أو العمل الإجباري للفلاحين، وقد استمر ذلك الوضع مع بداية القرن العشرين حيث استخدموا في حفر الترع وصيانة الجسور وترميمها والتصدي لأخطار الفيضان. وعلى الرغم من أن تلك الأعمال كانت تُعتبر من المنافع العمومية التي يجب أن يُشارك فيها جميع المواطنين إلا أن الواقع الأليم يقول بأن فقراء الفلاحين من المُعدمين، والعمال الزراعيين، وصغار المُلاّك وذويهم كانوا هم الذين كانوا يُساقون لمثل هذه العمال. وكان هؤلاء المُسخرون يقومون بتنفيذ تلك الأعمال تحت رقابة مشددة على حد وصف دقيق لشاهد عيان مُعاصر يقول: " رأيت رجالاً ونساء وأطفالاً يعملون تحت إجبار السوط، على كل عشرة منهم خولي يُمسك عصا ليضربهم بها دون انقطاع بالرغم من أنهم منهمكون في عملهم، ورئيس الأنفار يحمل سوطا يُلهب به ظهر الخولي، والمهندس يحمل كرباجاً ليُعاقب به رؤساء الأنفار، وكان المنظر نموذجاً مصغراً للحياة الاجتماعية في مصر كلها، وأبشع ما في الموضوع أن الجميع كانوا ينظرون إليه على أنه مسألة طبيعية " [36]. ويُضيف الشهود الأجانب في وصفهم للسُخرة: " هناك أنفار من رجال عُراة يعملون تحت شمس مُحرِقة مقيدون في عمق حفرة مملوءة بالأوحال والطين حاملين على ظهورهم أكواماً من الطمي لإلقائها في قمة ضفاف الترع العالية والشديدة الانحدار ..... وكان هؤلاء يعملون من المشرق إلى المغرب دون انقطاع ما خلا فترة قليلة عند الظهر كانوا يتناولون فيها خبزهم الذي يجلبه لهم أهلهم. أما الليالي فكانت غالباً

شديدة البرودة وكان النُظار قابضين على العصي لضرب الأنفار دون سبب ظاهر " [37].

ومع الحاجة الماسة إلى جهد هؤلاء الفلاحين كان لا بد من تنظيم أعمال السُخرة حتى لا تتعطل الأعمال الزراعية، وجاء في تقرير **دافرن** " أعمال السُخرة كانت تنفذ في المقام الأول لمصلحة كبار المُلاّك وأعيان ومشايخ البلاد، تلك الطبقة التي كانت تتعارض مصالحها مع مصالح صغار المُلاّك والفلاحين ... ويجب صرف الجهود نحو الاهتمام بتحسين حالة هؤلاء الفلاحين الذين هم الآلة الخرساء، بل هم المحور الذي يدور علية دولاب السُخرة والقرعة والكرباج " . كما يرد في تقرير **ستيوارت** " أنه من الممكن تخفيض هذا الحجم الغفير من العمال المُسخرين حتى يصل عددهم إلى ربع ذلك العدد، باستخدام الآلات والمُعدات الميكانيكية على أن تتوافر بهؤلاء العمال ظروف معيشية وغذائية أفضل مما يترتب عليه إنجاز هذه الأعمال بصورة أفضل ". وكان من يتأخر من مشايخ البلاد عن تقديم العدد المُكلف به من الأنفار عن الميعاد المفروض يصير عزله من الشياخة. كما تقرر أن تكون (بدليه العونه) التي يرغب الأفراد دفعها للتخلص منها بواقع 9 قروش عن كل فدان من زمام الناحية، أما البدلية التي تُحصل من أنفار العِزَبْ والجفالك وأراضي الدومين والدايرة السنية والأوقاف الداخلة في زمام الناحية فيكون تحصيلها من صاحب العِزبة أو وكيله بدون توزيعها على الأطيان. ورأت اللجنة المُشكلة للنظر في مسألة العونة ضرورة استبدالها في صورة ضريبة عقارية تُفرض على كافة الأراضي الزراعية دون النظر لمدى ما تُغله تلك الأراضي. وفي يناير 1891م صدر أمر عال بإلغاء السُخرة في كافة أنحاء البلاد، مع

الاستمرار في حراسة وصيانة الجسور، والالتزام بتأدية الأعمال العاجلة اللازمة في حالة خطر الفيضان.

جدول رقم (47) تطور أعداد المُستخدمين في أعمال السُخرة العامة لمدة مائة يوم، خلال الفترة (1889 – 1910م)

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1889	49904	1895	36782	1902	4840
1890	48488	1896	25794	1903	17035
1891	44962	1897	11069	1907	12152
1892	44391	1898	19405	1908	27900
1893	32752	1900	14180	1909	20837
1894	49448	1901	8733	1910	19201

المصدر:- إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 – 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 46.

على أنه يجب ملاحظة أن سلطات الاحتلال لم تقم بإلغاء السُخرة تماماً بل سعت نحو تقنينها، ويؤكد ذلك تقرير المندوب السامي البريطاني اللورد **كرومر** " دفعاً للخطأ أني أعني بإلغاء السُخرة استبدال العمل الإجباري بالعمل الاختياري في تطهير الترع سنوياً لأن هذا هو الذي أثقل كاهل الأهالي في الأيام الماضية، غير أن التسخير لا يزال جارياً وذلك لمنع ماء النيل من غمر البلاد متى كان الفيضان عظيماً ..... وأنه من الصعوبة بمكان في ظل الظروف الراهنة إلغاء ذلك النظام ". يضاف إلى ذلك أن الحكومة تركت هؤلاء الفلاحين بين قبضة المقاولين الذين استنزفوا الفلاح وسعوا نحو حرمانه من ثمار كده وعرقه. فكأن الحكومة وقد قررت إلغاء العونة – إذا جاز لنا الاعتراف بإلغائها – ليتمتع ببدلها النقدي حفنة من المقاولون اختلاساً، وبالتالي تُحرم الخزينة من أموالها ويُحرم الفلاح من أجرة أتعابه، مما يترتب عليه تحول الظلم الذي ألغيت

العونه من أجله من ظلم لمنفعة عامة إلى ظلم لمنفعة خاصة. وبشكل عام أخذ العاملون بالسُخرة يقلون عاماُ بعد عام حيث انخفضت أعدادهم من نحو 50 ألف عامل 1890 إلى نحو 20 ألف عامل عام 1910م [38].

الفلاحون الفقراء والحرب

بدأت القوات البريطانية في الاستعانة بالقوات المصرية منذ أغسطس 1914م، وقد بدأ ذلك أولاً بسلاح الهجانة الذي أُستخدم في عمليات الاستطلاع، ثم تحركت أول فرقة عسكرية مصرية في اتجاه قناة السويس لمواجهة قوات الدولة العثمانية في نوفمبر من نفس العام. وفي بداية عام 1916م استدعت السلطات العسكرية الرديف المصري المُقدر عدده بنحو 12 ألف جندي، ومع ازدياد حاجة القوات البريطانية للجنود المصريين أصدر السلطان – الملك بعد ذلك – فؤاد مرسوماً يمنح المتطوعون لخدمة الحلفاء امتياز خصم عام من فترة الخدمة العسكرية التي كانوا مُلزمين بها. إلا أن المُساهمة الكبرى تمثلت فيما عُرِفَ باسم " **فيلق العمال** "، وهو الفيلق الذي تم استخدامه بقسوة في عمليات: (تعبيد الطرق ومد السكك الحديدية، وحفر الآبار والخنادق، ومد أنابيب المياه، وإقامة الاستحكامات، ونقل معدات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر والتموين). كما كان هناك فيلق آخر ذو أهمية كبيرة هو ما عُرِفَ باسم " **فرقة الجمالة** " التي بلغ عدد أفرادها مائة ألف رجل، ذهب منهم ثلاثة وعشرون ألفاً للعمل في فرنسا أثناء الحرب، وقد أفاضت الصحف الأوربية في الحديث عنهم. وفي البداية ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة وانتشار البطالة التي ترافقت مع الحرب على سهولة تكوين هذا الفيلق، إلا أنه تدريجياً زادت الحاجة إلى مزيد من الأفراد حتى أن الحكومة أنشأت مصلحة خاصة تتولى جمع الأفراد اللازمين لهذا الفيلق الذي استلزم لتوفير أعداده المطلوبة نحو 1.2 مليون فرد

وفقاً لتصريح **مستر لاندس** القائم بأعمال السفارة البريطانية في القاهرة. ولنتوقف الآن قليلاً عند هذا الرقم **1.2 مليون فرد** والذي كان قد بدأ بعدد قليل من العمال والفلاحين، وهو رقم ضخم بجميع المقاييس بالنسبة لعدد السكان في ذلك الوقت والذي لم يتجاوز **13.0 مليون نسمة**، ولنبحث الآن عن مكوناته وآثاره. كان من الطبيعي أن يكون الفلاحون المعدمون وصغار المُلاّك العمود الفقري لهذا الفيلق ؛ حيث كان الفلاحون يُشكلون نحو 85% من جملة سكان البلاد. وقد عرقل هذا العدد الضخم أعمال الزراعة المصرية، كما توقفت مشروعات الري الجديدة. ومع ازدياد الحاجة إلى العمال ظهرت صعوبة جمع المصريين اللازمين بالرغم مما كان يُدفع لهم من أجور، لاسيما بعد أن علِم هؤلاء بالمخاطر الجسيمة التي أصابت العمال حين تعرضوا للقصف وراح منهم ضحايا، وما وصل إليهم من أخبار عن سوء المعاملة التي كان يلقاها المتطوعون، وعلى ذلك فقد فضل الفلاحون الموت عن الخدمة في تلك الفيالق التي تحولت إلى " **فيالق للموت** ". وبعد أن كان العمل يتم اختياريا وعن طريق التعاقد تحول تدريجياً إلى أحد أشكال السُخرة الإجبارية على الفلاحين، ومن ثم بدأت السياسة التعسفية الجديدة لحشد العمال والفلاحين قسراً، وبدأ هجوم البوليس ورجال الإدارة على القرى لجمع العدد الذي فُرض على كل قرية تقديمه، وكان جميع الرجال الذين يتم الحصول عليهم من القرى يتم وثاقهم بالحبال ويساقون إلى مراكز البوليس، ومن هناك يتم شحنهم إلى مراكز التجميع البريطانية [39].

جدول رقم (48) الأفراد المصريين الذين استخدمتهم السلطات البريطانية خلال شهر مايو 1917م

تشكيلات الخدمات	القوة بالعدد	مدة الخدمة بالشهر	الأجر اليومي بالقرش	غذاء وملابس بالقرش
فيلق العمل المصري:				
في مصر	35000	3	5	5
في العراق	9000	6	8	6
في سالونيك	600	6	8	6
في فرنسا	13000	6	8	6
في مودوروس	900	6	8	6
البوليس	1200	مدة	8	6
فيلق النقل بالجمال	20000	الحرب	6	5
وحدات النقل بالدواب	1500	6	6	5
وحدات الخيالة	1000	6	6	5
وحدات خدمة بيطرية	400	6	6	5
وحدات خدمة طبية	1000	6	7	5
عمال تراحيل	14600	6	9–5	لا شيء
		يوميا		
إجمالي عدد العاملين 98200 عامل & التكاليف اليومية 11100 جنيه مصري أجرة المطوعين الشهرية بمتوسط 5 قروش للفرد يومياً 1000 جنيه مصري				

المصدر:

– فاطمة علم الدين عبد الواحد، **التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة 1919م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ص 176.

جدول رقم (49) موقف المواطنين المصريين المُستخدمين في قوات الحملة البريطانية بالقطر المصري

التاريخ	فيلق العمل المصري	فيلق النقل بالجمال	فيلق الجمال الإمبريالي	وحدة النقل بالدواب	الخدمات الراكبة	الخدمات الطبية	إجمالي
عام 1916							
31 مارس	8935	10423	16	00	00	163	19537
30يونيو	15296	11016	40	00	00	543	26893
30سبتمبر	26231	15077	56	625	00	428	42417
31 ديسمبر	37454	19029	112	555	246	1085	58481
عام 1917							
31 مارس	49036	20739	170	1275	218	1110	72548
30 يونيو	49656	19886	170	2244	1326	1305	74587
30 سبتمبر	55263	21109	168	4217	1165	1459	88881
31 ديسمبر	60041	24944	275	5772	1740	2128	94900
عام 1918							
31 مارس	62675	23872	219	5949	2025	2888	97578
30 يونيو	72162	23667	56	5643	2164	3138	106850

إجمالي عدد المصريين الذين خدموا مع الجيش البريطاني من 3/17 /1917 إلى 30 /6 /1918

فيالق العمل المصرية	287407	&	فيلق الجمال الإمبراطوري	580
فيالق النقل بالجمال	62686	&	وحدات النقل بالدواب	14057
وحدات الخدمات الطبية	7207	&	وحدات الخدمة الراكبة	5812
الإجمالي	327199			

المصدر:

– فاطمة علم الدين عبد الواحد، **التطورات الاجتماعية في الريف المصري قبل ثورة 1919م**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، ص 178.

الفلاحون الفقراء والديون

كان الفلاحون يفتقرون إلى رأس المال اللازم للإنفاق على زراعة المحاصيل ورعايتها إلى أن يحين حصادها. وكان ثمة نوعان من القروض التي كان يُمكن أن يحصل عليها الفلاحون: تمثل النوع الأول منها في القروض قصيرة الأجل وبصفة خاصة لتمويل زراعة القطن، وهم في هذه الحالة يقعون فريسة للمرابين حيث تراوحت الفائدة على تلك القروض بين 25 – 40%. أما القروض طويلة الأجل فكانوا يلجئون إليها بغرض شراء الماشية والأدوات الزراعية، وفي هذه الحالة كانوا يلجئون إلى البنوك العقارية، والتي كانت بدورها لا تمنح هذه القروض إلا لمن يملك أطيانا تغطي قيمة الرهن كضمان للقرض الذي غالبا ما كان الفلاحون يعجزون عن سداده فتقوم هذه البنوك بنزع ملكية هذه الأطيان.

وقد حاولت الحكومة في عام 1895م أن تقدم تسهيلات لصغار الفلاحين فخصصت 50 ألف إردب من تقاوي القطن لتوزيعها على الفلاحين، على أن يتم تحصيل ثمنها بعد بيع المحصول، لكن المرابين هددوا الفلاحين بوقف التعامل معهم مما أدى إلى فشل المشروع. وفي العام التالي قدمت الحكومة لصغار الفلاحين قروضا في حدود جنيهين لكل فدان وبحد أقصى قدره عشرة جنيهات، أي لمُلاّك خمسة أفدنه فأقل، وبفائدة قدرها نصف في المائة. وكان ذلك في خمس قرى تابعة لمديرية الغربية كتجربة، لكن فشلت هذه التجربة أيضا. فقامت الحكومة بمحاولة لإقناع البنك العقاري المصري بتخفيض الحد الأدنى للقروض التي يقدمها لعملائه من ألف جنيه إلى مائة جنيه حتى يستفيد منها متوسطي وصغار المُلاّك، ولكن البنك رفض الاستجابة لطلب الحكومة. وعند تأسيس البنك الأهلي المصري عام 1898م اتفقت معه الحكومة على أن يقدم قروض صغيرة للفلاحين على أجل طويل بفائدة 9%، على أن

تساعد الحكومة البنك في تحصيل أقساط القروض بواسطة صيارفة القرى عند سداد المال الأميري، وتم تطبيق ذلك على سبيل التجربة في مركز بلبيس بمديرية الشرقية. وقد نجحت هذه التجربة مما دفع البنك الأهلي إلى المساهمة في تأسيس البنك الزراعي المصري لمواجهة الطلب المتزايد على تلك القروض والتي ضمنت فيها الحكومة للبنك تحقيق حد أدنى من الأرباح قدره 3%.

وفي أثناء فترة التضخم المالي وارتفاع الأسعار التي سبقت أزمة 1907م دخل بعض الأفراد والمؤسسات في عمليات اقتراض واسعة تفوق إمكانياتهم، ومع هبوط أسعار القطن عام 1907م عجز هؤلاء عن السداد واضطر عدد كبير من البنوك أن يحجزوا على أطيان المدينين، فتم بذلك نزع ملكيات الكثيرين، وكان صغار المُلاّك في مقدمة هؤلاء الضحايا.

وأخذ الحزب الوطني زمام المبادرة فدعا عمر بك لطفي في أول نوفمبر 1908م إلى تأسيس (نقابات التعاون) لتعمل على حماية الفلاح من المرابين الأجانب بتقديم التسهيلات الائتمانية له. أنشئت أولى تلك الجمعيات بقرية شبرا النملة بمديرية الغربية في 10 إبريل 1910م، ثم توالت بعدها جمعيات أخرى قامت بتقديم القروض المالية والعينية للفلاحين الأعضاء بفائدة قدرها 9% .

وفي 28 نوفمبر 1912م أصدرت الحكومة قانون الخمسة أفدنه الذي نص على " عدم جواز الحجز على أطيان من يملكون خمسة أفدنه أو ما دونها، كما نص على أنه لا يجوز الحجز على مسكن المالك وملحقاته ودابتين من الدواب التي تستعمل في الجر، والأدوات الزراعية التي تستخدم في فلاحة الأرض " . ومع إيجابية هذا القانون إلا أنه أدى من ناحية أخرى إلى توقف

عمليات الإقراض التي كان يقوم بها البنك الزراعي المصري، فتناقصت تدريجيا من 6.97 مليون جنيه عام 1912 إلى 578.7 ألف جنيه عام 1932م، ثم صُفي البنك نهائيا في عام 1934م [40].

وقد بلغت مساحة الأراضي المرهونة في يونيو من عام 1882م نحو 400 ألف فدان مقابل قروض بلغت قيمتها 5.8 مليون جنيه. وفي عام 1891م ارتفعت المساحة المرهونة إلى 1.3 مليون فدان نظير قروض بلغت قيمتها ما يزيد عن 20 مليون جنيه. وقد استمرت عمليات انتزاع الأراضي من هؤلاء المُلاّك حتى أن البنك الزراعي تمكن من انتزاع ملكية ستة عشر ألف من صغار المُلاّك عام 1909م [41]. وفي عام 1913م بلغت ديون الفلاحين برهن على المِلكيات التي تقل عن خمسة أفدنه 16 مليون جنيه وبلغت مساحة الأراضي المرهونة مقابلها 619.2 ألف فدان يملكها 619.1 ألف مالك، وكان متوسط الدين على الفلاح الواحد 25.828 جنيه ومتوسط الدين على الفدان الواحد 25.824 جنيه [42]

الفلاحون وارتفاع أجرة الأطيان

تُمثل العلاقة بين المالك والمستأجر أحد محاور الصراع الاجتماعي في الريف المصري. وتتحدد هذه العلاقة عن طريق " **عقد الإيجار** " الذي يُمثّل التزام من قِبل المالك بالتنازل عن حق الانتفاع بالأرض للمستأجر نظير أُجرة مُتفق عليها يدفعها المُستأجر. ومع ازدياد قطاع الفلاحين المُعدمين من جانب وازدياد تركز الملكية في أيدي فئات محدودة من جانب آخر أصبحت قيمة الأرض، وبالتالي قيمة الأُجرة لا تحددها الجودة الفعلية أو سهولة الري أو القرب من طرق المواصلات وهى العناصر الرئيسية في التثمين، بل أصبحت تحددها قوى

العرض والطلب حيث الطلب المتزايد على الأراضي الزراعية والعرض المحدود لها. ومنذ بداية القرن أصبح ارتفاع القيمة الايجارية للأطيان الزراعية يُشكّل مشكلة حقيقية، حتى أن **اللورد كرومر** حذر في أحد تقاريره إلى الحكومة البريطانية عام 1903م من نشوب صراع اجتماعي بسبب ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية، ويُمكن رصد تلك الظاهرة من خلال شكاوى الفلاحين الذين توجهوا بها إلى الحكومة، ومن خلال تتبع لبعض تقديرات أجرة الأطيان الزراعية في تلك الفترة.

شكاوى الفلاحين

في أعقاب الحرب العالمية الأولى ارتفعت أسعار الأقطان ارتفاعاً كبيراً مما دفع المستأجرين إلى التعاقد مع مُلاّك الأراضي على ثلاث سنوات مقدماً، مما أدى إلى ارتفاع الإيجارات إلى أكثر من سبعون جنيهاً للفدان في الوقت الذي لم تتجاوز فيه أجرة الفدان خلال تلك الفترة مبلغ العشرون جنيهاً. ومع انخفاض أسعار القطن انخفاضاً شديداً في الموسم التالي مباشرة واجه المستأجرون مشكلة حادة، حيث لم يعُد العائد من بيع المحصول يكفي لسداد الإيجارات. ومن ثم ارتفعت الأصوات بالشكاوى، وقُدمت العديد من المذكرات التي تُطالب بتدخل الحكومة لحل الأزمة. ونورد فيما يلي نماذج لبعض هذه الشكاوى نقلاً عن الكتاب الهام للدكتور **على بركات** بعنوان، **تطور الملكية الزراعية في مصر (1813 – 1914م) وأثره على الحركة السياسية:**

– التماس من فلاحى مديرية المنيا مؤرخ في 7 ديسمبر عام 1920م جاء به (طبقة المستأجرين يرجون معاليكم إبلاغ السلطات ما آلت إليه أحوالهم بسبب الإيجارات التي عملوها جديدا لسنتين وثلاث على أساس ارتفاع أسعار

القطن والحبوب ويرجون سرعة تدخل الحكومة بوضع قانون إيجارات الأطيان حتى لا يُترَك المستأجرون طعمه في أفواه الملاّك).

– عريضة مقدمة من المستأجرين بقرية سوسة، وهى إحدى قرى كفور نجم جاء بها (وكيل دايرة شاهين بك بدرب الجماميز بمصر أخذ منا إيجار سنة 1920/ زراعية / مقدماً، وأخذ أقطاننا وطلب منا إيجار سنة 1921/ زراعية / مقدماً بسعر الفدان 30 جنيه ومقاسه عشرون قيراطا وأراضى منحطة، واستحضر صعايده لمنعِنا بالقوة من محصول الذرة والبرسيم ويُخشى حصول حاصل لأن عيالنا تموت جوعاً).

– التماس أكثر تفصيلاً في نفس العام رفعه المستأجرون المقيمون بمركز بلبيس جاء به (الملاّك أخذت محاصيلنا من قمح وذرة وقطن حتى المواشي، وكل ذلك لم يغطى الإيجارات مع كونها أقل بكثير من الزيادة الجديدة وذلك علاوة على مصاريف الزراعة من خدمه وحرث وري وتقاوي وسباخ الذي ذهب أدراج الرياح وصرنا في حالة يُرثى لها وتعددت القضايا والحجوزات والتنازع، ولو تركتنا الحكومة فريسة الملاّك ستحدث قلاقل ومشاكل كثيرة تقضى علينا مادياً وأدبياً بالمرة وهذا لا تجيزه العدالة. ونحن السواد الأعظم من السكان، وخير حل هو توسط الحكومة فبناء عليه نرفع التماسنا للهيئة الحاكمة لأن العدل فوق كل شئ طالبين النظر في ذلك، والملاّك لا رحمة عندهم خِلاف التمسك بالعقود والقانون المدني حتى أن كثير من المستأجرين الذين لا مِلك لهم تركوا الأطيان تخلصاً من الملاّك).

– كما تقدم مستأجري أطيان الدولة بشكاوى مماثلة حيث قدم المستأجرين بتفتيش وادي الطميلات الذي كانت تديره وزارة الأشغال شكوى جاء فيها (نحن نستأجر هذه الأرض أباً عن جد ولا حرفة لنا سوى الزراعة وقد أجرينا بيع القطن ومعظم الذرة التي هي قوام حياتنا فمن كان منا يملك بقرة أو جاموسة أو حمارة جارى بيعها وفاء وسداد لإيجار سنة 1920/ زراعية /).

قامت الحكومة في أعقاب ذلك بتشكيل لجنة لبحث مسألة الإيجارات، وأرسل إليها سكرتير اتحاد المستأجرين في 10 مارس 1921م اقتراحات الاتحاد لحل هذه المشكلة، وتضمنت هذه الاقتراحات عدة بنود من أهمها:

– اتخاذ إيجار سنة 1917/ زراعية / أساساً لتقدير إيجار السنوات من 1921 – 1923/ زراعية /.
– اتخاذ متوسط إيجار عشر سنوات تبدأ من سنة 1907أساساً للتقدير.
– اتخاذ إيجار سنة 1914مضافاً إليه 30% كأساس لتقدير الإيجار.
– تقدير إيجار سنة 1921على أساس الأثمان السائدة للمحاصيل.
– تقدير الإيجار على أساس ثمانية أمثال الضريبة.
– إلغاء عقود سنتي 1922/ زراعية / & 1923/ زراعية /.
– السماح بدفع الإيجار عيناً.

وقد ترتب على تلك الأحداث إصدار الحكومة للقانون رقم 14 لسنة 1921م والذي يقضى بتشكيل لجان في كل مديرية تتألف من أحد القضاة رئيساً واثنين من الأعيان أحدهما يمثل الملاّك والآخر يمثل المستأجرين، وتكون مهمتها إعادة النظر في إيجارات الأطيان المُتفق عليها في سنتي 1920/ زراعية / & 1921/ زراعية /. وقد اعترض المستأجرون على هذا

القانون بسبب أن هذه اللجان تحتاج في عملها إلى وقت طويل بينما المشكلة في حاجة لحل عاجل، كما أنها تمثل الأعيان فقط ولا تمثل الفلاحين، وأن القانون تجاهل مشكلة العقود الموقعة قبل عام 1920/ زراعية.

وتكررت المشكلة في عام 1929م فأصدرت الحكومة قانوناً عام 1930م يقضى بمنح مهلة للمستأجرين، بحيث لا يجوز مطالبة الذين دفعوا أربعة أخماس إيجار سنة 1930/29 زراعية بالخُمس الباقي وبمتأخرات السنتين الزراعيتين السابقتين قبل أول سبتمبر 1931م. كما تقرر تخفيض 20% من إيجار 29/ 1930 زراعية لمن دفع 80% من الإيجار، وتخفيض 30% لمن سدد 70% من إيجار سنة 30/ 1931 زراعية. ومع ذلك تفاقمت الأزمة في السنوات التالية حيث بلغ متوسط دخل الفدان سنة 47/ 1948 زراعية نحو 17.5 جنيه بينما كان إيجار الفدان 40 جنيه. وفى عام 1948م قدرت لجان الضرائب متوسط قيمة إنتاج الفدان بحوالي 18.5 جنيه بينما كانت وزارة الأوقاف تؤجر أراضيها في الوجه البحري بنحو 35 جنيه. ولعل هذه النماذج السريعة تعطى صورة عن العلاقة بين المالك والمستأجر قبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي عام 1952م.

تقديرات أجرة الأطيان

أما بخصوص البيانات الرسمية عن متوسط أجرة الفدان خلال النصف الأول من القرن العشرين فهي نادرة للغاية. وابتداء من عام 1937م بدأت **مصلحة الفلاح** بوزارة الشئون الاجتماعية في حصر أجرة الفدان من الأطيان الزراعية بالقطر المصري. كما قام **قسم الاحصاء والتشريع** بوزارة الزراعة بإجراء إحصائيات عن المساحات المؤجرة في مختلف مديريات القطر. وبعد صدور

المرسوم بقانون رقم 53 لسنة 1935م الخاص بتقدير الإيجار السنوي للأراضي الزراعية توطئة لتعديل ضرائب الأطيان تشكلت في كل بلد لجنة تسمى **لجنة التقسيم برئاسة مندوب من وزارة المالية، تقوم بمعاينة معدن كل حوض واقع في زمام البلد وتقدير الإيجار السنوي لها**. وقد تم تقدير هذه الإيجارات عام 1935م لتكون أساسا لتعديل الضرائب ابتداء من 1939م حيث بلغ تقدير متوسط إيجار الفدان بنحو 5.715 جنيها، ثم قدرت هذه الإيجارات عام 1945م لتكون أساسا لتعديل الضرائب ابتداء من 1949م حيث بلغ تقدير متوسط إيجار الفدان بنحو 18.432 جنيها.

أما عن بيانات الإيجارات الفعلية فهناك بيانات **وزارة الأوقاف**، التي تقوم بتأجير أراضيها نقدا فقط فلا تؤجر بالشرك أو بالمحصول. وفي حالة تأجير مساحات كبيرة كقطعة واحدة يتم الإعلان عن ذلك حيث يتم التأجير بالمزاد العلني، أما تأجير المساحات الصغيرة فيتم عن طريق الممارسة. وكان التأجير قبل الحرب يتم لمدة ثلاث سنوات، ثم أصبح لمدة سنتين للقطع الكبيرة وسنة واحدة للقطع الصغيرة بعد الحرب. كما تقوم **مصلحة الأملاك الأميرية** بتأجير أراضيها بمبالغ رمزية لتشجيع الأفراد على الاستصلاح لأن غالبية تلك الأراضي إما بور أو أراضي ضعيفة تحتاج لمزيد من الاستثمارات. أما الدوائر الزراعية الكبيرة فلكل منها طريقتها في الإيجار، وتوجد بعض الدوائر التي تحتفظ بسجلات وافية عن إدارتها. ويوضح الجدول التالي بيان مقارن بمتوسط إيجار الأراضي لإحدى الدوائر الكبيرة، ولوزارة الأوقاف. مقارنا بمتوسطات وزارة الشئون الاجتماعية ووزارة الزراعة خلال الفترة (1939 – 1950م). حيث يتبين منها أن المتوسط العام لأجرة الفدان ارتفعت من 6.71 جنيهاً عام 1939م إلى 20.51 جنيهاً عام 1950م، أي بنسبة زيادة إجمالية قدرها 205.8%.

جدول رقم (50) بيان مقارن بمتوسط إيجار الأطيان الزراعية خلال الفترة (39 – 1950م)
(جنيه / فدان)

البيان	الدوائر الزراعية الكبيرة	المتوسط العام	أراض وزارة الأوقاف	مصلحة الأملاك الأميرية
1939	8.31	6.71	5.82	00
1940	8.11	7.36	5.96	00
1941	8.95	7.34	6.00	00
1942	10.16	8.80	6.74	00
1943	13.10	11.99	8.64	1.22
1944	15.63	13.80	10.22	1.17
1945	17.59	16.70	11.86	1.16
1946	21.92	17.07	13.21	0.65
1947	20.27	13.25	13.19	2.25
1978	20.29	18.50	13.60	1.93
1949	21.76	19.29	15.94	2.27
1950	24.21	20.51	17.80	3.16
نسبة الزيادة%	**191.3**	**205.8**	**205.8**	–

* المتوسط العام للفترة (39 – 1944م) مصدرها مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية، والفترة (45 – 1950م) مصدرها قسم الاحصاء والتشريع بوزارة الزراعة.

المصدر: جُمِع وحُسِب من: – محمود محمد السباعي، **التطورات الاقتصادية في مصر وآثارها في الأسعار والأرباح**، مطبعة حسني، القاهرة، 1951م، صص 144 – 159.

الحيازات والمِلكيات الصغيرة عام 1950م

توضح بيانات التعداد الزراعي لعام 1950م أن عدد المِلكيات الصغيرة (أقل من خمسة أفدنه) بلغ 2.5417 مليون مِلكية بنسبة قدرها 93.9% من جملة عدد المِلكيات البالغ 2.7070 مليون ملكية، وهذه المِلكيات الصغيرة تغطي مساحة قدرها 1.9677 مليون فدان بنسبة قدرها 32.9% من جملة مساحة المِلكيات والبالغة 5.9742 مليون فدان. أما عدد الحيازات الصغيرة (أقل من خمسة أفدنه) فقد بلغ 786.7 ألف حيازة بنسبة قدرها 78.5% من جملة عدد الحيازات البالغ 1.003 مليون حيازة. وهذه الحيازات الصغيرة تغطي مساحة قدرها 1.4228 مليون فدان بنسبة قدرها 23.3% من جملة مساحة الحيازات

والبالغة 6.1424 مليون فدان. أما الزيادة في المساحة الكلية للحيازات عن المساحة الكلية للملكيات والمقدرة بنحو 168 ألف فدان فهي عبارة عن حيازات وضع اليد غير المُسجل ملكياتها. ويُلاحظ أيضاً أن متوسط مساحة الحيازة أكبر من متوسط مساحة الملكية حيث يبلغ في الأولى 1.81 فدان، ويبلغ في الثانية 0.774 فدان. بسبب انتشار ظاهرة تأجير المُلاّك لأراضيهم مما يجعل بالتالي عدد الحيازات أقل من عدد الملكيات، بينما مساحة الأرض ثابتة.

توضح البيانات السابقة أن عدد الملكيات الصغيرة بلغ 2.5417 مليون ملكية، بينما كان عدد الحيازات الصغيرة 786.7 ألف حيازة، أي أن هناك 1.755 مليون مالك يقومون بتأجير أراضيهم للغير، **مما يعني أن 69.1% من صغار المُلاّك يقومون بتأجير أراضيهم للغير**. ويُلاحظ أيضاً أن جملة مساحة الأراضي التي تم تأجيرها للفئات الأكبر من خمسة أفدنه، أي المساحات التي خرجت من صغار المُلاك إلى الفئات الأعلى تبلغ نحو 544.9 ألف فدان. والسؤال الآن **هل هذه الظاهرة تنطبق على جميع فئات الحيازات الصغيرة** ؟ أم أن الوضع يختلف باختلاف مساحة فئة الحيازة ؟ للإجابة على هذا السؤال يلزم التعرف على الوضع داخل جميع هذه الفئات، وذلك على النحو التالي:

فئة (أقل من فدان)

يُطلق على هذه الفئة اسم فئة **(الحيازات القزمية)**، يبلغ عدد الملكيات في هذه الفئة 1.9015 مليون ملكية، وهي أكبر فئات الملكية في هيكل ملكية الأراضي الزراعية المصرية حيث تُمثل نسبة قدرها 70.2% من جملة عدد هذه الملكيات، كما تُمثل نسبة قدرها 74.8% من جملة عدد الملكيات الصغيرة. وسوف يتضح على الفور أن **هذه الفئة هي مصدر العمالة الزراعية للغير**

حيث بلغ عدد الحيازات بها 214.3 ألف حيازة فقط، مما يعني أن هناك 1.6872 مليون مالك قِزمي قاموا بتأجير أرضيهم للغير، **أي أن 88.7% من مُلاّك هذه الفئة يقومون بتأجير أراضيهم للغير**، وأن 11.3% منهم فقط هم الذين يقومون بزراعة أراضيهم على الذِمة. ويُلاحظ أيضاً أن غالبية المساحة المؤجرة كانت لأفراد من خارج الفئة حيث بلغت مساحة الحيازات الزراعية في هذه الفئة 111.8 ألف فدان فقط بنسبة قدرها 1.8% من جملة مساحة الحيازات، بينما كانت مساحة المِلكيات الزراعية 653.0 ألف فدان بنسبة قدرها 10.9% من جملة مساحة المِلكيات. وهذا يعني ببساطة أن صافي عمليات التأجير والاستئجار في هذه الفئة أدت إلى خروج 541.2 ألف فدان من هذه الفئة القزمية إلى الفئات الأعلى. وهو ما يعني أيضاً أن 82.9% من مساحة أراضي هذه الفئة يتم تأجيرها للغير. ومن ثم يُمكن القول أيضاً أن **فئة المِلكيات القزمية تُمثل المصدر الأول للأراضي الزراعية التي يتم تأجيرها للغير**. وإذا انتقلنا الآن إلى نمط الحيازة داخل هذه الفئة فإننا نجد أن 83.3% من جملة عدد الحيازات هي حيازات بالمِلك، وأن 14.8% من الحائزين لا يكتفون بملكياتهم ويستأجرون أراضي من الغير (حيازات مختلطة)، أما نسبة عدد الحيازات الايجارية فتبلغ 1.9% فقط. أما بالنسبة للحيازات القزمية فإننا نجد تشريحاً تفصيلياً في الجدول التالي، يتبين منه:

- أن الفئة الثالثة (12 – 16 قيراط) تضم أكبر نسبة من هؤلاء المُلاّك حيث تبلغ 26%، كما تضم أكبر نسبة من مساحة المِلكيات القزمية وتبلغ 28%.
- أن الفئة الخامسة (20 – 24 قيراط) تضم أصغر نسبة من عدد المُلاّك وتبلغ 15%، إلا أنها تستحوذ على 25% من المساحات القزمية.

- أن المتوسط العام للمساحة القزمية 12.52 قيراط، وفي الفئة الدنيا يصل إلى 4.53 قيراط، بينما يصل إلى 20.93 قيراط في الفئة العليا.

جدول رقم (51) هيكل توزيع الحيازات الزراعية لأقل من فدان عام 1950م.

الفئات الحيازية	أعداد الحيازات		مساحة الحيازات		متوسط المساحة بالقيراط
	العدد بالألف	%	المساحة بالألف فدان	%	
أقل من 8 قيراط	47.2	22	8.9	8	4.53
8 –أقل من 12 قيراط	36.4	17	14.5	13	9.56
12 –أقل من 16 قيراط	55.7	26	31.3	28	13.49
16 –أقل من 20 قيراط	42.9	20	29.1	26	16.28
20 –أقل من 24 قيراط	32.1	15	28.0	25	20.93
أقل من فدان	214.3	100	111.8	100	12.52

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

– محمد حلمي الصيفي، **المبررات والآثار الاقتصادية والاجتماعية للإتجاهات الاشتراكية في السياسة الزراعية**، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة الإسكندرية، 1978م، ص 10.

فئة (من فدان واحد إلى أقل من فدانين)

يبلغ عدد المِلكيات في هذه الفئة 374.6 ألف مِلكية، تُمثل نسبة قدرها 13.8% من جملة عدد هذه المِلكيات، بينما بلغ عدد الحيازات بها 248.3 ألف حيازة فقط، مما يعني أن هناك 126.3 ألف مالك قاموا بتأجير أرضيهم للغير، **أي أن 33.7% من مُلاّك هذه الفئة يقومون بتأجير أراضيهم للغير**، وأن 66.3% منهم فقط هم الذين يقومون بزراعة أراضيهم على الذِمة. ويُلاحظ أيضاً أن غالبية المساحة المؤجرة كانت لأفراد من خارج الفئة حيث بلغت مساحة الحيازات الزراعية في هذه الفئة 335.7 ألف فدان فقط، بينما كانت مساحة المِلكيات الزراعية 509.9 ألف فدان. وهذا يعني أن صافي عمليات التأجير والاستئجار في هذه الفئة أدت إلى خروج 174.2 ألف فدان من هذه

الفئة إلى الفئات الأعلى. وهو ما يعني أيضاً أن 34.2% من مساحة أراضي هذه الفئة يتم تأجيرها للغير. ومن ثم يُمكن القول أيضاً أن **الفئة من فئات المِلكية تُمثل مصدر هام للأراضي الزراعية التي يتم تأجيرها للغير**. وإذا انتقلنا إلى نمط الحيازة داخل هذه الفئة فإننا نجد أن 68.6% من جملة عدد الحيازات هي حيازات بالمِلك، وأن 9.7% من الحائزين لا يكتفون بملكياتهم ويستأجرون أراضي من الغير (حبازات مختلطة)، أما نسبة عدد الحيازات الايجارية فتبلغ 21.7%.

فئة (من فدانين إلى أقل من ثلاثة أفدنه)

يبلغ عدد المِلكيات في هذه الفئة 145.1 ألف مِلكية، تُمثل نسبة قدرها 5.4% من جملة عدد هذه المِلكيات، بينما بلغ عدد الحيازات بها 161.7 ألف حيازة فقط. كما أن جملة مساحة مِلكيات هذه الفئة بلغت 347.2 ألف فدان، بينما بلغت جملة مساحة الحيازات بها 373.9 ألف فدان. مما يعني أن هناك 16.6 ألف حائز جديد دخلوا هذه الفئة، وأن صافي عمليات التأجير والاستئجار في هذه الفئة أدت إلى دخول 26.7 ألف فدان إليها. وإذا انتقلنا الآن إلى نمط الحيازة داخل هذه الفئة فإننا نجد أن 61.2% من جملة عدد الحيازات هي حيازات بالمِلك، وأن 15.7% من الحائزين لا يكتفون بملكياتهم ويستأجرون أراضي من الغير (حبازات مختلطة)، أما نسبة عدد الحيازات الايجارية فتبلغ 23.1%.

فئة (من ثلاثة أفدنه إلى أقل من أربعة أفدنه)

يبلغ عدد المِلكيات في هذه الفئة 74.9 ألف مِلكية، تُمثل نسبة قدرها 2.8% من جملة عدد هذه المِلكيات، بينما بلغ عدد الحيازات بها 99.1 ألف حيازة

فقط. كما أن جملة مساحة مِلكيات هذه الفئة بلغت 255.6 ألف فدان، بينما بلغت جملة مساحة الحيازات بها 328.7 ألف فدان. مما يعني أن هناك 24.2 ألف حائز جديد دخلوا هذه الفئة، وأن صافي عمليات التأجير والاستئجار في هذه الفئة أدت إلى دخول 73.1 ألف فدان إليها. وإذا انتقلنا الآن إلى نمط الحيازة داخل هذه الفئة فإننا نجد أن 57.8% من جملة عدد الحيازات هي حيازات بالمِلك، وأن 19.6% من الحائزين لا يكتفون بملكياتهم ويستأجرون أراضي من الغير (حيازات مختلطة)، أما نسبة عدد الحيازات الايجارية فتبلغ 22.6%.

فئة (من أربعة أفدنه إلى أقل خمسة أفدنه)

يبلغ عدد المِلكيات في هذه الفئة 45.6 ألف مِلكية، تُمثل نسبة قدرها 1.7% من جملة عدد هذه المِلكيات، بينما بلغ عدد الحيازات بها 63.3 ألف حيازة فقط. كما أن جملة مساحة مِلكيات هذه الفئة بلغت 202.0 ألف فدان، بينما بلغت جملة مساحة الحيازات بها 372.7 ألف فدان. مما يعني أن هناك 17.7 ألف حائز جديد دخلوا هذه الفئة، وأن صافي عمليات التأجير والاستئجار في هذه الفئة أدت إلى دخول 70.7 ألف فدان إليها. وإذا انتقلنا الآن إلى نمط الحيازة داخل هذه الفئة فإننا نجد أن 56.2% من جملة عدد الحيازات هي حيازات بالمِلك، وأن 21.0% من الحائزين لا يكتفون بملكياتهم ويستأجرون أراضي من الغير (حيازات مختلطة)، أما نسبة عدد الحيازات الايجارية فتبلغ 22.8%.

خُلاصة

يُمكن مما سبق التوصل إلى بعض النتائج الخاصة بفئات الحيازة والمِلكية الصغيرة (أقل من خمسة أفدنه)، مع ملاحظة أن هذه النتائج لا تنسحب على باقي الفئات الأعلى.

- صافي حصيلة مساحة الأراضي المفقودة من الحيازات الصغيرة (أقل من خمسة أفدنه) لصالح استغلال الفئات الأعلى بلغت **544.9 ألف فدان**. وهي محصلة خروج ودخول مساحات متتابعة على النحو التالي (−541.2، −174.2، +26.7، +73.1، +70.7 ألف فدان).
- صافي حصيلة خروج صغار المُلاك الصغار من فئة الحائزين الصغار بلغت **1.755 مليون مالك** صغير. وهي محصلة خروج ودخول على النحو التالي (−1687.2، −126.3، +16.6، +24.2، +17.7 ألف مالك).
- هناك علاقة عكسية بين مساحة الفئة ونسبة مساحة الحيازات بالمِلك (داخل الفئات الصغيرة)، فكلما ارتفعت مساحة الفئة انخفضت نسبة مساحة الحيازة المِلك.
- هناك علاقة طردية بين مساحة الفئة ونسبة مساحة الحيازات المختلطة (داخل الفئات الصغيرة)، فكلما ارتفعت مساحة الفئة ارتفعت نسبة مساحة الحيازة المختلطة. وهي الحيازات التي لا يكتفي فيها الحئزون بالمساحة التي يمتلكونها فيستأجرون بجانبها مساحات أخرى.

جدول رقم (52) توزيع الحيازات الزراعية الصغيرة عام 1950م

الفئات الحيازية	أعداد الحيازات		مساحة الحيازات		متوسط المساحة بالفدان
	العدد بالألف	%	المساحة بالألف فدان	%	
أقل من فدان	214.3	21.4	111.8	1.8	0.52
1 –أقل من 2 فدان	248.3	24.8	335.7	5.5	1.35
2 –أقل من 3 فدان	161.7	16.1	373.9	6.1	2.31
3 –أقل من 4 فدان	99.1	9.9	328.7	5.4	3.31
4 –أقل من 5 فدان	63.3	6.3	272.7	4.4	4.31
أقل من 5 فدان	786.7	78.5	1422.8	23.2	1.81
5 فدان فأكثر	216.3	21.5	4719.6	76.8	21.8
جملة الحيازة	1003	100.0	6142.4	100.0	6.12

المصدر: جُمِع وحُسِب من:– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، ص 55.

جدول رقم (53) توزيع الملكيات الزراعية الصغيرة عام 1950م

فئات الملكية	أعداد الملكيات		مساحة الملكيات		متوسط المساحة بالفدان
	العدد بالألف	%	المساحة بالألف فدان	%	
أقل من فدان	1901.5	70.2	653.0	10.9	0.343
1 –أقل من 2 فدان	374.6	13.8	509.9	8.5	1.361
2 –أقل من 3 فدان	145.1	5.4	347.2	5.8	2.393
3 –أقل من 4 فدان	74.9	2.8	255.6	4.3	3.413
4 –أقل من 5 فدان	45.6	1.7	202.0	3.4	4.430
أقل من 5 فدان	2541.7	93.9	1967.7	32.9	0.774
5 فدان فأكثر	165.3	6.1	4006.5	67.1	24.238
جملة الملكية	2707.0	100.0	5974.2	1000	2.207

المصدر: جُمِع وحُسِب من:– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، ص 42.

جدول رقم (54) مساحة الحيازات الصغيرة تبعاً لنوع الحيازة

البيان	المساحة الكلية	المساحة (بالألف فدان)			التوزيع النسبي (%)		
		ملك	إيجار	مُشترك	ملك	إيجار	مُشترك
أقل من فدان	111.8	92.0	16.9	2.9	82.3	15.1	2.6
من 1 إلى أقل من 2 فدان	335.7	229.9	71.0	34.8	68.5	21.2	10.3
من 2 إلى أقل من 3 فدان	373.9	229.5	84.8	59.6	61.4	22.7	15.9
من 3 إلى أقل من 4 فدان	328.7	190.3	73.5	64.9	57.9	22.4	19.7
من 4 إلى أقل من 5 فدان	272.7	153.9	61.9	56.9	56.4	22.7	20.9
جملة الأقل من خمسة أفدنه	1422.8	895.6	308.1	219.1	62.9	21.7	15.4

المصدر: جُمِع وحُسِب من:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، ص 56.

جدول رقم (55) عدد الحيازات الصغيرة تبعاً لنوع الحيازة

البيان	العدد الكلي	العدد (بالألف حيازة)			التوزيع النسبي (%)		
		ملك	إيجار	مُشترك	ملك	إيجار	مُشترك
أقل من فدان	214.3	178.5	31.7	4.1	83.3	14.8	1.9
من 1 إلى أقل من 2 فدان	248.3	170.4	53.8	24.1	68.6	21.7	9.7
من 2 إلى أقل من 3 فدان	161.7	99.0	37.3	25.4	61.2	23.1	15.7
من 3 إلى أقل من 4 فدان	99.1	57.3	22.4	19.4	57.8	22.6	19.6
من 4 إلى أقل من 5 فدان	63.3	35.6	14.5	13.2	56.2	22.8	21.0
جملة الأقل من خمسة أفدنه	786.7	540.8	159.7	86.2	68.7	20.3	11.0

المصدر: جُمِع وحُسِب من:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي الثالث لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، ص 56.

الفصل التاسع

الاتجاه نحو الإصلاح الزراعي

لم يأتي قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدرته ثورة يوليو 1952م من فراغ، حيث كانت قضية (التفاوت في ملكية الأراضي الزراعية، والعلاقة بين المُلاّك الأراضي ومستأجريها، والحالة الرثة التي كان عليها غالبية الشعب المصري من الفلاحين) من أهم القضايا المثارة على الساحات الشعبية، والسياسية، والثقافية، والعِلمية خلال الربع الثاني من القرن العشرين. وقد مهدت هذه الجهود الطريق أمام رجال الحكم الجديد لإصدار هذا القانون. وقد شكّل هذا الفصل صعوبة خاصة بمنهجية العمل فيه حيث تتداخل جهود الأفراد مع جهود التنظيمات، وفي هذه الحالة كيف يُمكن التفرق بين التنظيمات المختلفة، وهل التنظيمات الحزبية ليست تنظيمات شعبية. وعلى ذلك كان لابد من الناحية الإجرائية القيام بتقسيم هذا الفصل بحيث يتم تعريف المقصود بكل قسم في بدايته مع التسليم مُسبقاً بصعوبة الفصل التام وبوجود قدر من التداخل. وعلى العموم فإن الهدف الأساسي من هذا الفصل تتبع كافة الجهود التي بُذلت نحو تحقيق نوع من الإصلاح الزراعي تباينت درجته بين مختلف المجموعات خلال النصف الأول من القرن العشرين. ويُمكن الإشارة باختصار إلى أن المقصود بالجهود الشعبية تلك الجهود غير الرسمية، بينما تتضمن الجهود الرسمية جهود الحكومة إن وُجِدَت وجهود الأحزاب الرسمية وشبه الرسمية نظراً لانتشارها في الحياة السياسية المصرية، وكذلك المؤتمرات العِلمية التي كانت تعهدها وتدعوا لها الهيئات العِلمية الرسمية المختلفة في مصر في ذلك الوقت. أما الجهود الشعبية قد تم تقسيمها إلى جهود فردية متمثلة في نشاط الأفراد، وجهود

جماعية غير حزبية. وقد تراوحت برامج هذه الجهود بين **اتجاهات إصلاحية بسيطة** تدعوا إلى توزيع أراضي الحكومة والأوقاف على صغار المُلاك دون المساس بالمِلكيات الكبيرة، أو فرض ضرائب تصاعدية تجعل الاستثمار في مجال الأراضي غير مُربح فيتجه كبار المُلاّك إلى بيع أراضيهم، أو **اتجاهات إصلاحية أكبر** تدعوا إلى وضع سقف أعلى لِملكية الأرض الزراعية دون مساس بالمِلكيات الحالية على اعتبار أن عامل الإرث سيتكفل بحل المشكلة مع الزمن، وصولاً إلى دعوات التطبيق الفوري للإعادة توزيع المِلكية مع تعويض كبار المُلاّك، وانتهاء بمصادرة أراضي كبار المُلاك وتوزيعها على صغار الفلاحين دون ما إشارة إلى مسألة التعويض. ورغم كل هذه الدعوات التي جاءت سواء من كبار المُلاّك المستنيرين دفاعاً عن مصالح الطبقة ككل، أو من المصلحين الاجتماعيين من المثقفين المصريين، أو من الأحزاب السياسية إلا أن جميع حكومات هذه الفترة لم تلفت إلى هذه الدعوات حتى جاءت ثورة يوليو 1952م، وكان على رأس أولوياتها إصدار قانون الإصلاح الزراعي.

الجهود الشعبية

تمثلت الجهود الشعبية من أجل تحقيق الإصلاح الزراعي في البلاد في مجموعة من الآراء التي تقدم بها عدد من المثقفين المصريين وقاموا بنشرها في الجرائد والمجلات العلنية في ذلك الوقت، كما تمثلت أيضا في عدة مشروعات لقوانين خاصة تم تقديمها لمجلس النواب بغرض تعديل نمط المِلكيات الزراعية السائد. كما كانت هناك أيضا بعض الجهود الشعبية الجماعية من غير الأحزاب الرسمية أو غير الرسمية، حيث طالبت بعض هذه الجماعات بتطبيق قانون للإصلاح الزراعي في البلاد. ونحاول فيما يلي رصد أهم تلك الجهود

التي ساهمت بقدر كبير في تكوين الرأي العام تجاه ضرورة إصدار قوانين وتشريعات خاصة بالإصلاح الزراعي.

الجهود الفردية

كان لاختلال هيكل ملكية وحيازة الأرض الزراعية في مصر قبل 1952م أثر مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في تلك الفترة. وقد تنبه إلى ذلك الوضع المختل عدد كبير من المفكرين والسياسيين المصريين، كان الإصلاح الزراعي بالنسبة لهم يمثل العلاج الشافي. ففي عام 1939 أصدر **محمود كامل المحامي** الطبعة الأولى من كتابه الهام " **مصر الغد تحت حكم الشباب** " ودعا فيه إلى توزيع الأراضي البور التي قدر مساحتها بنحو 1.4763 مليون فدان عل صغار الفلاحين بحيث تُقرر مساحة معينة من القراريط كثمانية قراريط مثلاً عن كل (رأس) من رؤوس أسرة ذلك الفلاح. وقال أن هذه الطبقة الجديدة التي ستنشأ نتيجة لهذا التوزيع والتي يتراوح ما يملكه الفرد منها بين الفدان والثلاثة أفدنه **سوف تكون خير ضمان للقضاء على كل احتمال في نشوء آراء اجتماعية هدامة** كالتي تفشت في بعض دول أوربا وآسيا الغربية، وهي الآراء التي نؤمن بأنها شر وبيل يجب الاحتياط لتطهير هذا الوطن من جرثومته الخبيثة قبل أن تولد [43].

وفي نفس العام أطلق **على الشمسي باشا** صيحة الخطر، في خطابه المشهور الذي ألقاه في مجلس النواب ردا على خطاب العرش. فقد ذكر أن لا يسع الباحث في أسباب انحطاط مستوى المعيشة أن يُغفل النظر في ظاهرة لها أثرها وهي سوء توزيع الثروة الزراعية ..... ثم أنذر **الشمسي باشا** البورجوازية الكبيرة بضرورة جعل هذا التوزيع أكثر عدالة من الوجهة الاجتماعية، عن

طريق تشجيع المِلكيات الصغيرة، **حتى لا نلجأ يوماً إلى نزع ملكية الأراضي الكبيرة لتقسيمها بين صغار المُلاّك**، كما حدث في رومانيا بعد الحرب السابقة، وفي المجر منذ شهرين، وما تعمله الآن إيطاليا في جزيرة سيسيليا علاجاً لحالة اجتماعية تشبه حالتنا من بعض الوجوه ..... وكان برنامجه يقوم على بيع أراضي الحكومة المزروعة إلى صغار المزارعين، وإصلاح الوقف بقصره على الأغراض الخيرية دون سواها، واتخاذ التدابير الكفيلة بتخفيف عبء الضريبة العقارية عن كاهل المِلكيات الصغيرة ..... وفي حوار له **قال الشمسي باشا** أنني أنظر إلى المستقبل بعين متشائمة، إن البلاد تضطرم بالسخط، والطبقة التي أنتمي إليها تتدهور، دون أن تحس أنها تتدهور، إنهم مترهلون، والقصر لاه. وفي عام 1943 أطلق **جلال فهيم** صيحة خطر أخرى، عندما تحدث عن البائسين المستضعفين الذين يتضورون جوعاً وعُراً، تفتك بهم الأمراض القاتلة، فلا مُغيث ولا مُجير، ثم اقترح برنامجاً لتوزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين وتحصيل ثمنها على أقساط وبفائدة قليلة. وهو يقوم على نزع ملكية الأراضي التي تقل عن مساحتها عن فدان، وتوزيعها ملكيات صغيرة بعد أن تُضم إليها جميع الأراضي المستصلحة والبور التي تملكها الحكومة، والأراضي التي تُنزع ملكيتها إجبارياً في المحاكم، وأطيان الوقف الأهلي ..... كما طالب بتقييد الهجرة الزراعية وتنظيمها بنقل الأيدي العاملة من النواحي المكتظة بالسكان إلى النواحي قليلة السكان [44].

كما طالب بعض النواب بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في مصر ففي عام 1950م طالب **إبراهيم شكري** عضو مجلس النواب بتحديد الملكية الزراعية بحيث لا تزيد عن خمسون فدان للمالك الواحد، ومصادرة ما زاد عن ذلك وتوزيعه على مُعدَمي الأراضي الزراعية من الفلاحين. وأعلن نائب آخر

بالمجلس هو **علـى الشيشينى** عن مشروع قانون جديد يطالب بتحديد الملكية بمائة فدان مع زيادة 60 فدان للولد و30 فدان لكل من البنت والزوجة. وسوف نتعرض بشيء من التفصيل لجهود بعض من الأفراد الذين جاءت آرائهم نتيجة دراسات للواقع المصري، فهناك البرلماني محمد خطاب، وأساتذة الاقتصاد البراوي وعليش وجمال سعيد، ثم صادق سعد ممثلاً للاتجاه الماركسي، وخالد محمد خالد ممثلاً للاتجاه الإسلامي. وعلى المستوى الدولي وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الصراع الدولي بين الشرق والغرب بدأت الولايات المتحدة تتنبه لخطورة الوضع في الشرقيين الأوسط والأدنى نتيجة لاختلال هيكل المِلكية الزراعية فيهما، ففي نوفمبر 1950م حدد الوزير الأمريكي **جـوردون جـراى** سياسة الولايات المتحدة تجاه تلك المشكلة بقوله " من الواضح أن المشكلة العاجلة في الشرق الأوسط هي مشكلة ملكية الأرض الزراعية، ولابد من اتخاذ تدابير معقولة لإصلاح نظام ملكية الأرض ". وفى مارس 1951م قامت لجنة استشارية للرئيس الأمريكي بوضع تقرير جاء فيه " يجب تشجيع الإصلاح الزراعي في البلاد المتخلفة لتأمين ملكية الأرض، ففي بعض البلاد لا يمكن محاربة الجوع والشيوعية إلا بالإصلاح الزراعي ". **ويذكر خالد محيى الدين** في مذكراته أن السفير الأمريكي بالقاهرة حضر اجتماع مجلس قيادة الثورة الذي تم فيه إقرار القيام بالإصلاح الزراعي [45].

محمد خطاب

تُعَد محاولة النائب البرلماني **محمد خطاب** عضو مجلس الشيوخ من أهم المحاولات الفردية في إطار الجهود الشعبية الداعية لإصلاح نظام ملكية الأراضي الزراعية في مصر. وترجع هذه الأهمية لكونها أول محاولة لتقديم مشروع شبه متكامل وليس مجرد دعوة إصلاحية فقط شأنها كشأن باقي

الدعوات الإصلاحية، وترجع هذه الأهمية أيضاً لكونها صادرة عن نائب برلماني، وأخيراً لأن هذا المشروع تقدم به صاحبه على مسئوليته الشخصية وعلى عكس سياسة الحزب الذي كان ينتمي إليه وهو " **الحزب السعدي** " حيث أعلن رئيس الحزب **محمود فهمي النقراشي** والذي كان رئيساً للوزراء في ذلك الوقت عن رفضه للمشروع. وقد جاء في مشروع ذلك القانون أن يكون الحد الأعلى للملكية الزراعية خمسون فداناً، على أن يُطبق ذلك على الملكيات القديمة. أما الملكيات الحالية فإنها ستتقلص تدريجياُ بفعل نظام الإرث، ونظراً لتواضع مطالب هذا القانون فقد أقرته لجنة الشئون الاجتماعية بعد أن رفعت الحد الأقصى إلى مائة فدان. إلا أن المجلس وللتخلص من الحرج فقد أحاله رئيس مجلس الشيوخ لتلك الدورة **محمد حسين هيكل** وكان رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين إلى لجنة خاصة تم تشكيلها بالاتفاق مع سكرتير حزب الوفد بطريقة يستحيل معها أن تعقد جلسة قانونية، وظل القانون في تلك اللجنة لمدة ثلاث سنوات حتى انتهت دورة البرلمان، وانتهي الأمر رسمياً بالرفض النهائي في جلسة مجلس الشيوخ الجديد المنعقدة بتاريخ 16 يونيو 1947م، حيث خلا المجلس الجديد من **محمد خطاب**. وكان **خطاب** قد استقال من **الحزب السعدي** في مايو 1945م بعد اعتراض رئيس الحزب على ذلك المشروع، وعندما انتهت دورة المجلس اعتراض **النقراشي باشا** على تعيينه في المجلس ضمن الأعضاء المعينين، فأعلن عن ترشيح نفسه لعضوية مجلس الشيوخ مستقلاً مما دعا باقي الأحزاب إلى التحالف على إسقاطه في تلك الانتخابات. ذلك كله على الرغم من أن القانون كان يتحدث عن المستقبل بحيث لا يمس القانون الملكيات القائمة وقت صدوره.

البراوي وعليش

قدم كل من الدكتور **راشد البراوي** والدكتور **محمد حمزة عليش** مدرسا الاقتصاد السياسي بكلية التجارة في جامعة فؤاد الأول كتاباً شيقا عام 1944م بعنوان " **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث** "، وفي طبعته الثانية في عام 1945م انتهيا بفصل أخير بعنوان " **بعض مشكلات الغد** " تناولا فيه أهم اقتراحاتهما حول مشاكل الاقتصاد المصري. تأتي التوصية الأولى مباشرة متعلقة بالملكية الزراعية فبعد أن يستعرضا أرقام الملكية الزراعية الخاصة بعام 1940م يقولان: " وهنا نجد حالة غريبة لا نستطيع معها أن نضمن استقرار المجتمع في هذه البلاد ولا تقدم الزراعة ولا تحسن مستوى المعيشة. ونعتقد أننا نسير على سياسة خاطئة إذ لو انتشر التعليم بين صفوف الفلاحين لِما قبلوا مطلقاً مثل هذا الوضع. ولهذا يتعين علينا المبادرة بالبحث عن العلاج الحاسم والعمل على تطبيقه بأسرع ما نستطيع. قد يرى البعض أن تقوم الحكومة بامتلاك الأراضي الزراعية كلها كما هو الشأن في روسيا أو كما يطالب حزب العمال في بريطانيا، ولكنا لا نرى الظروف ملائمة لتطبيق مثل هذه السياسة إذ ليس من العدالة أن نطبق ناحية من هذه السياسة الاشتراكية ونهمل النواحي الأخرى ..... **وضع حد أعلى لِما يجوز أن يمتلكه الفرد، ومعنى هذا ألا يزيد ما يملك الفرد الواحد عن مائة فدان بأي حال من الأحوال**، وهنا نستطيع أن نوزع الأملاك التي تُنزع من أصحابها بطريقة أدنى إلى العدالة. وفي الوقت نفسه **نجد الحد الأدنى للملكيات الزراعية خمسة أفدنه** إذ لا نرى فائدة مطلقاً من وجود 1.75 مليون حائز لا يزيد ما يحوزه الواحد عن فدان واحد. وينبغي في هذه الحالة أن نصون الملكية الصغيرة بتطبيق قانون الخمسة أفدنه المعروف، كما أنه يجب توسيع نطاق بنك التسليف الزراعي بحيث يؤدي مهمته على الوجه الأكمل، وكذلك يتعين القيام بدعاية واسعة للتعاون والإكثار

من الجمعيات التعاونية التي تقوم في هذه الحالة باقتراض الموال اللازمة لها وتقديمها لصغار المزارعين بفوائد قليلة وتسهيلات كبيرة في السداد. ولسنا في هذا ندعو إلى بدعة فإن هذا النظام سائد في فرنسا ..... قد يبدو في اقتراحنا عن حدي الملكية الأعلى والأدنى بعض الشدة، ولكن الواقع أن المصلحة العامة تقتضي مثل هذه الإجراءات الشديدة التي نراها كفيلة بتعديل نظم حيازة الأرض وتحقيق العدالة الاجتماعية التي ننادي بها وخاصة أننا في عصر يتجه نحو تحقيق مبادئ الديمقراطية الاقتصادية، **وخير لنا أن نسير في هذا الاتجاه سيراً منتظماً بدلاً من أن تجبرنا الظروف عليه في المستقبل** ".

وعن أسلوب التطبيق فإنهما يقترحان تقديم تعويض مالي في حالة توفر الموال لدى الحكومة، أو فرض ضرائب عالية على أصحاب الملكيات الكبيرة بحيث لا يجدون منها فائدة تُذكر لهم فيفضلون بيعها. أما بالنسبة للحد الأدنى وحتى لا نخرج عن قواعد الميراث كما حددها الشرع يُمكن أن **نجعل الميراث للأرشد** على أن يقوم بدفع نصيب كل من الآخرين عند جمع المحصول. وإذا أحدثت هذه الطريقة ارتباك يُمكن أن نلجأ لأسلوب آخر وهو أن **يقوم الأرشد بدفع نصيب الورثة الآخرين نقداً**، وإذا لم يتوفر لديه المال تقوم البنوك والجمعيات التعاونية بإقراضه بظروف ميسرة. أما بالنسبة لملكية الأجانب فيجب أن **يُصدر البرلمان قانوناً يحرم امتلاك الأجانب للأراضي الزراعية** في القطر المصري بالنسبة للمستقبل، وأن تقوم الحكومة بشراء الأراضي المملوكة حالياً بعد فرض الضرائب العالية عليهم.

أما بالنسبة لباقي السياسة الزراعية فإنهما يقترحان ضرورة تنفيذ برامج مشروعات الري والصرف ..... ضرورة تنظيم المناطق الزراعية بحيث لا

نزرع محصولاً إلا في خير الجهات الملائمة له ويجب على الحكومة التدخل في هذا الأمر عن طريق التشريع ..... التوسع في استخدام الأسمدة مع ضرورة تصنيعها في البلاد ..... أن يكون التوسع في الآلات بحذر بحيث يترافق ذلك مع التوسع الصناعي والتجاري حتى يمكن استيعاب العمالة الفائضة ..... ضرورة الاهتمام بصحة الفلاح وغذاؤه ومسكنه ومحو أميته ..... ضرورة تنويع الإنتاج الزراعي بحيث لا تتوقف ثروة البلاد على محصول القطن وحده [46].

صادق سعد

وفي نفس العام 1945م قدم **أحمد صادق سعد** كتيباً بعنوان " **مشكلة الفلاح** " تناول فيه المشكلة الزراعية في مصر مع التركيز على أوضاع الملكية الزراعية وحال الفلاح المصري، ونعرض لهذا الكتاب بوصف مؤلفه واحد من المفكرين الماركسيين في ذلك الوقت. وقد انتهى المؤلف في هذا الكتاب إلى ضرورة تدخل الدولة بالتشريعات اللازمة لحماية الفلاح، وفيما يخص الملكيات الكبيرة فقد طالب الدولة بمصادرة أراضي كبار المُلاّك وتوزيعها على الفلاحين **بحيث لا تزيد الملكية الفردية عن 50 فدان للأفراد والشركات** على أن يتم توزيع الأراضي المصادرة على صغار الفلاحين ولم يتطرق إلى مسألة تعويض هؤلاء المُلاك عن أراضيهم المصادرة كما لم يتطرق إلى بيع هذه الأراضي لصغار الفلاحين. وفيما يختص بمزايا الإنتاج الكبير التي كان يستند إليها البعض في مواجهة الدعوة إلى الإصلاح الزراعي فقد طالب في نفس الوقت بضرورة تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية حتى يُمكن استخدام الأدوات الحديثة في الإنتاج [47].

خالد محمد خالد

نعرض هنا لكتاب **خالد محمد خالد** بعنوان " **من هنا نبدأ** " بوصف المؤلف واحد من طلائع الفكر الثوري الإسلامي في تلك الفترة. وقد حدد المؤلف موقفه بوضوح تام تجاه العديد من القضايا، فهو ضد الاستعمار وسيطرته الاقتصادية وضد الملكيات الزراعية الكبيرة فيقول في هذا الشأن " إن تهذيب أوضاع المِلكية الزراعية فريضة لازمة وكتاباً موقوتاً " **وطالب بتحديد المِلكية فوراً وبالتأميم وصيانة حقوق العمال**. كما شن هجوماً على عقود الإيجار التي يوقعها الفلاحون على بياض بغير تحديد للأجرة وأطلق عليها " **صكوك الموت** ". وهاجم دعوة الإخوان المسلمين لأنها دعوة تؤدي إلى الفرار من عهد حرية الفكر والقول والنقد إلى عهد " من قال لأميره لِمَ ؟ فقد حُل دمه وبرئت منه ذمة الله. وقال إن مزج الدين بالدولة يُفقد الشعب الدين والدولة معاً، وهاجم الحكومة الدينية لأنها تعتمد في قيامها على الغموض المُطلق، وهي لا تثق في الذكاء الإنساني ولا تأنس إليه ولا تمنحه فرصة التعبير عن ذاتها لأنها تخشاه وتخافه، وهي تُلقي في روع الناس أن رواد الخير والفكر والحرية والإصلاح ليسوا سوى أعداء الله ورسوله، وهي لا تقبل النصيحة لأن الغرور المقدس شر غرائزها، وهي تتسم بالجمود العريق والقسوة المتوحشة " [48].

جمال الدين سعيد

قدم الدكتور **جمال الدين محمد سعيد** مدرس الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة فاروق الأول (الإسكندرية) آراؤه الخاصة بالسياسة الزراعية في نهاية كتابه الهام المطبوع عام 1950م بعنوان " **اقتصاديات مصر** " وذلك في باب مستقل تحت عنوان " **نحو السياسة المُثلى** ". فجاءت توصيته الأولى بضرورة إلغاء سياسة الحماية التي اتبعت منذ عام 1930م، وإذا تدخلت الحكومة بهدف إزالة

الصعوبات التي تعوق عمل النظام التنافسي فإن النتائج ستكون أفضل. التوصية الثانية كانت ضرورة تنمية الزراعة المصرية حيث مازال أمامها العديد من الفرص غير المستغلة، واقترح إنشاء فرعين جديدين للنيل واحد يصب في البحيرات الشمالية حتى يترسب فيها طمي النيل والآخر يصب في البحر مباشرة غرب الإسكندرية حتى يُمطن زراعة الساحل الشمالي. التوصية الثالثة كانت نتيجة لدراسته الموسعة لمستقبل القطن المصري حيث رأى ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام نحو زراعة القطن والاستفادة القصوى من المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا المحصول خاصة في الأصناف التي يطلبها الغزالين في الخارج وهي لحُسن الحظ من الأقطان متوسطة التيلة التي تبلغ إنتاجيتها نحو ضِعف إنتاجية الأقطان طويلة التيلة، وبالتالي يُمكن زيادة الإنتاج من نفس المساحة. وأن مخاطر الاعتماد على محصول واحد يُمكن تلافيها بالتوسع في زراعة المزروعات على الأراضي الصحراوية باستخدام طرق الري الحديثة.

وعندما ينتقل إلى معالجة موضوع الملكية الزراعية فإنه يبدأ بمقدمة رقيقة يقول فيها " وفي اعتقادي أن هناك مبررات اجتماعية ونفسانية لدرجة معقولة من التفاوت في توزيع الثروة ولكن ليس بنفس الحالة المُربية السائدة الآن. فالزيادة في عدد الملكيات الصغيرة واتجاه الملكيات الكبيرة نحو التركز قد عمِلا على إبعاد حجم الوحدة الإنتاجية عن الحجم الاقتصادي الأمثل للمزرعة. وإني أقترح أن تكوين مجلس حكومي يقوم بشراء جميع الملكيات الصغيرة التي تقل عن خمسة أفدنه ويقوم بتجميع هذه الشرائح وإعادة بيعها. كما نقترح تقسيم الملكيات الكبيرة إلى وحدات صغيرة لتكون ما يُطلق عليه المزارع العائلية تتراوح مساحتها بين 5، 15 فداناً ..... فتقسيم المزارع بصرف النظر عن مزاياه الاجتماعية سوف يؤدى إلى رفع الإنتاجية الفعلية وليس إلى خفضها كما يدعي

بعض لوردات الزراعة. وهذا التقسيم يستدعي لإصدار قانون يضع حداً أعلى للملكية الزراعية **ونقترح ألا يزيد حجم الوحدة الزراعية عن خمسين فداناً**. كما **يجب أن تُجعل الضرائب تصاعدية على الأراضي الزراعية** بحيث تزداد بكبر حجم الوحدة بدلاً من النسبة الثابتة السائدة حالياً ". ثم ينتقل بعد ذلك إلى توصية خاصة بضرورة خفض إيجارات الأراضي الزراعية التي بلغت عام 1946م نحو 60% من جملة تكاليف إنتاج الحاصلات، وبلغت 62% عام 1948م. ضرورة الاهتمام بميكنة الزراعة وتوجيه العمالة الفائضة نحو الصناعات الصغيرة، مع الاهتمام بالتسويق كبير الحجم للاستفادة من الوفورات وإذا كانت المزارع الكبيرة تتمكن من تحقيق ذلك فيمكن للمزارع الصغيرة أن تحققه عن طريق تشجيع التعاونيات الزراعية [49].

الجهود الجماعية

يُقصد بالجهود الجماعية هنا تلك الجهود التي بذلتها مجموعات من المثقفين المصريين لبحث قضية الإصلاح الزراعي خارج نطاق الأحزاب السياسية والمؤتمرات العلمية. ولعلّ **جماعة " النهضة القومية "** تُعد أبرز مثال على تلك الجهود، وهى جماعة تضم عدد صغير من المثقفين المصريين المنتمين لشرائح من البرجوازية المصرية المستنيرة التي شغلتها القضايا الاجتماعية، واستشعرت مدى خطورة استمرار المشاكل الاجتماعية بشكل يهدد كيان هذه الطبقة إذا ما تم حل هذه المشاكل من خلال انقلاب ثوري . ثم تأتي **جماعة " جبهة مصر "** التي أسسها **على ماهر باشا** لتقدم برنامجا كاملاً يكاد يقرب من برامج الأحزاب السياسية، وإن كانت الجماعة ليست كذلك. ولن نتطرق هنا لدور **الجمعيات الأهلية التطوعية** التي كانت تعمل على نهضة الريف رغم أهميتها نظراً لأنها لم تكن تتطرق للسياسات العامة وخاصة قضية الإصلاح الزراعي محل دراسة

هذا القسم من الكتاب. ولعل **جمعية نهضة القرى** التي أسسها **أحمد كامل قطب** عام 1933م وأسندت رئاستها إلى **علي باشا إبراهيم** نائب مدير الجامعة المصرية، وبتعاون كامل من **عثمان مرتضى باشا، وأحمد العمروسي بك** من أبرز هذه الأمثلة التي كانت تعمل على نشر الوعي الصحي والزراعي ومحو الأمية، إلا أن هذه الجمعية تحديداً كانت أساس إنشاء **حزب الفلاح** عام 1938م، وهو ما سيأتي ذكره عند التعرض لمواقف الأحزاب. وسنحاول فيما يلي إلقاء بعض من الضوء على كل من جماعة النهضة القومية، وجماعة نهضة مصر.

جماعة النهضة القومية

وهي كما ذكرنا جماعة تضم عدد من المثقفين المصريين، وتعتمد في آرائها على نتائج البحوث العِلمية التي تجريها عن المجتمع المصري، وقد وحددت هذه الجماعة[1] أهدافها على النحو التالي:

– بعث الشعور الوطني الحق ودعم النهضة المصرية على الأسس الاجتماعية والاقتصادية السليمة، ووضع برنامج قومي تلتقي عنده كلمة المصلحين، ويحقق رغبات الأمة في النهوض والتقدم، ويرسم للشباب معالم الغد، ويكفل للأمة رفع مستوى حياتها الروحية والمادية.

[1] – بدأت هذه الجماعة في عقد لقاءاتها منذ عام 1939م، وكانت تضم كل من: الدكتور ابراهيم مدكور عضو مجلس الشيوخ، مريت غالي عضو مجلس النواب. ومن كبار الملاك كان هناك علي الشمسي، يحي الدين بركات، محمد سلطان، يحيي العلايلي، محمد عبد الرحمن نصير وغالبيتهم ممن شغلوا مقاعد برلمانية في دورات مختلفة. ومن الكتاب المعروفين كان هناك أحمد لطفي السيد، ومحمد زكي عبد القادر. ثم عبد الملك حمزة السفير السابق، ووديع فرج أستاذ القانون المدني. ثم انضم إليهم في مراحل تالية كل من: أحمد ابراهيم، أحمد عناني، جفري غالي، حامد طه العبد، زهير جرانة، سُني اللقاني، عبد الحكيم فراج، فاضل الخشن، مصطفى البرادعي، مصطفى مرعي، محمد خطاب، محمد مظهر سعيد، وحيد رأفت، محمد علي الغتيت. وقد أعلنت الجماعة برنامجها الشامل في 17 أكتوبر 1944م.

– ترحب الجماعة بكل من تشغلهم الشئون العامة عند مختلف نواحيها، على أنها لا تنتمي إلى حزب أو هيئة سياسية، ولا يشترك في تنظيم أعمالها عضو في حزب أو هيئة سياسية.
– تُعوْل الجماعة في تحقيق أهدافها على الصحافة والاجتماعات الدورية والمحاضرات العامة والأبحاث ومختلف وسائل التوجيه والنشر.
– تسعى الجماعة إلى تكوين رأي عام مستنير يتقبل مبادئها عن اقتناع ويضطلع بنشر رسالتها وتكون له كلمته في علاج المشاكل القومية وشأنه في تقرير مصير الوطن [50].

وقد أضافت الجماعة إلى وسائل عملها إعداد مشروعات قوانين استنادا للدراسات التي تقوم بها، على أن يتقدم بها أعضاء الجماعة من النواب إلى مجلسي الشيوخ والنواب. وفي مجال المشكلة الزراعية كلفت الجماعة **مريت غالي** بإعداد دراسة عنها استنادا إلى دراسته السابقة حول ذات الموضوع، وبعد أن ناقشت الجماعة هذه الدراسة ووافقت عليها تم نشرها باللغة العربية في مجلة دار الفصول عام 1945م باسم **مريت غالي** وذلك تحت عنوان **(الإصلاح الزراعي)**، وباللغة الفرنسية في مجلة جمعية فؤاد الأول في مجلدها الثامن والثلاثين الصادر في سنة 1947م. قامت الجمعية بعد ذلك بإعداد مشروع قانون تفصيلي لتنظيم الملكية والإيجار والعمل في الزراعة استنادا لتلك الدراسة بعد التخفيف من أهم مقترحاتها بُحجة إمكانية تمريرها في البرلمان. وتقدم **الدكتور إبراهيم مدكور** عضو مجلس الشيوخ وعضو الجماعة بمشروع القانون إلى البرلمان في 23 فبراير 1948م – وذلك بعد الرفض الرسمي لمشروع **محمد خطاب** السابق الإشارة إليه في 16 يونيو 1947م – وكان من الطبيعي لبرلمان تتكون غالبيته من كبار المُلاّك أن ترفض مثل ذلك المشروع رغم

تواضع مطالبه بالمقارنة مع اتجاه الرأي العام في ذلك الوقت. وتبدأ الدراسة **بتحديد مفهوم الإصلاح الزراعي** بكونه يمثل علاجا لمختلف النظم المتعلقة بحيازة الأراضي الزراعية بما يُمكّن كل المساهمين في إنتاجها من أن ينالوا قسطا من الرزق يسمح بحياة مقبولة، ويهدف إلى توزيع الثروة القومية توزيعا يرفع مستوى المعيشة لدى عامة الشعب، لأن الملايين من الفلاحين الذين يعيشون دون حد الكفاف لا يُمكن أن يُنتظر منهم أن يكونوا مواطنين حقيقيين يشعرون بمصريتهم ويعتزون بها. أما **الحل الأمثل للإصلاح** فيتمثل في إيجاد طبقة ثابتة من صغار ملاك الريف، يملك كل منهم مساحة من الأرض تحقق استقلاله الاقتصادي وكرامته الاجتماعية. أما **الخلل الاجتماعي** فإنه ينشأ عن تضاؤل الملكيات الصغيرة وتلاشيها تدريجيا، وثبات الملكيات الكبيرة، وزيادة أعداد الفلاحين الفقراء نتيجة زيادة السكان وندرة الأرض الزراعية، مما أدى إلى تنافسهم على فرص العمل الزراعي المتاحة، ومن ثم حرص المُلاّك الكبار على زيادة أرباحهم عن طريق إنقاص أجور العمال الزراعيين، مما أحدث خللا لا يستقيم معه نظام اجتماعي أو اقتصادي، وترتب على ذلك تدهور مستوى معيشة طبقة الفلاحين إلى حد مخيف. وبعد استعراض تجارب الإصلاح الزراعي في دول العالم **كانت الإشارة إلى التجربة الروسية باعتبارها ثورة عنيفة أكثر منها علاجا وتطورا ولا يُمكن الاستفادة من دروسها إلا فيما تُنذر به من خطر إذا أهملنا الإصلاح اللازم. وهو تحذير واضح لكبار المُلاك من اندلاع ثورة اجتماعية لا تبقي ولا تذر** [51].

أما وسيلة تحقيق الأهداف الاجتماعية في المشكلة الزراعية فتتمثل في بعض المواد الهامة في القانون المقترح على النحو التالي:

- يتم توسيع قاعدة الملكية الصغيرة التي افترض أن حدها الأدنى فدانين عن طريق تمليك أراضي مصلحة الأملاك الأميرية على الفلاحين المعدمين.
- حماية الملكيات الصغيرة بحيث لا تقل عن هذا الحد عن طريق تعديل نظام الإرث بحيث تؤول ملكية الحيازات الصغيرة إلى أكبر الأبناء الذكور مع تعويض باقي الورثة تعويضاً مناسباً، وأيضاً منح هؤلاء الورثة أولوية في الحصول على أراضي الدولة التي يتم توزيعها.
- تنظيم صغار المُلاّك في تعاونيات للإنتاج والتسويق تقوم الدولة بدعمها حتى تتمكن من أداء دورها المنوط بها.
- الحد من الملكيات الكبيرة ومنع زيادتها عن طريق تحريم حيازة أي أرض جديدة على الحائزين لمائة فدان فأكثر، وأن ينطبق ذلك على الأوقاف والشركات. مع عدم حيازة مالك واحد لأكثر من ثلثي زمام القرية الواحدة. على أن يتم التخلص من الزيادة خلال ثلاث سنوات من تاريخ تطبيق القانون، وعلى أن تكون أولوية البيع لسكان القرية وفي قطع لا تزيد مساحتها عن عشرة أفدنه. ونظرا لأن الأرض التي تملكها الدولة لا تكفي لجميع المعدمين فإنه يجب الإسراع بمشروعات استصلاح الأراضي، ومنح تسهيلات ضريبية للراغبين في استصلاح هذه الأراضي.
- أما بالنسبة لمشكلة إيجارات الأراضي فقد كان أول مشروع يربط بين قيمة الإيجار وقيمة الضرائب المربوطة حيث اقترح عدم زيادة إيجار الفدان الواحد عن 12 مثل الضريبة المربوطة، وعلى أن تكون مدة العقد ثلاث سنوات على الأقل حتى تحقق الاستقرار للمستأجر وفي نفس الوقت حماية أرض المالك حيث تدفع طول المدة المستأجر على تحسين هذه الأرض.
- تراجعت الجماعة عن فكرة الضرائب التصاعدية التي وردت في دراستها، وذلك عند تقديم مشروع القانون للبرلمان [52].

جماعة جبهة مصر

وهي جماعة كما ذكرنا أسسها **علي ماهر باشا**•، وتضم مجموعة من المنشغلين والمهتمين بالعمل السياسي، ولكنهم غير حزبيين. أما برنامج الجماعة فكان يغطي جميع جوانب الحياة تقريباً بِدءاً من الشئون الخارجية، إلى الدفاع، إلى الشئون الداخلية، إلى الشئون الاقتصادية، إلى الشئون الاجتماعية وغيرها. وجاء في البرنامج " **أننا إذا كنا لا نتحيز إلى أي مذهب اجتماعي لذاته أو نظرية اقتصادية من تلك النظريات التي تتقاسم العالم. فإننا نؤمن بأن الإصلاح الحقيقي يستمد مبادئه من حاجات الناس، وأن البيئة هي التي تقرر نوعه ووسائله. ونعلن صراحة أن اقتصادنا القومي هو في رفاهية الفلاح والعامل ورفع مستواهما الاجتماعي ليكونا ركناً من أركان النهوض في البلاد. خططنا هي زيادة الثروة القومية بإنهاض الزراعة والصناعة والتجارة، واستغلال الموارد الطبيعية بأنواعها على أساس البحوث العِلمية والنظم الفنية** ". وبعد عرض عناصر البرنامج بتفصيلاته المختلفة، ينتهي بتوجيه النداء التالي " **هذه هي دعوة للصفوة المختارة من قادة الرأي لنتعاون وإياهم على العمل على تعبئة جميع القوى في البلاد للنهوض بالأعياد القومية المشتركة، وبث روح الإيمان بمصر، وإيثارها بالمحبة الكبرى ... ونحن إذ ننشر هذه الدعوة نرجو أن يوافينا كل مواطن بما قد يعن له من ملاحظات، تُعين على استكمال الغاية منها، حتى تخرج البلاد بميثاق قومي يكون أساس الاستقرار**

• – شكل **علي ماهر باشا** عدة وزارات مصرية قصيرة العمر، تضم كفاءات فنية من خارج الأحزاب. وكان رجل الأزمات حيث يلجأ إليه القصر لتشكيل الوزارات عندما تحتدم الأزمات السياسية في البلاد. أما آخر وزارة قام بتشكيلها فهي أول وزارة في عهد ثورة يوليو 1952م، والتي استقال منها بسبب عدم موافقته على إصدار قانون الإصلاح الزراعي، على الرغم من أنه أشار صراحة إلى أهمية إصدار ذلك القانون في الكتيب الذي صدر في 10 نوفمبر 1946م بعنوان " **جبهة مصر** ". ولعل إلقاء الضوء على عناصر هذا الكتيب يُعيد السؤال مرة أخرى على المختصين بدراسة التاريخ حول الأسباب الحقيقة وراء استقالة على ماهر من رئاسة أول وزارة في العهد الجديد.

... ولن يتوفر لأمة مجد خارجي إلا إذا حققت مجدها الداخلي ". أما عناصر البرنامج فتضمنت التالي:

ففي **الشئون الخارجية:** تهدف الجماعة إلى العمل على تحقيق وحدة مصر والسودان، تدعيم الجامعة العربية، توثيق التعاون الحر مع منظمة الأمم المتحدة، وتأييد السلام والأمن الدولي. وفي **شئون الدفاع:** تهدف الجماعة إلى تقرير الخدمة العسكرية الإجبارية، إنشاء جيش كامل العدة، إنشاء قوات جوية وبحرية، وإنشاء مصانع للأسلحة والذخيرة والعتاد. وفي **الشئون الداخلية:** تهدف الجماعة إلى إعادة بناء الدولة على أسس العدل والحق والحرية، العمل على استقرار نظام الحكم وإصلاح النظام الحزبي، إقرار الحكم الذاتي للقرى والمدن والأقاليم عن طريق الانتخاب، تخطيط المنشآت القروية الزراعية والاجتماعية والصحية والثقافية في مركز واحد، العناية بالطرق الريفية وإعادة بناء القرى في الريف بيد أهله، وكفالة استقلال القاضي فلا تتدخل الحكومة في أمر التعيين والترقية والنقل والعزل مما يساعد على استقلال القضاء.

أما في **الشئون الاقتصادية:** فتهدف الجماعة إلى تحقيق ديمقراطية اجتماعية واقتصادية تتحقق فيها العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، وتعبئة موارد البلاد على أساس بحوث فنية واقتصادية، مع استثمارها على أكمل وجه حتى يمكن رفع مستوى المعيشة. وفي **شئون الصناعة:** العمل على إقامة المصانع وتوزيعها في نواحي البلاد، حماية الصناعات الناشئة، ورفع مستوى الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة. وفي **الشئون المالية والتجارية:** محاربة الاحتكار وتنظيم السوق، توجيه التجارة الخارجية وفقاً للمبادئ التجارية فقط، إعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب، اعتماد الضرائب التصاعدية بما يتفق ومقتضيات العدالة الاجتماعية، تمصير المرافق العامة الحيوية وجعلها تحت إشراف الدولة مباشرة، تشجيع رؤوس الأموال المصرية على المساهمة بنصيبها

الكامل في النهضة الاقتصادية، وتوطيد الاستقلال المالي على دعائم بنك مركزي وطني. وفي **الشئون الاجتماعية**، كان هناك العديد من التفاصيل التي يُمكن أن نختار من بينها بعضاً من الأهداف على النحو التالي: بث روح التسامح الديني ومبادئ العدالة الاجتماعية، تحقيق مرحلة موحدة من التعليم من حيث ثقافتها القومية وتوجهها الوطني، تحسين حال المساكن للطبقات العامة في القرى والمدن، توفير العلاج المجاني لكل محتاج إليه، تشجيع إنشاء ملاجئ ومصحات للأطفال والمصابين بأمراض مستعصية، حماية الطفولة المشردة للقضاء على الجريمة في بيئتها، تعميم دور الكتب في المدن والريف، ترقية الأغاني القومية سامية المقاصد، والعناية بالتدريب العسكري وشئون الكشافة.

وننتقل الآن إلى بيت القصيد " **السياسة الزراعية** " حيث نتلمس فيها الاتجاه القوي نحو الإصلاح الزراعي في إطار هذه السياسة العامة. فتحت عنوان الزراعة يأتي: الاهتمام بتنمية غِلة الأرض، تنويع المحصولات على أساس المصلحة العامة، الاستعانة بكل الوسائل العِلمية والآلات الحديثة، إنشاء الصناعات الزراعية، التوسع في المساحات المزروعة بإصلاح الأراضي البور، زراعة الصحراء بالانتفاع من المياه الجوفية، والاهتمام بشئون الصرف وتعميمه في البلاد لما يترتب علية من زيادة الإنتاج. وتحت عنوان السياسة الزراعية تأتي البنود التالية:

- لن تكون لمصر سياسة زراعية سليمة، إلا إذا قامت على أساس حماية الفلاحين فالفلاحون هم الينبوع الدائم لشباب الأمة. وصحتهم وزيادة عددهم أمران أساسيان لبناء الدولة. وأن قوة مصر وسعادتها قائمة على الأرض، وستظل قائمة على الأرض، ولا سبيل للرخاء مادام الفلاح فقيراً.

وهنا نعلن الحقيقة القومية الخالدة وهي: " **أن أراضي الوطن يجب أن تبقى وقفاً على المواطنين المصريين بوصف كونها موطناً لهم وسبيل لمعايشهم** ". إن بلادنا فسيحة وميادين استثمار الأموال فيها واسعة متنوعة، ومصر تُرحب بمشاركة الأجانب بعلومهم وخبرتهم وأموالهم في أعمالها التجارية والصناعية. على أنه بسبب ضيق أراضيها الزراعية وسرعة زيادة سكانها نجد أن من أهم أسباب توفير معايشهم قصر ملكية هذه الأراضي على فلاحيها حتى تنشلهم من الفقر ومن البطالة.

- وأراضي الوطن باعتبارها أساس الثروة القومية ينطوي حق امتلاكها على واجب استغلالها، مع رعاية المصالح القومية سواء أكان ذلك من ناحية وفرة الإنتاج وتركيزه، أم من ناحية حمايتها من المضاربات التجارية. والقروض الزراعية تقدمها بنوك الدولة أو بنوك تحت إشرافها عن طريق الجمعيات التعاونية بشروط سمِحَة.
- وأراضي الوطن حق لأهله جميعاً، فينبغي تيسير اقتنائها لكل مُزارع مُجِد، على أن توزع توزيعاً عادلاً يقوم على تشجيع ملكية الحقول الصغيرة، والاحتفاظ بحصة مناسبة من زمام القرية للملكية الصغيرة. **ويوضع حد أقصى للملكية الكبيرة فتكون الضرائب التصاعدية بعد هذا الحد الأقصى مما يجعل استثمار المال في غير الملكية الزراعية أجدى وأنفع**. وإذا وضع حد أقصى للملكية الكبيرة فينبغي كذلك وضع حد أدنى للملكية الصغيرة حتى لا تتجزأ بحالة لا تسمح بحُسن استغلالها.
- وتقوم السياسة الزراعية العامة على وفرة الإنتاج، وتحبيب السكن في الريف، ورعاية مصالح الأهلين جميعاً **بتنظيم علاقات الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين على وضع يُراعى فيه تحقيق العدالة الاجتماعية** في مجتمعهم الزراعي، ويكون للدولة حق الرقابة والتحكيم.

- تكون **الجمعيات التعاونية أساساً لتحقيق وفرة الإنتاج**، وتخفيف مصاريف الزراعة، وتزويد الفلاحين بأدوات الزراعة والسماد والبذور والمواشي والدواب. **وتخفيض سعر فائدة القروض الزراعية**، وإرشاد الفلاحين إلى حُسن استغلال الأراضي بتقديم النصائح ونشر المعلومات. وعلى الدولة أن تضع لهذه الجمعيات النظم التي تُعينها على أداء رسالتها وأن تقدم لها المساعدات الكاملة [53].

المؤتمرات العِلمية

شهدت تلك الفترة بداية ظاهرة علمية هامة ألا وهي ظاهرة المؤتمرات العلمية في مختلف المجالات، وسوف نقتصر هنا على رصد وتحليل الموضوعات المتعلقة بمضمون هذا الفصل كما وردت في هذه المؤتمرات. ويُعد المؤتمر الاقتصادي الأول الذي نظمه نادي التجارة الملكي عام 1946م أول مؤتمر اقتصادي بالمفهوم العلمي الحديث يُعقد في مصر، كما يُعد المؤتمر الزراعي الثالث الذي نظمته جمعية خريجي المعاهد الزراعية عام 1949م أول مؤتمر علمي يهتم بقضايا الاقتصاد الزراعي بشكل كبير. أما أول مؤتمر علمي للاقتصاد الزراعي فكان ذلك المؤتمر الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي عام 1952م قبل قيام ثورة يوليو. وسنحاول فيما يلي رصد وتحليل أهم اتجاهات السياسات الزراعية في هذه المؤتمرات، مع التركيز على مشاكل التفاوت في ملكية وحيازة الأراضي الزراعية، والعلاقة بين المُلاّك والمستأجرين.

المؤتمر الاقتصادي الأول عام 1946م

يُعَد المؤتمر الاقتصادي الأول المشمول بالرعاية الملكية السامية والمنعقد بدار الجمعية الجغرافية الملكية بالقاهرة خلال الفترة (18 – 21 إبريل 1946م) والذي نظمه **نادي التجارة الملكي** تحت الرئاسة الفخرية لحضرة صاحب الدولة **إسماعيل صدقي** باشا أول مؤتمر عِلمي يعقده الاقتصاديون المصريون بغرض مناقشة أثر الأوضاع العالمية الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية بريتون وودز الخاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي. وقد جاء في خطبة افتتاح هذا المؤتمر التي ألقاها حضرة صاحب العِزة **عبد الله فكري أباظه** بك "... طالما شغلتنا السياسة وتقلباتها عن وضع الخطط العملية لتدعيم اقتصادنا القومي وتوانينا عن توجيه سياستنا الإنتاجية في كنف الاستقلال... ولم نكد نتولى الزمام تدريجيا حتى فاجأتنا الحرب الأخيرة واضطررنا بحكم واجبات التحالف إلى تسيير اقتصادنا الأهلي في شتى مرافقنا الزراعية والصناعية والتجارية والمالية وفق ما أملته علينا تلك الواجبات... أما وقد عاود السلام العالم وأصبح من حق كل أمة أن توجه سياستها الإنشائية إلى ما يُحقق خير أهلها ورفاهيتهم مع المساهمة في التعاون الدولي للخير العالمي المشترك، أصبح لزاما علينا حكومة وشعبا أن نحدد أهدافنا الاقتصادية وأن نجعلها لنا دستورا دائما نتكاتف جميعا على تحقيقه... كما نعمل على الخروج عن الارتجال أو السياسات الحزبية التي كثيرا ما تخطئ الأهداف وإن أغرت بظواهر الوسائل وطلاوة الوعود وحلاوة الألفاظ. نريد أن يقترن استقلالنا السياسي الكامل باستقلال اقتصادي وطيد الأركان ثابت الدعائم... وتجري مناقشة البحوث المقدمة على الأسس الديمقراطية الحديثة، والعناية بالغالبية العظمى من سواد الشعب والطبقات الفقيرة والعاملة، ومحاربة الأعداء الثلاثة (الفقر والجهل والمرض)، وتمصير

مرافقنا المالية... وحين نقول بتمصير مرافقنا فإننا نعني وجوب أن نكون أصحاب السيادة في توجيه اقتصادنا لخير بلدنا دون تعسف أو شطط أو تطرف ضار بمصالحنا قبل إضراره بغيرنا، مع ترحيبنا بكل تعاون صالح من أصدقائنا الأجانب وضيوفنا بالمال والمعدات والرجال متى جاء مالهم مُعمراً لا مُستعمراً وجهدهم متعاوناً معنا لا مسيطراً علينا " [54].

ورغم أن جميع البحوث المقدمة إلى هذا المؤتمر تُعَد غاية في الأهمية إلا أننا سنلقي الضوء على بحث واحد فقط وهو المتعلق بموضوع هذا الكتاب. وقد أعد هذا البحث بعنوان **(سياسة الاقتصاد الزراعي) الأستاذ جمال العبد** بالاشتراك مع أحمد فؤاد، عبد المنعم محمود على، ومحمود إبراهيم. يبدأ البحث بتحديد أهمية الزراعة في الاقتصاد القومي، ثم يحدد المشكلة والهدف على النحو التالي: " مقام الثروة الزراعية في الاقتصاد القومي كان خليقا بأن يُخضعها لسياسة اقتصادية سليمة منذ زمن بعيد، وكان خليقا بهذه السياسة المنشودة أن تصل بنا إلى الاستقلال الزراعي الكامل في هذا البلد الزراعي العريق... ولكي نقيم سياستنا الزراعية على أسلم الأسس الاقتصادية ينبغي لنا أن ننسق بين الجهود المبذولة وان نستجمع أطراف الإصلاح الزراعي ونضمها في وحدة مترابطة، فليس خطر الزراعة بقاصر على ما تمثله الموارد الزراعية في الإيراد العام، وإنما يمتد هذا الخطر إلى كيان هذه البلاد وبنائها الاجتماعي... ونرى أنه يجب أن ترتكز السياسة الزراعية المبتغاة على الأسس الآتية: التوسع في المساحات المزروعة، رفع مستوى الإنتاج الزراعي، توجيه الاقتصاد الزراعي، حُسن توزيع الملكية، تنظيم العلاقات بين المُلاّك والمستأجرين والعمال الزراعيين [55].

التوسع في المساحات المزروعة

فيما يختص بموضوع التوسع الأفقي جاء في الدراسة " بلغت الأرض المزروعة في مصر سنة 1942م (5857 ألف فدان)... وإذا كان سكان البلاد يُقدرون الآن بنحو تسعة عشر مليونا من النفس فإن كثافة السكان بالنسبة للأراضي المزروعة تكون أكثر من ثلاثة انفس لكل فدان. وهي نسبة تبعث على الإشفاق وتدعو إلى العمل الحاسم السريع. ذلك أنه إلى جانب هذا الوضع السيئ يزداد عدد السكان عاماً بعد عام، بينما تكاد تظل المساحة المزروعة ثابتة لا تمتد رقعتها إلا في أضيق الحدود وببطيء شديد... وتُقدر المساحة القابلة للزراعة بعد الاستصلاح بنحو ثلاثة ملايين من الأفدنه ، وأن وزارة الأشغال وضعت سنة 1940م مشروع السياسة المائية وعلاقتها بالتوسع الزراعي على أساس إصلاح نصف مليون من الأفدنه كمرحلة أولى، وإقامة المرافق الحيوية فيها ومساكن في القرى يتم توزيعها على الزراع وفق نظام معين... مع التأكيد على ضرورة تشجيع استخدام الآلات الحديثة في أعمال شق الترع والمصارف وفي تطهيرها وذلك بتيسير الإنتاج المحلي لكل ما يُمكن إنتاجه داخل البلاد، وبتيسير استيراد ما عدا ذلك من الآلات المستحدثة.

رفع مستوى الإنتاج الزراعي كماً وصنفاً

في هذا المجال أوردت الدراسة كافة التوصيات التقليدية التي لا تزال ترد حتى اليوم. ففي مجال زيادة الكفاية الإنتاجية أوصت بالاهتمام بمحطات التجارب وتشجيع زراعة الأصناف الجديدة، وانتقاء البذور، واستخدام الأسمدة المناسبة، واختيار الآلات التي توافق في استعمالها طبيعة الأراضي المصرية وحاصلاتها، كما يجب العناية بالماشية والدواجن بأنواعها وتعميم تربيتها واختيار الصنف الصالح للإكثار. أما من ناحية الأصناف فلابد من الاهتمام بزراعة الفاكهة والخضر والزهور والنباتات العطرية اللازمة لمصانع الأدوية.

بالإضافة إلى تشجيع زراعة الأشجار الخشبية من الأصناف الجيدة على جوانب الطرق والترع والمصارف.

توجيه الاقتصاد الزراعي

أكدت الدراسة على ضرورة تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد الزراعي وذكرت أن ذلك رعاية للصالح العام "أصبح من واجب الحكومة أن توجه الإنتاج الزراعي وتُخضعه لرقابتها. فتمنع زراعة المحصولات في الأراضي التي لا تجود فيها، وتُركز زراعة بعضها في المناطق الصالحة لحفظ مستواها ومضاعفة غِلتها وقِلة نفقات إنتاجها، وتجعل الزراعة في مجملها مسايرة للأغراض الاجتماعية والقومية والاقتصادية... وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أحرص الأمم على الاقتصاد الحر فإنها في ناحية الإنتاج الزراعي لم تجد مناص من إتباع سياسة التوجيه منذ زمن بعيد... ويتصل بهذا التوجيه حاجة الصناعات التي تنتهي إليها السياسة الصناعية، وحاجة الصناعات الزراعية... وصالح التربة والضرورات الفنية المتعلقة بالري والصرف والدورة الزراعية... وتلك كُلها أمور يتطلب البت فيها الاقتران بسياسة اقتصادية عامة شاملة ترعاها لجنة دائمة من كبار رجال الاقتصاد والزراعة والصناعة والري والكيمياء".

حُسن توزيع الملكية

عندما تتعرض الدراسة لهذا الموضوع الحساس فإنها تبدأ بإقرار أن عدد من الباحثين تناولوا هذا الموضوع من الناحية الاجتماعية والعدالة والحقوق الإنسانية لذلك ستهتم الدراسة بالناحية الاقتصادية. " وليس يعنينا نحن في تعرضنا لموضوع الملكية وتوزيعها سوى الناحية الاقتصادية، وهي ناحية تؤدي

دائما إلى صالح اجتماعي بل إلى صالح قومي عام. والنظرية الاقتصادية الحديثة في تقسيم الملكية تذهب إلى تقرير الوحدة الإنتاجية المُثلى التي تساعد على تحقيق الإنتاج الأمثل. وقد أدت مباحث الاقتصاد في البلاد التي سبقتنا في هذا المضمار إلى أن الوحدة الإنتاجية الزراعية المنشودة لا تكون ملكية ممعِنة في السعة ولا ممعِنة في الضيق. ذلك أن طاقة الفرد على الإنتاج الاقتصادي الصحيح _ لا على الاستغلال التجاري المجرد – تنتهي إلى حد لا تستطيع أن تتعداه، وأن سعة الأراضي المملوكة عن هذه الطاقة تؤدي بأصحاب هذه الملكيات البالغة الكبر إلى انقطاع الصلة بينهم وبين أراضيهم وتركيزها في نوع الصلة المالية المجردة، كما تؤدي إلى قلق يصيب التضامن الاجتماعي ويوسع الفروق بين الطبقات. أما الملكيات الممعِنة في الصغر فإنها تضر بالإنتاج الزراعي وتعصف بالجهد البشري على غير طائل... فإذا ما انتهت بنا الدراسات الفاحصة إلى معرفة تلك المساحة المُثلى كانت الخطوة التالية أن نسعى بالملكيات الزراعية نحو الوحدة التي نقررها فلا نسمح بتعديلها زيادة أو نقصاً... أيضا ينبغي لنا أن نقيّم سياسة التصرف في الأراضي الزراعية بين كبار الملاك وصغار الملاك وإيجاد هيئة تعمل على تقريب الأهداف الواردة آنفاً " .

تنظيم العلاقات بين المُلاّك والمستأجرين والعمال الزراعيين

بعد أن تُقدر الدراسة عدد الزراع وعمال الزراعة من غير الملاك بثلثي عدد السكان في البلاد وتحدد أسباب تدهور حالتهم الاجتماعية في " ضيق المساحة المزروعة عن طاقة الأيدي العاملة ضيقا أدى إلى رفع القيم الإيجابية للأطيان بالنسبة للمستأجرين إلى حد فاحش بالقياس إلى كافة بلاد العالم كما

أدى _ بالنسبة إلى الأجراء – إلى انحطاط في الأجور ينزل بقيمة الجهد البشري إلى مستوى غير مقبول. وما دامت المساحة المزروعة أضيق من طاقة الأيدي العاملة فإن لقانون العرض والطلب أن يعمل عمله هذا وأن يعود بالإرهاق المُر على هذه الغالبية البائسة. ولكن العوامل الاقتصادية المجردة – كقانون العرض والطلب – لا يصح أن يكون قولها الفصل إذا كان ذلك أمراً مرتبطاً بحياة الغالبية الكبرى وكرامتها الإنسانية. فإلى أن يُقدر لنا توسيع المساحة المزروعة يظل واجبا علينا محتوم الأداء أن نضع للعلاقة بين المُلاّك والمستأجرين ضوابط وقيودا. فبالنسبة للمستأجرين يجب أن تفرض الحكومة سلطانها في تحديد القيم الإيجابية على أساس غِلة الأرض وان تُقيمها على أساس الزراعة (بالأنصبة) ولكن على وجه عادل يرعى الحاجات الأساسية لأسرة المستأجر والعمال الزراعيين. وبالنسبة للأجراء يجب أن تحدد فئات الأجور على أساس حاجة العامل إلى ضرورات العيش دون الإضرار بصوالح الإنتاج " .

ومن أهم التعقيبات على تلك الدراسة كانت للدكتور **حسن جبرة** الذي اقترح إلغاء طبقة الوسطاء في الريف التي تشتغل بالتأجير من الباطن وهذه الطبقة ليس منها أي فائدة إنتاجية اقتصادية لأنها تكتفي بامتصاص الفرق بين القيمة التي تستأجر بها وتلك التي تؤجر بها من غير أن تُقدم أي مقابل إنتاجي لذلك. وهذه الطبقة يرجع وجودها إلى أن طائفة كبار المُلاّك لا يُمكنها استغلال أراضيها بنفسها من الناحية الزراعية كما أنها لا تتمكن من تأجير أراضيها مباشرة إلى صغار المُلاّك. وكذلك تعقيب الأستاذ **عبد القادر النجار** الذي جاء فيه " لما كان عمال الزراعة يُؤثِرون حياة العدم والكفاف في قراهم على الاشتغال بغير الزراعة وذلك لعدم وجود مصانع زراعية يشتغلون بها فإن

أصحاب الملاك أصبحوا أشبه بالمحتكرين لهؤلاء العمال يحددون لهم ما شاءوا من الأجور، ويفرضون عليهم ما شاءوا من الواجبات، فيعطونهم بذلك الأجر الذي لا يكفي لسد رمقهم فيزيدون شقاء على شقاء بينما يزيد إيراد هؤلاء المُلاّك. لذلك وجب أن يوضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة يُمَكْنهم من الحصول على حاجاتهم الضرورية التي لا يُمكن لهم بالأجور الحالية الحصول عليها " . وقد جاء الرد عنيفا على تلك الاقتراحات **من عبد الله فكري أباظة،** ولم ترد تلك الاقتراحات ضمن توصيات المؤتمر [56].

المؤتمر الزراعي الثالث عام 1949م

يُعَد المؤتمر الزراعي الثالث الذي عقد بالقاهرة عام 1949م، والذي نظمته **جمعية خريجي المعاهد الزراعية** المشمولة بالرعاية الملكية السامية من أهم المؤتمرات العِلمية التي ناقشت قضية الإصلاح الزراعي في مصر. وسنحاول فيما يلي إبراز أهم الآراء التي تمت مناقشتها في ذلك المؤتمر:

ففي محاضرة صاحب العزة الدكتور **احمد حسين** بك وكيل وزارة الشئون الاجتماعية تحدث بالتفصيل عن ضرورة تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر وقال " إن متوسط إيجار الفدان عام 1948م وفقا لتقديرات لجان الضرائب بلغ 18.4 جنيها في السنة بينما بلغ 19.4 جنيها وفقا لتقديرات مصلحة الفلاح.... بينما متوسط صافي دخل الفدان يقل كثيرا عن متوسط الإيجار المقدر، وذلك فيما لو احتسب الفلاحون أجور عملهم وعمل أولادهم وتكاليف تشغيل ماشيتهم وأدواتهم وأموالهم كالتقاوي التي يستعملونها من ناتج زراعتهم والأسمدة التي يعدونها من ماشيتهم.... ومعنى هذا أن المستأجرين ليسوا محرومين فقط من الحصول على ربح مقابل إدارتهم للأرض ومسئوليتهم

عن أخطار الإنتاج بل أنهم لا يحصلون على أجرهم ومقابل استخدام ماشيتهم وأدواتهم.... ورغم ذلك فإن المستأجر مضطر لكي يعيش هو وعائلته وماشيته إلى استئجار الأرض حتى لو طولِبَ بدفع أضعاف ما يدفعه الآن، فهي وسيلته الوحيدة للعمل والعيش. فكثيرا ما يلجأ هؤلاء المستأجرون إلى الاشتغال هم وأفراد أسرهم في أيام الفراغ كعمال أجرية لدى الملاك المجاورين، أو يبيعون ما تربيه زوجاتهم من دواجن مختلفة وما تنتجه من بيض، أو بيع نتاج ماشيتهم وأغنامهم أو ما تنتجه تلك الماشية من زبد أو جبن، كل هذا للحصول على نقود تمكنهم من سداد الإيجار مع العلم بأننا ما دمنا قد احتسبنا ضمن صافي دخل الفدان الذي يدفع عنه الإيجار ثمن البرسيم والتبن الذي تنتجه الأرض وتستهلكه الماشية لا يكون للمالك حق في ثمن تلك المنتجات الثانوية التي لا تخرجها الأرض والتي يعتبر إيرادها حقا خالصا للمستأجر ". **واقترح لعلاج ذلك الموقف:**

– وضع حد أعلى للإيجارات وفقا لتقديرات لجان الضرائب على أن يعاد التقدير كل خمس سنوات بدلا من كل عشر سنوات.

– أن يكتب عقد الإيجار من ثلاث صور بدلا من صورة واحدة يحتفظ بها المالك على أن تسجل تلك العقود في جهة قريبة تحتفظ بصورة نظير رسم رمزي ويحتفظ المالك بصورة والمستأجر بأخرى.

– ألا تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات وهي مدة الدورة الزراعية الأكثر إتباعا، ولا يُخرِج المالك المستأجر إلا إذا أخل بتعهداته أو رغب المالك في زراعة أرضه على الذمة، مع تعويض المستأجر بقيمة ما أدخله على الأرض من تحسينات.

– يُلزم المالك بزراعة أرضه أو بتأجيرها لمن سيزرعها بنفسه فعلا، كما يلتزم المستأجر بزراعة الأرض التي يستأجرها بنفسه للقضاء على فئة الوسطاء التي تحصل على ضعف القيمة دون أن يستفيد المالك أو المستأجر.

أما **بالنسبة لتحديد الملكية** فقد تجاهل الحديث عنها وطرح بدلا منها فرض ضرائب تصاعدية على الأطيان حتى يعدل كبار الملاك عن شراء الأرض ويتوجهوا بأموالهم لدعم الصناعة والتجارة فيفتحون باب التملك أما صغار الفلاحين، كما تزيد ثروة البلاد ويتسع مجال العمل فيها.... وللمساعدة على نشر الملكيات الصغيرة يجب تحريم بيع أرض الحكومة إلا لصغار الزراع وبشروط هينة، كذلك أراضي الأوقاف المخصصة للأغراض الخيرية، ووضع نظام لحث الشركات الزراعية على بيع أراضيها لصغار الفلاحين، وذلك بجانب إعطاء الحكومة حق الأولوية في شراء ما يُعرض للبيع الجبري أو الاختياري لتوزيعه أيضا على صغار الزراع.... كما يجب تبني الوسائل التي تمنع الملكيات الصغيرة من التفتت، وجمع المفتت منها، وذلك حتى لا تقل المساحات المنزرعة عن الوحدات الاقتصادية.

وبالنسبة لأجور عمال الزراعة طالب بوضع حد أدنى لأجور العمال، وذكر أن الحد الأدنى الذي يوفر أقل حاجيات الحياة بناء على دراسة مصلحة الفلاح هو 13 قرشا في اليوم، ومع ذلك فهو يقترح أن يُحدد الأجر بعشرة قروش على الأقل.... فإذا علمنا الأدنى العامل الزراعي يعمل 180 يوم في السنة يكون دخله اليومي خمسة قروش فقط.

وبالنسبة لتدخل الدولة قال " إن قدسية نتائج قانون العرض والطلب لم تعد قائمة في العالم فأصبحت الدولة تعتبر نفسها مسئولة عن تحقيق الصالح العام في ميادين النشاط الإنشائي فتفضل دائما مصلحة المجموع على مصلحة الفرد. وتتبع أغلب الدول الحديثة سياسة التدخل أو تسيير الاقتصاد فمثلا لدينا في مصر تحدد الحكومة أرباح المستوردين وأسعار بيع السلع ولا تترك مثل ذلك للسوق الحرة التي تسير وفقا لقواعد العرض والطلب. بل في الزراعة نفسها تدخلت الحكومة فحددت أثمان المحاصيل والأسمدة والتقاوي والآلات والمساحات التي تزرع بالمحاصيل المختلفة ولم يبق إلا تنظيم إيجار الأرض وأجور العمال وهما العاملان الأساسيان في الإنتاج الزراعي [57].

وفي محاضرة الدكتور **أحمد مدحت** مدير عام مصلحة الفلاح والتعاون بوزارة الشئون الاجتماعية **طالب بتعديل توزيع الملكية وتنظيم حيازة الأرض،** وقال " يكون ذلك بوضع حد أقصى، وحد أدنى للتملك في المستقبل، حتى لا تتفتت الملكية وتصبح بلا قيمة اقتصادية، وبذلك تتكون طبقة من متوسطي الملاك. ومن جهة أخرى ينصرف أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمارها في الصناعة أو في التجارة.... كما يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استقرار المستأجر في الأرض التي يستأجرها، كأن يكون العقد مثلا لمدة ثلاث سنوات، مع وجوب تسجيل العقد بلا نفقة، ومع مراعاة النص في العقد على ضرورة تعويض المستأجر عما يكون قد أقامه على الأرض من منشآت في حالة تركها مع إعطائه حق الشفعة في حالة بيعها، يضاف إلى ذلك تحديد قيم الإيجارات والأجور تبعا للرقم القياسي العام لأثمان المحاصيل " .

وفي تبريره لمطالبته بوضع **حد أدنى لأجور العمال الزراعيين** قال " العمال الزراعيين هم في الواقع الطبقة المستهلكة للمنتجات الصناعية، لذلك كان من الواجب عدم الضغط على هذه الطبقة من المستهلكين حتى يتمكنوا من شراء لوازمهم. وكل ارتفاع في أجورهم هو في صالح الصناعة وعمالها، لأنه كلما زادت قوتهم المالية على الشراء والاستهلاك كلما زاد الإقبال على شراء المنتجات الصناعية، لذلك كان من واجب الحكومة الأول أن تعنى بمسألة تحديد الحد الأدنى للأجور مع ضمان تناسق الأجور بين عمال الصناعة والعمال الزراعيين " [58].

وفي تعقيب على المحاضرة قال الأستاذ **سيد مرعي** عضو مجلس النواب " إن المُحاضر أحاط بجميع نواحي الموضوع، وأني أعتقد انه لا يمكن رفع مستوى معيشة الفلاح إلا بتحديد الملكية الزراعية، فإنه عندما تتكدس الأموال لدى كبار الزراع نتيجة لهذا التحديد سيضطرون إلى فتح المصانع أو المساهمة فيها، وبذلك يتحول الفلاح صانعا ولا يبقى من الفلاحين إلا عدد يسير يمكن معه أن يزداد أجره فترتفع معيشته.... وانه أمام الأمر الواقع، وهو ازدياد السكان وبقاء الأرض الزراعية محدودة حتى لو أصلحنا الأراضي غير المستصلحة كلها وأصبحت صالحة للزراعة فإن ذلك لا يُجدي نفعا أيضا لأن المدة التي تستصلح فيها هذه الأراضي تكون الزيادة في السكان قد صارت أكثر من نسبة هذه الزيادة في الأراضي، لهذا يجب أن نفكر في زيادة غِلة الفدان لسد النقص الناتج من زيادة السكان " [59].

في مقال لسعادة **حسين عنان** باشا رئيس جمعية خريجي المعاهد الزراعية والمنشور في الجريدة المسائية بالعدد الصادر في 23 مارس 1949م،

وردا على رأي الجريدة بضرورة الاهتمام بالزروع ذات العائد النقدي المرتفع كما هو حال الألبان في هولندا وتربية الأرانب في فرنسا قال " شأن هولندا غير شأن مصر، فإننا لن نعدل عن زراعة القطن، وقد بلغنا في ذلك شأوا لم يبلغه بلد آخر، وقد عمل الزراعيين على التقدم برتبته وغلته كما نهضت الناحية الصناعية بتحويله إلى منسوجات، كذلك عمل الزراعيين على رفع الحاصلات الحقلية فأصبحت مرتبتنا في متوسط غلة الفدان الأولى في القطن، والثانية في الأرز، والثالثة في الذرة، والرابعة في القمح بين بلاد العالم أجمع. وبذلك أمكن سد الزيادة في استهلاك الشعب الناشئة عن زيادة تعداده رغم عدم اتساع رقعة الأرض التي تزرع، وذلك رغم ضن الحكومة على ميزانية الأبحاث الفنية والقائمين بها. أما الزراعة المركزة التي أشار إليها الكاتب فمجالها محدود ولا يمكن أن تطغى على الزروع الرئيسية من غذائية وكسائية " [60].

وفي محاضرة الأستاذ **أحمد الدمرداش التوني** مدير القسم الاجتماعي بمصلحة التعاون (ألقيت في 22 مارس 1949م) طالب الحكومة بتوزيع أراضيها التي تزيد مساحتها في ذلك الوقت عن 200 ألف فدان على جمعيات تعاونية لزراعتها على نظام الزراعة الجماعية [61]. وعقب صاحب العزة الدكتور **إبراهيم رشاد** بك فقال إن المزارع الجماعية هي مزارع تعاونية قبل أن تكون جماعية، إلا انه يصعب تنفيذها في مصر لكثرة الملكيات الصغيرة. أما بالنسبة للأراضي التي تملكها الحكومة فقال إن هناك مشروعا بوزارة الشئون الاجتماعية يُعرف باسم (القرية السعيدة) ويتضمن اقتراح الأستاذ **التوني** وعلى أن تكون مساحة كل تعاونية حوالي ثلاثة آلاف فدان [61].

وفي محاضرة صاحب العزة **محمد خطاب** بك وكيل جمعية خريجي المعاهد الزراعية وعضو مجلس الشيوخ سابقا عرض آراء المطالبين بإصلاح ملكية الأرض الزراعية فقال " ولم تستمع الحكومات المتعاقبة لما قاله سعادة **علي باشا الشمسي** ولا غيره فلم نفكر في العمل على جعل تنظيم الملكية الزراعية أكثر عدالة، ولذلك تقدمت بمشروع تحديد الملكية الزراعية إلى مجلس الشيوخ، على أني لم أذهب فيه إلى مدى غير الذي يمكن تحقيقه دون إرهاق لأحد أو الاعتداء على ملكية أحد، فتلمست وضعا ليس هينا لا يسمح بأخذ سهم أو قيراط من مالك على الإطلاق، ولا يسمح باقتطاع أرض من وارث مهما كانت مساحة الحصة التي ستؤول إليه بالميراث. وقد راعيت في هذا المشروع وجهات نظر عديدة كلها تجتمع فيه ولا تصلح إلا به، ولكن مجلس الشيوخ رفضه مع الأسف الشديد. وهو يتلخص في أنه لا يجوز لأحد أن يمتلك في المستقبل أكثر من 100 فدان، ولا يجوز بأي حال أن تنتقل إلى ملكية أحد من الملاك الذين يملكون هذا المقدار أرض زراعية غير التي يملكها، وكل عقد يخالف هذا النص يُعَد باطلا ولا يقبل تسجيله.... ومن مزايا هذا المشروع أنه يوقف زيادة الملكيات الكبيرة، ويؤدي إلى انتشار الملكيات الصغيرة تدريجيا.... كما يحول المال الذي يدخل سنويا لخزانة كبار الملاك إلى الناحية الصناعية فتزدهر الصناعة وتكثر النقود بين أيدي العمال فيستعملونها في شراء السلع التي تنتجها المصانع المصرية.... ومن مزاياه أنه ينهض بالتعاون في مصر نهضة جبارة لأنه لا سبيل إلى نجاح التعاون في الأرياف الآن في مجتمع يتكون من كبار الملاك وممن لا يملكون إلا ملكية اسمية أو لا يملكون شيئا.... أما المشروع الآخر الذي تقدمت به أيضا إلى مجلس الشيوخ في أول عام 1946م فهو المشروع الخاص ببيع أرض الحكومة المستصلحة وما يستصلح منها في المستقبل لصغار المزارعين دون كبارهم " [62]. وفي التعقيب

على المحاضرة دافع صاحب العزة **عبد العزيز عبد اللّه سالم** بك عن عمليات بيع وشراء الأراضي التي يقوم بها كبار الملاك. كما اعترض الأستاذ **أحمد بليغ** على قانون تحديد الملكية واقترح بدلا منه فرض ضرائب تصاعدية على كبار الملاك. كذلك كان رأي الأستاذ **محمد حمزة**. بينما دافع الأستاذ **حسن عزت** عن مشروع محمد خطاب [63].

وقد انتهى المؤتمر بمجموعة من القرارات الهامة الخاصة بالسياسة الزراعية والتي تعد أساسا للسياسات التي وضعت بعد ذلك. ولكنا سنقتصر هنا على القرارات الخاصة بالإصلاح الزراعي والعلاقة بين المالك والمستأجر [64]:

– القرار رقم (9) الذي يوصي بوضع تشريع يكفل أن يكون الإيجار بعقود مكتوبة، وان يكون من حق المستأجر استمراره بالأرض المؤجرة إليه لمدة الدورة الزراعية المتبعة بالأرض، وألا يحل محله مستأجر جديد إلا إذا قصر في واجباته. مع منحه تعويضات مقابل التحسينات التي يتركها لخلفه ولم يكن قد حصل على جزائه الكامل منها.

- القرار رقم (11) ويوصي بوضع سياسة ثابتة لما يستصلح سنويا للتوزيع كإقطاعيات من أرض الحكومة، وأن يكون ذلك التوزيع مستندا إلى أسس تعاونية، وأن يتم قبل التوزيع استصلاح الأرض ومدها بما يلزم من الترع والمصارف والمباني، وإنشاء قرى نموذجية في الإقطاعيات تحتوى على جميع المرافق الصحية والاجتماعية والتعليمية لتسهيل وسائل نجاح المنتفعين بالإقطاعيات.
- القرار رقم (13) ويوصي بسن تشريع يضع حداً أعلى للملكيات الزراعية، وبسن تشريع آخر يمنع تفتت الملكيات الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها

ثلاثة أفدنه، ويُنظِم طريقة الاحتفاظ بملكيتها كاملة لمن يرسو عليه المزاد من الورثة.

- القرار رقم (17) ويوصي باستصدار تشريع نقابة المهن الزراعية وذلك لرعاية مصالحهم المادية والأدبية وتنظيم جهودهم وتوجيهها للمصلحة العامة. وسن تشريع ينظم استصلاح أراضي الحكومة، وتوزيعها إقطاعيات على الزراعيين وصغار الزراع. كما يوصي بوضع كادر عام للزراعيين على أساس كادر هيئات التدريس بالجامعة. ويوصي أيضاً بقصر الوظائف الزراعية على الزراعيين في جميع الوزارات والمصالح الحكومية والأهلية.

مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول عام 1952م

عُقِد مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول الذي نظمته **الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي** بدار الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء بالقاهرة، وذلك خلال الفترة من 24 – 28 مارس 1952م، برئاسة الدكتور **محمد السعيد محمد** رئيس الجمعية وأستاذ الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة فؤاد الأول. وترجع أهمية هذا المؤتمر أنه عُقِد قبل ثورة يوليو 1952م بأربعة أشهر، وقبل صدور قوانين الإصلاح الزراعي بستة أشهر.

وقد ناقش هذا المؤتمر عشرة بحوث في مجالات: الاقتصاد الزراعي، المجتمع الريفي، الإرشاد الزراعي، والتعاون الزراعي. والملاحظة الأولى على بحوث هذا المؤتمر فيما يتعلق بموضوعات الإصلاح الزراعي وتحسين الريف أنها جاءت معبرة عن أكثر الاتجاهات محافظة، فلا نكاد نلحظ إشارة إلى موضوع تحديد الملكيات إلا بطريق غير مباشر. وكان الاهتمام الأكبر مُنصَب على الحركة التعاونية ومشروعات الدكتور إبراهيم رشاد في هذا الموضوع،

وذلك على العكس مما حدث في مؤتمر جمعية خريجي المعاهد الزراعية السابق الإشارة إليه. وسنحاول فيما يلي التقاط أهم الآراء التي وردت حول هذا الموضوع في البحوث المقدمة للمؤتمر [65].

في الورقة المقدمة من **الدكتور محمود أحمد الشافعي** بمصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع بوزارة الزراعة عن **(تثمير رؤوس الأموال بمصر)**، كان التركيز على ضرورة تشجيع الادخار وزيادة الاستثمارات في مجالات الإنتاج، وبصفة خاصة في استصلاح الأراضي والموارد المائية. مع اقتراح بتطبيق نظام الضرائب التصاعدية، وقال "..... أنه بينما كانت القيمة الايجارية التي حصل عليها مُلاّك العقارات عام 1939م تُقدر بنحو 34 مليون جنيه كانت إيرادات الحكومة من الضرائب العقارية 5.88 مليون جنيه. وعندما ارتفعت عام 1945م إلى 92 مليون جنيه انخفضت الضرائب العقارية المُحصلة إلى 5.66 مليون جنيه بدلا من أن تزيد. وعندما ارتفعت مرة أخرى عام 1949م لتصل إلى 94 مليون جنيه واصلت إيرادات الحكومة من الضرائب العقارية انخفاضها وبلغت 5.02 مليون جنيه. وهو وضع غريب حيث تنخفض الضرائب مع زيادة الدخول " [66].

وتأتي الورقة المقدمة من **الدكتور ابراهيم رشاد** وكيل وزارة الشئون الاجتماعية سابقا **(مشروع المزارع التعاونية)** لتقدم شرحا تفصيليا لمشروع جديد للمزارع التعاونية بصفتها الدواء الناجع لصغار المزارعين. أما الورقة الأكبر حجما (63 صفحة) في هذا المؤتمر فكانت تلك المقدمة من **الدكتور محمد منير الزلاقي** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي بكلية الزراعة بجامعة فاروق الأول بالاسكندرية بالاشتراك مع **الدكتور زكي محمود شبانة** بذات القسم

والكلية **(الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعديل وتبديل المنوال الراهن للحيازة الزراعية في مصر)**. ونظرا لأن هذه الورقة تكاد تكون الأكثر أهمية في ذلك المؤتمر سنحاول أن نلقي مزيدا من الضوء عليها. الملحوظة العامة على هذه الورقة أنها كُتِبت بحرص شديد للغاية وتدقيق بالغ للمصطلحات المستخدمة، ورغم ذلك فإنها الورقة الوحيدة التي أشارت إلى أن الآراء الواردة بها تحمل رأي الباحثان ولا تعبر عن وجهة نظر الكلية أو الجامعة التي يعملان بها، وتلك إشارة تحمل كثير من المعاني حول مناخ هذا المؤتمر. تبدأ الورقة بشرح مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، ثم تحليل للبنيان الاقتصادي الزراعي بما فيه نظام حيازة الأراضي الذي وصفته وصفاً رقيقا بأنه (مختل). ثم انتقلت لعرض آراء **على الشمسي، ومحمد خطاب، ومريت غالي، وابراهيم شكري** حول تحديد ملكية الأراضي الزراعية دون ما تعليق عليها بالتأييد أو بالرفض. ولكن عند الانتقال لرأي **إبراهيم رشاد** وهو المعارض لنظام تحديد الملكيات الكبيرة، والذي كان يقدم مشروع التعاونيات لصغار المزارعين كبديل أكثر أمنا انحازت الورقة تماما لرأي **إبراهيم رشاد** وأفاضت في تحليل فوائده مما يحمل رأيا ضمنيا برفض (أو على الأقل عدم تأييد) الباحثان لفكرة تحديد الملكيات الكبيرة•. وجاء بالورقة "... وفي عام 1946م بعد أن أخذ

• – في حوار مع الدكتور منير الزلاقي عام 1988م، أفاد أن البوليس الحربي حضر إليه في أغسطس من عام 1952م وقام بإصحابه هو والدكتور زكي شبانة إلى فندق مينا هاوس بالقاهرة حيث وجدا هناك الدكتور محي الدين نصرت، ثم حضر إليهم مندوب من مجلس قيادة الثورة يحمل تكليفا لهم بإعداد دراسة اقتصادية اجتماعية يتم فيها اقتراح الحد الأقصى للملكية الزراعية الملائم للمجتمع المصري تمهيدا لإصدار قانون الإصلاح الزراعي. وقد فرضت عليهم الإقامة الجبرية في الفندق لمدة خمسة أيام كان المندوب خلالها يوافيهم بالبيانات الإحصائية التي كانوا في حاجة إليها، وقد انتهت الدراسة باقتراح أن يكون الحد الأقصى للملكية 400 فدان وقد أطلعني الدكتور منير على نسخة من هذه الدراسة مكتوبة بالآلة الكاتبة على ورق (الأرز الخفيف). وبهذه المناسبة فإنني أناشد الزملاء في قسم الاقتصاد الزراعي بجامعة الإسكندرية بحصر وتصنيف مؤلفات ودراسات العالم الجليل محمد منير الزلاقي ، لما لها من أهمية كبيرة في تطور علم الاقتصاد الزراعي في مصر، وكذلك في تطور السياسات الزراعية حيث كان يقدم العديد من الدراسات التي تطلبها منه رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء في ذلك الوقت. كما كان سيادته عضوا بأول مجلس تم تشكيله لإدارة مشروع مديرية التحرير، وهو المشروع الرائد لاستصلاح الأراضي الصحراوية.

بعض المفكرين من المهتمين بالمسائل الاقتصادية ينادون بتحديد الملكية الزراعية كعلاج لبعض المشاكل الاقتصادية الزراعية وبعد أن سار الرأي العام في طريق الانضواء تحت لواء هذا اللون من التفكير متأثرا بحق جمهرة السكان الزراعيين في نصيب من الثروة الزراعية القومية عاد الدكتور رشاد باشا مرة أخرى وقد خشي ما يحتمل أن يكون لإقرار مبدأ تحديد الملكية من مساس بالسعة الاقتصادية للمزارع المصرية إلى الظهور على مسرح السياسة الزراعية متيحا بذلك للسكان الزراعيين فرصة الاستفادة بالتعاليم التعاونية في تحقيق العدالة في توزيع حقوق الملكية دون المساس بالقوة الإنتاجية القومية.... إن نظام المزارع التعاونية يساير النظم الاشتراكية بصفة عامة والنظم الاشتراكية الدينية والإسلامية بصفة خاصة، وفوق ذلك فهو لا يتعارض مع النظم الاشتراكية للحكومات المصرية الشعبية.... إن الاشتراكية التعاونية تخالف في مبناها ومعناها الشيوعية وتناهض الفاشية والنازية والاستبدادية.... أما من الناحية الروحية فإن الاشتراكية التعاونية تُساير تماما الاشتراكية الإسلامية من هذه الوجهة.... " [67].

وقدم **محمد عبد الوهاب عزت** مراقب مصلحة الأملاك الأميرية في ورقته بعنوان **(حيازة واستغلال الأراضي الزراعية في مصر)** تقدير للعلاقة بين أجر العامل وثمن الأراضي "..... يجب أن نضع في أعيننا أن حصر الملكية في أيدي عدد قليل خطر عظيم، كما أن تفتيت الملكية إلى مساحات متناهية في الصغر ضرر أكبر.... ولو تناول رجال الاقتصاد والاجتماع في مصر هذا الموضوع بالبحث والتمحيص لأمكنهم الوصول إلى حل أسلم مما ستصل إليه حال تفتيت الملكية في المستقبل مع عدم التعارض فيما نصت عليه شريعة

البلاد.... ولقد قام الدكتور **حسن داود** بدراسة مقارنة للعامل الزراعي المصري والعامل الزراعي في بعض الولايات الأمريكية فتبين له منها أن أجر العامل الزراعي في سنة 1945م بلغ في ولاية واشنطن مثلا 7.7 في حين أن ثمن الفدان الواحد 53.84 دولار، أي أن أجر العامل في 7 أيام يساوي ثمن فدان زراعي واحد في هذه الولاية. أما في مصر فقد قامت مصلحة الفلاح بعمل أبحاث عن متوسط أجر العامل الزراعي في نفس السنة أي 1945 تبين منها أن متوسط أجر العامل تسعة قروش بينما يبلغ ثمن الفدان الواحد 300 جنيه مصري أي ما يوازي أجر العامل في 3333 يوما أو عشر سنوات، فإذا علمنا أن العامل الزراعي المصري لا يشتغل أكثر من 180 يوم في السنة فإن ثمن الفدان في هذه الحالة يوازي أجر مدة عشرين عام.... وتقوم حاليا المصلحة بتأجير الأراضي لصغار المزارعين على أن يتملكوها بعد عشر سنوات بالتقسيط بعد أن يُثبت المنتفع بأنه جدير بتسجيل تلك المساحة باسمه.... وهناك العديد من المشروعات التي لم يتسع الوقت لذكرها كوضع تشريع لتحديد الملكية الزراعية ولتنظيم العلاقة بين بين المالك والمستأجر ولتحديد أجور العمال الزراعيين " [68].

وقدم الأستاذ **عبد اللطيف عامر** مدير مصلحة التعاون ورقة بعنوان **(الجمعيات التعاونية لاستئجار الأراضي)** شرح فيها فكرة إنشاء جمعيات تعاونية لاستئجار الأراضي من المُلاّك بمساحات كبيرة، ثم تقسيمها وتأجيرها لصغار المزارعين من الأعضاء. وهي نوع من الجمعيات التعاونية المتخصصة، وذلك بغرض القضاء على الوسطاء في عملية التأجير. ويقول ".... مصر بلد المستأجرين.... تقدر مساحة الأراضي التي يزرعها المستأجرون بنحو 77% من مجموع الأراضي الزراعية في مصر.... ولا يعنينا مطلقا في هذا المجال

أن نبحث في توزيع الملكية الزراعية في مصر، ومدى التفاوت الكبير بين المساحات المملوكة من الأراضي الزراعية لكبار الزراع وصغارهم فهذا موضوع نتركه لغيرنا من الباحثين.... والهدف من الجمعية أن نجعل صغار المستأجرين المحترفين للزراعة أقوى على التعامل مع المُلاّك بل وأن نجعل هؤلاء المُلاّك أكثر اطمئنانا عند التعامل مع هؤلاء المستأجرين.... إلا أننا عندما نفكر في إيجاد هذه الهيئات التي تجمع هؤلاء الضعاف يجب أن نتفادى الوقوع في خلق هيئات تكون سببا في قيام النزاع أو إثارة العداوة والبغضاء بين المُلاّك والمستأجرين.... ومن هنا اخترنا لتلك الهيئات التي تتكون من صغار المستأجرين نظام التعاون. لأنه نظام اقتصادي لا يقوم على فكرة النضال بين العمال وأصحاب الأعمال كما هو الحال في النقابات العمالية.... إن ما ندعو إليه إنما هو دعوة إلى السلام والاطمئنان، السلام الذي يعُم مُلاّك الأراضي ويحفظ لهم ملكياتهم، والاطمئنان الذي يسود نفوس صغار الزراع ويكفل لهم العيش الصالح في مجتمع متماسك الحلقات " [69].

أما **الدكتور توفيق أحمد** مدير قسم الصلات الزراعية الأجنبية بوزارة الزراعة فقدم ورقة بعنوان **(وظيفة الغرف الزراعية في مصر ومشروع الإصلاح الزراعي القروي)** شرح فيه مشروع قانون لإنشاء الغرف الزراعية في مصر الذي تقدم به **حسين عنان باشا** عندما كان سكرتيرا عاما لوزارة الزراعة عام 1939م، وتشكلت لجنة لوضع مشروع هذا القانون عقدت عدة اجتماعات خلال الفترة من 15 إبريل 1939م إلى 8 مارس 1940م حيث ظهر المشروع في 28 مادة إلا أنه لم يصدر حتى الآن. وجاء بالورقة "..... الغرف الزراعية المصرية هيئات تنشأ للعناية بالمصالح الزراعية وحمايتها وتشجيعها، وتُعتبر من الهيئات العامة الاستشارية أمام السلطات الحكومية فيما يتعلق بالشئون الزراعية

والاقتصادية. ويكون إنشاؤها بقرار من وزير الزراعة، وتكون لها الشخصية الاعتبارية.... ويشكل مجلس الغرف بالانتخاب.... ومن شروط عضوية الغرف أن يكون الشخص من المشتغلين بالزراعة، ويُعتبر مشتغلا بالزراعة كل مالك لأكثر من خمسة أفدنة أو مستأجر لأكثر من 25 فدانا، أو مديري الدوائر الزراعية والشركات الزراعية وخريجي المعاهد العلمية الزراعية أو البيطرية " . وبدلا من إصدار هذا القانون قامت الحكومة بإصدار قانون الإصلاح الزراعي القروي عام 1946م، وهو يشمل الوحدات الزراعية بهدف الإرشاد الزراعي. ويتلخص في تقسيم القطر المصري إلى مجموعات زراعية كل منها 15 ألف فدان وقوامها ثلاث منشآت هي:

(أ) وحدة زراعية يشرف عليها مهندس زراعي مقيم في مقر المجموعة التي تشمل حقلا نموذجيا يُزرع بالحاصلات التي تجود بالمنطقة، وبجانبه مشتل صغير، وحظيرة للطلائق الممتازة.

(ب) وحدة بيطرية تهتم برعاية صحة الحيوان.

(ج) مجلس زراعي قروي يشرف على هاتين الوحدتين، ويتولى توجيه وتنظيم الإنتاج الزراعي في المنطقة ويُشكل من الموظفين المختصين ومعهم ضعف عددهم من الأهالي والزراع البارزين. ولكن ظل المشروع متعثر التنفيذ حيث بلغ ما تم إنشاؤه حوالي أربعين وحدة زراعية في مختلف المديريات [70].

أما توصيات المؤتمر فقد تطرقت لموضوع الإصلاح الزراعي في توصيتين هما: **التوصية الرابعة**، التي جاء بها ".... ضرورة الاهتمام بتجربة إنشاء المزارع التعاونية كوسيلة من وسائل الانتفاع بالمزايا الاقتصادية للإنتاج الواسع وبالمزايا الاجتماعية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل الزراعي القومي وذلك نظرا لما للمزارع العصرية الواسعة من مزايا اقتصادية عظيمة في تنمية

الإنتاج الزراعي وللحيلولة دون هدم جهاز الإنتاج في الوحدات المزرعية الكبيرة في حالة تقرير حد أعلى للملكيات الزراعية " .

والتوصية الثامنة عشر، التي جاء بها ".... ضرورة وضع تشريع يحدد العلاقة بين مُلاّك الأراضي الزراعية ومستأجريها ويحرّم تأجير الأراضي لغير من يزرعونها فعلاً " [71].

توصيات الهيئات الدولية

شهدت هذه الفترة اهتمام الهيئات الدولية بالمشكلة الزراعية المُتمثلة في اختلال هياكل ملكية الأراضي الزراعية، وارتفاع إيجار الأراضي الزراعية. ونورد فيما يلي أهم التوصيات التي صدرت عن هذه الهيئات.

أ – أوصى **مؤتمر التغذية والزراعة** المنعقد في مدينة **هوت سبرنجز** بالولايات المتحدة عام 1943م بأنه " يجب على كل أمة أن تقوم بحصر واف للطرق الحالية المتبعة في استئجار الأرض الزراعية داخل حدودها.... للنهوض بمستوى الإنتاج أو الكفاية الزراعية وتزيد من رخاء فلاحيها، وتوجيه عناية خاصة لمركز العامل الزراعي بالقياس إلى مركز العامل في المهن الأخرى ".

ب – أوصى المؤتمر الإقليمي الذي عقدته **هيئة العمل الدولية باستامبول** لدول الشرق الأدنى والأوسط عام 1947م بأنه " يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان استقرار نظم الإيجار لتحديد القيمة الإيجابية للأراضي الزراعية ونصيب المالك من الناتج النهائي، ووضع حد أدنى للإيجار نقدا أو عينا، وإدخال نظام العقود المكتوبة، والتعويض عند انتهاء الإجارة عما يكون قد أتمه المستأجر من تحسينات وما أقامه من منشآت على الأرض، وضرورة منح التسهيلات لتمكين المستأجرين من الحصول على ملكية الأرض، وأن يكون الغرض من استصلاح الأراضي تمكين المزارعين المعدمين أو الذين لا يملكون

قدرا كافيا من الأرض لأن يصبحوا ملاكا.... ويجب العمل على تحقيق نصيب عادل من عائد الأرض للعامل الذي يقوم بفلاحتها فعلا نظير عمله وتحقيقا للعدالة الاجتماعية " .

ج – أوصى المؤتمر الإقليمي الذي عقدته **هيئة الأغذية والزراعة** لدول الشرق الأدنى **بالقاهرة** عام 1948م بأنه " يجب على الدول التعجيل بالنهوض بإصلاح زراعي شامل يهدف إلى ضمان الاستقرار في حيازة الأرض وكفالة العمل للفلاحين والقضاء على البطالة بينهم " [72].

الأحزاب السياسية

بدراسة برامج **الأحزاب الرئيسية** في مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين نجد أنها خالية تقريباً من الإشارة لمشكلة تباين حجم الملكيات الزراعية، فنجد أن **الحزب الوطني** بزعامة **مصطفى كامل** كان تركيزه الأساسي على الاستقلال في إطار الدولة العثمانية والعمل على استنهاض الدول الأوربية لمساندة مصر في مواجه بريطانيا، ولم يكتسب **مصطفى كامل** تأثيراً قوياً على الفلاحين في القرى لأن نشاط الحزب الوطني تركز أساساً في المدن، وكان اهتمام الحزب بالعمال أكثر من اهتمامه بالفلاحين، وفي عام 1909م في عهد زعامة **محمد فريد** له قام بإنشاء ثالث نقابة للعمال في مصر باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية حيث سبقتها في عام 1908م نقابة عمال الدخان ونقابة عمال الترام ومن ثم فقد برنامج الحزب من أي إشارة للمشكلة الزراعية. أما **حزب الأمة** الذي تكون عام 1907م ليضم أنصار الشيخ **محمد عبده** وبدعامة أساسية من **أحمد لطفي السيد** فقد نبذ سياسة التعاون مع الدول الأوربية في مواجهة بريطانيا ونادى بالاعتماد على جهود الوطنيين من أبناء البلاد، وأن يكون الاستقلال تاماً عن كل من بريطانيا وتركيا على العكس من اتجاه الحزب

الوطني، وهنا أيضاً نرى أن المشكلة الزراعية كانت بعيدة عن فكر الحزب. كانت قضية المفاوضات حول الاستقلال هي القضية الأولى طوال الفترة التالية وتبلورت في ثورة 1919م وظهور حزب الوفد، حتى أن الانقسام الأول في **حزب الوفد** في إبريل 1921م كان بسبب المفاوضات. وخرج المنشقون ليقوموا بتأليف **حزب الأحرار الدستوريين** في أكتوبر 1922م برئاسة **عدلي يكن**. وفي نوفمبر 1930م قام **إسماعيل صدقي** بتأليف حزب جديد أطلق عليه **حزب الشعب**، وبقيام حزب الوفد بالتوقيع على معاهدة 1936م خرج **محمود النقراشي وأحمد ماهر** من حزب الوفد وشكلا **حزب السعديين**.

هذه الأحزاب جميعاً وهي الأحزاب الرئيسية في مصر في ذلك الوقت لم تهتم بمشكلة الأرض الزراعية، وإن اعتمد بعض الدارسين على تحليل تصريحات زعماء هذه الأحزاب كمؤشر لاتجاهات الأحزاب نحو هذه المشكلة، ولكن النظرة الموضوعية لتلك التصريحات تؤكد أنها كانت تصريحات مناسبات ولا تُشكّل اتجاهات عامة. **فحزب الوفد** بصفته أكبر أحزاب تلك الفترة كان يُعارض تفتيت الملكيات الكبيرة، إلا أنه في عام 1944م صدر أول اعتراف من الحزب بأن جوهر المسألة الزراعية في مصر هو نظام توزيع الملكيات الزراعية، وذلك عندما قال **مصطفى النحاس** رئيس الحكومة حين ذاك في بيانه الذي ألقاه بمجلس النواب عن وباء الملاريا " **إن العيب الكبير المؤدى إلى فقر أغلبية السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة** "، ولكن لم تؤخذ خطوات جدية لإصلاح الوضع، كما أن موقف الحزب إزاء مشروع **محمد خطاب** أكد أن هذه التصريحات كانت موجهة للناخبين فقط حيث تواطأ سكرتير الحزب مع رئيس مجلس الشيوخ لوأد مشروع **محمد خطاب**، إلا أن الحزب أكد على أهمية نتائج فرض الضرائب التصاعدية. ورغم أن الحزب كان قد أعد مشروعاً في

عام 1935م يقضي باستصلاح 550 ألف فدان في الوجه القبلي، ونحو 410 ألف فدان في الوجه البحري، ونحو 410 ألف فدان في يد الدومين متناثرة في أنحاء القطر، وذلك بمعدل سبعة آلاف فدان كل عام بغرض تقسيمها إلى قطع لا تتجاوز خمسة أفدنه وتوزيعها على الفلاحين إلا أن شيئاً من هذا لم يُنفذ. أما **حزب الأحرار الدستوريين** فأكد معارضته للإصلاح الزراعي من خلال تصريحات زعمائه. كما تعرضنا لموقف رئيسه من عضو الحزب **محمد خطاب** عندما تقدم بمشروعة لمجلس الشيوخ، وهو ما يُمثل معارضة صريحة لبرامج الإصلاح الزراعي. حتى مجموعة **الأحزاب الماركسية** الصغيرة فإنها لم تكن تملك برنامجاً متكاملاً للإصلاح الزراعي، سوى دعوتها العامة لإصلاح هذا الخلل في المِلكية، وعل ذلك سوف نتناول أيضاً مسيرة تلك الأحزاب الماركسية. كما سيتم التعرض لبرامج **جماعة الإخوان المسلمين** في هذا القسم رغم أنها من الناحية الرسمية ليبست حزباً، لأنها في الواقع العملي كانت ممارساتها ممارسات حزبية بالكامل.

حزب العمال والفلاحين

ظهرت فكرة هذا الحزب بعد الخلافات التي نشبت بين كوادر الحزب الوطني، وظهرت مجموعة من كوادر هذا الحزب تدعوا لإنشاء حزب للعمال والفلاحين. وقد تزعم هذه الحركة **محمود محمد ناصر** مراقب نقابة الصنائع اليدوية بالإسكندرية، وأصدر في 4 يونيو 1930م نداء يتضمن المبادئ العامة للحزب الجديد التي تدعوا للاستقلال التام لمصر والسودان، والقضاء على النزعات الاستعمارية، وتحرير الطبقات العاملة في مصر، وبث الأفكار الديمقراطية وروح المساواة العامة في الشعب، وإلغاء الامتيازات الأجنبية.

أما **المبادئ الاقتصادية والاجتماعية** للحزب فتتضمن: سن القوانين الجمركية لحماية المنتجات الوطنية من زراعية وصناعية، حث الشعب والحكومة على تفضيل المنتجات الوطنية، القضاء على حركة التبذير في مرافق الحكومة، عدم السماح بإنشاء شركات أجنبية إلا في أضيق الحدود وبحيث يحتفظ المصريون بنصف أسهمها، تنظيم نقابات واتحادات طائفية للعمال والفلاحين، تحسين الحالة الصحية ومجانية المعالجة للطبقة العاملة الأجيرة، جعل التعليم مجاناً بجميع درجاته، حق العامل والفلاح في التعويض عند الاستغناء عنه وحقه في الإعانة عند البطالة مع التأمين ضد الإصابة والشيخوخة، منع تشغيل الأولاد دون الثانية عشرة، حل الأوقاف الأهلية، فرض ضرائب على الدخل والميراث. أما بالنسبة **للسياسة الزراعية** فتتلخص مبادئ الحزب في: قيام الحكومة بإصلاح أراضيها البور وتوزيعها على صغار المزارعين، وتقوية الحركة التعاونية. وبخصوص **مسألة الإصلاح الزراعي** تضمن برنامج الحزب: **تحريم ملكية الأراضي الزراعية للأجانب، تحديد الملكية الزراعية، سن قوانين تنظيم العلاقة بين أصحاب الأطيان والمستأجرين** إبان **الأزمات** الاقتصادية والظروف القاهرة [73].

حزب العمال المصري

كان **النبيل عباس حليم** يتزعم اتحاد العمال المصري، وقام **عصام حفني ناصف** بالاتصال به بغرض إنشاء حزب للعمال، وتخوف الأمير عباس حليم من هذا الأمر إلا أنه وافق في النهاية بعد الاتفاق على أن يبتعد الحزب عن السياسة. وقد جاءت هذه الموافقة برضاء القصر نكاية في حزب الوفد الذي كان يعترض على قيام مثل هذه الأحزاب. وجاء البيان الأول للحزب المنشور في 16 سبتمبر 1937م متضمناً هجوماً شديداً على سياسات حزب الوفد، وأن

بريطانيا ذاتها يوجد بها حزب للعمال. أما البيان الثاني المنشور في 13 يناير 1938م فهو الذي نص على أن الحزب مؤسسة غير سياسية، وانه لن يحارب حزباً أو يناصر حزباً من الأحزاب السياسية، بل يسره أن يتعاون مع كل فرد يعطف على مبادئه ويناصره ولو كان هذا الفرد منتميا لحزب من الأحزاب الأخرى. **ويعمل الحزب على ترقية الطبقة العاملة في مدن مصر وريفها، مع تقليل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.** وتضم الطبقة العاملة من وجهة نظر الحزب كل مصري يعيش من أجر عمل يتناوله جزاء عمل يؤديه سواء كان عاملاً صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو فكرياً، أو كان صاحب مهنة حرة على ألا يكون من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، أو ممن يعيشون على وجه التعميم من ثمار مجهود الآخرين.

وفي أول سبتمبر 1938م أصدر الحزب برنامجه العام الذي تضمن في شقه العام: العمل على تحقيق استقلال مصر والسودان، تجنب الاشتباك في حرب غير دفاعية، إلغاء الامتيازات الأجنبية، المحافظة على الدستور، نشر الدعاية للسلام، وتوثيق صلات مصر بالبلاد العربية والإسلامية. وفي **المبادئ الاجتماعية:** كفالة حرية الاجتماع والخطابة والكتابة وعدم جواز مصادرة المطبوعات بسبب الآراء إلا بواسطة النيابة، التفرقة في المعاملة بين المجرمين السياسيين وغير السياسيين، تعميم التعليم خاصة الجانب العملي منه، مجانية التعليم الابتدائي، إزالة الأمية في عشر سنوات، عدم السماح للإرساليات الدينية الأجنبية بمزاولة التبشير عن طريق تأسيس مدارس ومستشفيات، رفع مستوى المرأة المصرية، تحسين الحالة الصحية في الأرياف، مكافحة التسول، محاربة المحسوبية الشخصية والطبقية والطائفية، إلغاء اللوتاريات الخاصة والاكتفاء بلوترية خيرية تباشرها الحكومة في مناسبات قليلة،

عدم السماح للجاليات الأجنبية بتكوين كشافات وجماعات شبه عسكرية، إلغاء البدل العسكري، والاعتراف بنقابات العمال وتشجيعهم على تأسيسها ووضع تشريعات منظمة لها على نمط أحدث تشريعات البلاد المتمدنة الديمقراطية.

أما **المبادئ الاقتصادية** فتتضمن: إلغاء تبعية الجنيه المصري للجنيه الإنجليزي، تشجيع الإنتاج الوطني ومنح إعانات للمصدرين وتشديد الرقابة على جودة البضاعة المُصَدّرة، مساهمة الحكومة في تأسيس مصانع جديدة، إلزام شركات التأمين والمصارف المالية بتوظيف أموالها في مصر وتمصير الوظائف إلا في الظروف النادرة التي لا يتيسر فيها ذلك، تضييق هجرة الأجانب لمصر، تحرير التجارة الأجنبية من سيطرة الأجانب، فرض ضرائب متدرجة على الميراث وإعفاء الطبقات الفقيرة من الضرائب المباشرة، مضاعفة الضرائب على الخمور ومواد الزخرف والرفاهية، تخفيض مرتبات الوزراء ومكافآت النواب والشيوخ، إلغاء المصاريف السرية للحكومة ومنع تبذير الحكومة لأموال الأمة، الاقتصاد في عدد المفوضيات المصرية في الخارج، حل الأوقاف الأهلية وتنظيم الأوقاف الخيرية.

وجاء في **مبادئ السياسة الزراعية:** حماية المزارعين من جشع المرابين بحماية عشرة أفدنه لكل مالك من الحجز عليها هي والمواشي والأدوات اللازمة لها، تقوية الحركة التعاونية، قيام الحكومة بإصلاح الأراضي البور على نطاق واسع وبيعها بالتقسيط على صغار المزارعين، تحريم رهن الأراضي في غير مصارف الدولة. وبخصوص **مسألة الإصلاح الزراعي** تضمن برنامج الحزب: تحريم ملكية الأجانب للأراضي الزراعية، إصلاح شروط الإيجار الزراعي بقوانين مفصلو تحمي الفلاحين من الغُبن، إنشاء محاكم للتوفيق بين

المُـلاّك الـزراعيين والمسـتأجرين. ولـم يتضـمن البرنـامج أي إشـارة إلـى عـلاج التفاوت في ملكية الأراضي الزراعية وتحديد الملكية [74].

حزب الفلاح – الاجتماعي الاقتصادي

قام **أحمد كامل قطب**• المحامي سكرتير عام **جمعية نهضة القرى** بتأسيس حـزب الفـلاح عـام 1938م، وأطلـق عليـه اسـم حـزب الفـلاح الاجتمـاعي الاقتصـادي لتأكيد ابتعاد الحزب عن الاشـتغال بالسياسـة وقـام بنشـر البرنـامج الأول للحزب في 2 ديسمبر عام 1938. ومما يُذكر أن هذا الحزب كان ضمن الأحزاب التي تقدمت ببرامجها لحكومة الثورة بغرض إعادة إشـهارها بعد صـدور قـانون حـل الأحـزاب، كمـا أنـه الحـزب الوحيـد الـذي أسـس معهـداً للدراسـات والتثقيف أطلق عليه اسم " **معهد الدراسات الريفية** ".

وقد تضمن **البرنامج الاجتماعي للحزب:** تكوين رأي عام للشعب الريفي ودخـول الانتخابـات العامـة للبرلمـان الانتخـاب ممثلـين لفـلاح يـدافعون عـن مصـالحه، احتـرام الـروح الدينيـة وتقـديس العقيـدة الوطنيـة، بعـث روح الاعتـزاز بـالنفس والبيئـة الريفيـة، محاربـة الأميـة بـين الفلاحـين، النهـوض بالمسـتور الاجتماعي بين الفلاحين ومحاربة المخدرات والبدع والخرافات والجهالة، محاربة الإجرام والقضـاء علـى الحـزازات والأحقـاد والخصـومات القديمـة بـين العـائلات الريفيـة ومحاربـة فكـرة الأخـذ بالثـأر، تنظـيم القريـة إداريـاً بمجلـس القريـة علـى

• – قام **أحمد قطب** بالإضراب عن الطعام لمدة تسعة أيام ابتداء من يوم 23 يونيو عام 1939م احتجاجاً على عدم التفات الحكومة إلى مشروع تقدم به للحكومة بعنوان " **مشروع انتعاش الفلاحين** "، وانتهى الإضراب بعد تدخل كتابي من **على ماهر باشا** رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت يتضمن الوعد بالعمل على تحقيق مطالبه التي تلخصت في: خفض إيجارات الأطيان، رفع أجور الفلاحين، خفض ضرائب الأطيان على صغار الفلاحين، توزيع الأراضي البور على المعدمين. وقد أطلقت الصحافة المصرية عليه في ذلك الوقت لقب غاندي مصر.

أساس الانتخابات، تجميل الريف المصري وتجديد مساكن القرى وغرس الأشجار وتوفير مياه الشرب الصحية، توفير الرعاية الصحية بالقرى، محاربة هجرة القرى سواء من الفلاحين أو من المُلاّك، الدفاع عن مطالب الفلاحين واقتراح سن القوانين على الهيئة التشريعية.

أما **البرنامج الاقتصادي الزراعي للحزب** فكان يتضمن: رفع الفقر والجوع والبؤس عن كاهل الفلاح وأسرته ومحاربة البطالة بين الفلاحين، تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفلاح، حماية أسعار الحاصلات الزراعية من الهبوط كالقطن والحبوب، ترقية الصناعات القروية الزراعية المحلية وإقامة مصنع قروي بكل قرية، توسيع نطاق التسليف الزراعي وتبسيط الإجراءات الخاصة به، تعميم إنشاء الطرق الزراعية والجسور اللازمة للقرى والبلدان الريفية، المطالبة بتنظيم وسائل الري والصرف بما يكفل عدم شكوى الفلاحين، تعميم إنشاء الجمعيات التعاونية بالقرى، تنظيم الأسواق الريفية ومعاونة الفلاح في تصريف محصوله، إنقاذ الفلاح من الديون العقارية وتخفيض سعر فائدة القروض ومحاربة المرابين في القرى، العمل على زيادة الإنتاج الأهلي بما يتناسب مع اطراد زيادة السكان واستغلال الأراضي البور بتوزيعها على صغار الفلاحين، تعميم وسائل التأمين الاجتماعي والاقتصادي والصحي لدى الفلاحين، سن قوانين خاصة بتحديد أجور المزارعين بما يتناسب مع مصلحة الفلاح ورفع مستواه ولا يتعارض مع مصلحة المالك، تنظيم علاقات الفلاحين بأصحاب الأملاك من ناحية تعويضهم عن إصابات العمل وتحديد ساعات العمل وأيام الراحة ووضع نظام لفض المنازعات بينهم. وفيما يخص **مسألة الإصلاح الزراعي** فقد تضمن البرنامج: توسيع نطاق حماية الملكيات الصغيرة، سن قانون للإيجارات يقضي بتحديد إيجارات الأطيان بما يتفق مع قيمة

الإنتاج. هذا ولم يتطرق البرنامج لمسألة علاج التفاوت في ملكية الأرض الزراعية بوضع حد أقصى للملكية [75].

حزب الفلاح الاشتراكي

في عام 1945م ومع تصاعد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري أعلن حزب الفلاح الاجتماعي الاقتصادي عن تغيير اسمه إلى حزب الفلاح الاشتراكي، وأعلن الحزب في بيان أصدره في 28 ديسمبر 1945م أنه يتمسك ببرنامجه القديم مع إضافة برنامج جديد أطلق عليه اسم البرنامج الاشتراكي رغم أن ذلك البرنامج الجديد يتضمن تغيرات جذرية في توجهات الحزب. وقد تضمن **برنامج الحزب في شقه العام:** الفلاح رمز الوطن والدستور حصن الأمة والديمقراطية حياة الشعب ومصر والسودان وطن واحد، الأمة فوق الحكومة والحكومة ما هي إلا أداة لتحيق رغبات الشعب، من الخيانة العظمى قبول أي تدخل أجنبي لأنه يعرقل النهوض الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي ويجرح الكرامة الوطنية، عدم الاعتراف بأي امتياز لأي دولة أجنبية، توثيق الروابط بين شعوب الدول العربية وعدم الاقتصار في ذلك على الحكومات وتدعيم مركز مصر في الشرق الأوسط ومناهضة الاستعمار وتحرير الشعوب وتحقيق السلام العالمي، مناهضة النزعات الاستبدادية وتمكين كل فرد أو جماعة من التمتع بحرية الرأي كاملة في حدود الدستور، تخفيض تامين الترشيح لعضوية مجلس النواب وجعله خمسين جنيهاً فقط ومنح المرأة والشبان حق الانتخاب ومساواة المرأة بالرجل في جميع الحقوق السياسية وتعديل قانون الانتخاب وجعله بالقائمة مع التمثيل النسبي.

أما **البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحزب** فقد تضمن: استصدار التشريعات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقات الفقيرة، التأمين الاجتماعي ضد المرض والعوز والبطالة والشيخوخة وضمان التعليم بالمجان في جميع مراحله، تقريب الفوارق بين طبقات الأمة، القضاء على الأرستقراطية المتعجرفة والرأسمالية المتضخمة مع احترام الملكية الفردية، التوسع في التأميم بتأميم شركة قناة السويس ومهنة الطب، إدارة الدولة لجميع المرافق العامة، فرض الضرائب التصاعدية مع معفاة صغار الفلاحين لغاية خمسة أفدنه، إنهاض الصناعات والتجارة المصرية وتعميم المصانع القروية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، تحويل الأيدي الفائضة في الزراعة إلى الصناعة، تدعيم نظام التعاون واللامركزية في حكم الأقاليم. وفيما يختص **بالإصلاح الزراعي** فقد ظهر النص بعدم السماح للأجانب بتملك الأراضي في مصر، ووضع حد أقصى للملكية الزراعية بخمسين فداناً مع تأميم القدر الزائد وتوزيع الأراضي للاستغلال على صغار الفلاحين بنظام شامل.

وفي 16 سبتمبر عام 1951م دعا الحزب إلى عقد مؤتمر في حديقة الأزبكية تحت اسم " **مؤتمر الفلاحين** "، إلا أن حكومة الوفد رفضت التصريح به وأصدر **فؤاد سراج الدين** وزير الداخلية أمراً باعتقال **أحمد قطب** رئيس الحزب وإحالته لنيابة الشرقية التي قامت بالإفراج الفوري عنه. وتقدم الحزب بعد ذلك مباشرة بما عُرِفَ " **بمطالب الفلاحين** " التي تقدم بها إلى كل من القصر والبرلمان ومجلس الوزراء. وقد جاء في هذه المطالب: تخفيض إيجارات الأطيان بنسبة أربعين في المائة، عدم إخلاء المستأجر من الأطيان المؤجرة له مادام مسدداً للإيجار، رفع أجرة الفلاح إلى عشرين قرشاً يومياً كحد أدنى، الشكوى المرة من سوء توزيع مياه الري ومن الدودة مما اتلف الزراعة، رفع

سعر قمح الحيازة إلى ستة جنيهات وتخفيض سعر السماد وتخفيضه، توزيع الذرة على الفلاحين بنصف الثمن المحدد على أن تتحمل الحكومة النصف الآخر لتيسير الخبز عليهم، عدم تحصيل الأموال الأميرية من صغار المُلاّك لغاية خمسة أفدنه وجعلها تصاعدية فيما زاد على ذلك، تحديد الملكية الزراعية بحيث لا تقل عن فدان لكل فلاح للاستهلاك الشخصي للأسرة ولا تزيد عن خمسين فدان، الشكوى من إهمال وعدم تعميم المشروعات الإصلاحية العامة كتوفير مياه الشرب الصالحة والمسكن الصحية والضمان الاجتماعي [76].

الحزب الاشتراكي

يُعَد الحزب الاشتراكي استمراراً وتطويراً " **لجمعية مصر الفتاة** " التي تأسست عام 1933م، تحولت إلى " **حزب مصر الفتاة** " في أول يناير عام 1937م، ثم أعلن عن " **الحزب الاشتراكي** " عام 1949م عندما رأى رئيس حزب مصر الفتاة **الأستاذ أحمد حسين** المحامي• أن الوقت قد حان لاستبدال الاسم حتى يكون أكثر دلالة على أهداف الحزب ومراميه. " ... إذ أصبحت الاشتراكية هي نظام العالم الحديث فقد أصبح من الحق أن نُسمي الأشياء بمسمياتها ، وأن نصف مصر الفتاة بوصفها الصحيح وهو الاشتراكية، والاشتراكية التي هي من صميم الإسلام ولُب دعوته ... ". وكانت العناصر القيادية للحزب من المثقفين أبناء الطبقة الوسطى، أما قاعدة الحزب فكانت تضم عمال وحرفيين وبعض الفلاحين إلى جوار المثقفين. وفي عام 1951م أصدر الحزب وثيقة المبادئ الأساسية والتي تتضمن العناصر التالية:

• – ضمت هيئة مكتب الحزب إلى جوار أحمد حسين كل من: إبراهيم شكري من ملاك الأراضي، محمد حلمي الغندور من التجار، المهندس الزراعي كمال سعد، الدكتور فخري أسعد، وإبراهيم الزيادي المحامي.

مجموعة من الحقوق أطلق عليها اسم **الحقوق المقدسة**، وهي: الحرية الشخصية، حرية الخطابة، حرية العقيدة، حرية الصحف، حرية الاجتماع والتظاهر السلميين، حق تأليف الجمعيات والاتحادات، حق الترشيح للنيابة، وحق تقلد الوظائف العامة. وكل مساس بهذه الحقوق يُعَد بمثابة اعتداء على الأمة وخيانة لها يترتب عليها تعريض البلاد لخطر الفتنة في الداخل وفقدان الاستقلال في الخارج. وعلى مستوى السياسة الخارجية كانت دعوة الحزب لإنشاء الولايات العربية المتحدة لتدعيم الوحدة العربية، وأن التآخي العالمي بين البشر دون ما تفرقة على أساس الجنس أو الدين، ودون ما استغلال من الإنسان لأخيه الإنسان، أو تحكم دولة كبيرة في دولة صغيرة أساس للعلاقات الدولية. ورغم تأكيد الحزب على أهمية وحدة وادي النيل بين مصر والسودان، إلا أنه كان مع حق الشعب السوداني في اختيار حكومته بعد الاستقلال، وتحديد الصورة التي يرغبها في التعاون بينه وبين الشعب المصري على قدم المساواة. وقد ألقى الحزب بمسئولية كبيرة على الدولة في توفير العمل والتأمين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة. وأن يكون التعليم مجانياً حتى المرحلة الثانوية، وحق التعليم بعد ذلك مكفول لجميع المواطنين بحيث لا يحول بينه وبينها موانع المال أو قلة الإمكانات، وضع برنامج للقضاء على الأمية في طول البلاد وعرضها في خمس سنوات. العمل بأجر حق لجميع المواطنين على أن يتناسب ذلك الأجر مع كفاءة الأداء والحالة الاجتماعية. ويهدف حزب مصر الاشتراكي أن يحل الإنتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي ليكون المقصود منه تحقيق مصلحة المجموع ... ويكون الإنتاج وفقاً لخطة الدولة لعدة سنوات متتالية، حتى يمكن منع استيراد مواد الترف وصنوف الكماليات التي لا يستعملها إلا فريق ضئيل من الناس. وأن يكون الهدف الرئيسي مضاعفة محاصيل الأرض الزراعية بزيادة المنزرع في الوقت الحاضر وإضافة

أراض جديدة إليها، على أن يتم تحقيق ذلك خلال ست سنوات. مع الاهتمام بالصناعة وتحصين البلاد ضد الغزو والاستغلال الأجنبي. ويجوز للأفراد امتلاك المصانع وإنشاؤها وإدارتها بشرط ان تكون ضمن خطة الدولة. أما الصناعات الكبرى والرئيسية المتصلة بالمنفعة العامة للشعب كالمياه والنور والموصلات فهذه كلها لا يمكن أن تكون محلاً للاستغلال أو الكسب أو لأهواء الفرد بل تكون مملوكة للدولة أي المجموع. كما استند الحزب إلى الضرائب التصاعدية وضرائب التركات والضرائب على الكماليات في إعادة توزيع الثروة في مصر توزيعاً عادلاً.

أما **بالنسبة لملكية الأرض الزراعية** فإنه لعلاج الحالة الراهنة عن طرق قانوني ودستوري وعلى سبيل التدرج: **تبتاع الدولة أطيان جميع المُلاّك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسين فداناً، أو الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون فيها**، وذلك مقابل سندات على الخزينة المصرية تُستهلك في خمس وعشرين سنة وتخول لحاملها ربحاً سنوياً وقابلة للتداول ليتمكن من بيعها واستغلال أمواله في نواح أخرى. **وتوزع الدولة الأرض المُشتراة على الذين اعتادوا العمل فيها أو استئجارها وذلك مقابل أقساط صغيرة على آجال طويلة** تُدفع من محاصيل الأرض نفسها أو بالنقد على حسب اختيار المُشتري، على أن لا يزيد ما يمتلك بهذا الأسلوب عن خمسة أفدنه. وعلى أن يتم الإنتاج الزراعي في سائر البلاد بصورة جماعية فيؤلف مُلاّك ومزارعو كل بلد أو قرية يزيد زمامها عن ألف فدان جمعية تعاونية للإنتاج على صورة اتحاد زراعي ليتسنى للدولة التعامل معهم وإحاطتهم بخططها في الإنتاج ولتمدهم من ناحية أخرى بالآلات والموال والفنيين اللازمين لجعل الإنتاج الزراعي على أساس عِلمي حديث، والانتفاع بثمرة الإنتاج الكبير، وثمرة الخطط الموضوعة. وتتولى

اتحادات المُلاّك والزراع بمعاونة الدولة إعادة تخطيط وبناء القرية المصرية على صورة إنسانية كريمة [77].

الأحزاب الماركسية

نشأت الأحزاب الماركسية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين في أحضان عدد كبير من المثقفين الأجانب والمتمصرين بالتعاون مع عدد من المثقفين المصريين. وقد مرت هذه الأحزاب بمرحلتين: تمثلت المرحلة الأولى في العمل الحزبي العلني، وتمثلت الثانية في العمل الحزبي شبه العلني. بالنسبة للمرحلة الأولى فهي تلك المرحلة التي بدأت بقيام **جوزيف رزينتال** بالإشتراك مع **حسني العرابي وأنطون مارون** بتأليف " **الحزب الاشتراكي** " في الإسكندرية عام 1920م، والذي ضم في الأساس الموظفين والعمال الأجانب. على أن **روزينتال** بدأ يفكر في إنشاء حزب مصري بالتعاون مع **سلامة موسى والدكتور على العناني** في أغسطس عام 1921م بهدف تمصير المبادئ المعتدلة وتنوير العمال عن حقوقهم، ومن ثم ظهر " **الحزب الاشتراكي المصري** " الذي تعرض منذ اللحظة الأولى للهجوم العنيف، ورد زعماء الحزب على الهجوم فقال **سلامة موسى** في الأهرام " إننا لم نؤلف حزباً جديداً في القاهرة بل انضممنا إلى الحزب الشرعي في الإسكندرية ونحن ننكر البلشفي صراحة وسيكون شعارنا التطور والنشوء لا الثورة والانقلاب وسنبدأ عملنا متواضعين بالسعي في إيجاد القوانين عن معاشات للشيخوخة ومساكن للعمال وسنسترشد في كل ذلك بالقوانين الإنجليزية " ، وكتب أيضاً **محمد عبد الله عنان** في الأهرام دفاعاً يستند على التفرقة بين الاشتراكية والشيوعية. وفي 29 أغسطس 1921م نشر الحزب الاشتراكي المصري برنامجه على الرأي العام والذي تضمن في شِقه السياسي التحرير من نير الاستعمار، والتآخي مع جميع الأمم

على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة، محاربة الاستعمار أينما وُجد، وإلغاء المعاهدات السرية. وفي شِقه الاقتصادي والاجتماعي نجد العمل على التوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية، وإخماد المزاحمة الرأسمالية، العمل على تحسين أجور العمال والمعاشات، العمل على تحرير المرأة الشرقية، إنشاء النقابات الزراعية والصناعية. ويلاحظ أن البرنامج جاء متواضعاً للغاية **وخلواً من أية إشارة إلى موضوعات المشاكل الزراعية أو التأميم أو المصادرة أو ما شابه ذلك.** وسرعان ما احتج أعضاء الإسكندرية واتهموا فرع القاهرة بالانحراف ورد سلامة موسى محذراً من خطورة الانضمام للدولية الثالثة وقال " إن ولاءنا لمصر ينبغي أن يكون أكبر من ولائنا للاشتراكية، فالاستقلال غايتنا الأولى والاشتراكية غايتنا الثانية "، إلا أن الحزب في الإسكندرية أعلن عن تبنيه للشيوعية مما أحدث انقساماً عميقاً في الحزب، ورغم أن **روزنتال** انضم إلى آراء الإصلاحيين في أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية في مصر فقد طرد من الحزب هو **وسلامه موسى وعلى العناني.** وقام البوليس بمنع الانعقاد العلني لمؤتمر الحزب في يناير 1923م، ولكن تم عقد المؤتمر بطريقة سرية وأعلن برنامجه الجديد الذي تضمن: **تأميم قناة السويس، ألا تزيد ساعات العمل عن ثمان ساعات يومياً، تساوي المصريين والأجانب في الأجور، إلغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول، إلغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فدان، إعفاء من يملك أقل من عشرين فدان من الضرائب، تحديد مساحة الأراضي التي يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى.** ومع اشتداد نشاط الحزب في الإسكندرية وقيامه بتنظيم العديد من الإضرابات في المصانع ألقي القبض على العديد من زعمائه في مارس 1924م وقدموا للمحاكمة وصدرت بحقهم أحكام بالسجن واكتفي سعد

زغلول بضرب وتصفية الحزب وبسط سيطرة الوفد على نقابات العمال. وقد جرت بعد ذلك عدة محاولات لإعادة تشكيل الحزب إلا أنها فشلت جميعها [78].

أما المرحلة الثانية للأحزاب الشيوعية فهي مرحلة الأربعينات والتي تميزت بالعمل شبه العلني، وقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحزاب والحلقات الماركسية يفوق عددها عن العشرين إلا أنه بشكل عام يُمكن القول أن هناك ثلاثة أحزاب رئيسية بغض النظر عن حالات الوحدة والانقسام التي كانت سمة مميزة لهذه الأحزاب. فهناك جماعة " **طليعة العمال** " التي تكونت في سبتمبر 1946م بقيادة أحمد رشدى صالح، ويوسف درويش، وريمون دويك، وصادق سعد، ومحمود العسكري، وأبو سيف يوسف. ثم **مجموعتي** " **الشرارة** "، " **الحركة المصرية للتحرر الوطني** " اللتين اتحدتا **ليكونا** " **الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني** " المعروفة اختصاراً باسم " **حدتو** " وهي أكبر المجموعات الثلاث، ثم هناك " **الحزب الشيوعي المصري** " الذي تكون في أوائل عام 1949م بقيادة **الدكتور فؤاد مرسي والدكتور إسماعيل صبري عبد الله.** وبالنظر إلى برامج هذه المجموعات الثلاث نجد أن **برنامج طليعة العمال** كان أكثر هذه البرامج وضوحاً وتحديداً فقد تضمن: استقلال وادي النيل بالكامل، وضع قناة السويس في يد مصرية، جعل التجنيد إجباري لجميع المواطنين لمدة سنة بدلاً من خمس سنوات مع إلغاء الاستثناءات التي كانت ممنوحة، إلغاء حق الملك في حل البرلمان، مساءلة النواب والوزراء، تقرير الانتخاب بالنسبة للعمد، إطلاق حرية الرأي والتجمع والتظاهر. وفي الشِق الاقتصادي الاجتماعي جاء: تحرير الصناعة المصرية من الفنيين الأجانب، نقل ملكية المؤسسات ذات الطابع الاحتكاري إلى الدولة، تمصير المؤسسات الكبرى، تأسيس بنك صناعي وطني، نزع الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار

الفلاحين، حل الوقف الأهلي. ويلاحظ هنا عدم وضع مقدار حد الملكية. أما **برنامج الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني** فقد تضمن بالإضافة إلى المطالب التقليدية: تأميم الصناعات الكبرى، وتوزيع الملكيات الكبيرة التي يتعاون أصحابها مع الاستعمار. وهنا لا نرى أيضاً أي تحديد لحجم تلك الملكية بل فقط تم اشتراط أن يكون المالك متعاوناً مع الاستعمار وهو شرط مُبهم. أما **برنامج الحزب الشيوعي المصري** فقد نشرته مجلة روز اليوسف في ابريل 1951م وجاء فيه من المطالب المعتادة: التحرر من الاستعمار الأجنبي، مقاومة مؤامرات الاستعمار العالمي، الوقوف في معسكر الشعوب المُستعمرَة، إطلاق الحريات السياسية، بناء جيش قوى، حرية الشعب السوداني في تقرير مصيره، حرية الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. أما بالنسبة للشِق الاقتصادي والاجتماعي فقد جاء: القضاء على نظام كبار مُلاّك الأراضي الإقطاعيين والرأسماليين والاحتكاريين، مصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة أي ما يزيد عن 50 فدان وتوزيعها على الفلاحين الفقراء، تحسين مستوى معيشة العمال والفلاحين، تامين العمال ضد البطالة والمرض والشيخوخة، فرض الضرائب التصاعدية على الدخل، الأرباح غير العادية والتركات، إعفاء العمال وفقراء الفلاحين وصغار الموظفين من الضرائب المباشرة، جعل التعليم بجميع مراحله حقاً لكل مصري بغي مقابل، تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات [79]

الإخوان المسلمين

وفي المقابل فقد خلت برامج **الإخوان المسلمين** من تناول هذه الموضوعات، في الوقت الذي حاول فيه بعض رموز الإخوان المسلمين التعبير عن آرائهم الشخصية فصدر كتاب في عام 1951م كتاب الشيخ **محمد الغزالي** بعنوان "

الإسلام والمناهج الاشتراكية " والذي أعلن فيه " أن الإسلام يرفض أن توجد طبقة تحتكر الثروة ... وأن الرأسماليين تستبد بهم شهوة المال ويستغلون العمال وينسون حقوق الله والناس ... وأن الله جعل مراتب الناس بالعمل، **ولكن الملكية الزراعية ظهرت في العصور الأخيرة مغلفة بظلال سوداء من الفوضى ومن الاستهانة بالحقوق والمحاباة للمحاسيب والأجانب والتجاهل لقيم العمل والعمال** ... وأن الشركات الرأسمالية الكبيرة تقتل صغار الرأسماليين ... ومن الناحية الدينية فالناس أحرار في اختيار الأسلوب الذي ينظمون به حياتهم ... وأن الحل يكمن في إشراف الدولة على المصالح والشركات الكبرى إشرافاً مباشراً ودخولها في رأس المال بأسهم تزيد على النصف ... وهذا وسط بين تعطيل رأس المال وبين إطلاقه ... كما أن الحاجة ماسة إلى جعل المرافق العامة وحدها ملكاً للدولة، أما المرافق الخاصة التابعة للملكيات الخاصة فلا ضير على الشعب من بقائها تحت أيدي أصحابها " . أما **سيد قطب** في كتابه " **معركة الإسلام والرأسمالية** " الذي صدر في نفس العام فقد أكد فيه على " أن العمل هو السبب الوحيد للملكية والكسب في الإسلام ولذلك فهو يُحرّم الربا ... وأن نظام الاحتكار كثيراً ما يؤدي إلى تحكم صاحب العمل في العمال تحكمه في السوق والاستهلاك، والإسلام يُحرّم نظام الاحتكار ... كما أن تأميم المرافق العامة من المبادئ الرئيسية في الإسلام " . أما الكتاب الأكثر أهمية فهو كتاب **البهي الخولي** المطبوع عام 1951م أيضا بعنوان " **الإسلام لا شيوعية ولا رأسمالية** " وهو موجه أساساً لقسم العمال في حركة الإخوان المسلمين مما يجعلنا نتعامل معه على أساس أنه يُعبّر بشكل رسمي عن فكر الإخوان فيقول فيه " إذا وجبت مقاومة الاستغلال الدنيء فلا يكون ذلك بإلغاء الملكية بل بإقامة السلطة العادلة، أما الملكية ذاتها فليس من طبيعتها أن تُنتج مثل هذا العدوان فقد يملك الإنسان ولا يظلم.. فقد يملك ويكون محسناً كريماً وسمحاً

رحيماً يُفشي الخير والمساواة بين الناس والسِلم بين الناس ... فالمِلكية إذن ليست في حاجة إلى علاج أو مقاومة، إنما يحتاج إلى العلاج والتهذيب غرائز الناس وما في نفوسهم من نوازع الطمع والأنانية وحب الذات ". والمُلاحظ إذن أن المطالب الاجتماعية وقفت عند حدود ضيقة هي حصر الدعوة لملكية الدولة في المرافق العامة، والترخيص لها بالمشاركة في رأس المال وهي كما ذكرنا أنها في النهاية تُعبّر عن آراء أصحابها. لذلك سوف نكتفي هنا بالتعرض للأحزاب التي أعطت أهمية خاصة للسياسة الزراعية بوجه عام، ولموضوع الإصلاح الزراعي بوجه خاص [80].

مراجع الباب الثانـي

1- عبد الفتاح إبراهيم بهنسي، **نظام الوقف في تشريعاته المتعددة**، الجزء الرابع، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997م، ص 5.

2- جابرييل باير، **تاريخ ملكية الأراضي في مصر الحديثة (1800 - 1950م)**، ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988م، ص 130.

3- على بركات، **الملكية الزراعية بين ثورتين (1919 - 1952م)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1978م، ص 40.

4- جابرييل باير، **مرجع سبق ذكره**، صص 129 - 134.

5- إسماعيل محمد زين الدين، **الزراعة المصرية في عهد الاحتلال البريطاني (1882 - 1914م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ص 48.

6- جابرييل باير، **مرجع سبق ذكره**، صص 155 - 160.

7- على بركات، الملكية الزراعية ...، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

8- **المرجع السابق**، ص 40.

9- محمد مدحت مصطفى، **الاقتصاد الزراعي المصري: دراسات في التطور الاقتصادي**، الجزء الأول: **من الدولة الفرعونية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998م، 72 **&** جابرييل باير، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

10- رؤوف عباس حامد، **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الكبيرة**، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، 1973م، صص 28 - 33 **&** محمد مدحت مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص72 **&** جابرييل باير، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

11- محمد مدحت مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

12- إسماعيل محمد زين الدين، **مرجع سبق ذكره**، 31 - 32.

13- رؤوف عباس حامد، **مرجع سبق ذكره**،_صص 60 - 61.

14- لويس عوض، **تاريخ الفكر المصري الحديث: من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919م**،_المبحث الأول، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م، صص 7- 8.

15- **المرجع السابق**،_ص 19.

16- عبد الرحمن الرافعي ، __**عصر الخديوي إسماعيل**،_الجزء الثاني، المطبعة الخيرية، المنيا، 1932م، صص 97 - 105.

17- لويس عوض، **مرجع سبق ذكره**،_صص 122 - 125.

18- عبد الرحمن الرافعي، **مرجع سبق ذكره**،_صص 218 - 226.

19- على بركات، **تطور المِلكية الزراعية في مصر (1813 - 1914م) وأثره على الحركة السياسية**، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1977م، ص 447

20- رؤوف عباس حامد، **مرجع سبق ذكره**،_صص 195 - 247.

21- عاصم الدسوقي، **كبار مُلاّك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (1914 - 1952م)**،_دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1975م، صص 30 - 32.

22- رؤوف عباس حامد، **مرجع سبق ذكره**،_ص 107.

23- محمود متولي، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974م، صص 239 - 240.

24- نبيل عبد الحميد أحمد، **النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري من سنة 1922 إلى سنة 1952م**،_الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م، ص 57.

25- **المرجع السايق**، _صص 64 - 86.

26- محمد مدحت مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، _صص 68 - 78.

27- جابرييل باير، **مرجع سبق ذكره**، 58.

28- نبيل عبد الحميد أحمد، **مرجع سبق ذكره**،_صص 129 - 132.

29- **المرجع السابق، صص 133 - 135.**

30- محمد حسين منصور، **أصول القانون الزراعي**،_منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996م، صص 110 - 122.

31- رؤوف عباس حامد، **مرجع سبق ذكره**،_ص 105.

32- إسماعيل محمد زين الدين، **مرجع سبق ذكره**،_ص 167.

33- **المرجع السابق**، ص .163

34- عبد العظيم رمضان، **صراع الطبقات في مصر (1837 - 1952م)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978م، صص 172 - .180

35- رؤوف عباس حامد، **مرجع سبق ذكره**،_صص 137 - .138

36- على بركات، تطور الملكية الزراعية ...، **مرجع سبق ذكره**،_ص 336.

37 -إسماعيل محمد زين الدين، **مرجع سبق ذكره، ص .40**

38-_**المرجع السابق**، صص 43 - 44.

39- لطيفة محمد سالم، **مصر في الحرب العالمية الأولى**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1984م، صص 237 - .252

40- رؤوف عباس حامد، **مرجع سبق ذكره**،_صص145 - 154.

41- إسماعيل محمد زين الدين، **مرجع سبق ذكره**،_صص 49 - 57.

42- على بركات، تطور الملكية الزراعية ...، **مرجع سبق ذكره**،_ص 328

43 - عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات ...، **مرجع سبق ذكره**،_صص 203 - 204.

44 - _ **المرجع السابق**، صص 204 - 205.

45 - محمد مدحت مصطفي، **اقتصاديات الأراضي الزراعية**،_مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998م، صص 271 - 272.

46 - راشد البراوي & محمد حمزة عليش، **التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1945م، صص289 - 296.

47 - صادق سعد، **مشكلة الفلاح**،

48 – خالد محمد خالد، **من هنا نبدأ**، طارق البشري، **الحركة السياسية في مصر (1945 – 1952م)**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972م، صص 382 – 383.

49 – جمال الدين محمد سعيد، **اقتصاديات مصر**، الإصدار الثاني من الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1964م، صص 340 – 357.

50 – رؤوف عباس حامد، **جماعة النهضة القومية**، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة، 1986م، ص 47.

51 – **المرجع السابق**، صص80 – 108.

52 –على بركات، الملكية الزراعية ...، **مرجع سبق ذكره**، صص 71 – 72

53 – **وثائق تاريخية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر**، **مجلة الطليعة**، العدد الرابع، السنة الأولى، القاهرة، ابريل 1965م، ص 140.

54 – نادي التجارة الملكي، **المؤتمر الاقتصادي الأول (18 – 21 ابريل 1946م)**، كتاب مجموعة أعمال المؤتمر، مطبعة مصر، القاهرة، 1947م، صص 9 – 11

55 – جمال العبد وآخرون، **سياسة الاقتصاد الزراعي**، في: المؤتمر الاقتصادي الأول، صص 94 – 104.

56 – المؤتمر الاقتصادي الأول، **مرجع سبق ذكره**، صص 107 – 112.

57 – أحمد حسين، **نظم إيجار الأراضي الزراعية**، في: **المؤتمر الزراعي الثالث**، مطابع مدكور، القاهرة، 1949م، صص 125 – 142.

58 – أحمد مدحت، **واجب الحكومة نحو رفع مستوى معيشة الفلاح**، في: المؤتمر الزراعي الثالث، صص 96 – 99.

59 – جمعية خريجي المعاهد الزراعية، **المؤتمر الزراعي الثالث**، مطابع مدكور، القاهرة، 1949م، ص 107.

60 – **المرجع السابق**، ص 109.

61 – أحمد الدمرداش توني، **التعاون في الزراعة ووسائل الاستفادة بـه فـي مصر**، في: المؤتمر الزراعي الثالث، ص 52.

62 – محمد خطاب، **تنظيم الملكيـة الزراعيـة**، في: المؤتمر الزراعي الثالث، صص 22 – 227.

63 – المؤتمر الزراعي الثالث، **مرجع سبق ذكره**، صص 229 – 231.

64 – **المرجع السابق**، صص 310 – 317.

65 – الجمعيـة المصـرية للاقتصـاد الزراعـي، **بحـوث وتوصـيات مـؤتمر الاقتصـاد الزراعـي الأول (24 – 28 مـارس 1952)**، مكتبـة الأنجلـو المصـرية، القـاهرة، 1952، ص 15.

66 – محمود أحمد الشافعي، **تثمير رؤوس الأموال فـي مصر**، في: بحوث مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول، صص 21 – 43.

67 – منير الزلاق & زكي شبانة ، **الآثـار الاقتصـادية والاجتماعيـة لتعديل وتبـديل المنوال الزراعي الراهن للحيازة الزراعية في مصر**، فـي: بحوث مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول، صص 54 – 117.

68 – محمد عبد الوهاب عزت، **حيازة واستغلال الأراضي الزراعيـة فـي مصر**، في: بحوث مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول، صص 136 – 140.

69 – عبد اللطيف عامر، **الجمعيـات التعاونيـة لاسـتئجار الأراضـي**، فـي: بحـوث مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول، صص 150 – 155

70 – توفيق أحمد، **وظيفـة الغرف الزراعيـة فـي مصر ومشروع الإصـلاح الزراعـي القروي**، في: بحوث مؤتمر الاقتصاد الزراعي الأول، صص 119 – 135.

71 – المؤتمر الأول للاقتصاد الزراعي، **مرجع سبق ذكره**، صص 233 – 235.

72 – المؤتمر الزراعي الثالث، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

73 – **برامج أحزاب العمـال والفلاحين فـي الثلاثينـات**، الجزء الأول، **مجلـة الطليعـة**، العدد الثامن، السنة السادسة، القاهرة، أغسطس 1970، صص 154 – 155

74 – **المرجع السابق**، صص 158 – 160.

75 – **برامج أحزاب العمال والفلاحين في الثلاثينات**، الجزء الثاني، **مجلة الطليعة**، العدد التاسع، السنة السادسة، القاهرة، سبتمبر 1970م، ص 156.

76 – **المرجع السابق**، صص 157 – 160.

77 – **وثائق تاريخية عن الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر، مجلة الطليعة**، العدد الرابع، السنة الأولى، القاهرة، 1968م، صص 513 – 548.

78 – عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر (1918 – 1936م)**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1968م، صص 513 – 548

79 – طارق البشري، **مرجع سبق ذكره**، صص 448 – 449.

80 – **المرجع السابق**، صص 380 – 381.

الباب الثالث

التركيب المحصولي المصري

يلعب التركيب المحصولي دوراً هاماً في الاقتصاد المصري بصفة عامة والاقتصاد الزراعي المصري بصفة خاصة. فبناءا على هذا التركيب تتحدد المساحات المزروعة من كل محصول، وبالتالي يُمكن معرفة حجم الإنتاج المتوقع من كل محصول تمت زراعته. وترجع أهمية التنبؤ بحجم الناتج من مختلف المحاصيل كون أن هذه المحاصيل الزراعية تُمثل المصدر الرئيسي لغذاء السكان، والمصدر الرئيسي للمواد الخام اللازمة للصناعات التحويلية. ويعتبر التنافس بين المحاصيل على مساحة الأرض الزراعية شبه المحدودة والموارد الزراعية الأخرى من الموضوعات الأساسية عند وضع السياسة الزراعية، ويناقش هذا الفصل العوامل والمحددات التي تؤثر على هذا التركيب المحصولي . ثم يُقدم دراسة لتطور التركيب النوعي، والانتشار الإقليمي لأهم محاصيل الحقل، والخضر، والفاكهة، والأشجار الخشبية خلال النصف الأول من القرن العشرين. كما يحاول التعرف على مدى مرونة التركيب المحصولي للزراعة المصرية، أي مدى استجابته لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية الطارئة التي قد يتعرض لها المجتمع المصري. ويستند التحليل الكمي هنا إلى سلسلة البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة المصرية. إلا أن هناك بعض البيانات لم تتوفر عنها مثل تلك السلسلة الزمنية، لذلك تم الاستناد إلى البيانات الرسمية الواردة في أول تعداد زراعي عام 1929م، وآخر تعداد زراعي أجري في النصف الأول من القرن العشرين عام 1950م. وبنظرة سريعة لمسألة التعدادات الزراعية يُمكن القول أنه مع تبني عصبة الأمم لمسألة تنظيم

الإحصاءات الدولية نجد أنها قامت بإحالة ذلك الموضوع إلى معهد الإحصاء الدولي لدراسته، والذي أقر بدوره في أكتوبر عام 1923م فكرة الإحصاءات الدولية الموحدة، وبلغ عدد الدول الموافقة على الفكرة إحدى وخمسين دولة من بينها مصر. وفي مايو 1924م قررت الجمعية العمومية للمعهد الدولي للزراعة بروما أن تطلب من الحكومات المنضمة للمعهد إجراء تعداد زراعي عام في ميعاد مُعيّن وعلى نظام موحد. وفي 12 يوليو 1926م تلقت وزارة الزراعة المصرية من إدارة المعهد بيان بالإجراءات الواجب اتباعها بشان التعداد الزراعي المُزمع تنفيذه. وفي 23 مايو 1928م أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة استشارية لمتابعة الإجراءات المطلوبة لتنفيذ أول تعداد زراعي في مصر. ويجدر بالذكر هنا أنه بينما يتم تحديد يوم لإجراء تعداد السكان منعاً للتكرار، فإنه بالنسبة للزراعة المصرية يتم تحديد ثلاثة مواعيد حتى تتناسب مع ظروف الزراعة المصرية التي تتم فيها الزراعة على ثلاث مواسم هي: الشتوية، والصيفية، والنيلية. فتم تحديد شهر فبراير 1929م لجمع بيانات الموسم الشتوي، وشهر يوليو لجمع بيانات الموسم الصيفي، ثم شهر ديسمبر لجمع بيانات الموسم النيلي. وبالتالي أمكن لأول مرة حصر الزراعات التي تتعاقب على الأرض الزراعية المصرية بقدر كبير من الدقة لم تعرفه في تاريخها من قبل. وقد صدرت نتائج ذلك التعداد الأول عام 1933م، ثم أجري التعداد الزراعي العام الثاني عام 1939م، أما التعداد الثالث والأخير الذي أجري خلال النصف الأول من القرن العشرين فقد تم إجراؤه عام 1950م، ونُشِرت نتائجه عام 1958م. وتدل بيانات التعداد الزراعي الأول لعام 1929م أن جملة مساحة الزمام الزراعي (الأرض الزراعي، وأرض القرى والمنافع) بلغت نحو 8.118 مليون فدان، ارتفعت إلى نحو 8.289 مليون فدان في بيانات التعداد الزراعي الثالث لعام 1950م، أي بزيادة قدرها 170.9 ألف فدان خلال

عشرون عاماً. وقد ظلت نسبة الزمام المزروع إلى الزمام غير المزروع ثابتة تقريباً، وتدور حول 70% للزمام المزروع، 30% للزمام غير المزروع. وإذا انتقلنا لتصنيف الزمام غير المزروع لوجدنا أن نسبة مساحة الأراضي البور هي أعلى النسب، تليها نسبة مساحة المنافع العمومية. أما نسب مساحة المستنقعات، والمباني والأحواش والأجران فكانت نسب ضئيلة للغاية. إلا أن الملحوظة الهامة هنا، هي أن مساحة الأراضي البور قد انخفضت من 1.799 مليون فدان بنسبة 71.7% من جملة الزمام غير المزروع عام 1929م، إلى 1.708 مليون فدان بنسبة 65.2% من جملة الزمام غير المزروع عام 1950م. كما انخفضت مساحة المستنقعات من 15.4 ألف فدان بنسبة 0.6%، إلى 11.6 ألف فدان بنسبة 0.4% خلال نفس الفترة. هذا الانخفاض كان في صالح مساحة أراضي المنافع العمومية التي ارتفعت من 677.7 ألف فدان بنسبة 27.0% عام 1929م، إلى 864.2 ألف فدان بنسبة 33.1% عام 1950م. كما ارتفعت المساحات المخصصة للمباني والأحواش والأجران وغيرها من 18.2 ألف فدان بنسبة 0.7%، إلى 34.3 ألف فدان بنسبة 1.3% خلال نفس الفترة. كما ارتفعت مساحة الزمام المزروع من 5.608 مليون فدان عام 1929م إلى 5.671 مليون فدان عام 1950م، أي بزيادة قدرها نحو 63.2 ألف فدان. أما تخصيص المزروعات فلم يحدث به تغير كبير حيث ظلت محاصيل الحقل والخضر هي المحاصيل السائدة، وارتفعت مساحتها من 5.508 مليون فدان، إلى 5.555 مليون فدان. إلا أن أهميتها النسبية شهدت انخفاضاً ضئيلاً من 98.2% إلى 97.9%. كما ارتفعت مساحات حدائق الفاكهة والمشاتل والأشجار الخشبية من 56.9 ألف فدان بنسبة 1.1%، إلى 107.1 ألف فدان بنسبة 1.9%. أما مساحات المراعي الطبيعية فقد شهدت

تدهوراً شديداً من نحو 43.4 ألف فدان بنسبة 0.7%، إلى 9.3 ألف فدان بنسبة 0.2%. خلال نفس الفترة.

مساحة الزمام المزروع وغير المزروع بالفدان، من التعدادات الزراعية.

البيان	جملة الزمام	الزمام المزروع		الزمام غير المزروع	
		المساحة	%	المساحة	%
1929	8118353	5608002	69.1	2510351	30.9
1939	8134302	5581438	68.6	2552864	31.4
1950	8289287	5671229	68.4	2618058	31.6

المصدر: وزارة الزراعة، التعداد الزراعي العام سنة 1929م، القاهرة، 1933م، صص 4–5. والتعداد الزراعي العام سنة 1950م، القاهرة، 1958م، صص 2–3.

مساحة الزمام غير المزروع بالفدان، من التعدادات الزراعية.

البيان	جملة الزمام	منافع عمومية	مستنقعات	مباني وأجران	بور تالف	
					للحكومة	للأهالي
1929	2510351	677657	15377	18192	1404871	394254
1939	2552864	698062	12192	25362	1399274	417974
1950	2618058	864219	11585	34275	1281144	426835

المصدر: وزارة الزراعة، التعداد الزراعي العام سنة 1929م، القاهرة، 1933م، صص 4–5. والتعداد الزراعي العام سنة 1950م، القاهرة، 1958م، صص 2–3.

مساحة الزمام المزروع بالفدان، من التعدادات الزراعية .

البيان	جملة الزمام	محاصيل وخضر	جناين ومشاتل	مراعي طبيعية
1929	5608002	5507625	56934	43443
1939	5581438	5497028	74760	9650
1950	5671229	5554873	107082	9274

المصدر: وزارة الزراعة، التعداد الزراعي العام سنة 1929م، القاهرة، 1933م، صص 4–5. والتعداد الزراعي العام سنة 1950م، القاهرة، 1958م، صص 2–3.

الفصل العاشر

محددات ومرونة التركيب المحصولي

يُناقش هذا الفصل موضوعان رئيسيان: يتمثل الموضوع الأول في حصر وتحليل مجموعة المُتغيرات (المُحددات) التي تؤثر على التركيب المحصولي للزراعة المصرية، مع محاولة لتصنيف هذه المُحددات إلى مجموعتين واحدة تضم المُحددات الفنية وأخرى تضم المُحددات الاقتصادية والاجتماعية، مع دراسة لدرجة تأثير تلك المُحددات. أما الموضوع الثاني فهو دراسة لمدى مرونة التركيب المحصولي المصري **The Flexaplety of Crop Pattern** بمعنى مدى سهولة التغير من تركيب إلى آخر استجابة لمُتغيرات ما، وذلك من خلال دراسة لثلاث حالات تعرض فيها الاقتصاد المصري لظروف غير طبيعية. وهو موضوع غاية في الأهمية لأنه يُسهم بشكل غير مباشر في حسم قضية مدى تدخل السياسة الزراعية في تحديد نوعية المحاصيل الممكن زراعتها.

محددات التركيب المحصولي

يُقصد **بالتركيب المحصولي** نسب مساحة الأرض الزراعية المخصصة لزراعة كل محصول خلال السنة الزراعية. ويتم حصر بيانات هذا التصنيف عن سنة زراعية كاملة تبدأ من أول نوفمبر وتنتهي في آخر أكتوبر من العام التالي. ونظراً لأن الأرض الزراعية تزرع أكثر من مرة واحدة في العام فإنه يلزم التفرقة هنا بين **المساحة الزراعية** وهى مساحة الأرض الزراعية بغض النظر عن عدد مرات زراعتها، وبين **المساحة المحصولية** وهى مجموع مساحة المحاصيل

المختلفة على مساحة الأرض الزراعية خلال السنة الزراعية. وعلى ذلك فإن **معامل التكثيف الزراعي** يعادل خارج قسمة المساحة المحصولية على المساحة الزراعية، وكلما أرتفع ذلك المعامل دل على زيادة عدد الزارعات على قطعة الأرض. ويتوقف هيكل التركيب المحصولي على عدد كبير من المحددات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين: يمكن أن نطلق على الأولى مجموعة المحددات الفنية، وعلى الثانية مجموعة المحددات الاقتصادية – الاجتماعية .

المُحددات الفنية

تُطلق تسمية **المُحددات الفنية Technical Conditions** على مجموعة المحددات اللازمة فنياً لزراعة مختلف المحاصيل، بمعنى أن عدم توفر إحداها إما أن يؤدى إلى عدم إمكانية زراعة ذلك المحصول، أو إلى انخفاض الإنتاجية بمعنى انخفاض حجم الناتج من وحدة المساحة (الفدان)، ويمكن أيضا أن يُطلق على تلك المجموعة " **الشروط الضرورية لبناء التركيب المحصولي** ". ويُمكن القول بالنسبة لعناصر هذه المجموعة أن التقدم الفني يرتبط ارتباطا وثيقا بالتركيب المحصولي حيث يعمل هذا التقدم باستمرار على زيادة إمكانية زراعة محاصيل لم يمكن زراعتها تحت ظروف طبيعية صعبة لا يمكن التحكم فيها. وذلك عن طريق استنباط سلالات جديدة تتحمل قسوة هذه الظروف، أو التوصل لمعاملات زراعية خاصة تتجاوز هذه الظروف. وبذلك فإن التقدم الفني في أصول الزراعة ساعد على الحد من تأثير عدد كبير منها. وغالبا ما لا يحدث تعارض بين المصلحة الفردية للمُزارع وبين مصلحة المجتمع إزاء هذه المجموعة من المحددات لأن توفرها ينعكس إيجابياً على كليهما. وهذه المجموعة تضم على سبيل المثال:

نوعية التربة وأصناف المحاصيل

تُعد الأراضي الزراعية محدد رئيسي لمساحة الأرض المزروعة بفرض توافر العناصر الأخرى، أما التربة الزراعية فتعد محدد فني رئيسي للتركيب المحصولي. ويرجع ذلك إلى اختلاف خصائص التربة الزراعية سواء من حيث القوام (ثقيلة – خفيفة – رملية)، أو من حيث درجة الملوحة والقلوية، أو من حيث درجة الخصوبة. وتنعكس تلك الخصائص على نوعية المحاصيل المنزرعة فهناك محاصيل تجود في الأراضي الثقيلة وأخرى تجود في الأراضي الخفيفة. كما أن هناك محاصيل تتحمل درجة عالية من ملوحة التربة بينما لا تنبت العديد من المحاصيل في التربة الملحية.... وهكذا، والتقدم الفني ينعكس هنا في التوصل إلى سلالات ذات قدرة عالية في تحمل الملوحة والقلوية الزائدة.

المقننات المائية اللازمة للمحاصيل

تحتل مياه الري نفس درجة أهمية الأراضي الزراعية من حيث أن كلاهما يؤثر على مساحة الأراضي المزروعة. بينما تنفرد مياه الري من حيث تأثيرها أيضا على التركيب المحصولي فهناك محاصيل يمكن زراعتها على مياه الأمطار بينما هناك محاصيل أخرى لا يمكن زراعتها اعتماداً على هذه المياه. وفي الري النهري هناك محاصيل يمكن زراعتها على الري الفيضي ، وهناك محاصيل أخرى تحتاج لعدد كبير من الريات وبذلك لا يمكن زراعتها إلا إذا توفرت المياه بشكل دائم طوال فترة نمو النبات. وفي حال توفر المياه بشكل دائم يدخل محدد فني آخر وهو المقننات المائية اللازمة لكل محصول، فهناك محاصيل شرهة للمياه (الأرز – القصب) وأخرى تحتاج لقدر ضئيل منها (القمح – الشعير). ومع التقدم الكبير في البحوث الزراعية أمكن تقدير المقننات المائية اللازمة لكل محصول وفقا للظروف المناخية، وظروف التربة

التي يزرع بها كل محصول. ومع تصاعد أزمة المياه بشكل عام يُصبح من الضروري الآن البحث عن سلالات أقل احتياجاً لمياه الري.

الظروف المناخية

تؤثر الظروف المناخية على نوعية المحاصيل المزروعة، فهناك محاصيل تجود زراعتها في شمال البلاد حيث الحرارة المعتدلة والرطوبة المرتفعة بينما تجود محاصيل أخرى في جنوب البلاد حيث الحرارة المرتفعة والرطوبة المنخفضة. فبينما تجود زراعات البقول في صعيد مصر نجد أن زراعات الأرز تجود في شمال البلاد. وتحت هذا المُتغير تحديداً نجد قدر كبير من التقدم في مجال استنباط سلالات جديدة تتوافق مع تلك الظروف بالنسبة لغالبية المحاصيل المصرية.

الدورة الزراعية

الدورة الزراعية هي نظام تتابع زراعة المحاصيل على قطعة الأرض الزراعية الواحدة. فمن المعروف أن هناك محاصيل مجهدة للتربة وأخرى غير مجهدة، وعلى ذلك فإن تكرار زراعة المحاصيل المُجهدة يؤدى إلى انخفاض خصوبتها وبالتالي انخفاض إنتاجيتها. وهذه التقنية توصل إليها الإنسان منذ زمن طويل حيث كان يترك قطعة من الأرض دون زراعة ليعود إلى زراعتها في العام التالي بالتبادل مع القطعة المزروعة، ثم تطورت تلك التقنية وأخذت أشكالاً مختلفة. وتعرف الزراعة المصرية حالياً نوعان من هذه الدورات هما الدورة الثنائية والدورة الثلاثية.

الفصل بين الأصناف

تؤدي زراعة سلالات متباينة من محصول واحد في منطق متقاربة إلى مخاطر الخلط بين الأصناف وتدهور المواصفات، لذا يجب مراعاة زراعة الأصناف المتباينة في مناطق بعيدة عن بعضها. ويعد القطن من أهم تلك المحاصيل حيث يطلب الغزالون أصناف محددة من الأقطان تكون معروفة سلفاً، ومن هنا يتم سنوياً تحديد مناطق زراعة كل صنف مع ترك مساحات بينية مزروعة بمحاصيل أخرى مما يؤثر بالتالي على هيكل التركيب المحصولي.

المحددات الاقتصادية - **الاجتماعية**

أما المجموعة الثانية من المُحددات فنطلق عليها (**المحددات الاقتصادية – الاجتماعية**) **Social – Economic Conditions** وهى عبارة عن مجموعة السياسات الاقتصادية والزراعية التي تتبناها الدولة وتؤثر بشكل مباشر على التركيب المحصولي، ويمكن أن يُطلق عليها " **مجموعة الشروط الكافية لتبلور التركيب المحصولي** ". وعادة ما يوجد تعارض بين مصلحة المُزارِع الفرد ومصلحة المجتمع ككل إزاء هذه المجموعة من المحددات، ومن هنا " **فإن السياسة الزراعية المثلى هي تلك السياسة التي تتمكن من تحقيق مصالح المجتمع ككل دون التضحية بمصالح المُزارِع الفرد** ". وهذه المحددات تتضمن على سبيل المثال:

التصدير، والاكتفاء

إذا كانت الدولة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من مختلف المحاصيل الغذائية على سبيل المثال، فذلك يعنى إلزام المزارعين بزراعة محاصيل قد لا تكون مُربحة من وجهة نظرهم. ونفس الشيء إذا كان الهدف زيادة صادرات المحاصيل الزراعية، ستكون سياسة الدولة نحو زيادة مساحة الأراضي

المخصصة لمحاصيل التصدير.... وهكذا. ومن هنا يتعين البحث عن السياسات المُثلى التي يُمكن أن تحقق هذه الأهداف.

المُدخلات الصناعية

قد يمثل توفير المواد الخام اللازمة لبعض الصناعات التحويلية أحد أهداف السياسة الاقتصادية، وعلى ذلك يتم التوسع في زراعة هذه المحاصيل حتى يمكن ضمان تشغيل الوحدات الصناعية القائمة. وهناك على سبيل المثال محصول القطن حيث يمثل أهم مدخلات الصناعة التحويلية في مصر فهناك سلسلة كبيرة من عمليات التجهيز اللازمة للأقطان من حلج وكبس وكذلك مصانع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة . ونفس الشيء بالنسبة لقصب السكر وهو المُدخل الرئيسي لجميع مصانع السكر في جنوب البلاد، لذلك غالبا ما تتدخل الدولة لتحديد المساحات المزروعة منهما.

التأمين المستقبلي للمياه

في حالة الزراعة المصرية واعتمادها على الإيراد غير المنتظم لمياه الري، تصبح قضية توفير المياه تحسباً لسنوات الإيراد المنخفض من المياه قضية (حياة أو موت) بالنسبة للمجتمع. وهو ما يعني ضرورة ترشيد استخدام مياه الري، وبالتالي ضرورة تحديد المساحات المزروعة بالمحاصيل الشرهة للمياه كالأرز والقصب رغم أنهما من أكثر المحاصيل ربحية للمزارعين.

القوى العاملة

إذا كانت التنمية الاقتصادية هي هدف كل مجتمع إنساني، فالإنسان أيضا هو وسيلة تحقيقها. وتؤثر أعداد القوة العاملة على حجم المساحة المزروعة خاصة بالنسبة للبلدان المُتخلفة، ويتضح ذلك في حالة مصر عند بداية القرن التاسع

عشر حين انخفض معامل التكثيف الزراعي عن الواحد الصحيح رغم توفر جميع الاحتياجات اللازمة للزراعة بالقدر الكافي فيما عدا القوى العاملة، وبالتالي لم يمكن زراعة كل مساحة الأرض الزراعية المتوفرة في ذلك الوقت، ويؤثر ذلك بالطبع على حجم الإنتاج الزراعي. أما من حيث التأثير على التركيب المحصولي نجد أن هناك بعض المحاصيل التي تحتاج إلى مزارعين مهرة لابد من توفيرهم حتى يمكن زراعتها، بينما توجد محاصيل أخرى لا تحتاج لمثل هذه المهارة العالية، ويتضح ذلك بشكل كبير في زراعات الخضر والفاكهة.

الربحية النسبية، والاحتياجات الذاتية

يتخذ المزارع غالبية قراراته المحصولية انطلاقاً من حجم العائد المتوقع أن يحصل عليه، فهو يقوم بحسابات سريعة للعائد والتكاليف من المحصول المُزمَع زراعته ثم يتخذ قراراً بالزراعة من عدمه، وفي حالة سياسة الإلزام الحكومي نجده يقارن بين قيمة المخالفة المدفوعة وبين عائد المحصول، ويقوم بالمخالفة إذا كانت تلك المقارنة في صالحه. وهناك أيضا سلوك اجتماعي لا يستطيع المزارع التخلي عنه، وهو ضرورة زراعة بعض المحاصيل الخاصة باستهلاكه الذاتي كمحاصيل الخضر اللازمة لأسرته، ومحاصيل العلف الأخضر اللازم لماشيته. وهي مساحات غالبا ما لا تدخل في الإحصاءات الزراعية.

مُعامل التكثيف الزراعي

يُعبّر معامل التكثيف الزراعي عن **عدد مرات زراعة قطعة الأرض خلال سنة زراعية واحدة**، ويُحسب عن طريق قسمة جملة المساحة المحصولية على جملة المساحة الزراعية. ويُعَد هذا المُعامل واحد من مؤشرات التنمية الزراعية لأنه

يعكس مدى التطور التقني نحو استنباط سلالات قصيرة المكث في الأرض وسريعة النضج، مما يُمكّن من إخلاء الأرض بسرعة وزراعة المحصول التالي. كما يعكس مدى التطور في تقنيات الري التي توفر المياه اللازمة للنبات وقت احتياجه إليها. ويعكس هذا المُعامل أيضا مدى سرعة إنجاز العمليات الزراعية التالية لمرحلة نضج المحصول، من سرعة في الحصاد، وسرعة في إخلاء الأرض، وسرعة في عمليات الحرث وتجهيز الأرض للزراعات التالية، وهي كما نرى كلها عمليات ترتبط بمدى التطور التقني في إنجازها.

وللتعرف على مدى التطور الحادث في قيمة هذا المُعامِل خلال النصف الأول من القرن العشرين نلحظ أن جملة مساحة الأرض الزراعية عام 1929م بلغت نحو 5.608 مليون فدان، شغلت منها محاصيل الحقل والخضر نحو 5.508 مليون فدان، بنسبة 98.2%، بينما احتلت أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية والمراعي نسبة قدرها 1.8% فقط. وفي عام 1950م بلغت جملة مساحة الأرض الزراعية نحو 5.671 مليون فدان، أي بزيادة قدرها 63.2 ألف فدان، شغلت محاصيل الحقل والخضر 5.555 مليون فدان، بنسبة قدرها 97.9%، وشغلت أشجار الفاكهة والأشجار الخشبية والمراعي نسبة 2.1%.

وللتعرف على قيمة التطور في مُعامِل التكثيف الزراعي يتم استبعاد مساحات الفاكهة، والأشجار الخشبية، والمراعي الطبيعية من المساحة الكلية نظراً لأنها تمكث في الأرض لمدة أكثر من عام، ولذلك أيضاً يجب استبعاد مساحات قصب السكر بالنسبة للزراعة المصرية. وعلى ذلك لا يتبقى من المزروعات التي تُزرع أكثر من مرة واحدة سوى مساحات محاصيل الحقل بدون القصب، ومحاصيل الخضر على النحو الموضح بالجدول رقم (56). حيث

بلغت جملة المساحة المحصولية لمحاصيل الحقل والخضر عام 1929م (بدون قصب السكر) نحو 9.042 مليون فدان ارتفعت إلى 9.682 مليون فدان عام 1950م، أي بزيادة قدرها 640 ألف فدان.

ومن هنا نرى أنه رغم زيادة مساحة الأرض المخصصة لزراعة الخضر ومحاصيل الحقل (بدون القصب) بمقدار 20.2 ألف فدان فقط، إلا أن المساحة المحصولية زادت بمقدار 640 ألف فدان . وذلك يعني أيضاً ارتفاع مُعامِل التكثيف الزراعي من 1.66 إلى 1.77 أي بمقدار 0.11 خلال نحو عشرون عاماً. وبالنظر لقيمة هذا المُعامِل بين المديريات نجد أن تلك الزيادة تركزت في مديريات الوجه البحري حيث بلغت 0.17، بينما بلغت في مديريات الوجه القبلي 0.02 فقط. مما يعني أن معدلات التطور التقني في الوجه البحري أعلى من تلك المُعدلات في الوجه القبلي، بل إن الزيادة التي تحققت في الوجه القبلي تركزت تقريبا في مديرية واحدة هي مديرية الجيزة التي ارتفع فيها معامل التكثيف بمقدار 0.31 وهو أعلى معدل أمكن تحقيقه بين مختلف المديريات. بل إن غالبية مديريات الوجه القبلي حدث بها انخفاض في معامل التكثيف الزراعي مثل مديريات: الفيوم – المنيا – أسيوط – قنا – أسوان. وقد يكون السبب في ذلك عدم توفر مياه الري الكافية للزراعات الصيفية في ذلك العام.

جدول رقم (56) تطور مُعامِل التكثيف الزراعي في مختلف المديريات خلال عامي 1929م & 1950م (المساحة بالفدان)

البيان	1929م			1950م			التغير في قيمة المُعامل
	مساحة محصولية	مساحة زراعية	مُعامِل التكثيف	مساحة محصولية	مساحة زراعية	مُعامل التكثيف	
البحيرة	1014486	616264	1.65	1147642	625739	1.83	0.18
الدقهلية	873217	514288	1.70	980061	533840	1.84	0.14
الشرقية	966410	562517	1.72	1062374	560093	1.90	0.18
الغربية	1670117	988846	1.69	1117983	610227	1.83	0.14
القليوبية	318515	190006	1.68	341139	176392	1.93	0.25
المنوفية	604299	343850	1.76	638918	333631	1.92	0.16
كفر الشيخ	00	00	00	808786	438526	1.84	00
وجه بحري	5447044	3215771	1.69	6096903	3278448	1.86	0.17
الجيزة	301092	178336	1.69	347849	173843	2.00	0.31
بني سويف	378434	225329	1.68	390048	214581	1.82	0.14
الفيوم	548869	296288	1.85	536946	295563	1.82	(0.03)
المنيا	634966	387799	1.64	620111	389692	1.59	(0.05)
أسيوط	645330	413537	1.56	612172	408598	1.50	(0.06)
سوهاج	494805	319438	1.55	554007	316717	1.75	0.20
قنا	472011	325377	1.45	411701	306452	1.34	(0.11)
أسوان	119064	90186	1.32	111859	88352	1.27	(0.05)
وجه قبلي	3594571	2236290	1.61	3584693	2193798	1.63	0.02
الإجمالي	9041615	5452061	1.66	9681596	5472246	1.77	0.11

* هذه المساحات تُمثل جملة مساحات محاصيل الحقل ومحاصيل الخضر معاً مخصوماً منها مساحات قصب السكر نظراً لأنها تمكث في الأرض أ!خطأ في بناء الجملة، أكثر من عام.

مرونة التركيب المحصولي

نقصد بمرونة التركيب المحصولي **The Flexaplety of Crop Pattern**، درجة استجابة المساحة المزروعة من مختلف المحاصيل للمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي يُمكن أن يتعرض لها المجتمع المصري، ومدى الاستعداد لمواجهة مثل هذه المتغيرات الطارئة. وفي مجال السياسة الزراعية لهذا الموضوع كانت هناك على الدوام **مدرستان** تقوم الأولى على **نظرية الميزة النسبية Relative Advantage**، وتدعوا إلى تخصيص أكبر المساحات لأكثر المحاصيل ربحية على أن يتم تصدير فائض الإنتاج للخارج للاستفادة من الفروق السعرية. وتقوم الثانية على **نظرية الاكتفاء الذاتي Self Sufficiency**، وتدعوا إلى تخصيص مساحات الأرض الزراعية للمحاصيل بحيث يُحقق الناتج منها كافة احتياجات المجتمع دون الحاجة إلى الاستيراد من الخارج. وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الاحتلال البريطاني رسخ قاعدة الميزة النسبية في أذهان المنتجين للترويج لزراعة القطن الذي كانت بريطانيا تكاد تكون المستورد الوحيد له، وقد ساعد على ذلك عدم وجود أزمات حقيقية في إنتاج الغذاء. ومع تعرض المجتمع المصري لأزمتين سياسيتين عالميتين (الحربين العالميتين الأولى والثانية)، وأزمة اقتصادية عالمية (أزمة الكساد الكبير) ظهرت ضرورة تدخل الدولة في التركيب المحصولي، وقد ساعد على ذلك أن هذا التدخل جاء متوافقا مع سياسة البريطانيين في مصر والذين كانوا طرفا رئيسا في تلك الأزمات. إلا أن هذه الأزمات الثلاث أتاحت فرصة كبيرة لاختبار مدى قدرة الزراعة المصرية على التكيف مع تلك الأزمات، وهي دروس مستفادة لا يجب التقليل من شأنها، حيث **أثبتت الزراعة المصرية أنها تمتلك قدرات هائلة على سرعة تحول التركيب المحصولي** بالشكل الذي يخدم مصالح المجتمع عند تعرضه لأزمات عنيفة تهدد كيانه. ومن هنا يُصبح المناخ

ملائما لظهور مدرسة ثالثة تدعوا إلى الأخذ بسياسة ترعى مصالح غالبية السكان في هذا المجتمع وفي نفس الوقت لا تُهدر الفرص المتاحة للميزة النسبية، وهو رأى لا (وسطية) فيه ولا (توفيقية)، بل هو رأي ندعو إليه استنادا للخبرة التاريخية التي وفرتها لنا هذه الأحداث، وتؤكدها لنا ظروف بالغة القسوة تعرض لها شعب العراق منذ عام 1990م وإلى وقت كتابة هذه الكلمات، ولا أعتقد أنه يوجد في التاريخ الإنساني شبيه له. فقد تحولت الزراعة العراقية بالكامل إلى مصنع كبير لإنتاج الغذاء قادر على توفير الحد الأدنى المطلوب للحفاظ على المجتمع من خطر الفناء. وننتقل الآن إلى هذه الأحداث الثلاث لنرى مدى انعكاسها على الزراعة المصرية.

الحرب العالمية الأولى

أدى نشوب تلك الحرب إلى زيادة درجة تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد وتعبئة الموارد. ومع هبوط أسعار القطن من 19 ريال للقنطار عام 1913م إلى 12 ريال للقنطار عام 1914م دخلت الحكومة كمشترية للمحصول منعا لازدياد تدهور أسعاره. كما أصدرت قرارا بتحديد المساحة المنزرعة قطنا بثلث الزمام، حتى يمكن تحويل المساحة المتوفرة إلى زراعة الحبوب، ومنعت تصدير الحبوب للخارج. ويوضح الجدول التالي مدى انعكاس هذه السياسة على التركيب المحصولي، على اعتبار أن التركيب المحصولي لعام 1914م ممثلا للوضع قبل تنفيذ السياسات الحكومية الجديدة، وعام 1915م ممثلا للوضع أثناء الحرب. كما تمثل بيانات عام 1917م الوضع بعد الحرب مباشرة، وذلك على النحو التالي:

أ- المساحة المحصولية:

انخفضت جملة المساحة المحصولية بصفة عامة بنحو 74 ألف فدان بين عامي 1914، 1915م بسبب عدم توفر الأيدي العاملة، حيث قامت السلطات البريطانية بتجنيد عدد كبير من الفلاحين في فيالق الخدمة العسكرية. لتعود وترتفع بعد الحرب عام 1917م بنحو 243 ألف فدان.

ب- محاصيل الغذاء:

بالنسبة لمحاصيل الغذاء بصفة عامة ارتفعت المساحة المنزرعة منها بنحو 435 ألف فدان، وتوفرت محاصيل الغذاء بدرجة كبيرة مما دفع الحكومة مرة أخرى إلى السماح بالتصدير بعد تراكم المخزون من هذه المحاصيل، وعادت المساحة المزروعة منه لتنخفض بعد الحرب بنحو 497 ألف فدان. وبالطبع كان القمح هو المحصول الغذائي الرئيسي الذي تأثر بهذه السياسات، فبعد أن كانت مساحته تمثل نحو 16.6% قبل الحرب ارتفعت إلى 20.6% أثناء الحرب، وعادت لتنخفض بعدها لتصبح 13.9%

ج- محاصيل الأعلاف:

لم تتأثر محاصيل الأعلاف كثيرا أثناء الحرب وذلك لحاجة قوات الاحتلال إليها بغرض تغذية البغال التي كانت تستخدم لنقل العتاد والمؤن العسكرية، بالإضافة لتغذية الماشية وحيوانات المزرعة.

ء- محصول القطن:

كان من الطبيعي أن تنخفض مساحة الأرض المنزرعة قطنا، لصعوبة التصدير أولا، ولانخفاض أسعاره ثانيا حيث انخفضت المساحة المنزرعة منه بنحو 569 ألف فدان، أي ما يزيد عن نصف مليون فدان، وعادت لترتفع بعد الحرب بنحو 481 ألف فدان. وبعد أن كانت المساحة المنزرعة قطنا تمثل نحو 20.4%

قبل الحرب أصبحت تمثل 15.9% فقط أثناء الحرب، وتعود لوضعها الطبيعي 21.8% بعد انتهاء هذه الحرب.

جدول رقم (57) التركيب المحصولي المصري خلال الحرب العالمية الأولى.

(المساحة بالألف فدان)

السنوات	1914		1915		1917	
المحاصيل	المساحة	%	المساحة	%	المساحة	%
محاصيل الغذاء	**3796**	**50.4**	**4231**	**56.7**	**3734**	**48.4**
قمح	1253	16.6	1534	20.6	1076	13.9
ذرة	1820	24.2	1776	23.8	1623	21.1
فول	435	5.8	447	6.0	500	6.5
أرز	42	0.6	132	1.8	263	3.4
بقوليات	198	2.6	290	3.8	210	2.7
قصب	48	0.6	52	0.7	62	0.8
قطن	1755	23.3	1186	15.9	1677	21.8
برسيم	1540	20.4	1545	20.7	1575	20.5
شعير	338	4.5	446	6.0	479	6.2
أخرى	103	1.4	50	0.7	236	3.1
إجمالي	**7532**	**100**	**7458**	**100**	**7701**	**100**

المصدر:- محمد مدحت مصطفى، **التركيب المحصولي المصري: دراسة في المحددات والتطور التاريخي**، الأهرام الاقتصادي، مُلحق خاص، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 18 سبتمبر 1995م، ص 20

الكساد الكبير

كان للكساد العالمي الكبير الذي بدأ منذ عام 1929م أثره على جميع أنحاء العالم بما فيها مصر، كما جاء ذلك الكساد ليعكس خطورة الاعتماد على محصول زراعي واحد خاصة لما تتسم به مرونة عرض وطلب السلع الزراعية بالانخفاض مقارنة بمثيلتها من السلع الصناعية. وذلك بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة في الزراعة والانخفاض النسبي لتكاليفها المتغيرة مما يؤدي لصعوبة

توقف الإنتاج أو خفضه، وعلى العكس من ذلك في الإنتاج الصناعي. وقد أدى هذا الكساد إلى تراكم مخزون القطن وانخفاض أسعاره بشكل كبير مما دفع الحكومة للتدخل بشراء القطن وذلك في 3 نوفمبر 1929م ، ودفعت نحو 16 مليون جنيه خلال عشرة شهور مما دفعها إلى التوقف عن تلك السياسة حيث لم تتمكن هي الأخرى من تسويق ما قامت بشرائه، مع استمرار انخفاض الأسعار ليصل سعر القنطار إلى 14.5 ريال في سبتمبر 1931م بعد أن كان 28.5 ريال في سبتمبر 1930م. وقد بلغ الثمن النقدي لجملة محصول موسم 1931/30م نحو 22 مليون جنيه، بعد أن كان 47 مليون جنيه عام في موسم 1929/28م. وتدخلت الحكومة في تحديد مساحات الأقطان طويلة التيلة بحيث تنخفض المساحة المزروعة منها بنحو 40%. وعموما يوضح الجدول التالي رقم (58) بيان بالتغير الحادث في التركيب المحصولي المصري قبل وبعد أزمة الكساد الكبير بين عامي 1930م، 1932م. حيث يتضح التالي:

أ-محصول القطن:

حدث انخفاض كبير في المساحة المزروعة قطنا من 2.082 مليون فدان إلى 1.094 مليون فدان، أي بمقدار النصف تقريبا حيث انخفضت نسبة المساحة المزروعة من 24.2% إلى 12.6%. وقد توزعت مساحة المليون فدان المتوفرة من زراعة القطن على المحاصيل الأخرى.

ب- محاصيل الغذاء:

حظيت محاصيل الغذاء بالنصيب الأكبر من تلك المساحات، فارتفعت مساحة القمح بمقدار 231 ألف فدان، والفول بمقدار 186 ألف فدان، والذرة الشامية بمقدار 141 ألف فدان، والأرز بمقدار 88 ألف فدان، والبقوليات بمقدار 82 ألف فدان، ثم الذرة الرفيعة بمقدار 86 ألف فدان. وبلغت جملة الزيادة في هذه

المحاصيل مجتمعة 814 ألف فدان. وارتفعت نسبة القمح داخل التركيب المحصولي من 17% إلى 19.5%.

جدول رقم (58) التركيب المحصولي المصري أثناء وبعد أزمة الكساد الكبير.

(المساحة بالألف فدان)

السنوات	1930		1932	
المحاصيل	المساحة	%	المساحة	%
المحاصيل الشتوية	**3925**	**45.6**	**4603**	**52.9**
قمح	1466	17.0	1697	19.5
شعير	332	3.9	352	4.1
فول	424	5.0	592	6.8
بقوليات	164	1.9	246	2.8
برسيم	1464	17.0	1640	18.9
خضر	43	0.5	45	0.5
أخرى	32	0.3	31	0.3
المحاصيل الصيفية والنيلية	**4677**	**54.4**	**4091**	**47.1**
قطن	2082	24.2	1094	12.6
أرز	346	4.0	452	5.2
بقوليات	33	0.4	48	0.6
قصب	54	0.6	70	0.8
ذرة شامية	1827	21.2	1968	22.7
ذرة رفيعة	261	3.1	347	4.0
خضر	58	0.7	61	0.8
أخرى	16	0.2	32	0.4
الإجمالي	**8602**	**100**	**8694**	**100**

المصدر: – وزارة الزراعة، قسم الإحصاء، **كتاب الزراعة السنوي 1933م**، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة، 1935م.

ج- محاصيل الأعلاف:

كان من الطبيعي التحول نحو زيادة الاهتمام بالإنتاج الحيواني الذي يتم تسويقه في الأسواق المحلية، ومن ثم كانت الزيادة في المساحة المزروعة بالبرسيم من 1.464 مليون فدان إلى 1.640 مليون فدان، ويرتفع حجم تمثيله النسبي من 17.0% إلى 18.9% من جملة المساحة المحصولية.

الحرب العالمية الثانية

باندلاع الحرب العالمية الثانية وانقطاع معظم الواردات من المحاصيل المختلفة كان لابد من تدخل الحكومة لتحديد المساحات المزروعة من المحاصيل، خاصة بعد أن قررت الاشتراك في هذه الحرب إلى جانب الحلفاء. وعلى ذلك صدر الأمر العسكري في سبتمبر 1942م بتحديد المساحات المزروعة من القمح والشعير بما لا يقل عن 50% من زمام الدلتا، و60% من باقي الزمام المزروع. ثم صدر القانون رقم 3 لسنة 1942م ليحدد المساحة المزروعة قطنا بما لا يزيد عن 22% من زمام الدلتا، 15% من باقي الزمام المزروع، وعلى أن تُمنع زراعته تماما في أراضي الحياض. ويوضح الجدول التالي رقم (59) التركيب المحصولي المصري خلال الحرب وتُعبر عنه بيانات متوسط المساحة خلال سنوات تلك الحرب (40 – 1944م) مقارنا بالتركيب المحصولي لعام 1950م بعد انتهاء الحرب حيث يتضح أن:

أ-المساحة المحصولية:

ارتفعت جملة المساحة المحصولية بنحو 76 ألف فدان حيث بلغت عام 1950م نحو 9.104 مليون فدان، بينما بلغ متوسط المساحة المحصولية خلال سنوات الحرب نحو 9.028 مليون فدان.

ب-محاصيل الحبوب:

نتيجة للقوانين الخاصة بتحديد مساحات القمح والشعير بلغت المساحة المزروعة منهما نحو 1.9 مليون فدان بنسبة قدرها 20.9%، ثم انخفضت بعد الأزمة إلى نحو 1.5 مليون فدان فقط بنسبة قدرها 16.4% من جملة المساحة المحصولية.

جدول رقم (59) التركيب المحصولي المصري خلال الحرب العالمية الثانية.

(المساحة باللف فدان)

السنوات	متوسط الفترة (40 – 1944م)		1950	
المحاصيل	المساحة	%	المساحة	%
محاصيل الغذاء	**4665**	**51.7**	**3939**	**43.2**
قمح	1631	18.1	1372	15.1
ذرة	1778	19.7	1452	15.9
فول	386	4.3	356	3.9
أرز	578	6.4	488	5.4
بقوليات	207	2.3	189	2.0
قصب	85	0.9	82	0.9
قطن	1120	12.4	1975	21.7
برسيم	1844	20.4	2185	24.0
شعير	254	2.8	117	1.3
ذرو رفيعة	637	7.1	393	4.3
أخرى	441	4.9	417	4.6
فاكهة	67	0.7	78	0.9
إجمالي	9028	100	9104	100

المصدر:

-آلان ريتشاردز، **التطور الزراعي في مصر (1800 – 1980)**، ترجمة: أحمد سيف النصر، كتاب الأهالي رقم (34)، القاهرة، 1991م.

ج- محصول القطن:

ونتيجة للقوانين الخاصة بتحديد مساحة القطن نجد أن تلك المساحة انخفضت إلى نحو 1.1 مليون فدان كمتوسط لسنوات الحرب، ارتفعت إلى نحو مليوني فدان بعد انتهاء الحرب. وارتفعت بالتالي نسبة مساحة القطن من نحو 12.4% إلى نحو 21.7%، وهي زيادة كبيرة للغاية كما نرى.

الفصل الحادي عشر

التركيب النوعي، والانتشار الإقليمي لمحاصيل الحقل

نستعين في توضيح التركيب النوعي والانتشار الإقليمي بفكرة **الهرم النوعي للمحاصيل الحقلية**، وهو عبارة عن هرم يوضح نسبة المساحات المزروعة من كل محصول بحيث يحتل المحصول الأكبر قاعدة الهرم، بينما يحتل المحصول الأصغر قمة هذا الهرم. ونظراً لأن محاصيل الزراعة المصرية تتم زراعتها في ثلاث مواسم خلال السنة الزراعية الواحدة هي: الموسم الشتوي والموسم الصيفي والموسم النيلي، فإنه يلزم في هذه الحالة التعرف على الهرم النوعي لكل موسم على حدة حيث لا يُمكن استبدال زراعة هذه المحاصيل خاصة بين محاصيل الموسم الشتوي من ناحية وبين محاصيل الموسمين الصيفي والنيلي من ناحية أخرى. ولكن يُمكن ضم مساحات الزراعات النيلية إلى مساحات الزراعات الصيفية حيث يُعد الموسم النيلي مُكملاً للموسم الصيفي.

و**المحاصيل الشتوية** هي تلك المحاصيل التي يتم زراعتها في الموسم الشتوي الذي يبدأ عادة في شهر نوفمبر وينتهي في مايو من العام التالي، ومن أهم محاصيله القمح والبرسيم. و**المحاصيل الصيفية** هي تلك المحاصيل التي يتم زراعتها في الموسم الصيفي الذي يبدأ عادة في شهر مارس/إبريل وينتهي في شهر سبتمبر، ومن أهم محاصيله القطن والأرز والذرة الرفيعة. أما **المحاصيل النيلية** فهي تلك المحاصيل التي يتم زراعتها في الموسم النيلي الذي يبدأ عادة في شهر مايو وينتهي في شهر أكتوبر/ نوفمبر، وتُعَد الذرة الشامية

المحصول الرئيسي لهذا الموسم. وتوضح بيانات الجدول التالي مساحات المواسم الزراعية الثلاث، وتطور التوزيع النسبي فيما بينها. حيث تشغل المحاصيل الشتوية نحو نصف المساحة المحصولية خلال التعدادات الزراعية الثلاث، فارتفعت من نحو 45.6% عام 1929م، إلى 48.1% عام 1939م، ثم إلى 49.7% عام 1950م. هذه الزيادة كانت على حساب مساحة المحاصيل النيلية التي أخذت نسبتها في الانخفاض من 22.0% إلى 21.3%، ثم إلى 16.3% بنفس الترتيب السابق. أما المحاصيل الصيفية فقد انخفضت نسبة المساحة التي تشغلها من 32.4% إلى 30.6%، لتعاود الارتفاع وتصل إلى 34.0%.

وبشكل عام نجد أن تزايد نسبة مساحات المحاصيل الشتوية الذي تحقق على المستوى الإجمالي كان نتيجة للتزايد الحادث في مساحات المحاصيل الشتوية في مديريات الوجه البحري، حيث قفزت النسبة من 41.6% عام 1929م إلى 49.6% عام 1950م . بينما انخفضت نسبة مساحة تلك المحاصيل في الوجه القبلي بشكل طفيف من نحو 51.5%، إلى 50.0% خلال نفس الفترة. أما المحاصيل النيلية فقد أخذت في الانخفاض المستمر في كلا الوجهين البحري والقبلي. وبينما ظلت نسبة المحاصيل الصيفية على حالها تقريباً في الوجه البحري نجد أنها أخذت في التزايد في الوجه القبلي حيث ارتفعت من 30.4% عامي 1929م، 1939م إلى 35.7% عام 1950م. ويرجع هذا إلى الاهتمام بتطوير نظم الري الذي يساعد على عملية الري الصيفي.

وبالنظر إلى التوزيع النسبي لمساحات كل موسم زراعي بين الوجهين البحري والقبلي، يتبين بشكل عام ارتفاع نصيب الوجه البحري عام 1929م من 59.9%، إلى 62.5% عام 1950م، بينما انخفض نصيب الوجه القبلي بالنسبة المُكملة، أي من 40.1% إلى 37.5%. وكان ذلك نتيجة طبيعة للتوسع الكبير في نصيب الوجه البحري من المحاصيل الشتوية التي ارتفعت نسبة المساحة التي تشغلها من 54.8% عام 1929م إلى 62.3% عام 1950م، مع انخفاض تلك النسبة في الوجه القبلي من 45.2% إلى 37.7% خلال نفس الفترة. وعلى العكس من ذلك تماماً كان الوضع بالنسبة لمساحة المحاصيل الصيفية التي انخفضت النسبة التي تشغلها في الوجه البحري من 62.5% عام 1929م إلى 60.6% عام 1950م، بينما ارتفعت نسبة مساحة المحاصيل الصيفية في الوجه القبلي من 37.5% إلى 39.4% خلال نفس الفترة. أما المحاصيل النيلية فقد ظلت نسبة توزيعها بين الوجهين ثابتة تقريبا بنسبة تدور حول 67% للوجه البحري، وحول 33% للوجه القبلي.

جدول رقم (60) التوزيع النسبي لمساحات المواسم الزراعية بين الوجهين القبلي والبحري (%)

البيان	شتوي		صيفي		نيلي	
	بحري	قبلي	بحري	قبلي	بحري	قبلي
1929	54.8	45.2	62.5	37.5	66.9	33.1
1939	58.9	41.1	62.1	37.9	68.3	31.7
1950	62.3	37.3	60.6	39.4	67.0	33.0

المصدر:- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام الأول لسنة 1929م**، القاهرة، 1933م. **والتعداد الزراعي العام الثالث لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م.

أما فكرة هرم الانتشار الإقليمي للمحاصيل فيُقصد بها التوزيع النسبي للمحصول على مختلف المديرات، والتي يُمكن حسابه بالنسبة لكل محصول، كما يُمكن رياضياً قياس درجة الانتشار الإقليمي بعدة مقاييس لعل من أهمها مُعامِل جيني لدرجة التركز.

جدول رقم (61) توزيع مساحات الأرز بين الموسمين الصيفي والنيلي في الوجهين البحري والقبلي، بالفدان.

البيان	1929			1950		
	صيفي	نيلي	جملة	صيفي	نيلي	جملة
بحري	380893	23587	404480	675142	–	675142
قبلي	–	19255	19255	10293	15408	25701
جملة	380893	42842	423735	685435	15408	700843

بالنسبة للتداخل بين المحاصيل الصيفية والنيلية فيُمكن القول أن الموسم النيلي مُخصص بالكامل للذرة الشامية حيث تشغل ما يزيد عن 90% جملة المساحة النيلية. أما المحصولين المشتركين بين الموسمين فهما الأرز والذرة الرفيعة، حيث يُزرع الأرز أساسا في الوجه البحري (95.5% عام 1929م، 97.8% عام 1950م) مع استثناء مساحات ضئيل تُزرع في الفيوم ضمن مديريات الوجه القبلي، كما أنه محصول صيفي أساساً (89.9% عام 1929م، 97.8% عام 1950م). أما الذرة الرفيعة فهي تُزرع في الوجه القبلي أساساً (96.5% عام 1929م، 99.4% عام 1950م)، كما أنه محصول صيفي أساساً (79.0% عام 1929م، 86.3% عام 1950م). ولعل ذلك المثال يوضح أسباب ضم الموسمين الصيفي والنيلي عند دراسة التراكيب المحصولية.

جدول رقم (62) توزيع مساحات الذرة الرفيعة بين الموسمين الصيفي والنيلي في الوجهين البحري والقبلي، بالفدان.

البيان	1929			1950		
	صيفي	نيلي	جملة	صيفي	نيلي	جملة
بحري	6814	7779	14593	940	1580	2520
قبلي	320014	79386	399400	341972	53010	394982
جملة	326828	87165	413993	342912	54590	397502

التركيب النوعي لمحاصيل الحقل

سيتم هنا استبعاد مساحة أشجار الفاكهة من المساحة المحصولية الكلية، نظراً لأنها من الزراعات المُعَمرَة. ويعتمد التحليل هنا على المتوسط الحسابي للمساحات المزروعة لسلسة زمنية تبلغ خمسون عاماً، يوضح الجدول رقم (63) متوسط المساحة المزروعة من المحاصيل الحقلية لكل محصول على حدة في الربع الأول من القرن العشرين (1900 – 1924م)، وفي الربع الثاني من نفس القرن (1925 – 1949م). وكان المتوسط العام لتلك المساحة في الربع الأول من القرن العشرين نحو 26.4 ألف فدان، ارتفع إلى 54.8 ألف فدان خلال الربع الثاني، ومن خلال ذلك الجدول يُمكن التعرف على أهم خصائص تركيب المحاصيل الشتوية، وتركيب المحاصيل الصيفية والنيلية خلال هاتين الفترتين.

المحاصيل الشتوية

ارتفع متوسط مساحة المحاصيل الشتوية بشكل عام بنحو 418.4 ألف فدان كمتوسط بين الفترتين (1900 – 1924م)، (1925 – 1949م). **ويحتل محصولي البرسيم والقمح قاعدة الهرم النوعي للمحاصيل الشتوية**، حيث يحتلان معاً نحو 70% من جملة مساحة المحاصيل الشتوية. وقد شهد

محصول البرسيم قفزة كبيرة في المساحة المزروعة حيث ارتفع متوسط تلك المساحة من 1.355 مليون فدان بنسبة 35.2% من جملة مساحة المحاصيل الشتوية خلال الربع الأول من القرن العشرين، إلى 1.702 مليون فدان بنسبة 39.9% خلال الربع الثاني من ذلك القرن. وهو ما يعكس زيادة الاهتمام بالثروة الحيوانية خلال تلك الفترة. أما متوسط المساحة المزروعة **بمحصول القمح** فقد ارتفع من 1.284 مليون فدان بنسبة 33.4%، إلى 1.520 مليون فدان بنسبة 35.6% خلال نفس الفترة، وهو ما يعكس الاهتمام بالمحصول الرئيسي لدقيق الخبز.

جدول رقم (63) توزيع مساحات الأراضي الزراعية على المواسم الزراعية، بالفدان.

البيان	شتوي	صيفي	نيلي	جملة
الوجه البحري				
1929	2270538	1843262	1338702	5452502
1939	2589867	1741493	1326951	5658311
1950	3027609	2010665	1064569	6102843
الوجه القبلي				
1929	1875481	1107209	661987	3644677
1939	1807158	1060548	615375	3483081
1950	1828173	1308682	514525	3661380
الإجمالي العام				
1929	4146019	2950471	2000689	9097179
1939	4397025	2802041	1942326	9141392
1950	4855782	3319347	1589094	9764223

هذه الزيادة الكبيرة في هذين المحصولين كانت على حساب **محصولي المنطقة الوسطى للهرم النوعي، وهما محصولي الفول والشعير** الذين يُشكلان معاً نحو 20% من جملة مساحة المحاصيل الشتوية. فقد انخفض متوسط المساحة المزروعة بمحصول **الفول** من 537.8 ألف فدان بنسبة 14.0% خلال الربع الأول، إلى 421.2 ألف فدان بنسبة 9.9% خلال الربع الثاني. أما متوسط

المساحة المزروعة بمحصول **الشعير** فقد انخفض هو الآخر من 426.0 ألف فدان بنسبة 11.1% خلال الربع الأول إلى 300.2 ألف فدان بنسبة 7.0% خلال الربع الثاني.

جدول رقم (64) التوزيع النسبي لمساحات المواسم الزراعية (%).

البيان	شتوي	صيفي	نيلي	جملة
الوجه البحري				
1929	41.6	33.8	24.6	100.0
1939	45.8	30.8	23.4	100.0
1950	49.6	33.0	17.4	100.0
الوجه القبلي				
1929	51.5	30.4	18.1	100.0
1939	51.9	30.4	17.7	100.0
1950	50.0	35.7	14.3	100.0
الإجمالي العام				
1929	45.6	32.4	22.0	100.0
1939	48.1	30.6	21.3	100.0
1950	49.7	34.0	16.3	100.0

أما **مجموعة المحاصيل الهامشية** فتحتل جميعها نحو 10% من جملة مساحة المحاصيل الشتوية. وقد ازدادت أهمية جميع هذه المحاصيل ما عدا **محصول الترمس** الذي انخفض متوسط المساحة المزروعة به من 62.9 ألف فدان بنسبة 1.6% خلال الربع الأول من القرن العشرين، إلى 40.1 ألف فدان بنسبة 0.9% خلال الربع الثاني. فارتفع متوسط المساحة المزروعة **بمحصول العدس** من 53.9 ألف فدان بنسبة 1.4%، إلى 76.8 ألف فدان بنسبة 1.8% خلال نفس الفترة. وكذلك **محصول الحلبة** الذي ارتفع متوسط المساحة المزروعة به من 57.9 ألف فدان بنسبة 1.5%، إلى 80.0 ألف فدان بنسبة 1.9%. ويجدر الإشارة هنا أيضاً إلى ارتفاع متوسط **مساحة الخضر** من 19.2

ألف فدان بنسبة 0.5%، إلى 54.8 ألف فدان بنسبة 1.3%. بالإضافة إلى زيادة محصولي **الحمص والكتان**.

المحاصيل الصيفية والنيلية

ارتفعت جملة المساحة المزروعة بالمحاصيل الصيفية والنيلية بنحو 542.6 ألف فدان كمتوسط بين الربعين الأول والثاني من القرن العشرين. **ويحتل محصولي الذرة الشامية والقطن قاعدة الهرم النوعي لتلك المحاصيل** ، حيث يحتلان معاً نحو 65% من جملة مساحة المحاصيل الصيفية والنيلية. ورغم ثبات المساحة المزروعة بهذين المحصولين تقريباً خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن زيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل الأخرى أدى لانخفاض الأهمية النسبية لهما داخل التركيب المحصولي، وذلك على النحو التالي: شهد **محصول الذرة الشامية** انخفاضاً في المساحة المزروعة منه حيث انخفض متوسط تلك المساحة من 1.760 مليون فدان بنسبة 45.7% من جملة مساحة المحاصيل الصيفية والنيلية خلال الربع الأول من القرن العشرين، إلى 1.753 مليون فدان بنسبة 39.9% خلال الربع الثاني من ذلك القرن. أما متوسط المساحة المزروعة **بمحصول القطن** فقد انخفض من 1.535 مليون فدان بنسبة 39.8%، إلى 1.513 مليون فدان بنسبة 34.4% خلال نفس الفترة، وهو كما نرى انخفاض طفيف في متوسط المساحة، ولكن انخفاض كبير في الأهمية النسبية.

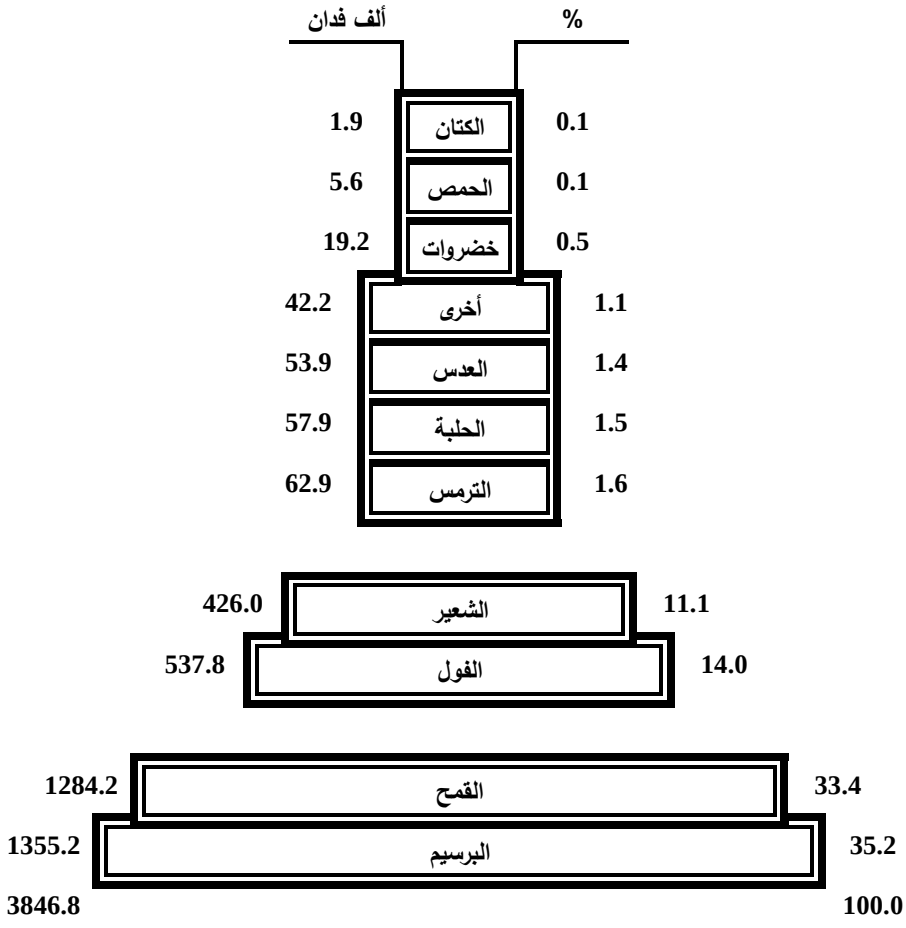

شكل رقم (22) هرم التوزيع النوعي للمحاصيل الحقلية الشتوية خلال الربع الأول من القرن العشرين (1900 – 1924م).

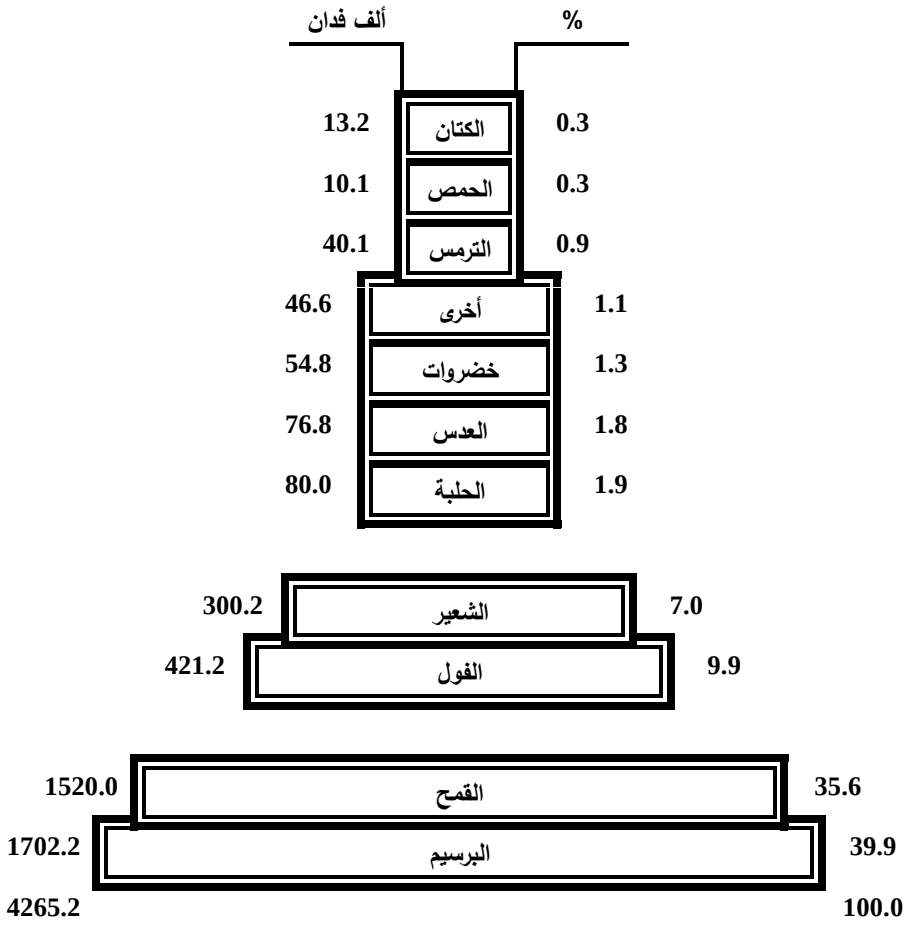

شكل رقم (23) هرم التوزيع النوعي للمحاصيل الحقلية الشتوية خلال الربع الثاني من القرن العشرين (1925 – 1949م).

هذا النقص في هذين المحصولين، بالإضافة إلى المساحات الجديدة المُضافة كانت لصالح جميع المحاصيل الأخرى. **فمحصولي المنطقة الوسطى للهرم النوعي، وهما محصولي الأرز والذرة الرفيعة** الذين يُشكلان معاً ما يقرب من 15% من جملة مساحة المحاصيل الصيفية والنيلية حققا زيادة كبيرة، وذلك على النحو التالي: ارتفع متوسط المساحة المزروعة بمحصول **الأرز** من 213.6 ألف فدان بنسبة 5.5% خلال الربع الأول، إلى 466.8 ألف فدان بنسبة 10.6% خلال الربع الثاني. أما متوسط المساحة المزروعة بمحصول **الذرة الرفيعة** فقد ارتفع هو الآخر من 191.0 ألف فدان بنسبة 5.0% خلال الربع الأول إلى 416.2 ألف فدان بنسبة 9.5% خلال الربع الثاني.

أما **مجموعة المحاصيل الهامشية** فتحتل جميعها نحو 20% من جملة مساحة المحاصيل الصيفية والنيلية. وقد ازدادت أهمية جميع هذه المحاصيل فارتفع متوسط المساحة المزروعة **بمحصول قصب السكر** من 57.2 ألف فدان بنسبة 1.5%، إلى 71.9 ألف فدان بنسبة 1.6% خلال نفس الفترة. وكذلك **محصول الفول السوداني** الذي ارتفع متوسط المساحة المزروعة به من 15.6 ألف فدان بنسبة 0.4%، إلى 21.9 ألف فدان بنسبة 0.5%. كما ارتفع متوسط المساحة المزروعة **بمحصول السمسم** من 9.4 ألف فدان بنسبة 0.2%، إلى 22.0 ألف فدان بنسبة 0.5%. ويجدر الإشارة هنا أيضاً إلى ارتفاع متوسط **مساحة الخضر** من 43.6 ألف فدان بنسبة 1.1%، إلى 95.0 ألف فدان بنسبة 2.2%.

الانتشار الإقليمي لمحاصيل الحقل

توضح دراسة التوزيع الإقليمي لمحاصيل الحقل المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين بعض خصائص الزراعة المصرية، والتي قد يكون من أهمها انخفاض أثر خصائص الإقليم على التركيب المحصولي حتى أنه يُمكن القول مجازاً أن " **مصر كلها إقليم زراعي واحد** ". وقد أوضحت دراسة هرم التوزيع النوعي أنه لم يحدث تغير كبير في المجموعات الرئيسية للمحاصيل، وأن التغير كان يحدث بين المحاصيل داخل كل مجموعة. فالمجموعة الرئيسية تضم المحاصيل: (الذرة – القمح – القطن – البرسيم) بلغت نسبة مساحتها عام 1929م نحو 82.3% ارتفعت إلى 83.1% عام 1950م. والمجموعة الوسطى تضم: (الفول – الشعير – الأرز) بلغت نسبة مساحتها 13.7% انخفضت إلى 12.8% خلال نفس الفترة. والمجموعة الهامشية التي تضم (باقي المحاصيل) بنسبة 4.0% – 4.1%. وفي هذا القسم من الدراسة لم يُمكن إجراء المقارنة من خلال المتوسط الحسابي للسلاسل الزمنية، حيث لم يُمكن توفير مثل هذه البيانات، لذلك سيتم دراسة الموضوع من خلال الدراسة المقارنة للتعدادين الزراعيين الأول لعام 1929م، والثالث لعام 1950م.

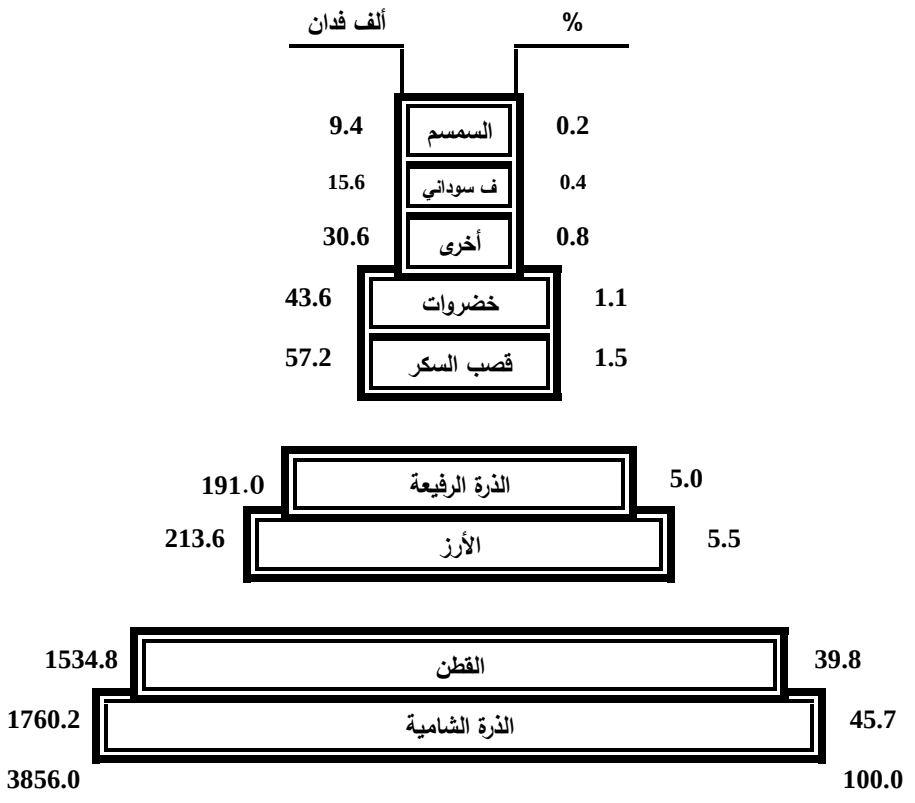

شكل رقم (24) هرم التوزيع النوعي للمحاصيل الحقلية الصيفية والنيلية خلال الربع الأول من القرن العشرين (1900 – 1924م).

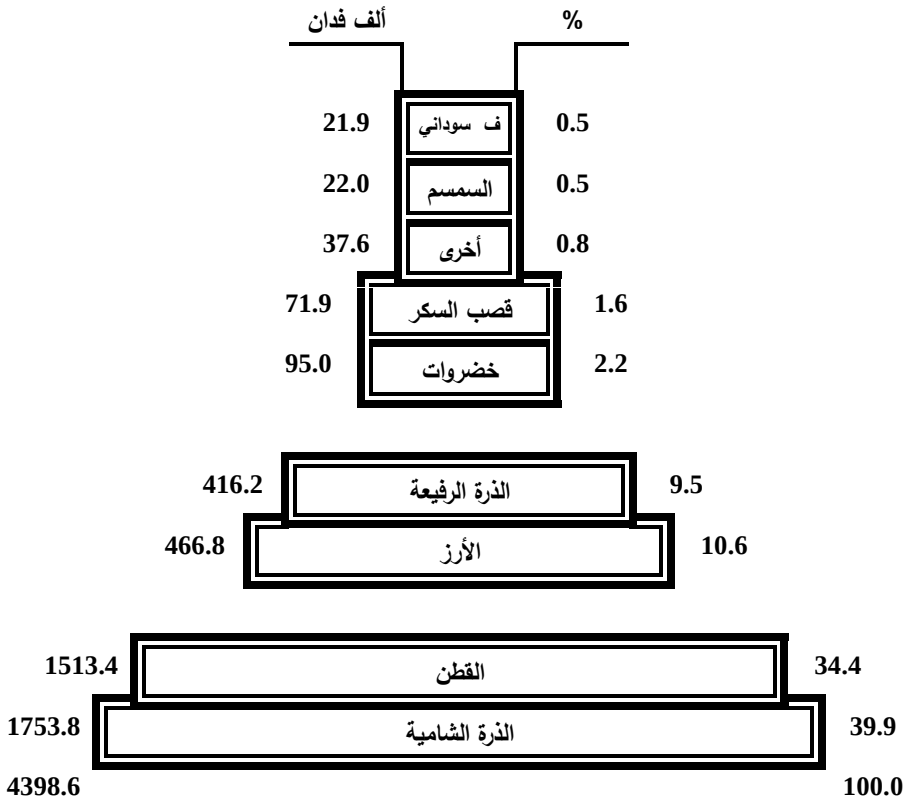

شكل رقم (25) هرم التوزيع النوعي للمحاصيل الحقلية الصيفية والنيلية خلال الربع الثاني من القرن العشرين (1925 – 1949م).

مجموعة المحاصيل الرئيسية

وهي كما ذكرنا المحاصيل الأربعة: الذرة – القمح – القطن – البرسيم، ويشكل محصولي البرسيم والقمح قاعدة هرم المحاصيل الشتوية، بينما يشكل محصولي الذرة والقطن قاعدة هرم المحاصيل الصيفية. ومن ثم يأتي تعاقب زراعة القطن بعد البرسيم، والذرة بعد القمح، وهذه المحاصيل الأربعة تُزرع في جميع مديريات مصر.

أ – **الذرة:** شكل محصول الذرة أهمية قصوى بين المحاصيل الحقلية الأخرى، رغم انخفاض المساحة المزروعة منه من 2.464 مليون فدان بنسبة 27.7% عام 1929م، إلى 1.883 مليون فدان بنسبة 19.9% عام 1950م. ومن الناحية الكلية يُعد محصول الذرة أكثر المحاصيل انتشاراً في جميع المديريات. فنجد أن المساحة المزروعة منه توزعت بين الوجهين البحري والقبلي بنسبة 58.8%، 41.2% عام 1929م، وبنسبة 55.3%، 44.7% عام 1950م. أما من الناحية الصنفية فيزرع في مصر صنفان من الذرة، الأول هو **الذرة الشامية** الذي كانت المساحة المزروعة به تمثل 83.2% من جملة مساحة الذرة عام 1929م، ونحو 78.9% من جملة تلك المساحة عام 1950م. **وتُعَد الذرة الشامية من محاصيل الوجه البحري** حيث بلغت المساحة المزروعة منه في مديريات ذلك الوجه 70.0%، بينما بلغت في الوجه القبلي 30.0%، وتُعد مديريات البحيرة والشرقية والغربية والمنوفية من أكثر المديريات زراعة لذلك المحصول. أما الصنف الثاني فهو **الذرة الرفيعة** الذي كانت المساحة المزروعة به تمثل 16.8% من جملة مساحة الذرة عام 1929م، ونحو 21.1% من جملة تلك المساحة عام 1950م. **وتُعد الذرة الرفيعة من محاصيل الوجه القبلي** حيث بلغت نسبة المساحة المزروعة به في مديريات ذلك الوجه 96.5% عام

1929م، ونحو 99.4% عام 1950م. وتُعَد مديريات سوهاج وأسيوط وقنا من أكثر المديريات زراعة لذلك المحصول.

جدول رقم (65) مساحات الذرة الشامية، والذرة الرفيعة عامي 1929م & 1950م.

البيان	1929م			1950م		
	ذرة شامية	ذرة رفيعة	مجموع	ذرة شامية	ذرة رفيعة	مجموع
بحري قبلي	1434149 615731	14593 399400	1448742 1015131	1039143 446040	2520 394982	1041663 841022
الإجمالي	2049880	413993	2463873	1485183	397502	1882685

ب – القمـح: احـتفظ القمـح أيضـاً بأهميتـه الرئيسـية رغـم انخفـاض المسـاحة المزروعـة بـه مـن 1.493 مليـون فـدان بنسـبة 16.8% عـام 1929م، إلـى 1.385 مليـون فـدان بنسـبة 14.7% عـام 1950م. وهـو أيضـاً مـن أكثـر المحاصيل انتشاراً بين مختلف المديريات، وتوزعت المساحة المزروعة به بين الـوجهين البحـري والقبلـي بنسـبة 56.7%، 43.3% عـام 1929م، وبنسـبة 61.0%، 39.0% عام 1950م. وكانت مديريات البحيرة والشرقية والغربية من أكثر المديريات زراعة له.

ج – القطن: يأتي القطن سيد المحاصيل النقدية بمساحة قدرها 1.841 مليون فدان وبنسبة 20.7% عام 1929م، ثم بمساحة قدرها 1.964 مليون فدان وبنسبة 20.8% عام 1950م. ويُزرع القطن في جميع مديريات مصر، وإن كان يُزرع بصورة رمزية تبلغ نحو ألفي فدان في مديرية أسوان. كما أن مديرية الغربية كانت أكثر المديريات تميزاً في زراعة ذلك المحصول.

ء – البرسيم: وهو المحصول التقليدي الخاص بغذاء الحيوان في الزراعة المصرية، وقد ارتفعت المساحة المزروعة به من 1.520 مليون فدان بنسبة 17.1% عام 1929م، إلى 2.618 مليون فدان بنسبة 27.7% عام 1950م. وهو ما يوضح التوسع الكبير في هذا المحصول، وقد توزعت زراعة هذا المحصول بين الوجهين البحري والقبلي بنسبة قدرها 67.7% – 32.3% عام 1929م، وبنسبة قدرها 71.2% – 28.8% عام 1950م. ويبدوا هنا ارتفاع نصيب الوجه البحري من مساحات ذلك المحصول، إلا أنه لكي تضح معالم تلك الصورة يجب النظر إلى محصول علفي آخر يكاد لا يُزرع إلا في الوجه القبلي وهو محصول **الجلبان**. ورغم انخفاض المساحة المزروعة منه من نحو 18.2ألف فدان إلى نحو 9.9 ألف فدان، إلا أن نصيب الوجه القبلي من المساحات المزروعة به ارتفعت من 73.2% إلى 99.8%.

جدول رقم (66) مساحات البرسيم والجلبان عامي 1929م & 1950م.

البيان	1929م			1950م		
	برسيم	جلبان	إجمالي	برسيم	جلبان	إجمالي
بحري قبلي	1028447 491259	6681 18215	1035128 509474	1863397 754410	22 9919	1863419 764329
الإجمالي	1519716	24896	1544602	2617807	9941	2627748

مجموعة المحاصيل الوسطى

وتضم هذه المجموعة ثلاثة محاصيل هي: الفول، والأرز، والشعير وتُمثل مجتمعة نحو 13% من جملة المساحة المحصولية. ومن هذه المحاصيل الثلاث نجد أن الأرز هو المحصول الإقليمي الوحيد حيث يزرع بالوجه البحري فقط، بينما تنتشر زراعة الفول والشعير في كافة المديريات.

أ – الأرز: شهدت المساحة المزروعة بالأرز زيادة كبيرة حيث ارتفعت من 423.7 ألف فدان بنسبة 4.8% عام 1929م، إلى 700.8 ألف فدان بنسبة 7.4% عام 1950م. وقد تركزت زراعة الأرز في الوجه البحري تماماً، وارتفعت المساحة المزروعة بالأرز في الوجه البحري من 95.5% إلى 96.3% خلال نفس الفترة. وتُعَد مديريات الدقهلية والغربية والبحيرة وكفر الشيخ من أكثر المديريات تخصصاً في زراعة الأرز.

ب – الفول: وهو محصول الغذاء الشعبي للمواطن المصري، ورغم انخفاض المساحة المزروعة منه من 489.9 ألف فدان بنسبة 5.5% عام 1929م، إلى 365.0 ألف فدان بنسبة 3.9% عام 1950م، إلا أنه لم يفقد أهميته الرئيسية في المكون الغذائي المصري. ويُزرع الفول في جميع المديريات، وتوزعت نسبة المساحة المزروعة به بين الوجهين البحري والقبلي من 3.18% – 68.2% عام 1929م، إلى 39.7% – 60.3% عام 1950م. وبعد أن كانت مديريتي أسيوط والمنيا من أهم المديريات التي تقوم بزراعته عام 1929م، أ صبحت مديريتي سوهاج والبحيرة تحتلان نفس المكانة عام 1950م.

ج – الشعير: يُعَد محصول الشعير أهم محاصيل الحبوب التي انخفضت المساحة المزروعة منها، كما انخفضت أهميته النسبية داخل التركيب المحصولي. فقد انخفضت المساحة المزروعة به من 30.1.4 ألف فدان بنسبة 3.4% عام 1929م، إلى 142.3 ألف فدان بنسبة 1.5% عام 1950م. وهو من المحاصيل غير المتخصصة إقليمياً حيث توزعت المساحة المزروعة منه بين الوجهين البحري والقبلي بنسبة 53.0% – 47.0% عام 1929م، وبنسبة 58.4% – 41.6% عام 1950م. إلا أنه رغم هذا الانتشار في زراعته بين

مختلف المديريات، فقد **احتفظت مديرية البحيرة بلقب مديرية الشعير** حيث استأثرت وحدها بنحو 21.0% من جملة مساحة الشعير عام 1929م، ثم ارتفعت تلك النسبة إلى 24.6% عام 1950م.

مجموعة المحاصيل الهامشية

ويُقصد بها مجموعة المحاصيل التي لا تشغل أكثر من 1.0% من جملة المساحة المحصولية، وتضم هذه المجموعة عدد كبير من المحاصيل، كما أنها جميعها من المحاصيل المتخصصة إقليمياً، فيما عدا محصول واحد هو محصول السمسم الذي انتشرت زراعته من الوجه البحري الذي كانت قد بلغت نسبة المساحة المزروعة به 81.9%، خاصة في مديرية الشرقية عام 1929م، إلى الوجه القبلي حيث بلغت نسبة المساحة المزروعة به 61.9%، خاصة في مديريتي أسيوط وسوهاج عام 1950م.

أ – محاصيل الوجه البحري:

يُعَد محصولي الكتان والفول السوداني من أهم المحاصيل الهامشية التي تُزرع في الوجه البحري. فبالنسبة **لمحصول الكتان** نجد أن 74.8% من جملة المساحة المزروعة به كانت تقع في مديريات الوجه البحري عام 1929م، ثم ارتفعت إلى 83.6% عام 1950م. واحتفظت **مديرية الغربية** بأهميتها الأولى في إنتاج ذلك المحصول. أما **محصول الفول السوداني** فقد بدأ فقد محصولاً بحرياً شديداً حيث بلغت نسبة المساحة المزروعة به في مديريات الوجه البحري نحو 90.3%، ثم انخفضت إلى 72.3% عام 1929م. وظلت **مديرية الشرقية** تحتفظ بأهميتها الأولى في إنتاج ذلك المحصول رغم انخفاض نسبة المساحة المزروعة به من 78.7% إلى 57.4%.

ب – محاصيل الوجه القبلي:

تميز الوجه القبلي عموماً بكثرة المحاصيل التي تخصص في إنتاجها، ولعل محاصيل العدس والحمص والحلبة والقصب والقرطم والجلبان من أهم تلك المحاصيل، وذلك على النحو التالي:

- **العدس:** وهو من أشد المحاصيل في التخصص الإقليمي حيث بلغت نسبة مساحة الأراضي المزروعة به في الوجه القبلي 99.7%، أي أنه لا يكاد يُزرع في الوجه البحري. واحتفظت مديرية قنا بأهميتها الأولى في إنتاج ذلك المحصول.
- **الحمص:** وهو أيضا من المحاصيل المتخصصة إقليميا، وبلغت نسبة المساحة المزروعة به في الوجه القبلي عام 1929م نحو 90.1%، ثم انخفضت إلى 87.6% عام 1950م. واحتفظت مديرية أسيوط بأهميتها الأولى في إنتاج ذلك المحصول.
- **الحلبة:** ازداد ذلك المحصول تخصصاً حيث ارتفعت نسبة المساحة المزروعة به من 71.7% عام 1929م إلى 76.8% عام 1950م. واحتفظت مديريتا سوهاج وقنا بأهميتهما الأولى في إنتاج الحلبة.
- **القصب:** وهو محصول السكر الرئيسي في مصر، وقد ازداد تخصصاً إقليمياً هو الآخر حيث ارتفع نسبة المساحة المزروعة به في الوجه القبلي من 90.2% عام 1929م، إلى 92.8% عام 1950م. وظلت مديرية قنا تحتفظ بأهميتها الأولى في إنتاج قصب السكر طوال النصف الأول من القرن العشرين.
- **القرطم:** وهو محصول زيتي أساساً، وارتفعت نسبة المساحة المزروعة به في الوجه القبلي من 90.1% عام 1929م، إلى 100.0% عام 1950م. وقد تخصصت مديرة قنا بالدرجة الأولى في إنتاج هذا المحصول.

- **الجلبان:** وهو محصول علفي أساساً، ارتفعت نسبة المساحة المزروعة به في الوجه القبلي من 73.2% عام 1929م، إلى 99.8% عام 1950م. وقد تخصصت مديرية قنا أيضاً في إنتاج هذا المحصول.

درجة التركز الإقليمي

بعد التعرف على شكل التوزيع الإقليمي لمحاصيل الحقل خلال النصف الأول من القرن العشرين، نحاول الآن التعرف على درجة التركز الإقليمي للمحاصيل. وسوف نستخدم لتحقيق ذلك **معامل جيني لقياس درجة التركز**، وهو مُعامل تنحصر قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، حيث يدل الصفر على المساواة التامة للتوزيع، ويدل الواحد على التركز التام لذلك التوزيع. ومن هنا فكلما اقتربت قيمة المُعامل من الصفر كلما دل على عدم التركز، وكلما اقتربت تلك القيمة من الواحد الصحيح كلما دل على زيادة درجة التركز. ويتضح من الجدول السابق أن **محصول القمح أقل المحاصيل الحقلية تركزاً إقليمياً**، مما يعني أن زراعته واسعة الانتشار في كافة المديريات. وتصل درجة التركز في زراعته إلى 0.25 فقط، تليه المحاصيل الرئيسية: البرسيم – القطن – الذرة الشامية – الفول – الشعير. أما **أكثر المحاصيل الحقلية تركزاً إقليمياً فكان محصول العدس**، مما يعني أنه يُزرع في عدد قليل من المديريات. وتصل درجة التركز في زراعته إلى 0.79، يُشاركه في نفس الدرجة **محصول الجلبان**، ثم يليه محاصيل: الحمص – القرطم – السمسم – القصب، وهي جميعها من المحاصيل الهامشية.

جدول رقم (67) درجات التركز الإقليمي لمحاصيل الحقل المصرية عام 1950م، بمقياس معامل جيني لدرجة التركز.

المحصول	درجة التركز	المحصول	درجة التركز	المحصول	درجة التركز

القمح	0.25	الحلبة	0.49	القصب	0.67
البرسيم	0.34	الترمس	0.57	السمسم	0.71
القطن	0.35	الذرة الرفيعة	0.59	القرطم	0.73
الذرة الشامية	0.35	الكتان	0.60	الحمص	0.77
الفول	0.35	فول سوداني	0.65	الجلبان	0.79
الشعير	0.44	الأرز	0.66	العدس	0.79

المصدر: حُسِبَ بمعرفة المؤلف استناداً إلى بيانات التعداد الزراعي الثالث عام 1950م.

الفصل الثاني عشر

التركيب النوعي، والانتشار الإقليمي لمحاصيل الخضر

توضح بيانات التعدادات الزراعية أن المساحة المنزرعة بالخضروات بلغت 202889 فدان عام 1929م، وارتفعت إلى 318462 عام 1950م. وسوف تتم مناقشة أوضاع مختلف أنواع الخضر من خلال بيانات هذان التعدادان نظراً لعدم توفر سلاسل زمنية كافية لكل نوع من أنواع الخضر. ويمكن تبيان ذلك من خلال مقارنة الهرم النوعي لمساحات أنواع الخضر في أول تعداد زراعي أجري في هذا القرن، وبين الهرم النوعي لمساحات أنواع الخضر في آخر تعداد زراعي أجري في النصف الأول من القرن العشرين، وهو التعداد الخاص بعام 1950م. ويمكن حصر أهم نتائج تلك الدراسة في النقاط التالية:

- احتل محصول الطماطم قاعدة الهرم النوعي للخضر المصرية بدلاً من محصول البصل. بلغ حجم الزيادة في مساحة محصول الطماطم 38.7 ألف فدان بنسبة زيادة قدرها 112.2%، بينما بلغ حجم زيادة محصول الفاصوليا 5.1 الف فدان، ولكن بنسبة زيادة قدرها 896.3%.
- احتلت مديرية البحيرة قاعدة الهرم الإقليمي لمحاصيل الخضر المصرية بنسبة 22.2% بدلاً من مديرية الجيزة، والتي ارتفعت أهميتها النسبية هي أيضا إلى 21.6%.
- كانت أهم خمس مراكز ادارية لإنتاج الخضر في مصر عام 1929م: امبابة / جيزة، كفر الدوار / بحيرة، الجيزة، قليوب جرجا. بينما كانت في

عام 1950م كفر الدوار / بحيرة، امبابة / جيزة، الجيزة، العياط / جيزة، قليوب، أبو حماد / شرقية.

التركيب النوعي لمساحات الخضر

يتناول هذا القسم دراسة مقارنة للتوزيع النوعي لأنواع الخضر المزروعة في مصر بين عامي 1929م، 1950م، وذلك من خلال الهرم النوعي لمحاصيل الخضر في هذين العامين. ثم دراسة لمدى ذلك التغير النوعي سواء كان بالزيادة في المساحة المزروعة من بعض الأنواع، أم بالنقص في تلك المساحة المزروعة لكل محصول. ويوضح ذلك مدى التغير في النمط الإنتاجي لأنواع الخضر الذي عادة ما يكون راجعاً للتغير في النمط الاستهلاكي.

الهرم النوعي لمساحات الخضر عام 1929م

توضح بيانات ذلك العام أن المساحة المزروعة بمحصول **البصل** قد احتلت قاعدة الهرم النوعي، حيث بلغت 55417 فدان، بنسبة 27.3% من جملة مساحة الخضر التي بلغت نحو 202889 فدان. وفي منطقة الوسط الأدنى من الهرم يأتي محصولي **البطيخ والطماطم**، بمساحة قدرها 38395 فدان للبطيخ، وبنسبة 18.9%، وبمساحة قدرها 34535 فدان للطماطم، وبنسبة 17.5%. وفي الوسط الأعلى يأتي محصولي **(الشمام – العجور – المقات)** بمساحة قدرها 14184 فدان، وبنسبة 7.5%، ومحصول **البطاطس** بمساحة قدرها 8773 فدان، وبنسبة 4.3%. أما قمة الهرم فقد احتلتها محاصيل: **قرع الكوسة، الباميه، الباذنجان، الكرنب، القلقاس، اللوبيا، البطاطا، الخيار**، بنسب مئوية تتراوح بين 1.1 – 1.9%. أما المتنوعات فتشغل مساحة قدرها 17043 فدان، وبنسبة إجمالية قدرها 13.2% وهي نسبة عالية كما نرى،

وتوضح مدى تعدد أنواع وأصناف الخضر الأخرى. وتضم مجموعة المحاصيل التي تتراوح أهميتها النسبية بين 0.1 – 0.8%، وهي محاصيل: **الملوخية، الفلفل، الثوم، الخبيزة، اللفت، الجزر، القرنبيط، السبانخ، الفاصوليا، الكرات أبو شوشة، القرع العسلي.** أما باقي محاصيل الخضر فتقل أهميتها النسبية عن 0.1%.

الهرم النوعي لمساحات الخضر عام 1950م

تأتي بيانات تعداد عام 1950م لتوضح أن **محصول الطماطم** احتل قاعدة الهرم بدلاً من محصول البصل، حيث بلغت مساحة محصول الطماطم 73269 فدان، بنسبة قدرها 23.0% من جملة مساحة الخضر في ذلك العام والبالغة 318462 فدان. في الوسط الأدنى يأتي محصولي **البطيخ والبصل** بمساحة قدرها 49800 فدان، وبنسبة 15.6% لمحصول البطيخ. ومساحة قدرها 43442 فدان، وبنسبة 13.6% لمحصول البصل. وفي الوسط الأدنى يأتي محصول **البطاطس** بنسبة 8.4%، ومحصول **(شمام – عجور – مقات)** بنسبة 7.9%، ثم محصول **قرع الكوسة** بنسبة 5.4%، ومحصول **الخيار** بنسبة 4.2%، ومحصول **الباذنجان** بنسبة 2.6%، وأخيراً محصول **البامية** بنسبة 2.1%. أما قمة الهرم فتحتلها محاصيل: **الكرنب، الفاصوليا، الملوخية، البطاطا، اللوبيا، الفلفل** بنسب تتراوح بين 1.4 – 2.0%. ويلاحظ هنا أن مجموعة المحاصيل الأخرى انخفضت أهميتها النسبية إلى 7.1% فقط، وتضم محاصيل: **الثوم، القرنبيط، الخرشوف، البسلة، القلقاس، السبانخ، الجزر، اللفت، الخس، الشليك، والكرات أبو شوشة، والخبيزة، والقرع العسلي** وهي محاصيل تتراوح نسبتها بين 0.1 – 0.9%. أما باقي المحاصيل فتنخفض أهميتها النسبية عن 0.1%.

التغير النوعي في محاصيل الخضر

بدراسة التغير في التركيب النوعي لمحاصيل الخضر المصرية بين عامي 1929م، و1950 م يتبين ارتفاع الأهمية النسبية لبعض الأنواع، وانخفاض الأهمية النسبية لأنواع أخرى، علماً بأن المساحة المطلقة لغالبية المحاصيل قد ارتفعت. وسوف نُقتصر في الإشارة هنا على المحاصيل الرئيسية فقط وهي محاصيل:

أنواع ازدادت أهميتها

- **محصول الطماطم**، ارتفعت مساحة الطماطم من 34.5 ألف فدان إلى 73.3 ألف فدان، كما ارتفعت الأهمية النسبية لها من 17.5% إلى 23.5%.
- **محصول الشمام والعجور والمقات**، ارتفعت المساحة المزروعة بتلك المحاصيل الثلاث من 14.2 ألف فدان إلى 25.3 ألف فدان، كما ارتفعت الأهمية النسبية لها من 7.5% إلى 7.9%.
- **محصول البطاطس**، ارتفعت المساحة المزروعة بالبطاطس من نحو 8.8 ألف فدان إلى نحو 26.7 ألف فدان، كما ارتفعت الأهمية النسبية لتلك المساحة من 4.3% إلى 8.4%.
- **محصول قرع الكوسة**، ارتفعت المساحة المزروعة من نحو 3.75 ألف فدان إلى نحو 1.72 ألف فدان، كما ارتفعت الأهمية النسبية لها من 1.9% إلى 5.4%.
- **محصول البامية**، ارتفعن المساحة المزروعة من 3435 فدان إلى 6564 فدان، وارتفعن الأهمية النسبية من 1.7% إلى 2.1%.

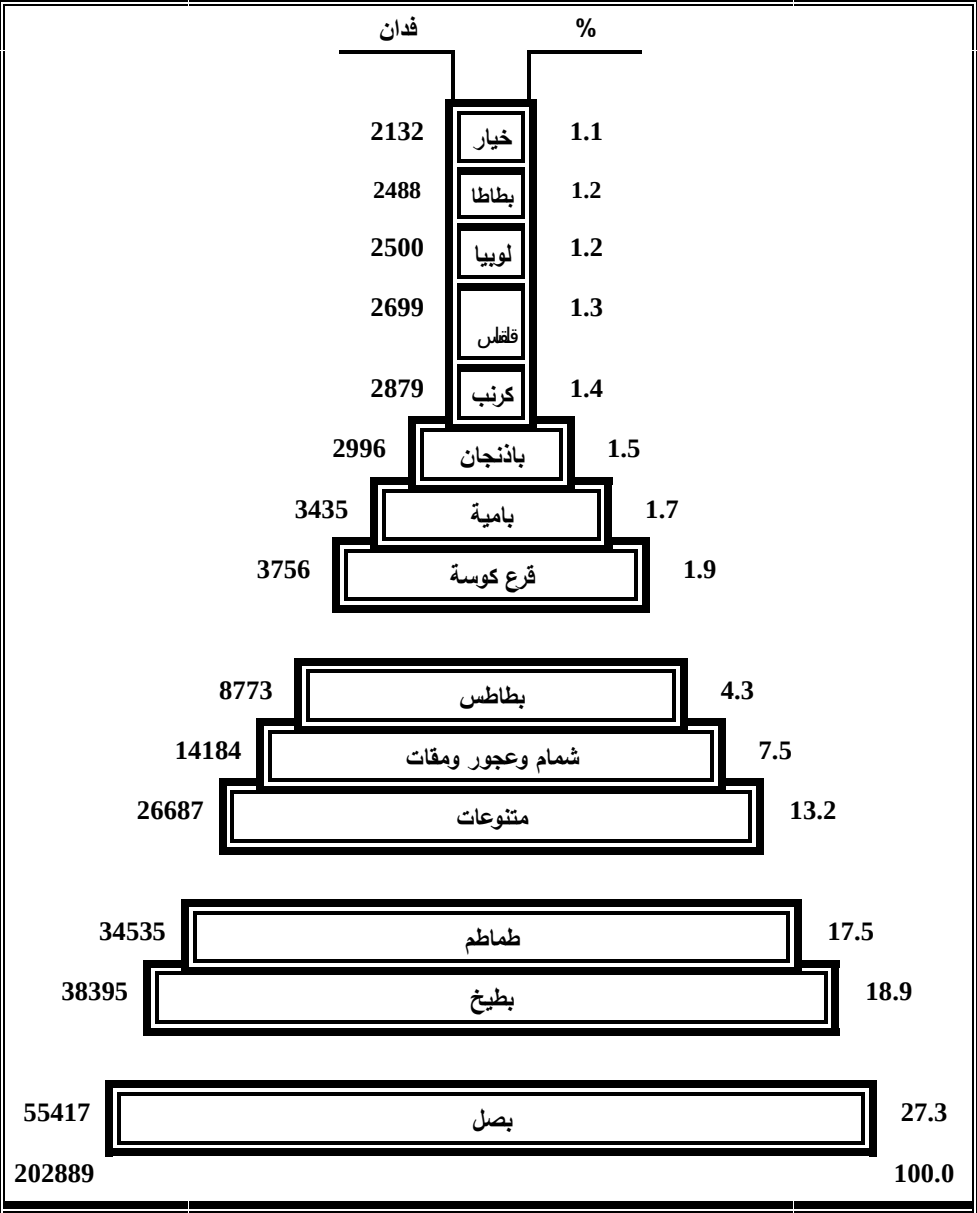

شكل رقم (26) هرم التوزيع النسبي لمساحة أنواع الخضروات وفقاً لبيانات التعداد الزراعي لعام 1929م.

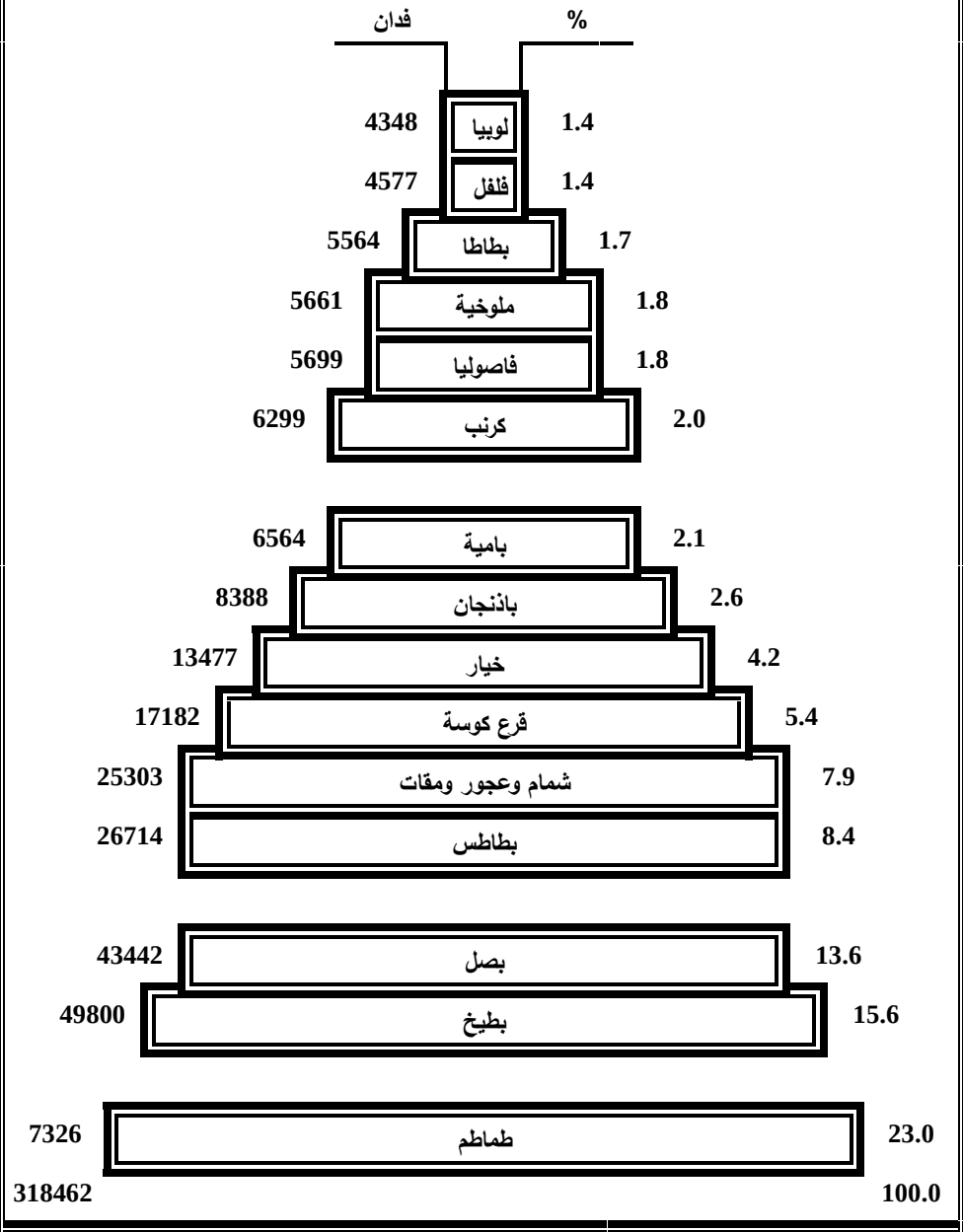

شكل رقم (27) هرم التوزيع النسبي لمساحة أنواع الخضروات وفقاً لبيانات التعداد الزراعي لعام 1950م.

مساحة المتنوعات تبلغ نحو 22610 فدان، وبنسبة قدرها 7.1%.

أنواع تدهورت أهميتها

هناك عدد ضئيل من المحاصيل التي انخفضت أهميتها، وانخفضت المساحة المزروعة بها، ويُمكن توضيح ذلك النحو التالي:

- **محصول البصل**، ويُمثل أهم المحاصيل التي تدهورت مساحتها، وتدهورت أيضا أهميتها النسبية، حيث انخفضت المساحة من نحو 55.4 ألف فدان إلى نحو 43.4 ألف فدان، وانخفضت الأهمية النسبية له انخفاضا كبيرا من 27.3% إلى 13.6%.
- **محصول البطيخ**، رغم ارتفاع المساحة المزروعة بالبطيخ من 38.4 ألف فدان إلى 49.8 ألف فدان، إلا أن أهميته النسبية قد انخفضت من 18.9% إلى 15.6%.
- **محصول القلقاس**، وهو من المحاصيل التي تُزرع بمساحات ضئيلة، وقد انخفضت المساحة المزروعة بالقلقاس من 2699 فدان إلى 1586 فدان، وانخفضت أهميته النسبية داخل الهرم النوعي من 1.3% إلى 0.1%.
- **محصول الخبيزة**، يُعَد محصول الخبيزة من أهم المحاصيل التي انخفضت مساحتها وانخفضت أيضا أهميتها النسبية، وترجع تلك الأهمية لكون أن هذا المحصول يُمثل جانبا هاما في النمط الغذائي للفلاح المصري من الخضروات نظراً لرِخص ثمنه، كما أنه كان يُزرع بصفة مستقلة في مساحة قدرها 994 فدان انخفضت إلى 256 فدان فقط، حيث أصبح يُزرع في مساحات صغيرة متناثرة، ومن هنا أيضاً فقد انخفضت أهميته النسبية من حوالي 0.5% إلى حوالي 0.1% فقط.

حجم ونسب التغير النوعي في مساحات الخضر

بدراسة حجم ونسب التغير في مساحات الخضر وفقاً للنوع فيما بين عامي 1929م، و 1950م تبين أن اتجاه التغير بالزيادة كان من نصيب جميع أنواع الخضر ما عدا محصول البصل بصفة أساسية. حيث **انخفضت** المساحة المزروعة من البصل بمقدار 12 ألف فدان، وبنسبة انخفاض قدرها 21.6%. أما محصول القلقاس فقد **انخفضت** المساحة المزروعة به بمقدار 1113 فدان، وبنسبة انخفاض قدرها 41.2%.

أما **أكبر نسبة تغير بالزيادة** فكانت من نصيب **محصول الفاصوليا** التي بلغت 896.3%، يليها محصول الخيار بنسبة 532.1%، ثم قرع الكوسة بنسبة 357.4%، ثم محصول الفلفل بنسبة 242.1%، والملوخية بنسبة 240.4%، والبطاطس بنسبة 204.5%. وعل الجانب الآخر نجد أن **أقل نسبة زيادة** قد تحققت في محصول اللفت بنسبة 3.2%، ومحصول البطيخ بنسبة 29.7%، ثم محصول اللوبيا بنسبة 73.9%.

الانتشار الإقليمي لمساحات الخضر

بدراسة مدى التغير في الانتشار الإقليمي لمساحات الخضر بين عامي 1929م، و 1950م، يتبين لنا حجم التغير والتبدل بين المديريات الرئيسية، وكذلك بين أهم المراكز الإدارية في إنتاج الخضر، ذلك على النحو التالي:

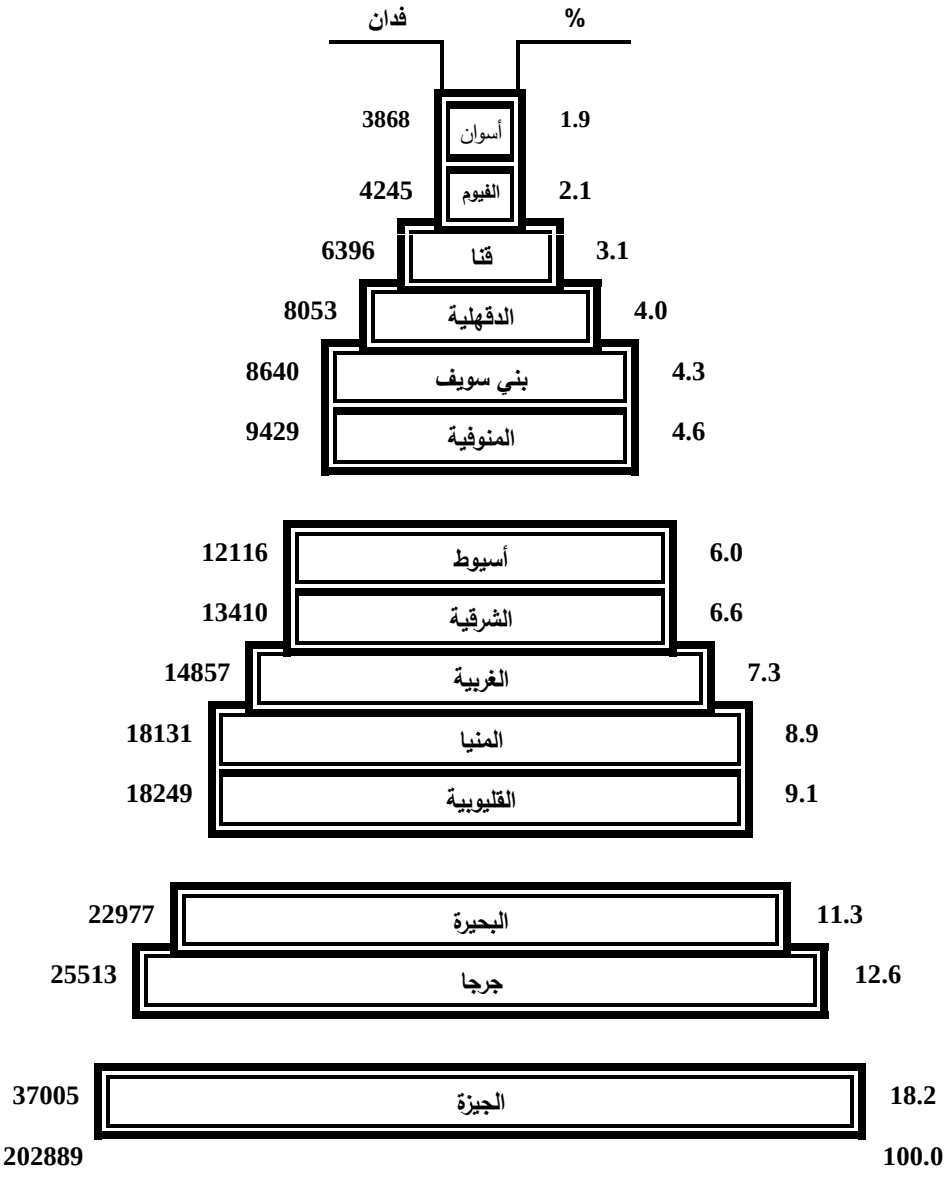

شكل رقم (28) هرم التوزيع النسبي الإقليمي لمساحات الخضر عام 1929م على مستوى المديريات.

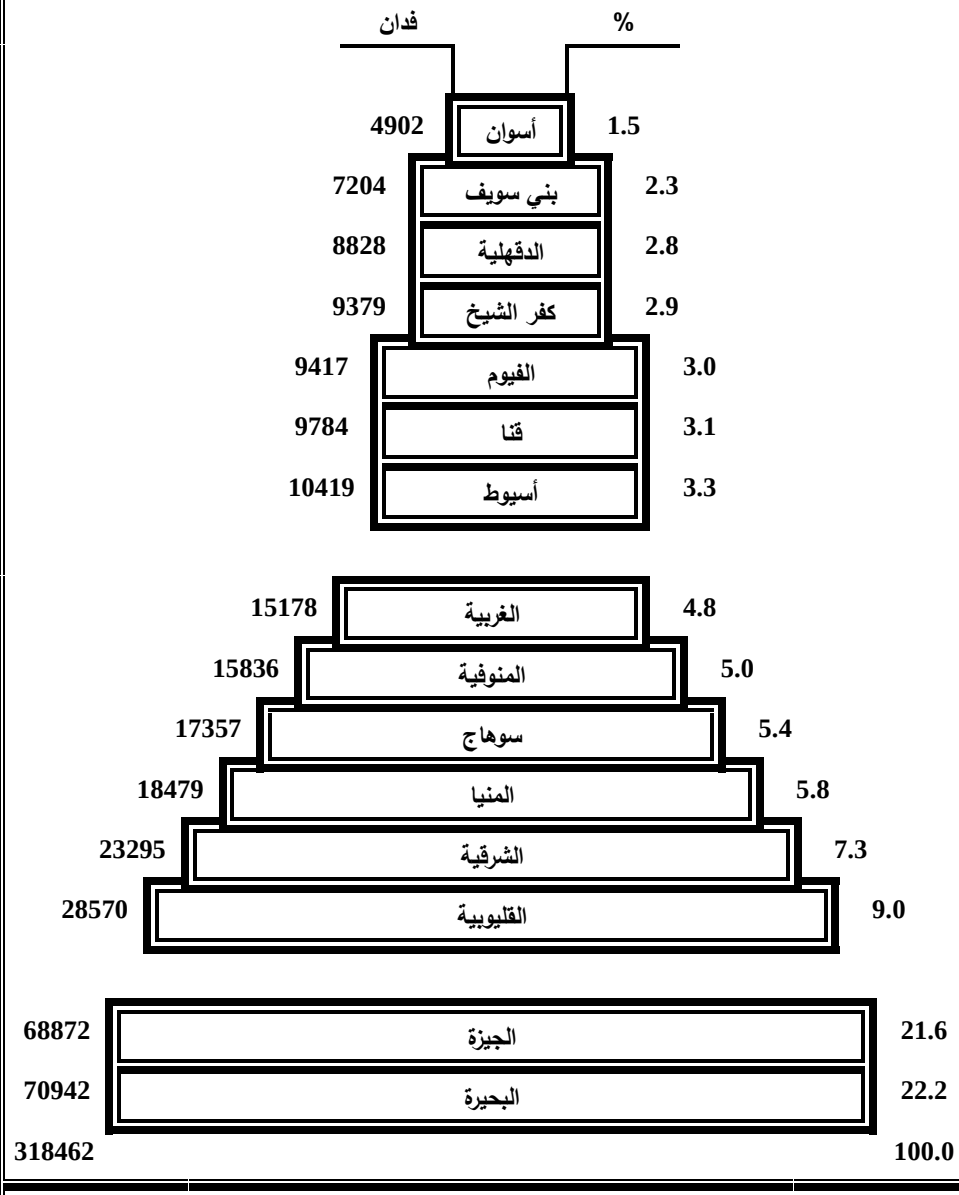

شكل رقم (29) هرم التوزيع النسبي الإقليمي لمساحات الخضر عام 1950م على مستوى المديريات.

الانتشار الإقليمي وفقاً للمساحة المزروعة عام 1929م

بدراسة الانتشار الإقليمي للمساحات التي شغلتها محاصيل الخضر المصرية عام 1929م يتبين أن مديرية الجيزة قد احتلت قاعدة هرم التوزيع الإقليمي بنسبة قدرها 18.2%، أما الوسط الأدنى للهرم فقد احتلته مديريتا جرجا والبحيرة بنسبة 12.6% للأولى، 11.3% للثانية. ثم تأتي مديريات القليوبية، المنيا، الغربية، الشرقية، أسيوط بنسب قدرها 9.1% – 8.9% – 7.3% – 6.6% 6.0% على الترتيب. وفي قمة الهرم تأتي مديريات المنوفية، بني سويف، الدقهلية، قنا، الفيوم، أسوان بنسب قدرها 4.6% – 4.3% – 4.0% – 3.1% – 2.1% – 1.9% على الترتيب.

الانتشار الإقليمي وفقاً للمساحة المزروعة عام 1950م

وفي عام 1950م شاركت مديرية البحيرة مديرية الجيزة في قاعدة الهرم، بل وأزاحتها من تلك القاعدة بنسبة ضئيلة، حيث بلغت تلك النسبة لمديرية البحيرة 22.2%، ولمديرية الجيزة 21.6%. أما وسط هرم التوزيع الإقليمي فقد احتلته مديريات القليوبية، الشرقية، المنيا، سوهاج، المنوفية، الغربية بنسب قدرها 9.0% – 7.3% – 5.9% – 5.4% – 5.0% – 4.8%. أما قمة الهرم فقد احتلتها مديريات أسيوط، قنا، الفيوم، كفر الشيخ، الدقهلية، بني سويف، أسوان بنسب قدرها 3.3% – 3.1% – 3.0% – 2.9%– 2.8% – 2.3% – 1.5% على الترتيب.

حجم ونسب التغير في المساحات بين المديريات

بدراسة حجم ونسب التغير في مساحات الخضر بين المديريات وفقاً للنوع فيما بين عامي 1929م، و 1950م تبين أن اتجاه التغير بالزيادة كان من نصيب جميع المديريات ما عدا مديريات بني سويف، أسيوط، وسوهاج. حيث جاءت مديرية سوهاج في المركز الأول من حيث حجم انخفاض المساحة، والذي بلغ نحو 8.2 ألف فدان، تليها مديرية أسيوط بمساحة 1.7 ألف فدان، ثم بني سويف بنحو 1.4 ألف فدان.

أما **أكبر نسبة تغير بالزيادة** فكانت من نصيب **مديرية البحيرة** التي بلغت 208.7%، تليها مديرية الفيوم بنسبة 121.8%. ثم مديرية الجيزة بنسبة 86.1%، ومديرية الشرقية بنسبة 73.7%، ومديرية المنوفية بنسبة 67.9%، ومديرية القليوبية بنسبة 56.6%. أما **أقل نسبة زيادة** فقد حققتها مديرية المنيا التي ازدادت مساحة الخضر بها بنسبة 1.9%، تليها مديرية الغربية بنسبة 2.2%، والدقهلية بنسبة 9.6%. وبشكل عام فقد ازدادت المساحة المزروعة بالخضر في مديريات الوجه البحري بنسبة 97.8%، بينما ازدادت مساحة الخضر في مديريات الوجه القبلي بنسبة قدرها 26.3%.

أما بالنسبة **لأكبر حجم تغير بالزيادة** فكان من نصيب مديرية البحيرة التي ازدادت مساحة الخضر بها بمقدار 48.0 ألف فدان، ومما يُذكر هنا أن مديرية البحيرة تُعد المديرية الزراعية الأكثر اتساعاً. ثم تأتي مديرية الجيزة في المركز الثاني من حيث حجم التغير، وذلك بمساحة قدرها 31.9 ألف فدان 1.59. ثم مديريات القليوبية والشرقية، التي ازدادت بها مساحة الخضر بمقدار

10.3 ألف فدان، 9.9 ألف فدان على الترتيب. أما **أقل المديريات زيادة** في مساحات الخضر فكانت مديريتي الغربية والمنيا حيث بلغ حجم الزيادة في الأولى 321 فدان، وفي الثانية 348 فدان.

أهم المراكز الإدارية في إنتاج الخضر

في محاولة للتعرف على أهم المراكز الإدارية في إنتاج الخضر يتبين حدوث نوع من التبدل بين هذه المراكز، وكذلك ظهور مراكز جديدة، وذلك على النحو التالي: بالنسبة لبيانات عام 1929م أمكن حصر 15 مركزا إداريا تزيد المساحات المنزرعة فيها بمحاصيل الخضر عن 4000 فدان، علماً بأن إجمالي عدد المراكز الإدارية في ذلك العام بلغت 80 مركزاً، وجملة المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر 202.9 ألف فدان.

-**المجموعة الأولى:** وهي تلك المراكز التي تزيد المساحات المنزرعة فيها عن عشرة آلاف فدان : مركز **امبابة / الجيزة** في المقدمة بمساحة قدرها 15804 فدان، يليه **كفر الدوار / بحيرة** بمساحة 10212 فدان.

-**المجموعة الثانية:** وهي تلك المراكز التي تتراوح المساحات المنزرعة فيها بين 6000 – 10000 فدان: وتضم مركز **الجيزة** بمساحة 9324 فدان، ومركز **قليوب** بمساحة 8288 فدان، ومركز **جرجا** بمساحة 7746 فدان، ثم **العياط / جيزة** بمساحة 6954 فدان، **والزقازيق / شرقية** بمساحة 6757 فدان.

-**المجموعة الثالثة:** وتضم المراكز الإدارية التي تتراوح المساحات المنزرعة فيها بمحاصيل الخضر بين 5000 – 6000 فدان، وهي على الترتيب مراكز: **البلينا / جرجا، طهطا / جرجا، الصف / جيزة.**

- **المجموعة الرابعة:** وتضم المراكز الإدارية التي تتراوح مساحات الخضر بها بين 4000 – 5000 فدان، وهي على الترتيب مراكز: **مغاغة / المنيا، شبين القناطر / قليوبية، أسيوط، أبو حمص / بحيرة، سوهاج / جرجا.**

وبالنسبة لبيانات عام 1950م أمكن حصر 12 مركزا إداريا تزيد المساحات المنزرعة فيها بمحاصيل الخضر عن 5000 فدان، علماً بأن إجمالي عدد المراكز الإدارية في ذلك العام بلغت 105 مركزاً إدارياً، وجملة المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر 318.5 ألف فدان.

-**المجموعة الأولى:** وتضم المراكز التي تزيد مساحات الخضر بها عن 20.0 ألف فدان، وهي: مركز **كفر الدوار / بحيرة** بمساحة 34152 فدان، مركز **امبابة / جيزة** بمساحة 23111 فدان.

- **المجموعة الثانية:** وتضم المراكز التي تتراوح مساحات الخضر بها بين 6000 – 14000 فدان، وهي: مركز **العياط / جيزة** بمساحة 13974 فدان، مركز **قليوب** بمساحة 9699 فدان، مركز **أبو حماد / شرقية** بمساحة 8485 فدان، مركز **الصف / جيزة** بمساحة 7932 فدان، **فاقوس / شرقية** بمساحة 6989 فدان، **رشيد / بحيرة** بمساحة 6973 فدان، **البرلس / كفر الشيخ** بمساحة 6885 فدان.

-**المجموعة الثالثة:** وتضم المراكز التي تتراوح مساحات الخضر بها بين 5000 – 6000 فدان، وهي على الترتيب: **ضواحي مصر / قليوبية، أشمون، منوفية الخانكة / قليوبية.**

الفصل الثالث عشر

التركيب النوعي، والانتشار الإقليمي لأشجار الفاكهة

توضح بيانات التعدادات الزراعية أن أعداد أشجار الفاكهة قد ارتفعت من نحو 12.48 مليون شجرة عام 1929م إلى نحو 17.99 مليون شجرة عام 1939م، ثم إلى 26.17 مليون شجرة عام 1950م. وبالمقابل ارتفعت المساحة التي شغلتها تلك الأشجار من 54.261 ألف فدان إلى 73.921 ألف فدان، ثم إلى 105.666 ألف فدان بنفس ترتيب سنوات التعداد. وقد صاحب تلك الزيادة في أعداد أشجار الفاكهة، وفي المساحة التي تشغلها تغيراً في التركيب النوعي لهذه الأشجار، ويمكن تبيان ذلك من خلال مقارنة الهرم النوعي لأشجار الفاكهة في أول تعداد زراعي أجري في هذا القرن، وبين الهرم النوعي لأشجار الفاكهة في آخر تعداد زراعي أجري في النصف الأول من القرن العشرين، وهو التعداد الخاص بعام 1950م. ويمكن حصر أهم نتائج دراسة أشجار الفاكهة عند منتصف القرن العشرين في النقاط التالية:

- حلت أشجار العنب محل أشجار النخيل في قاعدة الهرم النوعي لأشجار الفاكهة المصرية.
- ظلت المحاصيل الرئيسية الخمس (البرتقال – النخيل – اليوسفي – العنب – التين) على حالها، أما المحصول السادس فقد تغير من الليمون إلى الموز.
- المحصول الوحيد الذي تدهورت أعداد أشجاره، وكذلك أهميته النسبية كان محصول أشجار النخيل (البلح).

- أن مديرية البحيرة كانت حديقة الفاكهة الرئيسية لمصر حيث استحوذت على خُمس مساحة أشجار الفاكهة، تليها مديرية القليوبية بنسبة 14.6%.
- أن أشجار البرتقال كانت أكثر المحاصيل انتشارا بين المديريات حيث تواجدت ضمن المحاصيل الخمس الرئيسية في جميع المديريات، يليها العنب في 13 مديرية، ثم النخيل في 12 مديرية، فاليوسفي في 10 مديريات.
- احتلت مديرية البحيرة الأهمية النسبية الأولى في ثلاث محاصيل هي (العنب – الجوافة – الموز)، واحتلت مديرية القليوبية الأهمية النسبية الأولى في ثلاث محاصيل أخرى هي (البرتقال – اليوسفي – التين)، واحتلت مديرية الفيوم الأهمية النسبية الأولى في محصولين هما (الزيتون – المشمش). أما كفر الشيخ فقد احتلت الأهمية الأولى في النخيل، والشرقية الأهمية الأولى في المانجو، وأخيراً تحتل مديرية أسيوط الأهمية النسبية الأولى في الرمان.

التركيب النوعي لأشجار الفاكهة

يتناول هذا القسم دراسة مقارنة بين التوزيع النوعي لأشجار الفاكهة وفقاً لبيانات التعداد الزراعي الأول لعام 1929م، وبيانات التعداد الزراعي لعام 1950م. حيث تُساعد النتائج المُتحصل عليها في التعرف على التغير في نمط ذلك التركيب.

الهرم النوعي لأشجار الفاكهة عام 1929م

توضح بيانات ذلك العام أن أعداد **أشجار النخيل** قد احتلت قاعدة الهرم النوعي، حيث بلغ عددها نحو 3.5 مليون نخلة، بنسبة 28.1% من جملة عدد

أشجار الفاكهة التي بلغت نحو 12.5 مليون شجرة. أما المنطقة الوسطى من الهرم فقد احتلتها **أشجار العنب** التي بلغ عددها نحو 1.75 مليون شجرة، وبنسبة 14.0% . ثم **أشجار التين** بعدد 1.67 مليون شجرة، وبنسبة قدرها 13.4%. تليها **أشجار البرتقال** التي بلغ عددها 1.64 مليون شجرة، وبنسبة 13.1% **وأشجار اليوسفي** بعدد 1.43 مليون شجرة، وبنسبة 11.2% . أما المنطقة التالية في الهرم فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، يضم القسم الأدنى **أشجار الليمون** (أضاليا – حلو – مالح) **والجوافة والموز**، التي بلغت أعدادها 639 ألف، 585 ألف، 340 ألف شجرة على الترتيب، وبنسب قدرها 5.2%، 4.7%، 2.7% على نفس الترتيب. ثم يأتي القسم الثاني بأشجار: **الرمان – المشمش – النارنج – المانجو – الخوخ** بأعداد تراوحت بين 100 – 162 ألف شجرة لكل نوع وبنسب تراوحت بين 0.8 – 1.2%. أما القسم الثالث وهو أعلى الأقسام فقد احتلته أشجار: **الزيتون – التفاح – البرقوق – الكمثرى**، بأعداد تراوحت بين 16 – 67 ألف شجرة لكل نوع، وبنسب تراوحت بين 0.1 – 0.5%.

وعلى ذلك يمكن القول أن المحاصيل الخمس الرئيسية في ذلك العام هي محاصيل: **البلح – العنب – التين – البرتقال – اليوسفي**، حيث بلغت جملة أعداد أشجارها نحو عشرة ملايين شجرة، وبنسبة تُقدر بنحو 80% من جملة عدد أشجار ذلك العام. وتُشكل المحاصيل الثلاث التالية: **الليمون – الجوافة – الموز** نحو 12% من جملة عدد أشجار الفاكهة. وبالتالي لا تمثل باقي محاصيل الفاكهة إلا نحو8% فقط من عدد أشجار الفاكهة.

أما بالنسبة لهرم **التوزيع النسبي للمساحات** التي شغلتها أشجار الفاكهة المختلفة فإننا نجد بعض التباين، خاصة في منطقة ما بعد قاعدة الهرم التي احتلتها أيضاً المساحة التي تشغلها أشجار النخيل والتي بلغت نحو 23.8 ألف فدان، وبنسبة قدرها 43.9% من جملة المساحة التي شغلتها أشجار الفاكهة والبالغة نحو 54.3 ألف فدان. تأتي بعد ذلك المساحة التي تشغلها **أشجار البرتقال** 7.2 ألف فدان، بنسبة 13.2% من جملة المساحة. ثم تأتي محاصيل: **اليوسفي – العنب – الليمون – الجوافة – التين**، التي شغلت مساحات قدرها: 5.1 ألف – 4.7 ألف – 3.1 ألف – 2.5 ألف – 2.5ألف فدان على الترتيب. وعند المقارنة بين التوزيعين: التوزيع وفقاً لعدد الأشجار، والتوزيع وفقاً للمساحة المشغولة يتبين أن هناك أربعة محاصيل رئيسية ترتفع أهميتها العددية النسبية كثيراً عن أهميتها النسبية في المساحة وذلك لارتفاع كثافة عدد الأشجار في وحدة المساحة (الفدان) وهذه المحاصيل تحديداً:: **محصول العنب**، يُشكل 14.0% من جملة عدد أشجار الفاكهة، ويشغل 8.6% فقط من جملة مساحة أشجار الفاكهة . **محصول التين**، يُشكل 13.4% من جملة العدد، ويشغل 4.1% فقط من جملة المساحة. **محصول الموز**، ويُشكل 2.7% من جملة العدد، ويشغل 1.7% من جملة المساحة. محصول اليوسفي، ويُشكل 11.2% من جملة العدد، ويشغل 9.4% من جملة المساحة. أما المحاصيل الرئيسية التي تنخفض أهميتها العددية عن أهميتها المساحية فهي محاصيل: **محصول البلح**، يُشكل نخيل البلح 28.1% من جملة العدد ويشغل 43.9% من المساحة. **محصول المانجو**، يُشكل 0.9% من جملة عدد الأشجار ويشغل 1.4% من جملة المساحة. وهناك محاصيل تقترب أهميتها النسبية من حيث عدد الأشجار مع أهميتها النسبية من حيث المساحة التي تشغلها مثل محاصيل: **محصول البرتقال**، يُشكل 13.1% من جملة عدد

أشجار الفاكهة ويشغل 13.2% من جملة المساحة التي تشغلها تلك الأشجار. **محصول الجوافة** يُشكل 4.7% من جملة عدد الأشجار، ويشغل 4.5% من جملة مساحة أشجار الفاكهة.

الهرم النوعي لأشجار الفاكهة عام 1950م

تأتي بيانات تعداد عام 1950م لتوضح أن هناك تغير كبيراً قد حدث في ترتيب أشجار الفاكهة داخل هرم التوزيع النوعي عند منتصف القرن العشرين، وذلك خلال عشرون عاماً فقط وهي المساحة الزمنية الفاصلة بين التعدادين. فقد احتلت **أشجار العنب** قاعدة الهرم وبلغ عددها 8.5 مليون شجرة، وبنسبة 32.3% من جملة أعداد أشجار الفاكهة والتي بلغت نحو 26.2 مليون شجرة. تليها **أشجار البرتقال** التي بلغ عددها نحو 4.44 مليون شجرة، بنسبة قدرها 17.0% ثم أشجار النخيل بعدد 3.3 مليون نخلة، وبنسبة 12.6%. ثم أشجار كل من: **الموز والتين واليوسفي** بعدد نحو مليوني شجرة لكل منهم وبنسبة 7.7% من جملة المساحة. أما المنطقة الوسطى من الهرم النوعي فتضم ثلاثة محاصيل هي: **الجوافة والليمون والمانجو**، وتبلغ أعداد أشجارها نحو 137 ألف، 810 ألف، 740 ألف شجرة على الترتيب، وبنسب قدرها 4.3% – 3.1% – 2.8% عل نفس الترتيب. أما المنطقة العليا من الهرم فتحتلها مجموعة من أشجار الفاكهة قليلة العدد هي أشجار: **الرمان – المشمش – الزيتون – الخوخ – الكمثرى – البرقوق – التفاح – النارنج**، قد تراوحت أعداد تلك الأشجار ما بين 90 ألف إلى 150 ألف شجرة، وبنسب تُقدر بنحو 0.3 – 1.1% من جملة عدد الأشجار.

وعلى ذلك يمكن القول أن هناك ستة محاصيل رئيسية هي: **العنب – البرتقال – النخيل – الموز – التين – اليوسفي** تبلغ جملة أعداد أشجارها نحو 22.2 مليون شجرة، وبنسبة تُقدر بنحو 85% من جملة عدد الأشجار. وتُشكل المحاصيل الثلاث التالية: **الجوافة – الليمون – المانجو** نسبة 10.3%. وبذلك لا يتبقى للمحاصيل الفاكهية الأخرى سوى نسبة تقل عن 5.0%.

أما بالنسبة لهرم **التوزيع النسبي للمساحات** التي شغلتها أشجار الفاكهة المختلفة فإننا نجد بعض التباين. ففي قاعدة الهرم تأتي المساحة التي تشغلها **أشجار البرتقال** 22.5 ألف فدان، بنسبة 17.0% من جملة مساحة الفاكهة والمُقدرة بنحو 105.7 ألف فدان. ثم تأتي محاصيل: **البلح – العنب – اليوسفي – المانجو – الجوافة – الموز – الليمون – التين**، التي شغلت مساحات قدرها: 19.3 ألف – 18.0 ألف – 9.7 ألف – 7.4 ألف – 7.1 ألف – 6.9ألف – 5.3 ألف – 2.1 ألف فدان على الترتيب. وعند المقارنة بين التوزيعين: التوزيع وفقاً لعدد الأشجار، والتوزيع وفقاً للمساحة المشغولة يتبين أن هناك ثلاثة محاصيل رئيسية ترتفع أهميتها العددية النسبية كثيراً عن أهميتها النسبية في المساحة وذلك لارتفاع كثافة عدد الأشجار في وحدة المساحة (الفدان) وهذه المحاصيل تحديداً هي: **محصول العنب**، يُشكل 32.3% من جملة عدد أشجار الفاكهة، ويشغل 17.0% فقط من جملة مساحة أشجار الفاكهة . **محصول التين**، يُشكل 7.6% من جملة العدد، ويشغل 2.0% فقط من جملة المساحة. **محصول الموز**، ويُشكل 7.7% من جملة العدد، ويشغل 6.5% من جملة المساحة. أما المحاصيل الرئيسية التي تنخفض أهميتها العددية عن أهميتها المساحية فهي محاصيل: **محصول البرتقال**، يُشكل 17.0% من جملة عدد أشجار الفاكهة ويشغل 21.0% من جملة مساحة

أشجار الفاكهة. **محصول البلح**، يُشكل نخيل البلح 12.6% من جملة العدد ويشغل 18.3% من المساحة. **محصول المانجو**، يُشكل 2.8% من جملة عدد الأشجار ويشغل 7.1% من جملة المساحة. **محصول الليمون**، يُشكل 3.1% من جملة عدد أشجار الفاكهة ويشغل 5.0% من جملة المساحة التي تشغلها تلك الأشجار.

التغير النوعي في أشجار الفاكهة

بدراسة التغير في التركيب النوعي لأشجار الفاكهة المصرية بين عامي 1929م، و1950 م يتبين ارتفاع الأهمية النسبية لبعض الأنواع، وانخفاض الأهمية النسبية لأنواع أخرى، علماً بأن المساحة المطلقة لغالبية المحاصيل قد ارتفعت. وسوف نُقتصر في الإشارة هنا على المحاصيل الرئيسية فقط وهي محاصيل: البرتقال – اليوسفي – الليمون – النخيل – العنب – التين – الجوافة – الموز – المانجو.

الأنواع التي ازدادت أهميتها

- **أشجار البرتقال**، ارتفعت أعداد أشجار البرتقال من نحو 1.637 مليون شجرة إلى 4.439 مليون شجرة، كما ارتفعت الأهمية النسبية لها من 13.1% إلى 17.0%. أما الأهمية النسبية للمساحة التي شغلتها فقد ارتفعت من 13.2% إلى 21.2%.
- **أشجار العنب**، ارتفعت أعداد أشجار العنب من نحو 1.752 مليون شجرة إلى نحو 8.446 مليون شجرة، كما قفزت الأهمية النسبية لها من 14.0% إلى 32.3%. أما الأهمية النسبية للمساحة التي شغلتها فقد ارتفعت من 8.6% إلى 17.0%.

- **أشجار الموز**، ارتفعت أعداد أشجار الموز من نحو 340 ألف شجرة إلى نحو مليوني شجرة، وارتفعت الأهمية النسبية لها من 2.7% إلى 7.7%. كما قفزت الأهمية النسبية للمساحة التي شغلتها من 1.7% إلى 6.5%.
- **أشجار المانجو**، ارتفعت أيضاً أعداد أشجار المانجو من نحو 109 ألف شجرة إلى نحو 722 ألف شجرة، وارتفعت الأهمية النسبية لها من 0.9% إلى 2.8%. ومن ثم قفزت أيضاً الأهمية النسبية للمساحة التي شغلتها من 1.4% إلى 7.1%.

الأنواع التي تدهورت أهميتها

يُمكن الفصل هنا بين الأنواع التي تدهورت أعدادها وتدهورت أهميتها، وبين الأنواع التي ازدادت أعدادها ولكن تدهورت أهميتها النسبية. وفي هذا الشأن فإننا نجد أن جميع الأنواع تقريباً ازدادت أعدادها وانخفضت أهميتها النسبية، فيما عدا النخيل الذي تدهورت أعداده بقدر ضئيل وكذلك أهميته النسبية، وذلك على النحو التالي:

- **أشجار النخيل**، وتُمثل أهم المحاصيل التي تدهورت أعدادها، حيث انخفضت من نحو 3.5 مليون نخلة إلى نحو 3.3 مليون نخلة، ولكن الأهمية النسبية له انخفضت انخفاضاً كبيراً من 28.1% إلى 12.6%. وانخفضت بالتالي الأهمية النسبية للمساحة التي شغلتها من 43.9% إلى 18.3%.
- **أشجار الليمون**، ارتفعت أعداد أشجار الليمون من نحو 639 ألف شجرة إلى نحو 810 ألف شجرة، ولكن انخفضت الأهمية النسبية له من 5.2% إلى 3.1% ، كما انخفضت الأهمية النسبية للمساحة التي شغلتها تلك الأشجار من 5.8% إلى 5.0%.

- **أشجار اليوسفي**، من أهم الأشجار التي ازدادت أعدادها، حيث ارتفعت من نحو 1.43 مليون شجرة إلى نحو 1.99 مليون شجرة، إلا أن أهميته النسبية انخفضت من 11.2% إلى 7.6%. أما الأهمية النسبية للمساحة التي كانت تشغلها ظلت على حالها تقريباً حول 9.3%.
- **أشجار التين**، ارتفعت أعداد أشجار التين من نحو 1.67 مليون شجرة إلى نحو 1.99 مليون شجرة، وانخفضت الأهمية النسبية لها من 13.4% إلى 7.6% . كما تدهورت الأهمية النسبية للمساحة التي كانت تشغلها من نحو 4.1% إلى 2.0%.
- **أشجار الجوافة**، ارتفعت أعداد أشجار الجوافة من نحو 585 ألف شجرة إلى نحو 1.14 مليون شجرة، إلا أن أهميتها النسبية انخفضت من 4.7% إلى 4.3% فقط. أما الأهمية النسبية للمساحة التي شغلتها تلك الأشجار فقد ارتفعت من 4.5% إلى 6.7%.

حجم ونسب التغير في أعداد الأشجار

بدراسة حجم ونسب التغير في أعداد أشجار الفاكهة وفقاً للنوع فيما بين عامي 1929م، و 1950م تبين أن اتجاه التغير بالزيادة كان من نصيب جميع الأنواع ما عدا النخيل والنارنج. حيث **انخفضت** أشجار النخيل بمقدار 204.1 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 5.8%. كما **انخفضت** أعداد أشجار النارنج بمقدار 36.6 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 29.2%.أما **أكبر نسبة تغير بالزيادة** فكانت من نصيب **أشجار الكمثرى** التي بلغت 760.9%، تليها أشجار المانجو بنسبة 578.2%، ثم أشجار الموز بنسبة 494.4%، وأشجار العنب بنسبة 382.2%، وأشجار البرقوق بنسبة 137.8%، ثم أشجار البرتقال بنسبة 171.1%. أما **أقل نسبة زيادة** فقد حققتها أشجار **الليمون المالح** التي ازدادت

بنسبة 13.4%، تليها أشجار التين بنسبة 18.4%، ثم أشجار المشمش بنسبة 22.7%، وتليها أشجار اليوسفي بنسبة 39.6%.

أما بالنسبة **لأكبر حجم تغير بالزيادة** فكان من نصيب أشجار العنب الذي ازدادت أعداده بمقدار 6.7 مليون شجرة، تليه أشجار البرتقال بمقدار 2.8 مليون شجرة، ثم أشجار الموز بمقدار 1.7 مليون شجرة. أما الأنواع التي ازدادت أعدادها بأكثر من مائة ألف وأقل من مليون فكانت: أشجار المانجو التي ازدادت بمقدار 631 ألف شجرة، وأشجار اليوسفي بمقدار 565 ألف شجرة، وأشجار الجوافة بمقدار 552 ألف شجرة، ثم أشجار التين بمقدار 307 ألف شجرة، والرمان بمقدار 144 ألف شجرة، والكمثرى بمقدار 122 ألف شجرة. أما أقل أنواع الشجار التي ازدادت أنواعها فكانت: أشجار ليمون الأضاليا التي ازدادت بمقدار 16.5 ألف شجرة، تليها أشجار القشطة بمقدار 23 ألف شجرة، ثم أشجار التفاح بمقدار 23.5 ألف شجرة، وأشجار المشمش بمقدار 29.5 ألف شجرة، وأشجار الخوخ بمقدار 51.3 ألف شجرة.

الانتشار الإقليمي لأشجار الفاكهة

في هذا القسم تجري مناقشة التوزيع الإقليمي لأنواع أشجار الفاكهة، ودراسة لمدى هذا التغير من خلال بيانات نفس التعدادين السابقين.

أشجار الفاكهة وطرق تواجدها

تتواجد أشجار الفاكهة في مصر على أربع طرق رئيسية: فهي إما أن توجد بطريقة **مُجمعة** أي مغروسة في مساحة حقلية محددة، ومحيزة كحديقة أو بستان فاكهة. أو توجد **مُتناثرة** داخل الحيازات الحقلية، أو داخل حرم المنازل.

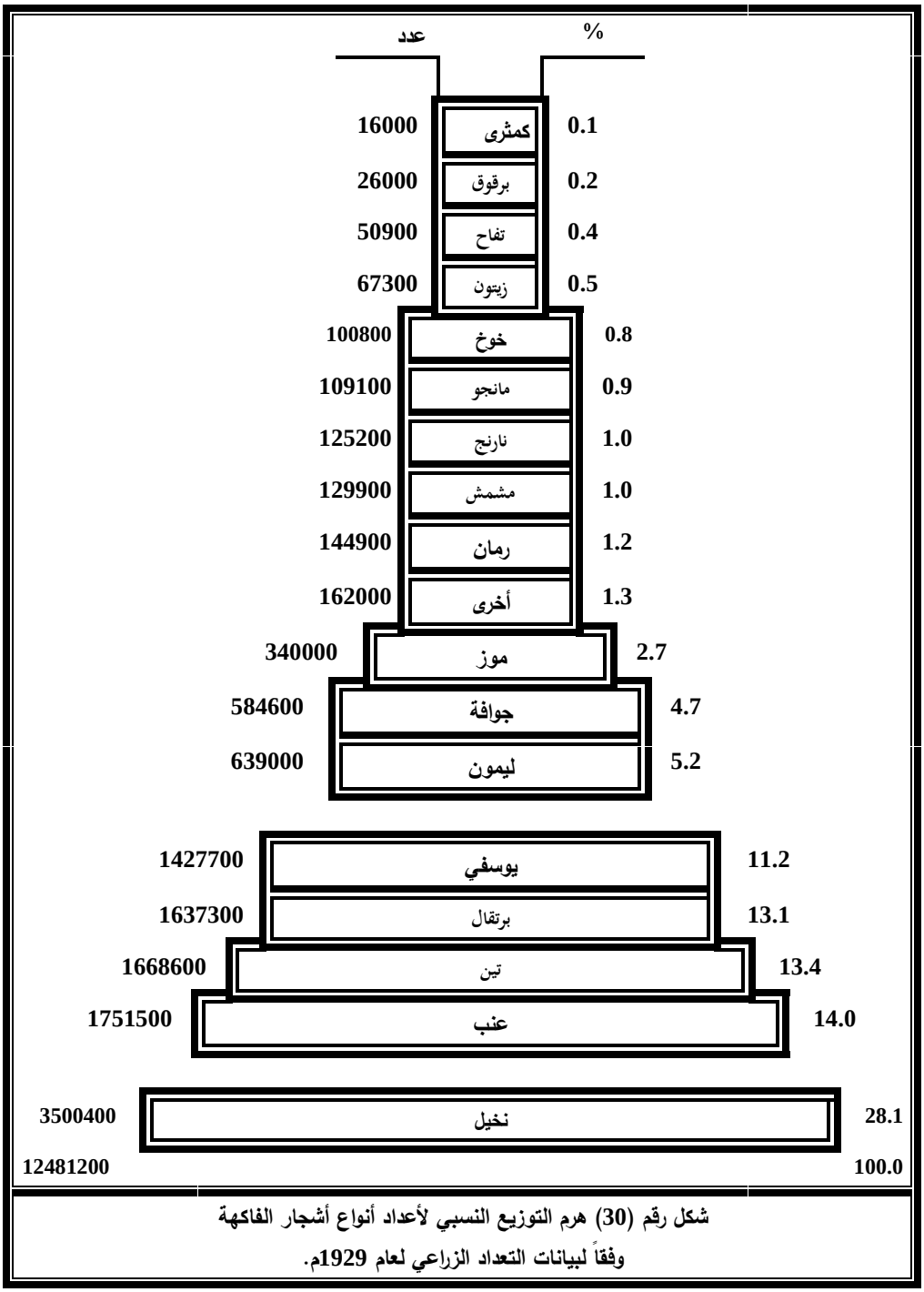

شكل رقم (30) هرم التوزيع النسبي لأعداد أنواع أشجار الفاكهة وفقاً لبيانات التعداد الزراعي لعام 1929م.

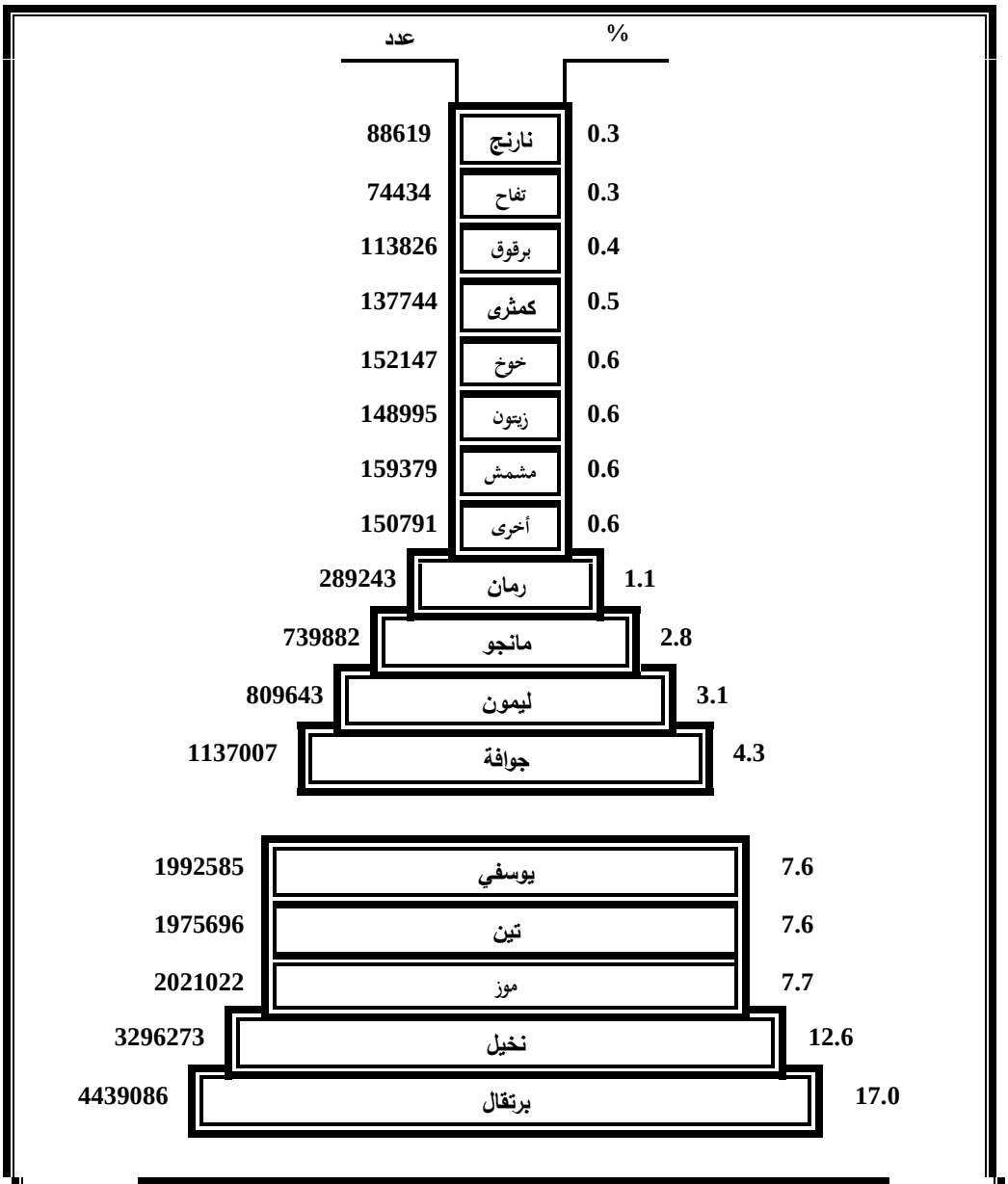

شكل رقم (31) هرم التوزيع النسبي لأعداد أشجار الفاكهة
عند منتصف القرن العشرين عام 1950م.

كما توجد أشجار الفاكهة على جانبي **الطرق والكباري**. وأخيرا يتم غراسها في **الحدائق والمتنزهات العامة**. وبشكل عام توضح البيانات أن الغالبية العظمى لأشجار الفاكهة توجد بطريقة مُجمعة حيث بلغت نسبة عدد الأشجار المغروسة بهذه الطريقة عام 1929م نحو 88.7% من جملة عدد أشجار الفاكهة، وارتفعت إلى 91.3% عام 1950م. وذلك بالطبع على حساب نصيب الأشجار المغروسة التي انخفضت نسبة أعدادها من 11.1% إلى 8.5%، بينما بقيت نسبة الأشجار المغروسة على جانبي الطرق والكباري، وفي الحدائق والمتنزهات على حالها حول نسبة 0.2%.

وفي محاولة للتعرف على الأهمية النسبية لنوعية الأشجار المغروسة وفقاً لطريقة تواجدها عام 1950م يُمكن التوصل إلى التالي:

- **الأشجار المُجمعة:** تُشبه إلى حد كبير تركيب الهرم النوعي حيث يحتل محصول العنب (أرضي وتكاعيب) الأهمية الأولى بنسبة تبلغ 33.9% من جملة أعداد أشجار الفاكهة المُجمعة عام 1950م والبالغ عددها نحو 23.914 مليون شجرة، يليه البرتقال بنسبة 18.1%، ثم التين واليوسفي والموز والنخيل بنسب قدرها 8.4% – 8.3% – 8.3% – 6.6% على الترتيب. تليها أشجار الجوافة والليمون والمانجو والرمان بنسب قدرها 4.6% – 3.2% – 3.1% – 1.2% على الترتيب. أما باقي الأنواع فتقل نسب تواجدها عن نسبة الـ 1.0%.
- **الأشجار المُتناثرة:** تأتي على قمة الأشجار المُتناثرة أشجار نخيل البلح، وهو النوع الوحيد من أشجار الفاكهة الذي تفوق فيه أعداد الأشجار المُتناثرة أعداد الأشجار المُجمعة، حيث بلغت في الأولى 1.71 مليون نخلة، وبلغت في الثانية 1.57 مليون نخلة، ومن الجدير بالذكر هنا أن

عدد أشجار النخيل المتناثرة داخل حرم المنازل بلغ نحو 0.9 مليون شجرة. وبشكل عام فقد بلغت نسبة أشجار النخيل المتناثرة 76.6% من جملة أشجار الفاكهة المتناثرة عام 1950م والبالغ عددها نحو 2.235 مليون شجرة. تأتي أشجار العنب بشقيه (أرضي وتكاعيب) في المركز الثاني بنسبة قدرها 15.3%، ثم الموز بنسبة 2.0%، ويليه البرتقال بنسبة 1.0%. ثم تأتي بعد ذلك باقي المحاصيل بنسب تقل عن نسبة الـ 1.0%.

- **أشجار الطرق والكباري:** لم تقم مصلحة الطرق والكباري بغرس أشجار للفاكهة تقريباً سوى أشجار النخيل التي بلغت نسبتها 99.7% من جملة عدد الأشجار المغروسة على جانبي الطرق والكباري والبالغ عددها نحو 14.601 ألف شجرة. تليها أشجار الليمون المالح بنسبة 0.2%، ثم أشجار الجوافة بنسبة 0.1%. بينما لم تتواجد أية أصناف أخرى.
- **أشجار الحدائق والمتنزهات:** جاءت أشجار الزيتون في مقدمة أنواع أشجار الفاكهة المغروسة في الحدائق والمتنزهات العامة بنسبة بلغت 48.3% من جملة أشجار الفاكهة المغروسة في الحدائق والمتنزهات والبالغ أعدادها 8.923 ألف شجرة. تليها مجموعة الأصناف الأخرى (أصناف غير واردة ضمن أنواع الإحصاء) بنسبة 24.6%، ثم أشجار النخيل بنسبة 7.3%، ثم الجوافة والعنب والمانجو والنارنج بنسب قدرها 4.7% – 5.6% – 3.8% – 1.4%. أما باقي الأصناف فتنخفض نسبتها عن نسبة الـ 1.0%.
- **نتيجة أولية:** في الأشجار المُجمعة يتسيد العنب الموقف يليه البرتقال، وفي الأشجار المُتناثرة يتسيد النخيل الموقف يليه العنب، وعلى الطرق والكباري لا يوجد سوى النخيل، وفي الحدائق والمتنزهات يأتي الزيتون في المقدمة ويليه المتنوعات والنخيل.

هرم الانتشار الإقليمي لأشجار الفاكهة

بدراسة مدى التغير في الانتشار الإقليمي لأشجار الفاكهة بين عامي 1929م، و 1950م، يتبين أن المديريات الرئيسية الخمس ظلت على حالها تقريباً. ولكن قاعدة هرم الانتشار الإقليمي هي التي شهدت تغيراً كبيراً، حيث قفزت مديرية البحيرة من المركز الخامس، بأشجار بلغ عددها 1.12 ملون شجرة، وبنسبة قدرها 9.0%، إلى المركز الأول بعدد 6.5 مليون شجرة ، وبنسبة قدرها 24.8%. وهي قفزة كبيرة بلا شك تجعلنا نُطلق بحق على تلك المديرية أنها بستان فاكهة مصر عند منتصف القرن العشرين، خاصة وأن المساحة التي شغلتها تلك الأشجار في ذلك العام بلغت 19.1% من جملة مساحة الفاكهة على مستوى الدولة.

الانتشار الإقليمي وفقاً لعدد الأشجار

وبالعودة إلى بيانات عام 1929م يتبين أن هناك مديريتان احتلتا قاعدة هرم الانتشار الإقليمي هما مديريتي الفيوم والقليوبية حيث بلغت أعداد أشجار الفاكهة في الأولى نحو 1.98 مليون شجرة بنسبة قدرها 15.9%، وفي الثانية نحو 1.91 مليون شجرة بنسبة قدرها 15.3%. تليهم مديرية الشرقية التي بلغ عدد أشجار الفاكهة بها نحو 1.6 مليون شجرة، وبنسبة قدرها 12.8%. ثم تأتي بعد ذلك أربعة مديريات تدور أعداد أشجار الفاكهة بها حول رقم المليون شجرة، وبنسبة تتراوح بين 8 –9%، وهي مديريات: المنوفية – البحيرة – الدقهلية – الغربية. أما قمة الهرم فشغلتها على الترتيب مديريات: الجيزة – قنا – أسوان – أسيوط – جرجا – المنيا – بني سويف، والتي تراوحت أعداد الأشجار بها بين 240 ألف – 640 ألف شجرة، وتراوحت أهميتها النسبية بين 1.9 – 5.1%.

وبالعودة إلى بيانات عام 1950م يتبين أن مديرية الفيوم احتلت الأهمية الثانية بعد قاعدة الهرم المُتمثلة في مديرية البحيرة. فقد بلغت جملة أعداد أشجار الفاكهة في مديرية الفيوم نحو 3.57 مليون شجرة، بنسبة 13.6%. تليها كل من: القليوبية – الشرقية – المنوفية بأعداد قدرها 2.77 مليون – 2.41 مليون – 2.0 مليون شجرة على الترتيب. ثم مديريات: الجيزة – الغربية – الدقهلية – أسيوط بأعداد قدرها 1.57 مليون – 1.51 مليون – 1.27 مليون – 1.22 مليون شجرة، وبنسب تتراوح بين 5 – 6% تقريباً. وفي قمة الهرم تأتي مديريات: المنيا – كفر الشيخ – قنا – سوهاج – بني سويف – أسوان بأعداد قدرها 757 ألف – 669 ألف – 637 ألف – 603 ألف – 426 ألف – 249 ألف شجرة على الترتيب، وبنسب تتراوح بين 1 – 2.9%.

الانتشار الإقليمي وفقاً للمساحة المنزعة

بدراسة الانتشار الإقليمي للمساحات التي شغلتها أشجار الفاكهة المصرية عام 1950م، يتبين أن **مديريات الوجه البحري** (البحيرة – الدقهلية – الشرقية – الغربية – القليوبية – المنوفية – كفر الشيخ) تضم نحو 68.4% من جملة مساحات أشجار الفاكهة في مصر، بل إن مديرية البحيرة وحدها تشغل نحو خُمس مساحة أشجار الفاكهة في مصر، تليها مديرية القليوبية التي تشغل 14.6%، ثم الشرقية 11.5%. أما **مديريات مصر الوسطى** (الجيزة – بني سويف – الفيوم – المنيا) فتضم 21.3% من تلك المساحة، تليها **مديريات مصر العليا** (أسيوط – سوهاج – قنا – أسوان) التي تضم 10.3% من جملة مساحة أشجار الفاكهة. وعلى ذلك يمكن القول أن مساحة أشجار الفاكهة تزداد تركزاً كلما توجهنا من الجنوب للشمال.

حجم ونسب التغير في أعداد الأشجار

بدراسة حجم ونسب التغير في أعداد أشجار الفاكهة بين المديريات وفقاً للنوع فيما بين عامي 1929م، و 1950م تبين أن اتجاه التغير بالزيادة كان من نصيب جميع المديريات ما عدا مديرية أسوان. حيث **انخفضت** أعداد الأشجار بمقدار 107.2 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 30.1%. أما **أكبر نسبة تغير بالزيادة** فكانت من نصيب **مديرية البحيرة** التي بلغت 478.4%، تليها مديرية أسيوط بنسبة 233.1%. ثم مديرية الجيزة بنسبة 144.7%، ومديرية المنيا بنسبة 140.7%، ومديرية جرجا (سوهاج) بنسبة 94.2%، ومديرية الفيوم بنسبة 80.3%. ثم مديريتي المنوفية وبني سويف بنسبة 78.7%، 78.0% على الترتيب. أما **أقل نسبة زيادة** فقد حققتها مديرية الدقهلية التي ازدادت بها أعداد الأشجار بنسبة 19.0%، تليها مديرية القليوبية بنسبة 45.0%، وقنا بنسبة 46.4%، وأخيراً مديرية الشرقية بنسبة زيادة قدرها 50.9%. وبشكل عام فقد ازدادت أعداد أشجار مديريات الوجه البحري بنسبة 118.6%، بينما ازدادت أعداد أشجار مديريات الوجه القبلي بنسبة قدرها 94.6%.

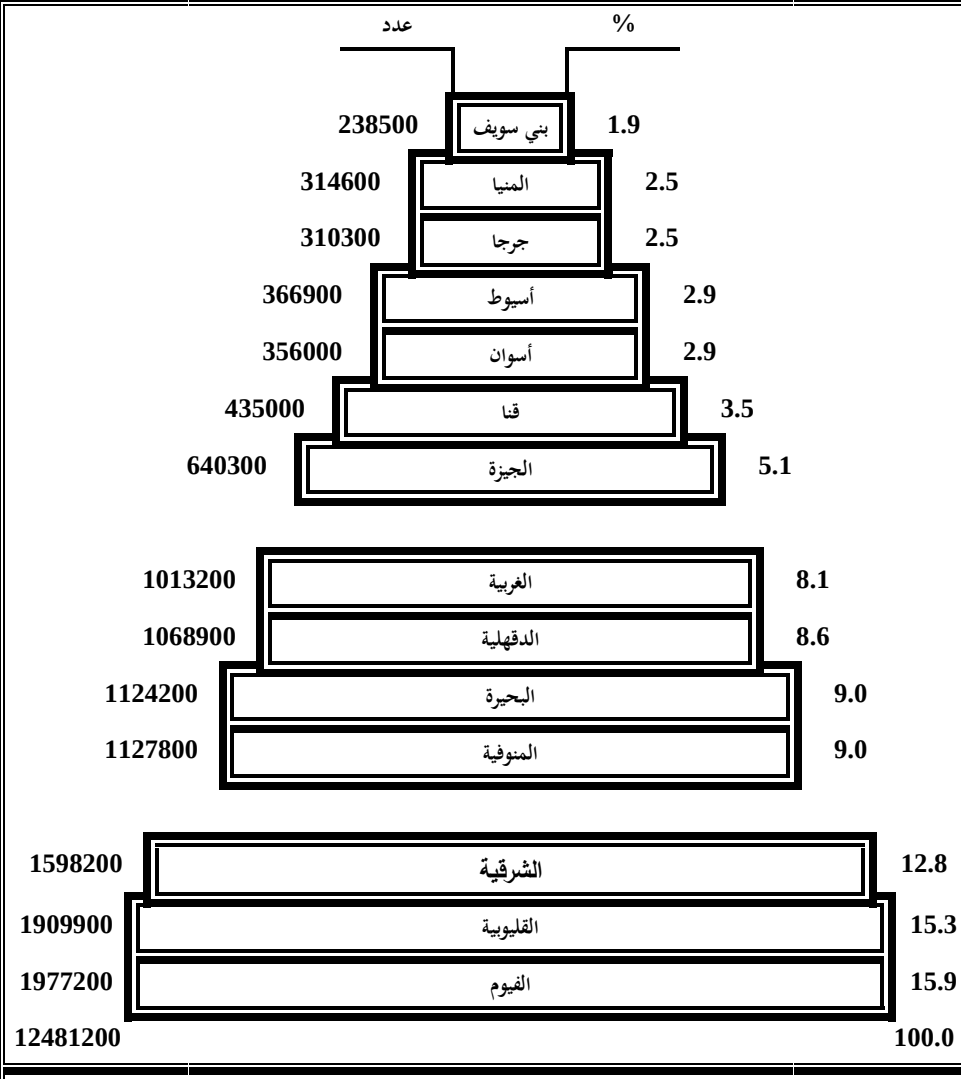

شكل رقم (32) هرم التوزيع النسبي الإقليمي لأعداد أشجار الفاكهة عام 1929م على مستوى المديريات.

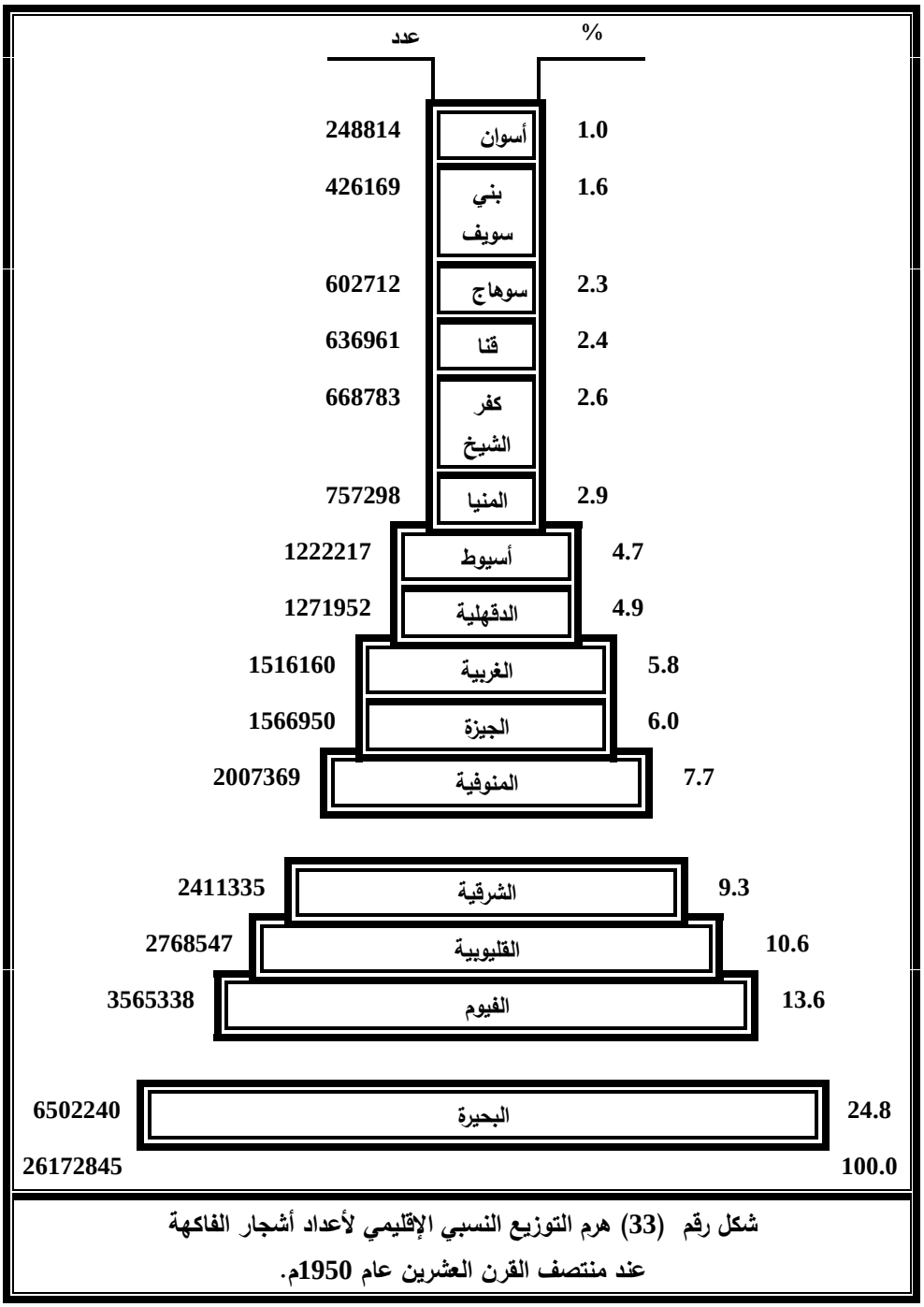

شكل رقم (33) هرم التوزيع النسبي الإقليمي لأعداد أشجار الفاكهة عند منتصف القرن العشرين عام 1950م.

أما بالنسبة **لأكبر حجم تغير بالزيادة** فكان من نصيب مديرية البحيرة التي ازدادت أعداد أشجار الفاكهة بها بمقدار 5.38 مليون شجرة، تليها مديرية الفيوم بمقدار 1.59 مليون شجرة. ثم مديريات الجيزة والمنوفية والقليوبية وأسيوط والشرقية، التي ازدادت بها أعداد أشجار الفاكهة بمقدار 927 ألف – 880 ألف – 859 ألف – 855 ألف – 813 ألف شجرة على الترتيب. تليها مديريات كفر الشيخ والغربية والمنيا بمقدار 669 ألف – 503 ألف – 443 ألف على الترتيب. 122 ألف شجرة. أما **أقل المديريات زيادة** في أعداد أشجار الفاكهة بها فكانت مديرية بني سويف التي ازدادت بمقدار 188 ألف شجرة، تليها مديرية الدقهلية بمقدار 203 ألف شجرة، وأخيراً مديرية قنا بمقدار 202 ألف شجرة.

أهم المراكز الإدارية في إنتاج الفاكهة

في محاولة للتعرف على أهم المراكز الإدارية في إنتاج الفاكهة يتبين حدوث نوع من التبدل بين هذه المراكز، وكذلك ظهور مراكز جديدة، وذلك على النحو التالي: بالنسبة لبيانات عام 1929م أمكن حصر 20 مركزا إداريا تزيد المساحات المنزرعة فيها بأشجار الفاكهة عن ألف فدان، علماً بأن إجمالي عدد المراكز الإدارية في ذلك العام بلغت 80 مركزاً، وجملة المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة 54.261 ألف فدان.

– **المجموعة الأولى:** وهي تلك المراكز التي تزيد المساحات المنزرعة فيها عن ألفي فدان : مركز **طوخ / قليوبية** في المقدمة بمساحة قدرها 3421 فدان، يليه **شبين القناطر / قليوبية** بمساحة 3200 فدان، ثم **سنورس / فيوم** بمساحة 2577 فدان، و**كفر الدوار / بحيرة** بمساحة 2511 فدان، ثم **الزقازيق / شرقية** بمساحة 2212 فدان.

– **المجموعة الثانية:** وهي تلك المراكز التي تتراوح المساحات المنزرعة فيها بين 1500 – 2000 فدان، وتضم: مركز **العياط / جيزة** بمساحة 1999 فدان، ومركز **الجيزة** بمساحة 1774 فدان، ومركز **الفيوم** بمساحة 1765 فدان، ثم **فاقوس / شرقية** بمساحة 1615 فدان، و**ميت غمر / دقهلية** بمساحة 1593 فدان

– **المجموعة الثالثة:** وتضم المراكز الإدارية التي تتراوح المساحات المنزرعة فيها بأشجار الفاكهة بين 1000 – 1500 فدان، وهي على الترتيب مراكز: **أسوان، امبابة / جيزة، البداري / أسيوط، فوة / غربية، بلبيس / شرقية، رشيد / بحيرة، قليوب / قليوبية، قويسنا / منوفية، البرلس / غربية.**

وبالنسبة لبيانات عام 1950م أمكن حصر 20 مركزا إداريا تزيد المساحات المنزرعة فيها بأشجار الفاكهة عن 1500 فدان، علماً بأن إجمالي عدد المراكز الإدارية في ذلك العام بلغت 105 مركزاً إدارياً، وجملة المساحة المزروعة بأشجار الفاكهة 105.666 ألف فدان.

– **المجموعة الأولى:** وتضم المراكز التي تزيد مساحات الفاكهة بها عن خمسة آلاف فدان، وهي: مركز **أبو المطامير / بحيرة** بمساحة 7566 فدان، مركز **كفر الدوار / بحيرة** بمساحة 6323 فدان، مركز **الخانكة / قليوبية** بمساحة 5474 فدان، مركز **البرلس / كفر الشيخ** بمساحة 5361 فدان، مركز **طوخ / قليوبية** بمساحة 5312 فدان.

– **المجموعة الثانية:** وتضم المراكز التي تتراوح مساحات الفاكهة بها بين 2000 – 5000 فدان، وهي: مركز **ابشواى / فيوم** بمساحة 4448 فدان، مركز **امبابة / جيزة** بمساحة 4207 فدان، مركز **بلبيس / شرقية** بمساحة

4024 فدان، مركز **أبو حماد / شرقية** بمساحة 3847 فدان، مركز **سنورس / فيوم** بمساحة 3543 فدان.

– **المجموعة الثالثة:** وتضم المراكز التي تتراوح مساحات الفاكهة بها بين 1500 – 2000 فدان، وهي على الترتيب: **العياط / جيزة، ميت غمر / دقهلية، البداري / أسيوط، قليوب / قليوبية، الجيزة، بنها / قليوبية، فاقوس / شرقية، شربين / غربية، رشيد / بحيرة، أشمون / منوفية.**

الانتشار الإقليمي النوعي لأشجار الفاكهة

نظرا لاستحواذ الوجه البحري على مساحات غالبية أشجار الفاكهة كان من الطبيعي أن تستحوذ مديريات هذا الإقليم على مساحات كبيرة من محاصيل الفاكهة، وذلك على النحو التالي وفقا لبيانات عام 1950م:

- **البرتقال،** بلغت المساحة التي شغلتها أشجار البرتقال 22.45 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 69.4% من جملة تلك المساحة، بينما تستحوذ مديريات الوجه القبلي على 30.6%. وتأتي مديرية القليوبية في المركز الأول بنسبة 24.6%، تليها الشرقية بنسبة 13.4%، والبحيرة بنسبة 9.0%، والمنوفية بنسبة 8.9%، ثم أسيوط بنسبة 7.6%.
- **النخيل،** بلغت المساحة التي شغلتها أشجار نخيل البلح 19.33ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 64.2% من جملة تلك المساحة، ومديرية الوجه القبلي على 35.8%. وتأتي مديرية كفر الشيخ في المركز الأول بنسبة 31.5%، تليها مديرية الجيزة بنسبة 15.3%، ثم البحيرة بنسبة 10.0%، والقليوبية بنسبة 8.3%، والشرقية بنسبة 7.9%.

- **العنب**، بلغت مساحات أشجار العنب المزروعة أرضياً أو على تكعيبات 17.97 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 68.3% منها، بينما تستحوذ مديريات الوجه القبلي على 31.7%. وتأتي مديرية البحيرة في المقدمة بنسبة 42.7% من جملة المساحة، تليها الفيوم بنسبة 16.8%، ثم الشرقية بنسبة 6.6% ، والغربية والدقهلية بنسبة 4.4% لكل منهما.
- **اليوسفي**، بلغت المساحة التي شغلتها أشجار اليوسفي 9.69 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 71.5% منها، ومديريات الوجه القبلي على 28.5%. وتأتي مديرية القليوبية في المقدمة بنسبة 23.1%، تليها الشرقية بنسبة 15.0%، ثم البحيرة بنسبة 13.3%، ثم مديرية الجيزة بنسبة 8.5%، والغربية بنسبة 8.1%.
- **المانجو**، بلغت جملة المساحات التي شغلتها أشجار المانجو نحو 7.37 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 74% منها، ومديريات الوجه القبلي على 26%. وتأتي مديرية الشرقية في المقدمة حيث تستحوذ على 44.2% من جملة تلك المساحة، تليها مديرية الجيزة بنسبة 19.6%، ثم القليوبية بنسبة 11.8%.
- **الجوافة**، بلغت جملة المساحة التي شغلتها أشجار الجوافة نحو سبعة آلاف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 86.2% منها، بينما تستحوذ مديريات الوجه القبلي على 13.8% فقط. وتأتي مديرية البحيرة في المقدمة بنسبة 31.0%، تليها القليوبية بنسبة 17.8%، ثم كفر الشيخ بنسبة 11%

- **الموز**، بلغت جملة مساحة أشجار الموز نحو 6.89 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 83.8% منها، ومديريات الوجه القبلي على 16.2%. وتأتي مديرية البحيرة في المقدمة بنسبة 33.2%، تليها المنوفية بنسبة 14.3%، ثم القليوبية، بنسبة 13.9%، والغربية بنسبة 13.1%.
- **الليمون**، بلغت جملة مساحة أشجار الليمون بأصنافه الثلاث (الحلو – المالح – الأضاليا) نحو 5.32 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 51.9% منها، وتستحوذ مديريات الوجه القبلي على 48.1%، أي يكاد الوجهين لأن يتناصفا تلك المساحة. وتأتي مديرية الفيوم في مقدمة المديريات من حيث المساحة حيث استحوذت على 28% منها، تليها مديرية الشرقية التي استحوذت على 11.5%، ثم مديريتي القليوبية والبحيرة بنسبة 11.2% لكل منهما.
- **التين**، بلغت جملة المساحة التي شغلتها أشجار التين (بدون التين الشوكي) نحو 2.1 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 77.8% منها، ومديريات الوجه القبلي على 22.2% منها. وتأتي مديرية القليوبية في المقدمة بنسبة 42.2%، تليها مديرية البحيرة بنسبة 22.5%، ثم الفيوم بنسبة 9.4%.
- **الرمان**، بلغت مساحة أشجار الرمان نحو 1.52 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه القبلي على 96.1% منها، بينما تستحوذ مديريات الوجه البحري على 3.9% فقط. وتأتي مديرية أسيوط في مقدمة المديريات بنسبة 53.9%، تليها مديرية سوهاج بنسبة 19.2%، ثم مديرية بني سويف بنسبة 7.8%.

- **المشمش**، بلغت جملة مساحات أشجار المشمش نحو 1.44 ألف فدان، تستحوذ مديريات الوجه البحري على 51% منها، ومديريات الوجه القبلي على 49% أي يكاد أن يتناصف الوجهان جملة تلك المساحة. وتأتي مديرية الفيوم في المقدمة بنسبة 43.4%، تليها مديرية القليوبية بنسبة 38.8%، ثم الشرقية بنسبة 8.7%.
- **الزيتون**، بلغت جملة المساحة التي شغلتها أشجار الزيتون نحو 1.2 ألف فدان تستحوذ مديريات الوجه البحري على 18.4% منها، ومديريات الوجه القبلي على 81.6%. وتأتي مديرية الفيوم في المقدمة بنسبة 71.4%، تليها البحيرة بنسبة 14%، ثم مديرية الجيزة بنسبة 4.8%.

وبمحاولة التعرف على مدى تواجد المحاصيل الخمس الرئيسية من حيث المساحة في كل مديرية من مديريات مصر مُقارنة بالمحاصيل الخمس الرئيسية على مستوى الدولة مُرتبة تنازلياً وهي: (البرتقال – النخيل – العنب – اليوسفي – المانجو) يتبين أن:

- **البرتقال**، احتفظ بتواجده ضمن المحاصيل الرئيسية الخمس في جميع مديريات الدولة (15 مديرية)، مما يؤكد انتشاره الجغرافي.
- **العنب**، احتفظ العنب بتواجده ضمن المحاصيل الرئيسية الخمس في (13 مديرية)، ولم يتواجد ضمن هذه المحاصيل في مديرتين فقط هما القليوبية وأسيوط.
- **النخيل**، احتفظ النخيل أيضا بتواجده ضمن هذه المحاصيل في (12 مديرية) ولم يتواجد ضمنها في ثلاث مديريات هي: الدقهلية – الفيوم – المنيا.

- **اليوسفي**، أما اليوسفي فقد احتفظ بتواجده ضمن المحاصيل الخمس في عشرة مديريات، وفقد هذا التواجد في خمس مديريات هي: الغربية – البحيرة – الفيوم – سوهاج – أسوان .
- **الجوافة**، تواجدت ضمن المحاصيل الخمس الرئيسية في ستة مديريات هي: البحيرة – الغربية – القليوبية – المنوفية – كفر الشيخ.
- **الليمون**، تواجدت أشجار الليمون ضمن المحاصيل الخمس الرئيسية في ستة مديريات أيضاً هي: الفيوم – المنيا – أسيوط – سوهاج – قنا – أسوان. وهي كما نرى من مديريات مصر الوسطى ومصر العليا.
- **الموز**، تواجدت أشجار الموز ضمن المحاصيل الخمس الرئيسية في خمس مديريات هي: البحيرة – الدقهلية – الغربية – القليوبية – المنوفية).
- **الرمان**، تواجدت أشجار الرمان ضمن المحاصيل الخمس الرئيسية في ثلاث مديريات، هي: بني سويف – أسيوط – سوهاج.
- **الزيتون**، تواجد ضمن المحاصيل الخمس الرئيسية في مديرية الفيوم فقط.
- **التين**، تواجد أيضاً ضمن المحاصيل الخمس الرئيسية فيديرية المنيا فقط.

الفصل الرابع عشر

التركيب النوعي، والانتشار الإقليمي للأشجار الخشبية

تُظهِر بيانات التعدادات الزراعية تدهور أعداد الأشجار الخشبية في مصر من نحو 2.62 مليون شجرة عام 1929م إلى نحو 2.03 مليون شجرة عام 1939م، إلا أن بيانات التعداد الزراعي الثالث لعام 1950م أفادت بارتفاع أعداد تلك الأشجار إلى 3.56 مليون شجرة. وقد تمثل ذلك صورة التوسع في زراعة أنواع جديدة لم تكن معروفة من قبل، أو كانت معروفة بأعداد قليلة للغاية حيث ظهرت أشجار السرسوع، والسنديان، والسيدرلا، والكابوك، والماهوجني، والبوانسيانا، والدوم الإفرنجي في بيانات التعداد لأول مرة.

التركيب النوعي للأشجار الخشبية

فيما يلي نقدم تحليلاً للتوزيع النوعي للأشجار الخشبية وفقاً لبيانات التعدادين الزراعيين لعامي 1929م، 1950م.

الهرم النوعي للأشجار الخشبية عام 1929م

توضح بيانات التعداد لذلك العام أن أشجار **السنط** قد احتلت قاعدة الهرم النوعي للأشجار الخشبية بنسبة 28.1% من جملة تلك الأشجار والمُقدرة بنحو 2.625 مليون شجرة. ثم تأتي كل من أشجار **الكازورينا** بعدد 493 ألف شجرة وبنسبة قدرها 18.8%، وأشجار **التوت** بعدد 341 ألف شجرة وبنسبة 13%. وفي مجموعة الوسط تأتي أشجار **الكافور** بعدد 245ألف شجرة وبنسبة 9.3%،

تليها أشجار **الصفصاف** بعدد 213 ألف شجرة وبنسبة 8.1%، ثم أشجار **الإتل بعـــدد** 200 ألـف شـجرة وبنسـبة 7.6%. أمـا قمـة الهـرم فقـد احتلتهـا أشجار**الجميز، والحور، والنبق، واللبخ** بأعداد تُقدر بنحو 56.1 ألف – 54.4 ألـف – 34.5 ألـف – 27.3 ألـف علـى الترتيـب، وبنسـب تتـراوح بـين 1.0 – 2.1% فقط.

الهرم النوعي للأشجار الخشبية عام 1950م

أمـا بيانـات التعداد الزراعـي لعـام 1950م فتوضـح أن أشـجار **الكازورينـا** قـد أزاحت أشجار **السنط** من قاعدة الهرم لتحل محلها، ويتم تتويجها على عرش الأشـجار الخشـبية فـي مصـر حيث بلغت أعداد تلك الأشـجار نحـو 1.118 مليون شـجرة وبنسبة 43.1% من جملـة أعداد الأشـجار لـذلك العـام والمُقدرة بنحـو 3.557 مليون شـجرة. ثم تـأتي أشـجار **الكـافور** بعدد 621 ألف شـجرة وبنسبة 17.5%. تليها أشجار **السنط** بعدد 535 ألف شجرة وبنسبة 15.1%، ثم أشجار **التوت** بعدد 385 ألف شجرة وبنسبة 10.8%. وتأتي على الترتيب بعد ذلك أشـجار **التـوت، والإتـل، والسرسوع، والجميز** بأعداد تُقدر بنحو 385 ألف – 312 ألف – 252 ألف – 105 ألف – 44 ألف شجرة وبنسب قدرها 10.8% – 8.8% – 7.1% – 2.9% – 1.2% على نفس الترتيب. أما قمة الهرم النوعي فقد احتلتها أشجار **البوانسيانا، الحور، الفيكس، اللبخ، النبق، النخيـل الإفرنجـي، السـنديان، السـرو** بأعداد تُقدر بنحـو 33.5 ألـف – 22.7 ألـف – 16.7 ألـف – 14.8 ألـف – 13.7 ألـف – 10.7 ألـف – 8.0 ألـف – 2.8 ألـف علـى الترتيـب، ونسـب تتـراوح بـين 0.1 – 0.9%. مـع ملاحظـة أن الأصناف الجديدة بلغت نسبتها 8.5% من جملة أعداد الأشجار.

التغير النوعي في الأشجار الخشبية

توضح الدراسة المقارنة لبيانات التعدادين الزراعيين لعامي 1929م، 1950م ، أن جميع أنواع الأشجار الخشبية قد تدهورت أهميتها النسبية داخل التركيب النوعي لهذه الأشجار ما عدا ثلاث أنواع فقط هي: **الكازورينا والكافور والصفصاف**، إلا أن نسبة التغير لصالح **الكازورينا والكافور** على وجه التحديد كانت من الضخامة بحيث أنها أدت لتدهور الأهمية النسبية لباقي الأنواع.

أنواع ازدادت أعدادها وازدادت أهميتها

- **أشجار الكازورينا**، ارتفعت أعدادها من 493 ألف شجرة إلى 1.718 مليون شجرة، وارتفعت أهميتها النسبية من 18.8% إلى 31.4%.
- **أشجار الكافور**، ارتفعت أعدادها من 245 ألف شجرة إلى 621 ألف شجرة، وارتفعت أهميتها من 9.3% إلى 17.5%.
- **أشجار الصفصاف**، ارتفعت أعدادها من نحو 213 ألف شجرة إلى 312 ألف شجرة، وارتفعت أهميتها النسبية من 8.1% إلى 8.8%.

ب – أنواع ازدادت أعدادها وتدهورت أهميتها:

- **أشجار التوت**، ارتفعت أعدادها من 341 ألف شجرة إلى 385 ألف شجرة، وانخفضت أهميتها النسبية من 13% إلى 10.8%.
- **أشجار الاتل**، ارتفعت أعدادها من 200 ألف شجرة إلى 252 ألف شجرة، وانخفضت أهميتها النسبي من 7.6% إلى 7.1%.

ج – أنواع انخفضت أعدادها وتدهورت أهميتها:

- **أشجار السنط**، انخفضت أعدادها من 736 ألف شجرة إلى 535 ألف شجرة وانخفضت أهميتها النسبية من 28.1% إلى 15.1%.

- **أشجار الجميز**، انخفضت أعدادها من 56.1 ألف شجرة إلى 44.3 ألف شجرة، وانخفضت أهميتها النسبية من 2.1% إلى 1.2%.
- **أشجار الحور**، انخفضت أعدادها من 54.4 ألف شجرة إلى 22.7 ألف شجرة، وانخفضت أهميتها النسبي من 2.1% إلى 0.6%.
- **أشجار النبق**، انخفضت أعدادها من 34.5 ألف شجرة إلى 13.7 ألف شجرة، وانخفضت أهميتها النسبي من 1.3% إلى 0.4%.
- **أشجار اللبخ**، انخفضت أعدادها من 27.3 ألف شجرة إلى 14.8 ألف شجرة وانخفضت أهميتها النسبية من 1.0% إلى 0.4%.

ء – الأنواع الجديدة:

أما الأنواع الجديدة من الأشجار الخشبية التي ظهرت لأول مرة في التعداد الزراعي، فكانت على النحو التالي:

- **أشجار السرسوع** ، وبلغت أعدادها نحو 104.9 ألف شجرة، وبنسبة قدرها 2.9% من جملة أعداد الأشجار الخشبية.
- **أشجار البوانسيانا**، وبلغت أعدادها نحو 33.5 ألف شجرة، وبنسبة قدرها 0.9% من جملة أعداد الأشجار الخشبية.
- **أشجار السنديان**، وبلغت أعدادها نحو ثمانية آلاف شجرة، وبنسبة قدرها 0.2% من جملة أعداد الأشجار الخشبية.
- **أشجار السرو**، وبلغت أعدادها نحو ثلاثة آلاف شجرة، وبنسبة قدرها 0.1% من جملة أعداد الأشجار الخشبية
- **أعداد قليلة من الأشجار التالية:**

الكابوك (560 شجرة)، **الماهوجني** (160 شجرة)، **الدوم الإفرنجي** (266 شجرة)، **السيدرلا** (298 شجرة).

حجم ونسب التغير في أعداد الأشجار

بدراسة حجم ونسب التغير في أعداد أشجار الفاكهة وفقاً للنوع فيما بين عامي 1929م، و 1950م تبين أن اتجاه التغير بالزيادة كان من نصيب خمسة أنواع، وأن اتجاه التغير بالنقصان كان من نصيب خمسة أنواع أخرى من بين الأنواع العشر التي وردت في تعداد عام 1929م. وبشكل عام فقد بلغت جملة الزيادة في أعداد الأشجار الخشبية خلال تلك الفترة نحو 932 ألف شجرة، وبنسبة نمو قدرها 35.5%. أما **الأنواع التي تغيرت بالزيادة** فكانت من نصيب: **أشجار الكازورينا** التي بلغ حجم زيادتها نحو 625.5 ألف شجرة، وبنسبة زيادة قدرها 127.0%. **وأشجار الكافور** وبلغ حجم زيادتها 376.3 ألف شجرة، وبنسبة زيادة قدرها 153.7. تليها **أشجار الصفصاف** التي بلغ حجم زيادتها 98.7 ألف شجرة، وبنسبة زيادة قدرها 46.3%. ثم **أشجار الاتل** وبلغ حجم زيادتها 51.7 ألف شجرة، ونسبة زيادة قدرها 25.8%. وأخيراً **أشجار التوت** التي بلغ مقدار زيادتها 43.8 ألف شجرة، ونسبة زيادتها 12.8%.

أما الأنواع الخمس التي انخفضت أعدادها فكانت: **أشجار السنط** التي بلغ حجم انخفاض أعدادها 201.4 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 27.3%. ثم **أشجار الحور** التي انخفضت بمقدار 31.7 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 58.2%. تليها **أشجار الجميز** بانخفاض قدره 11.8 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 21.0%. ثم **أشجار اللبخ** بانخفاض قدره 12.5 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 45.7% 0 وأخيراً **أشجار النبق** التي انخفضت أعدادها بمقدار 20.8 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 60.4%.

الانتشار الإقليمي للأشجار الخشبية

يتناول هذا القسم دراسة للتوزيع النسبي الإقليمي للأشجار الخشبية، وفقاً للبيانات الإحصائية لتعدادي 1929م، 1950م.

الأشجار الخشبية وطرق تواجدها

تتواجد الأشجار الخشبية في مصر على أربع طرق رئيسية: فهي إما أن توجد بطريقة **مُجمعة** أي مغروسة في مساحة حقلية محددة، ومحيزة كحديقة أو بستان فاكهة. أو توجد **مُتناثرة** داخل الحيازات الحقلية، أو داخل حرم المنازل. كما توجد أشجار الفاكهة على جانبي **الطرق والكباري**. وأخيرا يتم غراسها في **الحدائق والمتنزهات العامة**. وبشكل عام توضح البيانات أن الغالبية العظمى للأشجار الخشبية توجد بطريقة مُتناثرة حيث بلغت نسبة عدد الأشجار المغروسة بهذه الطريقة عام 1929م نحو 80.2% من جملة عدد الأشجار الخشبية، وارتفعت إلى 83.0% عام 1950م. وذلك بالطبع على حساب نصيب الأشجار المُجمعة التي انخفضت نسبة أعدادها من 10.5% إلى 4.9%، وكذلك أشجار الحدائق والمتنزهات التي انخفضت نسبة أعدادها من 3.4% إلى 2.1%. أما أشجار الطرق والكباري فقد ارتفعت نسبة أعدادها من 5.9% إلى 10.0%. وفي محاولة للتعرف على الأهمية النسبية لنوعية الأشجار المغروسة وفقاً لطريقة تواجدها عام 1950م يُمكن التوصل إلى التالي:

- **الأشجار المُجمعة:** تُشبه إلى حد كبير تركيب الهرم النوعي حيث تحتل أشجار الكازورينا الأهمية الأولى بنسبة تبلغ 43.1% من جملة أعداد الأشجار الخشبية المُجمعة عام 1950م والبالغ عددها نحو 175 ألف شجرة، تليها أشجار الكافور بنسبة 20.2%، ثم أشجار السنط، والاتل،

والسنديان والسرسوع بنسب قدرها 8.2% – 7.2% – 4.6% – 3.1% – 0.1 – 1.5%. وأخيراً تأتي أشجار الصفصاف، والنبق، والتوت، والجميز، والكابوك، واللبخ، والماهوجني، والدوم الإفرنجي، والبوانسيانا بنسب ضئيلة تتراوح بين 0.1 – 1.5%.

- **الأشجار المُتناثرة:** تأتي على قمة الأشجار المُتناثرة أشجار الكازورينا بنسبة قدرها 32.2% من جملة أعداد الأشجار المُتناثرة والمُقدرة بنحو 2.95 مليون شجرة خشبية. تليها مجموعة أشجار السنط، والكافور، والتوت، والصفصاف، والاتل بنسب قدرها 16.0% – 15.7% – 12.4% – 10.2% – 7.7% على الترتيب. ثم تأتي مجموعة أشجار السرسوع، الجميز، واللبخ، والنبق، والبوانسيانا، والسرو، والحور بنسب تتراوح بين 0.1 – 2.3%.

أشجار الطرق والكباري

قامت مصلحة الطرق والكباري بغرس العديد من الأشجار الخشبية على جوانب الطرق والكباري، إلا أن أكثر تلك الأشجار أهمية كانت أشجار الكافور والكازورينا والسنط، التي بلغت نسب أعدادها 32.6% – 21.8% – 13.3% على الترتيب من جملة أعداد الأشجار المغروسة على جوانب الطرق والكباري في ذلك العام، والمُقدرة بنحو 355 ألف شجرة. ثم تأتي أشجار السرسوع والبوانسيانا بنسبة 7.6%، 6.2%. تليها مجموعة أشجار الاتل، والتوت، والفيكس، والصفصاف، والجميز بنسب قدرها 3.7% – 3.7% – 2.2% – 1.7% – 1.0%. أما المجموعة الأخيرة فتضم أشجار اللبخ، والحور، والنخيل الإفرنجي، والنبق، والزنزلخت، والمستكة، والسرو، والدوم الإفرنجي بنسب تتراوح بين 0.1 – 0.7%.

- **أشجار الحدائق والمتنزهات:** جاءت مجموعة الأشجار المتنوعة (أي غير الواردة في التعداد) في مقدمة الأشجار الخشبية المغروسة في الحدائق والمتنزهات العامة، وذلك بنسبة قدرها 28.0% من جملة أعداد الأشجار الخشبية المغروسة في الحدائق والمتنزهات والمُقدرة في ذلك العام بنحو 75.8 ألف شجرة. تليها مجموعة أشجار الكازورينا، والفيكس، والنخيل الإفرنجي، والكافور، والبوانسيانا، والسرسوع، والتوت بنسب قدرها 19.5% – 10.9% – 10.5% – 9.2% – 8.5% – 5.3% – 4.1%. ثم تأتي المجموعة الأخيرة وتضم أشجار الحور، واللبخ، والصفصاف، والسرو، والمستكة، والسنط، والجميز، والنبق، والزنزلخت بنسب تتراوح بين 0.1 – 1.1% من جملة عدد أشجار الحدائق والمتنزهات.

- **نتيجة أولية:** على العكس من أشجار الفاكهة نجد أن الأشجار الخشبية المُتناثرة هي الأكثر انتشاراً بدلاً من الأشجار المُجمعة. وفي الأشجار المُجمعة تتسيد أشجار الكازوينا والكافور الموقف، وفي الأشجار المُتناثرة تتسيد أشجار الكازورينا والسنط والكافور، وعلى الطرق والكباري نجد أشجار الكافور والكازوينا والسنط والسرسوع والبوانسيانا، وفي الحدائق والمتنزهات تأتي مجموعة الأشجار المتنوعة ومعها الكازورينا والفيكس والنخيل الإفرنجي والكافور والبوانسيانا .

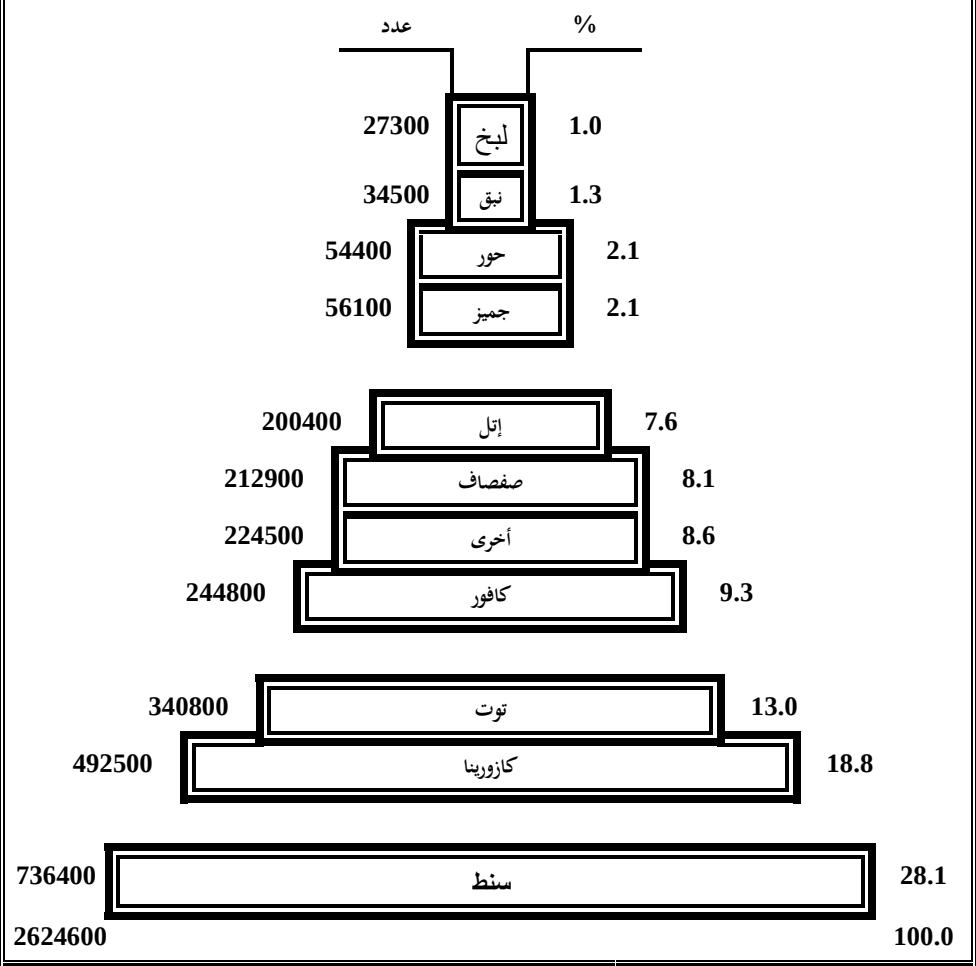

شكل رقم (34) هرم التوزيع النسبي لأعداد أنواع الأشجار الخشبية وفقا لبيانات التعداد الزراعي عام 1929م.

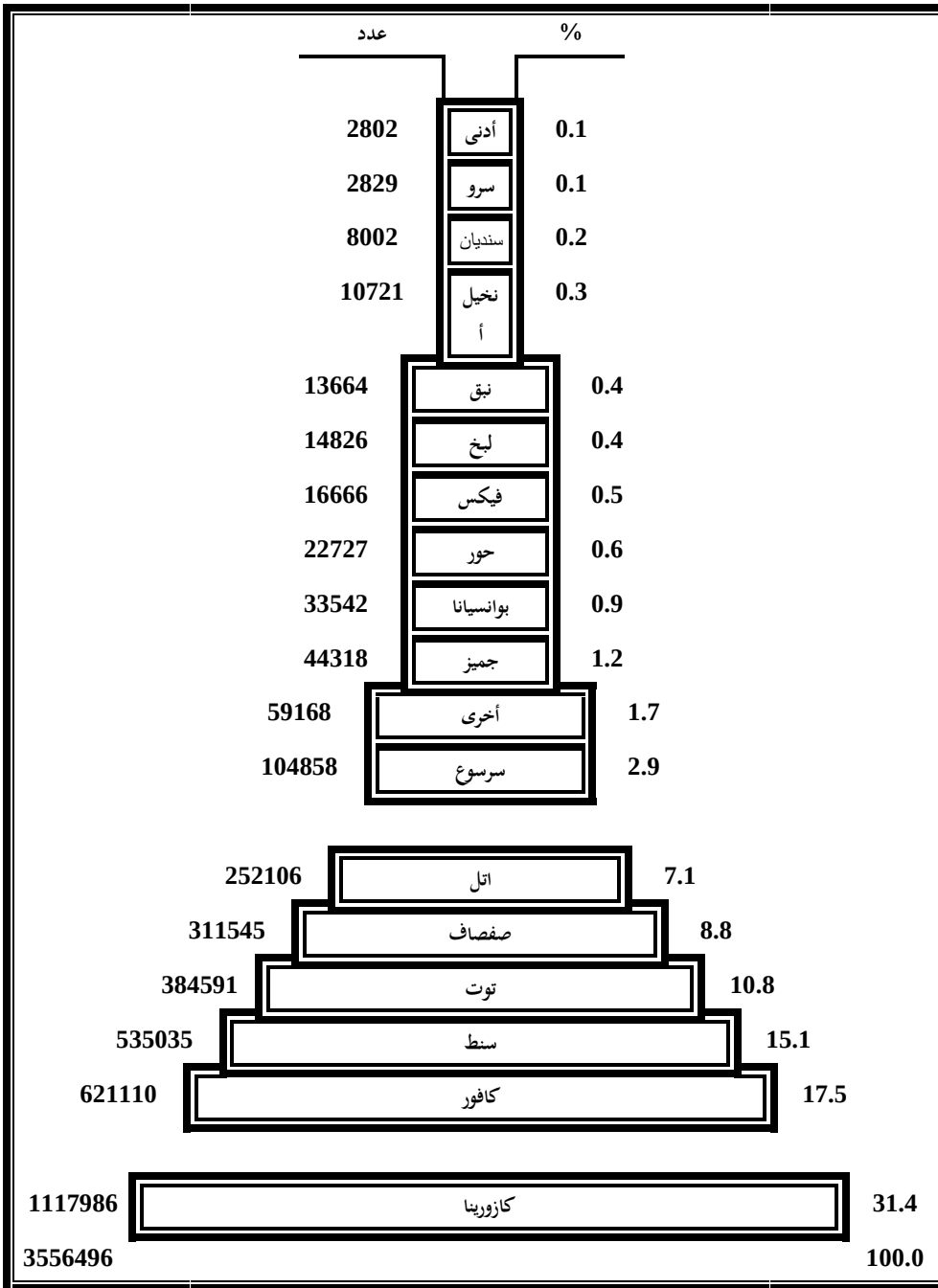

شكل رقم (35) هرم التوزيع النسبي لأعداد أنواع الأشجار الخشبية عند منتصف القرن العشرين عام 1950م
الأشجار ذات الأعداد الأدنى تضم: الزنزلخت – المستكة – السدرلا – الدوم الإفرنجي – الماهوجني.

هرم الانتشار الإقليمي للأشجار الخشبية

بدراسة مدى التغير في الانتشار الإقليمي للأشجار الخشبية بين عامي 1929م، و 1950م، يتبين أن المديريات الرئيسية الخمس ظلت على حالها تقريباً. ولكن قاعدة هرم الانتشار الإقليمي هي التي شهدت تغيراً كبيراً، حيث قفزت مديرية البحيرة من المركز الثالث، بأشجار بلغ عددها 414.8 ألف شجرة، وبنسبة قدرها 15.8%، إلى المركز الأول بعدد 645.6 ألف شجرة ، وبنسبة قدرها 18.1%.

الانتشار الإقليمي وفقاً لعدد الأشجار

وبالعودة إلى بيانات عام 1929م يتبين أن هناك ثلاث مديريات حتلت قاعدة هرم الانتشار الإقليمي هي مديريات: المنوفية والغربية والبحيرة حيث بلغت أعداد الأشجار الخشبية في الأولى نحو 525 ألف شجرة بنسبة قدرها 20.0%، وفي الثانية نحو 443 ألف شجرة بنسبة قدرها 16.9%، وفي الثالثة نحو 415 ألف شجرة بنسبة قدرها 15.8%. تليهم مديرية الشرقية التي بلغ عدد الأشجار الخشبية بها نحو 364 ألف شجرة، وبنسبة قدرها 13.8%. ومديرية الدقهلية بعدد 300 ألف شجرة، وبنسبة 11.4%. ثم القليوبية بعدد 206 ألف شجرة، وبنسبة 7.9%. ثم تأتي بعد ذلك أربعة مديريات تنحصر أعداد أشجارها بين 50 – 100 ألف شجرة، وبنسب تتراوح بين 1.9 – 3.1%، وهي مديريات: قنا – أسيوط – الجيزة – أسوان. أما قمة الهرم فشغلتها على الترتيب مديريات: جرجا – الفيوم – بني سويف – المنيا، والتي تراوحت أعداد أشجارها بين 24.7 ألف – 35.1 ألف شجرة، وتراوحت أهميتها النسبية بين 0.9 – 1.3%. وبالعودة إلى بيانات عام 1950م يتبين أن مديرية المنوفية احتلت الأهمية الثالثة بعد قاعدة الهرم المُتمثلة في مديرية البحيرة. فقد بلغت جملة أعداد

الأشجار الخشبية في مديرية البحيرة نحو 646 ألف شجرة، بنسبة 18.1%. تليها كل من مديريات: الغربية، المنوفية، الشرقية، الدقهلية بأعداد قدرها 499 ألف – 475 ألف – 425 ألف – 289 ألف شجرة على الترتيب، وبنسب تتراوح بين 8.1 – 14.0%. ثم مديريات: كفر الشيخ، القليوبية، الجيزة، قنا بأعداد قدرها 215 ألف – 215 ألف – 181 ألف – 169 ألف شجرة، وبنسب تتراوح بين 4.7 – 6.1%. وفي قمة الهرم تأتي مديريات: بني سويف، أسيوط، المنيا، سوهاج، أسوان، الفيوم، بأعداد قدرها 104 ألف – 91 ألف – 75 ألف – 65 الف – 63 ألف – 44 ألف شجرة، وبنسب تتراوح بين 1.2 – 2.9%.

حجم ونسب التغير في أعداد الأشجار

بدراسة حجم ونسب التغير في أعداد الأشجار الخشبية بين المديريات وفقاً للنوع فيما بين عامي 1929م، و 1950م تبين أن اتجاه التغير بالزيادة كان من نصيب جميع المديريات ما عدا مديرية الدقهلية. حيث **انخفضت** أعداد الأشجار بها بمقدار 11.3 ألف شجرة، وبنسبة انخفاض قدرها 3.8%. أما **أكبر نسبة تغير بالزيادة** فكانت من نصيب **مديرية بني سويف** التي بلغت 226.4%، تليها مديرية الجيزة بنسبة 208.3%. ثم مديرية سوهاج بنسبة 161.6%، ومديرية قنا بنسبة 116.0%، ومديرية المنيا بنسبة 114.1%، ومديرية الفيوم بنسبة 73.7%. تليها مديرية البحيرة بنسبة 55.6%، ومديرية أسيوط بنسبة 37.3%. أما **أقل نسبة زيادة** فقد حققتها مديرية القليوبية التي ازدادت بها أعداد الأشجار بنسبة 4.3%، تليها مديرية المنوفية بنسبة 9.5%، والغربية بنسبة 12.7%، والشرقية بنسبة زيادة قدرها 16.9%، ثم مديرية أسوان بنسبة 23.7%. وبشكل عام فقد ازدادت أعداد أشجار مديريات الوجه البحري بنسبة 22.7%، بينما ازدادت أعداد أشجار الوجه القبلي بنسبة قدرها 113.2%.

أما بالنسبة **لأكبر حجم تغير بالزيادة** فكان من نصيب مديرية البحيرة التي ازدادت أعداد الأشجار الخشبية بها بمقدار 231 ألف شجرة، تليها مديرية الجيزة بمقدار 122.2 ألف شجرة. ثم مديريات قنا، بني سويف ، الشرقية، الغربية، المنوفية، المنيا، التي ازدادت بها أعداد الأشجار الخشبية بمقدار 90.7 ألف – 72.2 ألف – 61.3 ألف – 56.1 ألف – 49.7 ألف – 40.0 ألف شجرة على الترتيب. أما **أقل المديريات زيادة** في أعداد الأشجار الخشبية بها فكانت مديرية القليوبية التي ازدادت بمقدار 8.9 ألف شجرة، تليها مديريات أسوان، الفيوم، أسيوط، سوهاج، التي ازدادت بها أعداد الأشجار الخشبية بمقدار 12.1 ألف – 18.7 ألف – 24.8 ألف – 39.9 ألف شجرة.

أكثر المراكز الإدارية أهمية في الأشجار الخشبية

في محاولة للتعرف على أهم المراكز الإدارية في إنتاج الأشجار الخشبية لم تتوفر سوى بيانات المساحات المُجمعة، وهي كما ذكرنا لا تُمثل سوى 10.5% من جملة عام 1929م، ونحو 4.9% من جملة عام 1950م. ولكن سيتم النظر إليها بصفتها نشاط زراعي يهدف إلى استغلال أخشاب هذه الأشجار، حيث يتبين حدوث نوع من التبدل بين هذه المراكز، وكذلك ظهور مراكز جديدة، وذلك على النحو التالي: بالنسبة لبيانات عام 1929م أمكن حصر 18 مركزا إداريا تزيد المساحات المنزرعة فيها بالأشجار الخشبية عن 40 فدان، علماً بأن إجمالي عدد المراكز الإدارية في ذلك العام بلغت 80 مركزاً، وجملة المساحة المُجمعة المزروعة بالأشجار الخشبية 2668 فدان.

- **المجموعة الأولى:** وهي تلك المراكز التي تزيد المساحات المنزرعة فيها عن مائة فدان : مركز الدر/ أسوان في المقدمة بمساحة 270 فدان، يليه مركز أسوان بمساحة قدرها 185 فدان. ثم شبين القناطر / قليوبية بمساحة 162 فدان، وكفر الدوار / بحيرة بمساحة 159 فدان. ثم مركز أبنوب / أسيوط بمساحة 158 فدان، والجيزة بمساحة 149 فدان، وأسيوط بمساحة 143 فدان، والأقصر / قنا بمساحة 141 فدان.

– **المجموعة الثانية:** وهي تلك المراكز التي تتراوح المساحات المنزرعة فيها بين 40 – 100 فدان، وتضم: مركز **أبوحمص / بحيرة** بمساحة 99 فدان، وفاقوس / شرقية بمساحة 95 فدان، ومنفلوط / أسيوط بمساحة 68 فدان، ثم مركزي إيتاى البارود، ودمنهور / بحيرة بمساحة 58 فدان لكل منهما. ويلي ذلك مركز طهطا / جرجا بمساحة 57 فدان، والزقازيق شرقية بمساحة 49 فدان، ثم ديروط / أسيوط، وقوص / قنا بمساحة 42 فدان لكل منهما، وأخيراً مركز كفر الشيخ / غربية بمساحة 41 فدان.

وبالنسبة لبيانات عام 1950م أمكن حصر 14 مركزا إداريا فقط تزيد المساحات المنزرعة فيها بالأشجار الخشبية المُجمعة عن عشرة أفدنه، علماً بأن إجمالي عدد المراكز الإدارية في ذلك العام بلغت 105 مركزاً إدارياً، وجملة المساحة المزروعة بالأشجار الخشبية المُجمعة 1144 فدان، وهو ما يوضح بشكل عام مدى تراجع ظاهرة زراعة الأشجار الخشبية المُجمعة كنشاط زراعي له أهميته الاقتصادية.

- **المجموعة الأولى:** وتضم مركزي كوم أمبو / أسوان بمساحة 597 فدان، وقنا بمساحة 180 فدان. وذلك لأن المساحات الواردة بالمراكز الأخرى تتضائل كثيراً أمام تلك المساحة.

– **المجموعة الثانية:** وتضم المراكز التي تتراوح المساحات المُجمعة للأشجار الخشبية بها بين 20 – 60 فدان. وتضم هذه المجموعة القصر / قنا بمساحة 58 فدان، والجيزة بمساحة 48 فدان، وكفر الدوار / بحيرة بمساحة 28 فدان، ثم مركز امبابة / جيزة بمساحة 27 فدان، وجرجا / سوهاج بمساحة 23 فدان

– **المجموعة الثالثة:** وتضم المراكز التي تتراوح مساحات الشجار الخشبية بها بين 10 – 20 فدان، وهي على الترتيب: **سوهاج، طما / سوهاج، فاقوس / شرقية، رشيد / بحيرة، ادفو / أسوان، منوف / منوفية، الخانكة / قليوبية.**

الانتشار النوعي الإقليمي للأشجار الخشبية

بمحاولة التعرف على مدى الانتشار الإقليمي النوعي استنادا إلى بيانات التعداد الزراعي لعام 1950م، يتبين الآتي:

- **أشجار الكازورينا** ، تنتشر أساسا في مديريات الوجه البحري حيث تبلغ نسبتها 54.7%، خاصة في مديريات (البحيرة – الشرقية – الغربية). كما تستحوذ مصر العليا على 35.6% منها، وبالتحديد في مديرية قنا. أما مصر الوسطى فتستحوذ على 9.7% منها، وبالتحديد في مديرية الجيزة.
- **أشجار الكافور** ، وهي تنتشر أيضا في جميع البلاد رغم تركزها في مديريات مصر العليا بنسبة 65.1%، خاصة في مديريتي قنا وأسوان. وتوجد في مصر الوسطى بنسبة 23.9% خاصة في مديرية الجيزة. أما الوجه البحري فيستحوذ على 11.0% من جملة أشجار الكافور، خاصة في مديرية البحيرة.
- **أشجار السنط** ، وتُعَد هذه الأشجار من أشجار مصر العليا حيث تتركز بها نسبة 98.3% من جملة أعداد هذه الأشجار، بينما تتوزع النسبة البسيطة المتبقية على باقي المديريات.

- **أشجار الإتل** ، وهي أيضاً من أشجار مصر العليا حيث تتركز بها 97.7% من جملة أعداد هذه الأشجار، خاصة في مديريتي سوهاج وقنا.
- **أشجار الصفصاف** ، وتُعَد من أشجار الوجه البحري أساساً حيث يتركز به 76.6% من جملة أعدادها خاصة في مديرية البحيرة. إلا أن هذه الأشجار تتواجد أيضاً في مصر الوسطى بنسبة 16.8% خاصة في مديرية الجيزة.
- **أشجار النبق** ، وهي من أشجار مصر العليا، حيث يتركز بها 88.4% من جملة أعداد هذه الأشجار، خاصة في مديرية سوهاج.
- **أشجار التوت** ، وهي من الأشجار المنتشرة في جميع مديريات مصر تقريبا خاصة مديرية قنا في مصر العليا، ومديرية الجيزة في مصر الوسطى، ومديريات (المنوفية القليوبية – الغربية) في الوجه البحري.

أما بالنسبة للأنواع الجديدة التي ظهرت في هذا التعداد فقد توزعت إقليميا على النحو التالي، مع ملاحظة ارتفاع نسبة أعداد (الأصناف الأخرى) في مدرية المنوفية، مما يعني انتشار عدد كبير من أنواع الأشجار الخشبية التي لم ترد في التعداد، ولم يتم التعرف عليها:

- **أشجار السرسوع** ، تم زراعة 2890 شجرة لدى أربعة حائزين في مديرية أسوان، وزراعة 1761 شجرة لدى أربعة حائزين في مديرية قنا، ثم 470 شجرة لدى حائزين في مديرية بني سويف ، وأخيراً 200 شجرة لدى حائز واحد في مديرية الفيوم.
- **أشجار السنديان** ، تم زراعة ثمانية آلاف شجرة في أسوان.
- **أشجار الكابوك** ، تم زراعة 560 شجرة لدى حائزين في مديرية أسوان.
- **أشجار الماهوجني** ، تم زراعة 160 شجرة لدى حائزان فقط في أسوان.

- **أشجار البوانسيانا** ، تم زراعة 57 شجرة لدى حائز واحد في مديرية الجيزة، وزراعة 30 شجرة لدى حائز آخر في مديرية سوهاج.
- **الدوم الإفرنجي** ، تم زراعة 120 شجرة لدى حائز واحد فقط في مديرية سوهاج.

مشاتل الأشجار وزهور الزينة

- وردت أول بيانات رسمية عن مشاتل الأشجار وزهور الزينة ضمن مجلد التعداد الزراعي الأول عام 1929، والمنشور عام 1933م حيث تضمن بيانات تلك المشاتل عن عام 30 /1931م. وهي بشكل عام توضح مع تواضع حجم ذلك النشاط حيث بلغت جملة عدد هذه المشاتل 853 مشتلاً ، بمساحة إجمالية قدرها 475 فدان، ويبلغ متوسط مساحة المشتل الواحد 13.4 قيراط.
- وقد حظيت **مديريات الوجه البحري** بعدد 745 مشتلا، أي بنسبة 87.3% من جملة هذه المشاتل، وبمساحة قدرها 316 فدان، أي بنسبة 66.5% من جملة مساحة تلك المشاتل. أما **مديريات الوجه القبلي** فقد حظيت بعدد 108 مشاتل، بنسبة 12.8% من جملة عدد المشاتل، وبمساحة قدرها 158 فدان بنسبة 23.5% من جملة المساحة.
- وتأتي **مديرية القليوبية** في مقدمة المديريات حيث تحتضن وحدها 351 مشتلاً ، أي بنسبة 41.1% من جملة عدد المشاتل، وبمساحة قدرها 59 فدان فقط، لتكون في نفس الوقت أصغر المديريات من حيث سعة المشاتل التي بلغت 4.1 قيراط فقط. بينما تأتي **مديرية الجيزة** في مقدمة المديريات من حيث حجم مساحات المشاتل بها حيث تحتضن نحو 101 فدان، أي بنسبة 21.3% من جملة مساحة المشاتل، وتصل سعة المشتل الواحد بها نحو 63.8 قيراط.

- والظاهرة الجديرة بالاهتمام هنا هي أن مركزاً إدارياً واحدا هو مركز **طوخ / قليوبية** يضم وحدة 300 مشتل بما يجعله بحق مركز مشاتل مصر، يلية مركز **تلا / منوفية** بعدد 123 مشتل، ثم مركز **ميت غمر / دقهلية** بعدد 32 مشتل ويليه مركزي **الزقازيق / شرقية، والجيزة** بعدد 28 مشتل لكل منهما.

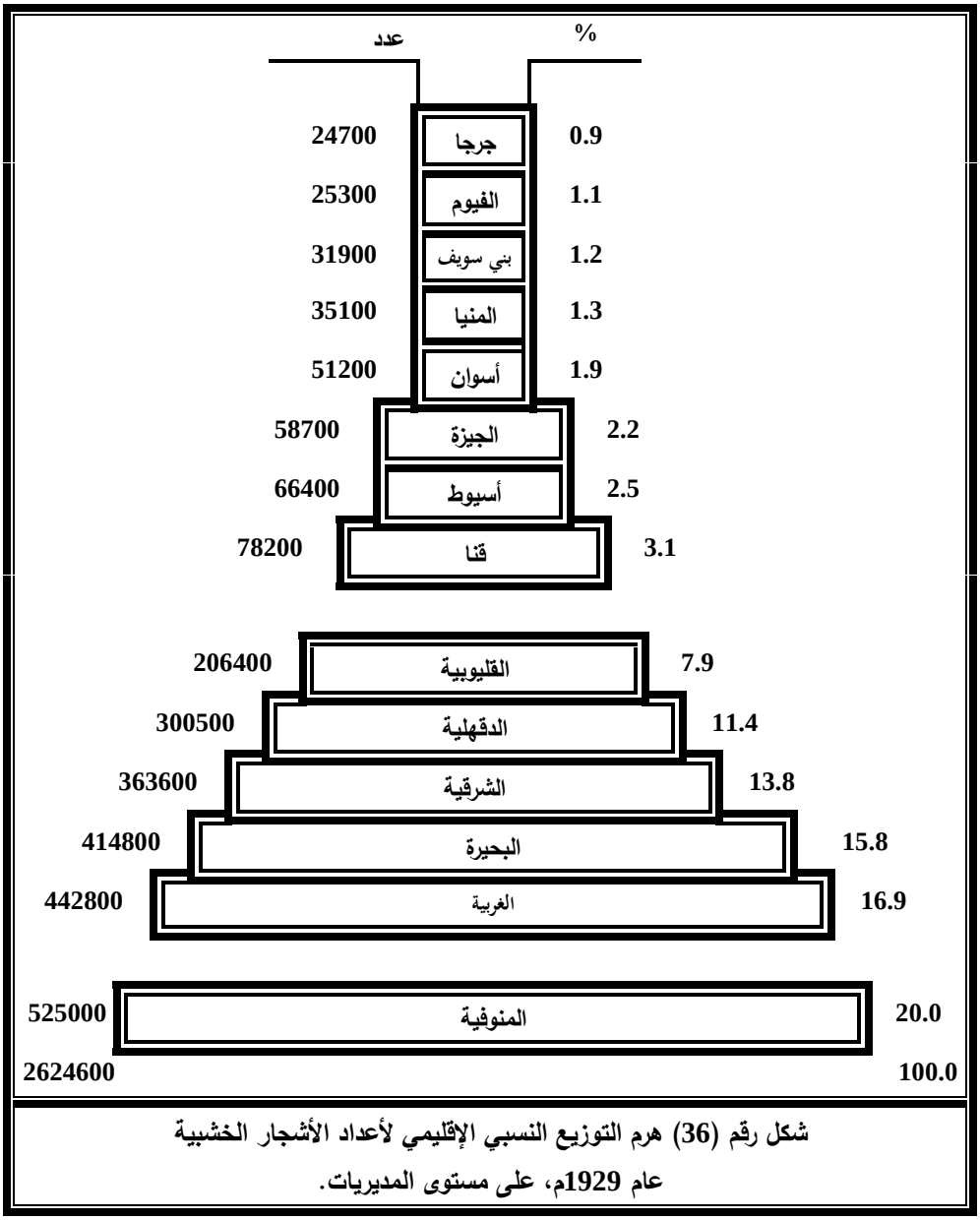

شكل رقم (36) هرم التوزيع النسبي الإقليمي لأعداد الأشجار الخشبية عام 1929م، على مستوى المديريات.

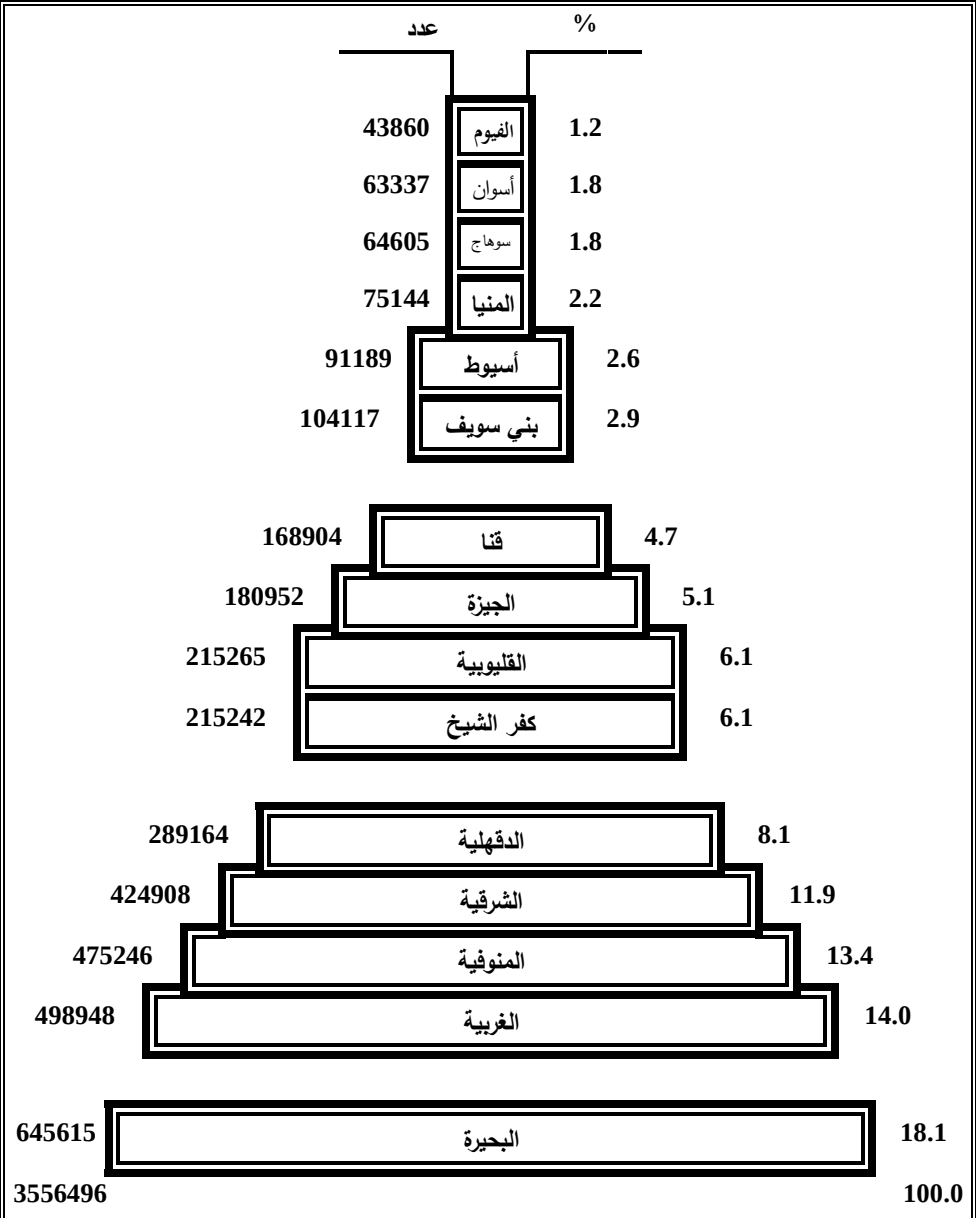

شكل رقم (37) هرم التوزيع النسبي الإقليمي لأعداد الأشجار الخشبية عند منتصف القرن العشرين عام 1950م، على مستوى المديريات.

الملاحق

ملحق رقم (1) التوزيع النسبي لعدد ومساحة المزارع (الحيازات) الايجارية داخل المديريات عام 1950م، وفقاً لنوعية الإيجار

البيان	التوزيع النسبي لعدد الحيازات (%)				التوزيع النسبي لمساحة الحيازات (%)			
	نقد	شرك	مقطوعية	أخرى	نقد	شرك	مقطوعية	أخرى
البحيرة	89.8	4.9	4.3	1.0	89.6	3.9	4.8	1.7
الدقهلية	72.2	5.2	20.3	2.3	77.1	4.2	17.4	1.3
الشرقية	83.8	3.7	12.5	0.2	81.8	4.7	12.0	1.5
الغربية	91.5	3.4	4.1	1.0	89.9	2.9	5.9	1.3
القليوبية	96.8	0.7	1.4	1.1	96.6	0.3	0.8	2.3
المنوفية	98.3	1.4	0.1	0.2	97.7	1.4	0.4	0.5
كفر الشيخ	61.1	12.9	25.8	0.2	60.0	14.4	24.6	1.0
وجه بحري	**86.7**	**4.0**	**8.5**	**0.8**	**84.3**	**4.5**	**9.8**	**1.4**
الجيزة	91.4	3.4	1.6	3.6	90.1	2.7	1.5	5.7
بني سويف	87.4	3.7	00	8.9	83.5	3.8	12.6	0.1
الفيوم	67.0	31.2	0.7	1.1	71.9	22.5	3.6	2.0
المنيا	80.9	4.3	4.3	10.5	78.5	4.3	5.9	11.3
أسيوط	94.4	0.8	1.1	3.7	92.0	1.6	2.1	4.3
سوهاج	85.1	2.7	2.3	9.9	86.0	4.0	3.2	6.8
قنا	83.6	10.6	4.3	1.5	78.7	14.4	4.9	2.0
أسوان	86.6	11.4	1.3	0.7	91.2	4.6	3.5	0.7
وجه قبلي	**87.1**	**4.8**	**2.1**	**6.0**	**84.3**	**6.2**	**3.3**	**6.2**
الإجمالي	**86.9**	**4.4**	**5.3**	**3.4**	**84.3**	**5.4**	**6.5**	**3.8**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

–وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 58 – 62.

ملحق رقم (2) التوزيع النسبي لعدد ومساحة المزارع (الحيازات) الايجارية داخل فئات الحيازة عام 1950م، وفقاً لنوعية الإيجار

البيان	التوزيع النسبي لعدد الحيازات (%)				التوزيع النسبي لمساحة الحيازات(%)			
	نقد	شرك	مقطوعيه	أخرى	نقد	شرك	مقطوعيه	أخرى
أقل من فدان	91.9	1.9	2.8	3.4	92.2	1.8	3.1	2.9
1 فأقل من 2	91.5	2.6	3.7	2.2	91.0	2.6	4.1	2.3
2 فاقل من 3	89.0	3.7	5.2	2.1	88.4	3.5	5.8	2.3
3 فأقل من 4	86.7	4.8	6.0	2.5	86.0	4.6	6.9	2.5
4 فأقل من 5	85.0	5.1	7.2	2.7	84.3	4.9	8.2	2.6
5 فأقل من10	79.7	6.4	7.4	6.5	81.6	6.5	8.6	3.3
10فاقل من20	82.6	7.6	6.2	3.6	82.6	7.0	6.7	3.7
20فاقل من50	82.9	7.1	5.2	4.8	83.2	6.3	5.4	5.1
50فأقل من100	82.5	6.8	5.8	4.9	82.6	6.2	6.2	5.0
100فأقل من200	83.8	5.1	6.3	4.8	83.6	4.7	6.5	5.2
200فأقل من500	85.5	4.2	6.4	3.9	86.5	4.0	6.0	3.5
500 فدان فأكثر	84.1	4.0	8.7	3.2	87.3	2.4	6.4	3.9
الإجمالي	**86.9**	**4.4**	**5.3**	**3.4**	**84.3**	**5.4**	**6.5**	**3.8**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

–وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 62 – 63.

ملحق رقم (3) التوزيع النسبي لعدد الحيازات ومساحاتها موزعة على المديريات، وفقاً لنوع الحيازة، عام 1950م.

البيان	التوزيع النسبي لعدد الحيازات %				التوزيع النسبي لمساحة الحيازات %			
	ملكية	ايجارية	مختلطة	جملة	ملكية	ايجارية	مختلطة	جملة
البحيرة	72.6	20.7	6.7	100	75.2	16.7	8.1	100
الدقهلية	75.9	14.6	9.5	100	65.1	19.8	15.1	100
الشرقية	65.2	25.2	9.6	100	66.5	20.6	12.9	100
الغربية	71.8	14.8	13.4	100	65.9	17.3	16.8	100
القليوبية	68.6	19.3	12.1	100	53.6	25.8	20.6	100
المنوفية	67.7	15.5	16.8	100	62.5	16.0	21.5	100
كفر الشيخ	68.4	26.8	4.8	100	75.6	16.5	7.9	100
وجه بحري	**70.1**	**18.7**	**11.2**	**100**	**68.2**	**18.4**	**13.4**	**100**
الجيزة	67.0	22.1	10.9	100	58.8	21.9	19.3	100
بني سويف	59.6	27.9	12.5	100	44.6	29.4	26.0	100
الفيوم	89.1	5.4	5.5	100	77.1	11.2	11.7	100
المنيا	64.2	24.8	11.0	100	51.5	27.5	21.0	100
أسيوط	41.0	35.2	23.8	100	29.9	30.5	39.6	100
سوهاج	43.8	30.1	26.1	100	32.4	25.6	42.0	100
قنا	60.8	16.4	22.8	100	42.3	16.2	41.5	100
أسوان	77.6	10.5	11.9	100	79.6	6.5	13.9	100
وجه قبلي	**59.2**	**23.3**	**17.5**	**100**	**49.2**	**22.2**	**28.6**	**100**
الإجمالي	**65.6**	**20.6**	**13.8**	**100**	**60.5**	**20.0**	**19.5**	**100**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 52 – 56.

ملحق رقم (4) التوزيع النسبي لعدد الحيازات ومساحاتها موزعة على فئات الحيازة، وفقاً لنوع الحيازة، عام 1950م.

البيان	التوزيع النسبي لعدد الحيازات %				التوزيع النسبي لمساحة الحيازات %			
	ملكية	ايجارية	مختلطة	جملة	ملكية	ايجارية	مختلطة	جملة
أقل من فدان	83.3	14.8	1.9	100	82.3	15.12	2.6	100
1–أقل من2	68.6	9.7	21.7	100	68.5	1.2	10.3	100
2–أقل من3	61.2	23.1	15.7	100	61.4	22.7	15.3	100
3–أقل من4	57.8	19.6	22.6	100	57.9	22.3	19.7	100
4–أقل من5	56.3	22.9	20.8	100	56.4	22.7	20.9	100
أقل من 5فدان	**68.7**	**20.3**	**11.0**	**100**	**63.0**	**21.6**	**15.4**	**100**
5–أقل من10	54.5	22.5	23.0	100	54.5	22.3	23.1	100
10–أقل من20	53.4	20.7	25.9	100	53.6	20.4	26.0	100
20–أقل من50	53.5	19.7	26.8	100	53.6	20.0	26.4	100
5–أقل من 50	**54.1**	**21.6**	**24.3**	**100**	**53.9**	**21.0**	**25.1**	**100**
50–أقل من100	53.0	23.0	24.0	100	53.2	23.3	23.5	100
100–أقل من200	56.2	22.6	21.2	100	56.6	22.8	20.6	100
200–أقل من500	61.2	20.6	18.2	100	62.9	19.5	17.6	100
500 فدان فأكثر	78.1	12.3	9.6	100	84.7	8.2	7.1	100
50 فدان فأكثر	**55.8**	**22.2**	**22.0**	**100**	**65.5**	**17.9**	**16.6**	**100**
الإجمالي	**65.6**	**20.6**	**13.8**	**100**	**60.5**	**19.9**	**19.6**	**100**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 56 – 57.

ملحق رقم (5) أعداد حيازات وملكيات الأراضي الزراعية، ومساحتهما بالفدان، عام 1950م.

البيان	حيازات الأراضي			ملكيات الأراضي		
	عدد	مساحة	متوسط	عدد	مساحة	متوسط
البحيرة	76313	787751	10.32	166427	778421	4.68
الدقهلية	97001	554683	5.72	224172	535003	2.39
الشرقية	89778	661628	7.37	232000	645915	2.78
الغربية	96398	630854	6.54	261550	610988	2.34
القليوبية	54219	203903	3.76	120531	198075	1.64
المنوفية	125452	345431	2.75	307761	341534	1.11
كفر الشيخ	48198	491860	10.21	100132	457508	4.57
وجه بحري	**587359**	**3676110**	**6.26**	**1412573**	**3567444**	**2.53**
الجيزة	55828	196990	3.53	109847	190491	1.73
بني سويف	36496	224017	6.14	107660	221139	20.5
الفيوم	47305	352156	7.44	125181	346996	2.77
المنيا	43257	405300	9.37	129452	396851	3.07
أسيوط	71042	435463	6.13	299262	427213	1.43
سوهاج	78383	328103	4.19	287323	322419	1.12
قنا	64620	368880	5.71	191617	355679	1.86
أسوان	18733	156905	8.38	44078	145955	3.31
وجه قبلي	**415664**	**2467814**	**5.94**	**1294420**	**2406743**	**1.86**
الإجمالي	**1003023**	**6143924**	**6.13**	**2706993**	**5974187**	**2.21**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 22 – 42.

ملحق رقم (6) التوزيع الفئوي لأعداد الحيازات الزراعية
وفقاً لنوع الحيازة، عام 1950م.

البيان	الملكية	الايجارية	المختلطة	جملة
أقل من فدان	178534	31736	4064	214334
1–أقل من2	170357	53883	24096	248336
2–أقل من3	98945	37334	25379	161658
3–أقل من4	57285	22410	19437	99132
4–أقل من5	35656	14497	13177	63330
أقل من 5 فدان	**540777**	**159860**	**86153**	**786790**
5–أقل من10	66745	27498	28113	122356
10–أقل من20	28024	10872	13621	52517
20–أقل من50	14164	5214	7090	26468
5–أقل من50	**108933**	**43584**	**48824**	**201341**
50–أقل من100	4435	1930	2007	8372
100–أقل من200	2290	921	864	4075
200–أقل من 500	1152	387	344	1883
500 فدان فأكثر	439	69	54	562
50 فدان فأكثر	**8316**	**3307**	**3269**	**14892**
الإجمالي	**658026**	**206751**	**138246**	**1003023**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 56 – 57.

ملحق رقم (7) أعداد ومساحة الحيازات الايجارية بالكامل موزعة على المديريات، والنسب المئوية لذلك التوزيع، عام 1950م.

البيان	الحيازات		المساحات		متوسط الحيازة بالفدان	نسبة العدد من جملة المديرية%	نسبة لمساحة من جملة المديرية%
	عدد	%	فدان	%			
البحيرة	15810	7.6	131756	10.8	8.3	20.7	16.7
الدقهلية	14198	6.9	109801	9.1	7.7	14.6	19.8
الشرقية	22604	10.9	136117	11.1	6.0	25.2	20.6
الغربية	14317	6.8	109021	8.9	7.6	14.8	17.3
القليوبية	10480	5.1	52597	4.3	5.0	19.3	25.8
المنوفية	19421	9.4	55306	4.5	2.8	15.5	16.0
كفر الشيخ	12916	6.2	81162	6.6	6.3	26.8	16.5
وجه بحري	109746	53.1	675760	55.3	6.2	18.7	18.4
الجيزة	12325	6.0	43177	3.5	3.5	22.1	21.9
بني سويف	10195	4.9	65921	5.4	6.5	27.9	29.4
الفيوم	2553	1.2	39321	3.2	15.4	5.4	11.2
المنيا	10713	5.2	111657	9.1	10.4	24.8	27.5
أسيوط	25013	12.1	132947	10.9	5.3	35.2	30.5
سوهاج	23823	11.5	84113	6.9	3.5	30.1	25.6
قنا	10609	5.1	59657	4.9	5.6	16.4	16.2
أسوان	1974	1.0	10155	1.8	5.1	10.5	6.5
وجه قبلي	97005	46.9	546948	44.7	5.6	23.3	22.2
الإجمالي	206751	100	1222708	100	5.9	20.6	20.0

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 52 – 62.

ملحق رقم (8) أعداد ومساحة الحيازات الايجارية بالكامل موزعة على فئات الحيازة، والنسب المئوية لذلك التوزيع، عام 1950م.

البيان	الحيازات		المساحات		متوسط الحيازة بالفدان	نسبة العدد من جملة الفئة%	نسبة المساحة من جملة الفئة%
	عدد	%	فدان	%			
أقل من فدان	31736	15.4	16911	1.4	0.5	14.8	15.1
1 فأقل من 2	53883	26.1	71030	5.8	1.3	9.7	21.2
2 فاقل من 3	37334	18.1	84762	6.9	2.3	23.1	22.7
3 فأقل من 4	22410	10.8	73456	6.0	3.3	19.6	22.3
4 فأقل من 5	14497	7.0	61886	5.1	4.3	22.9	22.7
5 فأقل من10	27498	13.3	182583	14.9	6.6	22.5	22.3
10فاقل من20	10872	5.3	143958	11.8	13.2	20.7	20.4
20فاقل من50	5214	2.5	158574	13.0	30.4	19.7	20.0
50فأقل من100	1930	0.9	134739	11.0	69.8	23.0	23.3
100فأقل من200	921	0.4	128422	10.5	139.4	22.6	22.8
200فأقل من500	387	0.2	108415	8.9	280.1	20.6	19.5
500 فدان فأكثر	69	0.03	57972	4.7	840.2	12.3	8.2
الإجمالي	**206751**	**100**	**1222708**	**100**	**5.9**	**20.6**	**19.9**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 52 – 62.

ملحق رقم (9) التوزيع الفئوي لمساحة الحيازات الزراعية بالفدان وفقاً لنوع الحيازة، عام 1950م.

البيان	الملكية	الايجارية	المختلطة	جملة
أقل من فدان	91969	16911	2894	111774
1–أقل من2	229904	71030	34763	335697
2–أقل من3	229572	84762	59617	373951
3–أقل من4	190375	73456	64877	328708
4–أقل من5	153935	61886	56866	272687
أقل من 5 فدان	**895755**	**308045**	**219017**	**1422817**
5–أقل من10	446359	182583	189440	818382
10–أقل من20	377981	143958	183392	705331
20–أقل من50	424427	158584	209081	792082
5–أقل من50	**1248767**	**485115**	**581913**	**2315795**
50–أقل من100	307984	134739	136330	579053
100–أقل من200	318509	128422	116012	562943
200–أقل من 500	349871	108415	97932	556218
500 فدان فأكثر	599250	57972	49876	707098
50 فدان فأكثر	**1575614**	**429548**	**400150**	**2405312**
الإجمالي	**3720136**	**1222708**	**1201080**	**6143924**

المصدر: جُمِعَ وحُسِبَ من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 56 – 57.

ملحق رقم (10) عدد الحيازات ومساحاتها بالفدان وفقاً لعدد القطع المكونة لها، عام 1950م.

البيان	جملة		بحري		قبلي	
	عدد	مساحة	عدد	مساحة	عدد	مساحة
جملة	1003023	6143924	587359	3676110	415664	2467814
قطعة	381151	1162813	246650	849890	134501	312923
قطعتان	279994	1117997	172333	761060	107661	356937
ثلاث قطع	173448	1037113	97253	632985	76195	404128
أربعة فأكثر	165178	2774592	68877	1389355	96301	1385237
غير مبين	3252	51409	2246	42820	1006	8589

المصدر:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، 1958م، صص 19 – 21.

ملحق رقم (11) أعداد الحيازات الزراعية ومساحاتها، مع توزيعها النسبي على فئات الحيازة عام 1950م.

البيان	عدد الحيازات				التوزيع النسبي (%)		
	ملكية	ايجارية	مشتركة	جملة	ملكية	ايجارية	مشتركة
أقل من فدان	178534	31736	4064	214334	83.3	14.8	1.9
1–أقل من2	170357	53883	24096	248336	68.6	9.7	21.7
2–أقل من3	98945	37334	25379	161658	61.2	23.1	15.7
3–أقل من4	57285	22410	19437	99132	57.8	19.6	22.6
4–أقل من5	35656	14497	13177	63330	56.3	22.9	20.8
5–أقل من10	66745	27498	28113	122356	54.5	22.5	23.0
10–أقل من20	28024	10872	13621	52517	53.4	20.7	25.9
20–أقل من50	14164	5214	7090	26468	53.5	19.7	26.8
50–أقل من100	4435	1930	2007	8372	53.0	23.0	24.0
100–أقل من200	2290	921	864	4075	56.2	22.6	21.2
200–أقل من500	1152	387	344	1883	61.2	20.6	18.2
500 فدان فأكثر	439	69	54	562	78.1	12.3	9.6
الجملة	658026	206751	138246	1003023	65.6	20.6	13.8
البيان	**مساحة الحيازات بالفدان**				**التوزيع النسبي (%)**		
أقل من فدان	91969	16911	2894	111774	82.3	15.1	2.6
1–أقل من2	229904	71030	34763	335697	68.5	21.2	10.3
2–أقل من3	229572	84762	59617	373951	61.4	22.7	15.3
3–أقل من4	190375	73456	64877	328708	57.9	22.3	19.7
4–أقل من5	153935	61886	56866	272687	56.4	22.7	20.9
5–أقل من10	446359	182583	189440	818382	54.5	22.3	23.1
10–أقل من20	377981	143958	183392	705331	53.6	20.4	26.0
20–أقل من50	424427	158574	209081	792082	53.6	20.0	26.4
50–أقل من100	307984	134739	136330	579053	53.2	23.3	23.5
100–أقل من200	318509	128422	116012	562943	56.6	22.8	20.6
200–أقل من500	349871	108415	97932	556218	62.9	19.5	17.6
500 فدان فأكثر	599250	57972	49876	707098	84.7	8.2	7.1
الجملة	3720136	1222708	1201080	6143924	60.5	19.9	19.6

المصدر: وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، القاهرة، صص 56 57.

ملحق رقم (12) التركيب المحصولي في الربع الأول من القرن العشرين (1900 – 1924م)

(متوسط المساحة بالألف فدان)

البيان	1900 1904	1905 1909	1910 1914	1915 1919	1920 1924	1900 1924
محاصيل شتوية	**3869**	**3736**	**3693**	**3982**	**3941**	**3846.8**
قمح	1271	1207	1267	1304	1372	1284.2
شعير	537	447	372	402	372	426.0
فول	648	594	515	479	453	537.8
عدس	50.4	48.5	50.6	52.5	67.5	53.9
حلبة	40.5	46.8	60.8	61.2	80.4	57.9
حمص	4.7	5.4	5.4	5.8	6.5	5.6
ترمس	48.6	58.5	62.2	68.5	76.5	62.9
كتان	1.8	1.8	2.0	2.0	2.1	1.9
برسيم	1235	1287	1301	1558	1395	1355.2
أخرى	16	22	39	42	92	42.2
خضروات	16	18	18	20	24	19.2
صيفية ونيلية	**3448**	**3895**	**4024**	**3846**	**4067**	**3856.0**
ذرة شامية	1667	1775	1830	1727	1802	1760.2
ذرة رفيعة	175	190	176	187	227	191.0
أرز	164	234	242	251	177	213.6
فول سوداني	14.2	14.8	14.6	16.5	18	15.6
سمسم	8.4	9.2	8.0	10.5	11.0	9.4
قصب	79.4	47.0	48.4	57.0	54.0	57.2
قطن	1305	1583	1645	1518	1623	1534.8
أخرى	7	2	15	32	97	30.6
خضروات	28	40	45	47	58	43.6
فاكهة	**20**	**28**	**30**	**26**	**28**	**26.4**
الإجمالي	**7337**	**7659**	**7747**	**7854**	**8036**	**7729.2**

المصدر: جُمِع وحُسِبَ من البيانات المنشورة لوزارة الزراعة المصرية.

ملحق رقم (13) التركيب المحصولي في الربع الثاني من القرن العشرين (1925 - 1949م)

(متوسط المساحة بالألف فدان)

البيان	1925 1929	1930 1934	1935 1939	1940 1944	1945 1949	1925 1949
محاصيل شتوية	**4023**	**4160**	**4150**	**4490**	**4503**	**4265.2**
قمح	1497	1503	1410	1631	1559	1520.0
شعير	355	315	266	319	246	300.2
فول	464	468	393	386	395	421.2
عدس	72.2	83.2	79.1	75.9	73.8	76.8
حلبة	77.0	100.2	87.3	75.7	59.7	80.0
حمص	2.3	3.8	15.5	12.3	16.4	10.1
ترمس	72.2	83.0	16.1	15.7	13.7	40.1
كتان	3.3	2.8	17.0	30.4	12.4	13.2
برسيم	1452	1527	1693	1872	1967	1702.2
أخرى	3	38	123	4	65	46.6
خضروات	25	36	50	68	95	54.8
صيفية ونيلية	**4430**	**4305**	**4372**	**4360**	**4526**	**4398.6**
ذرة شامية	2025	1789	1540	1778	1637	1753.8
ذرة رفيعة	246	300	358	617	560	416.2
أرز	249	355	446	579	705	466.8
فول سوداني	16.8	23.0	22.2	23.3	24.2	21.9
سمسم	10.1	16.0	18.2	26.5	39.1	22.0
قصب	52.1	64.0	66.6	85.2	91.7	71.9
قطن	1709	1666	1755	1120	1317	1513.4
أخرى	63	25	83	15	2	37.6
خضروات	59	67	83	116	150	95.0
فاكهة	**33**	**33**	**60**	**71**	**77**	**54.8**
الإجمالي	**8486**	**8498**	**8582**	**8921**	**9106**	**8718.6**

المصدر: جُمِع وحُسِبَ من البيانات المنشورة لوزارة الزراعة المصرية.

رقم (14) التركيب المحصولي في الربع الأول من القرن العشرين (1900 – 1924م)

التوزيع النسبي (%)

البيان	1900 1904	1905 1909	1910 1914	1915 1919	1920 1924	1900 1924
محاصيل شتوية	**52.7**	**48.8**	**47.7**	**50.7**	**49.0**	**49.8**
قمح	17.3	15.8	16.4	16.5	17.1	16.6
شعير	7.3	5.8	4.8	5.1	4.6	5.5
فول	8.8	7.7	6.7	6.1	5.6	7.0
عدس	0.9	0.7	0.6	0.7	0.8	0.7
حلبة	0.5	0.6	0.8	0.8	1.0	0.7
حمص	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
ترمس	0.6	0.8	0.8	0.9	1.0	0.8
كتان	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	0.1
برسيم	16.8	16.8	16.8	19.7	17.4	17.5
أخرى وخضر	0.4	0.5	0.7	0.8	1.4	0.8
صيفية ونيلية	**47.0**	**50.9**	**51.9**	**49.0**	**50.6**	**49.9**
ذرة شامية	22.7	23.2	23.6	22.0	22.4	22.7
ذرة رفيعة	2.4	2.5	2.3	2.4	2.8	2.5
أرز	2.2	3.1	3.1	3.2	2.2	2.8
فول سوداني	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
سمسم	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
قصب	1.1	0.6	0.6	0.7	0.7	0.7
قطن	17.8	20.7	21.2	19.3	20.2	19.9
أخرى وخضر	0.5	0.5	0.8	1.1	2.0	1.0
فاكهة	**0.3**	**0.3**	**0.4**	**0.3**	**0.4**	**0.3**
الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: جُمِع وحُسِبَ من البيانات المنشورة لوزارة الزراعة المصرية.

ملحق رقم (15) التركيب المحصولي في الربع الثاني من القرن العشرين (1925 – 1949م)

التوزيع النسبي (%)

البيان	1925 1929	1930 1934	1935 1939	1940 1944	1945 1949	1925 1949
محاصيل شتوية	**47.4**	**49.0**	**48.4**	**50.3**	**49.5**	**48.9**
قمح	17.6	17.7	16.4	18.3	17.1	17.4
شعير	4.2	3.7	3.1	3.6	2.7	3.4
فول	5.5	5.5	4.6	4.1	4.3	4.8
عدس	0.9	1.0	0.9	0.9	0.8	0.9
حلبة	0.9	1.2	1.0	0.8	0.7	0.9
حمص	0.03	0.04	0.2	0.1	0.2	0.2
ترمس	0.9	1.0	0.2	0.2	0.2	0.5
كتان	0.03	0.03	0.2	0.3	0.1	0.2
برسيم	17.1	18.0	19.7	21.0	21.6	19.5
أخرى وخضر	0.3	0.9	2.1	1.0	2.0	1.1
صيفية ونيلية	**52.2**	**50.6**	**50.9**	**48.9**	**49.7**	**50.5**
ذرة شامية	23.9	21.0	17.9	19.9	18.0	20.1
ذرة رفيعة	2.9	3.5	4.2	6.9	6.2	4.8
أرز	2.9	4.2	5.2	6.5	7.7	5.3
فول سوداني	0.2	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3
سمسم	0.1	0.2	0.2	0.3	0.4	0.3
قصب	0.6	0.7	0.8	1.0	1.0	0.8
قطن	20.1	19.6	20.5	12.6	14.5	17.4
أخرى وخضر	1.5	1.1	1.9	1.4	1.6	1.5
فاكهة	**0.4**	**0.4**	**0.7**	**0.8**	**0.8**	**0.6**
الإجمالي	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: جُمِع وحُسِبَ من البيانات المنشورة لوزارة الزراعة المصرية.

ملحق رقم (16) المساحة المزروعة بالخضروات في مصر لعامي 1929 & 1950م، ونسبة التغير بينهما، موزعة وفقاً لأنوع الخضر.

البيان	المساحة بالفدان		التوزيع النسبي (%)		حجم التغير ونسبته	
	1929	1950	1929	1950	العدد	النسبة (%)
باذنجان	2996	8388	1.5	2.6	5392	180.0
باميا	3435	6564	1.7	2.1	3129	91.1
بصل	55417	43442	27.3	13.6	(11975)	(21.6)
بطاطا	2488	5564	1.2	1.7	3076	123.6
بطاطس	8773	26714	4.3	8.4	17941	204.5
بطيخ	38395	49800	18.9	15.6	11405	29.7
ثوم	1186	2773	0.6	0.9	1587	133.8
جزر	747	1452	0.4	0.5	705	94.4
خبيزة	994	256	0.5	0.1	(738)	(74.2)
خيار	2132	13477	1.1	4.2	11345	532.1
سبانخ	602	1572	0.3	0.5	970	161.1
شمام ومقات	14184	25303	7.5	7.9	11119	78.4
طماطم	34535	73269	17.5	23.0	38734	112.2
فاصوليا	572	5699	0.3	1.8	5127	896.3
فلفل	1338	4577	0.7	1.4	3239	242.1
قرع عسلي	162	382	0.1	0.1	220	135.8
قرع كوسة	3756	17182	1.9	5.4	13426	357.4
قرنبيط	850	2361	0.4	0.7	1511	177.8
قلقاس	2699	1586	1.3	0.5	(1113)	(41.2)
كرات أبو شوشه	457	131	0.2	0.1	(326)	(71.3)
كرنب	2879	6299	1.4	2.0	3420	118.8
لفت	1073	1107	0.5	0.4	34	3.2
لوبيا	2500	4348	1.2	1.4	1848	73.9
ملوخية	1663	5661	0.8	1.8	3998	240.4
أخرى	19056	6765	9.4	2.1	(12291)	(64.5)
بسلة	00	1833	00	0.6	00	00
خرشوف	00	1957	00	0.6	00	00
الإجمالي	202889	318462	100.0	100.0	115573	57.0

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 30 – 31.

و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، 1958م، صص 232 – 234

ملحق رقم (17) المساحة المزروعة بالخضروات في مصر لعامي 1929 & 1950م، ونسبة التغير بينهما، موزعة على مستوى المديريات.

البيان	المساحة بالفدان		التوزيع النسبي (%)		حجم التغير ونسبته	
	1929	1950	1929	1950	الحجم	النسبة %
البحيرة	22977	70942	11.3	22.2	47965	208.7
الدقهلية	8053	8828	4.0	2.8	775	9.6
الشرقية	13410	23295	6.6	7.3	9885	73.7
الغربية	14857	15178	7.3	4.8	321	2.2
القليوبية	18249	28570	9.1	9.0	10321	56.6
المنوفية	9429	15836	4.6	5.0	6407	67.9
كفر الشيخ	00	9379	00	2.9	00	00
الوجه البحري	**86975**	**172028**	**42.9**	**54.0**	**85053**	**97.8**
الجيزة	37005	68872	18.2	21.6	31867	86.1
بني سويف	8640	7204	4.3	2.3	(1436)	(16.6)
الفيوم	4245	9417	2.1	3.0	5172	121.8
المنيا	18131	18479	8.9	5.8	348	1.9
أسيوط	12116	10419	6.0	3.3	(1697)	(14.0)
جرجا – سوهاج	25513	17357	12.6	5.4	(8156)	(32.0)
قنا	6396	9784	3.1	3.1	3388	53.0
أسوان	3868	4902	1.9	1.5	1034	26.7
الوجه القبلي	**115914**	**146434**	**57.1**	**46.0**	**30520**	**26.3**
الإجمالي	**202889**	**318462**	**100.0**	**100.0**	**115573**	**57.0**

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 26 – 30. و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، 1958م، صص 254 – 257.

ملحق رقم (18) أهم المراكز الإدارية التي تنتشر بها زراعات الخضر والمساحات التي تشغلها تلك الزراعات بالفدان.

1929م، المراكز التي تزيد بها المساحات المزروعة بالخضر عن 4000 فدان.			**1950م، المراكز التي تزيد بها المساحات المزروعة بالخضر عن 5000 فدان.**		
المركز	**المديرية**	**المساحة**	**المركز**	**المديرية**	**المساحة**
امبابة	الجيزة	15804	كفر الدوار	البحيرة	34152
كفر الدوار	البحيرة	10212	امبابة	الجيزة	23111
الجيزة	الجيزة	9324	العياط	الجيزة	13974
قليوب	القليوبية	8288	قليوب	القليوبية	9699
جرجا	جرجا	7746	أبو حماد	الشرقية	8485
العياط	الجيزة	6954	الصف	الجيزة	7932
الزقازيق	الشرقية	6757	فاقوس	الشرقية	6989
البلينا	جرجا	5156	رشيد	البحيرة	6973
طهطا	جرجا	5030	البرلس	كفر الشيخ	6885
الصف	الجيزة	5013	ضواحي مصر	القليوبية	5579
مغاغة	المنيا	4770	أشمون	المنوفية	5541
شبين القناطر	قليوبية	4492	الخانكة	القليوبية	5481
أسيوط	أسيوط	4410	–	–	
أبوحمص	البحيرة	4239	–	–	
سوهاج	جرجا	4059	–	–	
جملة مساحة الخضر		**202889**	**جملة مساحة الخضر**		**318462**

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، 1933م، صص 26 – 30.

و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، صص 254 – 257.

ملحق رقم (19) أعداد أشجار الفاكهة في مصر لعامي 1929 & 1950م، ونسبة التغير بينهما، موزعة وفقاً لنوع الأشجار.

البيان	عدد الأشجار		التوزيع النسبي (%)		حجم التغير ونسبته	
	1929	1950	1929	1950	العدد	النسبة (%)
برتقال	1637300	4439086	13.1	17.0	2801786	171.1
ليمون أضاليا	18900	35442	0.2	0.1	16542	87.5
ليمون حلو	48300	125739	0.4	0.5	77439	160.3
ليمون مالح	571800	648462	4.6	2.5	76662	13.4
نارنج	125200	88619	1.0	0.3	(36581)	(29.2)
يوسفي	1427700	1992585	11.4	7.6	564885	39.6
جملة الموالح	3829200	7329933	30.7	28.0	3500733	91.4
عنب أرضي	–	5610518	–	21.5	–	–
عنب تكاعيب	–	2835955	–	10.8	–	–
جملة العنب	1751500	8446473	14.0	32.3	6694973	382.2
برقوق	26000	113826	0.2	0.4	87826	337.8
تفاح	50900	74434	0.4	0.3	23534	46.2
تين	16668600	1975696	13.4	7.6	307096	18.4
جوافة	584600	1137007	4.7	4.3	552407	95.5
خوخ	100800	152147	0.8	0.6	51347	50.9
رمان	144900	289243	1.2	1.1	144343	99.6
زيتون	67300	148995	0.5	0.6	81695	121.4
كمثرى	16000	137744	0.1	0.5	121744	760.9
مانجو	109100	739882	0.9	2.8	630782	578.2
مشمش	129900	159379	1.0	0.6	29479	22.7
موز	340000	2021022	2.7	7.7	1681022	494.4
نخيل	3500400	3296273	28.1	12.6	(204127)	(5.8)
قشطة	00	23005	00	0.1	23005	00
أخرى	162000	127786	1.3	0.5	(34214)	21.1
جملة	6900500	10396439	55.3	39.7	3495939	50.7
الإجمالي العام	12481200	26172845	100.0	100.0	13691645	109.7

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 40 – 44. و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، 1958م، صص 324 – 326.

ملحق رقم (20) أعداد أشجار الفاكهة، ونوعها عام 1950م
موزعة وفقاً لطريقة تواجدها.

البيان	أشجار مُجمعة	أشجار مُتناثرة	طرق وكباري	حدائق ومتنزهات	جملة
برتقال	4417638	21376	00	72	4439086
ليمون أضاليا	35065	377	00	00	35442
ليمون حلو	124421	1310	00	8	125739
ليمون مالح	638797	9634	15	16	648462
نارنج	84481	4007	00	131	88619
يوسفي	1983229	9317	00	39	1992585
جملة الموالح	7283631	46021	15	266	7329933
عنب أرضي	5286225	323981	-	312	5610518
عنب تكاعيب	2818161	17610	-	184	2835955
جملة العنب	8104386	341591	-	496	8446473
برقوق	113196	628	00	2	113826
تفاح	69086	5335	00	13	74434
تين	1973430	2183	00	83	1975696
جوافة	1095394	41183	11	419	1137007
خوخ	146895	5204	00	48	152147
رمان	285287	3877	00	79	289243
زيتون	135794	8892	4	4305	148995
قشطة	22486	512	00	7	23005
كمثرى	136403	1341	00	00	137744
مانجو	723273	16273	00	336	739882
مشمش	153588	5781	00	10	159379
موز	1976283	44722	00	17	202122
نخيل	1569930	1711119	14571	653	3296273
أخرى	124842	755	00	2189	127786
جملة	8525887	1847805	14586	8161	10396439
إجمالي 1950م	**23913904**	**2235417**	**14601**	**8923**	**26172845**
%	**91.3**	**8.5**	**0.2**		**100.0**
إجمالي 1929م	**11069400**	**1386900**	**24900**		**100.0**
%	**88.7**	**11.1**	**0.2**		

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1958م، صص 256 - 257.

ملحق رقم (21) ترتيب الأهمية النسبية لأعداد أنواع أشجار الفاكهة وفقاً لطريقة تواجدها عام 1950م.

البيان	أشجار مُجمعة		أشجار مُتناثرة		طرق وكباري		حدائق ومتنزهات	
	النوع	%	النوع	%	النوع	%	النوع	%
1	عنب أرضي	22.1	نخيل	76.6	نخيل	99.7	زيتون	48.3
2	برتقال	18.1	عنب أرضي	14.5	ليمون مالح	0.2	أخرى	24.6
3	عنب تكاعيب	11.8	موز	2.0	جوافة	0.1	نخيل	7.3
4	تين	8.4	جوافة	1.8	زيتون	0.0	جوافة	4.7
5	يوسفي	8.3	برتقال	1.0	–	–	مانجو	3.8
6	موز	8.3	عنب أرضي	0.8	–	–	عنب أرضي	3.5
7	نخيل	6.6	مانجو	0.7	–	–	عنب تكاعيب	2.1
8	جوافة	4.6	ليمون مالح	0.4	–	–	نارنج	1.4
9	مانجو	3.1	يوسفي	0.4	–	–	تين	0.9
10	ليمون مالح	2.7	زيتون	0.4	–	–	رمان	0.9
11	رمان	1.2	مشمش	0.3	–	–	برتقال	0.8
12	خوخ	0.6	نارنج	0.2	–	–	خوخ	0.5
13	زيتون	0.6	تفاح	0.2	–	–	يوسفي	0.4
14	مشمش	0.6	خوخ	0.2	–	–	ليمون مالح	0.2
15	برقوق	0.5	رمان	0.2	–	–	موز	0.2
16	أخرى	0.5	ليمون حلو	0.1	–	–	ليمون حلو	0.1
17	ليمون حلو	0.4	تين	0.1	–	–	تفاح	0.1
18	نارنج	0.3	كمثرى	0.1	–	–	قشطة	0.1
19	تفاح	0.3	ليمون أضاليا	0.0	–	–	مشمش	0.1
20	كمثرى	0.2	برقوق	0.0	–	–	برقوق	0.1
21	ليمون أضاليا	0.1	قشطة	0.0	–	–	ليمون أضاليا	0.0
22	قشطة	0.1	أخرى	0.0	–	–	كمثرى	–
					–	–		–
جملة	–	100	–	100	–	100	–	–

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

– وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1958م، صص 256 – 257.

ملحق رقم (22) أعداد أشجار الفاكهة في مصر لعامي 1929 & 1950م، ونسبة التغير بينهما، موزعة على مستوى المديريات.

البيان	أعداد الأشجار		التوزيع النسبي (%)		حجم التغير ونسبته	
	1929	1950	1929	1950	الحجم	النسبة %
البحيرة	1124200	6502240	9.0	24.8	5378040	478.4
الدقهلية	1068900	1271952	8.6	4.9	203052	19.0
الشرقية	1598200	2411335	12.8	9.3	813135	50.9
الغربية	1013200	1516160	8.1	5.8	502960	49.6
القليوبية	1909900	2768547	15.3	10.6	858647	45.0
المنوفية	1127800	2007369	9.0	7.7	879569	78.0
كفر الشيخ	00	668783	00	2.6	668783	00
الوجه البحري	7842400	17146386	62.8	65.5	9303986	118.6
الجيزة	640300	1566950	5.1	6.0	926650	144.7
بني سويف	238500	426169	1.9	1.6	187669	78.7
الفيوم	1977200	3565338	15.9	13.6	1588138	80.3
المنيا	314600	757298	2.5	2.9	442698	140.7
أسيوط	366900	1222217	2.9	4.7	855317	233.1
جرجا (سوهاج)	310300	602712	2.5	2.3	292412	94.2
قنا	435000	636961	3.5	2.4	201961	46.4
أسوان	356000	248814	2.9	1.0	(107186)	(30.1)
الوجه القبلي	4638800	9026459	37.2	34.5	4387659	94.6
الإجمالي	12481200	26172845	100.0	100.0	13691645	109.7

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 45 – 46.

و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، 1958م، صص 324 – 327.

ملحق رقم (23) أهم المراكز الإدارية التي يوجد بها مساحات مُجمعة لأشجار الفاكهة والمساحات التي تشغلها تلك الأشجار بالفدان.

1929م، المراكز التي تزيد بها المساحات التي تشغلها أشجار الفاكهة عن 1000 فدان.			**1950م، المراكز التي تزيد بها المساحات التي تشغلها أشجار الفاكهة عن 1500 فدان.**		
المركز	**المديرية**	**المساحة**	**المركز**	**المديرية**	**المساحة**
طوخ	قليوبية	3200	أبو المطامير	بحيرة	7566
شبين القناطر	قليوبية	3421	كفر الدوار	بحيرة	6323
سنورس	فيوم	2577	الخانكة	قليوبية	5474
كفر الدوار	بحيرة	2511	البرلس	كفر الشيخ	5361
الزقازيق	شرقية	2212	طوخ	قليوبية	5312
العياط	جيزة	1999	ابشواى	فيوم	4448
الجيزة	جيزة	1774	امبابة	جيزة	4207
الفيوم	فيوم	1765	بلبيس	شرقية	4024
فاقوس	شرقية	1615	أبوحماد	شرقية	3847
ميت غمر	دقهلية	1593	سنورس	فيوم	3543
أسوان	أسوان	1444	العياط	جيزة	2687
امبابة	جيزة	1380	ميت غمر	دقهلية	2232
البداري	أسيوط	1242	البداري	أسيوط	2036
فوة	غربية	1180	قليوب	قليوبية	1966
قليوب	قليوبية	1025	الجيزة	جيزة	1859
قويسنا	منوفية	1021	بنها	قليوبية	1743
الدر	أسوان	1006	فاقوس	شرقية	1659
البرلس	غربية	1000	شربين	غربية	1625
00	00	00	رشيد	بحيرة	1524
00	00	00	أشمون	منوفية	1503
جملة المساحة		**46305**	**جملة المساحة**		**69939**
إجمالي المساحة المُجمعة		**54266**	**إجمالي المساحة المُجمعة**		**105666**
إجمالي عدد الأشجار المُجمعة		**11069400**	**إجمالي عدد الأشجار المُجمعة**		**23913904**
متوسط عدد الأشجار بالفدان		**204**	**متوسط عدد الأشجار بالفدان**		**226**

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، 1933م، صص 46 – 47.

و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، صص 260 – 261.

ملحق رقم (24) المساحة التي شغلتها أشجار الفاكهة عام 1950م
موزعة وفقاً للنوع على أقاليم مصر الثلاث.

البيان	المساحة المشغولة بالفدان				التوزيع النسبي (%)			
	وجه بحري	مصر الوسطى	مصر العليا	جملة المملكة	وجه بحري	مصر الوسطى	مصر العليا	جملة المملكة
برتقال	15574	4235	2638	22447	69.4	18.9	11.7	100
ليمون	2559	2144	618	5321	48.1	40.3	11.6	100
نارنج	356	38	12	406	87.7	9.4	2.9	100
يوسفي	6929	1959	806	9694	71.5	20.2	8.3	100
برقوق	474	60	6	540	87.8	11.1	1.1	100
تفاح	103	111	132	346	29.8	32.1	38.1	100
تين	1622	330	133	2085	77.8	15.8	6.4	100
جوافة	6084	713	259	7056	86.2	10.1	3.7	100
خوخ	538	63	46	647	83.1	9.7	7.1	100
رمان	60	330	1131	1521	3.9	21.7	74.4	100
زيتون	243	1017	57	1317	18.4	77.2	4.3	100
عنب	12271	4177	1520	17968	68.3	23.2	8.5	100
قشطة	85	29	130	130	65.4	22.3	12.3	100
كمثرى	605	47	5	657	92.1	7.1	0.7	100
مانجو	5450	1647	272	7369	74.0	22.3	3.7	100
مشمش	737	670	37	1444	51.0	46.4	2.6	100
موز	5779	1018	99	6896	83.8	14.8	1.4	100
نخيل	12419	3937	2978	19334	64.2	20.4	15.4	100
أخرى	313	85	460	460	68.0	18.5	13.5	100
الجملة	**72223**	**22616**	**10827**	**105666**	**68.4**	**21.3**	**10.3**	**100**

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 36 – 37.

و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1958م، صص 256 – 257.

ملحق رقم (25) محاصيل الفاكهة الخمس الرئيسية في كل مديرية من مديريات المملكة عام 1950م.

المديرية	التوزيع النسبي لمساحة محاصيل الفاكهة الخمس الرئيسية.						الجملة
البحيرة	عنب	موز	جوافة	برتقال	نخيل	أخرى	%
وجه بحري	38.1	11.4	10.9	10.0	9.3	20.3	100
الدقهلية	برتقال	عنب	موز	يوسفي	جوافة	أخرى	%
وجه بحري	30.3	20.7	11.6	9.2	9.2	19.0	100
الشرقية	مانجو	برتقال	نخيل	يوسفي	عنب	أخرى	%
وجه بحري	26.8	24.8	12.5	12.0	9.8	14.1	100
الغربية	برتقال	نخيل	موز	عنب	جوافة	أخرى	%
وجه بحري	22.8	16.2	13.0	11.3	8.9	27.8	100
القليوبية	برتقال	يوسفي	نخيل	جوافة	موز	أخرى	%
وجه بحري	35.8	14.5	10.4	8.1	6.2	25.0	100
المنوفية	برتقال	عنب	موز	يوسفي	جوافة	أخرى	%
وجه بحري	32.3	19.2	16.2	11.2	5.8	15.3	100
كفر الشيخ	نخيل	جوافة	برتقال	عنب	يوسفي	أخرى	%
وجه بحري	79.6	10.1	4.0	2.0	1.6	2.8	100
الجيزة	نخيل	مانجو	برتقال	يوسفي	عنب	أخرى	%
مصر الوسطى	32.8	16.1	15.4	9.2	6.5	20.0	100
بني سويف	برنقال	يوسفي	عنب	نخيل	رمان	أخرى	%
مصر الوسطى	35.7	18.2	12.8	12.2	8.3	12.8	100
الفيوم	عنب	برتقال	ليمون	زيتون	نخيل	أخرى	%
مصر الوسطى	31.8	14.7	15.6	9.9	7.1	20.9	100
المنيا	برتقال	يوسفي	عنب	ليمون	تين	أخرى	%
مصر الوسطى	35.5	19.0	14.4	6.1	4.5	20.5	100
أسيوط	برتقال	نخيل	رمان	يوسفي	ليمون	أخرى	%
مصر العليا	31.4	21.2	15.1	9.3	2.9	20.2	100
سوهاج	عنب	برتقال	نخيل	رمان	ليمون	أخرى	%
مصر العليا	22.3	18.5	20.7	12.5	10.4	15.6	100
قنا	نخيل	عنب	برتقال	ليمون	يوسفي	أخرى	%
مصر العليا	28.5	23.1	19.7	6.7	7.3	14.6	100
أسوان	نخيل	برتقال	عنب	ليمون	مانجو	أخرى	%
مصر العليا	64.0	12.0	8.0	6.3	2.9	6.8	100

ملحق رقم (26) أعداد الأشجار الخشبية في مصر لعامي 1929 & 1950م، ونسبة التغير بينهما، موزعة وفقاً لنوع الأشجار.

البيان	عدد الأشجار		التوزيع النسبي (%)		حجم التغير ونسبته	
	1929	1950	1929	1950	العدد	النسبة (%)
اتل	200400	252106	7.6	7.1	51706	25.8
توت	340800	384591	13.0	10.8	43791	12.8
جميز	56100	44318	2.1	1.2	(11782)	(21.0)
حور	54400	22727	2.1	0.6	(31673)	(58.2)
سنط	736400	535035	28.1	15.0	(201365)	(27.3)
صفصاف	212900	311545	8.1	8.8	98645	46.3
كازورينا	492500	1117986	18.8	31.4	625486	127.0
كافور	244800	621110	9.3	17.5	376310	153.7
لبخ	27300	14826	1.0	0.4	(12474)	(45.7)
نبق	34500	13664	1.3	0.4	(20836)	(60.4)
سرسوع	00	104858	00	2.9	104858	00
بوانسيانا	00	33542	00	0.9	33542	00
فيكس	00	16666	00	0.5	16666	00
نخيل إفرنجي	00	10721	00	0.3	10721	00
سنديان	00	8002	00	0.2	8002	00
سرو	00	2829	00	0.1	2829	00
دوم إفرنجي	00	266	00	0.0	266	00
سيدرلا	00	298	00	0.0	298	00
كابوك	00	560	00	0.0	560	00
ماهوجني	00	160	00	0.0	160	00
مستكة	00	487	00	0.0	487	00
زنزلخت	00	1031	00	0.0	1031	00
أخرى	224500	59168	8.6	1.7	(165332)	(73.6)
الجملة	2624600	3556496	100.0	100.0	931896	35.5

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 44 – 46.

و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، 1958م، صص 260 – 261.

ملحق رقم (27) أعداد الأشجار الخشبية ونوعها عام 1950م، موزعة وفقاً لطريقة تواجدها.

البيان	أشجار مُجمعة	أشجار متناثرة	طرق وكباري	حدائق ومتنزهات	جملة
اتل	12581	226271	13244	10	252106
توت	1151	367280	13079	3081	384591
جميز	602	39940	3683	93	44318
حور	20	19565	2315	827	22727
دوم إفرنجي	120	49	97	00	266
زنزلخت	00	741	250	40	1031
سرسوع	5351	68613	26902	3992	104858
سرو	00	2383	155	291	2829
سيدرلا	80	205	00	13	298
سنديان	7996	6	00	00	8002
سنط	14484	473052	47324	175	535035
صفصاف	2599	302204	6225	517	311545
فيكس	00	460	7922	8284	16666
كابوك	560	00	00	00	560
كازورينا	75370	950372	77451	14793	1117986
كافور	35532	462902	115724	6952	621110
لبخ	214	11286	2648	678	14826
ماهوجني	160	00	00	00	160
مستكه	00	49	175	263	487
نبق	1914	10846	832	72	13664
نخيل إفرنجي	00	1330	1411	7980	10721
بوانسيانا	87	4999	21976	6480	33542
أخرى	16247	8112	13573	21236	59168
جملة 1950م	175068	2950665	354986	75777	3556496
% 1950م	4.9	83.0	10.0	2.1	100.0
جملة 1929م	276700	2103900	155400	88600	2624600
% 1929م	10.5	80.2	5.9	3.4	100.0

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، 1933م، صص 46 – 47. و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، صص 312 – 317.

ملحق رقم (28) ترتيب الأهمية النسبية لأعداد أنواع الأشجار الخشبية وفقاً لطريقة تواجدها عام 1950م.

البيان	أشجار مُجمعة		أشجار مُتناثرة		طرق وكباري		حدائق ومتنزهات	
	النوع	%	النوع	%	النوع	%	النوع	%
1	كازورينا	43.1	كازورينا	32.2	كافور	32.6	أخرى	28.0
2	كافور	20.2	سنط	16.0	كازورينا	21.8	كازورينا	19.5
3	أخرى	9.3	كافور	15.7	سنط	13.3	فيكس	10.9
4	سنط	8.2	توت	12.4	سرسوع	7.6	نخيل إ.	10.5
5	اتل	7.2	صفصاف	10.2	بوانسيانا	6.2	كافور	9.2
6	سنديان	4.6	اتل	7.7	أخرى	3.8	بوانسيانا	8.5
7	سرسوع	3.1	سرسوع	2.3	اتل	3.7	سرسوع	5.3
8	صفصاف	1.5	جميز	1.3	توت	3.7	توت	4.1
9	نبق	1.1	حور	0.1	فيكس	2.2	حور	1.1
10	توت	0.7	لبخ	0.4	صفصاف	1.7	لبخ	0.9
11	جميز	0.3	نبق	0.4	جميز	1.0	صفصاف	0.7
12	كابوك	0.3	أخرى	0.3	لبخ	0.7	سرو	0.4
13	لبخ	0.1	بوانسيانا	0.2	حور	0.7	مستكه	0.3
14	ماهوجني	0.1	سرو	0.1	نخيل إ.	0.4	سنط	0.2
15	دوم إ.	0.1	نخيل إ.	0.0	نبق	0.2	جميز	0.1
16	بوانسيانا	0.1	زنزلخت	0.0	زنزلخت	0.1	نبق	0.1
17	سيدرلا	0.0	فيكس	0.0	مستكه	0.1	زنزلخت	0.1
18	حور	0.0	سيدرلا	0.0	سرو	0.1	سيدرلا	0.0
19	زنزلخت	00	دوم إ.	0.0	دوم إ.	0.1	اتل	0.0
20	سرو		مستكه	0.0	سيدرلا	00	دوم إ.	00
21	فيكس		سنديان	00	سنديان	00	سنديان	00
22	مستكه		كابوك	00	كابوك	00	كابوك	00
23	نخيل إ.		ماهوجني	00	ماهوجني	00	ماهوجني	00
جملة	–	100	–	100	–	100	–	100

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1958م، صص 312 – 317.

ملحق رقم (29) أعداد الأشجار الخشبية في مصر لعامي 1929 & 1950م، ونسبة التغير بينهما، موزعة على مستوى المديريات.

البيان	أعداد الأشجار		التوزيع النسبي (%)		حجم التغير ونسبته	
	1929	1950	1929	1950	الحجم	النسبة %
البحيرة	414800	645615	15.8	18.1	230815	55.6
الدقهلية	300500	289164	11.4	8.1	(11336)	(3.8)
الشرقية	363600	424908	13.8	11.9	61308	16.9
الغربية	442800	498948	16.9	14.0	56148	12.7
القليوبية	206400	215265	7.9	6.1	8865	4.3
المنوفية	525000	475246	20.0	13.4	49754	9.5
كفر الشيخ	00	215242	00	6.1	00	00
الوجه البحري	2253100	2764388	85.8	77.7	511288	22.7
الجيزة	58700	180952	2.2	5.1	122252	208.3
بني سويف	31900	104117	1.2	2.9	72217	226.4
الفيوم	25300	43860	1.1	1.2	18660	73.7
المنيا	35100	75144	1.3	2.2	40044	114.1
أسيوط	66400	91189	2.5	2.6	24789	37.3
جرجا – سوهاج	24700	64605	0.9	1.8	39905	161.6
قنا	78200	168904	3.1	4.7	90704	116.0
أسوان	51200	63337	1.9	1.8	12137	23.7
الوجه القبلي	371500	792108	14.3	22.3	420608	113.2
الإجمالي	2624600	3556496	100.0	100.0	931896	35.5

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 46 – 47. و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، 1958م، صص 260 – 261.

ملحق رقم (30) أهم المراكز الإدارية التي يوجد بها مساحات مُجمعة للأشجار الخشبية والمساحات التي تشغلها تلك الأشجار بالفدان.

1929م، المراكز التي تزيد بها المساحات التي تشغلها الأشجار الخشبية عن 40 فدان.			**1950م، المراكز التي تزيد بها المساحات التي تشغلها الأشجار الخشبية عن عشرة أفدنة.**		
المركز	المديرية	المساحة	المركز	المديرية	المساحة
الدر	أسوان	270	كوم أمبو	أسوان	597
أسوان	أسوان	185	قنا	قنا	180
شبين القناطر	قليوبية	162	الأقصر	قنا	58
كفر الدوار	بحيرة	159	الجيزة	الجيزة	48
أبنوب	أسيوط	158	كفر الدوار	بحيرة	28
الجيزة	جيزة	149	امبابة	بحيرة	27
أسيوط	أسيوط	143	جرجا	سوهاج	23
الأقصر	قنا	141	سوهاج	سوهاج	18
أبو حمص	بحيرة	99	طما	سوهاج	16
فاقوس	شرقية	95	فاقوس	شرقية	14
منفلوط	أسيوط	68	رشيد	بحيرة	13
إيتاي البارود	بحيرة	58	ادفو	أسوان	13
دمنهور	بحيرة	58	منوف	منوفية	11
طهطا	جرجا	57	الخانكة	قليوبية	10
الزقازيق	شرقية	49			
ديروط	أسيوط	42			
قوص	قنا	42			
كفر الشيخ	غربية	41			
جملة المساحة		**1975**	**جملة المساحة**		**1056**
إجمالي المساحة المُجمعة		**2668**	**إجمالي المساحة المُجمعة**		**1144**
إجمالي عدد الأشجار المُجمعة		**276700**	**إجمالي عدد الأشجار المُجمعة**		**175068**
متوسط عدد الأشجار بالفدان		**104**	**متوسط عدد الأشجار بالفدان**		**153**

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، 1933م، صص 46 – 47.

و**التعداد الزراعي العام لسنة 1950م**، الجزء الأول، القاهرة، 1958م، صص 260 – 261.

ملحق رقم (31) عدد ومساحة مشاتل أشجار الفاكهة، والأشجار الخشبية، والزينة والزهور عام 30/ 1931م، موزعة على مستوى المديريات.

البيان	مستوى المديريات			أهم مركز في كل مديرية		
	المديرية	العدد	المساحة	المركز	العدد	المساحة
1	البحيرة	54	63	كفر الدوار	24	21
2	الدقهلية	59	17	ميت غمر	32	9
3	الشرقية	46	65	الزقازيق	28	52
4	الغربية	55	48	السنطة	20	18
5	القليوبية	351	59	طوخ	300	25
6	المنوفية	180	65	تلا	123	43
	الوجه البحري	745	316	الوجه البحري	527	168
7	أسوان	4	5	أسوان	3	4
8	أسيوط	6	18	أسيوط	3	15
9	بني سويف	9	3	بني سويف	7	2
10	جرجا	9	2	جرجا	5	1
11	الجيزة	38	101	الجيزة	28	42
12	الفيوم	17	12	الفيوم	9	7
13	قنا	5	11	إسنا	3	8
14	المنيا	20	6	المنيا	6	22
	الوجه القبلي	108	158	الوجه القبلي	64	101
	الإجمالي العام	**853**	**475**	**الإجمالي العام**	**591**	**269**

المصدر: جُمِع وحُسِب من:

- وزارة الزراعة، **التعداد الزراعي لسنة 1929م**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1933م، صص 48 – 49.